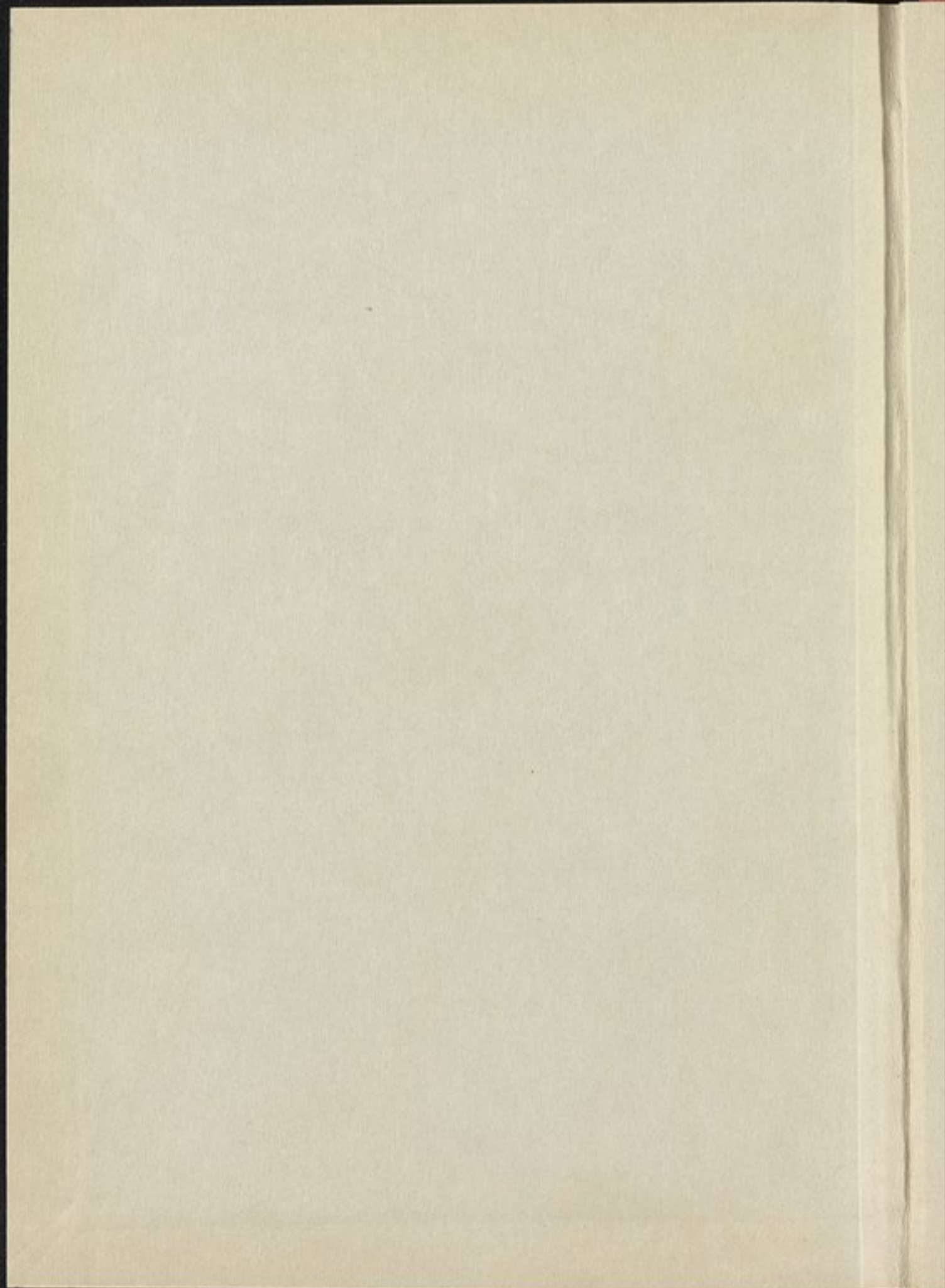
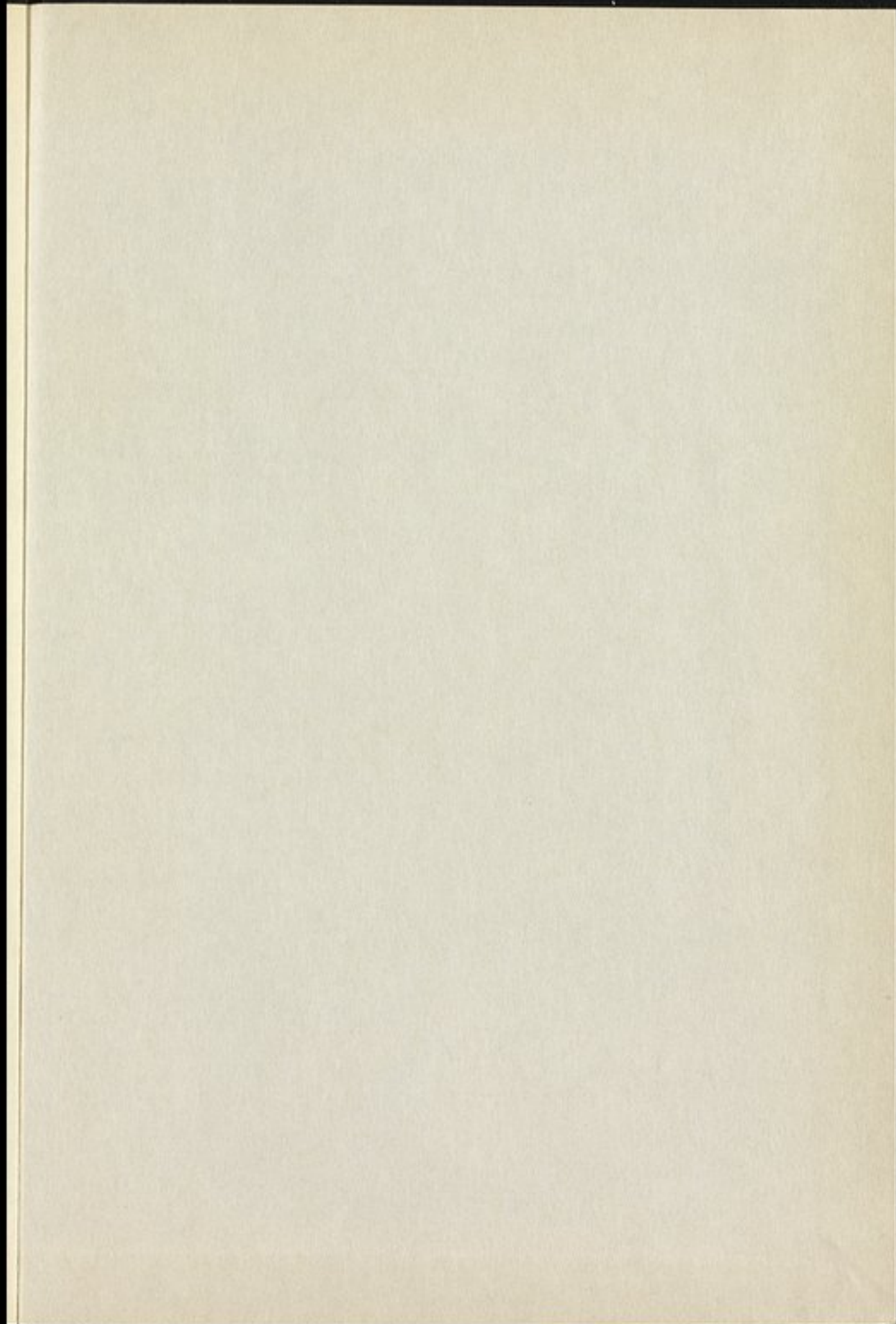


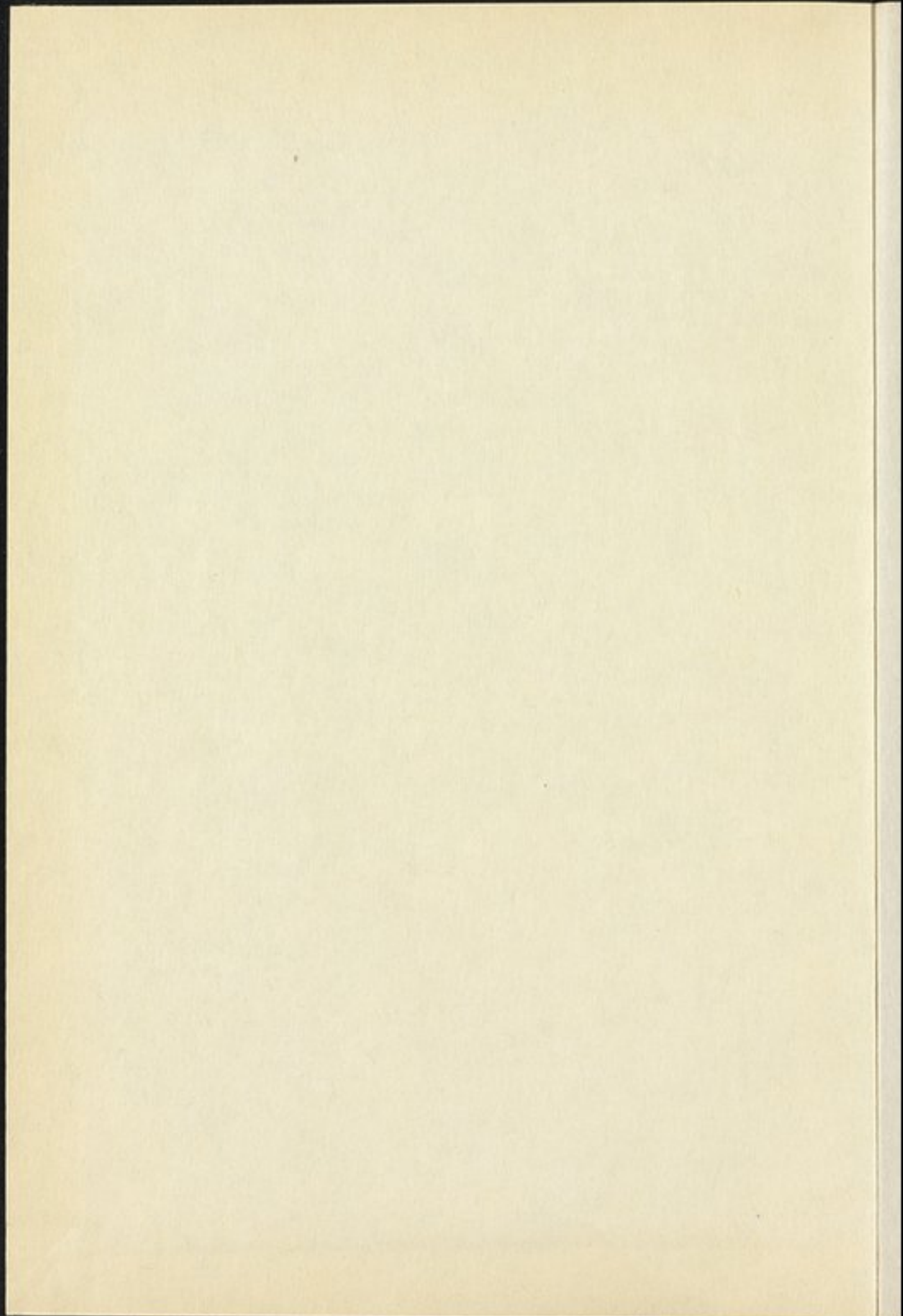
Columbia University
in the City of New York

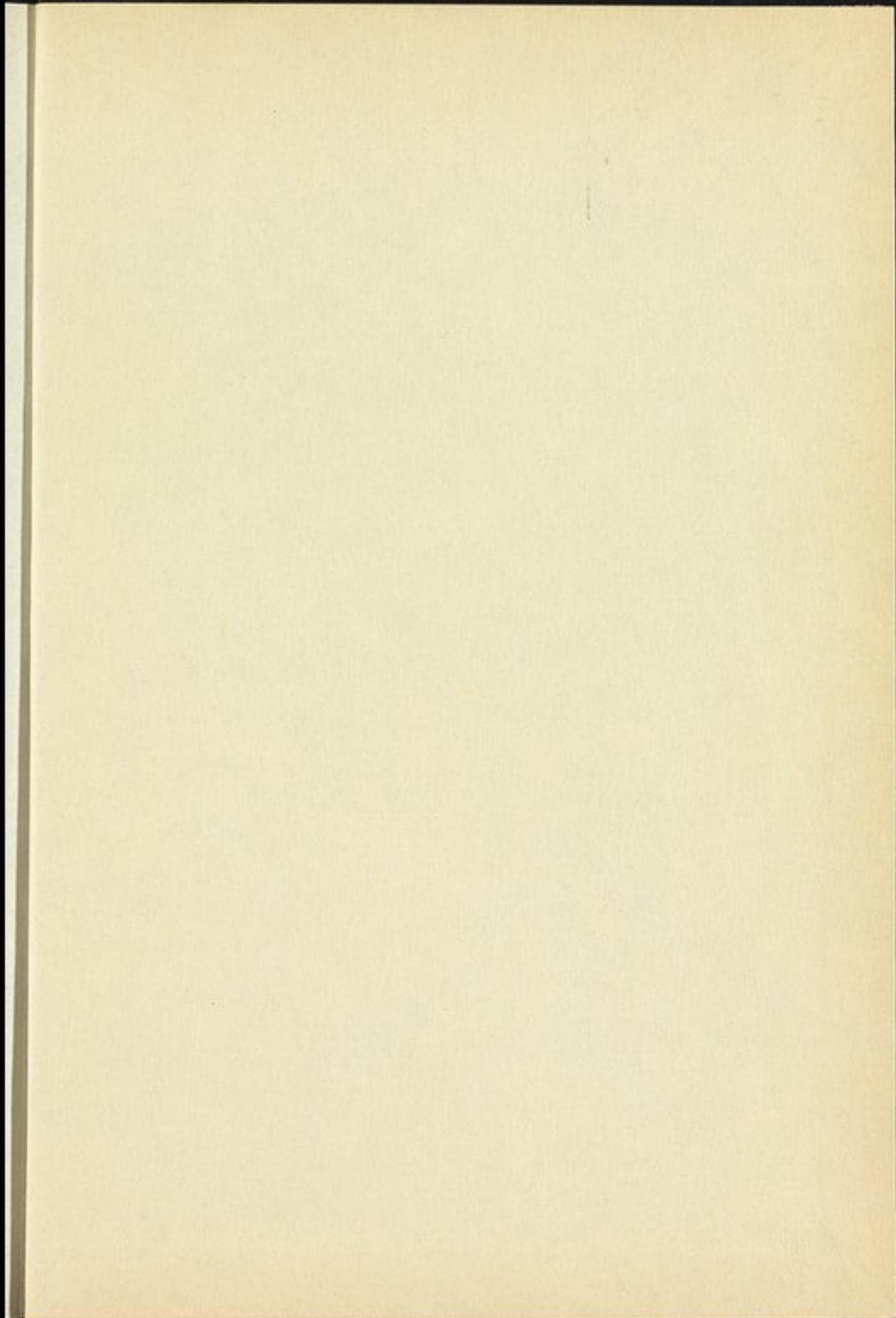
THE LIBRARIES

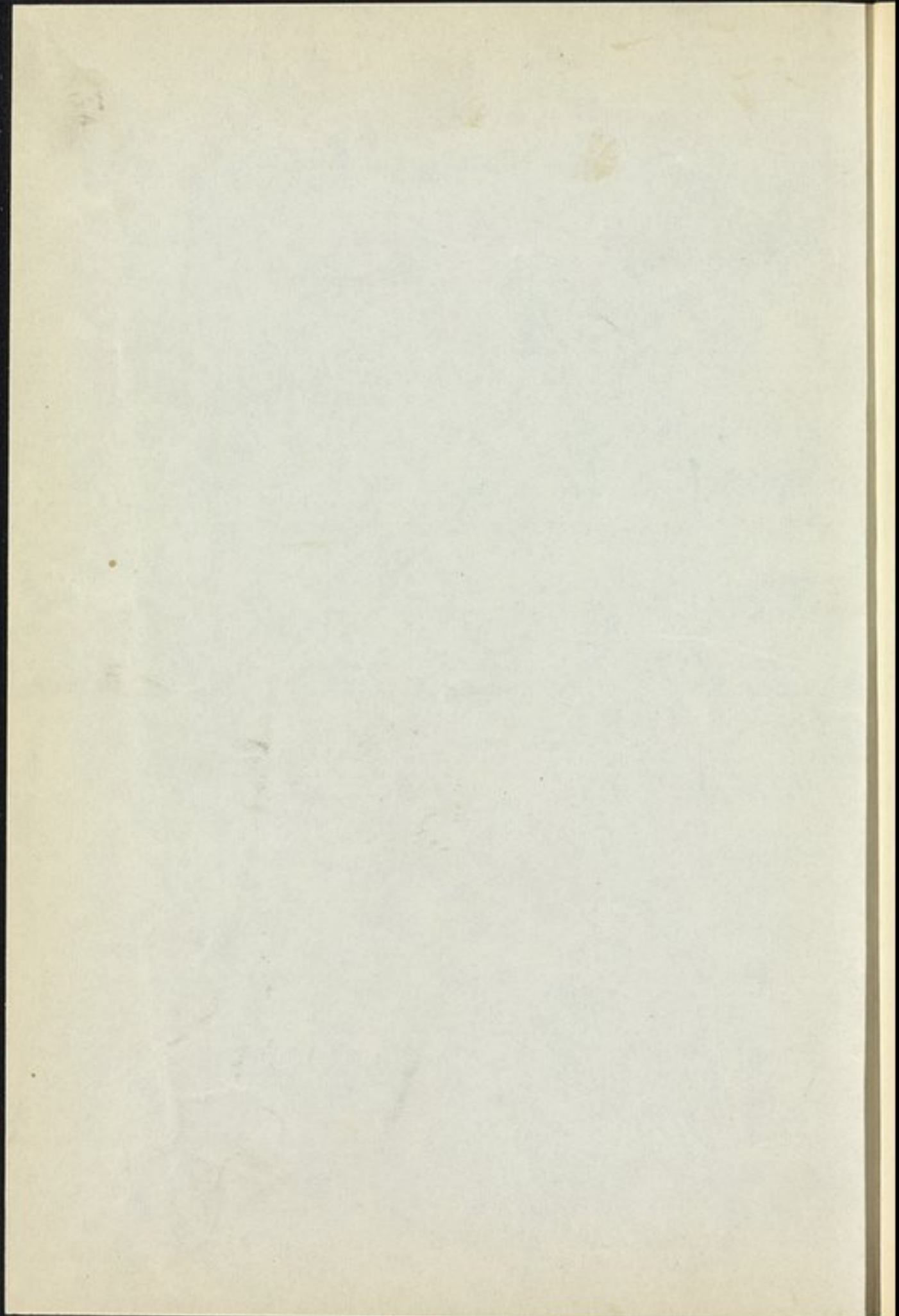


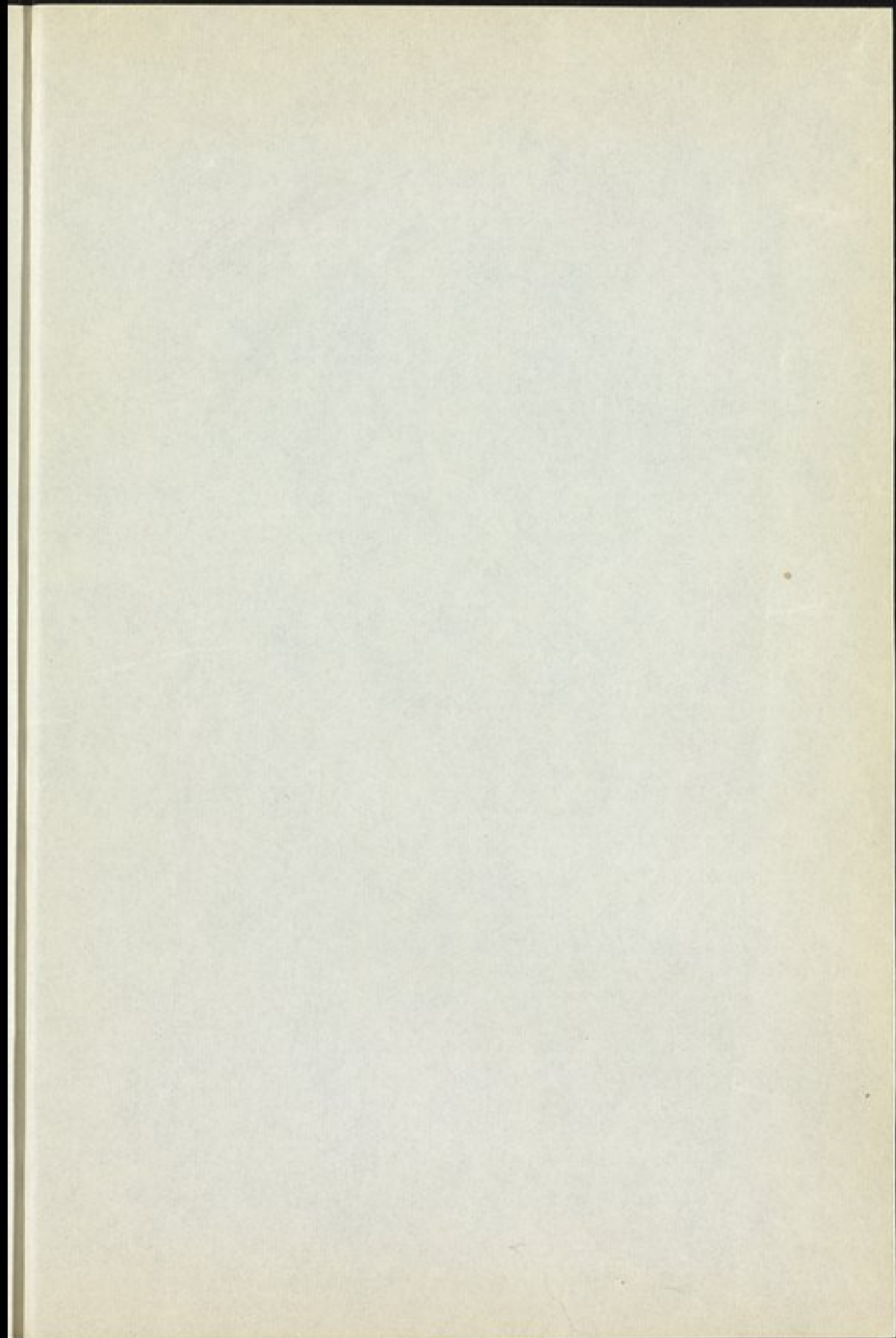


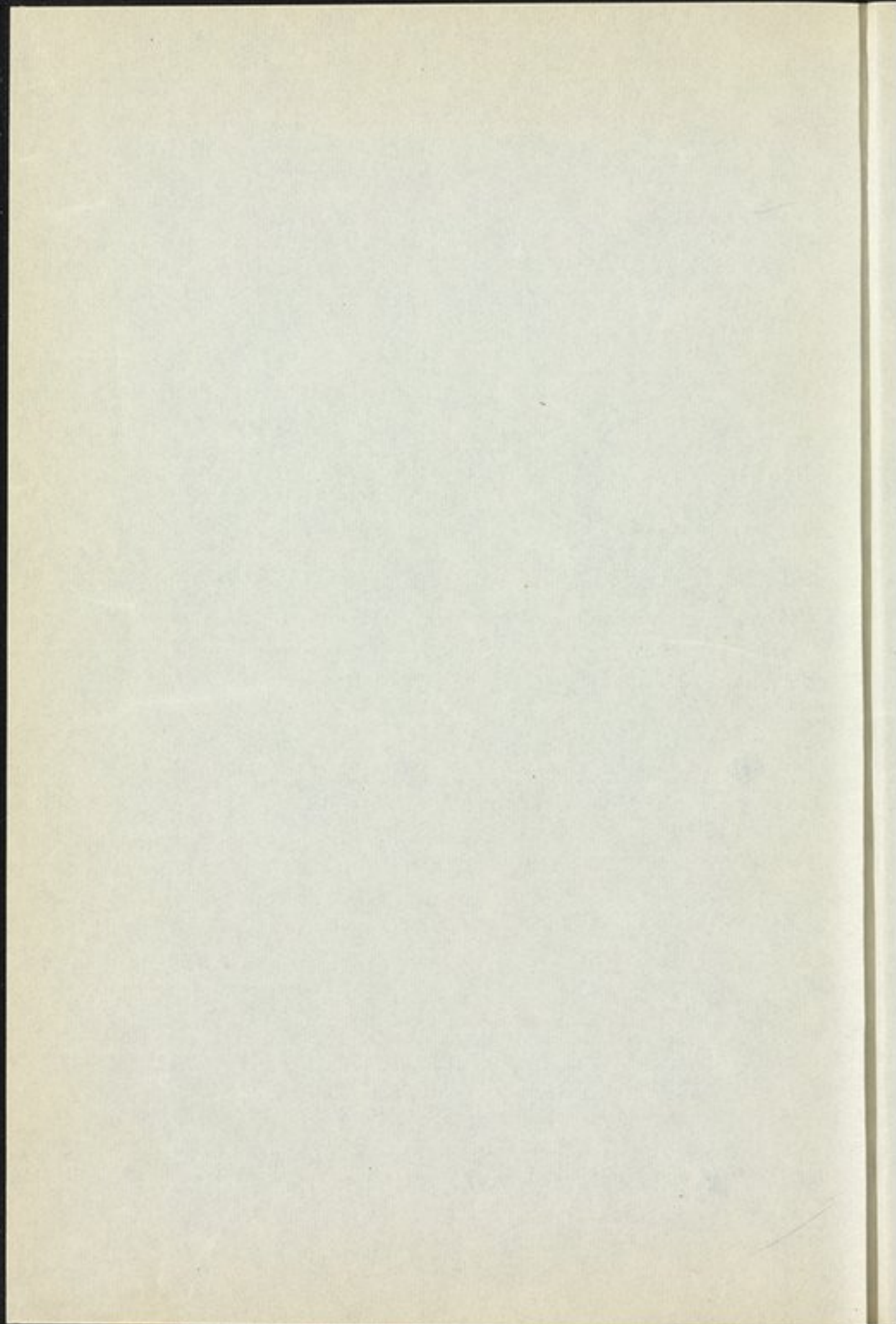


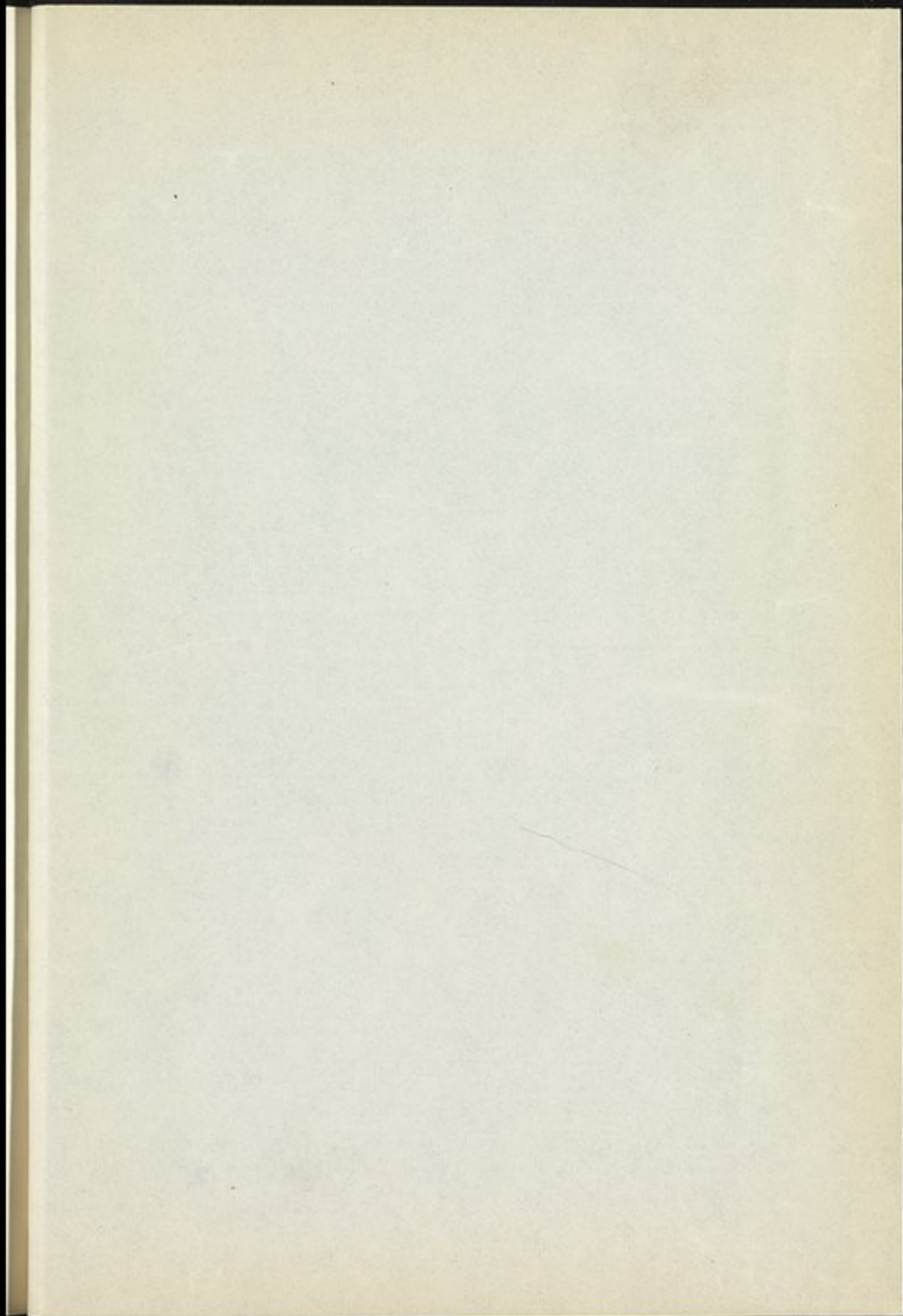












قناة السويس

ومشكلاتها المعاصرة

الجزء الثاني
النزاع المصري البريطاني

تأليف
الدكتور مصطفى الحفناوي
المحامي

386
H36

v. 2

تاريخ مصر

منذ الفتح الإسلامي

وحتى سنة 1868

مؤلفه السيد محمد عبد الحليم

تتمت الطبعة الأولى سنة 1300

18507F

إلى روح ولدي زياد

كان لي كبدٍ ممشى على الأرض ..

وكان عظيمًا بذكائه النادر وإيمانه بربه ووطنه في سن مبكرة
وكنت أعدد للوطن على أسس من الفضائل والعرفق،
وكان مقدراً أن تحتفل بعيد ميلاده الثاني عشر في صبيحة
يوم الخميس ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢، ولكن يدًا عابئة أصابته
بعد ظهر الاثنين ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ فصعدت روحه إلى
بارئها شاكية ظلم الإنسان للإنسان .

والآن وقد طويت كبدى في أدنيم مصر العزيزة، وليس
في مقدورى أن أقدم هدية عيد الميلاد، رأيت أن أعزى
نفسى بالهدء لهذا الكتاب إلى روح من كان أعز على من نفسى .

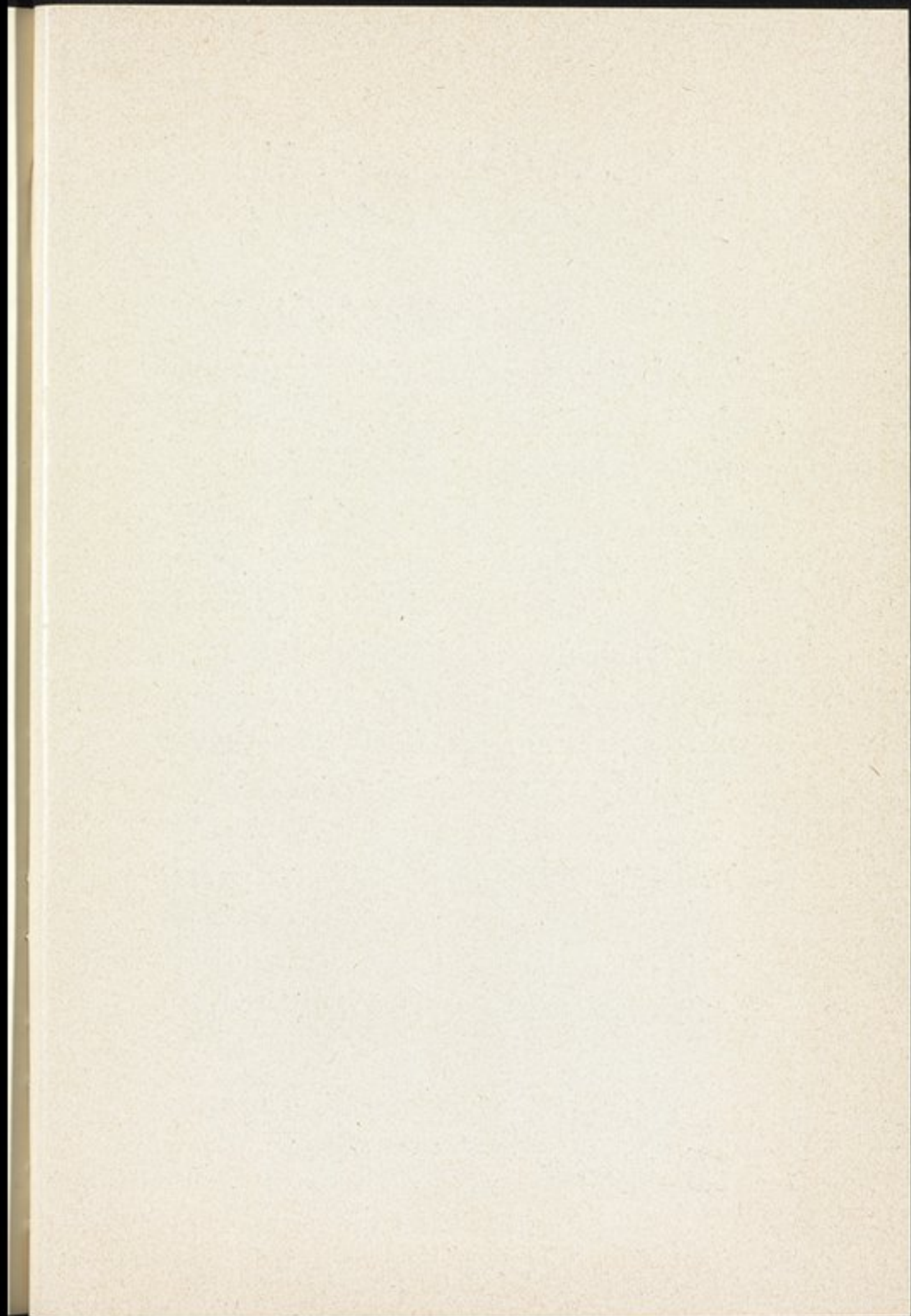
إلى روح زياد مصطفى الحفناوى الهدى لهذا الكتاب وفى لعين
دعته، وفى القلب حسرة، ولكنى أطلب منه سبحانه وتعالى أن
يفخر ويرحم، فهو العليم بضعفى وأنا الراضى بقضائه، المؤمن
بقدرته .

إلى روحك يا زياد أقدم لهذا الكتاب هدية، وغاياتى
أمالى أن أقالك فى دار الحى بعد ضمة الحى فى دار الفناء .

أبو زياد
مصطفى الحفناوى

القاهرة فى ٢ ربيع الآفر سنة ١٣٧٢

١٩ ديسمبر ١٩٥٢



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

فياويل القناة اذا احتواها
بنو التاميز وانحسر اللثام
لقد بقيت من الدنيا حطاما
بايدينا وقد عجز الحطام
وقد كنا جعلناها زماما
فيا لهفى اذا قطع الزمام
« حافظ ابراهيم »

الحمد لله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
والحمد لله رب العالمين
والحمد لله الذي هدانا لهذا
والحمد لله رب العالمين
والحمد لله الذي هدانا لهذا
والحمد لله رب العالمين
« الحمد لله »

مذكرة
إلى المستر أنتوني إيدن
وزير خارجية إنجلترا
في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦

لما اجتمعت الجبهة الوطنية في قصر الزعفران ، لمفاوضة الانجليز في سنة ١٩٣٦ ، وجهت بوصفى ، وقتئذ سكرتيرا عاما ، للشبان الوطنيين ، المنتهين لمبادئ المغفور له مصطفى كامل ، مذكرة باللغة الفرنسية الى وزير خارجية إنجلترا ، وبعثت صوراً منها الى عصابة الامم وسائر الدول عن طريق مفوضياتها بالقاهرة ، كما نشرت الصحف العالمية نص هذه المذكرة ، التي تعد فيما اعتقد وثيقة هامة ، لان الآراء التي اعلنتها على الملا في موضوع النزاع المصري البريطاني ، هي التي اجمع عليها المصريون في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، حينما ازيلت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بجرّة قلم ..

ولما كنت قد استرشدت في بحثي للقضية المصرية ، بالخطوط الرئيسية التي رسمتها هذه المذكرة ، رأيت ان اصدر هذا الكتاب بنصها ، الذي كنت قد نشرته في سنة ١٩٣٦ ، في كتاب « السفر الخالد » الذي جمعت فيه ما اثاره رجال السياسة ضد تلك المعاهدة من اعتراضات ..

الى جناب المستر أنتوني إيدن ، وزير خارجية إنجلترا ..
بقلوب ملتبهة ، وعزائم متحفزة للجهد ، يتقدم اليكم ، بعض أبناء وادي النيل ، الذين احسنوا دراسة القضية المصرية ، وآمنوا بقول رسول الوطنية المصرية ، مصطفى كامل : « ان الاحتلال الاجنبي ، عار على الوطن وبنيه ، ومن اقدس الواجبات علينا ازالة هذا العار » ..

يتقدم اليكم هؤلاء ، وهم واثقون من ان صوتهم ، سوف يدوي في آذان البريطانيين ، شعبا وحكومة ، متى علمتم ان المتهاونين في حقوق بلادهم ، يضررونكم كما يضررون انفسهم ، واننا نحن ، الذين كرسنا اعمارنا واولادنا لبلادنا ، وعودنا انفسنا على الجهر بالحق ، مهما تكلفنا من تضحيات ، ابقى في ميدان الجهد ، من الضالين والمفرطين والمرائين ، واذا علمتم اننا وحدنا نحمل مشعل الوطنية المصرية ، الذي سيحمله الملايين من ابنائنا واحفادنا حتى يخرج من وادي النيل آخر جندي اجنبي ..

ايها الوزير الشاب ..

مضى على وجودكم في مصر ، نيف وخمسون عاما ، مع انكم لم تدخلوها بتحسين ، بل دخلتم مخادعة ، بحجة حالة طارئة ، لم تكن في الواقع تستدعي تدخلكم . على ان حكومتكم ، وقعت مع فرنسا مذكرة في ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، وارسلت المذكرة الى خديو مصر ، وقد وقفتم فيها موقف

من لا يرى سببا يخوله التدخل الفعلى ، ثم عدتم فانفردتم ، فى جراحة
نمريية ، بقوة الحديد والنار ، متخطين قواعد العدل والقانون ، بدليل انكم
صرحتم مرارا وتكرارا بان وجودكم فى وادى النيل ، امر مؤقت وان يوم
الجلء قريب . . تلك العهود التى قطعتموها على انفسكم ، قد نكستم بها
المرء بعد المرء ، والايمان التى اقسمتوها ، واقسمتها الملكة فكتوريا فى
خطاب العرش ، مما هو منشور فى الكتاب الازرق ، وفى جريدة التيمس
سنة ١٨٨٢ ، وذلك الشرف ، شرف الملكة فكتوريا ، الذى اقسمت به
اهم العالم المتمدن ، انكم غير باقين فى وادى النيل ، قد اضاعته احلامكم
الاستعمارية ، وتصريحات المستر غلادستون ، واللورد جرانفيل وغيرهم
من ساستكم ، خالفتموها مخالفة ، لم يبق معها فى العالم المتمدن ، من
يستطيع ان يثق بكم . .

وقد بذلت حكوماتكم جهدها ، فى خلق صفة شرعية ، لهذا المركز
المخالف لجميع الاتفاقات الدولية التى وقعت عليها نفس هذه الحكومات
فلم تنقطع احتجاجات المصريين ، حتى فشلتم . . من ذلك ان انجلترا ،
فى سنة ١٨٨٣ ، حاولت ان تشتري الجزية ، التى كانت تدفعها مصر
للباب العالى فخابت ، وجاءت مفاوضات « درومند وولف » فى سنة
١٨٨٥ فحددتم فيها موعد جلالتكم عن مصر ، ولم يفتكم ان تحاولوا العودة
بعد الجلء ، للخداع وخبث الحيلة ، فاشتراطتم فى هذه المفاوضات ، ان
يكون لكم حق العودة اذا حدث فى مصر ما يقتضى ذلك (١) ، ولكن هذه
الحيلة لم تلبث ان انكشفت فخابت ، وخابت معها هذه المفاوضات -
ولقد وقعت انجلترا مع المانيا وايطاليا وحكومة الكونغو ، اتفاقات فى سنة
١٨٩٠ - ٩١ - ٩٤ ، ولكن هذه العقود لم تغير شيئا من جوهر القضية
المصرية ، ولعبتم دورا خسيسا مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ، ولكنه لم
يكسبكم فى وادى النيل صفة شرعية . .

وكان الواجب على بريطانيا لمصلحتها ولحفظ سمعتها ، ان تترك مصر
من زمن بعيد ، ولكنها اعتمادا على القوة المادية ، واهتضاما لابسط
الحقوق التى وهبها الله للناس ، اعلنت الاحكام العرفية فى مصر فى أغسطس
سنة ١٩١٤ ، وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بسطت حمايتها علينا ،
ودعدت بانها لن تطلب منا اية مساعدة للحرب ، وانها هى وحدها ، التى
تقوم باعبائها ، فاذا بها قد خالفت شرفها ، كسابق عهدتها ، جاعلة
الجشع فوق الحق والكرامة ، فاتخذت من مصر قاعدة حربية ، ترمى

(١) ما اشبه الليلة بالبارحة ! . . تراجع محاضر محادثات صلاح الدين - بيغن .

بنارها اخواننا ، في تركيا وسوريا والعراق ، وبلاد العرب ، وكلفتنا اموالنا وازاقنا ومحاصيلنا وساقت من اقوى رجالنا مئات الالاف ، الذين لولا عملهم في مختلف الميادين ، ولا سيما في صحارى الشام وسينا ، ما وصلت جبهوشكم الى شىء من النصر الذى وصلت اليه . ومع ذلك جحدتم هذا الجميل ، وجازيتموننا عليه بالاساءة الينا في اعز عواطفنا الدينية ، حتى لم يستطع رئيس حكومتكم ، « لويد جورج » ، ان يخفى تعصبه الدينى فقال في تهنئته للورد اللبى بدخول بيت المقدس : « انكم انتصرتم على المسلمين في آخر حرب صليبية » . ! واذن لم يكن ثمة بد من ان نغضب لهذه العواطف الدينية التى جرحتموها ، وان نشور لهذا الاستقلال الذى ابيتم الا تماديا في الاعتداء عليه ، ثورة امتدت من الاسكندرية الى السودان فشققتم بدباباتكم ومدافعكم مجارى الدماء التى ارقتموها ، والتى ستبقى وصمة الدهر في جبين انجلترا ، وستظل ذكراها شعلة تتنقل بين جوانح المصريين من جيل الى جيل ..

ايها الوزير الشاب :

اعترفت انجلترا رسميا بانه ليس لها اى حق في ان تعتبر نفسها دولة ممتازة في مصر ، عندما وقعت معاهدة القسطنطينية المبرمة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، والتي تنص على ان فرنسا وايطاليا والنمسا والمجر واسبانيا والروسيا وهولندا وتركيا وانجلترا نفسها تعترف بحيدة قناة السويس كمر مائى عالمى ، ولا تزال له هذه الصفة ، فاعلموا ان مصر هى الدولة الوحيدة التى لها حق حماية مياهها ، وهذا هو حكم القانون وحكم الطبيعة والجغرافيا ، فليس لكم البتة ان تستبقوا في بلادنا جنديا من جنودكم (١) .

وفي هذه الايام العصيبة ، بعد ان اثبتت مصر ، سليمة الفراغة والعرب انها قطعت في الرقى خطوات لم تقطعها امم تامة السيادة والاستقلال ، تريدون ان تقتلوا مصر ، التى تبهر العالم بمدنياتها ، وكنتم قد سخرتم قواكم وما ملكت ايديكم من وسائل لاضعافها في مدى ستين عاما ، حتى تدخلتم في سائر امورها فافسدتموها ، ومع ذلك بقيت بلادنا حية ، ولن تموت ابدا ..

في هذه الايام ، وقد شعرتم بقرب قيام حرب عالمية (٢) ، تهدد كيان

(١) هذه هى القاعدة التى ايدتها علميا في رسالتى التى نالت درجة الدكتوراة في القانون من جامعة باريس .

(٢) كتبت هذه المذكورة في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وقامت الحرب في سبتمبر

سنة ١٩٣٩

امبراطوريتكم ، تتقدمون الينا ، طالبين صداقتنا ، متآزرين مع جماعة من الذين لا يزيدونكم امام فيض الوطنية المتدفق ، الاوبالا ، تتقدمون بمطالب فيها القضاء على امة خلقها الله للمجد والحياة ، فلا يسعنا ، الا ان نعلن احتجاجنا على اى تفاهم او اتفاق معكم ، قبل ان يغادر بلادنا آخر جندى من جنودكم ..

وقد اثبتنا لكم في هذه المذكرة ، ان الاتفاق ليس من حقكم ، ولا من حق الفئة التى تفاوضكم ، وانه لامعنى للتفاهم معكم بشأن استقلال مصر وهو قائم من تلقاء نفسه بقوة القانون الدولى ، مؤيد بحق الشعب المصرى فى تقرير مصيره بنفسه ..

ايها الوزير الشاب :

انا كما قال استاذنا مصطفى كامل ، قد وجهنا قلوبنا ونفوسنا وارواحنا الى اشرف غاية اتجهت اليها الانسانية فى ماضى الايام وحاضرها واعلى مطلب ترمى اليه فى مستقبلها ، وان حقنا الذى لا نتنازل عن شىء منه ، هو الاستقلال التام لمصر والسودان ، الذى لا ينفصل عنها وملحقاتها التى ترتكز عليها ، استقلالا غير مشوب بشائبة ما ، فاذا اردتم الاتفاق معنا ، فاختراروا الحل الذى لا تختارون غيره لو كنتم مكاننا .. !

اسحبوا عساكركم من وادى النيل ، وعندئذ ، تفسحون لنا المجال فنستجمع قوانا ، ونؤدى للانسانية رسالتنا ، ونحمى طريق الشرق المجيد . وعند ذلك تخدمون بلادكم اصدق خدمة ، وتنقذونها من بركان غضب يغلى فى صدورنا ، ولقد ينفجر عاجلا او آجلا ، فيزلزل اركانكم ، والاستعمار ليس الا قلعة اقيمت فوق ارض ملغمة بثورة المظلوم ..

ان اردتم ان تتركوا لاولادكم تركة مثقلة بالديون فئابروا على خطتكم وان اردتم اسعادهم فاعلموا ان ذلك لا يكون الا بجلائكم عن ارض مصر حتى لا تطاردكم لعنة الله والناس ..

ايها الوزير الشاب :

نخشى ان تكونوا قد وقعتم الآن ، فيما وقع فيه المفرطون المصريون ، من خطأ التقدير وطننتم ان اى اتفاق ، يبقى لكم فى مصر ، احتلالا ، او شبه احتلال ، او حماية او شبه حماية ، او اى اثر من آثار التسلسل سينال قبول امتنا ، وسينتهى بها الى الخضوع والاذعان ؟ ! ..

كلا .. كلا .. !! فان التضحية التى يقضى بها شرفنا الوطنى ، وما فطرنا عليه من مدق العزيمة ، يحتمان علينا ان يكون آخر ما نخاطبكم به هو ان تعلموا ان المصريين لن يقبلوا ما تظنون انهم يقبلوه ، وثقوا انه اذا

كانت متابعكم في وادي النيل منذ ان احتلتموه الى الآن قاسية ، فستكون
اشد مرارة في اليوم الذي يشعر فيه المصريون ، انهم تقيدوا خلسة باتفاق
ما - نحن قوم لانفاوض ، ولا نقبل ان نوضع في قفص من حديد ، وثقوا
ان الشعب المصرى لن يتقيد بأية معاهدة أو اتفاقية ، وسيكون جوابه
عليكم ان تماديتم في العبث ، ما اجاب به كل شعب قام ضد ظلم شائن (١)
فلعلكم بعد هذا تتدبرون الموقف وتدعون لصيحة الحق ..

كتبت بنادى الحزب الوطنى بالقاهرة في الساعة ١١ والدقيقة ٤٥ من
يوم الاربعاء ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٥٤ هـ الموافق ١٩ فبراير
سنة ١٩٣٦ .

بقلم
مصطفى الحفناوى
سكرتير عام الشبان الوطنيين

(١) بعد خمسة عشر عاما تحلل الشعب من المعاهدة في ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، واجاب
على عبث الانجليز بمعركة القناة ، والمسترانتونى ابدن هو بعينه وزير خارجية انجلترا

تنبیه

هذا هو الجزء الثاني من الرسالة التي وضعناها بالفرنسية
بعنوان :

Les Problèmes Contemporains Posés Par le Canal De Suez

وقد نوقشت هذه الرسالة بكلية الحقوق بجامعة باريس
في يوم الثلاثاء ٥ يونيو سنة ١٩٥١ ، وقررت اللجنة منح
صاحبها درجة الدكتوراه في القانون بتقدير « جيد جدا » ،
مع التهنئة ..

وقد عالجتنا في النسخة العربية تطورات النزاع المصري
البريطاني الاخير ، التي جرت بعد طبع النسخة الفرنسية .

مقدمة

عالجت في هذا الكتاب موضوع النزاع بين مصر وبريطانيا كمسألة من مسائل القانون الدولي العام ، وهو ذلك الفرع من القانون الذي يعنى بتنظيم علاقات أعضاء الجماعة الدولية بعضهم ببعض ، ويهدف فيما يهدف اليه لحل المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية . .

وقسمت البحث الى رؤوس مسائل تتألف منها حلقات هذه القضية الكبرى ، فبدأت بالكشف عن جذور الاحتلال البريطاني الذي وقع في سنة ١٨٨٢ ، وهي جذور غرستها يد الاستعمار الذي اطل على العالم من قناة السويس ، بمجرد ان فتحت للملاحة العالمية في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

ومتى تبين ان احتلال إنجلترا لمصر كان نتيجة للخطة الاستعمارية التي درها الغرب ضد الشرق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، عرفنا اساس قضيتنا ، والمحور الذي دار حوله النزاع من جانب إنجلترا ، وانهارات الحجج التي تدرعت بها هذه الدولة امام العالم المتمدن لتستر عورتها ولتجعل عدوانها ضد مصر ، من قبيل الاعمال المباحة . .

هذا الجزء من دراستنا كاف في اظهار اسباب النزاع الحقيقية ، والتي لا بد من معرفتها حتى يمكننا أن نقطع بلغة القانون ، بأن وجود إنجلترا في مصر ، وفي أي جزء من أرض وادي النيل ، عمل عدواني يستتبع معاقبة المعتدى ، والزامه بتعويض المعتدى عليه ، وفي استمراره تهديد للسلام العام .

وننتقل بعد ذلك لعرض أهم حوادث النزاع بدءاً بضرب مدينة الاسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وخرق حيدة القناة بعد ذلك مباشرة وامتهان المبادئ الدولية لتشييد صرح الاحتلال البغيض ، وقد ناقشنا مزاعم الانجليز ، وبيننا موقف الجماعة الدولية من العدوان ، فظهر ان إنجلترا كانت قد تأمرت مع آخرين ، وان بعض الدول انسأقت وراء المصالح الشخصية فضحت بالعدالة وخرجت على مقتضيات الاخلاق الدولية .

واستعرضنا بعد هذا موقف مصر من الاحتلال ، وهو يتلخص في المراحل الآتية :

اولا - مرحلة المقاومة السلبية استعدادا لمقاومة ايجابية ، اذا امكن تعبئة الجهود . وكان الامر سجلا بين الوطنيين بزعامة المغفور له مصطفى كامل باشا وخلفائه ، وبين المحتلين بقيادة المعتمد البريطاني واعوانه من دخلاء ووطنيين مستضعفين وهذا الفريق كان يتدرع بالقوة المائلة في الاحتلال فيقيد الحريات ويعتدى على البلاد بشتى الصور ويفسد الادارة والمالية والتعليم والاخلاق .

واستمرت المعركة حتى انتهت بانفجار الثورة في سنة ١٩١٩ ، وقد بينا مقدمات هذه الثورة واهم حوادثها ونتائجها بالنسبة لمركز مصر في الداخل والخارج .

ثانيا - مرحلة العلاقات الودية على ايدى الاحزاب المختلفة التى جربت سياسة المفاوضات ، وتلك الاحزاب كلها كانت تدور فى فلك واحد ، وتعالج القضية بأسلوب واحد ، وكانت القوى التى يحاور بعضها بعضا هى الانجليز والقصر والاحزاب .

وقد انتهت هذه المرحلة بخيبة امل شديدة من وجهة النظر المصرية ، اذ انها ختمت بمعاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ . ولقد ناقشنا هذه المعاهدة فى عمومياتها وجزئها الخاص بقناة السويس ، وبيننا قيمتها القانونية .

ثالثا - مرحلة تطبيق معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، وقد كشفت عن الاخطاء السياسية وبينت عيوب هذه المعاهدة بشكل واضح . وهذه المرحلة تنتهى بانتهاء الحرب العالمية الثانية وشروع مصر الرسمية فى التخلص من قيود تلك المعاهدة بدءا بمفاوضات صدقى - بيغن فى سنة ١٩٤٦ .

رابعا - مرحلة الفاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهذه المرحلة كانت لها مقدمات ونتائج . اما مقدماتها فترجع لظهور تشكيلات جديدة تعالج القضية المصرية من زاوية غير الزاوية التى تنظر منها الاحزاب القديمة ، وبتأثيرها خرجت مصر بقضيتها من الدائرة المرنة، الى دائرة اقرب الى الجد ، فعرضتها على مجلس الامن فى سنة ١٩٤٧ ، وقد تخاذل هذا المجلس واحنت العدالة الدولية رأسها امام التيارات السياسية والمآرب الخاصة ، وكان هذا الموقف عاملا آخر من العوامل التى قوت عزم مصر ودفعتها حتى وصلت بقضيتها الى مرحلتها الحاسمة فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ .

واما التطورات التى ترتبت على الفاء معاهدة سنة ١٩٣٦ فيمكن تلخيصها فيما يأتى :

- (أ) معركة قناة السويس التى انتهت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢
(ب) تأمر العناصر الرجعية ضد مصر ومطالبها بدءا بتدبير حرق
القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .
(ج) سقوط المتآمرين ، ووضع الامور فى نصابها بخلع الملك فاروق
بيد الجيش المصرى وبارادة الشعب المصرى فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ .

وقد حرصنا فى شرح كل مرحلة من المراحل المتقدمة على بيان اهم
الحوادث الدولية المرتبطة بسير تلك المراحل ، وبيان موقف الدول من
مسألة مصر واحكام القانون الدولى العام .

وهناك مسائل دولية تفرعت عن هذا المركز الاستثنائى الذى فرضته
انجلترا على مصر وقناة السويس بقواتها المسلحة ، وفى مقدمتها ذلك
العصار الاستراتيجى المضروب حول قناة السويس باحتلال انجلترا
للسودان جنوبا وقبرص شمالا ، وبعض بلاد الشرق الاوسط ووجود
محميات لها فى البحر الابيض شرقا ، وكذا بوجود استعمار فرنسى فى
شمال افريقيا ، ونفوذ غربى عسكري ومدنى فى ليبيا ، وكذا بوجود ذلك
الاقريط الدولى المسمى باسرائيل فى شمال شرق قناة السويس ..
وقد بحثنا هذه المشكلة من حيث تأثيرها على قناة السويس وعلى
الامن الدولى ..

وانتهينا من هذه الدراسة بحل للنزاع يتلخص فى وضع نظام حياد
دائم للدولة المصرية التى تنتظم مصر والسودان ، بشرط ان يكون حيادا
مساحا تحميه قوات مصر البرية والبحرية والجوية دون ان تشاركها فى
ذلك قوات دول اخرى ، وبشرط ان تتعهد الجماعة الدولية فى معاهدة
مكاملة ومعادلة لمعاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ،
باحترام هذا الحياد وعدم المساس به ..

وقد وضعنا فى نهاية البحث مشروع معاهدة لهذا الغرض ، والحقنا
بالمشروع مذكرته التفسيرية ..

ونحن نرى ان هذا الحياد سيكفل سلامة الملاحة فى قناة السويس ،
ويقضى على المشكلة التى خلقتها بريطانيا ويمنع وقوع مثلها فى المستقبل
ويكفل التوازن بين الدول ، ويصبح دعامة قوية لامن الدول جميعا .

وعلى الدول الكبيرة ان تفهم ان زمن الاستعمار قد انتهى ، وان كل
محاولة لاعادته الى الحياة مقضى عليها بالفشل ، وعليها ان تبرهن على
حسن نيتها وتقلع عن مآربها الخبيثة لان موكب الحرية يسير مسرعا ،

منذ ان انتقل مركز الجاذبية من الغرب الى الشرق ، وهي اذا لم تلتزم
حدود العدالة الدولية وتضحى باناييتها حتى تحل قضايا الشرق الحطول
السليمة : ستجد نفسها - يوما من الايام ، غير بعيد - امام الامر الواقع
ولن تسعفها الاسلحة الذرية ، لانها ليست هي التي تحكم ، بل المولى
سبحانه وتعالى هو احكم الحاكمين ..

الباب الأول أسباب النزاع ومقدمته

شرحنا في الجزء الاول من هذا الكتاب موقف الحكومة البريطانية من مشروع قناة السويس ، وقد اشتبكت في معركة دبلوماسية مع فرنسا لتمنع تنفيذ هذا المشروع ، حتى تدفع عن نفسها خطر منافسة فرنسا لها في اقصر واهم الطرق الموصلة الى الشرق . وقد جاهر اللورد بالمستون الذي حمل لواء محاربة المشروع بقوله : انه اذا قدر للقناة ان تشق ، فستضطر انجلترا لاحتلال مصر .

ولما اتيح لدى لسبب ، ان يتغلب على العقبان التي اقامتها انجلترا ضد المشروع ، بفضل معاضدة امبراطور فرنسا وحكومتها وحكومات أوروبا الاخرى ، وكذا البابا « بيوس التاسع » انتهزت انجلترا فرصة مناوأة الخديو اسماعيل لشركة قناة السويس ، وتدخلت فجأة في صالح المشروع في سنة ١٨٦٥ ، وتعهدت لفرنسا بالحصول على موافقة الباب العالي على امتياز حفر القناة ، وكذلك وضعت انجلترا اصبعها في تحديد الاراضي التي تخصص لاعمال الحفر . والتي كانت موضوع تحكيم نابليون الثالث في سنة ١٨٦٤ ، ولم تكف منذ ذلك الحين عن التدخل ، بكل ما اوتيت من خبث وسعة حيلة ، في شئون القناة ، حتى لقد نابسفيرها في القسطنطينية عن السلطان العثماني في حفلة افتتاح قناة السويس في نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وقد ظل شبح فرنسا - يهددها في قناة السويس فلم تعد وسيلة للخلاص من منافسة فرنسا بايقاظ الفتنة بين فرنسا وبروسيا ، حتى قامت بينهما حرب سنة ١٨٧٠ ، التي وقفت فيها انجلترا موقف الحياد المشوب بتأييد بسمارك ومناصرته ، وباندحار فرنسا في تلك الحرب استطاعت حكومة انجلترا ان تجعل فرنسا تستظل في سياستها الخارجية بنفوذ وزارة الخارجية البريطانية ، وسارت فرنسا ، في اغلب الاوقات ، في فلك انجلترا منذ ذلك التاريخ حتى الآن .

وبفضل هذا النفوذ الادبي الذي بسطته انجلترا على فرنسا ، استطاع « دزرائيلي » في سنة ١٨٧٥ ان يلعب لعبته الكبرى فيشتري اسهم مصر في شركة قناة السويس بثمن بخس ، تحت سمع وبصر فرنسا ، بل استطاع ان يمنع رجال المال الفرنسيين من منافسته في شراء تلك الاسهم .. !

واستعانت انجلترا بالمرايين الفرنسيين في استغلال سوء الحالة المالية في مصر ، والتدخل السريع في شئونها ، جاعلة من فرنسا والدول الاخرى « مخالف القطر » حتى تمخضت الجهود عن ضرب الاسكندرية بمدافع الاسطول البريطانى في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، واحتلال مصر بعد ذلك من ناحية قناة السويس بمؤازرة فرنسا ومعاونة فرديناند دى لسبس .

اما لماذا دبرت انجلترا خططها ، وقامت باعتدائها الشنيع ، فلأنها ارادت ان تسيطر سيطرة تامة على قناة السويس ، في وقت اشتدت الروح الاستعمارية في اوروبا للبحث عن اسواق يباع فيها الفائض من انتاج المصانع ، ولكي تستطيع الدول التي تصنعت ان تحصل على الخامات ، والمواد الغذائية من المستعمرات بلا كبير عناء . فاحتلال انجلترا لمصر ، كان وليد الاستعمار الراسمالي الذي ظهر في الثلث الاخير من القرن الماضي ، ورات فيه انجلترا ضرورة لتحافظ على امبراطوريتها في الهند وتوسع رقعة الامبراطورية البريطانية في آسيا وافريقيا . اما القول انها احتلت مصر استجابة لدعوة الخديو محمد توفيق ، لتتخذ عرشه من الثورة العرابية ، او انها ارادت ان تحافظ على اموال الاجانب وارواحهم في مصر ، بسبب اختلال حالة الامن ، فتلك الادعاءات وما اليها ، كانت تجوز على عقلية القرن الماضي ، ولكنها لا تستساغ في النصف الثانى من القرن العشرين ..

ونحن في هذا الباب نكشف عن اسباب الاحتلال الحقيقية ، ونفند المزاعم التي تفرعت بها انجلترا ، ونبين مقدمات الاحتلال التي تدل على ان انجلترا ، كانت تنفذ خطة موضوعة من قبل ، وقد نجحت خطتها وحققت اطماعها الاستعمارية على حساب العدالة الدولية ، وضد مصلحة الشعوب المتمدنة التي تنتفع بالملاحة في قناة السويس .

الاستعمار الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر

التطور الاقتصادي - سياسة بنيامين دزرائيلي - المسألة الشرقية - الحرب بين
تركيا وروسيا في سنة ١٨٧٧ - مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ - التوسع الاستعماري -
خلاصة

ذكرنا ان انجلترا صممت على احتلال مصر بسبب قناة السويس
التي افتتحت للملاحة العالمية في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

وقد صادف افتتاح القناة بلوغ الثورة الصناعية في أوروبا حدا للذروة
بعد استخدام الآلات في الصناعة بدل الأيدي منذ ان اكتشف البخار .
وكانت الدول الصناعية قد احاطت نفسها بسياس من الحماية الجمركية
لتحد من نشاط منافسيها في أسواقها المحلية ، وترتب على ذلك كساد
في الانتاج الصناعي لصعوبة تصريف ما يفيض عن الاستهلاك المحلي ،
ففكرت الدبلوماسية الأوروبية في البحث عن مستعمرات جديدة في آسيا
وأفريقيا لتفريغ تلك الازمة . .

وفي هذا المضمار كانت بريطانيا قد سبقت غيرها في استخدام الآلات
ولذلك امكنتها في سنة ١٨٧٠ أن تصهر نصف الناتج من الصلب في العالم
وثلاثة أضعاف ما أنتجته أية دولة أخرى ، وبمثل هذه النسبة تفوقت في
المصنوعات القطنية ، وتجاوزت تجارتها الخارجية ضعف ما بلغته التجارة
الخارجية لأي بلد آخر . ولكن ظهرت في الربع الأخير من القرن التاسع
عشر دول ، ردت انجلترا الى الوراء ، وفي مقدمتها ألمانيا والولايات المتحدة
وهذا بيان مقتبس من الاحصاءات الرسمية :

انتاج الصلب (الوحدة الف طن)

سنة ١٨٧٠	سنة ١٨٩٦	سنة ١٨٩٧	سنة ١٩٠٣	
٥٩٦٠	٨٦٦٠	٨٧٩٦	٨٩٣٥	المملكة المتحدة
١٦٧٠	٨٦٢٣	٩٦٥٣	١٨٠٠٩	الولايات المتحدة الأمريكية
١٣٩٠	٦٢٦٠	٦٧٦٠	٩٨٦٩	ألمانيا

وهذا جدول يبين زيادة نسبة الانتاج
في الصناعات القطنية

سنة ١٨٧٠/٨٠	سنة ١٨٨٠/٩٠	سنة ١٨٩٠/١٩٠٠	
٪ ١٩	٪ ١٨	٪ ٣	بريطانيا
٪ ٩٠	٪ ٤٢	٪ ٥٠	الولايات المتحدة
٪ ٣٣	٪ ٥٣	٪ ٢٥	القارة الاوروبية

وعلى نفس الوتيرة تقريبا ، كانت حالة التجارة الخارجية ، فمن سنة ١٩٠٠ ، تضاعفت صادرات الولايات المتحدة اربع مرات ، وتضاعفت صادرات المانيا مرتين ، في حين ان صادرات انجلترا لم ترتفع الا بنسبة ٤٥ ٪ وكان رجال الصناعة في امريكا يحققون ارباحا طائلة ، وعلى عكس ذلك شعر زملاؤهم في انجلترا بضيق بسبب هبوط نسبة الربح وبوار ما كانت تخرجه المصانع . ولذلك اشتدت نفمة المطالبة بالبحث عن مستعمرات وتداولتها اقسام السياسة والكتاب الانجليز وننوه في هذا المقام بالكتاب الذي وضعه سير « فردريك لوجارد » F. Lugard بعنوان : The rise of our african Empire في سنة ١٨٩٣ ، وقد ظهر هذا الكتاب معبرا عن تعطش الانجليز للاستعمار وانفاء احتكار الاسواق في المستعمرات .

وكان للمستعمرين علاوة على الاسواق بغية اخرى ، فمصانعهم كانت محتاجة الى الخامات ، ولهذا حرصت انجلترا ، بمجرد ان امتدت اصابعها فتدخلت في شئون مصر ، على جعل الاراضي المصرية مزرعة قطنية ، تستغل لحساب لانكشير . ولبيان ذلك بلغة الارقام نرجع للاحصاءات الرسمية فنجد ان محصول القطن المصري كان في سنة ١٨٥٠ ثلاثة وثمانين الف بالة ، وتضاعف هذا الرقم خمس مرات في سنة ١٨٦٥ ثم تضاعف تسع مرات في سنة ١٨٩٠ وراحت مصر تزرع لبريطانيا القطن الجيد ، طويل التيلة ، وما يقال عن القطن يصدق بالنسبة لحاصلات الجهات الاخرى التي استعمرتها انجلترا من اجل المطاط والبن والكافور والشاي والسكر وجوز الهند . وكذلك استعمرت فرنسا بلاد افريقيا الشمالية طالبا للفوسفات والزيوت ونحوها ..

ومشت الرأسمالية المصرفية بدورها في هذا الموكب للحصول على فوائد ربوية وارباح جنونية ، وكانت حملات المرايين الاجانب طلائع للاحتلال في مصر وتونس وغيرها ، واستطاعت هذه الطلائع ان تتدخل في شئون تلك البلاد تدخلا مهدا لارض للفرق المسلحة التي استولت عليها

بلا كبير عناء (١) ..

اجتاحت تلك الرأسمالية بلادا كانت آمنة مطمئنة ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لان اوروبا قد اعتنقت مذهباً من مذاهب التعصب الجنسي البغيض ، اذ صور لها كتابها ومفكروها ان الوطنية الاوروبية ، في اسمى درجاتها ، معناها تمكين الشعوب الاوروبية من حكم الاجناس الملوثة واستعمار اراضيها ، وزعيم هذا المذهب هو الاقتصادي الالماني « فردريك لست » F. List وقد شرح مذهبـه ، ودافع عنه في مؤلفه عن الاقتصاد السياسي الوطني ، الذي نشره في سنة ١٨٤١ وسنوانه : Das nationale Der Politischen okonomie وهذا الكتاب اعتبر الاستعمار من قبيل الاعمال المباحة التي تهدف لخدمة الاقتصاد الوطني ..

وكانت بريطانيا مستعدة لاعتناق هذا المذهب الذي يخدم سياستها التي درجت عليها منذ انتشار قراصنتها في البحار ، في العصور الوسطى ولذلك استطاع الوزير اليهودي « بنيامين دزرائيلي » ان يصعد الى قمة السياسة في بريطانيا ، لانه تغنى بامبراطورية بريطانية واسعة في آسيا ، والهيب خيال الشعب البريطاني ومناه بوسع الآمال ، وله خطبة مشهورة القاها بقصر « كريستال » في ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٢ ، وقال فيها ان برنامج حزب المحافظين قائم على ثلاثة اركان اهمها الاستعمار (٢)

وقد سبق دزرائيلي في بث تلك الدعاية في انجلترا آخرون ، نذكر منهم « سير تشارلز دلك » Ch. Dilke وقد وضع كتاباً ضخماً يتألف من مجلدين بعنوان Greater Britain وظهر هذا الكتاب في سنة ١٨٦٦ - ١٨٦٧ ، وقد اقبل الانجليز على قراءته واقتنائه بصورة ملفتة للنظر ، وقام مؤرخ استعماري اسمه « بوري » Bury في سنة ١٨٦٨ ، بتأسيس المعهد المسمى The Royal Colonial Institute (٣) ويجب ان يضاف الى تلك القائمة اسم « السير جورج جراي » واسم « جون سيللي » J. Sealey الاستاذ بجامعة كامبردج واسم فيرود

(١)

Parker Thomas Moon, Imperialism and world politics, New York
1947, P 30

(٢) المعهد الملكي الاستعماري ..

وكانت له في سنتي ١٨٧٠ و ١٨٧١ مقالات مشهورة نشرت في مجلة :
Fraser's Magazine ، وساعد كل هؤلاء على ترويج دعوتهم ،
اصحاب مغازل القطن ورجال المصارف من امثال « روتشلد »

ولكن تلك الحركة لم تبلغ ذروتها وتبدأ خطواتها العملية الا على يد
(دزرائيلي) بعد ان اكتسج جلادستون في انتخابات سنة ١٨٧٤ فاشتد
تحرش بريطانيا بالشعوب التي طمعت فيها طوال مدة حكمه التي
استمرت ست سنوات ، وقد بدأ دزرائيلي بضم جزائر فيجي Figi
في جنوب الباسفيك في اكتوبر سنة ١٨٧٤ ، وفي سنة ١٨٧٥ قام ببعثته
المشهورة اذ اشترى بطريقة شيطانية وبمعمونة بيت روتشلد اسهم مصر
في شركة قناة السويس بمبلغ اربعة ملايين جنيه ونسبتها اربعة واربعين
في المائة من مجموع اسهم الشركة (١) وفي سنة ١٨٧٦ نجح دزرائيلي في
تتويج الملكة فكتوريا امبراطورة على الهند ، فانزع اللقب الذي كان يطلق
على حكامها المسلمين (٢) ، وقال مخاطبا الشعب البريطاني ما نصه :

You have a new world, new influences at work, new and unknown
objects and dangers with which to cope.

The Queen of England has become the Sovereign of the most
powerful of Oriental States.

وفي نفس السنة فرض حماية انجلترا على بلوخرستان ثم ضم الترنسفال
الى املاك التاج ، ولما قامت الحرب بين تركيا وروسيا في سنة ١٨٧٧ لعب
دورا خطيرا مكنه من ان يقتنص قبرص وهي الهدية التي حملها معه
حينما عاد من مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وحينما قامت تلك الحرب كانت
مدينة لندن تردد هذه الانشودة :

« نحن لا نريد ان نحارب ، واذا حاربنا فمن اجل الاستعمار . . . عندنا
السفن وعندنا الرجال وكذا لدينا الاصفر الرنان » .

بدأت مشكلات الشرق الاوسط بعد ظهور قناة السويس مباشرة ، اذ
استقر عزم المهيمين على سياسة اوروبا على القضاء قضاء تاما على الدولة
العثمانية التي كانوا يسمونها بالرجل المريض ، وان تأخذ كل واحدة من
دول اوروبا الكبيرة نصيبا من الميراث ، فادعوا في سنة ١٨٧٥ ان الرعايا
المسيحيين المقيمين في البوسنة يلقون عسفا من الحكم التركي الاقطاعي ،

(١) اوردنا تفاصيل هذه المسألة في الجزء الاول من هذا الكتاب ص ٤٠٢ وما بعدها -
مطبعة مصر سنة ١٩٥٢

(٢) كتاب Buckle عن حياة دزرائيلي ص ٤٦٢

وبذروا بذور الفتنة في بلاد الصرب وراحت الدسائس ضد تركيا تعمل على نطاق واسع ..

وفي ربيع سنة ١٨٧٥ قام الامبراطور « فرانسوا جوزيف » برحلة الى « دالماسيا » وهناك استقبل رجال الكنيسة الكاثوليك الذين قاموا بمظاهرة كبيرة واهتفوا باسم الامبراطور حامى المسيحية ضد المسلمين واشتد تأمر السياسة الاوروبية التي تدخلت في شئون البلقان بدعوى السعى الى تحرير رومانيا وغيرها ، من نير دولة الخلافة الاسلامية .. وفكروا وقتئذ ، في خلق ما كانوا يسمونه « صربيا الكبرى » وفي ٣١ يناير سنة ١٨٧٦ قدم ممثلو الدول الموقعة على معاهدة باريس المبرمة في سنة ١٨٥٦ مذكرة الى الباب العالي تتضمن مقترحات خاصة بأمالك الدولة العثمانية في البلقان ، وما ينبغي ان ينفذ من اصلاحات تكفل طمأنينة الرعايا المسيحيين . وعلى الرغم من ان الباب العالي قد اخنى الراس امام هذا التدخل ، ووعد بتنفيذ ما طلب في تلك المذكرة من اصلاحات ، فقد اشتد الضغط عليه واتهم بالرجعية ، وقد كان يتزعم هذه الحركة قيصر روسيا وابطرة المانيا والنمسا والمجر ، ولكن انجلترا تصدت لتلك المناورات بلسان وزيرها دزرائيلي الذي اعلن ان حكومة انجلترا لا تسمح بهذا التدخل في شئون تركيا لانه يفتح الباب لروسيا فتتسرب الى المضائق التركية ويصبح لها نفوذ في بلاد البلقان . وكانت البلقان وقتئذ اشبه بمخزن البارود أعدته المناورات والدسائس الاوروبية لنسف القسطنطينية . وفي ذلك الوقت بالذات كان دزرائيلي معنيا اكبر العناية بيسط نفوذ انجلترا على مداخل آسيا ومن اجل ذلك غزا « بلوخستان » وافغانستان واشترى أسهم مصر في قناة السويس ، واعد العدة للسيطرة على القناة سيطرة تامة . فلم تكن السياسة الاوروبية التي رسمت لطرده تركيا من البلقان بدعوة حماية المسيحيين لتوافق برنامجه ، الذي كان يهدف مقدما لاتقاء منافسة الدول الكبيرة لبريطانيا في الطرق الموصلة الى الشرق ..

وكانت انجلترا منذ ان انتصف القرن التاسع عشر تعتقد ان روسيا القيصرية تعمل جاهدة لايجاد منافذ توصلها الى الهند ، ولهذا حاولت مع عدم الاخلال بمصالحها ، ان تبقى على الدولة العثمانية لتجعل منها سدا يفصل بين أوروبا وبين الهند ، بشرط ان تكون لانجلترا اليد العليا على سياسة الدولة العثمانية . وان هذا الاتجاه يستفاد صراحة مما نشر عن المسألة الشرقية في الكتب الزرقاء التي أصدرتها حينئذ وزارة الخارجية البريطانية ، كما يستفاد من المناقشات التي كانت تدور في مجلس العموم ..

وفي الحقيقة ، كان يتنازع الشرق الاوسط ، تسابق بين بريطانيا وروسيا القيصرية ، وكانت كل واحدة تحاول ان تنتزع لنفسها مفاتيح البحر الاسود .

وفي هذا التيار العاصف ، والفتنة موقدة في بلاد الصرب حيث قامت ثورة ارادت تركيا ان تقمعها بكل ما اوتيت من قوة ، ارتقى عرش آل عثمان السلطان عبدالحميد الثاني في ٣١ اغسطس سنة ١٨٧٦ ، فتدخلت دول اوربا المعنية بمسألة البلقان بايعاز من روسيا طالبة من الباب العالي ان يعقد الهدنة فورا مع الصرب ، واجابت تركيا في ١٠ اكتوبر من تلك السنة مبدية استعدادها لعقد الهدنة ، بل ولضمانها لمدة خمسة او ستة اشهر ، وكان معنى ذلك محاولة كسب الوقت ، فأوعز الروس للشوار من الصرب برفض هذه الهدنة الطويلة الاجل ، ولما فعلوا اجتاحتهم تركيا ، انتى وقت انجلترا من ورائها ، تشد أزرها ، فبعث قيصر روسيا انذارا الى الباب العالي في ٣١ اكتوبر ، طالبا فيه عقد هدنة فورا على ان تكون مدتها اربعة او ستة أسابيع ، وطلب القيصر ان يصله الرد في ثمان واربعين ساعة ، وفي الوقت نفسه عبات روسيا قواتها تعبئة جزئية واعدت عشرين فرقة ولم يسع تركيا الا قبول الانذار ، لتفادى الحرب مع روسيا وقد رات الدبلوماسية الروسية وقتئذ ان تسوى المسألة في مؤتمر . .

وعقد المؤتمر فعلا في القسطنطينية في ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٦ ، وكان مؤتمرا صاخبا حاولت فيه روسيا ان تشدد الخناق على تركيا ، وسعى مندوب بريطانيا « سالسبوري » لمقاومة هذا الضغط الواقع على تركيا بكل ما اوتى من قوة ، وقد تقدمت مقترحات عدة للباب العالي فرفضها وفي ١٥ يناير سنة ١٨٧٧ أبرمت اتفاقية سرية تعهدت فيها حكومتا النمسا والمجر بالوقوف على الحياد اذا ما قامت الحرب بين روسيا وتركيا ، وذلك في مقابل السماح للنمسا والمجر باحتلال البوسنة والهرسك ، عند قيام الحرب ، كما تعهدت النمسا والمجر بالا تمد أعمالها الحربية الى رومانيا والصرب وبلغاريا ، وانما تشترك النمسا والمجر بقواتهما الحربية مع روسيا في بلاد الصرب و « مونتنجرو » واقتسمت الدولتان الموقعتان على تلك المعاهدة السرية ممتلكات تركيا في البلقان في اتفاق الحق بالمعاهدة المذكورة (١) . وفي اثناء فشل مؤتمر القسطنطينية المشار اليه حاول « بسمارك » ان ينقل المسألة الشرقية الى الحدود بين المانيا

(١) هذه الاتفاقيات نشرها Sorianov في مجلة Slavonic Review - العدد الرابع - مارس سنة ١٩٢٦ . وكذلك وردت في كتاب Seton-Watson « البوسفور والدرديبل » ص ٢١٠ - ٢١١

وفرنسا ، فادعى في يناير سنة ١٨٧٧ ، ان فرنسا تستعد لمهاجمة المانيا
وأوعز الى الصحف ان تنشر كلاما كهذا ، وطلب من انجلترا ان تعقد مع
المانيا معاهدة دفاعية هجومية ضد فرنسا ، ولكن مجلس الوزراء
البريطاني رفض هذا الطلب . والحقيقة ان « بسمارك » كان قد احس
بأن دزرائيلي ، على الرغم من تحديه لسياسة روسيا في المضايق ،
يسعى سرا للتفاهم مع روسيا ، فأراد بسمارك ان يقطع عليه هذا
السبيل بمناورته الخاصة بالحدود الالمانية الفرنسية ، وطلب من انجلترا
ان تبرم مع المانيا معاهدة دفاعية هجومية ، ولم تمنع مناورة بسمارك
من استمرار المحادثات السرية بين اللورد « دربي » وزير الخارجية
الانجليزية ، وبين سفير تركيا في لندن وانتهت باتفاق الطرفين على صيغة
بروتوكول ينصح الطرفان به للباب العالي ان يقبل بعض ماكان قد رفضه
مما عرض عليه اثناء مؤتمر القسطنطينية ، وبعد اعداد هذا البروتوكول
اجتمع في لندن ممثلو الدول التي كانت مجتمعة في القسطنطينية ووقعوا
لبروتوكول في ٢١ مارس سنة ١٨٧٧ ، ولكن السلطان العثماني رفضه في
١٢ ابريل واعلن ان هذا البروتوكول يعد تدخلا في شئون تركيا الداخلية
وينافي شرف الدولة العثمانية ..

ولما رأى بسمارك ، ان مسعاه قد انقلب الى تقرب بين انجلترا وروسيا
وانه بسبب نفوذ انجلترا لدى الباب العالي ، قد ينتهي الامر بتسوية بين
روسيا وتركيا على الرغم من البروتوكول الذي رفضته هذه الاخيرة ،
بادر بسمارك فتعهد لروسيا بأنه في حالة قيام حرب بينها وبين تركيا
فانه يقرضها مليوني « روبيل » بواسطة احد البنوك التي كان يهيمن
عليها ، وفي الوقت نفسه جنح المستشار الالمانى لمهادنة فرنسا ، وبهذا
التحول لم تعد انجلترا بحاجة لمناورتها التي ارادت بها التقرب من روسيا .
فأصبحت الحرب بين روسيا وتركيا قاب قوسين او ادنى (١) .

ولما رفضت تركيا البروتوكول الذي وقع في لندن ، بادرت روسيا
بتعبئة سبع فرق جديدة وفي ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٧ ، وقع القيصر قرار
اعلان الحرب على تركيا ، وان تكن الاعمال الحربية لم تبدأ الا في آخر
يونيو من تلك السنة . ورأى دزرائيلي ان يجيب على اعلان الحرب باحتلال
الدردييل ، ولكن مجلس الوزراء البريطاني ، رفض مطاوعته على هذا
التصرف . وفي الوقت نفسه كان وزير الخارجية البريطانية ، قد سلم

(١) كتاب « فلاديمير بوتيمكين » « تاريخ الدبلوماسية » - الجزء الثاني ص ٤٤ -

باريس سنة ١٩٤٦

الى السفير الروسى فى لندن ، فى ٦ مايو سنة ١٨٧٧ مذكرة ورد فيها ان انجلترا لا تسمح باية حال ، بقيام الحصار الذى فرضته روسيا خارج قناة السويس ، كما انها ستقاوم اية محاولة تهدف لاحتلال مصر ولو لمدة الحرب ، ولن تسمح باى مساس بالقسطنطينية او تعرض للمضايق التركية من جانب روسيا .

وهذه اول مرة تدخلت انجلترا دوليا ، تدخلت سافرا ، فى موضوع قناة السويس ، لمحاولة بسط حمايتها عليها ، والعجيب ان روسيا قبلت هذه المذكرة ، كما قبلت تركيا مذكرة بنفس المعنى ، وكان الواجب يقضى بسؤال انجلترا عن السند الذى تعتمد عليه فى الكلام عن مصر وقناة السويس . وانجلترا فى موقفها هذا قد ربطت المضايق التركية بقناة السويس ، وجعلت نفسها مسئولة عن حماية هذه المرات المائية كما لو كانت صاحبة السيادة عليها ..

لقد كان جواب حكومة روسيا القيصرية على وزارة خارجية انجلترا انها اعطت التوكيدات لانجلترا بعدم المساس بمصر او قناة السويس ، وقالت عن القسطنطينية والمضايق التركية انهما موضوع مشكلة اوروبية تتعهد بان لا تنفرد باتخاذ اجراء بشأنها .. !

واكثر من ذلك عرضت حكومة « بطرسبرج » على انجلترا ، شروط صلح تعده مع تركيا ، بشرط ان تقبل تلك الشروط قبل ان تخترق الجيوش الروسية بلاد البلقان ، ورفضت انجلترا الشروط المعروضة ، قائلة انها لا تقبل مبدا الكلام فى امر القسطنطينية والمضايق ، وكان المشروع الروسى قد اشار الى احتمال احتلال تلك الاجزاء اذا استمرت العمليات الحربية ..

وسعت وزارة الخارجية البريطانية سرا فى تنظيم مقاومة مشتركة من جانب بريطانيا وحكومة النمسا والمجر ضد الزحف الروسى ، وعرضت ان تقوم انجلترا باحتلال المضايق باسطولها وتهاجم النمسا والمجر مؤخره الجيش الروسى ، وكانت انجلترا تعرف مقدما انها بمنجاة من الخطر لخلو البحر الاسود وقتئذ من الوحدات البحرية الروسية ، ولكن النمسا ترددت ولم تقبل ان تغامر بتعبئة ضد قوات روسيا البرية ، فذكرت لانجلترا انها مستعدة لمشاركتها سياسيا فيما تراه من خطط خاصة بمستقبل الشرق الاوسط ، اما الحرب فلا .. !

واستمرت الاعمال الحربية فى صيف سنة ١٨٧٧ ، حتى تهددت العاصمة التركية ، وتلقت وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٧ يوليو من

تلك السنة تقريرا من سفيرها بالقسطنطينية « ليارد » ذكر فيه ان الروس قد وصلوا الى ابواب « أندرنوبل » فغزعت حكومة انجلترا وبعث دزرائيلي يقترح على السلطان ان يدعو الاسطول البريطانى للوقوف فى المضائق ، حتى تحتل انجلترا تلك المضائق وتدعى انها انما فعلت ذلك استجابة لطلب السلطان العثمانى ..

ولكن قبل عرض هذا الاقتراح على السلطان ، حدث تحول فى الميدان اذ استطاع القائد عثمان باشا ان يضرب ميمنة الجيش الروسى ضربة شديدة ، وقطع مواصلاته ، فاطمأنت انجلترا الى امتداد اجل الحرب ، وهذا ما كانت ترجوه .. الا ان الجيش الروسى استطاع ان يستولى على « بلقنا » فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٧ ، فتغير الموقف وساورت انجلترا المخاوف من جديد ، خصوصا وان تركيا ابلغتها انها ستكون مضطرة لالقاء السلاح اذا لم تسعفها انجلترا ، فبعثت هذه الاخيرة فى ١٣ ديسمبر انذارا الى روسيا ابلغتها فيه ان احتلال القسطنطينية ، ولو مؤقتا ، سيضطر انجلترا لاتخاذ اجراءات معينة . ولم تفصح عن هذه الاجراءات واكتفت باستئناف مساعيها لحث النمسا على الدخول فى الحرب ضد روسيا .. ولكن حكومة « بطرسبرج » ردت على الانذار البريطانى قائلة انها لاتستطيع ان تتعهد بعدم احتلالها للعاصمة التركية فقد تضطرها العمليات الحربية لذلك .. وفى ٢٤ ديسمبر طلبت تركيا رسميا من انجلترا ان تقوم بدور الوسيط ، واجابت روسيا على الوساطة قائلة انه اذا كان فى نية الباب العالى وقف رضى القتال فما عليه الا ان يطلب الهدنة راسا من قيادة الجيش الروسى بشرط ان تقبل تركيا مقدما شروط الصلح التى ستفرض عليها .. وازافت روسيا انها مستعدة لان تقبل عقد مؤتمر اوروى يوضع من شروط الصلح ما يعتبر ماسا بالمصالح الاوروبية ..

وفشلت انجلترا فى التوسط ، فطلبت تركيا الهدنة فى ٨ يناير سنة ١٨٧٨ . واثناء مناقشة شروط الصلح بين الطرفين بدا زحف الجيش الروسى نحو القسطنطينية . فغزعت انجلترا فيما فزع حتى ظل مجلس وزرائها منعقدا بصفة مستمرة وبعثت الملكة فكتوريا بعدة رسائل تستحث فيها حكومتها على اعلان الحرب على روسيا ، وقالت فى احدى تلك الرسائل انها كانت تمنى لو تكون رجلا فتحمل السلاح وتتوجه الى الميدان لتقاتل الروس . وطلبت حكومة انجلترا من جديد الى النمسا ان تعبى جيوشها ولكنها تخاذلت بحجة ان التعبئة تكلفها ما لا طاقة لها به واضطرت انجلترا ، ومن عادتها الا تقامر فى حرب بمفردها ، لان تتخذ

في ٢٣ يناير قرارا يقضى بارسال اسطولها الى المضائق ، وظنت انها بهذا الاجراء تقوى عزيمة النمسا ، ولكن اللورد « دربي » وزير خارجية انجلترا ، استقال احتجاجا على هذا الاجراء فعقدت حكومة انجلترا قرارها واسترد الوزير استقالته ، وطلبت انجلترا والنمسا ان تناقش شروط الصلح كلها في مؤتمر دولي ، واجابت روسيا انها مستعدة لان تترك لمؤتمر دولي وضع الشروط التي تمس مصلحة أوروبا كلها ، وكانت تعنى بذلك ان يتناول المؤتمر مسألة المضائق . . وكانت روسيا تعلم ان انجلترا ارادت ان تحتل المضائق لتأخذها لنفسها فيما بعد ، حتى ان دزرائيلي كان قد كتب في ٦ اغسطس سنة ١٨٧٧ الى السفير البريطاني في القسطنطينية قائلا : « اني اتمنى ان ارى اسطولنا يربط في مياه تركيا الداخلية وان يصبح مضيق غليوبولي في قبضة يدينا كضمان مادي لنا (١) » . لذلك وتحت تأثير الهستيريا الاستعمارية التي اشتدت في انجلترا اراد دزرائيلي ان يفتنم الفرصة فأمر قائد الاسطول البريطاني « هورنبي » باحتلال المضائق ، ولما وصل الى الدردنيل تحتم الحصول على اذن السلطان بالدخول ، فخشي هذا الاخير مغبة العواقب التي تترتب على هذا الاحتلال ، وابتى ان يعطى تصريحه فعاد الاسطول بخفي حنين ولكن صدرت اليه الاوامر مرة اخرى في ١٢ فبراير بدخول المضائق دون انتظار اذن من السلطان فدخل الدردنيل في ١٥ فبراير ، والقى رواسيه عند جزر الامراء ، ولكنه انسحب بعدئذ بالحاح شديد من لدن السلطان واكتفت انجلترا بانذار روسيا بالحرب اذا هي احتلت القسطنطينية ، وبعثت فينا من ناحيتها بتهديد بقطع العلاقات السياسية مع روسيا في حالة وقوع هذا الاحتلال ، وعمل القيصر « اسكندر الثاني » على مفاداة الدخول في حرب ضد انجلترا والنمسا ، فاكتفى جيشه باحتلال « سان استفانو » (٢) .

وفي ٣ مارس سنة ١٨٧٨ وقعت تركيا معاهدة الصلح في « سان استفانو » وهذه المعاهدة وسعت رقعة بلغاريا ، وقد اضيف اليها جزء من بحر « ايجة » ، ولما كانت روسيا قد بسطت نفوذها على هذه الدولة الجديدة التي انفصلت عن تركيا ، فان بريطانيا قد خشيت ما يترتب على ذلك من وصول روسيا الى البحر الابيض المتوسط ، ومن ناحية اخرى

1) Temperley and Penson , Foundations of British Foreign Policy , p36

(٢) تقع على بحر مرمرة ، على مسافة اثني عشر كيلو مترا من القسطنطينية .

صارت حدود بلغاريا متاخمة للقسطنطينية ووضحت هذه العاصمة وكذا المضائق مهددة بالجيش الروسى الذى يمكنه ان يربط في بلغاريا . وكذلك كانت للنمسا اطماع في البلقان وفتت دونها معاهدة الصلح المشار اليها .
ولذلك ، وبعد خمسة ايام من توقيع اتفاقية سان استفانو ، طلبت النمسا رسميا من روسيا ان يعقد مؤتمر اوروبى لمناقشة شروط الصلح بين تركيا وروسيا جملة وتفصيلا ، واذعنت الدبلوماسية الروسية لهذا الطلب ، لا خوفا من انجلترا والنمسا فقط ، بل لان بسمارك كان يقوم بعملية وخز الابر ضد روسيا (٧) ، فى الوقت الذى راح فيه دزرائيلى يضاعف من استعداد انجلترا الحربى ، حتى ان وزير الخارجية البريطانية اللورد «دربى» استقال من منصبه احتجاجا على هذه الحركات المعادية لروسيا وقد خسرت روسيا باستقالته صديقا كانت تعتمد عليه (٢) .

وقد اسند منصب وزارة الخارجية البريطانية الى لورد سالسبورى وهذا الاخير كان يخالف دزرائيلى فى كثير من نظرياته ، وكان يشبه تركيا بالحصان الذى لعبت عليه انجلترا فخر السباق ، وقد رأى ان من صالح انجلترا ان تصانع روسيا بشرط ان تخيفها اولا . ولقد نجح هذا الوزير فى ابرام اتفاق مع روسيا فى ٣٠ مايو سنة ١٨٧٨ ، وبموجب هذا الاتفاق عزلت بلغاريا عن القسطنطينية ، والقى بها وراء الخطوط الاستراتيجية التى رسمت فى البلقان ، وفى مقابل ذلك تعهدت انجلترا بمؤازرة روسيا حتى تحصل على منافع اخرى من الاملاك العثمانية .
والعجيب ان انجلترا استطاعت فى نفس الوقت ان تعقد اتفاقا آخر مع تركيا ، وجعلت من هذه الاخيرة دولة هزيلة تعيش فى كنف بريطانيا ورعايتها ، وفى هذا الاتفاق تعهدت انجلترا بحماية تركيا ضد اى عدوان يوجه الى ممتلكاتها الاسيوية من جانب روسيا ، وفى مقابل ذلك اختطفت انجلترا من املاك الدولة العثمانية جزيرة قبرص ، وهى الجزيرة التى صارت وكرا للاسطول البريطانى فى البحر الابيض المتوسط . وفى نفس الوقت ابرمت انجلترا مع النمسا معاهدة سرية لتنسيق سياسة الدولتين وتعهدت فيها انجلترا بمؤازرة مطالب النمسا والمجر فى البوسنة والهرسك

(١) قال بسمارك فى خطبة القاها فى ١٩ فبراير سنة ١٨٧٨ انه كان يقوم فى المسألة الشرقية بدور « السمسار الشريف »

(٢) ثبت ان ليدى « دربى » زوجة الوزير البريطانى كانت متممة بسفير روسيا وقتئذ فى لندن ، واسمه « تشوفالوف » ، حتى انها كانت تبلغه مداولات مجلس الوزراء البريطانى - كتاب « فلاديمير بوتيمكين » - تاريخ الدبلوماسية الجزء ٣ ص ٥٢

ولما تم لانجلترا تدبير خططها مع مختلف اطراف النزاع ، انعقد مؤتمر برلين في ١٣ يونيو سنة ١٨٧٨ ، واعطيت رئاسته لبسمارك ، الذي حرص على معاملة مندوبي تركيا بازدراء بالغ ، وقد سمحوا للدول التي انفصلت عن تركيا بأن تمثل في هذا المؤتمر ، وجعلوا الاتفاق الانجليزى الروسى الذى ابرم في ٣٠ مايو سنة ١٨٧٨ اساسا لاعمال المؤتمر ، وقامت دول أوروبا بتوزيع الاسلاب على نفسها فأخذت كل واحدة لنفسها نصيبا من ممتلكات الدولة العلية ، وظفرت انجلترا بموافقة المؤتمر على احتلالها لقبرص ، كما اسلفنا .. ونجحت أوروبا في القضاء على النفوذ الاسلامى في بلاد البلقان قضاء تاما ، وجعلوا المضائق التركية تحت رحمتهم .. ولم يبق الا ان تقوم واحدة من تلك الدول المتآمرة باحتلال مصر ليأخذوا قنائة السويس ، ويتموا تمزيق العالم الاسلامى ، وقد اخذت انجلترا على كاهلها هذه المهمة .

*

في تلك الحقبة من تاريخ العالم ، كانت اقدار الشعوب محتكرة في ايدى امبراطوريات أوروبا الثلاث : المانيا وانجلترا والروسيا . وكانت المانيا زمتا للقوة والجبروت ، اذ ظهر تفوقها العلمى والسياسى والاقتصادى والعسكرى على ما عداها من بلاد أوروبا منذ حربها ضد فرنسا في سنة ١٨٧٠ ، ومنذ ذلك التاريخ تكونت المانيا الكبيرة وامتزجت دويلاتها المختلفة بروسيا واضحت برلين المركز الاول للسياسة الاوروبية . الا ان ذلك لم يمنع من بقاء لندن مركزا رئيسيا للسياسة العالمية حيث كانت انجلترا تعتمد على ثرائها وتفوقها البحرى ، وكانت لندن عاصمة امبراطورية كبيرة لها موارد مالية لا تنضب حتى كانوا يقولون عن انجلترا انها ليست جزيرة بل هي عالم بأسره . والذي لا ريب فيه أن تلك الامبراطورية الهرمة بقدر ما اعتمدت على حذق وعبقرية الساسة في عصر الملكة فيكتوريا ، كانت تعتمد على اسطولها التجارى الذى يمخر عباب البحار والمحيطات محملا بالفحم والمصنوعات من انجلترا ويعود اليها حاملا الاغذية والمواد الاولية التى كانت تحتاج اليها أوروبا كلها فكانت تلك البضائع او الخامات تفرغ في الموانئ البريطانية ثم يعاد تصديرها الى بلاد أوروبا بالقدر الذى يفيض عن حاجة انجلترا وتحقق انجلترا لنفسها ارباحا هائلة .. وهكذا أضحت انجلترا في القرن التاسع عشر مستودعا تجاريا هاما الا ان هذا المستودع كان يفقد اهميته شيئا فشيئا باقبال الدول الاخرى على بناء اساطيل تجارية ..

وللتخلص من شرور هذه المنافسة كانت انجلترا تنتهز دائما فرصة

بى خلاف ينشأ بين دولة اوروبية واخرى لتستفيد من تلك الفرصة حتى اصبح من تقاليدھا المتأصلة سياسة « فرق تسد » ولقد نبغ رجلها « دزرائيلى » فى تلك السياسة الى حد بعيد ولذلك استطاع ان يلعب الدور الذى اشرنا اليه فيما تقدم حتى اقتنص قبرص وجعل لبريطانيا اليد العليا على الدولة العثمانية ..

واما روسيا فكانت تعتمد فى سياستها الخارجية على سعة رقعته الا ان بناء القيصرية كانت تعصف به الانواء والزوابع ، ولذلك لم تستطع ان تحتل المكان الاول من سياسة اوروبا .

ان مؤتمر برلين الذى وقفت فيه تركيا سنة ١٨٧٨ لتملى عليها اوروبا شروط الصلح مع روسيا فتمزق جسمها اربا ، هذا المؤتمر قد اشاع الجشع بين تلك الدول الكبيرة وملا صدور ساستها غلا وحسدا وافسح المجال للفتن والدسائس فتوترت العلاقات بين اباطرة اوروبا الثلاثة الذين كانوا من قبل متحالفين وهم : امبراطور المانيا وامبراطور روسيا وعاهل النمسا ، واستقلت انجلترا هذا الطرف واحتفظت بصلات ودية مع المانيا ، خصوصا وان « بسمارك » كان اثناء مؤتمر برلين على ونام تام مع « دزرائيلى » فلما ساءت العلاقات بين المانيا وروسيا بعد انتهاء المؤتمر سعى « دزرائيلى » لعقد تحالف ثلاثى بين انجلترا ومانيا والنمسا كى يستطيع بهذا التحالف يوما ما ان يقصم ظهر روسيا فيبقى خطرها نهائيا وينفرد بالنفوذ على تركيا والمضايق وبذلك يؤمن مستقبل انجلترا فى الهند من هذه الناحية ، ولعله فعل ذلك ايضا لكى يضمن مقدما الحصول على قناة السويس دون ان تتعرض لمقاومة اوروبية تعرقل هذه الخطة ومما يروى عن دزرائيلى قوله فى احدى المناسبات لسفير المانيا فى لندن « ان جلالة الملكة لا تعرف عدوا لانجلترا الا روسيا ، وهى لا ترجو اكثر من عقد تحالف قوى الدعائم مع المانيا (١) » ..

على ان بسمارك الذى صادفت تلك السياسة هوى من نفسه ، لم يكن يبغى فى الحقيقة ، الا الحيلولة بين انجلترا وروسيا واثارة الفتنة بينهما ليحفظ التوازن فى اوروبا ويجعل من المانيا اقوى دولة فيها ، ولذلك لم يتورط فى تحالف كذلك الذى كان ينشده « دزرائيلى » وكل ما هنالك انه استغل عواطف انجلترا الودية فى تخويف روسيا من ناحية وفى كسر

1) Maurice Baumont L'Essor Industriel et l'impérialisme colonial-Paris 1949-page 24

شوكة فرنسا ، التي كانت تعتمد على انجلترا من ناحية اخرى (١) ان سياسة بسمارك حيال روسيا قد نجحت في الوصول الى ميثاق ابرمه مع حكومة النمسا والمجر في ٧ اكتوبر سنة ١٨٧٩ وفي هذا الميثاق تعهدت الدولتان الموقعتان بتبادل المعونة العسكرية الى اقصى حد اذا اعتدت روسيا على ايهما والابرم واحدة منهما صلحا منفردا عن الاخرى اذا ما قامت الحرب بينها وبين روسيا ، اما اذا اعتدى على ايهما من اية دولة اخرى غير روسيا ، فان الطرف الاخر الذي لم يعتدى عليه يقف على "احياد المقرون بالعطف على الطرف الاخر في ذلك الاتفاق .. اللهم الا اذا انضمت روسيا الى المعتدى فان ذلك يستتبع دخول الطرف الاخر في الحرب ضد المعتدى الذي تنضم اليه روسيا ..

ولما ابرم ذلك التحالف احست روسيا ان عزلتها قد اشتدت ، وكانت ترى اطماع انجلترا في البحر الاسود ظاهرة للعيان ، وان انجلترا لن تحترم المبدأ الذي كان يقضى باغلاق المضائق ضد السفن الحربية ، بل حاولت انجلترا ان تبسط يدها على الدردنيل ، ومعنى ذلك جعل تجارة روسيا الخارجية من ناحيتها الجنوبية تحت رحمة انجلترا . ومن اجل ذلك لم تدخر روسيا وسعا ، بعد معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ ، في بناء اسطول لترابط به في البحر الاسود ، استعدادا لحرب مستقبلية ضد بريطانيا ، ولكن هذا الاسطول لم يتم بناء الجزء الاول منه الا في سنة ١٨٨٥ ، ومما لا شك فيه ان بريطانيا كانت متيقظة لمحاولات القيصر ، ومن المرجح ان احتلالها لمصر وسيطرتها على قناة السويس في سنة ١٨٨٢ ، كان من بين اغراضه ومراميه التربص لروسيا واحتلال الاماكن المنيعه التي تضمن سلامة تموينها فيما اذا قامت الحرب مستقبلا بينها وبين روسيا .

لقد حاولت الدبلوماسية الروسية ان تقاوم انجلترا وتحول دون تحالفها مع دول أوروبا الاخرى وذلك لتجديد الحلف القديم بين اباطرة الدول الثلاث الروسية والمانيا والنمسا ، كذا لمنع توغل الجيش الروسى في آسيا الوسطى الا ان تلك المحاولات الروسية استغرقت وقتا اتاح لانجلترا ان تحتل مصر سنة ١٨٨٢ قبل ان تثمر السياسة الروسية ، فانقلب الوضع راسا على عقب ..

ومع ذلك كان داهية المانيا « بسمارك » قد نجح في تجديد الحلف

1) E-Lèmonon , L'Europe et la politique britannique 1882-1909 (Paris 1910)

الثلاثي القديم باتفاق وقعه في ١٨ يونيو سنة ١٨٨١ ونص فيه على أنه في حالة قيام حرب بين أي من الدول الثلاث التي وقعت الاتفاق (المانيا وروسيا والنمسا) ودولة رابعة ، فان اطراف هذا الحلف يلتزمون الحياد المقرون بالعطف على الدول المحاربة الموقعة على ذلك الحلف ، وهو الحياد المعبر عنه قانونا *Néutralité bienveillante* . وقرر الثلاثة الموقعون بأنه لا يجوز تعديل حدود تركيا في أوروبا الا باتفاقهم مجتمعين كما قرروا في تلك المعاهدة السرية بأن غلق الدردنيل والبسفور مسألة أوروبية بحتة ، وتمعهد الدول الثلاث بحمل تركيا على مراعاة هذه القاعدة وكذلك اتفقوا على السماح للنمسا بأن تضم البوسنة والهرسك لارضها في الوقت المناسب .

في جو تلك المنازعات والدسائس والمخالفات السرية التي ارادت بها دول أوروبا أن تتخذ حذرهما ضد بعضها البعض ، كانت مسألة استعمار الغرب للشرق هي الشغل الشاغل للجميع ، وبسببها اهتموا اكبر اهتمام بتصفية الامبراطورية العثمانية على وجه السرعة ، وقد حققوا الشطر الاكبر من هذه الخطة في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وكان يران في آذان المجتمعين في ذلك المؤتمر صوت الرحالة « ستانلي » والرحالة « برازا » *Brazza* وقد عادا من رحلة طويلة في افريقيا وهما يترنمان بهذه الاسماء : قبرص ومصر وتونس .. واستعادت الدبلوماسية الاوروبية المجتمعمة في مؤتمر برلين ذكريات كولومبس وفاسكودي جاما .. ومما هو جدير بالذكر ان أوروبا حتى سنة ١٨٧٨ لم تكن تستعمر في افريقيا اكثر من عشر مساحتها ، ولكن في المدة من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٩٠٤ بلغت المساحة التي تستعمرها دول أوروبا في افريقيا تسعة اعشار مسطح هذه القارة الضخمة ووصل الاستعمار الاوروبي في آسيا الى ٥٦٪ من مساحتها .

وقد زعم الاوروبيون ، وهم بصدد تبرير هذه السياسة .. سياسة السطو على الاوطان والاعتداء على الشعوب الشرقية ، ان بلادهم ضاقت بهم وانهم يبحثون عن اراض جديدة وان تلك الاراضي التي تسكنها شعوب الشرق في حكم الاراضي المهجورة التي لا يعرف لها مالك *Res Nullius* فهي حلال للرجل الابيض ، وملك شرعي لاول طارق يستطيع بقواته المسلحة ان يرفع فوقها رايته ، وهذا الجشع الاوروبي خلق في قاموس السياسة العالمية مسألة افريقية ، اضححت امتدادا او تكملة للمسألة الشرقية ، وقد اتخذت دول أوروبا من انجلترا القدوة وراحت تضرب بها المثل . وقد عبر عن هذه النزعات كبار السياسة الاوروبيين ، فمثلا

قال الوزير الفرنسي « جول فيرى » J. Ferry : « ان الدول لا تكبر الا بنشاط ابنائها، وواجب البلد الكبير ان يوسع رقعته حيثما استطاع ان ينشر لغته ويحمل سلاحه ويرفع رايته ويستخدم عبقريته» ولكن كان وراء رجال السياسة كما ذكرنا في مستهل هذا الفصل رجال المال من اصحاب الصناعة واصحاب رؤوس الاموال وهؤلاء قد نالوا حظا عظيما بظهور الكهرباء والبخار وكذلك امكنهم ان يسخروا ساسة أوروبا الذين كانوا يهيمنون على اقدار العالم في خدمة شهواتهم ومطامعهم وهم لم يكتفوا بمراعاة حاجاتهم في العصر الذي يعيشون فيه ، بل ارادوا ان يكفلوا السعادة والنعيم لسلالة الجنس الابيض مئات وآلاف السنين جاعلين قاعدتهم في الغزو تملك المناطق التي يحتلونها بما فيها من خيرات وما عليها من آدميين ، ولقد اجمعوا على القول : « ان شعوب افريقيا وآسيا اجناس متأخرة يجب ان تنقرض لمصلحة المدنية وفي سبيل الرجل الابيض » .. وهذا المنطق الاوروبي الذي طغى في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر واصبح قاعدة من قواعد التفكير الاوروبي سنة ١٨٨٢ وما بعدها ، هذا المنطق هو الذي أسكت العدالة الدولية وجعل الضمير الاوروبي يطبق مختلف الجرائم وأعمال العنف التي يرتكبها الغزاة ضد الشرق وما كان المفكرون والساسة الاوروبيون يتورعون عن ترديد هذه المعاني ..

وتزعم الانجليز ، اولئك المستعمرين البيض ، واطلقوا رحلتهم وتجارهم يطوفون بأرجاء آسيا وافريقيا ويمهدون للجيش البريطاني وبوساطة آحاد من المغامرين وباصناف مختلفة من الحيل والالاعيب التي امتلأت بها جعبة السياسة البريطانية استطاعت انجلترا ان ترفع علمها فوق مساحة تجاوزت في سنة ١٨٨١ ، ٨٠٠٠٠٠ ٨٠٨٦٥٠٠٠ من الاميال المربعة وبلغت هذه المساحة في سنة ١٩٠١ أكثر من ١١١٤٢٠٠٠٠٠ ميلا مربعا وقد كان نصيب السياسي اليهودي دزرائيلي في توسيع تلك الرقعة كبيرا ولذلك منحوه في سنة ١٨٧٦ وبعد نجاحه في شراء أسهم مصر في قناة السويس في السنة التي قبلها ، لقب « لورد بيكونز فيلد »

والكتاب السياسيون في أوروبا ، على اختلاف نزعاتهم ، يسلمون معنا بأن شق قناة السويس هو الحادث الجلل الذي الهب تلك الشهوة الاستعمارية عند الانجليز وعند غيرهم ، ولذلك كان اول ما سعى اليه دزرائيلي ان يضمن لبريطانيا السيطرة على شركة قناة السويس سيطرة تامة بشراء أسهم مصر في الشركة بالطريقة التي شرحناها في الجزء الاول من هذا الكتاب ، واتبع ذلك العمل توطيد مركز انجلترا الحربي في شرق

البحر الابيض المتوسط بانتزاع قبرص ومناوأة روسيا في المضائق التركية والعمل في الوقت نفسه على اضعاف تركيا لتعيش في احضان بريطانيا وكانت سياسته هذه وثيقة الصلة بمطامع انجلترا في آسيا الوسطى . . . وعملا بهذه السياسة الماكرة استطاع دزرائيلي ان يصل بالعلاقات الروسية التركية الى حالة الحرب في سنة ١٨٧٧ . واعد في الوقت نفسه حملة سنتها انجلترا ضد افغانستان في سنة ١٨٧٨ وهي الحرب التي انهاها غلادستون في سنة ١٨٨٠ بعد ان ضمن حماية انجلترا التي فرضت على افغانستان وقررت حكومة انجلترا لعاهل افغانستان مكافأة سنوية في مقابل تعهده بعدم الدخول في اية علاقات مع الدول الاجنبية الا بوساطة انجلترا وبعد الحصول على هذا الشرط الخطير جلت القوات البريطانية عن افغانستان ، ولقد حمل السياسة الانجليزية حملات شديدة ضد غلادستون لانه اجلى تلك القوات . وفي سنة ١٨٧٩ وبهدى من نفس تلك السياسة الاستعمارية شن دزرائيلي الحرب ضد قبائل الزولو في جنوب افريقيا وكان قد اعلن ضم الترنسفال الى املاك التاج البريطاني في سنة ١٨٧٧ وهو الامر الذي ادى الى حرب البوير وهزيمة انجلترا في تلك الحرب سنة ١٨٨١ ولذلك اكتفت بالاشراف على السياسة الخرجية للترنسفال ومنذ سنة ١٨٧٤ كان الاستعمار البريطاني قد حصن مواقعه في جنوب شرق آسيا بفرض حماية انجلترا على سلطنة شبه جزيرة الملايو وكل تلك التحركات الاستعمارية قد توجت باحتلال انجلترا لمصر في سنة ١٨٨٢

اما فرنسا ، منافس انجلترا الاول في أوروبا ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، فقد قنعت بأن تسبح في فلك بريطانيا ، وتأكل فئات الموائد ، وارتضى شرفها ومكانتها ان تكون مخلب القط لبريطانيا ، فتلعب ضد مصر الدور الذي سببته في الفصل التالي ، ولعل السبب في ذلك يرجع الى ان فرنسا بعد ان ذاقت الهراوة الالمانية في سنة ١٨٧٠ ، خشيت ان تلعب اي دور يسوء العلاقات بينها وبين بريطانيا فتستهدف لمخاصمة الانجليز وهي مضطرة لان تحتفظ بجيشها في أوروبا لتؤمن نفسها ضد الخطر الالمانى . . على ان فرنسا ، في ظل «الجمهوريين المعتدلين» سعت في نهاية سنة ١٨٧٧ لتحسين علاقاتها بالمانيا ، كي تنعم بالسكينة بعض الوقت ، فيتاح لها ان تخدم غاياتها الاستعمارية ، وسارت في هذا الطريق بواسطة البنوك والمرابين وعمدت الى تصدير راس المال الفرنسي الى الخارج للمضاربة والحصول على فوائد ربوية طائلة وكان مبتدع هذه السياسة منذ انتهاء حرب سنة ١٨٧٠ «بنك الكريدي ليونيه» وبواسطة

المرايين استطاعت فرنسا ان تستعمر بلاد شمال افريقيا ، والمثل الظاهر لذلك هو تونس التي اقتضت من المرايين الفرنسيين كما اقتضت من بعض الممولين الانجليز بفوائد ربوية باهظة في المدة من سنة ١٨٦٠ الى سنة ١٨٧٠ . ولذلك ساءت حالتها المالية فخلقوا لتونس في سنة ١٨٦٩ لجنة دولية سميت بلجنة « الديون التونسية » وبحجة ضمان سداد هذه الديون وفوائدها وضعت اللجنة يدها على موارد تونس ، وكان الفرنسيون اصحاب الكلمة في تلك اللجنة وان يكن قد اشترك فيها انجليز وايطاليون كانوا يهدفون لنفس الغرض . واستطاع الراساليون الفرنسيون ان يضعوا يدهم على التلغراف كامتياز خالص لهم واشترك الفرنسيون والانجليز والايطاليون في استغلال لمرفق السكة الحديد .

ولما انعقد مؤتمر برلين ، واثرت مسألة قبرص واعطائها لانجلترا احتجت الراسمالية الفرنسية اشد الاحتجاج ، ولتنظيم خواطرها تعهدت ذرائعها للحكومة الفرنسية بعدم التعرض لها اذا احتلت تونس في مقابل سكوت فرنسا على انجلترا في مسألة قبرص ، وكذلك عرض بسمارك على الفرنسيين تونس كجزء من الاسلاب التي كان يوزعها المجتمعون في مؤتمر برلين على انفسهم ويقال ان « بسمارك » قد اراد بهذا العرض ان يوقع فرنسا في اشكالات مع ايطاليا التي كانت بدورها طامعة في تونس حتى انه اوحى الى وكيل الخارجية الالمانية ان يعرض تونس في نفس الوقت على الايطاليين في مقابل سكوت ايطاليا على النمسا اذا احتلت البوسنة والهرسك .

وبعد انفضاض مؤتمر برلين في سنة ١٨٧٨ ، عجلت حكومة فرنسا بالاستعداد لغزو تونس بالتسرب الى مختلف فروع النشاط الاقتصادي في تلك البلاد المسكينة ، وكانت طريقة الراسمالية الفرنسية شراء الاراضي التونسية واقراض المال لزعماء القبائل حتى ان منافسة شديدة بهذا الشأن قامت في سنة ١٨٨٠ بين شركة فرنسية من مارسيليا وبين يهودى بريطانى اسمه « ليفى » وقد عرض الامر على قضاء تونس وكسبت الشركة الفرنسية دعواها ضد اليهودى الانجليزى ، الا ان الحكومة البريطانية تدخلت حتى اكرهت الحكومة الفرنسية على الامتناع عن مؤازرة الشركة الفرنسية .

وقد كان على رأس حكومة فرنسا « جول فيرى » الذى عبأ حملة تونس ولكى يقنع الراى العام الفرنسى بتصرفه وبنفقات الحملة ادعى انها عمل ضرورى يراد به المحافظة على الجزائر وان الغرض من هذه الحملة وساعدة باى تونس في حفظ الامن والنظام في بلاده ، وارسلوا قوة

مسلحة حاصرت قصر الباي في باردو وعرضت عليه الإبقاء على عرشه إذا هو اعترف بحماية تونس ، وتحت تهديد الحراب والسيف الذي وضع فوق عنقه عرضوا عليه شروط معاهدة وضعتها حكومة فرنسا . تركت للباي ساعات قلائل لتدبر امره وذكروا له أن أحد الامراء التونسيين مستعد لان يقبل العرش ويوقع معاهدة الحماية اذا هو رفض توقيعها ، فاضطر الباي لتوقيع تلك المعاهدة المشؤمة المؤرخة في سنة ١٨٨١ (١) .

خلاصة

ويستخلص مما تقدم :

اولا - أن السياسة الأوروبية في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر جنحت الى الاستعمار والتوسع فيه ، لكي تبيع مايفيض عن حاجتها مما تنتجه المصانع ، وقد ارتفع الانتاج ، بسبب الثورة الصناعية فولت وجهها شطر آسيا وافريقيا ، وكانت تهدف كذلك للحصول على الخامات والمواد الغذائية بأبخس الاثمان ..

ثانيا - قسمت أوروبا قارتي آسيا وافريقيا الى مناطق استقلال .. تتسلط عليها الدول الكبيرة بقوة الحديد والنار ، وخطت أكبر خطوة نحو هذا التقسيم في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وقد كانت الخطة السرية التي وضعها المؤتمرون في برلين اقتسام الامبراطورية العثمانية ..

ثالثا - غزت أوروبا بلادالشرق بحملات المرابين ، وقد بينا كيف مهدت تلك الحملات للاستعمار ، ويعتبر رأس المال الأوروبي الذي يستغل في بلاد الشرق ركنا من اركان الاستعمار ، وكل امتياز يعطى لهذا المال وكل حماية ينالها اصحابه ، على حساب المصالح الوطنية تمكن للاستعمار رابعا - حرصت إنجلترا على التسرب الى المنافذ المؤدية لآسيا وافريقيا لتتقي شر منافسة الدول الأوروبية الاخرى لها ، ولذلك لعبت دورا خطيرا لتتسلط على المضائق ، ولم يعرقل مسعاها هناك الا الضغط الروسي ودسانس بسمارك ، وصممت على انتزاع قناة السويس لنفسها لتتحكم في طريق الشرق ، فبدأت بمشترى أسهم مصر في القناة في سنة

(١) فلاديمير - بوتيمكين - المرجع السابق ، ص ٧٠ . ويراجع أيضا كتاب « جبرائيل هانوتو ومارتينو » وعنوانه - تاريخ الاستعمارالفرنسي - باريس سنة ١٩٢٩ وهو عبارة من ستة مجلدات ، وكتاب : ج . هاردي ، بالعنوان نفسه . باريس سنة

١٨٧٥ ، ومنذ ذلك التاريخ سيطرت سيطرة تامة على شركة قناة السويس
وتدخلت في شؤون مصر المالية والاقتصادية تدخلًا مهد لاحتلالها مصر في
سنة ١٨٨٢ .

خامسا - استعانت إنجلترا بفرنسا ، وجعلت منها مخلب القط لكي
تحتل مصر وقناة السويس ، وقنعت فرنسا بالفنائم في شمال افريقيا :
وتونس ومراكش . .

سادسا - مصالح دول الغرب المشتركة في آسيا وافريقيا ، جعلت
من الدول الغربية كتلة استعمارية واحدة ، قد يختلف أعضاؤها فيما
بينهم ، ولكن محال ان يقف بعض أولئك الاعضاء في جانب شعب شرقي
ضد الرجل الابيض ، فأولئك البيض من غير استثناء اعداء طبيعيين
للشعوب الملونة ، وشهوة الاستغلال هي التي خلقت تلك العداوة واتشات
هذا التكتل . وانه ان العيث التفاضي عن الحقائق والكلام عن دفاع مشترك
لدول الشرق الاوسط بحيث يقوم هذا الدفاع في كنف ورعاية العصاة
الغربية . والمعقول ان يقوم دفاع مشترك بين البلاد المغلوبة على امرها ،
وتكتل يمتد من اقصى الصين الى الدار البيضاء ضد العدو المشترك وهو
الاستعمار . .

واخيرا يتضح بعد كل هذا ، ان احتلال إنجلترا لمصر في سنة ١٨٨٢
كان حلقة في برنامج استعماري اوروبي عام ، ولا عبرة بالمزاعم التي تفرعت
بها إنجلترا لتخفي نواياها الحقيقية وتفطى مآربها الخبيثة . .

الفصل الثاني احتلال مصر بالقروض الأجنبية

حكم الخديويين الفاسد - الرأسمالية الزاحفة - مشروع دي أسيس بداية المساة -
بدء الاحتلال الرأسمالي على يد محمد سعيد - الخراب المحقق في عصر اسماعيل -
السياسة وراء الرأسمالية - النتيجة

يخطيء الذين يعتقدون ان احتلال الانجليز لمصر قد بدأ في يوليو سنة ١٨٨٢ ، فحقيقة نزلت الجيوش البريطانية في مصر في ذلك التاريخ ، ولكن الاحتلال الاجنبي قد بدأ قبله ، وظهرت طلائعه في مصر في زمن الوالي محمد سعيد ، وما ان انتهى حكم اسماعيل في سنة ١٨٧٩ والقي الزمام الى يد ولده محمد توفيق ، حتى كانت الفاكهة التي تطاع الانجليز لاقتطافها قد اينعت واضحى نجاح حملتهم على مصر امرا لامفر منه ..

وحظ مصر العائر هو الذي خدم الانجليز اكثر من أى شيء آخر ، فقد حكمت مصر حكما دكتاتوريا اجنبيا منذ سنة ١٥١٧ ، حينما هزم آخر ملوكها المستقلين ، وهو « طومان باي » على يد عصابات من قطاع الطرق المتوحشين ، كانوا قد باغتوها بقيادة السلطان سليم الاول . منذ ذلك التاريخ حكمت مصر حكما اجنبيا . كان جحيما أصلى فيه شعبها الكريم ، واذا جاز ان نستثنى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ونعتبر محمد على حاكما شرعيا ، ولاء المصريون انفسهم ، الا ان هذا المتمصر ، حينما استتب له الامر ، مكر بأهل البلاد واستبد بالامر فيها ، وقاد ابنه ابراهيم جيوشها المظفرة في عدة حروب ، كان فضل الانتصار فيها المصريين قبل غيرهم ، ونفذ محمد على بأموال المصريين وسواعدهم العديد من المشروعات ، ولكن يؤخذ عليه انه استولى على الثروة الزراعية كلها ، وحرم المصريين من تملك اراضيهم ، واستقدم اهله وذويه وكل عاظل في قولة واقطعهم مساحات واسعة ، وانشأ الجفالك والشفالك ، ووضع قواعد الحكم الاقطاعي ..

وهذا النظام الاقطاعي ، هو الذي جعل مصر تربة خصبة للاستعمار ، وثو ان محمد على لم يكتف بالجيش واقام بناء امة مصرية تتمتع بالحقوق التي وهبها الله لكل الامم ، لاستطاعت هذه الامة ان تدرا عن نفسها شرور المرابين الاجانب ، حينما هبطوا على اراضيها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ..

ان الاستعمار الغربى ، الذى تقمص رداء الجندى البريطانى ، بدأ حملاته بالديون الاجنبية وبتوطيد النفوذ الاجنبى فى مصر ، وهذه الحملات وجدت من مصر صيدا سهلا ، لان مصر لم تكن تحكم نفسها بنفسها ، بل كان يحكمها امراء اقطاعيون انجبيهم محمد على ، وبسبب هذه الطريقة من طرق الحكم ، اتيح للاستعمار ان ياكل عظامها كما يفعل السوس بجسم الانسان ، وكان الاكل بسرعة فاقت سرعة النيران ، وهى تلتهم الهشيم ، فاول عوامل الاحتلال نظام الحكم المطلق وفساد هذا الحكم حينما فسد الحكام ابتداء من عصر عباس الاول فى سنة ١٨٤٩ .

والتاريخ الذى جانب الصراحة ، واسرف فى مجاملة سلالة محمد على قد جعل منه مؤسسا لمصر الحديثة ، واغلب الظن انه اراد ان يؤسس اقطاعية كبيرة يهبها لابنائهم واحفاده من بعده ، كما لو كانت ملكا خالصا لهم ، اما الشعب ، فكان يكفيه ان يدرّب بعض آحاده ويعلمهم لكى يخدموا الامير فى ادارة هذه الاقطاعية والكثرة العظمى يشتغلون فى الارض اجراء وكانت كلمة فلاح تعبيرا يقصد به الاهانة والتحقير . وتهافت محمد على تهافتا عجيبا على تقرير نظام توارث الحكم فى سلالته ، وهو الامر الذى ظفر به فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، ولو ان نيته كانت خالصة لوجه مصر لاقام حكومة نظامية دستورية وجعل الحكم كله للمصريين بحيث يكون الرالى خادما للمصريين ، لاما لكا لارضهم ورقابهم ، يتصرف على هواه بلا رقيب ولا عتيد . . !

ويقتضينا الانصاف ان نقرر ان محمد على ، كان مع ذلك بعيد النظر وقد اخذ حذره من المرابين واصحاب المشروعات الاجانب ، وان يكن قد استخدم الفرنسيين فى الجيش والادارة على نطاق واسع فزرعت البذرة الاستعمارية من حيث لا يشعر ، وقد اخلصوا جميعا لوطنهم فرنسا ، ولم يخلصوا لمصر الا بقدر ما اعترفوه من خيرها ونعيمها . .

وقد طوى عصر محمد على فى سنة ١٨٤٩ ، وورث الحكم واحد من اولاده اشتهر بالسفه والجنون ، وهو عباس الاول ، الذى حكم حتى صرع فى سنة ١٨٥٤ . ويقال عن عباس هذا انه اوصد الباب فى وجوه الاجانب ولكنه فتحه للانجليز فاحتلوا بعض المراكز فى الادارة المصرية ، وبقوا فيها حتى طردهم محمد سعيد واستخدم بدلهم فرنسيين ، والانجليز فى عصر عباس هم الذين بنوا خط سكة حديد الاسكندرية - القاهرة ، وكان فى النية مده لى السويس ليكون الطريق الحديدى فى ايديهم اداة للسيطرة على طريق الشرق ، وليغنيهم عن مشروع حفر قناة السويس ، الذى يفتح للدول الاخرى باب منافستهم فى هذا الطريق ، وعباس الاول هو الذى

خلق « نوبارا » ذلك العنصر الغريب في جسم الدولة المصرية ، وعينه مديرا للسكة الحديد ، وظهر في السنين التالية ان هذا النوبار الارمنى كان خادما لبريطانيا وعينا من عيونها في الشرق . .

والثابت ان عباس الاول ، الحاكم بأمره ، كان حاكما متلافا ، وكان يسطو على خزانة مصر ويأخذ ما يشاء ، في غير تورع ولا استحياء . ومن قبيل عبثه وسوء تصرفه ، انه احتفل بختان ولده الهامى خمسة عشر يوما فكلف الخزانة المصرية مائة الف من الجنيهات . . ولما سافر الى القسطنطينية ليتسلم فرمان التولية أنفق مائتى الف جنيهه ، والثابت ايضا انه ائث قصوره الخمسة من محل موبيليات كائن بشارع « سانت انتوان » في باريس ودفع له مبلغ مائتين وثمانين الفا من الجنيهات (١) .
واما اخوه محمد سعيد ، فقد حكم مصر من سنة ١٨٥٤ الى يناير سنة ١٨٦٣ ، حيث مات وهو في سن الاربعين . . ولقد ظلم التاريخ نفسه ، اذ وصفه بطيبة القلب وبانه كان وطنيا مصريا (٢) .

ولسنا ندري من الذى زرع في قلب هذا الوالى ، حب مصر ، ومجدها وعظمتها . . ؟

ان التاريخ نفسه يعترف ، بان الذى رباه هو المستشرق « كوينج » Koeing ، وساهم معه في هذه التربية ضابط في البحرية الفرنسية اسمه « هوسار » Haussart ، وهذان الرجلان نشآه على تعشق الغرب والغربيين ، وأبعدها عن الخلق المصرى والوطنية المصرية . . وقضى « فرديناند دى لسبس » على ماتبقى من آثار النزعة الشرقية والاسلامية او الوطنية . وقد اعترف « دى لسبس » في مذكراته ، وفي رسائله الخاصة التى كان يبعث بها الى حماته « مدام دى لامال (٣) » بأنه لما كان نائب قنصل لفرنسا في الاسكندرية في سنة ١٨٣٤ ، وكان سعيد في الثالثة عشرة من عمره ، كان يلوذ به دى لسبس ، وكانت القنصلية الفرنسية ندوة طيبة ، تجمع المقامرين والمقامرات ، ونساء الجالية الفرنسية ، وكانت مراقبة النسوة رياضة محببة ، نبغ فيها دى لسبس وتلميذه سعيد ، وكذلك تغنى دى لسبس بالحشيش الذى كان يحرق في سهرات القنصلية

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية رسائل سياسية - مصر - مجلد رقم ٢١ .

(٢) محمد صبرى - الامبراطورية المصرية في عصر اسماعيل - باريس سنة ١٩٣٣ .
وعبد الرحمن الرفاعي - عصر اسماعيل - الجزء الاول - طبعة ثانية - مصر سنة ١٩٤٨ .

(٣) هذه المذكرات وتلك الرسائل موجودة لدى شركة قناة السويس .

لهذا لم يكن عجيبا ان يتسلط دى لسبس على سعيد ويحصل منه فيما بعد على امتياز حفر قناة السويس ..

نقول ونؤكد ان الحكم الفاسد هو الذى سلم مصر للاستعمار ، وكان الحكم فاسدا لان ولاية مصر كان ينشئهم منذ طفولتهم اجانب ويتعهدهم افاقون ، وكان هؤلاء الافاقون بطانة لرئيس الدولة يحكمون مصر دون ان يشغلوا وظائف رسمية . واذا كان قد ظهر في العصر الذى نعيش فيه « انطونيو بوللى » و « كريم ثابت » فامثالهما كانوا موجودين بقصور سعيد واسماعيل !!

في عصر محمد سعيد ، ظهر افاق فرنسى اسمه « براقاى » Bravay وورث اسماعيل عن عمه سعيد ذلك الافاق . وبراقاى هذا ، كان لا يقرا ولا يكتب ، وكان يتسكع في شوارع الاسكندرية ، وقد عرفه سعيد وقربه اليه ليسامره ويتحفه بالنكات اللاذعة وكان قد نبغ فيها « براقاى » فامكنه بها ان يحصل على كثير من اموال مصر الى جانب الرشاوى التى دفعها له المرابون الاجانب ، وقد نقل الثروة الى فرنسا واحتل مكانا ملحوظا في المجتمع الفرنسى حتى نال عضوية البرلمان .

والى جانب براقاى المذكور ، كان يعبث بامور الدولة من بطانة محمد سعيد « باستريه » Pastré و « بوالينو » Poalino و « سكاكينى » Sekakini

ولم تنج مصر من هؤلاء في عصر اسماعيل ، فان من اخطاء هذا الرجل الذكى انه احاط نفسه بالانتهازيين ، ليشبعوا شهواته وغرائزه ، ومنهم « سيفر » Seffer الذى نال رتبة الباشوية ، وهو بولاندى كان يسمى « كورسيلسكى » Korseilski وقد بدأ حياته في خدمة القصور في باريس وهناك عشق زوجة الامير نابليون ، وسافر الى تركيا حيث وجد وظيفة في بلاط السلطان ، كما خلق وظيفة للامير نابليون لكى يحظى بوجود زوجة الامير على مقربة منه ، واوفده السلطان الى مصر بحجة الاستشفاء والحقيقة انه كان عينا للسلطان على اسماعيل ، ومع ذلك لعب بعقل اسماعيل وتدخل لحساب بعض البيوت المالية التى اقرضت مصر كبيت (اوبنهايم) في مقابل السمرة التى حصل عليها ، وكان يؤدى لاسماعيل خدمات قدرة ، وكذلك فعل آخرون مثل « لافيزون » Lavison و « برجوير » Burgulères وبسبب هؤلاء ، اضطربت ادارة مصر وانهارت الحكومة الوطنية ، واضحت شبحا من الاشباح ، ولو ان الشعب ، هو الذى ادار دفة بلاده بنفسه ، وراقب رئيس الدولة مراقبة حقة ، لما توالى المصائب على مصر ، ولذلك كان حكم

الخدويين تمهيدا للاستعمار ، وحكم خلفائهم دعامة قوية لهذا الاستعمار .
وكانت مصر في ذلك الوقت ، داخلة في نظام اتحاد Fédération
اسلامى ، يتمثل في الخلافة الاسلامية ، وسلطان القسطنطينية ، ولم يكن
لوالى مصر الحق في عقد قروض اجنبية قبل فرمان سنة ١٨٧٢ ، او
التنازل عن اى مظهر من مظاهر السيادة على الاقليم ، لان هذه السيادة
هى حق الشعب المصرى ، ولكن السلطنة العثمانية كانت بدورها جراثومة
فساد ، تقنع بنصيب من الغنيمة فتأخذ الرشوة بجشع ، وتترك الحبل
على الغارب ، وكذلك كانت تركيا نفسها وكرا للنفوذ الاجنبى ونفوذ
الانجليز بوجه خاص . اما الشعب المصرى ، فقد تأمرت ضده كل القوى
وسرقت امواله جهرا وعلانية ، وقيدوه بديون باهظة وفوائد ربوية
فاحشة ، جعلت شئون الحكم فوضى ، ليس لها مثيل في التاريخ ، وبذلك
مهد الاستعمار لنفسه الطريق .

والاثام التى ارتكبت ضد هذا الشعب المسكين ، تجافى ابسط حقوق
الانسان ، وتنافى مبادئ الاخلاق ، وقواعد قانون الشعوب ، واذا نظرنا
للأمور بمنظار العدالة الدولية ، نستطيع ان نقرر ان مصر لا يمكن ان تلتزم
بتصرفات الخدويين ، لان صاحب المصلحة وهو الشعب ، لم يجز هذه
التصرفات ، واذا فرضنا اسوا الفروض ، واعتبرنا الشعب قاصرا ، في ذلك
الوقت ، وان رئيس الدولة كان بمثابة الوصى ، او معين من قبل الوصى ،
وهو الدولة العثمانية ، فالقانون الخاص يبطل تصرفات الوصى ، الضارة
بالقاصر ضررا محضا ، والقانون الدولى العام ، يستمد قواعده في هذه
الحالة ، من القانون الخاص ، والضابط العام ، هو اصول العدل ومبادئ
الاخلاق .

بدا الزحف الاجنبى على مصر ، في عصر محمد سعيد ، وكانت السياسة
التى رسمتها انجلترا ، في التمهيد لغزو مصر ، تتلخص في نقطتين :
(١) التدخل الدبلوماسى المستمر ، والضغط على مصر بواسطة القناصل
(٢) الاستعمار السلمى باقراض حكومة مصر بفوائد ربوية فاحشة
واستغلال مرافقها المختلفة ، حتى اذا ساءت احوالها وعجزت عن سداد
الديون او فوائدها ، تدخلت الدول الاجنبية بحجة حماية مصالح رعاياها .
ولكن انجلترا لم تكشف عن هذه السياسة الماكرة ، بل تقمصت في اول
الامر مسوح القساوسة ، وتركت غيرها يبدأ بنهش جسد مصر ، وهى
تستنكر تصرفات هذا الغير ، ثم تشب في النهاية على الضحية ، لتنفرد بها
وقد ساعد على نجاح هذه السياسة ، ضعف سعيد وقصر نظره ،

وشهد بذلك قنصل فرنسا في مصر ، « ساباتييه » في كتاب ارسله ،
لوزارة خارجية بلاده ، في ٢ اكتوبر سنة ١٨٥٤ ، وقال فيه ما نصه :

« كان الباحثون عن الذهب ، والطامعون فيه ، يلوذون بوالى مصر
بشكل ظاهر ومستمر ، فبمجرد ان بلغهم نبأ موت عباس باشا ، نزحوا
الى مصر من مختلف ارجاء أوروبا . جماعات ، وانقضوا عايبها ، جاعلين منها
كاليفورنيا جديدة . وعرضوا على الوالى مختلف المشروعات الشاذة
والسخيفة ، ويضيع سعيد وقته في الاهتمام بتلك المشروعات ، وهو
معرض للتأثير عليه بالكلمات المعسولة ، والعبارات الخلابة ، التى ترضى
كبريائه وغروره ، ويسمعها آناء الليل واطراف النهار » (١)

والحق ان سعيدا كان يندفع في تدبير امور الحكم ويسير على غير
هدى ولم يأخذ حذره قط من قناصل الدول ، الذين امعنوا في التدخل
لصالح الانتهازيين من رعايا بلادهم ، ومن هؤلاء القناصل تجار وسماسرة ،
ارادوا ان يملأوا جيوبهم بذهب مصر ، وفي طليعة اولئك المأجورين قنصل
الولايات المتحدة واسمه « ليون » Léon ، وكان للولايات
المتحدة في مصر من رعاياها فرد واحد ، ولكن قنصلها كان يبيع نفوذه
لايطاليين ، وبولنديين ، وارمن واتراك ومصريين ، ويتدخل لحماية من
يستأجره ، وكان اقدر منه قنصل بلجيكا « زيزينيا » Zizinia ،
وقد اشتغل بالتجارة جهارا ، بل جنح في التجارة والكسب الى البلطجة ،
فادعى مثلا ان محمد على منحه شفويا وعدا باعطائه امتياز الترانسيت ،
ولم ينفذ الوعد ، واستعان بنفوذ « ساباتييه » القنصل الفرنسى الذى
كان يقاسمه الغنيمة ، فحصل « زيزينيا » هذا على تعويض عن شىء وهمى
قدره ثلاثين الفا من الجنيهات ، كما حصل بوساطة القنصل الفرنسى على
مبلغ مائة وثلاثين الف جنيه تعويضا عن شىء وهمى آخر (٢)

كان يكفى ان يتقدم لوالى مصر اى افاق ، او قاطع طريق اجنبى ويدعى
ان ضررا ما قد اصابه ويطلب عشرة آلاف او عشرين او ثلاثين او مائة
الف جنيه ويشفع طلبه بمذكرة من قنصل دولة اجنبية ، فيذعن سعيد ،
ويدفع من بيت المال ، وحوادث السرقة والنصب التى ايدها القناصل مما
لا يحصى ولا يعد ، ويكفى ان نستشهد بما كتبه ، قنصل انجلترا لحكومة
بلادها في ١٢ اغسطس سنة ١٨٦١ يصف هذه الحالة العجيبة ، وقد
جاء في هذا الكتاب قوله :

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - رسائل مصر - مجلد رقم ٢٥

(٢) محمد سيرى - المرجع السابق - ومحفوظات وزارة الخارجية البريطانية مجلد

٧٨ رقم ١٤٦٧ ورقم ١٥٢٢

« في دولة يرأسها مثل هذا الوالى ، يكفى اى قنصل اجنبى ان يبدى تأييده الشديد لاي ادعاء يتقدم به رعاياه فيجأون الى طلبهم »

وفي ظل سعيد ، عاد الى مصر اليونانيون الذين كانوا قد طردوا في ايام سلفه . وفي ايامه اكتظت مصر بالمهاجرين الاوروبيين الذين جاءوا الى هذه هذه البلاد حفاة ليمتصوا دماءها ويخلفوها عظاما نخرة ، وانى أترجم هنا بالنص الحرفى ما جاء فى رسالة قنصل فرنسا التى ارسلها الى حكومة بلاده فى ١٠ مايو سنة ١٨٦٢ يصف جشع الاوروبيين وفضاعة ما كانوا يقترفونه فى مصر (١)

« لقد فقد الاوروبيون فى مصر ، صفة التمييز بين الحق والباطل »

وذكر القنصل الفرنسى فى كتابه المتقدم ان الاوروبيين يلحون فى طلب الاصلاحات البلدية ولكن احدا منهم لا يريد ان يدفع ضريبة !!

وكذلك تملك الاوروبيون الاراضى بأبخس الاثمان ورفضوا ان يسددوا الضرائب المستحقة عليها ، حتى ان الهامى باشا ، ولد عباس الاول استعان بشركة « اوبنهايم » التى عهد اليها بادارة املاكه الواسعة ، وعلى رأسها ثلاثة مديرين يتمتعون بحماية قناصلهم ، وهم « اوبنهايم » البروسى ، و « شواباشتر » Schwabacher النمساوى ، و « شابيرت » Chabert الانجليزى ، وكلما جد نزاع بين الدائرة والحكومة كان يتدخل اولئك الثلاثة مستعينين بقناصلهم فيحصلون على ما يطلبون من تعويضات . وابرم حليم باشا ، شقيق محمد سعيد اتفقا من هذا القبيل لمدة عشر سنوات مع بيت بريجز Briggs الانجليزى ولذلك لما ارادت الحكومة المصرية فى شهر يونيو سنة ١٨٦٠ ان تحصل من دائرة حليم باشا على العدد ، المقرر بمقتضى القانون من الرجال لحفظ جسور النيل توجه وزير الخارجية المصرية الى القنصلية البريطانية بهذا الطلب ، اذ ان الوكيل الانجليزى لدائرة حليم ابنى ان يجيب الحكومة لطلبها ، وهدد بطلب التعويضات ، ومع ذلك فان القنصل الانجليزى ، كتب لحكومته فى ١١ يونيو سنة ١٨٦٠ يستنكر هذه الفوضى ، وينبه الى انها ستنتهى بأيلولة الثروة العقارية فى مصر للاجانب ، وفقدان الحكومة المصرية سلطاتها على اراضى الدولة . والعجيب ان الحكومة الانجليزية ، قد انكرت بدورها على الاجانب هذه الفوضى ، واجابت قنصلها معلنة ان الاجانب الذين

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - مراسلات سياسية - مصر - مجلد رقم

٢٠ بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٦٢

يشتغلون بالزراعة ، ملزمون بالخضوع للقوانين المعمول بها في مصر ، ولاحق
للقناصل في ان يتدخلوا لمصلحتهم !!

وحاول سعيد ان يحمل اخاه حليما على فسخ العقد الذى كان قد
ابرمه مع ذلك البيت الانجليزى الذى استأجره لحمايته ، وسدد له مقابل
ذلك ديونه ، كما دفع له من بيت المال مبلغ عشرين الفا من الجنيهات
المصرية .

والامثال التى من هذا القبيل كثيرة وكلها تدل دلالة واضحة على ان
عصر سعيد ، قد تميز بخلق النفوذ الاجنبى في مصر ، وتسليم مرافق
البلاد او اكثرها للاجانب والدخلاء والمهاجرين ، الذين لم يكن لهم مال
ولا خلق ولا شرف ، والذين اصبحوا في سنوات قلائل ملاكا للثروة
العقارية والمنقولة في مصر واضحى المصريون غرباء في بلادهم ، والمسئول
الاول عن هذه الفوضى هم قناصل الدول ، الذين عملوا بموافقة حكوماتهم
على خراب مصر المالى وتحطيم سيادة الحكومة الوطنية ليفتحوا بذلك
الباب للاستعمار المسلح ، ولا توجد شريعة في الدنيا تقر هذه الفوضى
المجافية لاسط مبادئ الاخلاق وقانون الشعوب

وان ابشع صورة من صور تلك الفوضى لهى الصورة الواردة في بنود
فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ واللائحة المرفقة
بذلك الفرمان الاخير وبموجب تلك الفرمانات حصل فرديناند دى لسبس
على امتياز لتأسيس شركة لحفر قناة في برزخ السويس وقد فصلنا بنود
تلك الفرمانات وملابسات صدورها في الجزء الاول من الكتاب

والعجيب ان الغفلة قد ادخلت على سعيد اذ صور له المشروع انه عمل
يراد به خير مصر واسعادها كما يراد به صيانة كيانها وتدعيم سيادتها ،
وقد قال دى لسبس في مذكرته التى قدمها الى سعيد باشا في ١٥ نوفمبر
سنة ١٨٥٤ والتى بمقتضاها منح سعيد ذلك الامتياز العجيب :

« ومما لا شك فيه ان شق برزخ السويس ، هو عمل من شأنه ان يساعد اكثر من
اى عمل آخر على المحافظة على الامبراطورية العثمانية ، وان يثبت لأولئك الذين كانوا
يتشددون بانهارها انها ما زالت تتمتع بحياة مثمرة ، وانها قادرة على اضافة صفحة
لامعة في سجل مدنية العالم . »

« لماذا اجتمعت حكومات الغرب وشعوبه وقررت المحافظة على حقوق السلطان في ملكية
القسطنطينية ؟ ولماذا اصطدم كل من حاول تهديد هذا الوضع بقوة اوربوا المسلحة ؟ ذلك
ان الطريق بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر ، له من الاهمية ما يجعل الدولة

الاوروبية التي تستولى عليه سيدة لجميع الدول الاخرى وقادرة على قلب حالة التوازن التي يهتم العالم كله بالمحافظة عليها «

« اذا انشئ في نقطة اخرى من الامبراطورية العثمانية مركز مماثل لهذا او اكثر اهمية منه ثم اذا جعلت مصر طريقا لتجارة العالم بحفر برزخ السويس فان ذلك يفضى الى خلق حالتين في الشرق كل منهما قائمة بذاتها ولها اهميتها القصوى ذلك انه فيما يختص بالطريق الجديد ستنظر الدول الاوروبية الكبرى نظرة حيوية الى مسألة ضرورة ضمان حياده مغافة ان تستولى احداها عليه في يوم من الايام «

واستطرد دى ليسبس في مذكرته الى ان قال : « لقد سبق ان فهم ، محمد سعيد ، انه لا يوجد هناك عمل يمكن ان يقارن من حيث العظمة ومن حيث الفوائد التي تترتب على انشائه بالعمل الذي اعرضه عليه ، فما اكبر المجد الذي سيضيفه ذلك العمل على عهده ، وما اوسع سبل الفنى والثروة التي ستتدفق منه على مصر . ان اسماء الملوك المصريين الذين شيّدوا الاهرامات عنوان الكبرياء الأدمى ، الذي لا فائدة منه ، هي اسماء مجهولة ، بينما سيظل اسم الامير الذي فتح قناة السويس البحرية العظمى اسما مباركا من عصر لعصر الى ابد الأبدىين . «

وقد بيننا في الجزء الاول كذب ما ادعاه دى ليسبس وانه كان قد بيت امرا اذا وحاول ان يخلق دولة اجنبية في جسم الدولة المصرية وكان مشروعه من الاسباب التي عجلت بخراب الخزانة المصرية .

وكان سعيد متلافا للمال ، وقد اعتاد ان ينفق على ملاذه وشهواته بسخاء ، وكانت تلوذ به بطانة من الاجانب الخطرين وقد تقدم ذكر اسماء بعض افراد تلك البطانة ، ولما وجد الخزانة خاوية اوحى اليه دى ليسبس ان يصدر بونات على الخزانة بفائدة تتراوح بين ١٢ و ١٨ في المائة ، وقد فعل ذلك في سنة ١٨٥٨ وتجاوزت قيمة هذا الدين المحلى مليون وستمائة الف من الجنيهات الاسترلينية بخلاف مرتبات الموظفين التي كانت متأخرة ، والتقط الاجانب هذه البونات وتضاربوا عليها ، حتى ساءت الحال ، وقلق رجال البنوك انفسهم ، وحاولت حكومة فرنسا ان تستغل هذه الفرصة وتوطد نفوذها في مصر ، بغرض الرقابة على احوالها المالية ، وراى سعيد ان يعالج الداء بالداء ويسدد الدين بديون جديدة ، فافد الى باريس في سنة ١٨٦٠ صديقه البولندى « بولينو » ليقترض له مبلغ ثمانية وعشرين مليونا من الفرنكات ، وابرقت الحكومة الفرنسية الى قنصلها بمصر تطلب منه ان يسأل الوالى عن الضمانات التي يمكنه ان يعطيها للراسماليين الفرنسيين ، وعن الاوجه التي يريد ان يستعمل فيها ذلك القرض ، وقد عاد « بولينو »

الى مصر في ٢٨ يوليو سنة ١٨٦٠ بعد ان عقد قرضا في باريس مع بنك « شارل لافيت » وبنك الخصم ، وضمنت الحكومة الفرنسية هذا القرض وان يسدد في باريس ، من ايرادات جمرك الاسكندرية

وفي ٦ اغسطس سنة ١٨٦٠ وقع سعيد تعهده لدى لسبس بسداد الديون التي التزم بها قبل شركة القناة وراح يبعثر المال يمينا وشمالا ، وكان كلما اسرف اغرته حكومة فرنسا ، تارة بواسطة دي لسبس واخرى بواسطة قناصلها ، بالاقتراض من المرابين الفرنسيين ، وقد بلغت الديون التي عقدها حتى سنة ١٨٦١ مائتين وخمسين مليوناً من الفرنكات ، وقد ذكر قنصل فرنسا في رسالة بعث بها الى وزارة خارجية بلاده في ١٨ مايو سنة ١٨٦١ ، وهي محفوظة بسجلات وزارة الخارجية الفرنسية ، ان مصر في طريق الخراب لا محالة ، لانها واقعة تحت تأثير القروض والفوائد الربوية ، وفي عصر سعيد بدأ التدخل من جانب المرابين بشكل ظاهر ، فمثلا طلب « شارل لافيت » ومعه مدير بنك الخصم مؤيدين بنفوذ الحكومة الفرنسية ، من سعيد ، في مذكرة مؤرخة في ٢٦ يوليو سنة ١٨٦١ ان تعين لجنة لتنظيم الايرادات وان تعرض ميزانية الدولة على تلك اللجنة ، وضمانا لسداد ديونهم طلبوا تخصيص ايرادات الدلتا وجزءا لا يستهان به من ايراد الجمارك وبعض املاك الوالى الشخصية وهذا علاوة على اعتبار مصر بأسرها ضمانا واكثر من ذلك طلبوا ان تتراوح الفائدة بين ١١١/٢ و ١٢١/٢ في المائة بخلاف سمرة قدرها ٦ في المائة وان تحسب الفائدة على قيمة الدين الاسمية لا الفعلية ، وكان معنى ذلك التنازل عن سيادة الدولة لمصلحة الدائنين الفرنسيين علاوة على قبول فوائد ربوية مرهقة للغاية ، ولذلك طلب سعيد باشا من وزارة خارجية فرنسا بواسطة قنصلها في مصر ان تحصل على مصادقة الباب العالي قبل ان يعقد قرضا جديدا بهذه الشروط .

وقد ادعى بنك الخصم الفرنسي ان الوالى خالف شروط القرض الاول واصدر بونات جديدة على الخزانة لسداد متأخر مرتبات الموظفين وطلب هذا البنك تعويضا قدره اربعمائة وثمانين الف فرنك ، وقد استعمل البنك سلطان القنصل الفرنسي في الضغط على الوالى حتى سلم بدفع هذا التعويض

وساءت الامور زيادة عما كانت عليه ، والمدهش ان الباب العالي اضطر تحت ضغط الدبلوماسية الاوروبية لان يبعث في يناير سنة ١٨٦٢ بموافقته على عقد القروض وقد ادعى الالماني « اوبنهايم » ان هذا الترخيص الصادر من الباب العالي لا يستفيد به احد غيره من المرابين ، وقامت منافسة حادة

بين الدول الطامعة في منح مصر قرضا جديدا حتى تراءى لذوى الشأن ان يكون طرح القرض في مناقصة دولية الا ان قنصلى انجلترا وبروسيا هددتا سعيدا بطلب التعويضات اذا طرحت هذه المناقصة ، بدعوى ان سعيدا كان قد تعهد شفويا لبنت « اوبنهايم » بالحصول على القرض منه (١)

وتحت تأثير هذا الضغط اضطر سعيد لان يعقد في ١٨ مارس سنة ١٨٦٢ قرضا انجليزيا المانيا وصل الى مليونين واربعمائة الف جنيه استرليني وهذا القرض بما انطوى عليه من فوائد باهظة وسمرة يمكن ان تسمى سرقة وضمانات ما انزل الله بها من سلطان ، مضافا الى مأساة قناة السويس جعل تاريخ سعيد كحاكم لمصر اول صفحة سوداء في تاريخها المعاصر . ولقد استطاعت انجلترا بلباقة ان تراقب الامور عن كثب حتى تحول دفتها المصلحتها مستعينة بالدبلوماسية الفرنسية التي ارتضت ان تكون مخلب القط .

بلغت ديون مصر ، عند وفاة محمد سعيد ، ثلاثة ملايين واثنين وتسعين الفا وثمانمائة من الجنيهات الاسترلينية ، وارتفع رقم هذه الديون حتى وصل في نهاية حكم اسماعيل سنة ١٨٧٩ الى واحد وتسعين مليوناً من الجنيهات . ولا يتسع المقام هنا لتفصيل مأساة تلك الديون ، وما انطوت عليه من فضائح يتندى لها جبين البشرية ، وحسبنا ان نجمل اسباب خراب مصر المالى ، في تلك الحقبة من تاريخها .

وهذه الاسباب يمكن تلخيصها فيما يأتى :-

اولا - ميل اسماعيل الى الترف والأبهة : كان اسماعيل محبا لمظاهر الأبهة ، شغوفاً بحفلات الرقص واقامة الولائم الفاخرة وبناء القصور الشاهقة والمبالغة في الانفاق على تأسيسها وصيانتها ، وكان يجود على غير المستحقين من اموال الدولة وقت ان كان الشعب يتضور من الجوع وكانت السياط تلهب ظهور دافعى الضرائب ، من ذلك انه تبرع في سنة ١٨٦٩ بمبلغ مائة الف فرنك لاعانة منكوبى مجاعة ظهرت في كريت ، دون ان يفكر في شعبه الجائع المسكين ، وكانت خزانة الدولة على شفا الافلاس حينما قرر ان يحتفل بافتتاح قناة السويس في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، ومع ذلك سافر الى أوروبا في ركب ملكى محوط باكب مظاهر الأبهة ودعا اربعة من ذوى الرؤوس المتوجة وسبعة آلاف جاءوا من مختلف جهات الارض وتكلف بيت المال بنفقات سفرهم وعودتهم الى بلادهم واقامتهم في مصر

(١) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية - مجلد ٧٨ رقم ١٦٧٥

بعض الوقت ونصبت لهم الولائم والحفلات الراقصة في بلاد منطقة القناة
وفي العاصمة ، وهي حفلات ما عرف التاريخ لها مثيلا من قبل ولا من بعد
ويقال أن مجموع ما انفق فيها قد تجاوز خمسة ملايين من الجنيهات ،
وقد روى أحد الكتاب الذين شهدوا تلك الحفلات أن الرجل كان يخرج من
مكان الوليمة فيقول بملء شذقيه : لقد اكلت ملك ثلاثة من الفلاحين
المصريين (١)

ومما ساعد على هذا الفساد ، وجود بطانة من الاجانب في قصر اسماعيل ،
وقد ذكرنا أسماء بعضهم فيما تقدم فأولئك كانوا يداعبون كبرياءه
ويلهبون شهواته ويدفعونه في هذا الطريق المموج لكي يملأوا جيوبهم بالذهب
والفضة .

ثانيا : استمرار طريقة المطالبات التي كان يتقدم بها الاوروبيون مؤيدين
بنفوذ دولهم والغرامات التي كانت تدفع لهم من غير مقتضى ، والامثلة على
ذلك كثيرة ومنها أن اعتداءا وقع في مستهل عهد اسماعيل من بعض الجنود
المصريين على بحار فرنسي ، بسبب قحة ذلك البحار وتعمده جرح عواطفهم ،
وقد قامت السلطات المصرية بمعاينة اولئك الجنود بكل صرامة وحزم ولكن
القنصل الفرنسي لم يكتف بهذا ، بل بعث بانذار مؤرخ في ٢ فبراير سنة
١٨٦٢ الى الحكومة وشفع انداره بالتهديد بانزال قوات بحرية في الاسكندرية
من احدى قطع الاسطول الفرنسي التي كانت موجودة بطريق الصدفة وأصر
القنصل على تجريد الضابط الذي كان يرأس الجنود من رتبته العسكرية ،
وان يشد وثاقه هو والجنود الذين اتهمهم البحار الفرنسي ويصلبون لمدة
ساعة امام القنصلية الفرنسية ، ويتفرج الناس على هذا المنظر ليفهموا ان
هذا القنصل هو الحاكم بأمره والمدهش ان اسماعيل قد اجاب هذا الطلب
الاجرامي الذي اطمع فيه قنصل فرنسا وسائر القناصل فلم يكن مستغربا
ان يطلبوا التعويضات لرعاياهم لمناسبة وغير مناسبة والعجيب ان يحصل
هذا وقت ان ارسل اسماعيل فيلقا مصريا ليحارب في المكسيك تحت الراية
الفرنسية مجاملة منه لفرنسا . وقد كان يسكن مصر من رعايا فرنسا في ذلك
الحين خمسة وعشرون الفا هبطوا عليها من كل صوب ليجمعوا المال الحرام
وينهبوا مصر ما استطاعوا الى النهب سبيلا وقد شهد قنصل فرنسا
نفسه بأن التعويضات التي كان يطلبها هؤلاء لم تكن مشروعة بل كانت
خيالية ، ومجافية لاسط قواعد الحق والعدالة وكانت مما يثير حفيظة

(١) كتاب خديويون وباشوات ، باللغة الانجليزية مؤلف لم يذكر اسمه ، وكتاب .

Ch Misnier Souvenir du monde Musulman باريس سنة ١٨٦٢

المصريين ، ونحن نورد هنا النص الحرفى لرسالة ذلك القنصل التى وجهها الى وزارة خارجيته فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٦ ، وهى ثابتة بالمجلد رقم ٤٥ بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية التى عنوانها « رسائل دبلوماسية مصر » -

Il faut soutenir les justes réclamations de ces Français, protéger leur intérêt légitime; mais leurs prétentions sont souvent exorbitantes, et, en restant dans les limites de l'équité et du droit, on soulève des inimités et des rancunes; il arrive parfois qu'elles sont servies comme maintenant par une presse clandestine ignoble.

وقد دفع اسماعيل لبحارة شركة « ميساجرى امبريال » مبلغ مائة ألف فرنك كتعويض بدعوى انه اسبئت معاملتهم وقد تعددت هدايا اسماعيل لقناصل الدول ، وكانت اشبه بالرشاوى التى ارىد بها التخلص من شرورهم ومضايقتهم له ومن ذلك انه منح قنصل البرتغال مزرعة بلغت مساحتها ثلاثمائة فدان ومنح قنصل اسبانيا ، فى طريق شبرا ، مائتى فدان ، واعطى منها اخرى لقناصل السويد وفرنسا وغيرهما (١)

واغرب مما تقدم ان ضابطا اسمه « الكونت دى بيسون » Bisson وصل الى مصر فى سنة ١٨٦٣ ، وقال انه فى طريقه الى الحبشة للقيام بمشروع زراعى صناعى ، ولاداء مهمة سياسية هناك ، فماكان من اسماعيل الا ان وضع تحت تصرفه البواخر النيلية والرجال والجمال والاغذية وجميع ما يلزم لرحلته وتكلفت الخزانة ستين الفا من الفرتكات بغير مناسبة الا الحفاوة بذلك الضابط الذى طرق باب اسماعيل وقد تبين انه كان افاقا ، يسمى لكسب المال واشعال نيران الحرب بين مصر والحبشة وتبين انه كان ضابطا مزيفا (٢) ومع ذلك ادعى ذلك الضابط المزيف ان اشياء سرقتمنه وطالب الحكومة المصرية بتعويضات جسيمة ووجد سندا له من قنصل بلاده وبسبب هذه الفوضى الصارخة التى ايدها قناصل الدول الاوروبية تدفق سيل المهاجرين الاوروبيين على مصر سنة ١٨٦٥ ليمزقوها اربا ، حتى ان قنصل فرنسا بعث برسالة مؤرخة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٥ الى حكومة بلاده ذكر فيها ان اسماعيل شكى مر الشكوى من غزو بلاده بسيول من المهاجرين الذين لا شرف لهم ولا ضمير وكانت تؤازرهم حكوماتهم وقد

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - رسائل دبلوماسية ، مجلد رقم ٢٥

بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٦٥

(٢) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - المجلد رقم ٢٦

نزع أكثر هؤلاء من إيطاليا وبلاد النمسا حتى ضاقت بهم الاسكندرية وعجز البوليس المصرى عن مقاومة اجرامهم ومنع حوادث القتل والسطو وغيرها مما كان يرتكب بجرأة بلغت غاية الخطورة (١) وقد تفاقم الخطب حتى ان الملك فيكتور عمانويل اوفد وزيرا مفوضا لمصر في ٢ فبراير سنة ١٨٦٨ لتسوية مطالبات رعاياه السخيفة واستمر ذلك الوزير المفوض بمصر حتى ٢٥ ابريل سنة ١٨٦٨ واستطاع في تلك المدة ان يبتز من الحكومة المصرية مبالغ لا يستهان بها .

ولم يتورع قناصل انجلترا والولايات المتحدة عن السير في ذلك الطريق المعوج ، ومن ذلك ادعى قنصل الولايات المتحدة في شهر يوليو سنة ١٨٦٤ ان الحكومة المصرية امتهنت حصانته لان البوليس قد تعقب ، في ارض فضاء - زعم القنصل انها في حوزته - رجلا اجنبيا اسمه « كندنيكو » لانه اعتدى على املاك الدولة فهدد القنصل الامريكى بقطع العلاقات القنصلية مع مصر اذا لم تعوض الرجل المشار اليه، مع انه لم يكن امريكيا ، بل كان من رعايا اليونان وقد عدد حضرة العلامة الدكتور محمد صبرى في مؤلفه الذى وضعه باللغة الفرنسية في سنة ١٩٣٣ عن الامبراطورية المصرية في عصر اسماعيل امثالا من تلك الحوادث لا يتناولها الحصر .

ولعل اوسع الامثال ، المبلغ الذى دفعته مصر لشركة قناة السويس تنفيذا لقرار التحكيم الذى اصدره الامبراطور نابليون الثالث في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ وهو ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين الفا من الجنيهات (٢)

ثالثا - خسائر مصر المالية في مشروع قناة السويس وقد شرحنا هذه الخسائر في الفصل الثانى عشر من الجزء الاول من كتابنا وقد بلغت بالفرنكات الفرنسية ٩.٠٩٧.٠٩٧ر٨٢٧.٣٥٢ وناعت الخزانة المصرية بهذا الحمل الثقيل ، وكان دى لسبس يفرى والى مصر بعقد القروض في فرنسا، ويحصل لنفسه على السمسة الضخمة التى كانت تذهب تارة الى جيبه وحده ، واخرى يقاسمه فيها نوبار ، وهذا بخلاف الفوائد الربوية التى تجاوزت ١٨ فى المائة و ٢٠ فى المائة في كثير من القروض

رابعا - مشروعات اسماعيل التى لم تقدر خزانة الدولة على تحمل اعبائها،

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - المرجع السابق - مجلد رقم ٢٧ بتاريخ

١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٥

(٢) الجزء الاول من كتابنا قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة صفحة ٢٢٢ الطبعة

الاولى سنة ١٩٥١

وتلك المشروعات فوق كونها فتحت الباب للمغامرين والافاقين من الاجانب الذين امتصوا دماء مصر مستعنين بنفوذ قناصلهم وبالامتيازات الاجنبية ، واتاحت لهؤلاء الاجانب ان يؤسسوا شركات انتزعت ثروة مصر العقارية وتسلمت على اقتصادها الوطني ، فانها ضاعفت من خطر المحنة المالية التي انتهت بخراب مصر في نهاية عصر اسماعيل ، ويقدر ان تكاليف تلك المشروعات باكثر من ستة واربعين مليوناً من الجنيهات .

خامسا - سياسة اسماعيل حيال القسطنطينية ، وهذه السياسة كانت قائمة على الرشوة وشراء ذمة الصدور العظام ، بل وصلت هذه الرشوة الى جيب السلطان العثماني نفسه .

وفيما عدا الرشوة اضطرت مصر ، بحكم علاقتها بتركيا لان تحارب الى جانبها في كريت من سنة ١٨٦٦ الى سنة ١٨٦٩ كما زودتها برجال حاربوا في الحجاز وخسرت مصر في هذه الحروب عشرة آلاف رجل وتكلفت اكثر من ثلاثين مليوناً من الفرنكات . وفي الحرب الروسية التركية في سنة ١٨٧٧ امدت مصر الباب العالي بنحو ثلاثين الفا من الرجال ، ولقد كانت تركيا معنية كل العناية باضعاف مصر واشاعة الفقر والجهل والمرض فيها حتى لا تقوم لها قائمة بجانبها ، ولذلك طلبت منها الامدادات ولذلك ايضا كانت تطلب الرشاوى جهرا وعلانية ، وقد بلغ ما دفعه اسماعيل لحاشية السلطان في فبراير ومارس سنة ١٨٦٣ خمسمائة واربعين الف فرنك بخلاف هدايا وصلت قيمتها الى خمسين الف فرنك ، وكانت تركيا تحصل على جزية محددة من مصر فرفع اسماعيل هذه الجزية بمبلغ اربعمائة الف جنيه في السنة ، واذا كان اسماعيل قد حصل من الباب العالي على فرمانات سنة ١٨٦٦ سنة ١٨٦٧ سنة ١٨٧٣ والفرمان الاخير قد قرر نظام توارث العرش لمصلحة اسماعيل كما اباح له ان يعقد قروضا في الخارج ، فان الخزانة المصرية تكبدت في مقابل ذلك أضخم الرشاوى التي عرفها التاريخ

سادسا - سوء نية المرابين الاوروبيين ، فلم تختلف تصرفات اولئك المرابين عن افعال اخطر اللصوص وكانت الدبلوماسية الاوروبية اقوى سند لهذه اللصوصية الفاجرة التي لم تعرف شريعة ولا قانونا غير حكم القوة الذي املته دولها ولا يستطيع الانسان ان يتصور ، وهو يراجع الانذارات الرسمية التي كان يتلقاها اسماعيل لحمله على اجابة طلبات تلك العصابات ، ان الامر كان يقتصر على اثناء فريق من الجشعين وانما ، يعتقد كل ذي عقل وضمير ان النية كانت متجهة الى تحطيم مصر ماليا ليكون ذلك تمهيدا لاحتلال عسكري لا يلقى اية مقاومة ، ولا شك ان انجلترا قد لعبت وبراء

الستار دورا غاية في الخطورة ولا ادل على هذه الحالة من أن الدبلوماسية الانجليزية هي التي املت شروط القرض الذي عقده سعيد في سنة ١٨٦٢ مع بيت « اوبنهايم » .

وكان هذا اول عدوان صارخ من الرأسمالية ضد مصر وسيادتها ، وكان المرجو أن يتعظ اسماعيل ولا يقع في اخطاء سلفه ولكن كان لاسماعيل شيطان اسمه « نوبار » ولهذا النوبار تمثال قائم حتى الآن في الاسكندرية مع انه حسن لاسماعيل سياسة الاقتراض والاستعانة بالمرابين الاوروبيين لينال هو اكبر نصيب من السمرة والرشاوى ودمر المالية والادارة المصرية وسيادة الدولة المصرية ثم استقبل الاحتلال الانجليزي في سنة ١٨٨٢ وصار وزيرا من أهم وزراء ذلك الاحتلال !!

واستطاع سيل الاجانب ، ومعه عصابة المرابين وسماستهم أن يحطموا مالية مصر ، ولسنا في هذا الكتاب بصدد تحقيق الديون التي جمدها فصارت واحدا وتسعين مليوناً من الجنيهات ، ولو فعلنا لاثبتنا ان القدر الاكبر من هذا المبلغ الخيالي كان فوائد وسمرة ورشاوى ، ولم يدخل خزانه مصر الا النذر اليسير ، بل ان القروض كانت تبرم في الخارج وتسدد للدائنين مباشرة من الفوائد واصل الدين فكانت قروضا خيالية لم ترها مصر ولم تنتفع بها ، وللرأسماليين دراية وخبرة لم تكن متوفرة في مصر ، مع ملاحظة ان مستشاري الخديو وذوى العقول التي كانت تفكر له كانوا من الاجانب والدخلاء .

بهذا الزحف الرأسمالي ، فعل الاستعمار بمصر ، ما فعله بتونس ومراكش . ومما زاد الطين بلة ، أن حملة المرابين قد عاصرت مشروع « دى لسبس » وعصابته ، ويقدر الامريكيون ما دفعه اسماعيل في هذا المشروع وما انفقه بسببه بمبلغ ثمانين مليوناً من الدولارات (١) ، ولا ننسى انه من اجل حفلات افتتاح القناة خلق طريق الاهرام وبنى دار الاوبرا ، في اقصر وقت استطاع ، والبلاد كانت تضج من فداحة الديون . ويتهمه « باركر توماس مون » وهو كاتب محايد ، بأنه كان يستخدم مال الدولة في مشتري اراضي الفلاحين لنفسه ، فاقتنى ابعاد فسيحة ، وكذلك اسرف في بناء القصور التي ملاءها بجواربه البيض والسود .

1) Parker Thomas Moon Imperialism and world politics
New York 1947.

وبسبب فداحة الديون ، وضع المرابون ، توازهم دولهم ، السكين فوق عنق مصر ، وبهذه السكين اشترى دزرائيلي ما كانت تملكه مصر في شركة قناة السويس وهو ١٧٢٦٠٢ سهمًا بمبلغ ٣٦٨٠٠٠٠٠ جنيها ، وكان دزرائيلي يقول وقتئذ عن القناة انها طريق بريطانيا الاكبر ، الذي يؤدي الى امبراطوريتها الهندية .

وقد وقعت هذه الكارثة في سنة ١٨٧٥ ، وهي السنة التي ارسلت فيها حكومة انجلترا بعثة «ستيفن كييف» Stephen Cave لفحص مالية مصر ، ولما رفع « كييف » تقريره ، خلقوا في السنة التالية رقابة دولية على مصر في شكل « صندوق الدين » وعينوا فيه مندوبين عن انجلترا وفرنسا وايطاليا والنمسا وقد وحد الديون وجعلها ٩١٠٠٠٠٠٠٠ جنيها وفرض لها فائدة قدرها سبعة في المائة ، وتقرر الا تعقد قروض جديدة بغير موافقة صندوق الدين .

وسرعان ماتطور الامر الى تعيين لجنة المراقبة الثنائية ، التي تألفت من انجليزى اسمه « ولسون » Wilson وفرنسى اسمه بلينيير Bligniers وصارا وزراء في الوزارة الاوروبية التي شكلت برئاسة «نوبار» ، وتخرجت الامور حتى خلع اسماعيل في يونيو سنة ١٨٧٩ ، بتدخل الدول لدى الباب العالي ، على نحو ما فصلنا في الجزء الاول من هذا الكتاب . وعين مكانه ولده محمد توفيق الذي كان منفذا لتعليمات الانجليز والمرابين فأعاد لجنة المراقبة الثنائية ، وباع ما كان متبقيا لمصر في ايراد قناة السويس ، وهو الحصة البالغة ١٥ ٪ من الربح والتي كانت مقررة لمصر في عقود التأسيس ، وطارد الوطنيين وعبث بالدستور ، ثم تأمر ضد وطنه فاستقبل الانجليز محتلين في سنة ١٨٨٢ (١)

ومما تقدم يبدو جليا ان سفه الولاة ، وتبذيرهم وسوء تصرفهم ، واحاطتهم انفسهم ببطانات من الاجانب الذين كانوا يشبعون شهواتهم ، وتقبل سيول المهاجرين من الاوروبيين ، والاندفاع في تنفيذ مشروعات لا تتحملها ميزانية الدولة ، و كارثة مشروع قناة السويس ، كل ذلك اتاح للاستعمار فرصة التدخل في اخص شئون مصر ، حتى فرض رقابته التامة على ماليتها وادارتها وامكنه ان يتصرف في اهم شئونها ، بل انه عزل اسماعيل في سنة ١٨٧٩ ، وكان الباب العالي مطية لبريطانيا في تلك الاثناء .

(١) وناق فرنسا الدبلوماسية - مجلد رقم ٤١ وكتاب فريسينيه عن المسألة المصرية

وهكذا زال كيان الدولة المصرية واقعيا ، واضحى الانجليز والفرنسيون هم حكام مصر الحقيقيين ، والخديو محمد توفيق العوية في يد لجنة المراقبة الثنائية ، بل بردعة لانجلترا وفرنسا ، فكان محتما أن يتصدى الجيش المصرى لانقاذ البلاد من هذه الكارثة واقامة حكومة وطنية فيها تستند الى سلطة الشعب وتخضع لرقابة الامة ، ولكن الاستعمار جاء الى مصر ، ليقتضى على الامة ، ويحتفظ بالبردعة ، وتدخل الانجليز تدخلا مسلحا ، جعلهم يظفرون لانفسهم بمصر وبقناة السويس معا ، باضعف الجنود واقل التضحيات وقد نجح الانجليز في مرحلة الغزو المالى ، في استخدام المرايين من الدول الاخرى ، وقناصل تلك الدول ، وحكومات فرنسا وغيرها ، كما يستخدم القردمخالب القط في التقاط الكستناء .

وقانون الغابة نفسه ، لا يبيح السطو، بتلك الاساليب الوضيعة ، ومهما قيل عن عبث الخديويين وسوء تصرفهم، فان الشعب المصرى، الذى نزلت المصيبة فوق راسه وحده ، لا فوق رؤوس من تصرفوا باسمه ، هذا الشعب لم يقترض ، ولم يجز تلك القروض ، ولم يقبل ما جرى من التصرفات ، ولذلك كان في وسعه قانونا أن يتحلل من الديون ، خصوصا وأن سوء نية الدائن مما لا يمكن انكاره .

ومتى ثبت ان احتلال انجلترا لمصر ، كان نتيجة مباشرة لهذه الفوضى ، فكيف يمكن لهذا الاحتلال أن يستمد من هذا الباطل وجودا في نظر القانون الدولى العام ، مهما ظفرت انجلترا باعترافات او رضا من جماعة الدول .

الفصل الثالث تفاهم إنجلترا وفرنسا

الثورة العرابية نتيجة لوطاة النفوذ الاجنبى وفساد الحكم - كانت الثورة مسألة داخلية لا شأن للدول بها - نية التدخل كانت مبيتة من قبل - موقف تركيا - سياسة فرنسا وانجلترا اثناء الثورة العرابية - حماية فرنسية انجليزية سافرة - تدخل ضد الدستور ومحاولة فرنسا حمل إنجلترا على القيام معها بهجوم مسلح - وزارة فريسينية - خلاصة

انتهى حكم اسماعيل ، والبلاد تعاني مرارة النفوذ الاجنبى ، وما اقترن به من المظالم وفساد نظام الحكم والادارة . وكان المفروض ان يعمل رئيس الدولة الجديد ، الامير محمد توفيق على استئصال اسباب الشكوى ، والتخفيف من آلام الشعب ، وتطمينه الى وجود حكومة وطنية على رأس البلاد ، ترعى مصالحه ، وتقيه شر الاطماع الاجنبية ، التى جعلت من الحكومة المصرية مجرد صورة او اداة لتنفيذ رغبات قناصل الدول الكبيرة ولكن ، اشتدت الحالة سوءا ، فاستمرت غطرسة العنصر التركى والشركسى فى الجيش واهانته للعنصر المصرى ، وخصوصا ما ظهر من تعصب القائد الشركسى ، عثمان رفقى ، الذى كان وزيرا للحربية فى وزارة رياض باشا ، التى حكمت فى مستهل عهد الخديو توفيق ، وكان الخديو من الضعف والتردد ، بحيث لم يستطع ان يقبض بيده على ناصية الحال . والمصريون عامة ، كانوا قد ضاقوا بذلك الحاكم الجائر ، وملوا الاضطهاد الذى حاق بهم ، فلم يكن ثمة عدالة ، ولا قانون ، ولا قضاء ينصف المظلوم ، ولا حرية ولا مساواة ، ولا اطمئنان على المال والروح ، بل استخدام للسياط فى تحصيل الاموال الاميرية ، وفرض مشيئة الطغاة ، حتى اصبح السوط اداة الحكم ، وفرضوا السخرة واستغلوها فى اصلاح اراضى الامراء والوزراء واصحاب السلطة والجاه ، ونفوا من نفوا الى اقاصى السودان ، وكان النفى عقوبة توقع لاتفه الاسباب ، بل ولمجرد الشبهة بلا ذنب او جريرة (١)

ومثل هذه المظالم اوقدت فى اوربا ثورات عنيفة ، وكم اطاحت هذه الثورات براءوس متوجة ، ولا سبيل لدفع الظلم الا بدستور وحكم نيابى سليم ، يقف ضد الجبروت ويقلم اظفار الطغاة ، ويكفل الحريات العامة ،

(١) الاستاذ عبد الرحمن الرافى - الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى - الطبعة الثانية - مصر سنة ١٩٤٩ - ص ٦٧

ويحقق العدالة والامن والمساواة لابناء الوطن . وحق الشعوب في حكم ديموقراطى نظيف ، من اقدس الحقوق ، التى قررتها الشرائع وسجلتها الكتب المنزلة ، فلا جناح على المصريين اذا هم طالبوا بدستور متين وحكم نيابى قويم ، بل ان حرمانهم من ذلك اهدار لادميتهم ، وانكار لاسط حقوقهم ، واذا قاموا للمطالبة بالدستور والحكم النيابى ، فالواجب على شعوب اوربا التى تذكر مظالم العصور الوسطى وثوراتها والفساد التى خطتها بدماء ضحاياها ، ووثيقة حقوق الانسان ، الواجب على هذه الشعوب وحكوماتها ان تحيي وتؤازر كل حركة تطالب بالدستور وحرية بنى الانسان

ولكن الاستعمار لا يعيش في بلاد تتمتع بحقوقها النيابية وتنعم بدساتير وضعت على احدث المبادئ العصرية ، ولهذا وقف النفوذ الاوربى موقف التحدى لحركة المطالبة بالدستور ، ودس لها ، وانحاز لوزارة مصطفى رياض ، التى استخفت بميول الشعب ، وجنحت الى الشدة في مناهضة الوطنيين ، حتى كتمت الافواه وحطمت الاقلام ، واستخدمت لائحة المطبوعات القديمة ، في خنق الصحافة ، ووقف الوطنيون ضد هذه المظالم صفا واحدا ، اذ الفوا الحزب الوطنى ونشروا اول بيان سياسى لهم في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، وكان هذا الحزب ، كما روى المغفور له احمد عرابى في مذكراته ، يضم العظماء والكبراء والعلماء ، وكان تأسيسه رد فعل لتغلغل النفوذ الاوربى في البلاد وسيطرته على اداة الحكم . ويستفاد من برنامج الحزب الوطنى القديم ، انه اراد ان يضع حدا لذلك الزحف الاستعمارى ، الذى اوردنا شيئا عنه في الفصل السابق ، فمثلا كان من مطالب هذا الحزب :

اولا - ان تعاد الى الحكومة المصرية ، جميع الاملاك المسماة بالخدوية .
ثانيا - الغاء النص الذى كان يقضى بتخصيص السكة الحديد للقرض الممتاز ، في قانون التصفية ، فان لم يرحب بذلك الدائنون من الانجليز ، تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير ان تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام .

ثالثا - ان تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة دينا واحد مضمونا بمال الامة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ ٪

رابعا - ان تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الاجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية (١)

(١) مذكرات عرابى ص ١٤٩ - عبد الرحمن الرافعى - المرجع السابق ص ٧٢

وكانت الحالة الاقتصادية التي خلقها النفوذ الرأسمالي الاجنبى من
بواعث الثورة واسبابها القوية ، فقناة السويس والاعباء المالية الشديدة
التي القت بها على كاهل مصر ، والديون التي اقترضتها اسماعيل ،
وتخصيص نصف ابواب اليراد في الميزانية لسداد فوائد الديون ، وكانت
اليرادات تجبى من دماء الفلاحين والكادحين ، كل ذلك اثار حفيظة الخاص
والعام ، ولا سيما ان حكومة رياض باشا ، اقرت نظام المراقبة الثنائية ،
كما املاه القنصلان الانجليزى والفرنسى ، وخولت الرقيين سلطة واسعة
المدى ، فانتهدت الحالة الى اسوأ مما كانت عليه ، وظهرت الرأسمالية
الاوروبية في شكل مؤسسات مالية واقتصادية ضاعفت من طغيان النفوذ
الاوروبى ، فالبنك العقارى ، وشركة تكرير السكر ، والشركة العمومية
لاجراء الاشغال بالديار المصرية ، وشركة المقاولات ، كلها كانت شركات
اوروبية برعوس اموال اجنبية ، وحولت الاقتصاد المصرى لمصلحة الاجانب
واهدرت حقوق المصريين (١)

ولم تكن في البلاد زعامة شعبية مدنية ، فظهرت الزعامة في صفوف
الجيش ، ووقف الجيش المصرى ، بقيادة المغفور له احمد عرابى ، ليدفع
الاذى عن امته ، ولم يكن ذلك بدعة ، ولا خروجا على المألوف ، فمن احق
من الجيش بحماية الشعب ، وانقاذ الوطن من الطغاة .

والجيش المصرى عريق في الشعور بهذا الواجب الوطنى ، والتعبير عما
يختتمر في نفس الامة ، فالضباط المصريون في الجيش هم الذين ثاروا في
اواخر عهد اسماعيل ، في فبراير سنة ١٨٧٩ ، وضربوا بأيديهم ونعالهم ،
الوزير الارمنى الخائن نوبار ، وكذلك ضربوا السير ريفرس ولسون ،
وقبضوا على نوبار ورياض وولسون واسقطوا الوزارة الاوروبية ، فكان
طبيعيا ان يهب الجيش ، في هذه المرة ، لاستخلاص حقوق الامة المقدسة

وفي مختلف بلاد العالم المتمدنة ، تقوم الشعوب بثورات مسلحة يتزعمها
مدنيون ، او يقودها عسكريون ، وتشترك فيها الجيوش ، وقد ينفرد
الجيش بالثورة ، واذا نجحت هذه الثورات ، تعد في نظر علماء الدستور
من قبيل الاعمال المشروعة التي لا غبار عليها ، واذا قلبت نظام الحكم ،
فسرعان ما تعترف جماعة الدول المتمدنة بالنظام الجديد ، والذي يفرضه
القانون الدولى على تلك الدول ان تقف على الحياد ، مادامت مصالحها
المباشرة لم تمس ، وما دامت ارواح رعاياها آمنة ، وليس لها ان تضع

(١) عبد الرحمن الرافعى - المرجع السابق - ص ٧٤

اصبها بين الحاكم الذى تقوم الثورة ضده وبين الثوار ، فان ذلك تدخل
في المسائل الداخلية للبلاد التى تقوم فيها الثورة او يقع الانقلاب ، والقانون
الدولى العام لا يجيز هذا التدخل

والحركة العرابية ، كانت مسألة مصرية داخلية ، ولا شأن للدول بها ،
ونحن نوجز فيما يلى اهم وقائعا ، لنؤكد انها كانت عملا داخليا بحتا ، بل
عملا مشروعا ، لا غبار عليه .

١ - واقعة قصر النيل فى اول فبراير سنة ١٨٨١ : وهى لم تخرج عن
كونها اجتماع عقده زعماء الضباط ، بمنزل احمد عرابى ، ووقعوا عريضة
وضعها عرابى ، وكان ذلك فى ١٦ يناير سنة ١٨٨١ ، وقد حملها عرابى ،
وعلى بك فهمى الديب ، وعبد العال بك حلمى حشيش ، الى وزارة
الداخلية ، لرفعها الى رياض باشا (١)

واجتمع مجلس الوزراء ، فى ٣١ يناير سنة ١٨٨١ ، برئاسة الخديو ،
للنظر فى تلك العريضة ، فقرر محاكمة الضباط الثلاثة امام مجلس عسكرى ،
واصدر الى وزير الحربية امرا بالقبض عليهم ، وتاليف المجلس العسكرى ،
برئاسة جنرال «ستون» رئيس هيئة اركان حرب الجيش المصرى وقتئذ ،
وما ان وصل عرابى وصاحبا الى قصر النيل ، حتى سيقوا الى السجن ،
بين صفين من الضباط الشراكسة ، مما اهاج الضباط المصريين ، فنهض
الضابط البطل محمد عبيد ، الذى قاد الآلاى الاول ، من قشلاق عابدين
الى قصر النيل ، واطلق بالقوة سراح عرابى وصاحبيه .

وكانت هذه باكورة النصر ، وقد ادت الى عزل عثمان رفقى وتعيين
البارودى وزيرا للحربية .

ومما ذكره الاستاذ الرافعى ، ان عرابى ، كان قد ارسل الى قنصلى
انجلترا وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله ، وييسط شكواه من تصرف
الحكومة ، وقال ان القنصل الفرنسى « البارون دى رنج » كان يعطف على
حركة الضباط ، واورد كلاما كتبه هذا القنصل ، ويستفاد منه ان الضباط
قد طلبوا بوساطته تدخل هيئة القناصل لدى الخديو لعزل عثمان رفقى
واشياعه .

ولو صح هذا يكون المغفور له ، احمد عرابى ، قد ارتكب خطأ جسيما ،

(١) وخلاصة ما جاء بتلك العريضة من الطلبات ، هى (ا) عزل ناظر الجهادية
وتعيين وطنى فى هذه الوظيفة (ب) تشكيل مجلس نواب (ج) ابلاغ الجيش العامل الى
١٨٠٠٠ جندى (د) اصلاح القوانين العسكرية لتكفل العدل والمساواة بين رجال
الجيش - « مذكرات عرابى ص ١٥٤ »

لانه ما كان ينبغي بأية حال اقحام القناصل ، او الاعتراف لهم في هذا الموضوع بأية صفة ، ولكن حسن النية يشفع لعرابي ، خصوصا وانه لم يكن بحكم ثقافته ليفطن لمثل هذه المسائل القانونية .

٢ - واقعة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وهي اوج الثورة ، كما يقول الاستاذ الرافعي ، ذلك ان واقعة قصر النيل ، الأنفة الذكر ، عقدت للمغفور له احمد عرابي لواء زعامة الامة والجيش ، وما الجيش الا عنوان الامة وعدتها في الدفاع عن نفسها . وقد تصدى الخديو لمناوئة الجيش وحاول ان يفرق صفوفه وينقل الفرق الموالية للحزب العسكري من العاصمة ويحل محلها من كانوا يناصرونه ، ولم تعد شهوة الخديو الانتقامية لتخفى على الزعماء فاستقر رأيهم على القيام بمظاهرة عسكرية امام سراي عابدين وحددوا لذلك يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان الضباط حسنى النية بحيث ابلغ عرابي الخديو بواسطة وزير الحربية بموعد اجتماع الالايات في ساحة عابدين ، فحاول محمد توفيق بكل ما استطاع ان يتفادى هذه المظاهرة قبل حدوثها ولكن محاولته باءت بالفشل وانتظمت جميع الالوية في ميدان عابدين ، وبلغ عدد المحتشدين بمدافعهم واسلحتهم وذخائرهم اربعة آلاف وقد حاصروا القصر وسدوا المسالك على من بداخله وتخلي رجال الحرس الخاص عن الخديو وانضموا الى زملائهم .

وخيل لمحمد توفيق انه لو نزل الى الميدان فبوسعه ان يصد الجيش وضباطه بما له من الهيبة في نفوس الجند ، ولكن شجاعته قد خائته فلم يخرج الى الميدان الا في صحبة اثنين من الانجليز هما قنصل انجلترا بالاسكندرية ، المستر « كوكسن » والسير « اوكلن كولفن » ، المراقب المالى الانجليزى وبعض عساكر الحرس الخاص .

ونقتبس هنا بعض ما دار بين الخديو والقائد عرابي لتبين مدى نزاهة الحركة واغراضها النبيلة وعدم تعسف اصحابها مع شخص الجالس على العرش ، على الرغم من مساوئه وعيوبه ، ولعل هذا الخلق النبيل هو الذى افسد الحركة واضاع ثمراتها المرجوة فليس من الحكمة في شيء الابقاء على راس الافعى .

محمد توفيق : ما هى اسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟

عرابي : جننا يامولاي ، لنعرض عليك طلبات الجيش والامة وكلها طلبات عادلة .

محمد توفيق : وما هى هذه الطلبات ؟

عرابى : هى عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وابلاغ عدد الجيش الى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية
الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وانا خديو البلد واعمل
زى ما انا عاوز (١)

عرابى : لقد خلقنا الله احرارا ، ولم يخلقنا ترانا وعقارا ، فوالله الذى
لا اله الا هو ، اننا سوف لا نورث بعد اليوم

وكان فى نية الخديو ، عندما وقع نظره على عرابى ان يطلق الرصاص عليه ، عملا بنصيحة قنصل انجلترا ، ولكن تجمعات الجيش خلعت قلبه وخشى اذا هو استخدم غدارته ان يصرع قبل ان يصيب هدفه ، اما عرابى فقد كان نبىلا معه ، واطاع امره ، لما طلب منه ان يغمد سيفه وينزل من فوق صهوة جواده ، فنزل وادى للخديو التحية العسكرية ، مما يدل على ان الحركة لم تكن ثورة على العرش وخروجها على صاحبه بل اريد بها تقليص اظفاره واسقاط حكومة مستبدة كانت بردعة للنفوذ الاجنبى ، واقامة حكم دستورى صالح .

وقد نجحت المظاهرة فى اسقاط الحكومة التى كان يرأسها رياض باشا الذى استقال وسافر الى أوروبا فى صبيحة يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ولم يعد الى مصر الا بعد ان تأكد من ان طلائع الاحتلال قد دخلت البلاد ، وان كفة اسياده الانجليز قد رجحت .

وتألفت وزارة شريف باشا ، وهو من دعائم الحركة القومية ومؤسسى النظام النيابى فى مصر ، وتنفست الامة الصعداء ، وفرحت بهذا النصر .

وقد وضع شريف نصب عينيه ، ان يمنع التدخل الاجنبى ، فى شئون مصر ، مع استبقاء العلاقات الودية بينها وبين الدول ، حتى لا يترك لتلك الدول فرصة التدخل فى شئون البلاد ، ولذلك ارسل كتابا دوريا الى قناصل الدول فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ واعرب فيه عن حرصه على علاقات المودة والصداقة مع الدول .

وقامت وزارة شريف بكثير من اعمال الاصلاح ، واهمها اقامة نظام دستورى فى البلاد فتأسس مجلس شورى النواب القديم وجرت الانتخابات وافتتح هذا المجلس فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وساد الهدوء والصفاء فى البلاد (٢) .

(١) جاء فى مذكرات شفيق باشا وهو من شهود العيان ، ان الخديو تفوه بهذه العبارات « وانا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى واجدادى وما انتم الا عبيد احساناناه

(٢) عبد الرحمن الرافعى - المرجع السابق .

مما تقدم يبدو جليا ان حركة عرابي ، وصلت الى اهدافها المرجوة ، وكانت حركة داخلية بريئة وما كان للدول باية حال ان تفسد الصفاء الذي ساد البلاد ، وتنامر ضد مصر ، على نحو استعماري يجافي قواعد القانون الدولي ، ومبادئ الاخلاق . وكان يجب ان تترك المسألة في نطاقها الداخلي ، خصوصا وانه لم تقع مذابح دامية ، سالت فيها دماء رعايا تلك الدول ولم يقع عدوان على مصالحتها ، بل كان الامر سجالا بين رئيس الدولة والمطالبين بالاصلاح ، واستقرت الامور واخذت مجراها الطبيعي

ولكن كانت النية الخبيثة مبيتة قبل قيام الثورة العرابية ، بل قبل ان يعزل الخديو اسماعيل ، فانجلترا وفرنسا ، كانتا تعملان سويا طبقا لخطة مرسومة ومتفق عليها منذ سنة ١٨٧٦ ، بل تحالفتا وتفاهمتا قبل هذا التاريخ وبنشاطهما المشترك تأسست المحاكم المختلطة بقصد حماية مصالح المراهبين الاجانب ولتكون في الوقت المناسب سندا للاستعمار ، ولتقضى لحساب شركة قناة السويس ، مادامت عقود الالتزام قد نصت على اختصاص المحاكم المصرية بالفصل في المنازعات التي تقوم بين الشركة والحكومة واعتبرت المحاكم المختلطة ، صاحبة نظرية الصالح الاجنبي ، محاكم مصرية !!

وبعد ذلك ، في سنة ١٨٧٦ اشتركت انجلترا وفرنسا ، في وضع قبضتهما على مالية مصر بوساطة لجنة المراقبة الثنائية ، التي تقدم الكلام عنها ، ثم اشتركت الدولتان في خلق اللجنة المسماة «بلجنة التحقيق العليا الاوروبية» في يناير سنة ١٨٧٨ ، وكان يرأسها فرديناند دي ليسبس ، وتلك اللجنة ضمت من عملاء الاستعمار ، عدا دي لسبس ، السير ريفرس ولسون ورياض باشا وكيلين ، كما ضمت اعضاء صندوق الدين ومن بينهم اللورد كرومر ، ونجحت في احراج شريف باشا وحمله على الاستقالة فنشأت الازمات التي انتهت بخلع اسماعيل .

وفي تلك المرحلة كان نوبار جم النشاط ، وقد سافر الى انجلترا في سنة ١٨٧٧ ليقنع حكومتها بان الوقت قد حان لارسال جيش الاحتلال الى مصر تنفيذا للخطة التي كان متفقا عليها من قبل وقد التقى نوبار في ابريل سنة ١٨٧٧ بسفير المانيا هناك واسمه « الكونت دي مونستر » ووسطه لدى بسمارك لتدبير خطة احتلال انجلترا لمصر بموافقة الدول ورضاهها . وقد اقتنع بسمارك برأي نوبار الارمني ، ومما هو جدير بالذكر ان الحرب التركية الروسية قامت في سنة ١٨٧٧ ، وسعى بسمارك لتصفية الاملاك العثمانية في مؤتمر برلين الذي انعقد في السنة التالية . وقد تباحت

بسمارك مع وزارة الخارجية البريطانية لتنفيذ خطة نوبار وافهم الانجليز انه سيحمل على عاتقه اقناع تركيا بقبول بسط حماية انجلترا على مصر . ويرى « شارل رو » ان بسمارك كان يبغى من وراء ذلك اثارا التفرقة بين انجلترا وفرنسا لان فرنسا لم تكن توافق على انفراد انجلترا باحتلال مصر والذي يستفاد من هذا الراى ان انجلترا وفرنسا كانتا متفتحتين على اقتسام مصر فيما بينهما . ويضيف « شارل رو » ان فرنسا لم تقبل الحضور فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، الا بعد ان تعهد بسمارك بعدم اثاره مسالة مصر فى ذلك المؤتمر (١)

وظهر ذلك التآمر الانجليزى الفرنسى ايضا فى تشكيل وزارة نوبار التى سميت بالوزارة الاوروبية فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ التى ضمت وزيرا انجليزيا وآخر فرنسيا كما اوضحنا بالجزء الاول من هذا الكتاب . وتوجد وثيقة رسمية تكشف عن الخطة التى بيتتها انجلترا وفرنسا ضد مصر وهى الكتاب المؤرخ فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٧٨ والذى ارسله وزير خارجية فرنسا « وادنجتون » الى وكيلها العام بمصر المسيو « رندر » Ráindre ، وجاء فى هذا الكتاب بالحرف الواحد ان جميع الاتفاقات والترتيبات التى عملت مع الحكومة المصرية ، منذ حدوث الازمة المالية ، كان محورها المساواة فى المزايا والمنافع التى تعود على العنصرين الفرنسى والانجليزى ، وقد عمل هذا الترتيب مع نوبار باشا وان جميع المشروعات التى تقوم بها الحكومة المصرية يجب ان يسبقها الموافقة التامة من لدن فرنسا وانجلترا فمن مصلحة مصر ان تكون سياستها ملائمة كل الملاءمة لما تراه هاتان الدولتان القريبتان . ومعنى الكلام الذى جاء فى تلك الرسالة ان انجلترا وفرنسا كانتا قد بسطنا حمايتهما الفعلية على الحكومة المصرية باتفاق سرى عمل مع نوبار ، الوزير المتمصر الذى لعب دورا خطيرا ، منذ عصر عباس الاول ، فى تسليم مصر لذلك الاستعمار ، لقاء منافع مادية كان يحصل عليها .

وفى برقية لوزير خارجية فرنسا بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٧٨ لممثل فرنسا بمصر جاء فى وصفه للشروط التى وضعها لقبول العضو الفرنسى متصب الوزارة فى وزارة نوبار الاوروبية ان هذه الشروط صممت ان يقوم نفوذ فرنسا وانجلترا فى مصر على اساس المساواة التامة بين البلدين (٢)

(١) اراجع الفصل الذى كتبه شارل رو فى المجلد السادس ص ٢٥٠ من الموسوعة التى وضعتها جماعة جبرائيل هانوتو عن تاريخ الامة المصرية بالفرنسية .

(٢) شارل رو - برزخ وخليج السويس - الجزء الثانى طبعة باريس سنة ١٩٠١

كانت تلك الحقبة مرحلة نادرة في تاريخ العلاقات الفرنسية الانجليزية ، فقد كانت الدولتان متحاسدتين متنافستين من قبل ، وخصوصا من حيث اطماعهما في الشرق ، ولم تقف رحى المارك والانس بينهما خصوصا في وقت حفر قناة السويس ، ولكن انجلترا استطاعت بعد شرائها اسهم مصر في قناة السويس ان تعبت بعقل فرنسا وتوهمها انها ستقاسمها في مصر النفوذ والمنافع وظلت فرنسا تؤمن بهذا الكلام حتى اتضح لها مستقبلا انها استغفلت وسخرت في تلك المؤامرة .

وقد قامت في يناير سنة ١٨٧٩ ثورة الضباط التي اسقطت الوزارة الاوروبية وحاول اسماعيل ان يعين نفسه رئيسا للوزارة التي تخلفها فكتب وزير خارجية فرنسا « وادنجتون » الى ممثله في مصر يقول : « بلغوا الخديو ان حكومتى انجلترا وفرنسا مصممتان على العمل طبقا لخطة مشتركة في مسألة مصر وانهما لا تقبلان اى تعديل للخطط السياسية والمالية التي رسمتها الحكومتان ووافق عليها الخديو وان استقالة نوبار لا تعدو ان تكون مسألة شخصية لا ينبغي ان تؤثر بآية حال على الوضع القائم (١) ويعترف شارل رو في مؤلفه عن قناة السويس ان تعيين الامير محمد توفيق رئيسا للنظار بعد سقوط الوزارة الاوروبية ، كان بناء على طلب قنصلى انجلترا وفرنسا في مصر ، وقد قدما له مذكرة مشتركة يعربان فيها عن هذه الرغبة فقال اسماعيل ردا على تلك المذكرة انه لا يستطيع ان يرفض طلب حكومة انجلترا ..

ولما سقطت وزارة محمد توفيق الذي استقال استجابة لامر والده ، وكلف اسماعيل شريف باشا بتأليف الوزارة ، اذ رأى الا ملاذ له الا بمشايعة الحركة الوطنية ، كتب وزير خارجية فرنسا في ١٨ يونيو سنة ١٨٧٩ الى ممثل فرنسا بمصر قائلا : « فوضناكم في ان تبلغوا الخديو رسميا ، وعلى سبيل الاقتراح ، القرار الذي اتخذناه والذي ننصحه به . لقد اتفقنا مع الحكومة البريطانية على التوصية له رسميا بالتنازل عن العرش ومغادرة الديار المصرية . وقد اتفقنا على ان يتكلم وكلاء فرنسا وانجلترا بلسان واحد ، وقررنا ان تذهب انت بصحبة زميلك الانجليزى الى الخديو وتبلغاه هذا الطلب مستعملين اقصى ما يمكنكما من وسائل الضغط والنفوذ »

ولما اصم اسماعيل اذنيه ، ولم يرضخ لقنصلى فرنسا وانجلترا صدرت

(١) تاريخ هذه الرسالة وهي موجودة بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية ، ٢١ فبراير سنة ١٨٧٩

التعليمات لسفيري الدولتين بالقسطنطينية بأن يعملوا معا على استصدار فرمان السلطان بعزل اسماعيل وتنصيب ولده محمد توفيق .
ويعترف شارل رو ان انجلترا وفرنسا استطاعتا باعادة لجنة المراقبة الثنائية في عصر توفيق باشا ، ان يستبعدا ما لتركيا من نفوذ في مصر واصبحتا الدولتين اللتين هيمنتا هيمنة تامة على حكومة مصر ، ويقول ايضا انه على الرغم من وجود لجنة التحقيق العليا وكونها لجنة دولية ضمت ممثلى المانيا والنمسا والمجر وايطاليا وفرنسا وبريطانيا الا ان الدولتين الاخيرتين كانت لهما اليد العليا (١)

ومما تقدم تنضح الحقائق الآتية :

١ - ان انجلترا وفرنسا كانتا تحكمان مصر بالفعل بوساطة لجنة المراقبة الثنائية ، وكانت الحكومة المصرية مجرد صورة اريد بها ذر الرماد في العيون .

٢ - ان انجلترا وفرنسا قد اتفقتا على استعمار مصر واقتسامها فيما بينهما .

٣ ان الخديو محمد توفيق قد عين بفرمان من السلطان العثماني بناء على طلب حكومتي انجلترا وفرنسا فكانه تلقى سلطته منهما وفهم انه يحكم لحسابهما ويأتمر بأمر قنصليهما .

ومؤدى ذلك ان الثورة العربية كانت ثورة وطنية ضد هذا الحكم الاجنبى المهين وذلك الاستعمار الذى زحف على مصر وتغلغل فيها وخنقها مستعينا بصنائعه الذين قبلوا ان يخونوا وطنهم على هذا النحو المزرى .

وتركيا التى استخدمت وقبالت هذا الوضع الشائن ورضخت لاوامر فرنسا وانجلترا التى صدرت اليها فى شكل رغبات حملها سفراء الدولتين المذكورتين الى الباب العالى ، كان اولى بها ان تلوذ بالصمت ، ولكنها كانت قد انهارت سياسيا وصارت اضحوكة تتسلى بها الدول الاستعمارية بعد تقطيع اوصالها فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وبدلا من ان تحاول استعادة هيبتها استكانت للحقد الذى كان يملأ جوفها ضد مصر منذ سنة ١٨٤٠ ، وحاولت ان تتخذ من ظروف الحركة العربية ومناوئة النفوذ الاجنبى لتلك الحركة مناسبة للانتقاص من قوة مصر ومكانتها وقد خيل لها انها بهذا التصرف تسترد ارضا فقدتها ونسيبت ان مناوئة الحركة الوطنية فى

(١) شارل رو - الجزء الثانى من المرجع السابق ص ٤٥

مصر في ذلك الوقت كان تمكيننا للنفوذ الاوروي والاستعمار الغربى السافر . تلك السياسة التى كانت قائمة على الضعف والارتباك وقصر النظر توهمت ان الثورة العربيه فرصه نادرة لجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها فلما حدثت واقعة عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام واستقرت الامور في مصر ، رأت الحكومة التركية المتحللة ان تتدخل في شئون مصر مدعية ان لها حق الاشراف عليها ، فقررت ارسال لجنة الى مصر للنظر في الحوادث الاخيرة ، وتلك هى اللجنة التى سميت بالوفد العثماني ، الذى تألف برئاسة على نظامى باشا ، ياور السلطان عبد الحميد وقد سافر هذا الوفد من الآستانة ، في يوم ٢ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، قاصدا الى مصر ، دون اخطار سابق للحكومة المصرية ، وكانت هذه المفاجأة مما اثار الخواطر ، وهو الامر الذى كانت تسعى اليه تركيا التى كرهت قيام نظام نيابى في مصر

ووصل الوفد الى الاسكندرية في ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ ومن ثم سافر الى القاهرة واستضافته الحكومة المصرية بقصر النزهة ، والعجيب ان هذا الوفد لم يفعل شيئا سوى تبادل عبارات الود المشوبة بالكذب والنفاق والفطرسه مع الخديو وزيارة ثكنات قصر النيل والجامع الازهر وبعض العلماء .

في تلك الحقبة من تاريخ العالم ، وبعد ان بدأ تفتت الامبراطورية العثمانية في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، كانت محاولة تركيا استعادة نفوذها في مصر ، منتهزة فرصه الثورة العربيه ، محاولة من يتشبث بالحياة وقد حضره الموت ، لان النفوذ البريطانى الفرنسى كان قد وضع يده على مصر واخذ يحتل مكان تركيا لما كانت هذه الاخيرة صاحبة السيادة الفعلية على مصر ، وقد بينا فيما تقدم الخطوط الرئيسية التى وضعتها لندن وباريس بالنسبة لمسائل مصر ، قبل ان تقوم الثورة العربيه .

ولما وقعت الواقعة ، وانفجرت هذه الثورة للخلاص من ذلك النفوذ الاجنبى ، كان على رأس وزارة الخارجية الفرنسية ، رجل ممن ساهموا مع « فرديناند دى لسبس » ، في حيك مؤامرة قناة السويس ، وكان هذا الرجل ممن تطلعوا لايجاد امبراطورية فرنسية ترابط على ضفاف النيل وتسيطر على طريق الشرق بوساطة قناة السويس ، هذا الرجل هو الكاتب السياسى « بارتلمى سانت هليير » ، وكان رئيس الوزارة هو « جول فيرى » فاما حدثت واقعة قصر النيل ، وهى بداية الثورة ، اراد « بارتلمى سانت

هلير « ان يستوثق من ان الحكومة البريطانية ، ستحترم ما سبق الاتفاق عليه بينها وبين حكومة فرنسا ، من العمل المشترك في مصر ، على اساس المساواة التامة بين الدولتين ، فيما تجنيانه من المنافع ، وفيما تتمتعان به من النفوذ .

ولكن ، كانت لندن قد بدأت تنأهب لاختد الضحية لنفسها ، واحست حكومة فرنسا بشيء من القلق ، وفي رسالة من « بارتملى سانت هلير » ، الى سفير فرنسا بلندن ، مسيو « شارل لاكور » بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٨٨١ ، قال وزير خارجية فرنسا :

« ظننت وقد ادت الظروف الراهنة لخلاف في وجهات النظر بين البلدين ، ان من الواجب ان تقوم الحكومتان الفرنسية والانجليزية بتبادل الراى ، لتكون التعليمات التى تصدرانها الى معتمديهما بمصر واحدة . . وانى لارجو ان تدرك الحكومة الانجليزية ، في هذه المرحلة الدقيقة ، اهمية توكيد السياسة المشتركة بيننا ، وان تعمل على نحو يكفل التفاهم التام ، والتعاون الوثيق بين معتمدى حكومتينا بالقاهرة ، فيتكلمان بلسان واحد ويعملان لغاية مشتركة »

وصدرت التعليمات الى المعتمد الفرنسى في مصر ، معلنة اياه باتحاد خطة الدولتين الغربيتين حيال الثورة التى ظهرت باكورتها في مصر ، وان حكومتى فرنسا وانجلترا قررتا حماية الخديو، ومؤازرة وزارته ، والوقوف وراء ظهر لجنة المراقبة الثنائية .

والذى يفهم من هذه التعليمات ، ان النفوذ الفرنسى الانجليزى ، كان يستند في مصر على ثلاث هيئات :

- ١ - العرش ، وبعبارة ادق الخديو محمد توفيق .
- ٢ - وزارة مصطفى رياض .
- ٣ - لجنة المراقبة الثنائية .

وقد تطورت الحركة العرابية في مصر تطورا سريعا ، حتى قامت مظاهرات الجيش في ميدان عابدين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، على نحو ما اسلفنا ، فأبرق « بارتملى سانت هلير » الى حكومة انجلترا ، في ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، راجيا ان يكون التعاون بين الحكومتين وثيقا تاما ، والخطط موحدة ، لضمان مصلحة البلدين ، وقرر ان الحركة العرابية اخذت مظهرا يبعث على مزيد القلق ، ويعد نذيرا لفرنسا وانجلترا . وفي نفس اليوم ، اجتمع الوزير الفرنسى بسفير انجلترا في باريس ، المستر « آدمز » Adams ، وهذا الاخير اخبر « بارتملى سانت هلير » بمضمون

برقية ، تسلمها من اللورد « جرانفيل » وقد جاء فيها ان من رأى اللورد ان تتباحث الحكومتان الفرنسية والبريطانية ، في المسألة المصرية بصراحة تامة ، وانه يحرص ، حيال التطورات الاخيرة على تذرع الحكومتين بسياسة ضبط النفس ، والظهور بمظهر المسالمة ، والعمل على تهدئة الحركة .

واجاب « بارتلمى سانت هيلر » بانه يوافق على هذا النظر ، ويقبل ما عرضته الحكومة البريطانية ، من ان تكون الخطة المشتركة ، هي :

١ - الصراحة التامة ، بين لندن وباريس .

٢ - التهدئة والمسالمة ، في علاقتهما بمصر .

ولكنه ، ابدى للسفير الانجليزي ، شديد استيائه ، من ارسال وفد عثمانى الى مصر ، دون الحصول على موافقة سابقة من فرنسا وانجلترا ، بل ان ارسال هذا الوفد ، يعد تدخلا في شئون مصر ، لا ينبغي ان يسمح به ، وعلى ذلك احتجت الدولتان على تركيا ، وطلبنا تقصير مدة اقامة الوفد العثماني في مصر . (١)

وقررت الدولتان القيام بمظاهرة بحرية ، تعبر عن نفوذهما المشترك في مصر ، بارسال البارجتين الحربيتين ، « الما » Alma الفرنسية ، و« انفينسبل » Invincible الانجليزية ، الى مياه الاسكندرية ، وبقيت البارجتان ، حتى ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، اذ اقلعتا بعد سفر الوفد العثماني . وفي هذا ما يكشف عن ضعف تركيا ، وخضوعها التام ، لما كانت تمليه عليها انجلترا وفرنسا .

وكان من جراء تخاذل تركيا ، وسكوتها على تلك اللطمات ، ان حكومتى فرنسا وانجلترا ظهرتتا بمظهر الدول صاحبة الحماية على مصر ، وهذا واضح في كثير من الوثائق الدبلوماسية التي تضمنها الكتاب الاصفر الصادر في سنة ١٨٨١ .

ومن ذلك ما جاء في برقية خطيرة ارسلها وزير خارجية فرنسا الى معتمدها بالقاهرة ، في ١٧ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، واراد ان يعبر فيها عن سياسة فرنسا التقليدية واطماعها القديمة في مصر ومرامي السياسة الانجليزية في مصر ، وفوائد العمل المشترك الذي تقوم به الدولتان . وقد جاء في هذه البرقية ما نصه :

« بعد عقد مقارنة بين مصالح فرنسا وانجلترا في مصر ، يبدو ان هذه المصالح مختلفة في طبيعتها ولكنها متساوية في اهميتها وهذه المساواة هي

(١) الوثائق منشورة بالكتاب الاصفر سنة ١٨٨١

التي توحى بضرورة قيام الدولتين بعمل مشترك للدفاع عن مصالحهما .
ولا تستطيع الدولتان الحاميتان لمصر (هكذا وصف مركز فرنسا وانجلترا)
التخلي عن مركزهما فيها لان في ذلك مقامرة بمصالحهما واضرار بالحضارة
والانسانية !!

وجاء في هذه البرقية : « ان ما تهدف اليه سياسة الدولتين في مصر هو
حفظ التوازن التام بين نفوذهما وبذل كل ما من شأنه أن يكفل قيام هذا
التوازن باستمرار . وعليكم أن تلاحظوا أنه في سائر المرافق التي يشترك
فيها الانجليز والفرنسيون يجب أن تكون القاعدة هي المساواة التامة بين
العنصرين واذا استحال هذه المساواة لسبب من الاسباب فيجب على من
ترجح كفته ان يعوض الطرف الآخر في مرفق آخر لتكون الكفتان متعادلتين
بوجه عام . وعليكم الا تدعوا محلا للتنافس بين الانجليز والفرنسيين وان
تعملوا على مفاداة عوامل الفرقة والخلاف »

واشارت البرقية الى الامانى الوطنية التي نادى بها العربايون ، قائلة ان
تلك الامانى ، لا بأس بها اذا لم تتعارض مع نفوذ انجلترا وفرنسا .

وفي ٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ توجه سفير انجلترا في باريس « اللورد
لاينز » الى وزير خارجية فرنسا واخطره بصورة برقية ، كان قد ارسلها
اللورد جرانفيل الى السير ادوارد مالت ، المعتمد البريطاني في القاهرة ،
يحدد بها سياسة انجلترا حيال مصر ، وكان مما ورد في هذه البرقية :

« يبدو انه من المهم ، ان نتمسك بموقفنا في ان نحفظ لمصر درجة من
الاستقلال الادارى الذى ضمنته الفرمانات السلطانية . والحكومة
البريطانية ، ستعد مفتتنة على اقدس التقاليد التاريخية الوطنية اذا
ما ظهرت من جانبها رغبة في الانتقاص من تلك الحرية او تعديل ما جاء
بتلك الفرمانات . واذا ما تبين ان هناك ضرورة تقضى بهذا التعديل ، ففي
وسعنا ان نبين من غير كبير عناء اننا فعلنا ذلك تحت ضغط الحوادث
الاخيرة ، وحرى بنا ان نجعل حكومتنا بريئة من الشكوك والشبهات التي
تحوم حولها في مصر وان نبرهن على سلامة مقاصدنا . ومن ناحية اخرى
نرى ان العلاقة التي تربط مصر بتركيا تعتبر ذات اهمية بالغة لدفع خطر
اى تدخل اجنبى فيها وان انفصام هذه الرابطة سيجعل مصر في القريب
العاجل ، هدفا لاطماع المتنافسين عليها ولذلك قررنا ان نبقي على هذه
الروابط بوضعها الحالى ولن نعدل عن هذه السياسة الا اذا قامت في مصر
حالة من الفوضى تضطرنا لذلك » .

ومن هذه البرقية يستفاد ، ان انجلترا على الرغم من اتفاقها الظاهر مع

فرنسا ، لم تكن مرتاحة لوجود فرنسا معها في هذه الحلبة ولا شك انها كانت تعنى فرنسا بالاشارة الى التنافس ورات انه ما دام ان تركيا مطية ذلول لها ففى وسعها ان تحقق غرضها وتنفيذ برنامجها بالوصول على هذه المطية الذلول بدلا من فرنسا التى استخدمت كمخلب القبط في ارباك مصر ماليا ، وتحويل مشروع قناة السويس الى كارثة محققة لمصر وخلق المراقبة الثنائية وغير ذلك ، ثم بدا لانجلترا ان تعمل لحساب نفسها في كثير من المكر والدهاء وسعة الحيلة وكان المفروض ان تظل هذه البرقية سرا لا يعرفه احد ، ولكن الامر ما نشرت بعدد الوقائع المصرية الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ واسفت الحكومة الانجليزية لهذا النشر .

واشارت البرقية ايضا الى الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا ونوهت عن ذلك بالقول ان كل مشروع يرمى الى التوسع من جانب طرف او آخر سيكون من شأنه القضاء على الاتفاق والتفاهم بين البلدين . ومعنى ذلك ان انجلترا تظاهرت بمظهر الحمل الوديع الذى ليست له في مصر اطماع خاصة ، وسيثبت فيما بعد انها في هذا الوقت بالذات كانت تفكر في انتحال المعاذير وخلق المناسبات التى تسمح لها بالهجوم على مصر هجوما ساحقا .

وفي ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، كانت قد قامت في فرنسا وزارة جديدة برئاسة « جامبنا » واسند اليه ايضا منصب وزير الخارجية فتوفر على دراسة المسألة المصرية وكتب في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ الى سفير فرنسا في لندن يطلب منه جس نبض الحكومة البريطانية لتتفاوض مع فرنسا وتبادل الراى في هذه المسألة ، وقال له انه ليس من الفطنة ان تقف الدولتان مكتوفتى اليدين حيال مخنة تهدد محمد توفيق في عرشه وان من الملائم ان تتفق حكومتا فرنسا وانجلترا من غير تباطؤ على ما يلزم اتخاذه من الاجراءات لمنع وقوع هذه الكارثة . بل ذهب « جامبنا » الى ابعد من هذا و اشار بأنه قد يكون من الضرورى ان تقوم الدولتان بعمل مشترك ضد مصر واجاب وزير خارجية انجلترا اجابة خبيثة قائلا انه قد يكون من مجانية الحكمة التدبر من الآن والبحث فيما ينبغى ان يتخذ من الاجراءات ، فان ذلك استعجال للشر قبل حدوثه . ولكن « جامبنا » لم يسكت عند هذه الاجابة بل اجتمع بسفير انجلترا في باريس وطلب منه ان يبلغ حكومته بأنه لا بد من القيام بعمل سريع حاسم لان اجتماع مجلس شورى النواب في مصر قوى شوكة الحركة الوطنية ويجب ان تكسر هذه الشوكة ، وتؤكد الدولتان للخديو انهما تقفان وراء ظهره وتشدان ازره حتى يتشجع الخديو ويقمع تلك الحركة حينما يشعر ان انجلترا وفرنسا على استعداد لحمايته .

وكان عجيبا ان يصدر رأى كهذا من وزير فرنسى ، تفخر بلاده بانها
حاملة راية الحرية ، والاخاء والمساواة وعريقة في الحياة الدستورية التي
وصلت اليها بعد ثورات طاحنة وكان عجيبا ان تخاصم فرنسا حرية
الشعوب وتناصر الطفيان لان الطاغية يحقق شهوات الاستعمارية ، انما
الاعجب من ذلك ان انجلترا التي فازت بالفنيمة ، لم تكشف عن اوراقها ،
وتركت فرنسا تقول هذا الكلام ، وليست هي مسوح القساوسة لكى تنفرد
اخيرا بالعمل العسكرى الذى قررت ان تقوم به وحدها لتقطف الثمرة
لنفسها !!

ومع ذلك ، ولكى لا تقطع انجلترا جبل الود الذى تستعين به فى جعل
فرنسا تنام على فرش وثيرة وتغمض عينيها عن التدبير الخفى قبل وزير
خارجية انجلترا ردا على كلام جامبستا ان ترسل الدولتان بوساطة
معمديها بالقاهرة مذكرة الى الخديو . (١)

وفى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ توجه سير ادوارد مالت وبصحبه مسيو
« سنكفكس » بوصفهما معتمدى انجلترا وفرنسا الى قصر عابدين وسلما
الى الخديو مذكرة الدولتين ، وقد ابلغا صورتها الى شريف باشا ، وفيما
يلى نصها :

« كلفتم غير مرة (الكلام موجه الى المعتمد) بأن تبلغوا الخديو وحكومته
عزم فرنسا وانجلترا على تأييده للتغلب على المتاعب التى قد تحول دون
انتظام الاحوال العامة فى مصر . ان حكومتى انجلترا وفرنسا ، على اتم
الاتفاق بهذا الخصوص ، والحوادث الاخيرة ولا سيما الامر الصادر من
الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد اضطرت الدولتان لتبادل الراى مرة
اخري فى هذا الشأن ، فالمرجو ان تبلغوا توفيق باشا ، بالاشتراك مع
السير ادوارد مالت ، الذى كلف بمثل ماكلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية
والانجليزية تعتبران ان تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لاحكام
الفرمانات ، التى قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد ، فى الحال
والاستقبال ، لاستتباب النظام ، ولتقدم سعادة ورفاهية مصر التى يهم
فرنسا وانجلترا امرها ، والحكومتان متفقتان اتفقا وطيدا ، على بذل
جهدهما المشتركة لمقاومة كل اسباب المشاكل الداخلية والخارجية ، التى
قد تهدد النظام القائم فى مصر ، ولا يخامرهما شك فى ان الجهر بعزمهما
فى هذا الصدد سيكون له اثره فى اتقاء الاخطار التى يمكن ان تستهدف

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ - سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٢٦

لها حكومة الخديو ، ومن المحقق ان هذه الاخطار ، ستلقى من فرنسا وانجلترا ، اتحادا وثيقا للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان ان سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة اليها لادارة شؤون الشعب المصرى والبلاد المصرية « (١)

يقول الاستاذ الرافعى ، ان « جامبتا » ، صاحب فكرة هذه المذكرة وواضعها ، كان يمقت الشعوب الشرقية ، وكان صنيعة للراسماليين اليهود واخصهم جماعة روتشلد ، وهم حملة معظم سندات الدين المصرى (٢) ، ويعترف الكتاب الفرنسيون بان « جامبتا » كان يحاول ان يقوم في مصر بمظاهرة ، توحى ولو في الظاهر بان انجلترا وفرنسا متفقتان فيما بينهما على التدخل المسلح في مصر ، لحماية عرش الخديو ، اى لحماية مصالحهما ومصالح رعاياهما من اصحاب الديون ضد الحركة العربية ، التي كانت تهدف للتخلص من النفوذ الاجنبى ، وقد ذهب « جامبتا » في هذه السياسة ، الى حد تعبئة جيش فرنسى ، على شاطئ « بروفانس » Provence ، لارساله الى مصر في اية لحظة ، وحمل مسئولية هذا العمل ، فسقطت وزارته

ويرى الثقافة من الكتاب المعاصرين ، وفي مقدمتهم « روتشتين » Rotstein في كتابه الذى عنوانه La conquête et l'asservissement de l'Egypte ان انجلترا ، قبلت تلك المذكرة لمجرد ذر الرماد في العيون ، ولكنها رفضت مطاوعة « جامبتا » وقبول قيام الدولتين بعمل مسلح ، لكى لا تسمح لفرنسا بارسال قواتها الى مصر لاي سبب كان ، وكانت قد ضاقت ذرعا بفرنسا ، بسبب نصيبها الكبير في الديون التي ائتمل بها كاهل مصر ، وهو الامر الذى يجعلها تحصل على منافع مالية اكثر من انجلترا .

وعلى كل ، كانت انجلترا اكثر خبثا من فرنسا ، فقد اهاجت مذكرة جامبتا الراى العام في مصر ، اذ ادرك العربيون وزعماء الحركة الوطنية انه اريد بالمذكرة تهديدهم .

وكانت انجلترا ، تحاول مفاداة اثاره الخواطر ، لتدبر خططها في السر وبمنتهى الاحكام ، ولذلك ، لما اعلنت موافقتها على ارسال المذكرة ، قال

(١) الكتاب الاسفر سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، وثيقة رقم ٥٢

(٢) عبد الرحمن الرافعى - المرجع السابق ص ١٩١

« جرانفيل » لسفير فرنسا في لندن ، ان هذه المذكرة لا يجب ان ترمى الى اكثر من تقوية عزم الخديو . وتهدة افكاره المبللة ، وتوكيد اتفاق الدولتين الاوروبيتين (١) ، وكذلك قام السفير الانجليزي في باريس باطلاع الحكومة الفرنسية ، ان قبول ارسال المذكرة ، لا يقيد انجلترا بطريقة خاصة للتدخل المسلح ، اذا ما رات ذلك ضروريا في المستقبل (٢)

وقد حدث انه لما توجه معتمدا فرنسا وانجلترا الى الخديو لتسليمه المذكرة ، اختلفت لفتهما ، فالمعتمد الفرنسي ، ابلغ الخديو ان الدولتين مستعدتان للتدخل المسلح لانقاذه ، في حين ان المعتمد الانجليزي ، قال انهما لن تذهبا في مساعدته الى هذا الحد ، ولذلك لم تؤد المذكرة للغاية التي كان يريها أصحابها ، اذ استمر اليأس والقنوط آخذين بنفس محمد توفيق ، لما بدا له اختلاف وجهة نظر الدولتين ، اللتين تصديتا لحمائته .

وقد استاء « جامبنا » ، وراح يسأل وزارة خارجية انجلترا عن سبب هذا الخلاف ، فاقترحت انجلترا عليه في رسالة حملها سفيرها بباريس في ١٢ يناير سنة ١٨٨٢ ، ان تبعثا الى الخديو بمذكرة ثانية تفسران بها المذكرة الاولى ، وذلك لرفع حالته المعنوية ، ولكن رفض جامبنا هذا الاقتراح واعتبره عديم الجدوى ، وكتب السفير الفرنسي في لندن ، الى حكومته ، في ١٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، يقول ان جرانفيل ، ذكر له بصريح العبارة ، انه وافق على ارسال المذكرة بعد ان قراها ، وتأكد من انها سفسطة لا تقدم ولا تؤخر ، وكان على يقين من انها عديمة الجدوى (٣)

وثناء الحوار الذي كان دائرا بين لندن وباريس ، انتهزوا فرصة اخرى ، فتدخلوا في شئون مصر ، معتمدين اشد الاعتداء على مستقبلها الدستوري وحياتها النيابية . وكان على رأس الوزارة المصرية ، المغفور له شريف باشا ، وكان معنيا باقرار النظام الدستوري ، بعد ان انتخب مجلس شورى النواب ، وفوجيء شريف بمذكرة سلمها له قنصل انجلترا

(١) رسالة السفير الفرنسي «شاميل لاكور» الى «جامبنا» في ١ يناير سنة ١٨٨٢ - محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية

(٢) كتاب «ادوارد مالت» بعنوان مصر سنة ١٨٧٨ - ١٨٨٣ لندن سنة ١٩٠٠

3) E. Fitzmaurice The life of the Second Earl Granville, London 1905

وفرنسا في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ ، وطلبا فيها الا يكون من حق مجلس النواب تقرير الميزانية ، وتقدم هذا الطلب بايعاز من اعضاء لجنة المراقبة الثنائية ، وكانت المذكرة مشفوعة بالتهديد. وبادر « جامبتا » بمفاتيحة لندن مرة اخرى في طلب ارسال قوات مسلحة الى مصر لاکراهها على الاذعان لرغبة لجنة المراقبة الثنائية (١)

واستحکم الخلاف واشتدت الازمة وانتهت باستقالة شريف باشا وقيام وزارة محمود سامي البارودي ، التي اسند فيها منصب وزارة الحربية الى احمد عرابي .

وردا على « جامبتا » ، ذكر وزير خارجية انجلترا لسفير فرنسا في لندن ، ان الحكومة البريطانية ، ليس في نيتها ان تخلق ثغرة يدخل منها الباب العالي في المسألة المصرية ، او تتدخل دول اوروبا في تلك المسألة باعتبارها جزءا من المسألة الشرقية ، وزعم الوزير البريطاني ان التدخل في شؤون مصر الداخلية احتكار لانجلترا وفرنسا ، ويستند على وجود لجنة المراقبة الثنائية ، لانها تقررت بفرمانات . واجاب السفير الفرنسي « ان حقوق فرنسا في مصر ليست مجرد مصالح مالية او ادبية ، وانما هي مصالح ذات صبغة سياسية ، لان فرنسا دولة افريقية » !!

وقامت ، في فرنسا ، ازمة داخلية اودت بوزارة « جامبتا » في اول فبراير سنة ١٨٨٢ ، ووصلتها قبل سقوطها بيوم واحد ، مذكرة بريطانية هذا نصها :

« ترغب حكومة جلالة الملكة في تشجيع الاصلاحات المالية والعمرانية بمصر ، وليست لها في تلك البلاد اطماع خاصة ، ولا تحاول ان تحصل لنفسها على نفوذ جديد فيها ، كما انها لا تسمح لاية دولة اخرى بان تحاول الحصول على شيء من هذا القبيل »

وهذه المذكرة الماكرة ، تعد بمثابة انذار وتحذير لفرنسا من السعي لزيادة نفوذها في مصر ، وفيها حاولت انجلترا ان تنفي عن نفسها تهمة هذا السعي ، لتوهم انها تحافظ على قاعدة المساواة التي اتفقت عليها فرنسا وانجلترا .

سقط « جامبتا » ذلك الوزير الفرنسي الاستعماري ، عدو الحرية والحياة النيابية في مصر ، وصاحب فكرة غزو مصر بقوات فرنسية

(١) عبد الرحمن الرافعي - المرجع السابق - ص ١٩٢ وما بعدها

وانجليزية ، وكان من رايه ان يكون هذا الفوز بوصف الدولتين نائبتين
عن الجماعة الدولية في أوروبا (١)

وقامت في فرنسا ، بعد سقوط « جامبتا » وزارة « دى فريسينيه » .
Freycinet ، وقيام هذه الوزارة انعكست الآية ، فبعد ان كانت
حكومة فرنسا هي التي ترسم خطة التدخل وتتقدم بها الى الوزارة
البريطانية فتلوذ هذه الاخيرة بالصمت ، وتتخلص بمهارة من الحاح
الفرنسيين عليها في ان تعجل بالتدخل المشترك ، اوضحت فرنسا متفرجة
وحكومة انجلترا هي التي تسيطر على الموقف ، وتميل الى استخدام
العنف . واتخذ « دى فريسينيه » من سلفه عبرة ، ويبدو من مسلكه
واسلوبه ما يشعر بأن لندن هي التي دست لجامبتا واسقطته لتتخلص
منه ، واقامت الوزارة الفرنسية الجديدة لتكون موافقة لهواها . وهذا
المعنى يستنتج مما دار بين الوزير الفرنسي ، وسفير انجلترا في باريس
« اللورد ليونز » Lyons ، فقد زار السفير مسيو فريسينيه في ٢ فبراير
سنة ١٨٨٢ والقى عليه عدة أسئلة كانت أشبه بامتحان ، ومن ذلك ان
السفير البريطاني ذكر ان حكومة انجلترا ليس من رايها ان ترتبط مقدما
بخطة القيام بعمل مسلح في مصر ، فأجاب فريسينيه ان حكومته ترى
هذا الرأي ايضا ، وسأل السفير الانجليزي ، رئيس وزراء فرنسا
ووزير خارجيتها ، عما يراه بشأن الاقتراح للاقائل بأرسال فرق تركية
الى مصر لتقوم بعمل ما بصفتها مندوبة من جماعة الدول الاوروبية ،
فأجاب الوزير الفرنسي بقوله انه يرفض هذا الاقتراح ، وكان يعلم ان
انجلترا لا تقبل هذا الاجراء .

(١) في العصر الذي تعيش فيه ، يوجد استعماريون آخرون في فرنسا ، يعبرون عن
عميق أسفهم لان جامبتا لم يستمر في الحكم بضعة اشهر اخرى ، ولو فعل لاستطاع ان
يحتل مصر كشريك لبريطانيا .

وفي مقدمة هؤلاء المستعمرين المسيو « شارل دو » الرئيس الحالي لمجلس ادارة شركة قناة
السويس ، وقد كتب هذا الكلام بصريح اللفظ ، وعاب على فرنسا انها غيرت وزراء خارجيتها
في المدة من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٨٢ بضع مرات ، ولولا ذلك لكانت لها سياسة ثابتة
وامكنتها ان تقاسم انجلترا في مصر ، والعجيب ان هذا الكلام طبع ونشر على نفقة الملك فؤاد
موسوعة « جبرئيل هانوتو » - تاريخ لامة المصرية - الجزء السادس - ص ٢٨٠

ولما اطمأنت انجلترا لهذه المسألة من جانب الوزارة الفرنسية الجديدة ،
وانها لا ترى ما كانت تلح في المطالبة به الوزارة التي سبقتها ، بدأت لندن
تكشف عن وجهها القناع وتلعب في وضوح النهار ، وهي تحرص في الوقت
نفسه على سياسة ذر الرماد في العيون ، فأرسلت الى الحكومة الفرنسية
مذكرة مؤرخة في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وأوردت في هذه المذكرة ان من
رايها ازاء تفاقم الحالة في مصر ، والضغط الذي كان واقعا من رجال
الحركة الوطنية على أعضاء لجنة المراقبة الثنائية ، ان تدعو انجلترا
وفرنسا دول أوروبا الأخرى لتبادل الرأي معهما بشأن الموقف في مصر ،
بشرط ان تكون الاسس التي تجرى عليها المباحثات المحافظة على حقوق
السلطان وحقوق الخديو ، وقيام مصر بتعهداتها الدولية . واضاف
اللورد جرانفيل الى تلك المذكرة قوله ان حكومة انجلترا يهتما ان يوصف
التدخل في مصر ، بأنه لصالح دول أوروبا مجتمعة وأنه يجري باسمها
وهذا مع ملاحظة اشتراك الحكومة التركية في جميع المباحثات
والقرارات التي تتخذ .

والسر الذي انطوت عليه المذكرة يمكن ان نثبينه بسهولة ، فانجلترا
كانت مطمئنة كل الاطمئنان الى ان السلطان العثماني سيفعل ما تلميه
هي ، وزاد اطمئنانها الآن من ناحية فرنسا بعد ان سقطت الوزارة التي
كانت تسعى لمشاركتها في احتلال مصر وقامت وزارة لا ترى هذا الرأي ،
وكان يهم انجلترا ان تغطي احتلالها لمصر بغطاء يجعله مشروعا في نظر
جماعة الدول الأوروبية بأن تحصل على رضاها مقدما ، وتكون مفوضة
منها ، ويفهم من هذه المذكرة ان مشروعية الاحتلال فيما ارتأته انجلترا
كانت تقوم على الاركان الآتية :

- ١ - اعتراف بسلامة تصرفها من الدول الأوروبية بل تفويض من
هذه الدول يعطى لها مقدما .
- ٢ - اعتراف من السلطان العثماني يستفاد من اشتراك تركيا في
المحادثات وموافقتها على ما يتقرر فيها .
- ٣ - قبول من الخديو ، وهذا أمر مفروغ منه .
- ٤ - علة التدخل صيانة حقوق السلطان وحقوق الخديو وحقوق
أصحاب الديون . وموافقة كل هؤلاء عليه .

وهذا كله اجتهاد من جانب فقهاء القانون الدولي العام في وزارة الخارجية البريطانية ، وهم الذين لا صناعة لهم الا ستر الجرائم الدولية التي ترتكبها انجلترا ، وتبريرها والباسها ثيابا من المشروعية وانجلترا تحرص دائما على ان تكون تصرفاتها الاستعمارية متفقة مع مايقول به القانون ، وتحتال على النصوص لتصل الى هذا الهدف . ولعل انجلترا كانت تحاول بهذه الطريقة ايضا ان تنزل فرنسا من مرتبة الشريك لها في مسألة مصر بحصة قدرها النصف الى مرتبة بقية الدول الاوروبية ، وانجلترا كانت مطمئنة الى انه اذا ما وافقت الجماعة الاوروبية على التدخل المسلح في مصر فانها وهي متزعمة تلك الحركة ، ستفرد بهذا التدخل بوصفها وكيلا عن أوروبا !! (١)

وقد قبلت حكومة فرنسا ما جاء بالمذكرة المشار اليها ، واصدرت اوامرها الى سفرائها ومعتمديها في برلين وفيينا وسانت بطرسبرج وروما بالحصول على موافقة تلك الدول على ما رآته انجلترا !!

وكان هذا التدبير الخبيث يجرى بين جدران وزارات خارجية انجلترا وفرنسا ، والحركة الوطنية في مصر سائرة في طريقها ، اذ اخذ عرابي في تنفيذ القوانين والاصلاحات العسكرية التي صدرت في عهد وزارة شريف ، وانشأت حكومة البارودي وزارة السودان ، وكذلك اعلنت الدستور في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وفزعت انجلترا وفرنسا من اعلان الدستور ، وارسل «كولفن» و«دي» «بليبير» عضوا لجنة المراقبة الثنائية الى قنصليهما مذكرة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، قبل اعلان الدستور بيوم واحد ، وفي هذه المذكرة المشتركة عبرا عن سخطهما على النظام الدستوري ، ونقمتهما من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وطلبا من حكومتهما التدخل قائلين في ختام المذكرة :

« وقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالضرر الخطير الذي يصيب نفوذ انجلترا وفرنسا ، وبعبارة اخرى هو الفاء نفوذ الرقيبين اللذين ليس لهما من السلطة الا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطر الراي والاسترسال وراء الاوهام ان لا نلمح في هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات ، لا تبقى على شيء من الاصلاحات المالية التي تمت في خلال السنوات الاخيرة . . الخ » (٢)

(١) كتاب فريسينيه عن المسألة المصرية - المرجع السابق .

وبالانجليزية مجموعة أوراق برلمانية سنة ١٨٨٢

(٢) الاستاذ عبد الرحمن الرفاعي - المرجع السابق - ص ٢٢٠

وذهب الرقيب الفرنسى الى حد تقديم استقالته محتجا على سكوت « دى فريسنيه » ، وقبلت الاستقالة ، وعين بدله « دى برديف » De Bredif ، مع ملاحظة ان وزارة البارودى ، لما اعلنت الدستور اكدت للدول انه ليس فى هذا الاعلان مساس بمصالحها ، وبعثت لممثلى فرنسا وانجلترا مذكرة ، قالت فيها ان مواد الميزانية فى الدستور ، لا تخالف تعهدات مصر المالية ازاء الدول (١)

ولم تحرك الدولتان الاوروبيتان ساكنا ، ولكن الانجليز كانوا يتربصون ويستعدون ويتفنونون فى حيك المؤامرة ، وانتحال الاعذار لكى يقوموا بغزو مصر بمفردهم ، وتكتموا الامر وتظاهروا بالعبث واللغو لاختفاء خطتهم الحقيقية ، فاقترح « جرانفيل » على « دى فريسنيه » ، ان ترسل الدولتان الى مصر مفتشين ماليين . ورفض الوزير الفرنسى هذا الاقتراح قائلا انه لو نفذ وراى الباب العالى ان يرسل بدوره « قومسرين » الى مصر فماذا يكون العمل ؟ ! وعرضت وزارة الخارجية الفرنسية اقتراحا آخر بان يوفد الى مصر ثلاثة جنرالات : انجليزى وفرنسى وتركى لاقرار الامن والنظام . ورفضت فرنسا ايضا هذا الاقتراح قائلة : ان المهابة ستكون للجنرال التركى ، لا للانجليزى والفرنسى . واجاب جرانفيل انه اذا اضطر للاستعانة بتدخل تركيا عسكريا فسيفعل ذلك ، على كره منه . ومن هنا بدا الخلاف بين فرنسا وانجلترا مرة اخرى ، فى عهد فريسنيه حتى ان المعتمد البريطانى فى القاهرة كان يجمع القناصل بسراى الخديو ويتباحث معهم فى الامر ، ويهمل زميله الفرنسى .

وانفردت انجلترا بالعمل لحساب نفسها ، وراح قنصلها وخدامها وجواسيسها فى القاهرة يستعدون لمحمد توفيق ضد الحكومة ، واستغلوا فرصة حادث خطير وقع فى مصر لخلق حالة من التوتر الشديد بين الخديو والوزارة ، وهم يؤكدون لمحمد توفيق انه يستطيع ان يعتمد عليهم وعلى تدخلهم لصالحه حينما يريد .

وخلاصة الحادث ان عصابة من الضباط الشراكسة تأمرت على الوطنيين وارادت قتلهم وقتل عرابى والوزراء ، وانكشفت المؤامرة فى ابريل سنة ١٨٨٢ ، وحوكموا عسكريا وقضى عليهم بالنفى المؤبد ، ويظهر ان المتآمرين كانوا مسلطين من محمد توفيق والقناصل الاجانب الذين انبروا لحمايته . ولما رفع الحكم اليه ليصدق عليه امتنع عن التصديق ، بعد ان استشار القنصل البريطانى ، والقنصل الفرنسى مجتمعين فى ٢ مايو سنة

(١) المدكرة نشرت بالكتاب الاصفر وثيقة رقم ٨٢

١٨٨٢ ، وكان تشاوره مع القنصلين خيانة واهدارا لسلطان الدولة مما
اوغز صدور العرابيين ، ثم تورط فيما هو أدهى واستدعى باقى القناصل
طالباً منهم معونة دولهم ضد الحكومة وضد الجيش وضد الامة (١) .
وتحلى العرابيون بضبط النفس فطلبت الوزارة منه في ٦ مايو ان يصدر
امره بتعديل الحكم وان يستعاض عن النفي المؤبد بالسودان نفي المحكوم
عليهم الى اى بلد اجنبى يختارونه ، ولكنه رفض ان يستخدم سلطته ،
كما نصحت الوزارة ، وعاد لاهدار هذه السلطة وسحق سيادة الدولة
بيده ، بطلب المشورة من القناصل مرة اخرى ، وأشارت عليه فرنسا
وانجلترا ان يستعمل حقه ولا ينتظر رأى السلطان ، فأذن لامر فرنسا
وانجلترا ، بعد ان كان قد استخف بنصح وزارته ، وعدل الحكم ووقعه في
حضور القنصلين الانجليزى والفرنسى (٢)

ولم يستطع البارودى ازاء هذه الندالة ، الا ان يذهب الى القصر ويعنف
رئيس الدولة فى لهجة شديدة لانه اطاع القناصل راغبا راضيا وتحدى
وزارته ، وطلب من الخديو ان يضيف الى العقوبة التجريد من الرتبة العسكرية
للمحكوم عليهم ، فما كان منه الا الاجتماع مرة ثالثة بالقناصل ولما اشاروا
عليه ان يرفض طلب الوزارة ، فعل ما امر به القناصل !!

اجتمع الوزراء فى ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ اجتماعا استمر ثمان ساعات ،
وقرروا عرض الامر على مجلس النواب ، وكان لا بد لاجتماعه من امر
الخديو ، وقد رفض عقد المجلس ، الا أن الوزارة كانت تجتمع
بالنواب فى منزل البارودى وسعى النواب لتسوية الخلاف بين القصر
والوزارة . وفى ١٠ مايو ، وبمناسبة اجتماع الوزراء للتشاور فى موقف
الخديو ، ابرق قنصلا انجلترا وفرنسا الى حكومتيهما بالدس ضد الوزارة
معلنين ان الوزراء يجتمعون ليقرروا عقد مجلس النواب ، كى يقوم هذا
المجلس بخلع محمد توفيق ، ومجرد سماع انجلترا وفرنسا عن خلع
محمد توفيق ، حتى وان تكن الكلمة فرية دسها القنصلان ، كان كافيا
لمبادرتهما بعمل حاسم ينفذ خطتهما الاستعمارية ، فقررتا ارسال بوارج
حربية مشتركة الى الاسكندرية والى قناة السويس !! وقررتا ايضا دعوة
الباب العالى لعدم التدخل ، واخطرتا دول اوروبا الاربعة الكبار عن هذا
الاجراء ، طالبين من تلك الدول ان تنبه على تركيا بعدم ابداء اية حركة .
ولكنهما اتفقا على الاستعانة بالترك وقت اللزوم ، وان تكون القوات التى

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ - وثيقة رقم ٤٢ ووثيقة رقم ٤٣

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٥٩

تنزل الى البر تركية ، وان اقتضى الحال استخدام القوة ، واما الاساطيل
الانجليزية الفرنسية فيقتصر عملها على القيام بمظاهرة بحرية (١) .

بدأت البوارج تغد الى الاسكندرية ، منذ ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ وبلغ عدد
البوارج الانجليزية ثلاث ، ووصلت ثلاث بوارج فرنسية ، والادهى من
ذلك انه وصلت بارجتان يونانيتان ، وكذلك أرسلوا مدمرات اخرى الى
بور سعيد .

وبإيعاز « ادوارد مالت » ، راحت الدولتان الانجليزية والفرنسية
تطلبان بقحة استقالة الوزارة ونفى عرابي من مصر ، واستعان قنصلهما
في السعى لتنفيذ هذه الطلبات بسُلطان باشا ، رئيس مجلس النواب ، وبعد
التهديد والتحدى والوعيد وصل الانذار الذي وجهته الدولتان الى
البرودي في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ ، وهذا نصه :

« ان قنصلي فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا ، يحيطان علم
عظوفتكم بأنه من حيث ان عاطفة الوطنية حملت سعادة سلطان باشا ،
رئيس مجلس النواب ، وكذا رغبته في تأييد سلم مصر ورفاهيتها ، على
عرض الشروط الآتية ، على عظوفتلو محمودسامي باشا ، رئيس مجلس
النظار ، اذ رأى انها الوسطة الوحيدة ، لوضع حد لحالة الاضطراب في
مصر ، وهذه الشروط هي :

- (١) ابعاد سعادة عرابي باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته
- (٢) ارسال كل من علي باشا فهمي وعبد العال باشا ، الى داخل مصر
مع بقاء رتبتهما ومرتباتهما .
- (٣) استقالة الوزارة الحالية .

وقد رأيا ان هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال ، تمنع المصائب
التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض من الحكومتين
ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء
يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتى انجلترا وفرنسا رغبة في التدخل ، ولكن

(١) يقول « شارل رو » الاستعماري ، والد « فرانسو شارل رو » الرئيس الحالي لشركة
قناة السويس ، ان هذا الاتفاق كان كارثة على فرنسا اذ كيف تقبل فرنسا قوات تركية تحت
قيادتها فان معنى ذلك اننا نقول للشرق كله ان الخليفة هو سيدنا ، وبذلك نهدم ما بنينا
في خمسين سنة وهو معنى ما بنته فرنسا من الاسلام والمسلمين (راجع كتاب بروزخ .
وخليج السويس - جز ٢ ص ٦١) لشارل رو - طبعة باريس سنة ١٩٠١ .

الحالة الحاضرة تضطرهما لان يعيدا للخديو السلطة المخولة له ،
اذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس
مبنيا على حب الانتقام والتشفى ، فستبدلان الجهد في صدور عفو عام من
الحضرة الخديوية ، وسيسهرا على تنفيذ هذا العفو .

الامضاء : سنكفكس - مالت (١)

وقد اجتمع الوزراء وقرروا رفض مطالب الدولتين في مذكرة ارسلت
للنصليين في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ ، وقد استند الرفض على حكم القانون
اذ جاء فيه ان المسألة التي طلبتها الدولتان مسألة داخلية ، وان هذا
الطلب يتنافى مع مركز مصر المقرر في الفرمانات السلطانية والمعاهدات
الدولية التي حددت مقام مصر الخاص ، كما انه يخالف النظام الدستوري
للبلاد « ولا يمكن لحكومة الخديو ان تولج في هذه القضايا بدون التعدي
على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر
الخصوصى وبدون نقض القوانين الشورية لهذه البلاد التي هي اعظم
كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هي عليه » (٢)

ولكن القبيح في هذا الرد انه اعترف بحق القناصل في تقديم المشورة
ولعل ذلك يرجع لقلّة ثقافة رجال ذلك العهد وانهم حاولوا تهدئة الفتنة ،
فتورطوا في الخطأ بقولهم في المذكرة : « نعم ان حكومة جناب الخديو ،
تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التي يشير بها وكيلفرنسا
وبريطانيا .. »

وتورطت وزارة البارودي في خطأ آخر اذ احتمت بتركيا التي كانت
سيادتها على مصر رمزية وشبه معدومة ، والتي قبلت ان تكون مطية
الانجليز ، في تلك الازمات « واذا كانت حكومتا فرنسا وانجلترا تريان
ان هذه المسألة الموضحة في مذكرة وكيليهما السياسيين في القاهرة ،
لا تمس الادارة الداخلية ، ولكنها تختص بالسياسة العمومية ، وجب
ان تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى ، التي جعلت مصر تحت
سيادتها ، اعنى تركيا » .

واما الخديو فقد رحب بتدخل الدولتين ، واستقالت الوزارة في ٢٦
مايو سنة ١٨٨٢ ، فهاجت الخواطر ، واشتدت الازمة وبقي عرابي على
اتصاله بالجيش ، وتعذر تشكيل وزارة جديدة ، و في ٢٧ مايو اجتمع

(١) الكتاب الاصفر - سنة ١٨٨٢ ، وثيقة رقم ١٣٦

(٢) الاستاذ الراحل المرجع السابق - ص ٢٧٣

النواب بمنزل سلطان باشا وحضر عرابى هذا الاجتماع وخطب مهتدا متوعدا كل من يناصر الخديو ، وهدد بمحاصرة سراى الاسماعيلية التى كان يقيم بها محمد توفيق ، وتراجع الخديو ، خوفا من سحق الجيش حتى اضطر لاعادة عرابى الى وزارة الحربية ورئاسة الجيش ، بأمر أصدره فى ٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ .

وفى ذلك الوقت ، بدأت نية انجلترا فى العمل منفردة تظهر شيئا فشيئا ، واخذت تبدى عكس ماتراه حكومة فرنسا ، من ذلك انها كانت تعلم ان فرنسا ، بسبب استعمارها فى شمال افريقيا ، لا ترى بعين الارتياح السماح للباب العالى بالتدخل فى الازمة المصرية ، ولا توافق على الاستعانة فى مصر بقوات مسلحة تركية ، ومع ذلك أرسل «جرانفيل» سفيره فى باريس الى وزير خارجية فرنسا ، يقول له ان حكومة انجلترا ترى ان تجهز تركيا قوات يسهل ارسالها الى مصر فى اية لحظة اذا ما تقرر القيام باجراء عسكري فى مصر ، وتباطأ فريسينيه فى الرد بعض الوقت ، ثم ابلغ الحكومة الانجليزية ان مجلس الوزراء الفرنسى لا يوافق على هذا الاجراء بأية حال ..

ولما عاد عرابى الى وزارة الحربية ، اتصل جرانفيل بوزير خارجية فرنسا يسأله الموافقة على ارسال مدرعة تركية الى المياه المصرية ، فأجاب فريسينيه بأنه يرى بدلا من هذا انعقاد مؤتمر بالقسطنطينية من ممثلى دول اوربا الكبيرة ، لبحث المسألة المصرية واتخاذ مامن شأنه حماية حقوق السلطان وحقوق الخديو ، وتعهدات مصر الدولية (١) .. ووافقت حكومة انجلترا على هذا الاقتراح .. ومما لا شك فيه ان فريسينيه كان يرمى باقتراحه ، لان يفوت على انجلترا فرصة الانفراد بمسألة مصر .

ورحبت الدول الكبرى بفكرة عقد المؤتمر ، الا ان السلطان رفضها ، وقال انه استعاض عنها بارسال وفد عثمانى الى مصر برئاسة درويش باشا لتهدئة الحالة ، ولم يفعل هذا الوفد شيئا سوى تقبل الرشاوى وطلبية الدعوة الى الولايم ، الى ان ضربت الاسكندرية بمدافع الانجليز فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وعاد الى بلاده ..

اما المؤتمر الذى انعقد فى القسطنطينية فلم يفعل شيئا ، بل جعلت منه انجلترا ستارا يخفى اطماعها الشريرة ، وقامت بهجومها المشجع

(١) مذكرة (دي فريسينيه) فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢

أروح الغدر على مصر ، أثناء انعقاد المؤتمر ، وعرفت كيف تنفرد باراقة
دماء ضحيتها لتأكلها بمفردها .

خلاصة

ومما قدمنا ، نستخلص الحقائق الآتية :

أولا - التقت أطماع إنجلترا وفرنسا في مصر ، وكل منهما سعت
لهذا الاحتلال فاتفقتا سرا على توحيد سياستها في مصر والضغط
عليها بشرط ان تكون الكفتان متعادلتين ، والا تتميز واحدة عن الأخرى
في النفوذ والمنافع التي تحصل عليها ..

ثانيا - كانت فرنسا متلهفة ، واستعجلت قيام الدولتين بالتدخل
المسلح ، وكانت تعتبر مصر بلدا وقع تحت حماية إنجلترا وفرنسا ،
متخذة من قيام لجنة المراقبة الثنائية مظهرا لهذه الحماية ..

ثالثا - تراخت إنجلترا ، وتظاهرت بغير ما تضر ، ودبرت خطتها
في الخفاء ولم تقبل مشاركة فرنسا لها في الهجوم على مصر فانتظرت
الوقت الذي تستطيع فيه القيام بهذا العمل منفردة ، ولحسابها وحدها

رابعا - وللوصول الى هذه الغاية ، استعملت إنجلترا صديقتها فرنسا
واستغفلتها ، وكانت كلما اعوزها الامر تلوح بتركيا لكي تفت في عضد
فرنسا وتمنعها من السير في خطتها فتتترح الاستعانة بتركيا او بقوات
مسلحة من عندها ، متظاهرة بانها ترعى الاصول ، باعتبار تركيا صاحبة
السيادة الرمزية على مصر ، والحقيقة انها كانت تستغل كراهة فرنسا
لتدخل تركيا المسلح ، وإنجلترا في قرارة نفسها لم تكن اقل من فرنسا
كراهة لهذا التدخل من جانب الباب العالي .

خامسا - جعلت عمدتها في الوصول الى غرضها ، ان تلقى باستمرار
في روع الخديو محمد توفيق ان الحركة الوطنية تضمر له السوء وانها
مستعدة لحمايته وقت اللزوم ، فالقى بنفسه في احضان إنجلترا والدول
صاحبة النفوذ .

وكذلك استعانت بالخونة وضعاف النفوس في مصر وخصوم الحركة
العرايية من العنصر الشركسي ، في انجاح السياسة الانجليزية وتوطيد
دعائمها وتنفيذ خطتها ..

سادسا - كانت الحركة العرايية نتيجة للضغط الاجنبي على مصر
وللسياسة الماكرة التي اتبعتها إنجلترا وفرنسا ، ولكن إنجلترا استغلت

هذه الحركة واثارت الفرقة ، وبذلك ضمنت معاونة الخديو اواعوانه ، واشتغالهم لحساب الاستعمار ، وكان العرابيون مضطرين لاساءة الظن بهؤلاء والعمل على منع استفحال النفوذ الاجنبى بالحد من سلطان الخديو وكلما ساروا في هذه الطريق خطوة ، ضاعف معتمد انجلترا من فزع الخديو ومخاوفه ليمعن في الاحتماء بالانجليز .

سابعا - جعلت انجلترا ، في مقدمة المزاعم التي تدرعت بها لتبرير موقفها وجود لجنة المراقبة الثنائية كنظام قانونى من انظمة مصر ، حال كون هذه اللجنة نفسها هى سبب السخط لانها كانت وليدة زحف استعماري راسمالي ضد مصر ، ولا يمكن ان تؤدى مديونية دولة لجماعة من المرابين لقيام وضع كهذا ، وتسليم مقاليد الحكم كلها لممثلى اصحاب الديون الذين كانوا في الواقع ممثلى فرنسا وانجلترا ، وهما ذئبان سابقا للفتك بمصر ..

ثامنا - حاربت انجلترا وفرنسا ، اللتان تتزعمان الكتلة الديموقراطية قيام حياة نيابية في مصر ، ووقفتا في صف طاغية يحكم امة على كره منها ، ويتصرف فيها تصرف السادة في العبيد وداست الدولتان ، لتحقيق شهواتهما ، على اسسط قواعد القانون ومبادئ الاخلاق ..

تاسعا - كان المنتفع من كل هذا جماعة من الراسماليين الذين لا يختلفون في اساليبهم عن عصابات النصابين واللصوص ، واولئك الذين اُتُرقوا مصر بالديون والفوائد الفاحشة ، هم الذين كانوا سند انجلترا وعدتها في الوصول الى اطماعها السياسية ..

عاشرا - كانت قناة السويس هى بداية الماساة ، فمطامع فرنسا في مصر وثيقة الصلة بقناة السويس ، وشراء انجلترا لاسهم مصر في شركة القناة في سنة ١٨٧٥ هو الخطوة الحاسمة التي حددت موقف انجلترا من مصر واملت عليها فكرة احتلالها لمصر من اجل هذه القناة لتمنع اية دولة اخرى طامعة في مصر من ان تهدد انجلترا في القناة .

والعجيب ان دول اوروبا الاخرى لم تظن الى ان وجود انجلترا في مصر يخل بالتوازن الدولى ويضر بحرية الملاحة وانتظامها لمصلحة الجميع ويجعل القناة تسير لحساب انجلترا قبل اى اعتبار آخر . ولذلك تورطت تلك الدول فطاوعت انجلترا فيما رآته وصدقت ما قالته وما اذاعته ، وخالفت ضميرها وخرجت على القانون واستهانت بالفضائل . ولكن املي عليهم هذا الاتجاه ، الكراهة التي يضمها الغرب للعالم

الإسلامى منذ قيام الحروب الصليبية فى القرن الثالث عشر ، وهى تلك الكراهة التى جعلتهم يتربصون بالرجل المريض ويمزقونه اربابى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، فطاب لهم ان تقوم دولتان هما فرنسا وانجلترا بانتزاع اكبر شريان فى جسم العالم وهو قناة السويس ، واستعمار أهم رقعة استراتيجية فى العالم وهى مصر بفكرة ان هذا كان يجرى لحساب جماعة الدول الأوروبية ..

حادى عشر - ساعد على نجاح الانجليز ، فساد الحكم فى مصر وانه كان حكما اقطاعيا استبداديا منذ زمن بعيد ، وطفح الكيل بعد استفحال السخرة ومصائب قناة السويس والخراب المالى والضرب بالسياسات نالى غير هذا ..

ولذلك كان اول ما اتجهت له الحركة العربية مقاومة هذا الفساد واقامة حكم نيابى صحيح والحد من سطوة الخديو ، لكى لا يكون عرشه سند للنفوذ الاجنبى ..

ثانى عشر - لم تكن فى مصر زعامة شعبية لانقاذها مما دبر لها ، فكان لابد ان يقوم الجيش بما ترجوه الاوطان فى محنتها من الزعامات الشعبية وقد حمل الجيش الامانة واراد ان يقيم حكما عادلا صالحا ، ولكن تأمر الدول ودسائس الانجليز والفرنسيين وانانية الاقطاعيين الذين ابقوا على املاكهم ولو بالخيانة الموجبة لعقوبة الاعدام ، كل ذلك كان اقوى من عزيمة العربيين ، ولاسيما انهم كانوا من طيبة القلب وحسن النية وقلة المعرفة بحيث لا يستطيعون ان يفطنوا للمكر السئ ..

* *

وهكذا تفاهم الانجليز والفرنسيون ضد شعب مصر ، وكادوا له اشد الكيد ، ولكن بقى الشعب يدافع عن كيانه وينافح من اجل حرته ، ويد الله فوق ايديهم ..

الفصل الرابع احتلال إنجلترا لمصر من أجل قناة السويس

الحجج التي استندوا عليها - تليفق إنجلترا حادث مذبحة الاسكندرية - مؤتمر القسطنطينية - ضرب الاسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ - القناة هي الهدف - احتلال القناة - النتيجة ..

لم يكن ثمة ما يجيز لانجلترا وفرنسا ذلك التدخل المهيمن في شئون مصر ، والذي ادى بالدولتين الى ارسال مدرعات حربية الى الاسكندرية وبورسعيد ، فالاسانيد التي نوهت عنها الرسائل الدبلوماسية البريطانية هي :

- ١ - حقوق السلطان العثماني .
- ٢ - حقوق الخديو محمد توفيق .
- ٣ - التزامات مصر الدولية .

اما عن السلطان العثماني فانه على الرغم من استخذه وتهاونه لم يطلب من إنجلترا وفرنسا ان ترسلا الى مصر قوات مسلحة او ان تتدخلوا في شئونها . وما كان له ان يفعل هذا لانه بهذا يقضى على كل حق يدعيه بالنسبة لمصر . ولم يحدث من مصر ، ما يهدد السلطان او يقض مضجعه بل على العكس ، كانت مصر في ذلك الوقت تعتبره مظهرا لوحدة اسلامية تربط بلاد المسلمين ، وكانت ترجو منه ان يكون نصيرا لها ضد القوم الكافرين . والثابت ان السلطان نفسه ، على ضعفه وخنوعه كان يعارض تلك التصرفات ، ولو ببعض المناورات كارسال وفود او نحو هذا وعجيب ان تصدى دولة او دولتان للدفاع عن حقوق اخرى رغم انها ، وبغير طلب منها . . .

اما الخديو ، رئيس الدولة ، فلم تكن الثورة العربية حربا عليه ، وانما تحدها العربيون لما ثبت لهم انه يستسلم للنفوذ الاجنبي ويقف في صف المستعمر ضد شعبه ، وزاد التحدي حتى بلغ درجة الخصومة السافرة وفكر الوطنيون في خلعها لما طلب المعونة المسلحة من الدول الاجنبية ، فطلب كهذا يعتبره القانون خيانة عظمى ، ومهما كانت الاسباب التي رآها العربيون موجبة لخلع الخديو ما كان لفرنسا وانجلترا ان تتدخلوا ، وكل طلب يتقدم لهما من الخديو للتدخل لا يمكن ان يقيد

الشعب ، لان الوطن ليس ملكا خالصا لرئيس الدولة ، فرضا محمد توفيق بتلك الحالة الشاذة لا يجعل التدخل مشروعا ..

واما الالتزامات الدولية التى اشارت اليها وزارة خارجية انجلترا فى مذكراتها ، فكانت تعنى بها الديون ومصالح المراهين الاجانب . ولم يقل انعرابيون انهم يرفضون سداد هذه الديون ، والوفاء بالالتزامات المالية وحتى لو انهم قالوا هذا ، فكان الباب مفتوحا لاصحاب الديون فيلجأون الى المحاكم المختلطة ، صاحبة الولاية وقتئذ ، وكان من حق الحكومة المصرية ان تسعى للتدخل من تلكا لديون بالطريق القانونى لانها عقدت فى ظروف عجيبة ، وكانت مشوبة بالغش والتزوير والتسديس وصور التلاعب المختلفة المبطله للعقود .

وعلى كل حال ، هذه مسألة من مسائل القانون الخاص ، وما كان يجوز تصويرها بأنها التزامات دولية ، ويرتب على ذلك تدخل فى اخص شئون مصر ، ولكن المستعمر لا يعرف قانونا ولا يرمى حرمة ، ولا يفعل الا ما تمليه عليه شهواته ..

اذن لم يكن هناك أى مسوغ للتدخل ، ولا ارسال الاساطيل المشتركة الى المياه المصرية ، وانما كان ذلك عدوانا صارخا على مبادئ القانون الدولى ، ودليلا على الترصده وسبق الاصرار فيما اقدمت عليه انجلترا بعد ذلك من افعال ، تكون جريمة العدوان ..

اشتد قلق المصريين بعد سقوط وزارة البارودى ، وذلك على الرغم من اسناد وزارة الحربية وقيادة الجيش الى احمد عرابى ، وضاعف من جزعهم تلك المظاهرة البحرية التى قامت بها انجلترا وفرنسا فى المياه المصرية، وكانت اكثر من مظاهرة ، لان رجال الاسطول المراهب فى الاسكندرية كانوا ينزلون الى البر ويتصلون بالقناصل تارة وبالجاليات الاجنبية تارة اخرى ليستنفروا هؤلاء ضد الشعب المصرى ويشعروهم ان وجود الاساطيل مقصود به حماية الاجانب ضد المصريين .. !

واولئك الاجانب الذين كانوا يتمتعون بمختلف الامتيازات ، ولا يخضعون لقوانين البلاد ونظامها السياسى والمالى والادارى ، اولئك الذين نزحوا الى مصر ودخلوها مع مشروع قناة السويس ومع حملة المراهين الدوليين ، فاقتنوا ثروات فاحشة ، لم يظهروا اقل عطف على البلد الذى اكرمهم وسمح لهم ان ينهبوه نهبا ، بل حقدوا عليه وازدروه ايما ازدراء

وهلوا وفرحوا بمقدم السفن الحربية الى الموانئ المصرية واستعدادها
لسفنها ونشر الخراب والدمار فيها ، ونزحت افواجهم من القاهرة
الى الاقاليم الى الاسكندرية ، وتحرشوا بالمصريين وتحذوهم والسلاح في
أيديهم يلوحون به ، فكان طبيعيا ان يفضب المصريون وتمتلىء صدورهم
سخطا على الذين يتكتلون ضدهم ويشتهون اراقة دمائهم ، وللشعب
المصرى مطلق الحرية في الدفاع عن نفسه ، ولو بسفك دماء المعتدين ،
لان حق الدفاع الشرعى من اقدس الحقوق المعترف بها قانونا . . ومع
هذا كان المصريون مسالمين ، صابرين على الضيم ، منتظرين مايراد بهم
وقد بادرهم الاجانب بالعدوان ، بتدبير الانجليز وايعازهم . وكان اول
المعتدين مالطى من رعايا انجلترا ، قتل في يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢
احد الوطنيين ، بعد ان طاف بحماره طيلة النهار ، متنقلا من مكان الى
مكان ، ورفض ان يدفع له الاجر ، ولما الح المصرى في طلب الاجر ، طعنه
المالطى بالسكين وارداه قتيلا . . وهذا دليل على ان الاجانب في ظل
الاساطيل المشتركة ، القى في روعهم ان دماء المصريين مباحة ، وليست
للمصريين حقوق الانسان !

ولاذ القاتل الجبان بالفرار ، محتميا بالامتيازات الاجنبية ، واستنكر
اهل الاسكندرية ان يقتلوا بهذه السهولة ، وبغير ذنب او جريرة ،
فاشتد هياجهم ، وانتصر الاجانب المتجمعون في الاسكندرية للقاتل
واخذوا يطلقون النار على المصريين من النوافذ وسطوح المنازل ، فكانت
مذبحة قتل وجرح فيها عدد من المصريين والاجانب (١) واستغل
القناصل الحادث ، وعقدوا عدة اجتماعات ، وتشكلت في القاهرة لجنة
تحقيق سافرت الى الاسكندرية ، ولكن ذلك الحادث كان مقدمة لاعمال
رهبية ، وكان معروفا للاجانب ان الاساطيل الانجليزية والفرنسية ،
لم تأت الى الاسكندرية للرياضة او المناورات بل كانت متاهبة لتفتح
فوهات مدافعها على الاسكندرية ، حينما تصدر اليها الاوامر ، وعلى
ذاك بدا الاجانب في الرحيل من الاسكندرية بحرا ، والذين كانوا بالقاهرة
والاقاليم اخذوا يستعدون للسفر ، حتى قيل ان عدد الذين نزلوا في
الباخر الراسية بالاسكندرية ، من الاجانب ، صبيحة اليوم التالى
لرقوع حادث المالطى والحمار ، بلغ عشرة آلاف مسافر ، وقدر «جون

(١) التفاصيل منشورة بكتاب الاستاذ عبدالرحمن الرافعى الذى
تقدمت الاشارة اليه بالهوامش - الثورة العربية والاحتلال
الانجليزى - ص ٢٨٩

نينيه « ، وهو احد المراقبين وشاهدى العيان ، عدد من رحل من الاجانب قبل ضرب الاسكندرية بستين الف نسمة ، وكان القناصل يحثون رعايا بلادهم على الرحيل ، قبل ان تقع الواقعة ، وكانت الدول ترسل سفنها لنقل رعاياها ، مما يدل على ان الخطة كانت معروفة والتدبير كان مبيتا !!

وانتقل الخديو بفترة الى الاسكندرية ، وكان ذلك اشبه بفرار من العاصمة ، ونذير سوء . ومهما قيل عن مذبحه ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، فان الذى لا تستطيع انجلترا ان تنكره هو انها المسئول الاول عن هذا الحادث المشؤم ، وانها دبرته عامدة متعمدة ، وفي هذا يقول شاهد انعيان ، « جون نينيه » :

« منذ حضر الاسطولان ، كان المصريون والاوروبيون لا يفتأون بتساءلون : ان مجيء هذه البوارج ينطوى على التهديد ، فمن الذى يهددون ؟ انهم يهددون المصريين ، ولماذا ؟ لاندى ، ولكن ذلك مايقوله القناصل وما يدل عليه وجود الاسطولين ، وكان الاجانب يضيفون الى ذلك قولهم : يجب اذن ان نتسلح ، از مادامت الدولتان ترسلان الاساطيل لحمايتنا فعلينا نحن ان نستعد ... ومما اكد هذه الحالة النفسية الخطرة عند الجاليات الاوروبية ماافضى به المستر «كوكسن» القنصل البريطانى فى الثغر الى رعاياه ، از كانوا يسألونه : من المحقق ان بعض الحوادث ستقع ، والا فما معنى حضور الاساطيل ؟ فما الذى يجب علينا ان نفعل ؟ وكيف نحمل أنفسنا ؟ فكان القنصل البريطانى يجيبهم مبتسما ابتساما ذات معنى : عليكم ان تتسلحوا قدر ما تستطيعون ، لتحملوا انفسكم بانفسكم ، فهذه الاقوال المنطوية على التحريض جعلت الرعايا البريطانيين يتبعون نصائح قنصلهم ويقتنون الاسلحة ، فلم تكد تمضى عدة ايام حتى نفدت المسدسات لدى تجار السلاح ، وجلب الاروام الاسلحة من أوروبا ، وكانوا اكثر الجاليات الاوروبية عددا واشدها للوطنيين كرها .

« فلمن ياترى كل هذه التدابير العدائية التى كانت تبنت بأصرار وسط امة هادئة ؟ امة تحظر الحكومة على افرادها حمل السلاح ، الا باذن خاص يصعب الحصول عليه ، لقد كان عربى يقول بأزاء هذه التصرفات العجيبة : كيف يمكننى ان احافظ على الامن واضمن سلامة الاوروبيين اذا كانت كل هذه التحريصات الموجهة طبعا ضد الوطنيين تقع كل يوم على ملاء من الناس ، وعلى مرأى من القناصل وبموافقتهم ؟ »

« ولم يكن المسيو « رانجاويه » قنصل اليونان العام ينكر هذه الوقائع كما ثبت من خطاب له في الكتاب الأزرق ونشرته جريدة (الفار دالسكندري) التي يملكها يوناني ، أضف الى ذلك تقارير خفر السواحل يؤيدها بعض ذوى الضمائر السليمة من الاوروبيين اثبتت أن الاسلحة والذخائر كانت ترد من الاسطول البريطاني وتنزل الى البر ، وترسل الى القنصلية الانجليزية » (١) .

ولكن الكتاب الاستعماريين قلبوا الحقيقة ، وصوروا الحادث بشكل آخر ، ليبرروا ضرب الاسكندرية ، بعد الحادث بشهر ، ونحن نوجز فيما يلي بعض ما قرره أولئك المفرضون :

١ - كتب « شارل رو » والد رئيس مجلس ادارة شركة قناة السويس الحالي ، يقول :

« على اثر المشاجرة التي قامت بين مالطي واحد والوطنيين ، انقض العرب (وكلمة عرب يستعملونها لتحقير المصريين) على المسيحيين ، وهم مسلحين بهراواتهم فقتلوا من المسيحيين خمسين ، واضطرت فرنسا وانجلترا لاتخاذ الاحتياطات التي تكفل حماية رعاياهما » (١)

ومن هذا الاسلوب يبدو ان ذلك المستعمر القى التبعة كلها على المصريين ، ووصف الاوروبيين بانهم مسيحيون ، ليوهم ان الاعتداء وجه اليهم لانهم مسيحيون ، وان المسألة كانت وليدة تعصب ديني ، والحقيقة ان كلمة مسلم ومسيحي في مصر بدعة استعمارية اراد بها « شارل رو » وامثاله اثارة الفرقة في مصر وتحريض العالم المسيحي على التكتل ضد مصر ، جريا على السياسة التي رسمت في القرن الثالث عشر ، والصبغة التي صبغوا بها مشروع قناة السويس ، في العصر الحديث ، جاعلين من القناة اداة لتمزيق شمل المسلمين وتحطيم دولتهم .

٢ - اما « فرنسوا شارل رو » ، رئيس شركة قناة السويس الآن ، فقد كان اكثر غلوا من ابيه ، فكتب ضمن بحث له نشرته جماعة « جبرائيل هانوتو » ، في مؤلفها « تاريخ الامة المصرية » الذي طبع على نفقة الحكومة المصرية ، يقول بالحرف الواحد :

« في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، واثر مشاجرة سخيفة قامت بين مالطي وعربي ، هجم طفمة من الدهماء العرب ، مسلحين بالعصى على المسيحيين

(١) جون نينيه - عرابي باشا - ص ١٠٠

(٢) شارل رو - برزخ وخليج السويس - الجزء الثاني - ص ٦٤

وقتلوا منهم خمسين وجرحوا ثمانين وسرقوا ونهبوا منازلهم. ووقعت حوادث القتل والسرقة بتواطؤ رئيس البوليس ، سيدقنديل ، وضباط حامية الاسكندرية « (١) » .

٣ - وبنفس الالفاظ تقريبا يصف الحادث ، كتاب فرنسيون آخرون
مذكر منهم « موريس بومونت » Maurice Baumont

فيقول في مؤلف حديث له ، ظهر في سنة ١٩٤٩ ، بعنوان :

L'Essor Industriel et l'Impérialisme Colonial (1878-1904)

بالصحيفة ٧٩ ما نصه :

« تزايد الاضطراب في مصر ، فبعثت فرنسا وانجلترا باسطوليهما الى الاسكندرية . واخذت الحركة المصرية فجأة صبغة دينية وطنية ، واتجهت ضد الاجانب الذين اشتدت قبضتهم على مصر ، فوقع في الاسكندرية حادث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، وقتل فيه ستون مسيحي واضطر الاوروبيون لان يعتصموا بقطع الاسطولين الفرنسي والانجليزي المرابطين بميناء الاسكندرية »

ومن بواعث الاسف ، ان هذه الاكاذيب قد شاعت حتى ردها الكتاب المحايدون الذين اقتبسوا عبارات المؤلفين الفرنسيين ، فنقروا الحركة مشوهة في مؤلف وضعه الكاتب الروسي ، « فلاديمير بوتيمكين » عن التاريخ الدبلوماسي (٢)

وكذلك تورط استاذ « العلاقات الدولية » بجامعة كولومبيا ، « باركر توماس مون » في مؤلفه عن « الاستعمار والسياسة الدولية » (٣)

ومن هذه الكتابات التي تنشر حتى الآن بنفس الروح الاستعمارية القديمة ، وتصدر عن علماء واسانذة جامعات ، يعتقد الرأي العام الدولي ان الحركة الوطنية المصرية كانت حركة دينية تعصبية وان الاوروبيين المسيحيين كانوا هدفا لعنوان الدهماء ، فاضطرت انجلترا لان تحمي ارواح الاجانب وممتلكاتهم ، وانه لمن الفعلة ان تسكت مصر على هذه الترهات والمفتريات ، فلا تنشر الحقائق وتفصح المؤامرة في العالم كله ، ليتغير شعور الكراهية الموجه اليها والذي تستغله انجلترا ضد قضية مصر اسوا استغلال !!

(١) تاريخ الامة المصرية - المجلد السادس - ص ٢٩٠

(٢) الجزء الثاني من الترجمة الفرنسية - باريس سنة ١٩٤٦ - ص ٧٧

(٣) طبعة نيويورك سنة ١٩٤٧ - ص ٢٢٧

ذكرنا أن « فريسينيه » كان قد أشار بعرض المسألة المصرية على مؤتمر يعقد في القسطنطينية ، ووافق الانجليز على ذلك ، والحقيقة انهم بهذه الموافقة ارادوا ان يغطوا الخطة التي احكموها ويقوموا بعدوانهم الاثيم في ظل هذا المؤتمر . اما تركيا فقد رفضت فكرة المؤتمر وقالت ان ارسالها وفدا برئاسة درويش باشا يفنى عن ذلك ، ولما اجتمع المؤتمر ابت ان تشارك فيه فكان مؤتمرا دوليا ، لم يحضر فيه اصحاب الشأن ، فمصر لم تكن ممثلة فيه ، وكذلك رفضت تركيا ان تساهم فيه . وقد لبي الدعوة لهذا المؤتمر حكومات انجلترا ، وفرنسا طبعاً وهي الداعية ، والمانيا والروسيا وايطاليا والنمسا . واجتمع المؤتمر بدار السفارة الإيطالية ، في « ترابيا » وهي من ضواحي الاستانة ، الواقعة على البوسفور ، وكان اول اجتماع في مساء ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ ، واعطيت الرئاسة للكونت « كورتى » سفير إيطاليا لدى الباب العالي ، وفي هذه الجلسة بعث المؤتمر بمذكرة الى الحكومة التركية ، يبلغها اسفه لعدم اشتراكها ، ولو فعلت لكانت الرئاسة لوزير خارجيتها

وكان فريسينيه ، قبل انعقاد هذا المؤتمر ، قد سال وزير خارجية انجلترا ، عن الاجراءات التي ترى حكومة انجلترا اتخاذها بمناسبة حوادث الاسكندرية ، واجاب جرانفيل بانه ليس في نية انجلترا ان تتخذ أى اجراء لان ذلك يؤدي لتهديد ارواح الاجانب . وتظاهرت انجلترا بانها ترى ان تقوم تركيا بأوسال فرق مسلحة الى مصر لاقرار الامن والنظام ، وأشار بسمارك على الوفد الفرنسى في المؤتمر بقبول هذا الحل ، فقبلت فرنسا هذا الراى مكرهة . الا ان السلطان العثمانى ابى ان يتورط في ذلك ، وكانت انجلترا وهي صاحبة الاقتراح تعرف مقدما انه لن يقبل ، وبهذه المناورة ارادت ان توهم المؤتمرين بان تدخلها المسلح هو الحل الوحيد ، مادامت تركيا لا تريد ان تقوم بهذه المهمة .

وارادت فرنسا ، التي خشيت من ان تنفرد تركيا او انجلترا باحتلال مصر ، ان تقطع السبيل على غيرها حتى لا يظفر بمركز لا تقاسمه فيه ، فاقترح « فريسينيه » صيغة ميثاق ، عرض على المؤتمر في جلسته الثانية في ٢٥ يونيو ، وهو الميثاق المسمى « بميثاق النزاهة » Protocole de desintéressement والذي كان قد اطلع عليه ، جرانفيل في ١٦ يونيو ووافق عليه . وهذا نص الميثاق ، كما ابرمه مؤتمر القسطنطينية :

« تتعهد الحكومات التي وقع مندوبوها على هذا القرار ، بانها في كل

اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية ، لا تبحث عن احتلال اى جزء من اراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها ، لا يخول لرعايا الحكومات الاخرى »

وفى جلسة المؤتمر الثالثة فى ٢٧ يونيو ، وقف ممثل انجلترا اللورد « دوفرين » يلقى خطابا ، كان بمثابة ستار من الدخان ، اراد به ان يغطى ما انطوت عليه نية انجلترا ، فتكلم عن الحالة فى مصر وادعى ان ثورة الجيش ادت الى الفوضى ، واختلال الادارة ووقوف حركة التجارة ، وفقدان الثقة ، وعجز المصريين عن سداد الضرائب ، وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية للدائنين الاجانب ، وتعريض حياة الاوروبيين للخطر .

وكانت الحكومة التركية قد ذكرت ان الاحوال قد استقرت فى مصر بتأليف وزارة اسماعيل راغب باشا فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٢ ، ولكن اللورد « دوفرين » زعم فى خطابه المشار اليه ان الثورة مازالت قائمة وان الوزارة الجديدة اداة فى يد الثوار ، وان انجلترا وفرنسا لا تطيقان صبرا على هذه الحالة ، وناذى بسرعة التدخل الاجنبى لقمع الثورة المزعومة ، متظاهرا كذبا وخداعا بأن التدخل يجب ان يكون من جانب تركيا ، وهو يعلم مقدما ان تركيا لا تستطيع ذلك ، وانها لا ترى مايبرر ارسالها قوات الى مصر وانها ان فعلت فلن تقبل الدول بقاء احتلالها لمصر مدة طويلة ، وكل هذا التهويش والدجل اراد به « دوفرين » ان يمهّد لرضا الدول الاوروبية على عدوان انجلترا الذى دبر بقصد انفرادها باحتلال مصر .

وقد اقترح المندوب الايطالى ، ان تقرر الدول الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، مادام المؤتمر منعقدا ، ومما يدل على سوء نية انجلترا وخبث غرضها ان مندوبها حمل المؤتمر على اضافة تحفظ الى هذا القرار وهو « فيما عدا الاحوال القهرية » وكتب « دوفرين » الى جرانفيل يقول :

« اننا فى الواقع ، منذ ان تم تعديل اقتراح السفير الايطالى هذا التعديل الهام ، لم نعد نعتبر لهذا الاقتراح قيمة كبيرة » .

وفى جلسة المؤتمر الثالثة ، قرر التدخل فى مصر لخماد الثورة وان يمهّد الى تركيا بهذا التدخل ، ووضع له شروطا وبنودا ، وتقرر عرض هذا القرار على الدول الست الممثلة فى المؤتمر فاذا ما اقرته عرض على الحكومة التركية ، وقد وافقت الدول وارسل القرار الى الحكومة التركية

فرفضته ، ولعل هذا الرفض كان بإيعاز إنجلترا ، وبنشاطها وراء الكواليس ، حتى تضع المؤتمر أمام الامر الواقع . هذا مع ملاحظة ان الامور كانت تسير في مصر سيرا عاديا ، وما كان هناك معنى لتلك المهزلة التي تعد فضيحة للسياسة الاوروبية التي تأمرت ثم استخذت وتركت للانجليز الجبل على الغارب (١)

لم يبق على إنجلترا . لكي ترتكب عدوانها الاثيم ، الا ان تخلق الحالة التي تدخلها في عداد ما يسمى « بالاحوال القهرية » ، وهو التحفظ الذي اوردته على اقتراح السفير الايطالي . وقد اوعزت الى قائد الاسطول البريطاني ، « الاميرال سيمور » ، ان يتحرش بمصر وينتحل اسباب الاعتداء عليها ، فراح ذلك الاميرال يتشاور مع كبار اعضاء الجالية البريطانية في مصر ، وفي مقدمتهم « اوكلن كلفن » الرقيب المالي الانجليزي ومثل سيمور مع مصر رواية الذئب والحمل ، فبعث الى الاميرالية البريطانية في اول يوليو سنة ١٨٨٢ ينبئها انه اكتشف ان المصريين يقرمون بترميم حصون الاسكندرية وأن عرابي يستعد حربيًا ، وقد سد بوغاز الاسكندرية ، لحصر البوارج الانجليزية الراسية في الميناء، واجابت الاميرالية في ٣ يوليو طالبة من سيمور ان يمنع كل محاولة لسد البوغاز وان يطلب وقف التحصينات وان لم يجب لطلبه فعليه ان يدمرها بمدافعه . وارسل « جرانفيل » مذكرة الى فريسينيه ، يقول فيها ان اعمال التحصينات في الاسكندرية ستضطر إنجلترا ، لان تلقى بقنابلها على الثغر . وهذا هو النص الفرنسي للمذكرة :

On ne serait pas surpris que l'exécution de nouveaux travaux de défense d'Alexandrie déterminera l'Angleterre à opérer un bombardement.

ومن باب المجاملة لا اكثر ، سال الوزير الانجليزي زميله الفرنسي ، عما اذا كان في نيته ان يصدر تعليماته الى الاميرال الفرنسي في الاسكندرية ، بالاشتراك في ضرب الاسكندرية ، فاجاب « فريسينيه » بالنفي ، لان اعمال التحصين التي تقوم بها دولة في شواطئها ليست مما يجيز بأية حال اطلاق النيران عليها ، مادامت حالة الحرب بالمعنى القانوني ، لم تنشأ وهذا هو حكم القانون الدولي العام .

(١) تراجع التفاصيل في كتاب الاستاذ الراحل عن الثورة العربية والاحتلال الانجليزي - ص ٣١٤ وما بعدها .

وفي يوم ٨ يوليو ، طلب القنصل البريطاني من الخديو ان يسافر الى الخارج ، ليأمن على حياته ، وذلك استعدادا لوقوع العمليات الحربية ، ولما لم يرغب الخديو في السفر ، قبل عملا بنصيحة القنصل البريطاني الانتقال من قصر « رأس التين » الذي كان معرضا لثيران المدافع البريطانية الى ضاحية الرمل . وهذا دليل على ان الخديو كان على علم تام بخطة ضرب الاسكندرية قبل وقوعها ، ولم يبد اعتراضا عليها لاصدقائه الانجليز !!

ومما هو جدير بالذكر ان الاميرال « كونراد » Conrad قائد الاسطول الفرنسي ، كان قد ابرق الى حكومته مؤكدا انه لم يشاهد اية ترميمات تجرى في الحصون ، وقد تلقى الاميرال الفرنسي ، تعليمات حكومته ، في ٥ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وكانت تقضى بعدم مشاركة انجلترا في عملها العدائي ، وان يسحب سفنه من الميناء ، في حالة ارسال الاميرال « سيمور » بلاغه النهائي المؤذن بالضرب (١) .

وقد سحب الاميرال الفرنسي « كونراد » اسطوله في صبيحة ١١ يوليو ، وهذا مما اثار ثائرة « فرانسوا شارل رو » ، الذي حمل بشدة على هذا الاجراء (٢) . وفاته ان فرنسا لم تتخذ هنا الموقف وتفوت على نفسها فرصة المشاركة في احتلال مصر الا لتحتفظ بقواتها في أوروبا لتأمين خطر المانيا التي صارت شوكة في جنبها ولكن بهذه العقلية الآثمة ، ينقم رئيس مجلس ادارة شركة قناة السويس على وزارة « فريسينييه » لانها رفضت الاشتراك في تدمير الاسكندرية

في صبيحة ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ ارسل « سيمور » اذاره النهائي الى قومندان الاسكندرية ، بعد ان ارسل عدة خطابات كشفت عن نية التحرش وجدير بالملاحظة ان قناصل الدول الاجنبية كانوا قد فزعوا لما علموا بخطة سيمور ، وتدخلوا لديه محاولين صرفه عنها ، اذ راوا انه ليس ثمة مبرر لذلك العمل الوحشي ، وطلبوا من القنصل الانجليزى ان يشاركهم في التوسيط لدى الاميرال الشرير فامتنع قنصل انجلترا ، وهذا هو اذار الذئب الى الحمل ، في ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ :

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ - جزء ٢ - وثيقة رقم ١٦٢
(٢) جبرائيل هانوتو - المرجع السابق - جزء ٦ - ص ٢٩٤

« أشرف باخبار سعادتم انه نظرا لان الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الاسطول الذي اتولى قيادته آخذة في الازدياد ، يوم امس في طوابى صالح وقايتباى والسلسلة ، قد عقدت العزم على ان انفذ غدا (١١ الجارى) عند شروق الشمس العمل ، الذى اعربت لكم عنه في خطابى المؤرخ يوم ١٤ الجارى ، ان لم تسلموا الى حالا قبل هذه الساعة البطاريات المنصوبة في شبه جزيرة رأس التين ، وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبي لتجربدها من السلاح »

وتوجه نائب القنصل البريطانى العام في القاهرة الى اسماعيل راغب باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، وسلمه انذارا بقطع العلاقات السياسية (١) وفي الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يوليو ، بدأ الاسطول البريطانى يدق الاسكندرية دقا ويدكها دكا ، ويلقى بالنيران وينشر الخراب والدمار على مدنيين آمنين ، غير مراعاة حرمة ولا محترم ابسط مبدأ من مبادئ الانسانية ، وتجرد عن الشرف والفضائل ، وستظل بريطانيا تحمل عار هذه الجريمة ، امام التاريخ ، وهى كفيلة بان تلوث الاجيال المتعاقبة من بنيتها الى يوم القيامة ..

ولسنا بحاجة لان نصف هذه الوحشية التى خرجت على المألوف ، وفاقت ما كان منتظرا من القدر والدناءة ، فنحيل القارئ الى ماسجله الاستاذ الرافعى في مؤلفه عن الثورة العربية والاحتلال الانجليزى ، وخصوصا ما نقله من وصف شاهد عيان ، هو المسيو « جون نينيه » عميد الجالية السويسرية في مصر سنة ١٨٨٢ ، وقد استأنف «سيمور» اعمال القتل والتخريب وقذف النيران على الاسكندرية في يوم ١٢ يوليو ونارت الخواطر في القاهرة ، وحاصر العربايون قصر الخديو في الرمل ، ثم اخلوا الاسكندرية واحتلها العدو في يوم ١٣ يوليو ، واحتل ايضا قصر رأس التين الذى انتقل اليه الخديو بعد اطمئنانه الى خلو المدينة من العربايين ، وبدأ شعب مصر الجريح يرحل عن الثغر الى داخل البلاد في حالة من الفزع والالام ، يصعب وصفها ..

وهكذا حملت وزارة «جلادستون» الذى كانوا يلقبونه بشيخ الاحرار الوزر امام التاريخ ، واستقال احد وزرائها احتجاجا على ذلك العدوان وهو المستر « جون برايت » الذى وصف ضرب الاسكندرية بانه انتهاك

(١) الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ ، وناثق رقم ٦٦٥ و ٢٢٢

صارخ للقانون الدولي وقانون الاخلاق .. وقال أحد النواب الانجليز
الاحرار ، السير ولفرد لاوسن في مجلس العموم ، يوم ١٢ يوليو ، عن هذا
العدوان انه «فظاعة دولية ، وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والاجرام (١)»
ومع ذلك مضت الحكومة البريطانية في احتمال مسؤولية الجريمة
مطمئنة الى ان الدول التي تصف نفسها بانها جماعة الدول المتمدنة
ستسكت على هذا العدوان ، ولقد سكتب فعلا كما سكتت تركيا ، وجمند
مؤتمر القسطنطينية ، ولم يحرك ساكنا .. !

* *

لم تكن انجلترا بذلك التحدى الصارخ لاحكام القانون الدولي العام
وبمغالطتها لاعضاء مؤتمر القسطنطينية ، تقصد مجرد احتلال مصر ،
وانما كانت تسعى أولا وقبل كل شيء لخطف قناة السويس من مصر ،
ومن كل دولة تحاول ان يكون لها في هذه المنطقة ، ولو شبه نفوذ ،
لتضمن انجلترا سيطرتها على طريق الشرق ، ولتقيم في آسيا وافريقيا
الامبراطورية الواسعة التي لا تغرب عنها الشمس .. !

وانجلترا التي لعبت دورها بمكر شديد ، لم تكن تفعل عن اطماع
فرنسا التقليدية في قناة السويس ، فاستمرت في اللعب والخديعة ،
لتحقق غرضها الجوهرى من الاحتلال بسرعة ، ودون ان تترك للدول
الاخرى فرصة التفكير والتروى . فبعد ضرب الاسكندرية ، ارسلت
انجلترا سفيرها في باريس الى « فريسينيه » ليؤكد له ان انجلترا ،
حينما صبت نيران مدافعها على الاسكندرية ، كانت في حالة دفاع شرعى
وانها لا تخفى في مؤخرة رأسها اى غرض قد يؤدي الى اساءة العلاقات
بينها وبين فرنسا ، بل هى تعمل جاهدة لصيانة هذه العلاقات ، وترجو
من فرنسا ان تعمل من ناحيتها ، بأن تشاركها في التدخل المسلح في مصر
واذا كانت انجلترا قد قامت بهذا العمل منفردة من ناحية الاسكندرية ،
فهى تعرض على فرنسا ان تشاركها فيه في السويس ، لحماية قناة
السويس ضد ما يهددها . ولم تكن انجلترا تعرض على فريسينيه هذا
الامر لأول مرة ، فقد سبق ان عرضته في ٢٤ يونيو سنة ١٨٨٢ ، يوم
ان توجه لورد «ليونز» السفير الانجليزى في باريس ، الى وزير خارجية
فرنسا يطلب منه المشاركة العسكرية في الدفاع عن قناة السويس ،

(١) وفي ٥ يونيو سنة ١٩٥١ ، كانت تناقشنا جامعة باريس في رسالتنا عن «مشكلات
قناة السويس المعاصرة» فقال عضو اللجنة العلامة « جيلبرت جيدل » وهو عميد
اساتذة القانون الدولي العام في فرنسا : « ان ضرب الاسكندرية كان عملا وحشيا لا مسوغ له »

ورفض الوزير الفرنسى هذا العرض ، مؤكدا ان الملاحة فى القناة منتظمة ولا محل البتة لتلك الحماية المزعومة ، والتي قد تضطر المصريين لقطع قناة المياه الحلوة عن منطقة السويس ..

وفى المدة من ٢٤ يونيو الى ان تجدد العرض البريطانى فى ١٢ يوليو ، تركت انجلترا ابواق دعايتها فى اوروبا تشيع انه يحتمل ان تطلب انجلترا من ايطاليا مشاركتها فى حماية قناة السويس .. !

وكان سفير فرنسا فى باريس منذ ٢٤ يونيو يبلغ حكومته عن الترتيبات العسكرية التى تعدها الحكومة البريطانية لاحتلال قناة السويس ، ويستحثها لمشاركة الانجليز قبل فوات الفرصة ، ولكن فريسينيه رفض هذا ، لان شركة قناة السويس ، كانت تؤكد له انه ليس ثمة خطر يهدد الملاحة فى القناة ، وان ارسال قوات مسلحة الى القناة سيؤدى لاسوأ النتائج . ولم تكن الشركة ولا رئيسها « دى لسبس » يقولون هذا اخلاصا لمصر او لمبادئ الاخلاق ، بل تنفيذا لخطة رسمتها وزارة الخارجية البريطانية ، ولا يخفى علينا ان دى لسبس ، كما برهنا بالوثائق فى الجزء الاول من هذا الكتاب ، كان منذ افتتاح القناة اجيرا لحكومة انجلترا ..

وقد ذكر السفير الانجليزى لفريسينيه فى مقابلتهما فى ١٢ يوليو سنة ١٨٨٢ ان الحكومة المصرية قد تضطر بعد حوادث الاسكندرية وانتقال الاسطول الفرنسى قبيل الضرب الى بورسعيد الى تدمير القناة كخطة حربية ولذلك يجب ان يوعز الى مؤتمر القسطنطينية ليوصى انجلترا وفرنسا باحتلال القناة . وقبل « فريسينيه » هذا الراى ، وعده وجيها ، وقال انه مادام لابد من الحصول على موافقة اعضاء مؤتمر القسطنطينية بنذب انجلترا وفرنسا لاحتلال القناة ، فلن يجد صعوبة فى الحصول على موافقة البرلمان الفرنسى على المشاركة فى هذا العمل .

ويبدو ان انجلترا ، كانت تحاول بهذه المناورات كعادتها ، ان تجعل احتلالها لقناة السويس مقبولا من جماعة الدول المتمدنية ، ولم تشأ ان تقدم بمفردها الى مؤتمر القسطنطينية فأرادت ان تتقدم ومعها فرنسا وفى الوقت نفسه ارادت ان تتظاهر بانها مختلفة مع شركة قناة السويس لنخفى مؤامرة « فرديناند دى لسبس » وخيائته التى سيأتى الكلام عنها ، وذلك ان « سيمور » كان قد ارسل فى ٨ يوليو الى « فكتور دى لسبس » - ابن فرديناند والوكيل الاعلى لشركة قناة السويس فى مصر فى ذلك الوقت - يطلب التصريح لسفينة حربية انجليزية تحمل

مدفعا واحدا ان تطوف بالقناة ، فرفض هذا الطلب . وكانت هذه المكاتبات صورية ، اريد بها تغطية تواطؤ الشركة مع الانجليز .

على ان « فريسينيه » وصلته برقية من سفيره بلندن ، في ١٤ يوليو ، وجاء فيها ان حكومة انجلترا قد اصدرت تعليماتها الى بعض قطع اسطولها بالتجول في القناة لحماية الملاحه فيها ، وانها اتخذت هذا القرار ، استجابة لرغبة غرف التجارة في بريطانيا .

ومما ورد في مذكرة السفير الفرنسي المشار اليها « ان الراى العام البريطانى هنا معنى بمسألة احتلال القناة ، وستجد الحكومة البريطانية نفسها - بضغط الراى العام - مضطرة ، لاحتلال القناة عسكريا لمنع ما عساه ان يقع عليها من اعتداء » .

وبتأثير هذه البرقية ، اصدر « فريسينيه » تعليمات الى الاميرال « كونراد » بان يطوف بدوره في القناة لحماية حركة المرور !!

واود ان ابنه هنا ، الى ان السفير الايطالى في مؤتمر القسطنطينية الذى اقترح في جلسته الثالثة كما اسلفنا قرارا من شأنه ان تتعهد الدول بعدم القيام بأى عمل مسلح في مصر طيلة انعقاد المؤتمر ، كان قد نه الى موضوع حياد قناة السويس المقرر في الفرمانات ، ولكن المندوب البريطانى اورى ان انجلترا لاتستطيع ان تعترف بهذا الحياد . وحاولت انجلترا ان تزيل هذه العقبة من طريقها ، حتى ارادت ان ترشى ايطاليا بالتلويح بان انجلترا قد تدعوها لمشاركتها في الدفاع عن القناة ، واجتمع « جرانفيل » برئيس حكومة ايطاليا « مانسينى » وباحثه فى الامرافعلن هذا الاخير ان انجلترا تميل الى احترام حرية المرور فى القناة ، والامر بهم مجموعة الدول البحرية .

واستمرارا فى المناورات ، التى ارادت بها انجلترا التغلب على مبدأ حياد القناة ، المعترف به ضمنا من الجماعة الدولية ، وبعد ان نجحت فى حمل « فريسينيه » نفسه على اهدار هذا المبدأ ، لكى لا تكون انجلترا منفردة بالاثم ، نقول استمرارا على هذه السياسة ، قبلت انجلترا ، ما عرضه فريسينيه ، من ان يترك لمؤتمر القسطنطينية ان يندب من يرى من الدول الاوروبية لاحتلال القناة نيابة عنه ، والدفاع عنها دفاعا مشتركا ضد مصر ، صاحبة القناة ، واجتمع المؤتمر فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ ، لبحث اقتراحا ، عرضه انجلترا وفرنسا ، وطلبتا ان يصدر بشأنه قرار يكون مكملا لميثاق النزاهة ، الذى تقدمت الاشارة اليه .

وهذا هو نص الاقتراح الفرنسى ، البريطانى :

« تعرض فرنسا وانجلترا على المؤتمر ، ان يعين الدول التى تقوم وقت الازوم ، باتخاذ الاجراءات التى تازم للمحافظة على قناة السويس ورغبة فى كسب الوقت ، يصرح للدول التى تندب لهذا الغرض ، والتى تقبل هذه المهمة ، ان تقرر هى نوع العمل الذى تقوم به ، وتحدد الوقت اللازم له ، على ان يكون ذلك - فى نطاق بروتوكول النزاهة وخلق الغرض » .

وذكر مندوب فرنسا فى المؤتمر ، « الماركيز دى نواى » ، ان فرنسا لا تطلب من المؤتمر ان تكون الدولة التى تناط بها هذه المهمة ، ولكن اذا رأى المؤتمر ذلك فأنها لن ترفض القيام بها فيما اذا وافق برلمانها ، وقال ان الدفاع عن قناة السويس مسألة منفصلة عن موضوع التدخل وأن الموضوع الثانى ، يمكن ان يكون محل بحث آخر . وتطلب من أجله موافقة دول أوروبا وموافقة تركيا !!

ولا شك ان المندوب الفرنسى جنح الى هذه السفسطة ، املا فى الحصول على تفويض من المؤتمر بحماية فرنسا وانجلترا لقناة السويس عسكريا ، بغض النظر عن بروتوكول النزاهة الذى سبقت الموافقة عليه

رفض هذا الدفاع المشترك

فى يوليو سنة ١٨٨٢

لا يختلف هذا المشروع الانجليزى الفرنسى ، فى جوهره ، عن المشروع الرباعى الذى عرض على مصر فى اكتوبر سنة ١٩٥١ ، وكذلك لا يختلف عن مشروعات الدفاع المشترك الاخرى التى تدور حول قناة السويس اللهم الا فى وجود اخطار احتمالية فى العصر الذى نعيش فيه كروسيا السوفييتية مثلا ، ان صح انها خطر يهدد القناة كما تزعم ابواق الدعاية البريطانية ، ولم يكن يوجد خطر من هذا القبيل فى يوليو سنة ١٨٨٢ ، وهذا الامر يدل دلالة واضحة على ان الاستعمار يسترشد دائما بملفاته القديمة ويحىي خطته التى تنام فى دور محفوظاته السياسية .

ولكن رجال القرن التاسع عشر ، كانوا اكثر يقظة من سياسة النصف الثانى من القرن العشرين ، اذ رأوا ان اسناد الدفاع عن قناة السويس لدولتين أوروبيتين أو أكثر ، فيه تمييز لهذه الدول على حساب الدول الاخرى التى تنتفع بالقناة واخلال بالتوازن الدولى .

وعلى ذلك رفض مؤتمر القسطنطينية المشروع الانجليزي الفرنسي، بعد ان رجع المندوبون الى دولهم . وكان اول من فطن للعبة الانجليزية وقتلها ، داهية أوروبا وشيخ ساستها « بسمارك » فأعلن انه يرفض تمييز دولتين أو ثلاث بالدفاع عن قناة السويس ، لان ذلك يخل بالتوازن الدولي .

ورات حكومة النمسا والمجر هذا الرأي نفسه ، واعتبر مجرد وجود دولة اجنبية في مصر بحجة الدفاع عن قناة السويس ، تمييز لها واخلاق بالتوازن الدولي (١) .

كلمة « الدفاع عن قناة السويس » بدعة بريطانية

حقيقة كانت عبارة « دفاع عن قناة السويس » Protection du Canal بدعة ، من بنات أفكار وزارة الخارجية البريطانية ، وقد اجتمع « فريسينيه » باللورد « ليونز » سفير بريطانيا ، بعد خمسة ايام من تقديم مشروعهما المشترك الى مؤتمر القسطنطينية ، وطلب منه تفسيراً لكلمة « دفاع عن قناة السويس » وتحديداً لهذه العبارة ، فتلعثم السفير الانجليزي ، وقال في تبجح ومكابرة :

« ان الدفاع عن القناة ، لاشان له بمسألة انتظام حركة المرور في قناة السويس ، وانما يتلخص في احتلال ضفة القناة وعلى امتدادها في نقطتين أو أكثر ، بحيث ترابط في كل نقطة قوة مسلحة قوامها الفان من الجنود ، وسنمتنع عن الزحف بهذه القوة الى داخل الاراضي المصرية، وانما تكون مهمتها دفع الاعتداء الذي يوجه مباشرة الى القناة . وحتى لو قامت قوات انجلترا باحتلال الاراضي المصرية ، فليس لهذه القوات ان تعتمد على معونة القوات المشتركة التي ترابط في القناة . فتجب التفرقة بين الاحتلال وبين عمل القوات العسكرية في القناة طالما ان القناة لا تهدد من الداخل وان المصريين لا يعوقون سير قناة المياه الحلوة .»

وقد تورطت الوزارة الفرنسية وطلبت من برلمانها في ١٩ يوليو سنة

(1) J. Reinach, Le ministère Gambetta (Paris 1884).

P. Deschanel, Gambetta (Paris 1919).

Ch. de Freycinet, La question d'Egypte (Paris 1901).

١٨٨٢ فتح اعتماد لمشروع الدفاع المشترك عن القناة ، وانه على الرغم من رفض مؤتمر القسطنطينية للاقتراح الانجليزي الفرنسي ، مضت الدولتان في خطتهما ، وصرح سفيراهما في مؤتمر القسطنطينية في جلسة ٢٦ يوليو بان بلديهما مستعدان عند الحاجة لحماية القناة ، وسكت المؤتمر على هذا التصريح .

ورأى « فريسينيه » بمناسبة طلب الاعتماد من البرلمان الفرنسي ان يناقش البرلمان المسألة برمتها ، ويتخذ فيها ما يراه .

خطاب جامبنا المشهور

وفي تلك الجلسة ، انبرى جامبنا الذي كان رئيسا للوزارة قبل فريسينيه ، والذي كان قد اشار بقيام انجلترا وفرنسا بالتدخل المسلح في مصر ، انبرى للكلام في هذا الموضوع ، ولقى خطابا مستفيضا ، رأينا ان نقتبس منه أهم فقراته . قال « جامبنا » :

« عند ما انظر ، من فوق هذا المنبر ، الى أوروبا التي كثر الكلام عنها اليوم ، أرى أن فرنسا وانجلترا ، تحملان على كاهليهما منذ عشرين سنوات مسؤولية السياسة الغربية . واسمحوا لي أن أعلن ، أنه لا توجد سياسة أوروبية أخرى ، نستطيع أن نلتمس منها العون ، لمواجهة أشد الاحتمالات التي يخفيها المستقبل عنا . »

« أن لي من الخبرة والاطلاع ، ما يسمح لي بتوجيه النصح اليكم قائلا : مهما عظمت التضحيات ، لانقطعوا أبدا عرى التحالف بيننا وبين الانجليز !! .. »

« انى أعرف مقدا ، ماقد يثيره البعض ضد هذا الراى ، ولكن ساكشف لكم الآن عن رأيي ، ولن ادع اللبس يحيط به . اعلموا انى صديق مخلص للانجليز ، بل وصديق مستنير ، ولكن صداقتى لهم لا تبلغ بى الى درجة التضحية بالمصالح الفرنسية من أجلهم . ومع ذلك ، كونوا على ثقة أن الانجليز ، وهم دهاء السياسة ، لا يحترمون من حلفائهم ، الا من عرف كيف يحترم نفسه ، ويتشبت بمصلحته . »

« ان الامر الذى يفرينى بمخالفة الانجليز والتعاون معهم ، فى حوض البحر الابيض المتوسط ، وفى مصر هو فى الواقع الامر الذى اخشاه وهو - وأرجو أن تسمعوا جيدا وان تعوا كلامى - ان الخصام مع الانجليز يضطرننا لان نترك لهم باستمرار مناطق من الارض والانهار والممرات ،

ينفردون بالانتفاع بها ، ولكم في الحياة حقوق وفي التجارة حقوق بقدر ما للانجليز ، فلم لا نشاركهم ونقاسمهم ؟ !

((انى لا ارمى بتشيعى للتحالف الانجليزى ، الى اهدار مصالح فرنسا أو الحط منها . وانما اعتقد أن هذا التحالف ، هو الوسيلة لضمان مصالحنا ، واذا دب ديبب الخصومة بيننا وبينهم خسرنا كل شيء !! ...))

رد كليمنصو

وانبرى كليمنصو ، للرد على ((جامبتا)) فقال :

((ليست هناك وحدة مصالح بين فرنسا وانجلترا ، فانجلترا تحبذ التدخل التركى في المسألة المصرية ، في حين أن هذا التدخل ضار بمصالحنا لقد كان مسيو ((فرسينيه)) على حق ، حينما رفض الاشتراك في ضرب الاسكندرية ، كما كان على حق ، حينما وجه دعوته الى المجتمع الاوروبى . يجب على ((فرسينيه)) ألا يترك نفسه منقادا للانجليز . واذا كان قد تقرر الاشتراك في احتلال مصر ، فإن المجلس لن يتوانى عن مطالبة الحكومة بايضاح شروط هذا الاحتلال ومزاياه .)) .
وقد انتهت المناقشة بموافقة البرلمان الفرنسى على الاعتماد الذى طلبه « فرسينيه » بشرط استخدامه في جعل الاسطول مستعدا ، للقيام فورا بأعمال حربية في منطقة القناة .

فرسينيه يكشف عن مؤامرة

اقتسام مصر

وفي ٢٤ يوليو طلب فرسينيه من البرلمان الفرنسى اعتمادا جديدا تدره تسعة ملايين ونصف مليون من الفرنكات ، ووضح للبرلمان الخطة التى اتفق عليها بين فرنسا وانجلترا ، وموداها أن تقوم انجلترا بالاعمال الحربية في مصر ، وتكتفى فرنسا باحتلال غرب القناة ، على طول القناة ، حتى مدينة الزقازيق ، بحيث تدخل الزقازيق في المنطقة الفرنسية . وأشار في خطابه الى الصعوبات السياسية والعسكرية والدولية ، التى تعترض هذا الاحتلال ، وانه لا بد من الحصول على تفويض من دول أوروبا ، وأضاف :

((ان حماية القناة ، عمل مادى بسيط ، ولا يشتر متاعب سياسية فاللدول فيه مصالح متساوية . وهذه الحماية لا تعد تهديدا للسلام

العالمى . ومن الخطأ القول انها وسيلة الى التدخل ، فان يمكن ان نكسره على التدخل فى مصر على غير ارادتنا .

« اما الفوائد التى سنحصل عليها من القيام بهذه الحماية فهى :

- ١ - اننا نستجيب لرغبة انجلترا ، وفى هذا فائدة لنا .
- ٢ - اننا لانظهر امام العالم الاسلامى بمظهر الضعيف المتخاذل ، فى وقت تحاول تركيا ان تستعيد مركزها فى مصر .
- ٣ - المحافظة على سلامة بواخرنا فى القناة ، كلما اقتضى الامر ذلك «
« والتصريح الذى تطلبه الحكومة ، لن يستخدم الا اذا دعت الحاجة اليه ، اثناء العطلة البرلمانية ... الخ .. »

وهكذا استطاع « فريسينيه » ان يعرض المسألة على البرلمان بطريقة ماهرة ، ليتخلص من المعارضة ، ولكن كثرة رجال البرلمان الفرنسى ، كانوا يرون ان القناة هى مصر ومصر هى قناة السويس وفطن بعضهم لخبث انجلترا ، وقالوا فى صحفهم انها تريد ان تستعمل الفرنسيين حراسا للقناة ، وتسطو هى على مصر كلها ، ثم لا تلبث مصر والقناة معا ان يسقطا فى يدها ، فليس من الممكن فصل مصر عن القناة ، فهما قطعة لا تتجزأ .. ويجمل بنا ان نسجل هنا عبارة لكليمنصو :

« يجب علينا ان نعرف التاريخ على حقيقته .. »

« اذا اُصبح التاريخ مجرد سلسلة من المنازعات الدامية ومن المجازر والحروب ، واذا كان يتحتم علينا الا نرى فى التاريخ الا المناورات الشخصية والمخالفات المفرضة ، واذا فرض علينا الا نطالع التاريخ الا لى ساحت القتال ، حيث يكون النصر حليف الصدفة والمجازفات ، اذا كان هذا هو التاريخ ، فمما لا شك فيه اننا فى هذه اللحظة ، بلدليس نه تاريخ ، وانى لاهنىء وطنى على هذا الشرف العظيم

« لما ذا اذن ، لانترك لشعب ، قد اُصبح مفككا من جراء الحكم الملكى الفردى ، حق الانطواء على نفسه لى يستعيد قواه ، ويجد من ذاته ، وحو يقوم بهذا العمل الضخم - وانتم تعرفون ما يحتاج اليه هذا العمل من جهد ووقت - من الارادة والصبر ، مايكفل له اتمام اصلاحاته الداخلية ووضع النظم التى تنقله من طور الحكم الملكى الفردى ، الى طور الديموقراطية ، فتسمح له بان يمنح اكبر عدد من ابنائه مطالبهم المشروعة ، فى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وانى اضع في كلمة واحدة الاسس الحققة التى يقوم عليها النظام
الديموقراطى »

بهذا تكلم كليمنصو معترضا على الاعتمادات ، التى طلبت باسم
الدفاع عن قناة السويس ، الذى تدعيه انجلترا ، واوصى بالانصراف الى
الاصلاح الداخلى بدل المغامرة والمقامرة .

ولكن صاح فى وجهه بعض اعضاء البرلمان ، وقالوا له : اسكت فانت
لا تتكلم باسم فرنسا .

ومع ذلك تغلب رايه ، ورفض البرلمان الموافقة على الاعتماد الاضافى
وسقطت وزارة « فريسينيه » وكان ذلك فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٢

ولا يساورنى شك فى أن الدسائس البريطانية فى البرلمان الفرنسى ،
هى التى اطاحت بفريسينيه ، لكى تنفرد انجلترا باحتلال قناة السويس ،
بعد اذ رفضت فرنسا رصد الاعتماد اللازم ، وهذا مع قيام انجلترا فى
الظاهر بدعوة فرنسا لمشاركتها فى احتلال قناة السويس باسم الدفاع
عن القناة ، وقد علمتنا سياسة انجلترا انها ذات وجهين وقلبين
ولسانين ...

ومن الملاحظ انه فى الوقت الذى قرر البرلمان الفرنسى رفض الاعتماد
الذى طلبه « فريسينيه » ، وان تنفض الحكومة الفرنسية يدها من
المسألة المصرية ، قرر البرلمان الانجليزى فى ٢٧ يوليو اعتمادا بمبلغ
٢٣٠٠٠٠٠ جنيه للحملة على قناة السويس .

ولقد أخفق مؤتمر القسطنطينية ، وكان وصمة عار فى جبين السياسة
الاوروبية ، لانه ترك انجلترا تفعل فى مصر وفى قناة السويس ما طاب
لها ، ووقف متفرجا ، وقد انتهت جلساته فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢

دبرت وزارة « جلادستون » خطة غزو قناة السويس ، وحصلت
على موافقة البرلمان الانجليزى على رصد الاعتماد اللازم ، ووصلت الى
نرضها من الناحيتين الدبلوماسية والعسكرية .

وفى المجال الدبلوماسى ، كانت الوزارة الانجليزية ، على علم تام بجو
السياسة الفرنسية ، وقد استخدمت عملاءها فى باريس ، الى ان رفضت
فرنسا يدها من الموضوع ، وطوال البحوث ، حرصت على التظاهر
بانها ترحب بمشاركة فرنسا لها . وكذلك كانت تدعى احيانا ، ان تركيا

يجب ان ترسل قوات مسلحة للدفاع عن قناة السويس ، حال كون عملائها في القسطنطينية ، سعوا جاهدين للفت في عضد تركيا ومنعها من ارسال اية قوة ، بل انه حدث ان تركيا ، انضمت فجأة الى مؤتمر القسطنطينية قبيل انفضاضه وابدت استعدادها لارسال قوات الى مصر ، فقبل لها ان الوقت قد فات ، ومن ناحية اخرى نجحت انجلترا في كسب الوقت ودفع مؤتمر القسطنطينية الى التخبط والتسويف ، وعدم اتخاذ قرار ما ..

ان انجلترا لم تهمل الفرصة التي سنحت لها ، حينما سقط « فريسينيه » وتخلت فرنسا عن فكرة مشاركتها في احتلال القناة ، فبعثت في ٣٠ يوليو سنة ١٨٨٢ انذارا الى الباب العالي ، قالت فيه انها تعتبر نفسها مكلفة بمهمة اقرار النظام في مصر ، ولا ندرى كيف انتحلت هذه الصفة ، وقالت في انذارها انها ستمنع القوات التركية من النزول الى مصر ، الا اذا اعلنت تركيا انها تعتبر عرابي ثائرا ، وخارجا على القانون . والعجيب ان السلطان العثماني وقع في هذا الفخ ، وصدر منه هذا الاعلان ، في ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واستغلت انجلترا منشور السلطان ضد العرابيين اسوا استقلال ، ولم تعطه المقابل الذي كانت قد وعدت به ، وهو السماح لتركيا بانزال قوات في بور سعيد .

وكانت انجلترا تدرك تماما ان احتلالها للقناة يثير اشكالا قانونيا لان عقود امتياز القناة نصت صراحة على حيادها ، ولو ان هذه العقود لا ترقى الى مرتبة المعاهدات ، الا انه طالما احتجت الدول بما ورد فيها ، في مراسلاتها الدبلوماسية ، وقد اصبح موضوع حياد القناة امرا مسلما به دوليا ، وروعى هذا الحياد اثناء الحرب بين فرنسا والمانيا في سنة ١٨٧٠ ، وفي وقت الحرب الروسية ، التركية في سنة ١٨٧٧ .

وحاولت انجلترا ان تخرج من هذا المازق بالحصول على تفويض من الخديو يجيز لها هذا الاحتلال ، لتقول انه ما دام ان صاحب الحق الشرعى قد اجاز لها ان تحتل القناة فان عملها لا يخالف القانون . ولذلك ابرق اللورد « جرانفيل » الى الاميرال سيمور ، في ٢٤ يوليو طالبا منه ان يحصل من الخديو على السلطات التي تخوله حق احتلال قناة السويس . وقد كتب الخديو ، التصريح المطلوب في ٣١ يوليو ، وهذا نصه :

« منحناكم التصريح باحتلال جميع النقاط التي ترونها ضرورية في برزخ السويس ، لضمان حرية الملاحة في القناة ، ولحماية المدن المجاورة لها ، ومن فيها من الاهالى ، وللقضاء على كل قوة لا تعترف بسلطاني »

ولكن فات إنجلترا ، التي تمسكت بتلك القصاصة من الورق ، واشهرتها ضد مصر في مجلس الامن في سنة ١٩٤٧ ، فاتها ان تلاحظ الآتى :

١ - ان محمد توفيق كان قد القى بنفسه في احضانها ، وخرج على وطنه ، فكان بمثابة « كويسلنج » ، والشعوب لا تتقيد بتوقيعات الخونة
٢ - ان الخديو ، لم يكن حرا منذ ان احتوى بانجلترا ، فارادته من ارادتها ، وهى التى كانت تتعاقد مع نفسها .

٣ - كان هذا التصريح من لدن الخديو مجافيا للفرمانات السابقة الخاصة بقناة السويس ، والتي وقعها السلطان العثمانى .

وعلى كل كان الامر حينئذ امر قوة ، وقد ازهقت إنجلترا روح القانون وداست على الشرائع بالرغم من حرصها المستمر على ان تعطى لفعالها طلاء قانونيا .

وعلى ذلك تعد المسألة قد انتهت دبلوماسيا الى ما كانت تسعى اليه إنجلترا ، وبقي عليها ان تكفل لنفسها النجاح في الميدان الحربى ، وفعلا نجحت بالخديعة والخيانة ، لا بحد السيف او فوهة المدفع .

والخائن الذى لعب دوره ببراعة ، هو الاستعمارى الاول ، وصنيعة الانجليز الاهم ، « فرديناند دى لسبس » وبيان ذلك :

عقد عرابى ، فى اواخر يوليو مجلسا عسكريا للنظر فى امر القناة ، فقرر المجلس ضرورة تعطيلها ، حتى يعجز الجيش الانجليزى عن الوصول الى الشاطئ الغربى منها . ولما علم « دى لسبس » بهذا القرار ، اتصل بعرابى والح عليه ان يمتنع عن قطع القناة ، وبعث له برقية يقول فيها : « ان الانجليز يستحيل ان يدخلوا القناة » واتخذ عرابى بهذه البرقية ، ولم يصغ لنصائح اخوانه الذين اكثروا له ان دى لسبس انما يفرر به ، ولما وصلت البوارج الانجليزية الى بور سعيد ، استمر دى لسبس فى خداع عرابى ، وكتب له يقول : « لا تعمل عملا ما لسد قناتى ، فانى هنا ، ولا تخش شيئا من هذه الناحية اذ لا ينزل جندى انجليزى واحد الا ويصعبه جندى فرنسى ، وانا المسئول عن كل ذلك » ، وكان دى لسبس دائم الاتصال بعرابى ، وكان يلقي فى روعه ان القناة طريق حر للملاحة العالمية ، وانها منطقة حياد لا تجوز فيها الاعمال الحربية ، ولا يستطيع الانجليز ان يعرضوا انفسهم لسخط الدول اذا هم احتلوا القناة ، واذا قام عرابى باى عمل من شأنه تعطيل الملاحة فى القناة ، فان العالم كله سيقف ضده !!

وكان دلسبس ، قد حضر الى مصر في شهر يوليو ، ليقوم بهذه المناورة ويمنع عرابى من اقامة تحصيناته في منطقة قناة السويس ، وكان حضوره بناء على تفاهم سابق بينه وبين اللورد جرانفيل ، وقد كتب قنصل انجلترا بالاسكندرية تقريرا الى حكومته ورد فيه ، عن نشاط « دى لسبس » ما نصه :

« حصل دى لسبس من عرابى على وعد بان حرية الملاحة للتجارة الانجليزية ، ستكون مكفولة في القناة . والحقيقة ان هذا الوعد الذى صدر عن الدكتاتور المصرى - الذى كان الجميع يمتدحون تسامحه وحسن بواباه - انما كان لاغراض خاصة يرمى اليها ، ذلك انه لا يرى امامه الا طريقين لحملة عسكرية ، تكون القاهرة هدفا لها ، والاول يبدأ من الاسكندرية وابى قير ورشيد ، ثم يتبع فرع النيل الذى يصب عند رشيد ويخترق الدلتا ، وهى منطقة تشغلها شبكة ملبدة من القنوات ، وتفتيحها المياه عادة في فصل الصيف بسبب فيضان النيل ، والطريق الثانى يرتكز على قناة السويس ، ومنها يسير الجيش المهاجم الى مدينة الزقازيق بمحاذاة ترعة المياه العذبة التى تغذى الاسماعيلية او يخترق الصحراء متجها نحو القاهرة مباشرة .

« وقد ركز عرابى الجزء الاكبر من جنوده في كفر الدوار . ولو استطاع ان يجعل انجلترا تمتنع عن استخدام القناة ، كقاعدة لعملياتها الحربية بحجة انه هو نفسه قد احترم حياد القناة ، فانه يتفادى تقسيم جيشه ، ويحصر الحرب في منطقة ذات مداخل وعرة ، وقد عنى من قبل بتحسين مراكزه فيها وليس من الممكن عقلا ان يطلب من انجلترا الحد من وسائل العمل لديها ، فان ذلك يزيد من مخاطر الحملة ، ولا تستطيع انجلترا ان تحترم حياد القناة ، فانه لم يتقرر في معاهدة دولية ، وان يكن ذا فائدة من غير شك » (١)

اهمل عرابى نصائح رفاقه ، واطمان لاكاذيب افاق عالمى ، ادانه القضاء الفرنسى فيما بعد في قضية بنما وقضى عليه بالسجن خمس سنوات بتهمة النصب والاحتيال والرشوة والتزوير . وبفضل خيانة دى لسبس احتل الانجليز القناة ، ثم كسبوا معركة التل الكبير واحتلوا عاصمة مصر في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، ولولا الدور الذى لعبه دى لسبس ، ما ارتفعت راية الاحتلال البريطانى في سماء القاهرة .

(١) التقرير المشار اليه بمحفوظات وزارة الخارجية البريطانية

حقيقة لم تبرم معاهدة دولية تقرر حيدة القناة ، ولكن هذه الحيدة تقرر في فرمانات سنة ١٨٥٦ و سنة ١٨٦٦ ، والفرمان الثانى قد وقعه الباب العالى ، بناء على تدخل انجلترا نفسها ، كما بينا فى الجزء الاول من هذا الكتاب ، وهذان الفرمانان قررا وجود شركة قناة السويس وحددا تعريفه المرور ، وقد عملت الدول بأحكام الفرمانين المشار اليهما منذ افتتاح قناة السويس ، فلم يكن هناك محل للعمل بجزء مما نصا عليه واهمال البند الرئيسى الخاص بالحيد الذى هو قاعدة المرور فى القناة . ولكن جلادستون وقف فى مجلس العموم ، فى ١١ اغسطس سنة ١٨٨٢ ، وضرب بأحكام القانون عرض الحائط ، وقال ان انجلترا ستفعل ما تمليه عليها مصلحتها ، ثم تسوى الامر مع الدول فيما بعد !!

وقد خرجت السفن الانجليزية خلسة من الاسكندرية فى ظلام الليل واحتلت بور سعيد فى ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢ ، واتخذت من مباني شركة قناة السويس بالمدينة مركزا لعمالها الحربية ، واغلق الانجليز القناة ثلاثة ايام ومنعوا الملاحة التجارية فيها بالنسبة لسائر السفن من مختلف الجنسيات ، وكانوا قد جاءوا بقوات اخرى من الهند اخترقت قناة السويس ، وفى ٢٤ اغسطس ، اى بعد ان تمت لهم السيطرة على القناة ومدخلها اعادوا فتحها وكوفئت شركة قناة السويس بدفع رسوم المرور عن الفرق المسلحة التى مرت وانزلت بمدن القناة وكذا العتاد الحربى .

والذى يبعث على الدهشة ، انه فى الوقت الذى كان الانجليز يستعدون لاحتلال القناة ويرسلون قواتهم من بريطانيا ومن الهند ويتفاوضون مع حكومة فرنسا ومع فرديناند دى لسبس ، فى هذا الوقت استيقظ مؤتمر القسطنطينية قليلا من غفوته ونظر فى جلسة ٢ اغسطس سنة ١٨٨٢ ، فى اقتراح تقدم به المندوب الايطالى ، الكونت كورتى ، ومضمونه ان على المؤتمر ان يعمل ما من شأنه تأمين حرية المرور فى قناة السويس ، بمؤازرة الباب العالى ، بتعيين بوليس بحرى تساهم فيه الدول جميعا ، ويناط به مراقبة انتظام حركة المرور فى القناة ، بشرط ان يجتمع ممثلو هذه الدول للمذاكرة والبحث كلما تبين نقص الاجراءات اللازمة لصيانة الملاحة . وقد ايد هذا الاقتراح كل من النمسا والمانيا والروسيا . ورفضت انجلترا ان تنضم لتلك الدول ، ثم عدلت عن الرفض وقبلت بشرط ان يسمح لها فى حالة الضرورة ، وهى التى تقدرها ، باحتلال بعض المراكز فى قناة السويس وفى ١٤ اغسطس انضمت فرنسا للمشروع ، ومع ذلك عرفت انجلترا كيف تتخلص من المؤتمر بلباقة ، بعد اذ لم تعد بها حاجة اليه فتقرر فى ٢٢ اغسطس تأجيل انعقاده الى اجل غير مسمى .

ومما تقدم ، يتضح ان انجلترا نجحت في احتلال مصر بمفردها ، لان سياستها كانت سائرة بخطة محكمة ، وكانت قناة السويس هي عماد انجلترا في احتلالها لمصر ، فلولا القناة ، ولولا تخاذل تركيا ، وتخبط فرنسا والدور الذي لعبه دي لسبس في خيانة عرابي ومساعدة انجلترا ، لما استطاع الانجليز ان يحققوا حلمهم القديم ، وقد استيقظ الفرنسيون وفاقوا لما اصبح الاحتلال حقيقة ماثلة لهم ، وعرفوا كيف جعلت انجلترا منهم مخلب القبط لتظفر بفريستها ، وكتب « جون ليمون » J. Lemoine وكان من اعضاء الاكاديمية الفرنسية ، مقالا بتاريخ ١ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ، وهو منشور بمجلة La revue politique et littéraire وجاء في هذا المقال :
« ضاعت مصر بالنسبة لفرنسا وللنفوذ الفرنسي ، منذ اليوم الذي شق فيه ، ذلك الرجل ، الذي يصفونه بالفرنسي الاعظم ، قناة السويس .

» ولقد طالما حارب الانجليز هذا المشروع بكل ما اوتوا من قوة ، فسخر منه اللورد بالمستون ، وهو ذلك السياسي الذي تجسم فيه التعصب الانجليزى البغيض ، وقد بعث بمهندسين الى مصر ومنهم «استيفنسون» الذي اعلن ان المشروع مستحيل تنفيذه . . . وقالت انجلترا لنفسها ، يوم ان فتحت قناة السويس ، يجب ان تكون القناة لى !!

خلاصة

١ - منذ افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٨ ، صممت انجلترا تصميما لا تتزحزح عنه على احتلال مصر ، لكي تسيطر على القناة سيطرة تامة وتنفرد بالنفوذ في طريق الشرق .

٢ - وللوصول الى هذا الغرض لعبت انجلترا في مجال السياسة الدولية اكبر دور لعبته دولة اوروبية ، فاستغلت شهوة دول اوروبا القديمة ، التي كانت تغريها دائما بتقسيم املاك الدولة العثمانية والقضاء على آخر صورة من صور التكتل الاسلامي ، وقد انهارت الدولة العثمانية منذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وبالنسبة لمصر استغلت ظروفها الاقتصادية التي ادت اليها خسائرها في قناة السويس والاعيب المرايين الاجانب ووصول خزانتها الى حد الافلاس ، ووجدت في ذلك ثغرة للاشتراك مع الدول صاحبة الامتيازات في الضغط على مصر ، وخلق لجنة المراقبة الثنائية والقضاء على هيبة الحكومة المصرية وخلع اسماعيل وتعيين ولده محمد توفيق والعبث به واستخدامه ضد الحركة الوطنية المصرية ، وانتهاز الفرص للتدخل في امور مصر تدخلا ادى للهجوم عليها من الاسكندرية في يوليو ومن قناة السويس في اغسطس سنة ١٨٨٢ . وتلك

الحوادث كلها ، لم تكن تبغى بها إنجلترا في الواقع الا ان تصنع يدها على قناة السويس وتبعا لذلك تحكم حوض النيل كله وتسيطر آسيا وافريقيا وتتوسع فيهما استعماريا الى غير حد .

٣ - عرفت إنجلترا ، كيف تستخدم في الوصول الى غرضها اقدم اعدائها ومنافسيها ، وهي فرنسا ، كما عرفت كيف تستغل حقد جماعة الدول الاوروبية على مصر والمسلمين عامة ، فسكتت هذه الجماعة على امتهان الانجليز لاقدم المبادئ الدولية ، وحقوق الانسان . وكان مؤتمر القسطنطينية الذي انعقد في ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ واستمر الى ٢٢ أغسطس من تلك السنة ، وما دار في هذا المؤتمر مهولة تكشف عن التواطؤ الدولي ، والتكتل الغربي المشوب بالتعصب .

٤ - على ان إنجلترا لها في الاستعمار سياسة تقليدية ، فهي تسعى دائما للتستر وراء القانون . فالرجل الذي كان على رأس حكومة إنجلترا وقت الاحتلال ، « وليام ايوارت جلاستون » ، الذي طالما اذاعوا عنه انه عدو للاستعمار ونصير للحريّة والاحرار ، هو الذي قام باكبر خدمة لمصلحة محترفي الاستعمار من الانجليز المرابين والراسماليين واصحاب البواخر وشركات النقل البحري ، ومعروف ان احتلال دولة لارض اخرى احتلالا عسكريا يناق الشرائع الدولية ، ولكن جلاستون ووزير خارجيته جرانفيل والمستعمرين الانجليز عامة ، ارادوا ان يصوروا عدوانهم بأنه خدمة للقانون والعدالة والامن والنظام وانتصار لاصحاب الحقوق ، وتنزه عن الاغراض والشهوات . ومن ذلك قول جلاستون :

« اننا نعمل لصيانة الحقوق الشرعية ، حقوق السلطان ، وحقوق الخديو ، وحقوق الشعب البريطاني ، وحقوق حاملي سندات الديون من الاجانب » (١) وقول « جرانفيل » : « لقد دخلنا مصر لصيانة حقوق السيادة المقررة للسلطان ، وتثبيت عرش الخديو ، وضمان الحرية التي خولتها الفرامانات السلطانية للشعب المصري ، ورعاية نهضته والاشراف على انظمتها كي يفي بالتزاماته الدولية » (٢)

٥ - وتلك الاكاذيب التي لاتطبقها عقلية قانونية ، لاتكفي لتغطية سر ذلك العدوان الذي ارتكبه إنجلترا ضد مصر ، وهذا السر يتلخص في :

(١) المرجع السابق ص ٦٤٧

(١) Hansard 3d, series - p. 1150

أ - مسألة إيرلندا : اذ ان ثورة إيرلندا في اواخر القرن التاسع عشر كانت قائمة على قدم وساق ، وارادت انجلترا ان تستغل ضعف مصر وتعتدى عليها ، لتلقى على الايرلنديين درسا اذا هي حصلت على نصر في مصر تتغنى به هناك .

ب - الديون ، وكانت البونات التي يحملها الانجليز تقدر بثلاثين مليوناً من الجنيهات ، وقد قال كرومر (ان اساس المسألة المصرية مالي بحث)

ج - قناة السويس : وهي مسألة المسائل في سياسة انجلترا طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وانى اقتبس هنا من كلام ، (السير تشارلز ديك) وكيل وزارة خارجية انجلترا هذه العبارات :

(ان قناة السويس هي الطريق الرئيسى الى الهند ، وسيلان والمحيطات ، كما انها طريق بورما ، حيث يعيش ربع مليون من الناس تحت التاج البريطانى ، وكذلك تمر بالقناة في طريقنا الى بلاد الصين ، ولنا فيها مصالح كبيرة ، ولا يفوتنا ان القناة هي طريقنا الاستعماري ايضا ، الى استراليا ونيوزيلندا) (١) .

*

وهكذا كوفئت مصر ، على اكبر عمل قدمته امة من الامم الى الحضارة في ماضى الايام وحاضرها ، كوفئت مصر بعنوان ائيم ، ما زال مستمرا حتى الآن ، وهنا العدوان الذى تآبى الجماعة الدولية ان تضع له حدا ، بعد ان صارت لهذه الجماعة منظمات دولية ومحاكم دولية ، نقول ان هذا العدوان ، افسد الحياة في مصر ، كما كان من اهم اسباب الحروب العالمية والمجازر البشرية ، ولن تذوق الانسانية طعم الامن وتنجو من الخوف وتترك صناعة الاسلحة لتصنع الخبز والدواء ، الا اذا تحررت قناة السويس ، ووضعت بلا قيد ولا شرط تحت سلطان البلد صاحب القناة ، وهو مصر .

(١) هانسارد المرجع السابق

الباب الثاني السيادة على القناة

حينما قبلت مصر ان تشق بارضها قناة تصل بين البحرين ، لم تفكر قط في التنازل عن سيادتها على قناة السويس ، ولم يحدث أنها تنازلت عن هذه السيادة ، لا قبل شق القناة ، ولا بعد افتتاحها واستخدامها في الملاحة العالمية ، بل على العكس اكدت الاتفاقات التي ابرمت في يناير وفبراير سنة ١٨٦٦ هذه السيادة ، بما لا يدع محلا لاي لبس .

ولكن الاحتلال كان قوة القاهرة ، عطلت هذه السيادة ومنعت الدولة المصرية من مباشرتها ، كما مباشر كل دولة الحقوق المخولة لها أهلى اراضيها ومياهها الداخلية . ولم تنتقل هذه الحقوق قط للدولة المحتلة وما كان يمكن ان تنتقل اليها . وعلى ذلك أدى احتلال انجلترا لمصر ، بالنسبة لقناة السويس ، لوجود سلطتين (ا) السلطة الشرعية ، وهي سلطة الدولة المصرية ، ويدها على القناة مفاوضة (ب) ، السلطة غير الشرعية وهي سلطة الاحتلال التي طرات ، وباشرت أعمال السيادة على القناة من غير سند ولا اعتراف من جماعة الدول المتمدينة .

والقناة شريان ، صنعه يد الانسان ، لكي تسير فيه السفن التجارية والحربية التي تحمل اعلام مختلف الدول ، من غير تمييز او استثناء وسير هذه السفن في القناة ، لا يكسب الدول التي تنتمي اليها اى حق من حقوق السيادة ، ولا يعتبر مظهرا لها ، بل تبقى السيادة للبلد صاحب الشريان كاملة وغير مقيدة بأى قيد الا ما تنص عليه الاتفاقات التي تبرمها ، بخصوص تيسير الملاحة للمنتفعين ، ولا تعتبر الخدمات التي تؤدي لهم قبودا ترد على حق السيادة . اذ القناة طريق داخلى تستخدمه التجارة العالمية ، كما تستخدم الطرق الاخرى ، البرية والجوية ، في مختلف الدول ، واستخدام التجارة الدولية للطرق الداخلية ، لا ينقص سلطان الدول صاحبها عليها ، ولا ينشئ ارتفاقا للمنتفعين .

ولو ان انجلترا لم تحتل مصر ، لاستخدمت مصر القناة في خدمة الملاحة العالمية ، في الحرب والسلم ، من غير تمييز ولا استثناء ، وكون عقود الالتزام قد رسمت طريقة ادارة القناة ، وجعلت الدولة المصرية

تعين لهذه الإدارة شركة من الشركات ، لا يغير من الوضع في شيء ، لان الإدارة بمعرفة الحكومة مباشرة أو بواسطة شركة تعد مسألة داخلية ، ينظمها القانون الداخلى ، من غير أى دخل للجماعة الدولية ، اذ لا يهم هذه الجماعة الا ان تقوم الدولة المالكة للقناة بفتحها للملاحة العالمية ، على سبيل الدوام والاستمرار ، فيما عدا الحالات التى تفرض الدولة المالكة قيودا على الملاحة مراعاة لامنها الداخلى او الخارجى او لاعتبارات صحية او جمركية ، او وهى بصدد استخدام حق الدفاع الشرعى ، او امير ذلك من الاسباب التى يعترف القانون الدولى العام بمشروعيتها .

ولكن احتلال انجلترا لمصر ، خلق حالة شاذة ، لا يسمع بها القانون الدولى العام ، وجعل القناة طريقا لمواصلات بريطانيا الامبراطورية ، قبل أن تكون طريقا للمواصلات العالمية ، وحاولت الجماعة الدولية ان تقضى على هذا الشذوذ بتشريع دولى ، وتمخضت المحاولات عن معاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، الا ان انجلترا اعتمدت على قواتها المسلحة التى تحتل مصر ، كما هيمنت على شركة قناة السويس ، وسارت القناة طبقا لما تمليه مصلحة بريطانيا ، بغض النظر عن معاهدة القسطنطينية المشار اليها ، وعن حكم القانون ، بوجه عام . وفى هذا الباب ، نستعرض الخطوات التى سبقت معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ثم نبين احكام تلك المعاهدة ، وما جرى عليه العمل بعد ابرامها ، فى زمن السلم وفى اوقات الحرب .

*

ومصر التى اعتدى على سيادتها لم تقف مكتوفة اليدين ، بل ناضلت نضالا مريرا ، وحاولت بمختلف الطرق ان تسترد السيادة المفتصبة وتباشرها بنفسها ، وتميز هذا النضال بمراحل مختلفة . وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل .

الفصل الاول مسألة رسوم المرور

أول عنوان على السيادة

حق الدولة في تقرير الرسوم - الخلاف حول وحدة الوزن - مؤتمر القسطنطينية
في ٦ أكتوبر سنة ١٨٧٣ - موقف دي لسبس - قناة ثانية - معارضة في مجلس
العموم - اتفاقية ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ - دي لسبس وانجلترا - توسيع القناة
- خلاصة .

من المبادئ القانونية الراسخة أن فرض الرسوم الجمركية وغيرها
عمل من أعمال السيادة . والرسوم في مصر ، لانفرض أو تعدل ، الا
بقانون ، وهذه قاعدة نص عليها في الدستور . ورسوم المرور التي
تحصلها شركة قناة السويس ، لا تختلف في حكمها عن الرسوم الجمركية
وغيرها ، وتقوم تلك الشركة بتحصيلها ، بصفتها مفوضة بهذا التحصيل
من الحكومة المصرية ، وفي الحدود التي تقرها هذه الحكومة ، فسندها
في اقتضاء الرسوم ، سيادة مصر على قناة السويس . وتنازل الحكومة
المصرية للشركة عن القسط الأكبر من الرسوم ، لا يغير قط من الاساس
القانوني لعملية فرض الرسوم وتحصيلها .

وقد عين ، عقد الالتزام ، مقدار الرسوم ، وأجاز للشركة ان تفرضها
وتحصلها ، وأجاز تعديل الرسم بشروط معينة . وهذا هو نص البند
السابع من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، الذي وقع عليه الامير محمد
سعيد ، ولم يعدل هذا البند في الاتفاقات التي أبرمها اسماعيل
في سنة ١٨٦٦ :

« لاجل تعويض الشركة عن نفقات البناء والصيانة والاستغلال ، التي
نص الفرمان الحالي على أن تكون على عاتقها وحدها ، سمحنا لها منذ
الآن ، وطوال مدة استغلالها المبينة في الفقرتين ١ و ٣ من البند السابق
أن تفرض رسوما ، وتحصلها على الملاحه وارشاد السفن وسحبها وجرها ،
ووقوفها عند مرورها في القنوات والموانئ التابعة لها ، وذلك على اساس
تعريفه ، يكون للشركة حق تعديلها في كل وقت ، على شرط :

أولا - أن تحصل تلك الرسوم ، من جميع السفن بدون أي استثناء
او تفضيل ، وان تؤخذ في ظروف متشابهة .

ثانيا - أن تعلن هذه التعريفه ، قبل تطبيقها بثلاثة اشهر في عواصم

البلاد التي يهملها الامر ، وفي اهم موانئها التجارية .

ثالثا - الا تعدى - فيما يتعلق برسم الملاحة الخاص - حدا اقصى هو عشرة فرنكات ذهب عن كل طن بحرى من حمولة السفن ، وعن كل فرد من الركاب .

وقد ابين الفرمان النسبة التي تحصل عليها الشركة لنفسها من الرسوم ، والوجه التي يوزع فيها الباقي ، ومعنى ذلك ان ما لم تتنازل منه الحكومة المصرية للشركة بنص صريح ، يجب ان يسدد لخزانة الدولة ، لانها هي التي تستحق هذه الرسوم في الاصل ، والمفروض ان الذين يقومون بالسداد ، يدفعون للحكومة المصرية ، لما لها من سيادة على القناة .

ومنذ افتتاح قناة السويس ، لم يمتنع احد عن سداد الرسم ، الذي تحصله الشركة في حدود ما قرره الفرمان المشار اليه ، وهذا اعتراف عالمي بحق الدولة المصرية في تحصيل رسوم المرور في قناة السويس .

*

حاولت انجلترا ، منذ افتتاح القناة ، ان تكفل لسفنها المرور فيها ؛ بقل كلفة ممكنة ، فاستغلت نفوذها واثارت جدلا حادا بشأن قاعدة قياس حمولة السفن ، ووصلت الى غرضها بعد احتلالها لمصر .

وحمولة السفن تقدر بوحدة الوزن واسمها الطن البحري ، وهو وزن متر مكعب من الماء المقطر ، ويساوى الف كيلو جرام . وقياس حمولة السفينة ، تقوم صعوبة كثافة البضاعة التي تحملها السفينة ، فبعضها يزن المتر المكعب منها الف كيلو جرام ، والبعض الآخر يزن المتر المكعب اكثر من ذلك بكثير ، فكيف يمكنهم ان يحسبوا وزن البضاعة ، لتقدير رسم المرور ؟ ..

هناك قواعد ، وضعتها الدول البحرية بعد تجارب طويلة ، ومنها قاعدة كولبير ، التي صدر بها قانون ، في عصر الملك لويس الرابع عشر ، واعتبرت ان الطن البحري يساوى ٤٢ قدما اى ١٦٤٤ مترا مكعبا .. وكذلك يقدر الفراغ الموجود بالسفينة ، ويجرون عملية حسابية معقدة ، لا يتسع المقام لشرحها في هذا الجزء ، وسنفضلها في الجزء الرابع الذي افردناه ، للكلام عن شركة قناة السويس .

وانما يهملنا ان نشير الى المرسوم الذي صدر في فرنسا ابان الثورة ، والمعروف بمرسوم « فانديمير » السنة الثانية ، وقد اعتبر عملية تقدير حمولة السفن ، في اى بلد متمدن ، من اعمال السيادة التي تبشرها

الدولة ، لان المسألة متصلة برسوم الملاحة البحرية ورسوم الموانئ والارصفة والفنارات ... الخ .. وعملا بحق السيادة صدرت في فرنسا تشريعات مختلفة ، تبين على وجه الدقة كيفية تكعيب السفينة واستبعاد الفراغ وتقدير صافي الحمولة ، ولما اكتشف البخار صدر قانون في فرنسا في سنة ١٨٢١ ، اخضع السفن البخارية لقواعد تقدير الحمولة .

وبتقدم الملاحة ، عمدت الدول البحرية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا لاصدار تشريعات داخلية ، خفضت وزن حمولة السفن عن المقادير الحقيقية بطرق تحكيمية ، وذلك بقصد خدمة شركات الملاحة بحيث تدفع اقل رسوم ممكنة . ففي فرنسا صدر لهذا الغرض قانون في سنة ١٨٢٧ ، وعدل القانون في سنة ١٨٧٢ ، بعد افتتاح قناة السويس ..

وفي انجلترا ، ظهر في منتصف القرن التاسع عشر رجل اسمه الكابتن « مورسوم » Moorsom ووضع قاعدة علمية جديدة لتقدير حمولة السفن ، وفي سنة ١٨٥٤ صدر بهذه القاعدة القانون المسمى The merchant shipping act فيقدر وزن السفينة الاجمالي ، ويخصم منه الفراغ الذي تشغله العدد والوقود ، ويقدر هذا الفراغ تقديرا تحكيميا وبطريقة نظرية ، وبعد خصم هذا الفراغ يقسم الرقم الناتج على مائة . وقد شاعت هذه القاعدة ، فأخذت بها المانيا والنمسا والدانمرك وهولندا والولايات المتحدة وفرنسا نفسها في المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٢

وأوراق كل سفينة هي التي تعين حمولتها ، طبقا للتشريع الداخلي ، لكل بلد ، فما هي القاعدة التي يجب أن تسير عليها مصر في تقدير حمولة السفن المارة بقناة السويس ، مع ملاحظة أن التشريعات الداخلية للبلاد التي تنتمي اليها السفن ليست ملزمة ولا واجبة الاحترام في المياه المصرية كان الواجب يحتم على الحكومة المصرية ، ان تصدر ، منذ افتتاح قناة السويس قانونا يحدد كيفية تقدير حمولة السفن المارة في القناة ، ويضع لذلك قاعدة تكفل المساواة ، وتمنع الغبن الذي يصيب الدولة في اقتضاء رسوم المرور .

ولكن من بواعث الاسف الشديد ان الاضطرابات السياسية في مصر ، في فترة افتتاح القناة ، وقلة الدراية ، وقصر النظر ، ووطأة النفوذ الاجنبي ، كل ذلك جعل الحكومة تفعل هذا الواجب فتصدت له شركة قناة السويس ، التي درجت على سياسة انتهاز فرصة سكوت الحكومة

لتتوسع هي في استخدام ما للدولة المصرية من حقوق السيادة ، حتى لتوشك الشركة أن تكون دولة في داخل الدولة . وحق الحكومة المصرية في تنظيم هذه المسألة بتشريع داخلي ، يستمد من حق السيادة ، وكذلك عين خديو مصر رسم المرور في فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، وأغفل بيان كيفية تقدير حمولة السفن ، فكان يجب وضع طريقة لذلك في تشريع يكمل المادة السابعة من فرمان المذكور .

وكان يتعين على شركة القناة أن تلجأ للدولة صاحبة السيادة وتطلب منها إصدار هذا التشريع ، ولكن الشركة اغتصبت سلطة الحكومة المصرية ، رياشرت هذا العمل وهو من أعمال السيادة بنفسها ، فعينت لجنة فنية لدراسة المسألة ، وأصدرت لائحة في ١٧ مارس سنة ١٨٧٢ ، عينت بها طريقة تحصيل الرسوم .

وعلى الرغم من أن الشركة قد استرشدت بأراء وزير التجارة في فرنسا وكذلك لجأت الى وزارة التجارة في إنجلترا ، وحصلت على موافقتها فقبل أن تصدر تلك اللائحة ، تحدثت شركات الملاحة وأولها شركة « المساجيرى مارينيم » ، التي اعترضت على حق الشركة في تنظيم طريقة تقدير حمولة السفن بلائحة ، ورفعت شركة « مساجيرى مارينيم » دعوى ضد شركة قناة السويس ، امام الدائرة التجارية بمحكمة باريس ، نقضت لصالح شركة المساجيرى مارينيم واستؤنفت الحكم فالقى ، وجاء الاستئناف في مصلحة شركة قناة السويس ، وكذلك ايدت هذا الحكم محكمة النقض الفرنسية ، وفي الاسباب التي استندت عليها محكمة الاستئناف والنقض في باريس اشارة صريحة ، الى ان طريقة تقدير الرسوم ومعرفة حمولة السفن ، هي عمل من أعمال السيادة ، وكان يجب ان تعين في عقود الالتزام ، وجاء في الحكم ان الشركة اضطرت ازاء اغفال النص في عقد الالتزام لان تعين هي قاعدة معرفة وزن حمولة السفن الى ان تعين من الدولة صاحبة السيادة . والحكم الفرنسي صحيح فيما قرره من حق الدولة صاحبة السيادة ، في وضع طريقة تقدير وزن حمولة السفن المارة بالقناة ، وانها لا تتقيد بالحمولة المكتوبة في اوراق الشحن ، ولكنه أخطأ اذ أجاز للشركة ، وهي من أشخاص القانون الخاص أن تباشر عملا من ائعمال السيادة (١)

(١) هذه الاحكام منشورة في كتيب بعنوان « شركة مساجيرى مارينيم » ، طبع في باريس سنة ١٨٧٤

ولما صدر الحكم الابتدائي ضد شركة قناة السويس ، وخشيت ان ياتى الحكم الاستثنائي مؤيدا للحكم المذكور ، فاضطر دى لسبس لان يستغيث بوزارة الخارجية الفرنسية طالبا اليها ان تتدخل لدى الباب العالى ، ليصدر هو اللائحة التى تعين طريقة جباية الرسوم بحيث تكون محققة لمصلحة شركة قناة السويس ، ولما خسرت شركة « مساجيرى ماريتيم » القضية استئنافيا ، اتصلت بشركات الملاحة الانجليزية وحثتها على الالتجاء لوزارة الخارجية البريطانية لتعالج المسألة بنفسها بما يكفل مصالح شركات الملاحة وتمكينها من دفع الرسوم على أساس الحمولة التى تعينها هى فى أوراق الشحن ، ووجدت شركات الملاحة ان الامر فوضى وان الفرصة سانحة لها ، لتحقق اطماعها بالطريق الدبلوماسى ، فلجات كل شركة لوزارة خارجية البلد الذى تنتمى اليه ، وبذلك اوضحت القضية صراعا بين شركة قناة السويس وشركات الملاحة ، وانتقلت الى ايدى رجال السياسة ، واما البلد صاحب الصفة الوحيد ، وهو مصر ، فقد اُهمل ، ولم يرد له اى ذكر !! ..

*

تعارضت فى تلك المسألة مصالح الاستعماريين ، اذ كان الخلاف قائما بين شركة قناة السويس التى تتمثل فيها هذه المصالح وبين شركات الملاحة وهى تمثل نشاط دولها التجارى وتستند على تأييدها ومعونتها، وعقدت اجتماعات سياسية مختلفة فى باريس لحل هذه المسألة ، فرأت وزارة الخارجية الفرنسية ان يوكل الامر الى السلطان العثمانى ، لايحله على الوجه الذى يراه ، بل ليصادق على ما يمكن الاتفاق عليه . وكان على السلطان ان يعالج المسألة كامر داخلى ، ولا يتركها تنتقل الى المجال الدولى ، ولكن كانت وزارات خارجية اوروبا تعرف له مقدا ضعف السلطان وتخبطه ، وانها ستصل عن طريقه لما تنشده ، ولذلك اعلن انه لايقبل الا قاعدة « مرسوم » الانجليزية فى بيان حمولة السفن ، وأشار بعقد مؤتمر فى القسطنطينية ، يضع فيه مندوبو الدول قواعد تقدير الحمولة ، وعزز وجهة نظر شركة قناة السويس ، وفعلا اجتمع فى القسطنطينية مندوبو فرنسا وانجلترا والمانيا والنمسا والمجر واسبانيا واليونان وايطاليا وهولندا وروسيا والسويد والنرويج وتركيا ، واما الولايات المتحدة فقد امتنعت عن ايفاد مندوبين ، وعقد المؤتمر اولى جلساته فى ٦ اكتوبر سنة ١٨٧٣

وفى هذه الجلسة نبه مندوبو الدولة العثمانية الى الحقيقة التى سبق

ان اعترفت بها جميع الدول الملاحية ، من انها حابت شركات الملاحية في وضع طرق تقدير حمولة السفن ، حتى تدفع رسوما قليلة عند دخولها او وقوفها بالموانئ الاجنبية ، وعلى ذلك فان اوراق الشحن التي تحملها السفن تخالف الحقيقة في تقدير الحمولة . وان مهمة المؤتمر ان يجد طريقة لاتظلم بها السفن فتدفع رسوما عن فراغ فيها او وزن ليس بضاعة تحملها ، ولا تظلم الجهة التي تحصل رسوم المرور بقناة السويس فنحرم من اقتضاء الرسم على مقدار من حمولة السفن بسبب الطرق التي تتبعها في اعطاء تقدير خاطيء لحمولتها .

وكانت الحكومة الفرنسية قد زودت وفدها الى المؤتمر بتعليمات تجعل مهمته قاصرة على مناقشة طريقة تقدير الحمولة من حيث المبدأ ومن غير تطرق الى التفاصيل وكلفته بان يعمل على حصر المناقشات في المؤتمر في هذه النقطة ، لكي تجعل المسائل التفصيلية من شأن شركة قناة السويس ، واتصلت وزارة الخارجية العثمانية بسفير فرنسا في القسطنطينية واكدت له ان التعليمات التي اصدرها لمدوبوها في المؤتمر لا تختلف عن التعليمات التي زود بها الوفد الفرنسي ، ولكن بعد ذلك بايام ، التقى رشيد باشا بالسفير الفرنسي وافهمه ان بعض الدول بدلت مساعيها لدى الباب العالي ، وانه كان من نتائج ضغط السفارة البريطانية في القسطنطينية ان الوفد العثماني اضاف الى القرار المقترح هذه العبارة ، التي تمسكت بها حكومة انجلترا :

« بشرط ان تكون الطريقة المتبعة الآن في تحصيل الرسوم ، موافقة لنصوص عقد الالتزام وللفرمان العثماني » .

اعنى ان حكومة انجلترا حرصت على النص في قرار المؤتمر على ان عقد الالتزام هو اساس التعريف وكيفية تحصيلها اي ان ذلك مستمد من حق سيادة الدولة صاحبة القناة ، وهذا القرار لم يرتح له السفير الفرنسي بطبيعة الحال (١) وتقرر اتخاذ الطريقة الانجليزية المنصوص عليها في القانون الانجليزي الصادر في سنة ١٨٥٤ قاعدة لتقدير الحمولة ولا يهمنا ان ندخل في تفصيل المناقشات التي دارت في المؤتمر ، وانما نكتفي بان نبه الى ان المؤتمر قد اعترف بان تحصيل الرسوم عمل يستند الى عقد الالتزام والى سيادة الدولة على القناة .

(١) برقية من سفير فرنسا بالقسطنطينية الى وزارة الخارجية الفرنسية في

٧ اكتوبر سنة ١٨٧٢ - محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية

واقترح الوفد السويدي ان يؤذن للشركة بتحصيل رسم اضافي علاوة على العشرة فرنكات لتعوض خسائرها الناتجة عن الخطأ في تقدير الحمولة في الماضي ، على ان ينقص هذا الرسم الاضافي بالتدريج ، كلما ارتفعت كمية البضاعة المارة بالقناة ، الى ان يزول .

وكان الوفد الفرنسي ، قد انقطع عن حضور جلسات المؤتمر بسبب تمسكه بوجهة نظر حكومته ، فلما هددوه بأن الوفد البريطاني سوف يقترح على المؤتمر ان يقرر بطلان الرسوم التي حصلتھا الشركة حتى ذلك التاريخ ، اضطر الوفد الفرنسي للعودة الى المؤتمر ووافق على قراراته ومضمون هذه القرارات انها جعلت طريقة « مرسوم » الانجليزية هي قاعدة تقدير الحمولة ، ووضعت نظام تحصيل رسم اضافي قدره ثلاثة فرنكات في بعض الحالات واربعة في حالات اخرى ، وبينت الرقم الذي يتحتم بعده الغاء هذا الرسم الاضافي وهو رقم البضائع التي تمر بقناة السويس في خلال سنة . وكل هذا تفصيلات فنية لا نهمنا الآن ، وانما الذي يهمنا ان ننبه اليه ، هو ان المؤتمر وافق على اقتراح عثمانى مضمونه انه لايجوز للشركة في المستقبل ان تعدل الرسوم ايا كانت قبل الحصول على موافقة الباب العالي (١)

وبعد ان انفض المؤتمر ووافق الباب العالي على قراراته كلف الحكومة المصرية ، وهي صاحبة الشأن ، بان تعلن الشركة بتلك القرارات في صحيفة امر صادر لها من الحكومة المصرية ، مع منحها مهلة قدرها ثلاثة اشهر لتتبع النظام الجديد في تحصيل الرسوم . اعنى ان المؤتمرين ومعهم الباب العالي ، قد فطنوا الى ان السلطة التي تستطيع ان تحدد طريقة تحصيل الرسوم هي الحكومة المصرية .

*

لم يقبل دي لسبس تنفيذ القرار الذي بلغ اليه ، على الرغم من ان التبليغ كان مشفوعا بانذار له بأن الحكومة المصرية ، صاحبة الشأن ستضطر لان تضع يدها على القناة وتديرها بنفسها طبقا للقرارات التي بلغت اليه فيما يختص بتحصيل الرسوم . واجاب دي لسبس على هذا التبليغ بأنه يحمل الباب العالي مسؤولية خسارة شهرية قدرها سبعمائة الف فرنك ، وبلغت به الجراة انه هدد باغلاق القناة ووقف الملاحة فيها، وقال في احدي برقياتہ الى الباب العالي :

(١) سنعود لهذا الموضوع في الجزء الرابع من الكتاب .

« انى كرئيس لشركة قناة السويس وكمواطن فرنسى ، اعارض اشد المعارضة ، خرقكم لعقد الالتزام ، الذى ارتبطت به مع اربعين الف فرنسى من حاملى اسهم شركة القناة وليس للدول حق التدخل فى شئوننا مادونا محافظين على نصوص هذا العقد » .

والذى اثار حفيظة دى لسبس هو انه كان يحصل رسوما اكثر مما تسمح به الطريقة الانجليزية التى قررها المؤتمر ، وكان يرجو ان يكون الرسم الاضافى مستمرا حتى تغطى تكاليف القناة ، ويحصل المساهمون على ربح لا يقل عن ٨ فى المائة .

ولكن احتجاجات دى لسبس لم تجد فتىلا لان انجلترا كانت تقف وراء الباب العالى ، ولذلك ارسل الخديو اسماعيل فى ٢٩ ابريل سنة ١٨٧٤ ، قوة الى منطقة القناة قوامها عشرة آلاف جندى بقيادة الجنرال ستون ، الضابط الامريكى ، الذى كان يرأس هيئة اركان حرب الجيش المصرى وقتئذ ، واريد بهذه التجريدة تهديد دى لسبس بان الحكومة المصرية ستضع يدها على القناة وتديرها بنفسها اذا ما اصصر على عناده (١)

والتجأ دى لسبس الى الحكومة الفرنسية فنصحته بان يدعى للقوة ويكتفى بالاحتفاظ بحقوقه ، وكان دى لسبس قد اوفد ولده « شارل » الى القسطنطينية ، ليتفاهم بالحسنى ، كما اوفد المسيو « ماريوس فونتان » سكرتير عام الشركة ، الى لندن ليطلب من وزارة الخارجية البريطانية ان ترفع يدها عن المسألة ، اذ ثبت له انها هى التى كانت تحرك الباب العالى ، ولكن فشلت البعثتان ، واتضح فيما بعد ان حكومة انجلترا اتبعت هذه السياسة لتضرب عصافورين بحجر واحد (الاول) ان ترضى الراسماليين الانجليز من اصحاب شركات الملاحة والبيوت التى تنقل البضائع عبر قناة السويس و (الثانى) ان تلقى فى روع شركة قناة السويس انها لا تستطيع ان تعيش بمفردها ولا تضمن استمرارها فى ادارة القناة بمنجاة من الباب العالى ومن مصر ، الا اذا وضعت نفسها تحت رعاية الحكومة البريطانية وعاشت فى كنفها . وقد نجحت هذه السياسة فعلا والقت الشركة بنفسها فى المستقبل فى احضان حكومة لندن .

وقد استطاعت انجلترا ان تقضى على عناد « دى لسبس » ومشافغاته ، حينما نجح « دزرائيلى » فى سنة ١٨٧٥ ، فى عملية شراء ١٧٦٠٢

(١) سير آر نولدولسون ، قناة السويس ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها
الطبعة الثانية ، اكسفورد سنة ١٩٢٩ ص ٦٢

سهما ، حصة مصر في الشركة ، وقدرها ٤٤٪ من أسهم الشركة، فتحوّلت الامور تحولا تاما وأبرم « فرديناند دي لسبس » اتفاقا مع الحكومة البريطانية ، وقعته بالنيابة عنها الكولونيل « ستوكس » في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٦ ، وتعهد دي لسبس في المادة الاولى من هذا الاتفاق بأن يحمل شركة القناة ، على قبول ما تقرر في القسطنطينية ، وما صدر به قرار الباب العالي ، خاصة برسوم المرور وتقدير حمولة السفن وكذلك تعهد دي لسبس بسحب الاحتجاجات التي قدمها للباب العالي ، وفي مقابل ذلك تعهدت الحكومة الانجليزية بمفاوضة الباب العالي لادخال تعديلات خاصة بالرسم الاضافي بحيث يستمر تحصيل هذا الرسم الى اول يناير سنة ١٨٨٤

ومفهوم من ذلك أن التعاقد على عمل من اعمال السيادة التي لمصر على قناة السويس ، جرى بين من لاشأن لهم به ، وهم دي لسبس وحكومة إنجلترا ، ولم يأت ذكر وقتئذ للحكومة المصرية ، وكأنها لاشأن لها بقناة السويس .

ومع ان شركة قناة السويس ، كانت قد حرمت الحكومة المصرية من حق التصويت في الجمعية العمومية ، ومن ان تمثل في مجلس الادارة ، للاسباب التي بينها في الجزء الاول من هذا الكتاب ، فإن الحكومة البريطانية بعد شرائها حصة مصر في أسهم الشركة اعطيت ثلاثة مقاعد في مجلس الادارة ، وطلبت ان يكون الاعضاء الانجليز ممتازين في سلطتهم على الاعضاء الآخرين .. !!

وسرعان ما اوضحت حكومة إنجلترا ، صاحبة الكلمة المسموعة في شركة قناة السويس ، وهذا ما يفسر لنا سر الخيانة التي ارتكبتها دي لسبس ضد عربى في سنة ١٨٨٢ !!

*

لم يكتف الانجليز باحتلالهم لمصر كوسيلة للسيطرة على قناة السويس ، ولم يكتفوا بشراء أسهم مصر في القناة والتسلط على ادارة شركة قناة السويس ، وتخفيض رسوم المرور لصالح شركاتهم الملاحية بجعل قاعدة تقدير حمولة السفن هي الطن المترى الانجليزى ، فحاولوا ان يحصلوا على مزيد من المنافع لتجرى القناة لحسابهم قبل اى اعتبار آخر ، وكذلك ارادوا الخلاص من نفوذ الفرنسيين في شركة قناة السويس ، لتكون لحكومة إنجلترا اليد العليا على هذه الشركة .

والوصول الى غرضهم ، جنحت السياسة البريطانية كعادتها للتهويش
والمناورات ، وكانوا قد اطلقوا في سنة ١٨٧٢ اشاعة مؤداها ان بريطانيا
ترغب في شق قناة ثانية بمعرفتها في الاراضى المصرية ، ثم اندثرت هذه
الاشاعة لما سوى الخلاف الخاص برسوم المرور .

ولكن وقد احتلت انجلترا مصر ، وحرصت على ان تتربع في شركة
القناة على العرش الذى كان يجب ان تجلس عليه مصر ، صاحبة السيادة
على القناة ، عادت الاشاعة من جديد ، بل اوشكت ان تصير حقيقة
ملموسة اذ اجتمع مجلس الوزراء البريطانى برئاسة « جلاستون » في
٤ يوليو و ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٣ لاتخاذ قرار في مشروع قناة تشق من
الاسكندرية الى القاهرة ومن القاهرة الى السويس ، ووضع تصميم هذا
المشروع مهندس انجليزى كان موظفا بقصر الخديو محمد توفيق .

وتقطع الوثائق الدبلوماسية بان انجلترا لم تكن جادة في هذا المشروع
وانما ارادت تهويش الفرنسيين وشركة قناة السويس لتضع قبضتها
على الشركة ، فالصحف البريطانية كتبت المقالات الطوال مستنكرة ان
تكون ادارة الشركة فرنسية بحتة ، وان موظفيها بمصر فرنسيون وليس
فيهم انجليز ، وكذلك طالبت شركات الملاحة البريطانية حكومة انجلترا
بان تعمل على تعيين اكبر عدد ممكن من الانجليز في المراكز الرئيسية
بالشركة ..

وقد الفينا ضمن اوراق قناة السويس المحفوظة بوزارة الخارجية
البريطانية ، كتابا مؤرخا في ٩ مايو سنة ١٨٨٣ ، وقد وجهه وزير مالية
انجلترا ، مستر « تشيلدرز » الى رئيس وزرائها « جلاستون » ، وهذا
الكتاب يكشف عن حقيقة المناورة وما كانت تهدف اليه ، وهذه ترجمته :

« لست ممن يرحبون بمشروع قناة ثانية ، ولكنى ارى ان نترك
المروجين لهذا المشروع يقومون بحملتهم ، وبذلك نستطيع ان نحصل
من دى لسبس على شروط طيبة ، فيهمنا ان نحصل على تخفيض جديد
في رسوم المرور وان نتمتع بنفس المزايا التى يتمتع بها الفرنسيون
في ادارة الشركة » .

وعقد مجلس العموم البريطانى اجتماعات تبارى فيها الخطباء في
تحبيد شق القناة الجديدة ، ورد « دى لسبس » على هذا الكلام بقوله
انه حصل على امتياز بحفر القناة من والى مصر ، ومعنى الامتياز انه
احتكار فلا يجوز لغيره ان يحفر قناة اخرى . واجابت حكومة انجلترا

أن مستشاريها القانونيين يرون أن المصلحة العامة تقضى بتفسير عقد امتياز القناة في حدود ضيقة ، وعلى ذلك ليس هناك شيء اسمه احتكار (١) ودعت حكومة إنجلترا دى لسبس لتفاوضه ، وأسفرت المفاوضات عن توقيع عقد بينها وبينه في ١٠ يوليو سنة ١٨٨٣ ، وعلقت نفاذ هذا العقد على موافقة البرلمان البريطاني . وهذا العقد ، وهو من الوثائق الهامة ، يدل دلالة واضحة على أن إنجلترا كانت ترمى فقط للتوسع في الميزات التي تحصل عليها في استغلال القناة وإدارتها .

ونحن نلخص فيما يلي أهم بنود هذا المشروع :

البند الأول : تقوم الشركة ببناء قناة ، تكون محاذية بقدر الامكان ، للقناة الحالية ، ويكون عمقها وطولها وعرضها بما يكفي لسد حاجات الملاحة ، وطبقا لشروط يتفق عليها الاعضاء الانجليز في مجلس ادارة الشركة مع شركة القناة .

البند الثاني : ينتهى العمل في القناة الثانية في نهاية سنة ١٨٨٨

تخفيض الرسوم

البند الثالث : تخفض الشركة رسوم المرور في القناة على النحو الآتي : وسردت المادة في عدة فقرات فئات الخفض المطلوبة وجعلت نسبة التخفيض ترتفع كلما ارتفع ايراد الشركة ، وهذا التخفيض ينصب على رسوم المرور في القناة الحالية .

وفي المادة الخامسة نص على الغاء التخفيض واعادة الرسوم الى اصلها اذا هبط ايراد القناة .

ادارة الشركة

البند السادس : في اول فرصة يخلو منصب نائب الرئيس ، يعين احد الاعضاء الانجليز بادارة الشركة نائبا للرئيس ويكون نائب الرئيس دائما من الانجليز .

البند السابع : تعيين عضوان انجليزى باللجنة الادارية .

البند الثامن : يعين دائما فى اللجنة المالية عضوان انجليزيان .

البند التاسع : تعين الحكومة البريطانية « مفتشا للملاحة » انجليزيا ، وتحدد اختصاصاته باتفاق يبرم مع الاعضاء الانجليز .

(١) سير آرنولدولسون - المرجع السابق - ص ٦٥

البند العاشر : تتعهد الشركة ، بأن تنتخب مستقبلا ، مرشدى السفن ،
بقدر الامكان ، من البحارة الانجليز .

مد امتياز شركة قناة السويس

تعهدت الحكومة البريطانية فى البند الحادى عشر من هذا الاتفاق بأن
تستعمل نفوذها لدى الحكومة المصرية ، فتحصل على مد أجل امتياز شركة قناة
السويس .

وهذا يدل صراحة على أن مشروع مد أجل الامتياز الذى أثير فى سنة
١٩١٠ ، وقتل من أجله المرحوم بطرس غالى ، قد اتفق عليه بين شركة القناة
والحكومة البريطانية منذ سنة ١٨٨٣ .

وقد نص فى الفقرة الثالثة من هذا البند على أن مد أجل الامتياز الخالى ،
يكون لمدة تسعة وتسعين سنة تبدأ من تاريخ انتهاء العمل فى القناة الجديدة ،
أى أن مد أجل الامتياز يكون لمدة عشرين سنة وتدفع الشركة مقابل ذلك
١ ٪ من صافى الارباح للحكومة المصرية .

ويشمل الامتياز الجديد القناتين الاولى والثانية ، وتوضع له بطبيعة
الحال ، شروط أصلح للشركة من الشروط القديمة ، وكذلك تعهدت
حكومة انجلترا أن تحصل من الحكومة المصرية على الاراضى اللازمة لحفر القناة
الجديدة .

تكاليف القناة الجديدة

يستفاد من البند الثانى عشر أن الشركة هى التى تدفع نفقات حفر
القناة الجديدة وكل ما هنالك أن الحكومة البريطانية تعهدت باقراضها
مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات بفائدة قدرها ٣١/٤ ويسدد القرض فى مدى
خمس سنين .

البند الثالث عشر : ترك الشروط التفصيلية للمستقبل بعد أن تحصل
الحكومة البريطانية على موافقة البرلمان .

وافق مجلس ادارة شركة قناة السويس على الاتفاق المشار اليه ،
وان يكن الاعضاء الفرنسيون قد اظهروا عدم ارتياحهم لعملية الاقتراض
من الحكومة البريطانية ، وساءهم أن يعين مفتش بريطانى لشئون الملاحه
فى القناة ، وان يزيد الطين بلة اسناد وظائف المرشدين للانجليز .

وكتب الاعضاء الانجليز في شركة القناة الى وزارة الخارجية البريطانية بوصون بأن يصرح لدى لسبس بأن يفرض رسماً اضافياً قدره عشرة فرنكات على أعمال ارشاد السفن ابتداءً من أول يناير سنة ١٨٨٤ ، على أن يلغى هذا الرسم في سنة ١٨٨٧ ، وقالوا ان دي لسبس مستعد لتخفيض الرسوم الى خمسة فرنكات حينما يستوفى المساهمون ٥١٪ من قيمة أسهمهم ، وفي هذا الكتاب أيضاً أبدى الاعضاء الانجليز عدم ارتياحهم لتعيين غيرهم من الانجليز علاوة عليهم قائلين أنهم مرتاحون لكونهم يرجع اليهم في مختلف المسائل ، ويخشون أن يحدث انقسام في مجلس ادارة الشركة . وانما أوصوا بزيادة عدد الانجليز في وظائف الشركة المختلفة .

وفي ١١ يوليو سنة ١٨٨٣ ، عرضت الحكومة على مجلس العموم الاتفاق الذي أبرمته مع دي لسبس في اليوم السابق ، ودارت في هذا المجلس مناقشات ، على جانب كبير من الأهمية ، فلعل تلك الجلسة أهم الجلسات التي تناول فيها مجلس العموم ، موضوع قناة السويس ، ولذلك رأينا أن نلخص هنا أهم ما دار فيها ، لتكون على بينة من سياسة انجلترا في موضوع القناة ، ومعروف ان الانجليز حتى الآن يسترشدون بملفتهم القديمة وبأمثال تلك المناقشات الهامة .

تصدى للدفاع عن المشروع رئيس الحكومة ، جلاستون ، وعاونه وزير المالية «تشيلدرز» Childers ووزير التجارة «تشلمبرلين» Chamberlin ولكنهم استهدفوا معارضة شديدة من جانب المجلس

وقالت غالبية النواب ، اذا كان ولا بد من انشاء قناة جديدة ، فيجب ان تكون هذه القناة بريطانية ، وان تشق بمعرفة شركة بريطانية والا يكون لدى لسبس شأن بالقناة الجديدة .

ورد عليهم جلاستون بقوله : ان دي لسبس قد حصل من والى مصر على امتياز بحفر القناة ، ومفهوم من عقد الالتزام ، أنه في حالة شق قناة جديدة ، لا يجوز لغيره ان يقوم بهذا العمل ، واستشهد دي لسبس في هذا برأى مستشارى التاج البريطانى (١) .

واعترض المجلس على الاتفاق بأنه لا يكفل المصالح البريطانية بالقدر المطلوب . .

ولتذليل تلك الصعوبات التي أثارها البرلمان الانجليزى ، طلب أعضاء مجلس ادارة الشركة الانجليز من دي لسبس أن يقدم من جانبه بعض

(١) يلاحظ أن هؤلاء المستشارين أفتوا من قبل بعكس هذا !؟

التسهيلات التي تساعد الحكومة في اقناع البرلمان بالموافقة على المشروع ،
فكتب في ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٣ الى جلادستون يقول :

« في فرنسا ، استطاع الراى العام ان يطوى صفحات الماضى ويفغر ،
ورحب بالاتفاق . وفى انجلترا ، لاتزال العداوة القديمة مستعرة عند
البعض ، ولذلك تناسوا اهمية الاتفاق الجديد ومزاياه . ويؤسفنى ان تثور
مناقشات حادة بين الدولتين الصديقتين ، واخشى ان تحدث هذه
المناقشات جرحا لايمكن ان يندمل قبل مدة طويلة ، ومن مصلحة بلدينا
ان يسود الصفاء وتقوم الصداقة بينهما على اسس متينة .

وانا شخصيا ، آسف كل الاسف ، اذ ارى هذا العمل العظيم الذى قامت
به الراسمالية الفرنسية فى مصر لصالح التجارة العالمية ، قد اصبح
مشارفرة ومناقشات برلمانية ، وهذا يحصل على مرأى من اوروبا ، التى تشهد
على خطأ يرتكب من حكومتكم ، وهى حكومة الاحرار ، وترى كيف تسقط
العدالة . ولذلك ، وابتغاء مصلحة السلام العام ، وخدمة التحالف
الفرنسى ، البريطانى ، الذى لاغناء عنه حضارة العالم ، ارجو الا تقيسوا
انفسكم قبل اصحاب السفن وقبل بنصوص الاتفاق الذى وقعنا عليه «
« ويملك مجلس ادارتنا ، طبقا لنظام الشركة الحالى ، السلطات
اللازمة التى تجيز له ان يقرر حفر قناة ثانية ، كما يملك ان يرفع رسم
المرور ، وسيمدنا حملة الاسهم بالمعونة اللازمة لحفر القناة الثانية «

« وبناء على ذلك ، اعلن انه فى حالة ايقاف العمل بالاتفاق الذى عقدناه
وكذا فى حالة الغائه ، سنقوم من جانبنا بحفر القناة الثانية .»

« وسنستمر محافظين على علاقات الصداقة والمودة التى تربطنا بممثل
صاحبة الجلالة البريطانية فى مجلس الادارة ، وسنجرى التحسينات اللازمة
فى القناة لتظل مفتوحة لملاحاة اساطيل الدول المختلفة ، من غير تمييز او
استثناء ، وعلى اساس المساواة التامة ، كما جاء فى عقد الالتزام «

وهكذا استطاع دى لسبس بما ركب فى عقله من الحُبث والدهاء ان
يجمع فى هذا الكتاب بين المداهنة والملق والتظاهر بحسن النية ، وبانه
يعمل للصالح العام ويبقى على صداقة انجلترا ، وبين التهديد المستتر بان
يعمل بمفرده دون انتظار لراى البرلمان الانجليزى ، وان ينتزع لشركة القناة
سلطات ليست لها وكانها صاحبة الكلمة العليا فتشقق فى مصر من
القنوات ماتريد ، ولا معقب عليها !!

وقد تلى هذا الكتاب على مجلس العموم بجلسة ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٣

وأعلن جلادستون أنه قد عدل عن مطالبته المجلس بأن يوافق على اتفاق
١٠ يوليو سنة ١٨٨٣ .

وشكر « لورد سالسبرى » زعيم المعارضة فى المجلس الحكومة على هذا
التصريح ثم قال :

« يرى دى لسبس انه يستطيع ان يشق قناة ثانية دون حاجة لموافقة
الحكومة البريطانية ، ولكن لا يستطيع ان يقوم بهذا العمل بغير موافقة
الحكومة المصرية ، وهى تلك الحكومة التى لا يستطيع ان توافق بغير الرجوع
الى الحكومة البريطانية فعلى أى أساس نعطى الموافقة ؟!

« هل نعطى دى لسبس قناة اخرى ، من غير ان نضمن الحرية الكاملة
لمرور التجارة البريطانية فى القناة وان نضمن ادارة تتمثل فيها المصالح
البريطانية غير الادارة الحالية ، وان نحصل على تسهيلات احسن مما
حصلنا عليه حتى الآن ؟ وهل نقبل الشروط السيئة التى يعمل بها الآن
والتى سببت التدمير والسخط ؟!

« ان اللورد جرانفيل يتكلم عن الشركة ، كما لو كانت شركة فرنسية ،
ونحن لانسلم قط بهذه النظرية . انها شركة خاصة ، لا أكثر ، ولانجلترا
فيها من الاسهم بقدر مالفرنسا ، فلانجلترا من الحقوق مالفرنسا .
ويرى الثقة من رجال القانون ان عقد الامتياز ليس معناه الاحتكار ، والاحتكار
ينافى مصالح بلادنا ، ويجب ان نستبعد تلك الاحلام وان نحذف
العبارات التى قالها محامو التاج تفسيراً لعقد الالتزام لانها ضارة
بمصلحة بريطانيا »

وقال جلادستون ، تمة لبيانه الذى أعلن فيه عدول الحكومة البريطانية
عن اتفاق ١٠ يوليو :

« نرى من واجبنا ان نكون عادلين ، ما استطعنا الى ذلك سبيلا ، وان
ننصف شركة القناة العظيمة ، ومشروعاتها الحيوية .

« ولن نستخدم نفوذنا ، المترتب على مركزنا المؤقت والاستثنائى فى
مصر ، لنتمكن الشركة من الحصول على حقوق أخرى ٠٠ »

وقال السير « ستافورد نورثكوت » ، وكان من زعماء المعارضة :

« انى أشد الناس اعجاباً بشخصية دى لسبس وعمله وأنا انعم بصداقته
منذ سنوات مضت ، ولكن ليس معنى ذلك أن أسلم بطلباته المنطوية على
الجشع والمبالغة . . . لقد وضع اللورد جرانفيل فى سنة ١٨٧٢ المبدأ الذى
يفضى بأنه لا يمكن السماح لشركة القناة بأن تكون القاضى الذى لامعقب

عليه في تفسير عقد الالتزام ، ولا يصح أن نترك هذه الشركة تفسر هذا العقد كما يحلو لها ،

وقد جاء في المذكرات اليومية التي كتبها السير « تشارلز ديلك » ، Ch. Dilke ، وسجل فيها ما دار من مناقشات في هذا الموضوع ، قوله في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ما ترجمته :

« من المسائل التي تناولها البحث ، في تلك الفترة ، مركز دي لسبس ، الذي أصبح صديقنا ، وقد صرحنا له بتوسيع القناة . لقد آزرناه ضد حكومة تركيا ، التي طلبت منه مبلغا من المال في مقابل اعطاء موافقتها على التوسيع ، فأشار مستشارو التاج البريطاني ، بأنه لا يلزم الحصول على موافقة تركيا لاجراء اعمال التوسيع وفي مناسبة سابقة ادعى أن عقد الالتزام معناه الاحتكار ، ووافق مستشارو التاج البريطاني على هذا الرأي »

ويستطرد السير تشارلز ديلك في مذكراته فيتهم هؤلاء المستشارين بالغش ومجانبة حكم القانون والخضوع لاهواء السياسة ، كلما كانت الفتوى المطلوبة منهم مقدمة من وزارة الخارجية البريطانية . وهذه هي كلماته ننقلها بنصها ، لتكون حجة لنا باستمرار ، ضد حكومة إنجلترا وتفسيراتها للمسائل القانونية .

«The fact is that the questions referred to the law officers for opinions by the Foreign Office have very often much more connexion with policy than with law, and their opinions are elastic.»

الشركة مصرية ، ومصر هي صاحبة الدار وصاحبة السيادة عليها هذه حقيقة قانونية ، لانرويها نحن فقط ، بل جاءت في تلك المناقشات البرلمانية على لسان زعيم من زعماء المعارضة بمجلس العموم ، وهو السير « نورثكوت » وكلامه مدون بمضابط جلسة مجلس العموم في ٣٠ يوليو سنة ١٨٨٣ فقد قال بالنص ان دي لسبس ليس صاحب التزام بل هو وكيل مفوض من قبل الخديو mandataire ، والخديو هو رب البيت وصاحبه «the master of the house» ولم يدخل في حساب الخديو وقت أن أبرم الالتزام انه اجاز لدى لسبس شق قناة ثانية ، بل انصب الالتزام على مشروع واحد ، واستشهد زعيم المعارضة لتعزيز وجهه نظره برسالة وجهها للورد جرانفيل الي الباب العالي

في ٣ مارس سنة ١٨٧٣ ، وقال فيها: ان شركة قناة السويس مصرية ،
 والباب العالي هو صاحب السلطان عليها ، واعترف جرانفيل ضمنا بأن
 سلطة تقرير الرسوم حق لا تنازع فيه الدولة صاحبة السيادة على القناة ،
 وكل ما هنالك أنه التمس تخفيض رسوم المرور لخدمة التجارة العالمية
 ومصصلحة أصحاب السفن ، وقال ان الرسوم المرهقة تضر بالتجارة وتثير
 سخط الدول عموما . والمهم في هذه الرسالة هو الاعتراف بأن فرض
 الرسوم ليس من حق الشركة ، بل من حق الدولة صاحبة السيادة على
 القناة . ونحن ننقل هنا كلمات جرانفيل بنصها الانجليزي ، لأهميتها

'Her Majesty's Government do not in the slightest degree
 impugn the right of the Porte to increase the dues... The
 Company is, as her Majesty's Government consider, Egyptian,
 and the rights over it of the Porte are undoubted. Her Majesty's
 Government, however, feel confident that the Turkish Govern-
 ment cannot but be sensible of the equitable consideration
 which is due from the Porte to the maritime interests which
 are concerned in relations to traffic through the canal which
 has thus become one of the highways of the world, the obstruct-
 ion of which, by the imposition of the excessive toll, could be an
 injury to commerce, against which every nation would be
 driven to protest.'

واستمرت المناقشة ، وطلب بعض الاعضاء من الحكومة البريطانية أن
 تعمل على تعيين أعضاء في مجلس ادارة الشركة من قبل شركات الملاحة،
 وطلب آخرون بضرورة حمل الشركة على انشاء مكتب في لندن ، لضمان
 اشراف الحكومة البريطانية عليها . وعارضت كثرة أعضاء المجلس ما ادعاه
 دى لسبس من أن له احتكارا بشأن القنوات التي توصل البحرين ، وقال
 أحدهم : ان كل التزام يمنحه رئيس الدولة ينطوي ضمنا على حق رئيس
 الدولة في سحب هذا الالتزام ، للمصلحة العامة . وان الشركة لا تستطيع
 أن تفرض مزاعمها وتفسر الالتزام بطريقة تحكيمية .

حقوق مصر التي أهدرت

وقال عضو بارز في مجلس العموم وهو المستر « بروس » T. C. Bruce
 ان عقود الالتزام قد استوجبت ان تمثل في ادارة الشركة الدول التي
 تهتمها القناة ولكن هذا لم يراع ، وانه لمن العيب أن تترك ادارة قناة توصل
 الشرق بالغرب مائة عام في يد شركة ، كل مالها من فضل أنها انفقستة
 ملايين من الجنيهات في حين أن الحكومة المصرية تكلفت في القناة ستة عشر

مليوناً ومات من الفلاحين الذين سخروا في حفر القناة عدد لايسهل
حصره ، ومع ذلك حرمت مصر من كل حق مالى فى القناة ، واهدرت
حقوقها !!

وقال أحد النواب ، من رجال القانون ، ان الموضوع الذى دارت بشأنه
المناقشات ، لم يكن من اختصاص مجلس العموم ليصدر قرارا بشأنه ،
وانما هو من اختصاص محكمة مصرية ، والمحاكم المصرية تملك وحدها ان
نفسر عقد الالتزام .

وأورى البعض أنه من الوجهة الهندسية ، يجب أن تضاعف القناة
الحالية من حيث العمق والاتساع بدلا من أن تبنى قناة ثانية ، فهذا أجدى
وأففع وبدت المعارضة للمشروع من جانب الشركات البريطانية الملاحية
والتجارية .

وعلى ذلك لما اخذت الحكومة الاصوات ، رفض الاتفاق بأغلبية ٢٨٢
صوتا ضد ١٨٣

ومع هذا الفشل الذى منى به اتفاق ١٠ يوليو سنة ١٨٨٣ ، حضر دى
لسبس الى لندن من تلقاء نفسه ، وقد رافقه ولده «شارل» نائب الرئيس،
وقاما بمفاوضة وزارة الخارجية البريطانية وأصحاب شركات الملاحة
لابرام اتفاق جديد ، يكفل المصالح البريطانية ، والسياسة التى رسمها
دى لسبس وقتئذ ، تتلخص فى أن تعيش شركة قناة السويس فى كنف
ورعاية حكومة إنجلترا ، وقد أسفرت المفاوضات عن ابرام اتفاق جديد وقعه
دى لسبس فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ واعتمده اللورد جرانفيل .

وأهم ماتضمنه هذا الاتفاق الجديد:

- ١ - أن تدفع رسوم المرور فى القناة فى لندن .
 - ٢ - أن يزداد عدد الانجليز فى وظائف شركة القناة .
 - ٣ - تخفيض رسوم المرور فوراً وبالتدريج حتى تصل الى خمسة
فرنكات بدلا من عشرة .
 - ٤ - أن يعين مجلس الادارة سبعة أعضاء انجليز من قبل أصحاب السفن،
علاوة على الاعضاء الثلاثة الذين عينوا من قبل .
- ومنذ أن وقع هذا الاتفاق الذى يسمونه « برنامج لندن » لم يثر
اشكال ما بين الشركة والحكومة البريطانية ، اذ نفذت الشركة جميع
طلبات تلك الحكومة وأنشأت لها مكتبا فى لندن يخضع خضوعا تاما

لاشرف وزارة الخارجية البريطانية، وصارت الشركة في الحقيقة فرعان
فروع الحكومة البريطانية بغض النظر عن جنسية موظفيها !!

*

وتنفيذا لرغبات الانجليز فكر دي لسبس ، بعد ابرام ذلك الاتفاق مباشرة
في توسيع القناة ، وعين لهذا الغرض لجنة دولية فنية تتألف من ثمانية
مهندسين انجليز وثمانية من الفرنسيين وستة من جنسيات مختلفة ، واجتمعت
هذه اللجنة بباريس في يونيو سنة ١٨٨٤ ، وانتخبت لجنة فرعية ،
برئاسة أحد المهندسين الانجليز وسافرت اللجنة الى موقع العمل بقناة
السويس لعمل الدراسة الخاصة بتوسيع القناة بحيث تمر فيها السفن
الكبيرة ، وقررت اللجنة أن توسيع القناة أنفع من شق قناة ثانية ووضعت
مواصفات هذا التوسيع ، وقد نفذت فيما بعد .

وقد أعيد تشكيل اللجنة في سنة ١٨٨٧ ، وصارت هيئة استشارية
دولية تجتمع مرة في كل سنة في باريس لدراسة أعمال التحسين
المقترحة .

خلاصة

مسألة رسوم المرور في قناة السويس ، والتحسينات الخاصة بالملاحة
في القناة ، ليست من المسائل التي نتناولها بالتفصيل في هذا الجزء من
الكتاب ، وسنعرض لها فنيا في الجزء الرابع ، الذي أفردناه لبحث المشكلة
الخاصة بإدارة القناة واستغلالها .

على أننا اضطررنا ، لأن نتناول عموميات الموضوع في هذا الجزء
الخاص بالنزاع المصري البريطاني فيما يتعلق بقناة السويس .
ومن البيانات المتقدمة يتضح بجلاء أن حكومة انجلترا ، تدخلت من غير
صفة ولا سند في شؤون الملاحة بالقناة ومسألة رسوم المرور منذ سنة
١٨٧٢ ، مستعينة بنفوذها لدى الباب العالي .

وبعد أن اشترت حصة مصر في أسهم شركة قناة السويس وضعت
أنف دي لسبس في التراب ، ووقعت معه اتفاقا أجاز للحكومة البريطانية
أن تعين ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة .

ومشى دي لسبس في ركاب وزارة الخارجية البريطانية ، وقت أن كانت
توهم فرنسا بأنها متفاهمة معها تماما على احتلال مصر بالاشتراك بين

البلدين ، ومهد دى لسبس للاحتلال البريطانى ، حينما عين رئيسا للجنة التحقيق ، فى سنة ١٨٨٢ بخيانتته المعروفة لعرابى وتمكينه المحتلين من خرق حياد وحرمة قناة السويس .

ولما استتب الامر لبريطانيا فى مصر بعد الاحتلال مباشرة ، قبل دى لسبس أن يكون مطية للسياسة البريطانية ، وخادما لشركات الملاحة البريطانية ، وذهب الى حد المفاوضات والتعاقد على أمور لم يكن من اختصاصه أن يتعاقد عليها مع دولة بعينها ، ولم تكن لاتفاق ١٠ يوليو سنة ١٨٨٣ أية قيمة ولا الزام للحكومة المصرية صاحبة السيادة على القناة .

وقد عارض البرلمان الانجليزى هذا الاتفاق أشد المعارضة ورفضه ، ومع ذلك استأنف دى لسبس المفاوضات مع انجلترا وأبرم معها اتفاق ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وأعطاهم حقوقا ما كان له أن يعطيها وجعل اليد العليا فى ادارة القناة لحكومة انجلترا .

ومجمل القول هو أن مسألة فرض الرسوم ورفعها وتخفيضها أمر داخلى لا شأن لانجلترا ولا لغيرها به ، وكذلك لاتجيز عقود الالتزام للشركة أن تنصرف فيه ، فهذا عمل من أعمال السيادة ، يجب أن تباشره الحكومة المصرية بمحض ارادتها ودون أن ترجع للشركة ، والحكومة المصرية وحدها هى التى تقدر الظروف والاعتبارات التى تملئها علاقاتها الخارجية وصلتها بالدول المنتفعة بالمرور فى القناة ، وليس يتحتم عليها أن تشترك هذه الدول معها فى درس هذه المسألة واتخاذ قرار فيها وحسبها أن تتعرف وجهات نظرها وتفرض ماتشاء من الرسوم بتشريع داخلى ، لأن الرسوم لاتقرر الا بقانون .

وخلاصة لما تقدم ، يتبين أن سيادة الدولة على القناة ، تلك السيادة التى تخول لها فرض ماتشاء من رسوم المرور ، كما اعترف جرانفيل فى كتابه الى الباب العالى ، المؤرخ فى ٣ مارس سنة ١٨٧٣ ، وهو الكتاب الذى أوردنا فيما تقدم نصه الانجليزى ، هذه السيادة قد أهدرت وديست ، نتيجة للحالة الواقعية التى خلقها الاحتلال ، وهى تلك الحالة التى وصفها جلادستون بأنها مؤقتة وشاذة .

وقد انصف مصر ، احد النواب الانجليز فى المناقشات البرلمانية التى جرت بمجلس العموم اذ قال أن المسائل التى طرحت على مجلس العموم ليست من اختصاصه والاولى أن تطرح على محكمة مصرية .

والاتفاقات التي أبرمت بين دي لسبس والحكومة البريطانية باطلة
قانونا ، ولا يمكن الادعاء بأن السكوت عليها أضفى عليها صفة الشرعية ،
وذلك لأن قوة القاهرة ، كانت ولا تزال تغل يد مصر وتمنعها من وضع الامر
في نصابه ، وهذه القوة هي الاحتلال، الرابض حتى الآن في منطقة قناة
السويس •

الفصل الثاني الوضع القانوني للقناة والاحتلال الأجنبي

القناة مياه داخلية مصرية - بطلان الاحتلال منشور انجلترا للدول في
٣ يناير سنة ١٨٨٣ بشأن حياض دائم لمصر وللقناة - اللجنة الدولية في باريس -
وجهات النظر المختلفة معاهدة القسطنطينية - تعارضها مع الحالة
الواقعية - خلاصة

تملك مصر الارض التي شقت فيها قناة السويس ، وتملك ضفتيها
الشرقية والغربية ، ولا يشاركها غيرها في هذه الملكية ، ولا يمكن القول ان
سير المياه في هذه الشقة من الارض المصرية ، غير مركزها القانوني ، فهي
لم تخرج قط عن حوزة الدولة المصرية وسيادتها .

والتكييف الصحيح لمركز القناة في القانون الدولي أنها مياه داخلية ،
تسرى عليها أحكام هذا القانون الخاصة بالمياه الداخلية فهي من حيث سيادة
الدولة عليها كالارض تماما وكالخلجان والانهار والبحار المغلقة .

ولم يحدث قط ، في أي عصر من عصور التاريخ أن توقف القانون
الدولي العام عن الاعتراف بسيادة الدولة على قنواتها ومياهها الداخلية ،
واستعمال الغير لها لا ينقص قط من هذه السيادة ولا يضعفها (١) .

ويعترف « جروسيوس » Grotius نفسه ، وهو الفقيه الهولاندي ، الذي
ظهر في القرن السادس عشر ، وما زالت آراءه الخاصة بقانون البحار
مصدرا عالميا للفقه الدولي ، يعترف بأن للدولة حق ملكية على المضائق
والقنوات والمياه الداخلية ، وقد فرق بينها وبين البحر الاقليمي (٢) .
وسلم بحق الدولة في السيادة على القنوات والبحار الاقليمية أيضا ،
وكذلك نادى بهذا المبدأ فقيه آخر من مؤسسي القانون الدولي العام ، وهو
العلامة « امريك فاتيل » E. Vattel في سنة ١٧٥٨ .

(١) من أصحاب هذا الرأي العلماء :

Hubner — Lampredi — G. F. de Martens, Klüber — Wheaton —
Hautefeuille — Woolsey — Calvo — Creasy, Rivier.

تأييدا لهذه النظرية تراجع المادة الاولى من لائحة الغنائم السويدية بتاريخ ١٢ ابريل
سنة ١٨٠٨ وكذا تعليمات الغنائم الامريكية في ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦

(٢) كتاب جيدل Gidel عن البحر الاقليمي ص ١٥٢

وتقرر مبدأ سيادة الدولة على القنوات والمضائق والمياه الداخلية والبحار الإقليمية في عديد من المعاهدات التي أبرمت منذ أقدم العصور ، ومنها معاهدة بين إنجلترا وإسبانيا في ٢٣ مايو سنة ١٦٦٧ ومعاهدة بين إنجلترا وفرنسا في ٢٧ سبتمبر سنة ١٧٨٦

وظهر فقهاء أمريكيون في القرن الثامن عشر نادوا بحق سيادة الدولة على القنوات التي تمر بأرضها ومدخل هذه القنوات والمياه الإقليمية ، وفي طليعة هؤلاء «جيمس كينت» J. Kent (١) وصدرت من المحكمة العليا في الولايات المتحدة أحكام كثيرة تؤيد مبدأ السيادة هذا ، ولعل أكثرها جدة الحكم الذي صدر من هذه المحكمة في ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٧ ، في نزاع قام بين حكومة الولايات المتحدة وولاية كاليفورنيا .

وتنفذا لقرار أصدرته الجمعية العمومية لعصبة الأمم في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، انعقد في لاهاي ، في سنة ١٩٣٠ ، مؤتمر دولي لتقنين المسائل الخاصة بالبحر الإقليمي ومسئوليات الدول بهذا الشأن ، وورد في المادة الثانية من المشروع الذي أعدته اللجنة التي نيط بها هذا الموضوع ، أن الدولة تستطيع أن تباشر سيادتها الكاملة على مياهها الداخلية وقنواتها . وإذا كانت إنجلترا نفسها تدعى أن حقها على المياه الإقليمية هو حق ملكية كاملة ، وهي تلك المياه المحاذية لشواطئها لمسافة تفاوت العرف الدولي في تقديرها وأقلها ثلاثة أميال بحرية ، فمن باب أولى يجب أن يعترف بهذه الملكية وبكل ما يترتب عليها للدول التي تسيطر بصميم إقليمها قنوات تصل بين بحرين (٢)

ويختلف العلماء في بيان مبنى هذه السيادة اختلافا لا يمس الجوهر ، فهي في نظر « جورج سل » G. Scelle تفويض من الجماعة الدولية بمباشرتها بالنيابة عنها (٣) ، وسيادة ترجع لسلطان الدولة على الإقليم ، فيما يراه « جلبرت جيدل » إذ يعتبر القناة في حكم الإقليم تماما ، والمياه الإقليمية هي امتداد للإقليم . ولا يعني هذا الخلاف ، مادام مبدأ السيادة للدولة على مياهها الإقليمية مسلم به من جمهرة الفقهاء ، ومن باب أولى تكون هذه السيادة ، بل الملكية ، مما لانزاع فيه بالنسبة لقناة السويس ،

(1) J. Kent, Commentaries on American Law, New York 1848, p. 25.

(٢) نوجه النظر لقال سير «سيسيل هرست» Cecil Hurst منشور بكتاب

The British year book of international law, p. 43, 1923-1924.

(3) G. Scelle: La théorie du doublement fonctionnel.

التي لا تمر بأرض دولتين ، بل بأرض دولة واحدة هي مصر ، ومداخلها تؤدي لمياه مصر الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأحمر . هذا هو حكم القانون الدولي العام ، ولا يستطيع الاحتلال الأجنبي ، أن يبدله تبديلاً ، وسنفصل الكلام عن ذلك ، في الجزء الثالث من هذا الكتاب ، الذي تناولنا فيه موضوع الملاحة بالقناة . .

كان الواجب على الأمير محمد سعيد ، أن يتخذ حذره من المآرب الاستعمارية التي يخفيها مشروع دي لسبس فيؤكد بالفاظ صريحة في عقد الالتزام ، مبدأ سيادة مصر على قناة السويس وملكيته للقناة ، ولكن دي لسبس هو الذي وضع صيغة فرماني ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ودسهما على سعيد « باشا » وظفر بامضائه عليهما . ومع ذلك ، لم تكن هناك ضرورة للنص على مبدأ مسلم به قانوناً . . وقد ورد في فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ البند الرابع عشر ، مقرراً لحياد القناة ، والدولة التي تقرر نظام الحياد لجزء من إقليمها تستند في تقرير الحياد على سيادتها على هذا الجزء من الإقليم . وهذه ترجمة البند الرابع عشر ، المشار إليه :

« نقرر رسمياً عن أنفسنا وعن خلفائنا ، وبعد أن يصدق على ذلك حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، بأن القناة البحرية العظمى من السويس الى الفرما ، والموانئ التابعة لها ، ستفتح دائماً كطريق محايد لجميع السفن التجارية التي تعبر القناة من بحر الى آخر ، وذلك بدون أي تمييز ، أو تخصيص أو تفضيل للأشخاص أو الجنسيات نظير دفع الرسوم . . الخ » .

اسماعيل هو الذي قرر مبدأ السيادة

ولكن الخديو اسماعيل ، بعد صراع عنيف قام بينه وبين شركة قناة السويس ، أبرم اتفاقات أخرى ، مع شركة القناة ، وصادق عليها الباب العالي ، وأهم هذه الاتفاقات ، والتي تعديح نقطة طيبة في تاريخ اسماعيل الاتفاق الذي عقده في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ ، ونص في البند الأول منه على مبدأ السيادة ، وهذا هو النص :

« تحتل الحكومة المصرية ، في حدود الاراضي المحتفظ بها كملحقات للقناة ، جميع المراكز والنقط الاستراتيجية ، التي تراها لازمة للدفاع عن البلاد الخ . . »

البند الثانى :

للحكومة المصرية ايضا ، ان تحتل من اجل مصالحها الادارية (كالبريد والجمارك والتكنات . . الخ) جميع المناطق الخالية التى تراها مناسبة لذلك ، مع عدم الاخلال بضرورات استغلال الشركة لمراقفها . .

وعلى الحكومة - عند الاقتضاء - ان تدفع للشركة المبالغ التى تكون هذه الاخيرة قد انفقتها فى سبيل انشاء او تملك الاراضى التى ترغب الحكومة فى الاستيلاء عليها .

واهم من ذلك نص البند الخامس من اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وهو :

« تظل القناة البحرية وجميع ملحقاتها خاضعة لرقابة البوليس المصرى التى تباشر فيها بكامل الحرية ، على نحو ما تجرى هذه الرقابة فى سائر انحاء العالم ، بحيث يضمن النظام والامن العام ، ونفاذ قوانين الدولة ولوائحها ، ويكون للحكومة المصرية حق المرور عبرالقناة البحرية فى النقط التى تراها ضرورية وذلك من اجل مواصلاتها الخاصة ، ومن اجل حرية التجارة ومرور الجمهور ، وذلك دون ان يكون للشركة حق تحصيل شىء من رسوم المرور او الاتاوات لاي سبب من الاسباب . . »

وتعزيزا لمبدأ سيادة مصر على القناة ، جاء نص البند السادس عشر من الاتفاق المذكور هكذا :

« بما ان الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، هى شركة مصرية ، فهى خاضعة لقوانين البلاد وعاداتها .

ادعت انجلترا ان تلك النصوص لا تكفى لاعتبار القناة منطقة محايدة وادرات بهذا الادعاء ان تستر خرقها لحياد القناة حينما احتلت مصر وانزلت قواتها من قناة السويس . ولكنها لم تتجاسر على القول ان الاحتلال عمل مشروع ، بل ظل هذا الاحتلال ، فى نظرالقانون الدولى العام ، حالة واقعية اوجدتها القوة الغاشمة ، وليس لها اى سند من القانون . . وقد اهتمت الدول بهذه الحالة الطارئة وسعت للقضاء عليها بالطرق الدبلوماسية لكى تحتفظ القناة بصبغة الحياد ، وهو امر تقتضيه مصالح العائلة الدولية وهى تلك المصالح التى حملت الفقهاء على المطالبة باحترام هذا الحياد ، حتى ان معهد القانون الدولى فى فرنسا ، وهو من المؤسسات العلمية التى يقام لآرائها الفقهية فى الحياة الدولية وزن كبير ، نادى فى سنة ١٨٧٩

بضرورة سن تشريع دولي يكفل حرمة القناة ، وقرر هذا المعهد ان من الضروري ان تجتمع الدول لتتخذ الاجراءات الكفيلة بدفع اى اذى يلحق القناة ويهدد الملاحة فيها بالتوقف سواء اكان ذلك في اوقات السلم او في زمن الحرب ، واقترح احد فقهاء المعهد ، وهو الاستاذ «مارتين» Martens

ان يمنع مرور السفن الحربية بالقناة في وقت الحرب منعاً باتاً ويصرح بمرورها في اوقات السلم فقط . وفي سنة ١٨٨٢ اجتمع مؤتمر للسلم في جنيف واوصى باحترام حياد القناة ..

ولما كان الاحتلال الانجليزى لمصر مخللاً بهذا الحياد ، قاضيا عليه ، اضطرت انجلترا تحت ضغط الراى العام الدولى ، لان تصرح مرارا وتكرارا ان وجودها في مصر مؤقت ، وان زمن الجلاء قريب ، وقد سجل الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ستين وعدا لانجلترا بالجلاء عن مصر (١) .

ولعل اهم هذه الوعود الرسمية :

١ - تصريح جلادستون في مجلس العموم في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ « ليس في نيتنا مطلقا ان نحتل مصر ، واذا كان هناك شىء لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال ، لان فيه مناقضة تامة للمبادئ التى اعلنتها حكومة جلالة الملكة وللوعود التى وعدتها لاوروبا ولساسة اوروبا نفسها » ..

٢ - منشور جرانفيل للسفراء في أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة في الخارج ان يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لانجلترا ، وان الحكومة الانجليزية مصممة على ان لا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول .

٢ - تصريح جرانفيل للجنرال « مينا برى » في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ :

« ان انجلترا لا ترمى الى بسط حمايتها على مصر او ارغام احد على الخضوع لارادتها » ..

٤ - تصريح جلادستون ، في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ :

« انقص عدد الجنود البريطانية الى ١٢ الفا منذ ٤ نوفمبر وليس

(١) عبد الرحمن الرافعى - مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال - الطبعة الثانية - مصر لسنة ١٩٤٨ ص ٢١٥ .

الاحتلال الاوكتيا ، وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق
من الحكومة المصرية «

٥ - تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ :
« نتعهد ألا نطيل احتلالنا الحربى لمصر الى ما بعد اول يناير سنة
١٨٨٨ ، اذا كانت الدول يومئذ تصرح ان حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون
تعكير الامن في مصر ، ولا جرم اننا اذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا
عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به
أحد .. »

هذا قليل من كثير مما ورد في التصريحات والوثائق الرسمية التي
تعهدت انجلترا فيها بالغاء ، ويستفاد منها صراحة ان انجلترا قد سلمت
بان الاحتلال لم يغير مركز مصر القانونى ، ولم يربط مصر من وجهة نظر
القانون الدولى العام برباط التبعية لبريطانيا ، بل بقى المركز القانونى
بحالته الاصلية

وقد حاول الاستاذ واصف بطرس غالى ، ان يشرح مركز مصر الدولى
بعد الاحتلال ، فقال في سياق مقال له بعنوان « مركز مصر الدولى (١) »
ما ترجمته :

« لما اضطرت انجلترا لاحتلال مصر في سنة ١٨٨٢ ، لم تحتلها بصفتها
عدوا لها ، ولكن بوصفها حليفة لتركيا ، وقد تعهدت بالغاء عن مصر بمجرد
استقرار الحالة فيها » .

ومع ما في هذا القول من لباقة اريد بها استبعاد فكرة الفتح وما يترتب
على الفتح من تغيير الحالة القانونية ، الا اننا لا نوافق على هذا النظر لانه
ينفى سوء نية انجلترا ، وليس لهذا الكلام سند من التاريخ ، فلم تعلن
مصر ثورة على تركيا وتطلب هذه من حليفتها بريطانيا ان تتدخل لقمع
الثورة .. !

ولسنا في حاجة لمثل هذا التعبير الذى جاء به الاستاذ واصف غالى ،
لندلل على بطلان الاحتلال ، وانعدام كل اثر قانونى له ، وحسبنا ان
نستند على تعهدات انجلترا الستين وقد اورد بعضها الاستاذ واصف ،
وعلى موقف الدول الاوروبية من انجلترا بعد الاحتلال ومطالبتهم اياها

(١) المقال المنشور بمجلة Revue de Dr. International باريس -

سنة ١٩٢١ - المجلد السابع صفحة ٦

بالجلاء وتنفيذ ما وعدت به غير مرة ، فانجلترا نفسها قد سلمت بأن
الإحتلال لا تترتب عليه آثار قانونية ، وكذلك فعلت جماعة الدول المتمدينة

ولكن كان لابد أن يظهر عاجلا أو آجلا التعارض بين مصالح إنجلترا
الخاصة ومصالح العائلة الدولية ، ذلك لان إنجلترا احتلت مصر من اجل
قناة السويس ، في حين ان الدول ارادت أن تتمتع بالمرور في القناة على قاعدة
المساواة التامة ، ولم تجز قط ان تكون القناة طريقا للمواصلات
الامبراطورية البريطانية .

كتب الاستاذ « جان جاك شيفالييه » J. J. Chevallier
استاذ القانون الدولي بجامعة « جرينوبل » في سنة ١٩٣١ فصلا هاما
في الجزء الثاني من مؤلفه الضخم الذي وضعه عن تطور الامبراطورية
البريطانية L'Evolution de l'Empire Britannique (١) وعنوان هذا
الفصل : « بريطانيا وخريطة العالم ، مركز مصر » فقال فيه :

« في مصر طريق امبراطوري يؤدي الى الهند . . هذا الطريق ، الذي
جعل بريطانيا تختار لنفسها سياسة عربية ونجحت فيها ، وهو طريق
قناة السويس .

ان لمصر بالنسبة للامبراطورية البريطانية مركزا عجيبا ، فمصر هي
حوض نهر النيل الطويل ، وفيها تلتقى افريقيا وآسيا ، وكذلك تتصل مصر
عن طريق البحر الابيض المتوسط بأوروبا . . وبحفر قناة السويس ظهر
أقصر طريق يصل بين أوروبا والهند ، وهذا وحده يفسر لنا السبب
الذي من اجله غرست إنجلترا قدميها بوادي النيل ، ولقد ذكرنا ، ونكرر
دائما ان اهم ما يشغل بال السياسة الانجليزية ، هو ضمان سلامة المواصلات
الامبراطورية بين لندن ، رأس الامبراطورية ، وبين الهند ، وهي قلبها
الناض وفي اليوم الذي ينقطع فيه اتصال إنجلترا بالهند ، تنتهي حياة
بريطانيا ومجدها . ولذلك تحرص إنجلترا باستمرار على التمسك بالاماكن
التي يمر منها طريق الهند . ولما كان هذا الطريق يمر بجبل طارق
احتلت إنجلترا هذا الجبل ، ولانه يمر بمالطة وضعت إنجلترا يدها عليها
ويمر بقبرص فاحتلت قبرص ويمر بآسيا الصغرى فرابطت إنجلترا في
فلسطين ويمر بإيران وافغانستان ، فبسطت إنجلترا نفوذها على تلك

(١) المرجع المشار اليه لشيفالييه باريس سنة ١٩٣١ - - الجزء ٢ ص ٩٩٨ .

البلاد ، والا هم من كل هذا ان طريق الشرق يمر بحرا بمصر وقناة السويس
فرا ت انجلترا لزاما عليها ان تحتل مصر وقناة السويس .

« ويوجد طريق انجليزى آخر يمكن ان يمر بمصر ، ولذلك كان من
اعز امانى انجلترا ان تمد السكة الحديد بين القاهرة ومدينة الكاب ، ولم
تكن هناك صعوبة بالنسبة للكاب لانها من الممتلكات البريطانية ، ولكن
قامت الصعوبة بالنسبة للقاهرة ، فاستماتت انجلترا حتى احتلت مصر
لتضمن لنفسها الطريقين : البحرى وهو طريق السويس والبرى وهو
طريق القاهرة ، الكاب . وعلى ضوء هذه الحقائق الجغرافية يسهل علينا
تفسير تاريخ العلاقة بين مصر وبريطانيا . . »

وعلى الرغم من هذه المصلحة الحيوية التى من أجلها قامت انجلترا
باحتلال مصر ، لم تستطع هذه الدولة الغشوم ان تجعل من الاحتلال
سندا لسيادة تدعيها على قناة السويس ، وكل ما هنالك انها تراخت
فلم تسحب قواتها من مصر ، وادعت انها ستعنى بتنظيم شئون مصر
الادارية والمالية ، ثم تفاوض الدول فى أمر القناة ، وكانت كلما اشتد
الضغط عليها من جانب الدول لوحث لاوروبا بمصالحها فى مصر مدعية
انها ساهرة على هذه المصالح ، ولكن هذا الادعاء لم يصر ف اوروبا عن
مطالبتها بالجلء لكى لا تتاثر قناة السويس بالاحتلال الانجليزى . وقد
اضطر اللورد جرانفيل لتوجيه منشور دورى الى الدول بتاريخ ٣ يناير
سنة ١٨٨٣ ، وذكر فيه ان انجلترا راغبة فى الجلء عن مصر ، بمجرد
ان يستتب الامر فيها ويتوطد سلطان الخديو ، ولذلك تقترح انجلترا -
فى ذلك المنشور - ان تبرم الدول معاهدة ، منظمة لمركز القناة الدولى ،
وذلك على الاسس الآتية :

- ١ - الملاحة حرة فى القناة لجميع السفن فى مختلف الظروف والاقوات
- ٢ - فى حالة الحرب ، يحدد وقت يسمح فيه للسفن المحاربة بالبقاء
فى القناة ، بشرط ألا يفرغ منها مؤن حربية ولا يسمح لها بانزال جنود
الى البر .
- ٣ - الاعمال الحربية والعنائية ممنوعة فى القناة منعا بانا وتحرم فى
الاراضى المجاورة للقناة ، او فى مياه مصر الاقليمية حتى لو كانت تركيا
نفسها مشتركة فى الحرب .
- ٤ - تعفى مصر من هذه الشروط ، فى حالة قيامها بواجب الدفاع
عن نفسها .

٥ - تتحمل كل دولة تسبب سفنها الحربية عطبا للقناة سائر التعويضات وتدفع مصاريف الاصلاح في الحال . .

٦ - تتخذ مصر من الاجراءات ماتراه لحمل السفن الحربية على مراعاة القيود المتقدمة في حالة الحرب .

٧ - يحرم بناء حصون واستحكامات في القناة وما يجاورها .

٨ - لا تحد الشروط المتقدمة من سيادة مصر على القناة كجزء من اقليمها بأية حال .

والمشروع المتقدم ، الذي اقترحه اللورد جرانفيل على الدول في منشور عام ، سلم بملكية مصر للقناة وسيادتها عليها ، وترك لها حق الدفاع عن القناة بمفردها وحسب ما تراه ، ولم يترك للدول قط شبهة التدخل او الاشتراك في هذا الدفاع ، حتى في حالة الحرب ، بل ترك هذا الحق لمصر وحدها . وهذا المنشور يعد من الوثائق الهامة المقررة لمركز القناة القانوني وملكية مصر لها وسيادتها عليها ، والاعتراف بكل هذا صدر من الحكومة البريطانية نفسها .

ولكن جرانفيل اللثيم ابي ان يقف عند هذا الحد ، فترك حكم القانون الدولي سليما ولا غبار عليه ، فأضاف الى منشوره عبارة هدمت المعانى الطيبة التي انطوى عليها وكشفت عن سوء نية انجلترا اذ قال :

« من المعترف به ، بوجه عام ، ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية لصيانة الملاحة في قناة السويس ، باسم صاحب السيادة على القناة ولتثبيت سلطانه ، لا تتنافى بأية حال مع المبدأ المشار اليه » .

ووجه المغالطة في هذا التحفظ ظاهر من ان صاحب السيادة على القناة لم يكن الخديو ، وانما السيادة لمصر ، ولم تجز مصر لبريطانيا ان تتخذ باسمها اجراءات ايا كانت ، وفي تصدى بريطانيا لهذا العمل بنفسها او بالانابة اخلال بمبدأ المساواة في حق المرور وخرق للحياد المقرر للقناة وقد اوضح « شارل رو » هذه الحقيقة بقوله : « يجب ان يتلى الانسان بضمير مطاط وذمة خربة لكي يتجاسر على القول ان القيام بعمليات حربية في القناة وعرقلة الملاحة فيها واستخدامها في انزال قوات مسلحة ، كل هذا لا يخالف حيده القناة » . .

ويسترسل في التدليل على صحة هذا النظر فيقول : انه بفضل احتجاج شركة القناة وموظفيها ضد انجلترا حينما انتهكت حرمة حيادها في سنة

١٨٨٢ ، وانتصار القوة وقتئذ ضد الحق ، اضطرت الدول لان تبحث
عن وسيلة تضمن بها منع تكرار العدوان على حياد القناة (١) .

استمر الضغط على بريطانيا من جانب الدول ، لكي تجبرها على الجلاء
من مصر ، انقاذا لقناة السويس من ان تقع نهائيا في قبضتها . ولهذا
الغرض اجتمع المسيو « وادنجتون » سفير فرنسا في لندن ، في ١٤ يونيو
سنة ١٨٨٤ ، باللورد جرانفيل ليذكره بوعده انجلترا بالجلاء عن مصر ويسأله
عن موعد انجاز هذا الوعد . وابلغ السفير الفرنسي وزير خارجية انجلترا
احتجاج فرنسا على سياسة المماطلة والتسويف ، وطلب منه تحديد
موعد الجلاء ، وقال : ان فرنسا تعهدت بعدم القيام بعمل مسلح في مصر الا اذا كان
ذلك باتفاق تام بينها وبين انجلترا .

ومن سياق ما دار في هذه المقابلة ، يتبين ان السياسة الفرنسية
غيرت موقفها من انجلترا لان هذه الاخيرة انفردت باحتلال مصر ، ولم
تبد فرنسا هذا الدفاع من اجل الحق في ذاته .

انجلترا تقترح نظام حياد دائم لمصر

وفي ١٥ يونيو سنة ١٨٨٤ ارسل اللورد جرانفيل برقية الى وزارة
الخارجية الفرنسية ، ردا على بيان سفيرها وجاء في هذه البرقية ان
انجلترا ستجلو عن مصر بمجرد ان تفرغ من مهمتها وان اعمال الاصلاح
المالى التى تقوم بها يكفى لنفاذها ثلاث سنوات ونصف على اكثر تقدير
ولذلك فان انجلترا تتعهد بسحب جميع قواتها من مصر في اوائل سنة
١٨٨٨ .

وفي ختام برقيته ، اقترح جرانفيل ، وضع نظام حياد دائم بمصر ،
شبيه بحياد بلجيكا ، فقال :

(« تقترح حكومة جلالة الملكة ، على الدول والسباب العالى ، بان تقوم
عند تمام اجلاء قواتنا او قبل ذلك بوضع نظام حياد لمصر ، على اساس
المبادئ المعمول بها في حياد بلجيكا ، وفيما يتعلق بقناة السويس ،
تقترح حكومة جلالة الملكة العمل بالمبادئ الواردة في منشورى المؤرخ
في ٣ يناير سنة ١٨٨٢ . »

(١) شارل رو - برزخ وقناة السويس - الجزء الثانى من ٨٥

وقد حمل سفير إنجلترا في باريس « لورد ليونز » مذكرة وزارة
الخارجية البريطانية المؤرخة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ وسلمها الى
« جول فيرى » وزير الخارجية الفرنسية ، متضمنة المشروع البريطانى
في نطاق ما ورد في البرقية التى تقدمت الاشارة اليها ..

ووضع وزير الخارجية البريطانية تقريرا آخر ، في مذكرة مؤرخة
٨ يناير سنة ١٨٨٥ وجاء فيها انه يتحتم وضع نظام يكفل تمتع سائر
الدول ، في جميع الاوقات ، بحرية الملاحة في القناة . واعتبر هذه المسألة
من كبريات المسائل الاوروبية ، التى يجب ان تسوى في مؤتمر ، من غير
حاجة لانتظار الاصلاح المالى في مصر ، الذى تعلق عليه إنجلترا حل
هذه المسألة ..

وجاء في المذكرة الفرنسية ان ضمان استمرار الملاحة في القناة ، على
اساس المساواة في الانتفاع امر ضرورى للسلام العالمى ..

وإجابات حكومة إنجلترا على هذه المذكرة في ٢١ يناير سنة ١٨٨٥ ،
معبرة عن موافقتها ، وقامت حكومة فرنسا بمخابرة دول أوروبا الكبيرة
في اول فبراير سنة ١٨٨٥ ، توطئة لابرام المعاهدة المطلوبة ، ونظرا لتعدد
المشكلات الفنية المتصلة بهذا الموضوع ، لم يكن من السهل ، الوصول
الى الغرض المنشود فرأت حكومة فرنسا ان تؤلف لجنة فنية تباشر
عملها في مصر ، وتضع اسس المشروع ، وتشترك الدول في هذه اللجنة
بوساطة ممثلها في مصر ، ورات ايضا انه لا بد من ان تكون مصر وتركيا
ممثلتين ، وبعد ان تفرغ اللجنة من مهمتها يجتمع مؤتمر اوروبى ليراجع
اعمالها ويضع المعاهدة الدولية الخاصة بقناة السويس .

ولكن وزير الخارجية البريطانية لم يوافق على انعقاد اللجنة التى
اقترحتها الحكومة الفرنسية في القاهرة ، وازداد قائلا انه وان يكن قد
راى اعتبار البنود التى وردت في منشوره المؤرخ في ٣ يناير سنة ١٨٨٣
اساسا لاعمال المؤتمر ، فان لكل دولة ان تتقدم بما يعين لها من الاقتراحات
بشرط الاتفاقي اسس ذلك المنشور ، وذكر ايضا ان الحكومة البريطانية
ستقترح اضافة شرط خاص بتموين السفن الحربية من موانئ القناة
وأورى انه يستحسن بدلا من عقد لجنة في القاهرة ان تسوى المسائل
بمباحثات دبلوماسية بين الدول ، ولكن حكومة فرنسا تمسكت بوجهة
نظرها ، ثم اقترحت ان يقوم باعمال هذه اللجنة مؤتمر يعقد في باريس
وادعت بلسان سفيرها في لندن ان اختيار باريس فيه معنى التكريم
إفرديناند دي لسبس ، الذى لولاه لما شقت القناة ، وانها تعتبر القناة

عملا فرنسا بحتا ، واجاب جرانفيل بان المؤتمر يجب ان ينعقد في لندن لان انجلترا تحتل اكبر نصيب في حركة السفن المارة بالقناة . وبعد اخذ ورد وافقت الحكومة البريطانية في ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ على عقد المؤتمر في باريس ، وفي ١٧ مارس صدر تصريح مشترك من حكومتى فرنسا وانجلترا ، ووافقت عليه الدول ، وهذه ترجمة لما جاء في هذا التصريح :

« حيث ان الدول كلها متفقة على الاعتراف بمسئس الحاجة لسرعة وضع اتفاق دولى يضمن الملاحة في قناة السويس لجميع الدول ، في كل الاوقات ، اتفقت الحكومات الموقعة على هذا على عقد لجنة في باريس في ٣٠ مارس ، تقوم باعداد مشروع اتفاق يبنى على اساس منشور الحكومة البريطانية الدورى المؤرخ في ٣ يناير ١٨٨٢ ، ويشترك في هذه اللجنة مندوب من قبل خديو مصر ويكون صوته استشاريا ، ومتى وضعت الدول الممثلة في اللجنة مشروع المعاهدة توافق عليه وتدعوالدول الباقية للانضمام اليها »

وقد اجتمعت اللجنة في باريس في ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ ، وافتتح الاجتماع بخطاب القاها « جول فيرى » وزير خارجية فرنسا ورد عليه احد المندوبين الانجليز ، ونوه الخطاب بفضل فرديناند دى لسبس ، وفضل فرنسا متجاهلين مصر التى لم تذكر بكلمة واحدة ، ثم ذكروا انهم اجتمعوا لوضع مشروع معاهدة دولية تكفل حياد القناة الذى يعد ضرورة لازمة لخير الانسانية والسلام العام . وقرر المجتمعون تشكيل لجنة فرعية لبحث المشروعات التى تقدمها وفود الدول المشتركة في المؤتمر . . .

اهم المشروعات المشروع الانجليزى

وشروطه مستمدة من منشور جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٢ ، ونحن نلخص هنا اهم ما تضمنته بنود هذا المشروع الذى يعد وثيقة سياسية هامة ، يمكن الاحتجاج بها على بريطانيا الى الآن ، وعلى ضوء هذه الوثيقة وامثالها يفسر ما استتعلق من بنود معاهدة القسطنطينية المبرمة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، حيث ان هذا المشروع من الاعمال التحضيرية لهذه المعاهدة الهامة :

والمبادئ التي نص عليها المشروع الانجليزي هي :

اولا - حياد القناة : ورد هذا بنص صريح في المادة الاولى التي ذكرت ان قناة السويس البحرية ستكون حرة دائما ومفتوحة باستمرار في الحرب والسلام على السواء كطريق محايد بالنسبة لكل سفينة تجارية او حربية تعبر القناة من بحر الى آخر ومن غير تمييز سفينة واخرى، وحق المرور يقابل دفع السفن رسوم المرور وخضوعها للوائح التي تصدر من حين الى حين ..

وتوكيدا لهذا الحياد حرمت المادة الثانية انزال فرق او عتاد حربي من القناة ..

ومنعت المادة الثالثة منعابانا سفن المحاربين من ارتكاب اى عمل عدائى في القناة او ادخال غنائمهم فيها او التواجد في القناة اكثر من اربعة وعشرين ساعة ، فيما عدا حالة القوة القاهرة .. ويتحتم على السفن حينئذ ان تبرح القناة في اقرب فرصة ممكنة ..

وكذلك ألحقت هذه المادة بمنطقة الحياد الارض المتاخمة للقناة وموانئ القناة ومياه مصر الاقليمية . وحرمت المادة الرابعة تعبئة سفن البلد المحارب في القناة او موانئها ، كما حرمت تموين هذه السفن ، فيما عدا ما هو ضرورى جدا لامكان وصولها لاقرب ميناء ..

ثانيا - حقوق مصر الدفاعية : اعفت المادة الخامسة مصر من القيود المتقدمة ، فلها ان تتخذ من الاجراءات الحربية ما تراه لازما للدفاع عن نفسها وصيانة الامن فيها ..

ثالثا - ومنعت المادة السادسة اقامة تحصينات على القناة الى مسافة يتفق على تعيينها ..

رابعا - التعويض عن اى تلف يصيب القناة من سفينة حربية فتلتزم الدولة صاحبة السفينة بدفعه فورا ..

خامسا - سيادة مصر : نصت المادة الثامنة على ان مصر هي التي تجبر الغير على احترام المعاهدة مستعينة بوسائلها ومواردها الخاصة .

واكدت المادة التاسعة ان هذا الاتفاق لا يقيد حقوق السيادة الاخرى التي لمصر على القناة ..

المشروع الفرنسى

ولكن خشى الوفد الفرنسى ان تكون مباشرة مصر لحقها في السيادة على القناة والسهر بقوتها على تطبيق تلك المعاهدة ستارا تختفى انجلترا ورائه ، حيث ان المشروع الانجليزى ينص على جلاء انجلترا عن مصر ، فنص في المادة الرابعة على تشكيل لجنة دولية تمثل فيها مصر وتركيا ، ونشترك هذه اللجنة مع شركة قناة السويس في اتخاذ الاجراءات البوليسية الكفيلة بتنفيذ تلك المعاهدة ، ولا شك ان هذا النص ضرب من العبث والسخافة ، اذ ان في وجود لجنة دولية تناط بها مهام بوليسية ودفاعية عدوان صارخ على سيادة مصر مالكة القناة ، وفرض وصاية دولية على جزء من الاقليم المصرى وتخويل شركة القناة التى هى مؤسسة تجارية مصرية حقوقا لا تباشرها الا الدول صاحبة السيادة (١) .

بسبب الخلاف الظاهر بين المشروعين الانجليزى والفرنسى .. لان الاول احتاط ضد تدخل الدول في الاشراف على تنفيذ المعاهدة وترك هذا التنفيذ للبلد صاحب الاقليم والثانى اجاز هذا التدخل ونظمه في شكل لجنة دولية ، اشتد الجدل بين الوفدين الانجليزى والفرنسى في أى للمشروعين يصلح اساسا للمناقشة ، وتمسك الانجليز بان مشروعهم هو

(١) هذا موجز ما تضمنه المشروع الفرنسى :

اولا - ضمان حرية القناة والملاحة فيها في الحرب والسلام على السواء ، وضمان بقاء قناة المياه العذبة مفتوحة باستمرار .

هذا ما جاء بالمادة الاولى ، وقد جاءت خلوا من كلمة الحياد ، وان كانت مستفادة ضمنا وامتد الحياد فشمم الترة العذبة .

ثانيا - حرمت المادة الثانية اقامة الحصون والاستحكامات او احتلال اية نقطة في القناة بمعرفة دولة اجنبية او حصول اية دولة على مزايا تجارية او اقليمية ، ومقصود بهذا النص طبعاً ان تجلو انجلترا عن مصر جلاء تاماً بمجرد توقيع المعاهدة .

ثالثاً - البند الثالث خاص بتحريم تواجد السفن الحربية في مداخل القناة .

رابعا - البند الرابع هو الشرط السخيف الخاص باللجنة الدولية .

خامسا - البند الخامس عن استعمال القناة في زمن الحرب للمحايدين والمحاربين من غير استثناء مع فرض قيود على المحاربين تكفل حياد القناة في كل الظروف .

سادسا - البند السادس استثناء مصر من القيود وهى بصدد استخدام حق الدفاع الشرعى وحق اكرام الغير على احترام المعاهدة .

سابعا - شروط التعويض ضد البلد الذى تصيب سفنه القناة بعطب .

ثامنا . اعتراف بسيادة مصر على القناة .

الاساس حيث ان تصريح لندن المشترك في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ قد
احال على منشور جرانفيل المؤرخ في ٣ يناير سنة ١٨٨٣
ولكن تغلب الوفد الفرنسي وقررت اللجنة الفرعية جعل المشروع
الفرنسي اساسا للمناقشة وذلك بفضل التأييد الذي ظفر به الفرنسيون
من لدن الوفدين الروسي والالمانى (١) .

مناقشات اللجنة التحضيرية

رأينا من الضروري ان نعرض هنا اهم ما دار في مناقشات اللجنة
التي قامت باعداد مشروع تلك المعاهدة الدولية التي عينت الوضع
القانوني للقناة ، فعلى ضوء هذه المناقشات نستطيع ان نقف على نوايا
الدول المختلفة ونفسر نصوص المعاهدة .

مسألة اللجنة الدولية : كانت المادة الخاصة باللجنة الدولية مثارجدل
شديد ، وفيما يلي اسانيد الفريق الذي ايد الوفد الفرنسي في هذا
شأن :

تعتبر المعاهدة لغوا اذا هي اکتفت بتقرير مبدأ حرية المرور في القناة دون
ان تعين السلطة التي تسهر على احترام هذا المبدأ وحمل الدول على
مراعاته والعمل به ..

ولا جدال في ان احق السلطات بالقيام بهذا الواجب هي الدولة صاحبة
الاقليم ، ولكن تقضى المصلحة بضرورة تعيين سلطة عليا ، تمثل فيها
الدول الموقعة للمعاهدة ، وهذه السلطة هي التي تعطى الضمانات الكافية
لممكن الحكومة المصرية من القيام بواجبها في تنفيذ المعاهدة .. وليس
من المستساغ ان يترك مصير التجارة الدولية في يد الحكومة صاحبة
الاقليم ، وهناك فرق كبير بين تنفيذ المعاهدة ، ومراقبة تنفيذها ..
واعطاء هذه الرقابة للجنة دولية ليس فيه مجافاة لما ورد في منشور
اللورد جرانفيل . ولمثل هذه الرقابة سوابق دولية ، فتوجد اللجنة
الاوربية الخاصة بالدانوب ..

ولا يخفى ما في هذه الادعاءات من سفسطة ومغالطات ، فالقانون
الدولي يقرر مبدأ المساواة في السيادة ، وهو المبدأ الذي استرشد به
واضعو ميثاق سان فرانسيسكو ، وليست هناك سلطة عليا تشرف على

(١) شارل رو - برزخ وقناة السويس - جزء ٢ ص ٩١ .

سلطان كل دولة على حدة ، فسلطة منظمة الامم المتحدة ليست سلطة فوق سلطان الدول ، وعلى ذلك فان خلق لجنة دولية تكون بمثابة سلطة عليا ترقب تنفيذ معاهدة من المعاهدات هدم لبدا المساواة في السيادة ، وتدخل غير مشروع في شئون البلد صاحب الاقليم ، بل هو نوع من الوصاية في شكل لجنة دولية ، واما الاستناد على مسألة الدانوب فهذا قياس مع الفارق ، فالدانوب نهر يخترق اراضى اكثر من دولة ، واما القناة فهي شريان في جسم وطن واحد هو مصر ..

وانار هؤلاء حجة اخرى ، فقالوا ان شركة قناة السويس عجزت في سنة ١٨٨٢ عن حمل انجلترا على احترام الحياد المقرر في فرمانى ١٨٥٦ و ١٨٦٦ . وخرقت انجلترا حرمة القناة عنوة واقتدارا ، فلا بد من ايجاد لجنة دولية لمنع تكرار مثل هذا الحادث ..

وهذا الكلام حق اريد به باطل . اما ان انجلترا خرقت حياد القناة فهذا ما لا نجادل فيه ، ولكن ذلك لا يستتبع استمرار العدوان بايجاد تلك الوصاية الدولية ، وانما يقتضى ان تقوم الدول بقمع المعتدى بالسلاح اذا ما عجزت مصر عن قمعه بمفردها ، ولسنا نفهم معنى تعيين حارس مع ترك اللص بداخل المنزل المسروق فكان الاولى بوفود تلك الدول ان تقول لانجلترا اخرجى من مصر لانك دخلتها معتدية على حياد القناة وفى وجودك باراضيتها تهديد لسلامة الملاحة فى القناة ..

وقال مؤيدو هذا النص ضمن ما قالوه انه لو حدث ان دولة ارسلت قطعا حربية الى القناة واعترضت الشركة على عمل تراه مخالفا لنصوص المعاهدة فلجات الى البوليس المصرى لضبط هذا العدوان ومنعه ، فكيف تقبل الدول التى تحافظ على كرامتها ان تدع سفينتها الحربية تسلم نفسها لرئيس البوليس المصرى فى القنطرة او الاسماعيلية مثلا ليقوم بعمل ما يراه لازما .. ؟

ولكن هذا الكلام مردود عليه بان مصر تستطيع ان تشرف على الملاحة فى القناة واحترام نصوص معاهدة القسطنطينية والعمل على تنفيذها بوساطة اسطول مصرى يعد لهذا الغرض ، وهذا اجدى واقوى من شرذمة من القناصل لا حول لهم ولا قوة ، ولسنا ندرى لماذا كانوا حربصين على اقحام الشركة - وهى مؤسسة تجارية بحثة فى مسائل حظيرة تباشرها الدولة بما لها من سيادة على الاقليم .. ؟ !

رد الوفد الانجليزى : ذكر الوفد الانجليزى ان التشبيه بحالة الدانوب

قياس مع الفارق ، وان قناة السويس مملوكة لدولة واحدة وعينت هذه الدولة لإدارة الملاحة في القناة شركة تجارية لا تختلف قط عن شركة تقوم بإدارة السكة الحديد فيما لو أديرت السكة الحديد المصرية بمعرفة شركة ، وقال ان شركة قناة السويس تستمد وجودها من حق مصر في السيادة على القناة ..

وقال الانجليز ايضا انه لا محل البتة لتشبيه القناة بالمضائق لانها ممرات طبيعية ، والقناة من صنع الانسان الذي شقها في ارض دولة مستقلة ، وقالوا انه لم تقم صعوبات تعوق الملاحة منذ افتتاح القناة واذا كانت انجلترا وهى التى تمثل بضائعها ثمانين فى المائة من حركة المرور فى القناة لا ترى حاجة لإيجاد لجنة دولية ، فما الذى يضير الدول الأخرى التى لا تستعمل القناة مثل انجلترا ان تترك الوضع الراهن كما هو .. ؟

لما استحکم الخلاف على هذه المسألة اراد الوفد الايطالى ان يجد حلا وسطا يوفق به بين وجهتى النظر . والحل الذى راوه هو ان ينص على ان لمثلى الدول الاجنبية فى مصر ان يبلغوا عن كل مخالفة للمعاهدة فى مجال التطبيق . وعليهم فى حالة الحرب ، ان يجتمعوا تحت رئاسة مندوب تركى وينضم اليه مندوب عن الحكومة المصرية للاشراف على حماية القناة والتفاهم مع الشركة على الاجراءات التى يجب اتخاذها لهذا الغرض ..

والظاهر ان الوفد الايطالى عرض مشروعه بايعاز من المندوبين الانجليز الذين جنحوا الى التراجع ، وقالوا انهم لا يرون بأسا من ان ينص على ان مصر فى حالة عجزها عن حماية الملاحة فى القناة تطلب المعونة من الباب العالى ، ثم من الدول ، وانهم يوافقون على اعطاء مندوبى الدول بمصر الحق فى الاجتماع والاشراف على تنفيذ المعاهدة ومنع مخالفتها فى حالة قيام حرب ..

وبعد هذه الخطوة انتقلت اللجنة الفرعية لصياغة الشروط الخاصة بقيام الحكومة المصرية بتنفيذ المعاهدة ، وكذا الشرط الذى يحرم على الدول ان تحصل لنفسها على ميزات تجارية او اقليمية او امتيازات من أى نوع كان ، وهى بصدد استعمالها حق حرية المرور فى القناة .. وفى ١٩ مايو سنة ١٨٨٥ قدمت اللجنة الفرعية الى اللجنة الاصلية مشروع معاهدة يتألف من سبع عشرة مادة (١) .

(١) نشرنا النص الكامل لهذا المشروع بملاحق الكتاب (الجزء الخامس) .

ولما عرض المشروع على اللجنة الاصلية ، طلب رئيسها ان تستبعد الوفود من المناقشة الحالة الواقعية في مصر ، وكان يعنى بذلك مسألة الاحتلال البريطاني . وقال انه لا ينبغي ان يفترض ان هذا المركز الواقعي هو المقصود ببعض التحفظات التي ابدت . . . ولا شك ان هذا الراى اوقع المؤتمرين في خطأ جسيم لانه ما كان يمكن ، كما اثبت العمل مستقبلا ، ضمان حياد القناة او حرية المرور فيها قبل ان تجلو انجلترا عن مصر . . . !

وقد تبين ان رئيس اللجنة اراد بكلامه هذا ان يتغلب على حدة عناد الوفد الانجليزي ومعارضته لكثير من الشروط ، ولكن هذا النفاق لم يجده فتिला فقد استمرت المعارضة من جانب الانجليز ، وهي معارضة كانت تهدف بطريق خفي لاستبقاء الاحتلال الانجليزي في مصر ، ومن ذلك ان هذا الوفد اراد ان يقصر منع انزال وتحميل الفرق والعتاد والمواد الحربية في القناة على سفن المحاربين في القناة نفسها وليس في موانئها ، ومن ذلك انه اراد ان يفسر الشرط الخاص بدفاع مصر عن القناة بقواتها ، وهو البند الثاني عشر من المشروع ، فتساءل الاعضاء الانجليز في اللجنة عما اذا كان يفهم من هذا النص ان لمصر الحق في ان تستعين بحلفائها في الدفاع عن حرية المرور في القناة ، ومعروف من هو الحليف الذي كان يعنيه صاحب السؤال . وعاد الى مسألة اللجنة الدولية التي اقترحتها الوفد الفرنسي للسهر في مصر على صيانة القناة فأورى انه ليس لهذه اللجنة ان تتخذ اجراءات ضد ما يقع ماسا بحرية المرور في القناة ، ولكن يخابر اعضاءها دولهم لتقوم هذه الدول باتخاذ ما تراه . وبعد نقاش طويل وافقت الاغلبية على المشروع الفرنسي ، ثم رأت اللجنة ان تقدم للدول المشروعين الانجليزي والفرنسي لتختار ايهما (١) .

في مستهل اعمال اللجنة الدولية التي انعقدت في باريس ، سقطت وزارة « جول فيرى » وعاد « فريسينيه » الى الحكم . وفي ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٥ ارسل « فريسينيه » منشورا دوريا الى سفراء فرنسا في لندن وبرلين وفيينا وبطرسبرج وروما ومدريد ولاهاي وكلفهم فيه باستعجال الدول التي يعملون لديها لاتخاذ الوسائل اللازمة لنهوض مسألة قناة السويس . وكان قد حدث ايضا تغيير سياسى في

(١) نشرنا ترجمة حرفية للمشروعين بملاحق هذا الكتاب - الجزء الخامس .

انجلترا ، وعين « سالسبورى » وزيرا لخارجيتها ، فأشارت الدول بضرورة ترك الفرصة للوزير الانجليزى الجديد ليتوفر على دراسة الموضوع ، وطلب سالسبورى ارجاء المفاوضات الى ما بعد الانتخابات التى جرت فى نوفمبر سنة ١٨٨٥ .

ولكن الحكومة الانجليزية استمرت تراوغ وتماطل لانها كانت تعرف مقدما ان حكومة فرنسا الجديدة مصرة على جلاء الجيش الانجليزى عن مصر . وطلبت الدول من حكومتى فرنسا وانجلترا ان تتفقا مقدما على صيغة لمعاهدة القناة ثم تعرض هذه الصيغة على الدول . وتوترت العلاقات بين حكومتى فرنسا وانجلترا ، حتى سقط اللورد « سالسبرى » وعين بدله فى وزارة الخارجية اللورد « روزبرى » رجاء ان يعمل على تهدئة الجو ، ولكن اسلوب المراوغة والايهام استمر فى عهد هذا الوزير الجديد ، وراجت فى المجال الدولى اشاعات بان انجلترا ستعلن ضم مصر الى املاك التاج البريطانى فوقف « فريسنيه » من هذه الشائعات . ووقف الحزم والتهديد ، حتى اضطرت انجلترا لتكذيبها رسميا ، واتهمت فرنسا انجلترا بانها تماطل فى انهاء مسألة حرية المرور فى القناة لكي تستفيد شخصيا بمركها الشاذ فى مصر على حساب الدول الاخرى . وفى مارس سنة ١٨٨٦ ، طلبت انجلترا من فرنسا مشروع اتفاق ليدرسه « اللورد روزبرى » ويبدى عليه ملاحظاته ، وقدمت فرنسا مشروعها الذى نص فيه صراحة على ان خديو مصر وكذا السلطان ليس لهما ان يستخدموا فى الدفاع عن القناة الا قواتهما لا قوات دول حليفة . .

وقد استمر الجدل واللجاج بين وزارتى خارجية فرنسا وانجلترا بضعة أشهر بعثت بعدها وزارة خارجية انجلترا مذكرة الى فرنسا بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٦ ابدت فيه رفضها لفكرة اجتماع القناصل السنوى بالقاهرة للنظر فى امر حرية المرور بالقناة كما عارضت النص الذى يمنع من انزال قوات حربية وذخيرة فى مداخل القناة . ذلك لان انجلترا ارادت ان تحتفظ بحقها فى انزال قوات تاتى بها من الهند واستراليا لتضيفها وقت اللزوم الى القوات التى تحتل مصر . . وبعد هذه المذكرة تراجع « فريسنيه » بعض الشيء وقال انه يقبل تعديل المادة الخاصة بمهمة اللجنة القنصلية وقصرها على توجيه نظر الحكومة المصرية لاي خطر يهدد الملاحة كى تقوم هذه الحكومة باتخاذ مامن شأنه سلامة حرية الملاحة . واخيرا ارسلت حكومة انجلترا فى ٤ مايو سنة ١٨٨٧ مشروع اتفاق جديد الى فرنسا تضمن ضمن بنوده تحفظا هذا

نصه : « هذا الاتفاق لا يحول بأية حال دون اتخاذ الاجراءات اللازمة للدفاع عن مصر وحماية قناة السويس » .

ولكن لم يرد في هذا التحفظ اشارة للسلطة التي يناط بها اتخاذ هذه الاجراءات فتساءل المسيو « فلوران » وزير الخارجية الفرنسية والذي حل محل « فريسينيه » عن تلك السلطة ، واجابت انجلترا ان خديو مصر هو الذى يقرر ما يراه من الاجراءات بهذا الشأن ، وعادت فرنسا تتساءل عما اذا كان الخديو يعتمد على قواته هو ام يستعين بقوات حلفائه ، واعلنت انها لا توافق بأية حال على ان يكونا لحلفائه اى حق فى الدفاع عن حياد قناة السويس . وجاء فى المذكرة الفرنسية بالنص الحرفى : « لا يوجد فى اوروبا اية دولة من الدول التى تهمها حرية الملاحة فى القناة وحياد القناة تقبل بأية حال ان يناط الدفاع عن ذلك بحلفاء مصر او تركيا الاحتماليين » وازافت المذكرة انه اذا كان فى النية ترك يد الخديو مطلقة فى اختيار الحلفاء فيجب ان تحدد منطقة قناة السويس التى لا يسمح لقوات هؤلاء الحلفاء بالتواجد فيها . وذكر سفير فرنسا مسيو « وادنجتون » الى وزير خارجية انجلترا ان الصعوبة القائمة دون الوصول الى اتفاق ترجع لكون كل من فرنسا وانجلترا تهم الاخرى بانها تسعى للسيطرة على القناة وقال عن فرنسا انه لا يعنيه الا ان تكون القناة منطقة حياد دائم ولا تخفى ما رب سياسية خاصة فى مؤخرة راسها ، وقال بصريح اللفظ ان الخطر الذى يهدد حياد القناة وبفضى عليه شاخص بوجود قوات حلفاء الخديو والسلطان فى البلد الذى تجرى فيه القناة ، واذا حدث وقامت دولة بعينها بقواتها المسلحة بأعمال حربية ولو بحجة الدفاع عن القناة فان ذلك يسقط معاهدة الحياد ، ويجعلها عديمة القيمة .

وحدد السفير الفرنسى المشار اليه الحالات التى تعتبرها حكومته مهددة لحياد القناة/ وحمايتها بثلاثة حالات :

- ١ - عدوان على القناة من القبائل التى تسكن المناطق المجاورة لها .
- ٢ - حركة شبيهة بحركة عرابى .
- ٣ - حرب بحرية بين دولتين من الدول الواقعة على المعاهدة او اشتراك احدى تلك الدول فى حرب بحرية .

وقال عن الحالتين الاولى والثانية ان البوليس والجيش المصرى يستطيعان النهوض بالدفاع عن القناة ، واما عن الحالة الثالثة فالدول

نفسها هي التي يجب ان تتصدى لها والا كانت للمعاهدة قصاصة
من الورق ..

وفي ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٧ بعثت وزارة خارجية إنجلترا بمذكرة
الى فرنسا قالت فيها انه فيما اذا حصل عدوان على القناة من دولة من
الدول الموقعة على المعاهدة فان هذه المعاهدة تسقط من تلقاء نفسها ،
وتصبح مصر في حل من الاستعانة بقوات حلفائها في الدفاع ، واذا ما
قبلت فرنسا هذا التفسير فان إنجلترا مستعدة للتسليم بوجهة نظرها
وذلك مع ملاحظة ان إنجلترا لا توافق على جعل المنطقة المتاخمة للقناة
منطقة حياد وفيما عدا ذلك توافق إنجلترا على وجود لجنة القناصل
التي اقترحتها فرنسا وعقد اجتماعاتها السنوية . وبدأ التقرب بعد
هذا بين حكومتى فرنسا وإنجلترا ووضع لورد « سالبورى » الذى
كان قد عاد الى وزارة الخارجية البريطانية مشروع اتفاق جديد مؤرخ
في ٢١ اكتوبر سنة ١٨٨٧ (١) .

واتفقت فرنسا وإنجلترا على ابلاغ هذا المشروع الاخير للدول وللباب
العالى وقامت حكومة فرنسا فى ١٠ ، ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٧ بهذه المهمة
بواسطة سفرائها . ولما كان المشروع قد تضمن تحفظا ابدته الحكومة
البريطانية بشأن حريتها فى العمل بمصر اثناء فترة الاحتلال الذى سمته
مؤقتا ، فقد طلبت الحكومة الهولندية تفسيراً لذلك واجابت إنجلترا بأن
المقصود بذلك هو الا تعارض المعاهدة المقترحة مع الحالة الواقعة
المرتبة على الاحتلال ، ومما يؤسف له ان الحكومة الهولندية ابدت
ارتياحها لهذا التفسير وقد تراجعت حكومة فرنسا عن المعارضة التى
كانت قد اثارها بشأن ذلك الاحتلال وقد كان مقدرا لهذا المشروع ان
يظفر بتوقيع الدول لولا ان الباب العالى قد ماطل وارجا توقيع سنة
كاملة تقريبا حيث انه اثار المناقشة من جديد فى ١٢ يناير سنة ١٨٨٨
اذ طلب ان ينص على ان تكون رئاسة لجنة القناصل لمندوب عثمانى وان
ينص ايضا على الاعتراض للمعاهدة مع ما ترى الحكومة التركية اتخاذه
لحماية ممتلكاتها الواقعة على البحر الاحمر .. ولكن اجابت إنجلترا
وفرنسا بأنهما لاتستطيعان الموافقة على ارجاء اعمال اللجنة الفصلية
ريشما يصل المندوب التركى لتولى الرئاسة كلما اقتضى الحال اتخاذ

(١) الترجمة الكاملة لهذا المشروع منشورة بملحق هذا الكتاب - الجزء الخامس .

اجراءات عاجلة . ولم توافقا على التحفظ الخاص بحماية الممتلكات
العثمانية في البحر الاحمر ، اللهم الا اذا قامت ثورة في اليمن او الحجاز
مثلا وقت اشتباك تركيا في حرب مع دول اخرى ، فلكي تمكن من قمع
الثورة يسمح لها بالتحلل من قيود المعاهدة في نطاق الاعمال اللازمة
لاستقرار الامن والنظام في تلك البلاد . وانتهت المناقشات بقبول الباب
العالي التوقيع على المعاهدة في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٨ . وفي ٢٥ يونيو
ارسلت انجلترا وفرنسا منشورا دوريا الى الدول طالبة منها التصديق
على المعاهدة ، وقد وقعها السلطان عبد الحميد في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٨
وسميت المعاهدة مع ذلك بمعاهدة القسطنطينية في ٢٩ اكتوبر سنة
١٨٨٨ ، وجرى العرف على هذه التسمية لان الدول ابرمتها في ٢٩ اكتوبر .

لسنا في هذا الجزء من الكتاب بصدد الكلام عن معاهدة القسطنطينية
المشار اليها ، فبيان ذلك بالتفصيل وارد في الجزء الثالث الذي افردناه
لبحث موضوع «الملاحه في القناة» وتلك المعاهدة هي الدستور الدولي
المنظم للملاحه في قناة السويس ، من الناحية القانونية ، بغض النظر عن
المخالفات التي ارتكبت في مجال التطبيق .

وانما اقتضانا البحث هنا ، ان نستعرض الاعمال التحضيرية لهذه
المعاهدة ، لنكشف عن خطأ جسيم وقع فيه الذين ابرموها ، اذ خرجوا
على حكم القانون مراعاة لاعتبارات سياسية بحتة ، ولا قيمة للمعاهدة
مادام الوضع الشاذ الذي خلقه الاحتلال الانجليزي في مصر قائما ، فكان
حرريا بالذين اشتركوا في وضع نظام دولي لقناة السويس ان يسبقوا ذلك
بحمل انجلترا على الجلاء عن مصر ، ليستقيم هذا الوضع الذي اختاروه .

معاهدة القسطنطينية في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

تنافي وجود قوات اجنبية في مصر

مسألة الحياد : لم تقرر المعاهدة حياد القناة بلفظ صريح ، وانما عني
بتقرير حرية المرور فيها ، وتحريم الاعمال المنافية للحياد ، وهو الامر الذي
يدعو الى القول بأن الحياد قد تقرر ضمنا ، ولا سيما ان المشروعات التي
كانت اساسا للمناقشات في باريس ومحاضر اعمال اللجنة الدولية ، كانت
تردد كلمة حياد كمسألة مفروغ منها ومتفق عليها .

وفيما يلي بعض النصوص التي يستفاد منها حياد القناة :
المادة الاولى - « تكون الملاحه حرة في قناة السويس البحرية ، ويتاح

الملاحه فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية
او الحربية دون تمييز بين الدول «

« ولهذا فان الدول المتعاقدة تتعهد بان لا تعرقل باية طريقة حرية
استعمال القناة في وقت الحرب او في وقت السلم «

« ولا تخضع القناة مطلقا للحصر البحرى «
وفيما يتعلق بترعة المياه العذبة ، وهى جزء يقع فى صميم ارض مصر ،
كقناة الملاحه نفسها جاء فى المادة الثانية ، الفقرة الثانية ونصها :

« وتتعهد الدول ان لا تمس سلامة هذه الترعه او احد فروعها بحيث
تبقى بعامن من الشروع فى ردمها «

ولكن المادة الرابعة اباحت المرور فى القناة وقت الحرب ووقت السلم ،
للبوارج الحربية ، حتى ظن البعض ان هذا مناف لطبيعة الحياد ، بصرف
النظر عن القيود التى وضعت بالنسبة لمرور تلك البوارج

المادة ١٢ - تتعهد الدول المتعاقدة بانها تطبيقا لمبدأ المساواة فى حرية
الملاحه فى القناة الذى يعتبر ركنا هاما من اركان المعاهدة بان لا تسمى
احداها للحصول على منافع اقليمية او تجارية او امتيازات فى الاتفاقات
الدولية التى قد تعقد فيما بعد ، خاصة بالقناة ، مع الاحتفاظ للدولة
العثمانية بحقوقها الاقليمية .

والعبارة الاخيرة فى المادة المشار اليها اعتراف بسيادة الدولة الاقليمية ،
وهى هذه السيادة التى لم ينازع فيها ، بل اكدتها عدة نصوص فى المعاهدة
المذكورة ومنها نص المادة التاسعة وهو :

« تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة ،
وذلك فى حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات ، وعلى النحو المقرر
فى هذه المعاهدة «

ويرى الدكتور عبد الله رشوان (١) ان حياد القناة لم يتقرر فيعارض
القائلين بحيدة القناة بقوله ان : « الحياد لم يرد ذكره فى المعاهدة ، بل كان
اغفال هذا التعبير متعمدا من جانب واضعيها ، وعارض منهم ، صراحة
وبشدة ، المندوبون الانجليز وحتى لو قلنا به رغم هذا لبعدها عن الصواب ،
مهما كان التكييف الذى يعطى للقناة ذاتها ، فلو اعتبرناها ملحقة بالاقليم

(١) عبدالله رشوان - المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها - رسالة لجامعة فؤاد

الاول - مصر سنة ١٩٥٠ ص ١٥٥

البرى التابع لمصر لاقتضى ذلك ، عندما تقف الدولة صاحبة الاقليم على الحياد فى حرب ما ، تحريم مرور السفن المحاربة بها لان مرور المحاربين غير جائز فى الاقليم البرى المحايد ، وهذا يخالف ما نصت عليه المعاهدة من اباحة المرور للمحاربين كما لغيرهم ، وقيل ، لتفادى هذا الاعتراض ، ان برزخ السويس قد حمل بارتفاق مرور ، وهذه حجة مردودة لان الاتفاق يجب ان يتقرر باتفاق ، وهو ما لم يحدث . . . الخ »

ونحن نوافق على انه لا يوجد ارتفاق دولى على القناة ، ونوافق ايضا على نفي ما يزعمه البعض من ان القناة شريان دولى ، فهى طريق مائى مصرى ولم تفقد قط هذه الصفة ، وانما الذى لا نوافق عليه هو انكار الكاتب لحياد القناة استنادا على معارضة بيزنطية اثارها الوفد الانكليزى فى مؤتمر باريس ، وفاته ان هذه المعارضة لم تكن منصبة على كلمة حياد بل كانت تهدف لغرض سياسى خبيث هو عدم تعارض النظام الذى يوضع للقناة مع الحالة الواقعية المترتبة على الاحتلال ، فالقول بان الحياد منتف لهذا السبب يۇدى الى نتيجة لايقبلها مصرى ، اذ يفهم منه ان نظام الحياد قد استبعد لان الجماعة الدولية التى وضعت المعاهدة سلمت بالحالة الواقعية ، وهذا مالا يتفق مع الواقع ، وفات الاستاذ رشوان ايضا ان اساس المناقشات كان تصريح لندن فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وهو يستند الى منشور جرانفييل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، ذلك المنشور الذى نص فيه على الحياد بعبارات صريحة .

وعلى ذلك ليس النظام الخاص بقناة السويس ، هو نظام « حرية مرور دائمة » ، كما قال الاستاذ رشوان ، من باب الاجتهاد فى التكييف ، وانما هو نظام حياد ، وادلتنا على ذلك ، ان معاهدة القسطنطينية قد اشارت الى امتياز شركة قناة السويس فى المادة الرابعة عشر ، وفى هذا اعتراف بقيام هذا الامتياز ، وقد نص فيه صراحة فى فرمانى ١٨٥٦ و ١٨٦٦ على حياد القناة . وكانت انجلترا قد ابرمت اتفاقات بشأن تعريفه المرور وحمولة السفن فى سنة ١٨٨٣ ، واستندت على ما جاء بتلك الفرمانات ، فلا يمكن الاخذ ببعض ما ورد بها واهمال الباقي ، وما دامت الدول قد التزمت باحكام هذه الفرمانات فى بعض المسائل كرسوم المرور وجهة العمل بها ، فلا محل لاغفال نصها الجوهري المقرر للحياد ، اذ تؤخذ احكام الفرمانات جملة او تترك كلية ، ولم يحدث ان تركت ، بل طبقت وهى نافذة المفعول ويحتج بها على الجماعة الدولية ، وما اكثر الحالات التى يضع فيها المشرع فى قانونه الداخلى قاعدة دولية ، ثم لا تلبث ان تصبح مسألة مسلما بها فى العرف الدولى !!

واضافة الى ماتقدم يجمل بنا الا نخلط بين قواعد الحياد التى تتناول اقليميا ارضيا وقواعد الحياد الخاصة بالممرات المائية والتى يعالجها قانون البحار . فالحياد فى الحالة الاولى يحرم مرور قوات محاربة بأرض البلد المحايد . ولكن كلمة حياد تفسر بحريا تفسير اضيق ، فليس ما يمنع قطع من مرور السفن الحربية المحاربة فى الممر المائى المحايد ، وانما يقضى الحياد بالألا يسمح لهذه السفن ان ترتكب اعمالا عدوانية او تقوم بعمليات حربية فى الممر المحايد . وهذا الحياد البحرى هو الذى اخذ به فى حالة قناة السويس ، وقصره على قناة الملاحة الكبرى .

وانما الذى هدم القيمة القانونية لمعاهدة القسطنطينية المشار اليها ، هو ان القناة جزء لا يتجزأ من مصر ، باعتراف معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ نفسها ، فوجود قوات بريطانية فى أى جزء من ارض مصر لا يتفق بأى حال مع حياد الشريان الكبير فى جسم مصر وهو قناة السويس ، ذلك الحياد الذى تقرر لضمان حرية المرور ، اذ ان الحياد هو الوسيلة وحرية المرور هى الغاية ، ولا يصح الخلط بين الامرين . فكان لابد لضمان حرمة المبادئ التى قررتها معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ان تبادر انجلترا ، وهى من اهم الاعضاء الموقعة عليها باجلاء قواتها عن مصر ، حتى يكون الوضع الدولى سليما .

اما وقد اخلت بتعهداتها بهذا الشأن ، فان حياد قناة السويس صار مسألة نظرية ، لا توافقها الحالة الواقعية .

ومن الاسانيد الدالة على ان مشرعى نظام قناة السويس ، كانوا يرون انهم بصدد تقرير نظام حياد ، ولكن ينقصهم قيام انجلترا بتنفيذ وعودها الخاصة بالجلء ، رسالة كتبها المسسيو « وادنجتون » سفير فرنسا فى لندن ، الى لورد سالسبورى ، فى ٢١ يوليو سنة ١٨٨٧ معربا عن رأى حكومته فقال :

« نرجو مخلصين ان تكمل قاعدة حرية المرور فى القناة قريبا جدا بجعل مصر كلها بلدا محايدا »

وجرت فعلا مفاوضات بهذا الشأن ، فى سنة ١٨٨٧ ، بين لندن وباريس والقسطنطينية ، وهى مايسمى بمفاوضات « درومندولف » فى موضوع الجلاء كقاعدة لا بد منها لصيانة حرية المرور واحترام مبدأ حياد القناة ، وقد اتفق المفاوضون على توقيع اتفاقية ، عرفت باتفاقية الاستانة ، وتضمنت النص على جلاء القرات الانجليزية عن مصر فى مدى ثلاث سنوات من ابرام الاتفاق ، اى فى سنة ١٨٩٠ ، الا اذا قام خطر داخلى او

خارجي يقتضى تأجيل موعد الجلاء ، حتى يزول هذا الخطر . (١)
وقد اقامت انجلترا العراقل حتى وقفت المفاوضات دون ان توقع
تلك المعاهدة .

وفي نفس الوقت الذي كانت تجسرى فيه مفاوضات «د رومندولف»
بالقسطنطينية كانت حكومة فرنسا تفاوض انجلترا في امر جلائها عن مصر
طوال سنتي ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ وكان رد انجلترا دائما انها لا تريد لنفسها اية
مصلحة خاصة في مصر وانها ستجولوا في اقرب وقت . وعاودت فرنسا
مساها في المدة من سنة ١٨٩٠ الى ١٨٩٣ وكانت تشعر بأن المركز يزداد
تحرجا بسبب مراوغة انجلترا وتسويقها وفي هذا ما يضر بمركز قناة
السويس وقد اعترف « شارل رو » ، وهو من غلاة المستعمرين ، في
الصفحة ١١٥ من الجزء الثاني من كتابه عن قناة السويس ان المركز الشاذ
المرتب على احتلال انجلترا لمصر يناق معاهدة القسطنطينية وابدى اسفه
لان الدول الموقعة على تلك المعاهدة لم تقف من انجلترا موقف الحزم
والشجاعة ثم قال ان معاهدة سنة ١٨٨٨ هي اتفاق دولي يحمل في طياته
تعهد الدول الموقعة عليه على احترام شرفها وتنفيذه بنية خالصة ولكن
انجلترا جانبت ذلك بابقائها قواتها في مصر واعتبرت بذلك معتدية على
اتفاقية وقعتها والآخرين معذورون اذا هم جاروها في هذا المسلك القبيح .

واضاف انه في اليوم الذي تنفذ انجلترا تعهداتها سيكون حياد مصر
كلها الحل الامثل لمشكلة القناة بحيث نتفادي اعادة المركز الشاذ الذي خلقه
الاحتلال وسيكون هذا الحياد تنمة ضرورية لمعاهدة سنة ١٨٨٨ .

وذكر شارل رو ايضا في الصفحة ١١٦ من مؤلفه المشار اليه انه على
الرغم من فشل المفاوضات الخاصة بالجلاء ستظل مسألة حياد مصر
المطلق الحل المنطقي للمسألة المصرية والضمان الوحيد لحرية الملاحة في قناة
السويس ، وندد بالمركز الاستثنائي الذي تتمتع به دولة بعينها ، وهي
انجلترا ، على حساب المصالح العالمية ولا يمكن ان يقوم للقناة حياد او
ترعى لحرية الملاحة فيها حرمة او تنجو القناة من الاخطار التي تهددها
مابقيت في مصر قوات دولة اجنبية ايا كانت وان ترك باب
مصر مفتوحا للمناقشات والمطامع الدولية وسياسة الاثرة والانانية من
شأنه ان يثير الشكوك والذسائس بين الدول الموقعة على معاهدة
القسطنطينية فوق ما فيه من اهدار لتلك المعاهدة . وقد ردد هذا الرأي

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٧ وثيقة رقم ٧٢

ايضا كاتب فرنسي كبير اسمه « ارنست رينان » كما رددته آخرون من
الساسة ورجال القانون الفرنسيون وذلك قبل ان تقع المؤامرة الانجليزية
الفرنسية سنة ١٩٠٤ .

الخلاصة

مما تقدم يتضح جليا ان احتلال انجلترا لمصر اوجد حالتين متعارضتين
كل التعارض :

١ - المركز القانوني

٢ - الحالة الواقعية .

اما عن المركز القانوني فان سيادة مصر على القناة لم تنزل في اى وقت
من الاوقات وملكية مصر للقناة كجزء لا يتجزأ من اراضيها ليست مثار نزاع
وقد قررت مصر قبل الاحتلال بمحض ارادتها واختيارها ان قناة
السويس ستكون دائما وابدا طريقا محايدا للملاحة العالمية ، واعترفت
الجماعة الدولية بهذا النظام الذى قررته مصر في سنة ١٨٥٦ و سنة ١٨٦٥
وذلك بقبولها الخضوع للقواعد الواردة في عقود الالتزام بالنسبة لمرور
السفن وغيرها .

ولما احتلت انجلترا مصر نشأت حالة واقعية تنافي هذا الوضع الذى
عينته الفرمانات وتضر بمستقبل الملاحة وتهدد القناة نفسها خصوصا وان
الاحتلال كان اول حادث من حوادث الاعتداء على حياد القناة .

وعلى ذلك سعت الدول بالمفاوضات لازالة هذا الشذوذ وهذا لا يتانى
الا بانهاء الاحتلال واضطرت انجلترا تحت تأثير الضغط الدولى الذى وقع
عليها لان توجهه بوساطة وزير خارجيتها منشورا الى الدول في ٣ يناير
سنة ١٨٨٣ نصت فيه على امرين جوهرين الامر الاول هو الحياد الدائم
لمصر المستمد من قواعد حياد بلجيكا والامر الثانى حرية المرور للسفن في
جميع الاوقات وعلى اساس المساواة التامة ، ولا يتانى الحياد طبعا الا بعد
الجلء فكان مفهوما ان انجلترا لا بد منقذة وعودها بالجلء .

وكان هذا المنشور اساسا لتصريح وقعت عليه سبع دول في لندن في ١٧
مارس سنة ١٨٨٥ ونص فيه صراحة على اجتماع الدول لوضع نظام للقناة
على اساس البنود التى وردت في منشور ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ضمن القاعدة
الكبرى التى كانت محورا لمباحثات اللجنة الدولية في باريس في سنة ١٨٨٥
هى الجلء اولا ثم حرية الملاحة التى ينظمها ويكفلها حياد القناة .

وإذا كانت مناورات إنجلترا ودسائسها والاعيينها الدبلوماسية وسوء نية بعض الدول الموالية لها وضعف الضمير الدولي اذا كان ذلك كله قد جعل الذين اجتمعوا في باريس واسفر نشاطهم عن معاهدة سنة ١٨٨٨ يفتلون النص صراحة على الجلاء وتنفيذه الا ان ذلك لا ينفي ان القاعدة التي قرروها كانت تفيد حتما ان الجلاء امر واقع لا محالة مادامت إنجلترا قد تعهدت به في كثير من الوثائق الدبلوماسية وكان واضعوا معاهدة القسطنطينية يذكرونها دائما بوعودها ويطلبونها بالجلاء .

والدليل على ذلك هو ان فرنسا نفسها على الرغم من ميولها الاستعمارية قد شعرت بحرج شديد حينما وصلت الى تفاهم على اسس معاهدة القسطنطينية ورات ان هذه المعاهدة ستكون مجرد قصاصة من الورق اذا لم يسبقها الجلاء ولذلك فاوضت وزارة خارجيتها الحكومة البريطانية في سنتي ١٨٨٦ و ١٨٨٧ في امر الجلاء ومفاوضات قائمة بذاتها وتبدلت بين وزارتي خارجية البلدين عدة مكاتبات دبلوماسية نوهت فيها إنجلترا بانها مصممة على الجلاء وانها ستنفذ ما وعدت به .

ومن كل ما تقدم يتضح جليا ان الوضع القائم للقناة هو الحياد الدائم الدقيق حيادا يتفق مع القواعد المقررة في قانون البحار الدولي وهذا الحياد يشويه عيب خطير هو احتلال إنجلترا لجزء من ارض مصر اذ يعتبر هذا الاحتلال في ذاته تمييزا لها على اعضاء العائلة الدولية في الانتفاع بالقناة وسنين في الفصول التالية كيف اراقت إنجلترا بسبب هذا المركز الشاذ دماء القانون الدولي العام واستهانت بالمبادئ القومية التي قررتها معاهدة سنة ١٨٨٨ وجعلت القناة في اوقات السلم تجرى لحساب المواصلات البريطانية لا بصفتها طريقا للملاحة العالمية وبلغت بها الفحة والجرأة ان تنص على هذه البدعة في معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ اما في الحرب فسنين كيف ان إنجلترا جعلت هذه القناة لحسابها وحدها هي وحلفائها ضد الآخرين وبسبب بقاء قواتها في مصر وفي منطقة القناة بالذات وهيمنتها التامة على حركة المرور في القناة اضطر الفريق الآخر في حربى سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ و سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ لان يلقوا قذائفهم على القناة وهم بذلك لم يخالفوا قواعد القانون الدولي الخاصة بحالة الحرب وكان يمكن ان يوجه اليهم اللوم لو ان القناة فتحت للانجليز والامان على السواء ووقع العدوان مع ذلك من الالمان .

ولا شك ان هذا الوضع الاستثنائي مثار تهديد دائم لسلامة القناة وللامن الدولي فوق كونه يجعل معاهدة القسطنطينية المبرمة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ حبرا على ورق

الفصل الثالث مؤامرة انجلترا وفرنسا

في سنة ١٩٠٤

السياسة الاستعمارية بعد معاهدة القسطنطينية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٤ -
سياسة الاتفاقات الحبية من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٠٤ - حوادث مراكش
ومفاوضات فرنسا وانجلترا - اهم ما تضمنه الاتفاق عن مصر ومراكش -
آثار الاتفاق

ابرمت حكومتا انجلترا وفرنسا ، في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ اتفاقا حبيا
تناول المسائل التي كان مختلفا عليها بين البلدين ، وكان هذا الاتفاق
بمثابة ضربة شديدة للقضية المصرية ، ولكنها لم تمس الاسس القانونية
السليمة التي ترتكز عليها حقوق مصر ، ولم تغير شيئا في المركز القانوني
لقناة السويس ، فكانت لهذا الاتفاق نتائج سياسية ولكن لم تكن له آثار
قانونية .

ونحن نتناول هذا الجانب من الموضوع في هذين القسمين :
القسم الاول - السياسة العالمية التي سبقت هذا الاتفاق ، وكانت
مقدمة له .

القسم الثاني - الجانب الخاص بالمسألة المصرية في اتفاق ٨ ابريل
سنة ١٩٠٤

القسم الثالث - الآثار القانونية

القسم الاول

السياسة العالمية قبل الاتفاق

يعتبر علماء السياسة ورجال القانون الدولي ، الفترة من سنة ١٨٧٨ :
تاريخ انعقاد مؤتمر برلين لتصفية ممتلكات الدولة العثمانية في البلقان ،
وسنة ١٩٠٤ ، تاريخ الاتفاق الحبي بين انجلترا وفرنسا ، مرحلة فذة في
حياة اوربا تحت ظلال الامن والسلام ، وهي المرحلة التي وثب فيها
الاستعمار ووثباته الكبرى فتمت له السيطرة على قناة السويس ووضعت
فرنسا يدها على شمال افريقيا ، واتيح لانجلترا ان تحقق حلما صليبيا
قديميا باحتلالها لمصر في سنة ١٨٨٢ ، ولم يبق الا تكتل الدول المسيحية
وراءها ، ذلك التكتل الذي سعوا لتنسيق المصالح في قناة السويس بين
افراده ، بمعاهدة القسطنطينية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

وفي هذه الفترة نفسها ، وعملا بسياسة التوسع الاستعماري في افريقيا استطاعت دولة اوربية صغيرة ، وهي بلجيكا ان ترفع رايتها فوق مساحة هائلة من افريقيا في بلاد الكونغو ، بيد ان انجلترا كانت قد ارسلت الى تلك البلاد رحالتها الباحث عن المستعمرات ، ستانلى ، في سنة ١٨٧٩ ، فوضع يده على بعض نقط ارتكاز واهرم لحساب انجلترا معاهدات مع رؤساء القبائل ، فكان التسابق بين ستانلى هذا وبين الملك ليوبولد في حوض الكونغو يجرى على قدم وساق . ومن ناحية اخرى سال لعاب فرنسا على الكونغو ، وطاب لها ان تأخذ نصيبا من افريقيا الوسطى فأرسلت بدورها ، ضابطا من ضباط البحرية ، على رأس بعثة ، واستطاع هذا الضابط واسمه « برازا » Brazza ان يستولى على عدة مراكز .

ولكى تقاوم انجلترا هذا النشاط الفرنسى والبلجيكى الذى اشتد ساعده في اواسط افريقيا ، جاءت بطرف آخر وانزلته في تلك الحلبة ، وهو البرتغال ، صديقة انجلترا منذ القرن السابع عشر ، واهرمت في سنة ١٨٨٤ معاهدة مع البرتغال ، اعترفت فيها بحق هذه الاخيرة الذى ادعته في مصب نهر الكونغو ، وهو ذلك المصب الذى يمكن به التسلط على قلب افريقيا بأكمله .

وهذه المناورة الانكليزية اذكت نارالعداوة والبغضاء بين انجلترا وفرنسا ومن اجل ذلك كانت فرنسا في ذلك الوقت تكيل الصاع صاعين لبريطانيا وتطالبها بتنفيذ تعهداتها الخاصة بالجلء عن مصر وتعكر عليها صفاء الجو في مؤتمر باريس الذى اجتمع لينظم المرور في قناة السويس .

وارد الثعلب الالمانى العجوز ، بسمارك ، ان يلتقط الكرة ، ويوسع الثغرة فتراجعت انجلترا وقبلت هى والبرتغال الغاء معاهدة الكونغو ، وعرض المسألة على مؤتمر عقد في برلين في نوفمبر سنة ١٨٨٤ . وهو المؤتمر الذى اسفرت اعماله عن خلق ما سموه دولة الكونغو الحرة ، التى تشترك مع بلجيكا في الخضوع لتاج واحد ، هو تاج الملك ليوبولد الثانى (١) ولقد صارت تلك الدولة المستقلة الافريقية التى شاركت بلجيكا في تاج ملكها ، مستعمرة بلجيكية منذ سنة ١٩٠٨ .

(1) H. Van der Linden, Belgium, the making of a nation (Oxford, 1930).

Constant Leclère, La formation d'un empire colonial belge (Bruxelles, 1932).

A. Van Goeghem, Les étapes de l'annexion du Congo (Bruxelles, 1932).

مستعينة افريقيا ، التي اخترمت جسمها قناة السويس !! لم يفهم منها ذلك الاستعمار الماحق الساحق ، والاستعمار البلجيكي والبرتغالي وهكذا ، وكيف تجوز القناعة بعد ان اخذت الثروات الافريقية الضخمة بآباب الساسة ورجال المال من تلك الملل الاوربية المختلفة !!

وقفت ايطاليا ، الدولة الناشئة ، التي لم يمض على تخلصها من نير النمسا الا عشرات من السنين ، وقفت على قدميها ، خصوصا وانها اشتركت في مؤتمرات تقسيم الغنائم والاسلاب منذ مؤتمر برلين في سنة ١٨٧٨ وراحت تبحث عن صيد في افريقيا ، وارادت ان تصطاد في جنوب قناة السويس ، في الحبشة ، ليكون المرور اليها سهلا من قناة السويس !!

ولما اتصلت ببعض الرؤوس الاحباش قامرت بقوتها في سنة ١٨٩٤ ، وغزت في يوليو من تلك السنة جزءا منها اسمه « تيجرا » واستولت عليه وتربصت لاخذ الباقي ، ولكن الغزو جمع الرؤوس المتفرقين تحت لواء النجاشي ، ونزلت العصا الحبشية على ظهور الايطاليين البيض في سنة ١٨٩٦ فقتل منهم بضعة آلاف ، واستمر تقطيع الاحباش للطيان ونحطمت المدفعية الاوربية بل انصهرت بنيران البدائيين الذين قدموا ارواحهم قربانا للوطن وانحنت اوروبا كلها في شخص ايطاليا الفتاة وسلمت حينما وقعت صاغرة معاهدة الصلح في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٩٦ ونجت الحبشة وارتاحت قناة السويس من مستعمر جديد (١)

سقط مستعمر ناشئ ، وتبددت اعلامه ، ففزعت انجلترا ، وهي وفتنذ قائد الحركة وشيخ العصابة ، وخشى اللورد كرومر ان تنتهز مصر الفرصة فتأخذ المثل من الاحباش السود ، وكان غوردون قدصرع أثناء الثورة المهدية في السودان ، فقررت انجلترا في شهر مارس سنة ١٨٩٦ أن تجرد حملة على السودان ، وقال تشمبرلين ، بمناسبة قرار تلك الحملة ، « سنثبت لفرنسا أنه لاينبغي لها أن تنتظر منا جلاء عن مصر » وكانت فرنسا تشتت هذا الجلاء لتزحف من مستعمراتها الافريقية الى ضفاف النيل ، وحيث تجرى قناة السويس !!

واضطرت فرنسا لان ترسل مذكرة الى انجلترا تستنكر فيها الحملة على السودان ، قائلة ان السودان مصري ، وان الحملة ستعكر صفو العلاقات بين فرنسا وانجلترا لانها قد تؤخر الجلاء عن مصر بل هي

(1) E. Lémonon, La politique coloniale de l'Italie (Paris, 1919).

نناني وعود الجلاء ، ولكن انجلترا صمت اذنيها فاسقطت فرنسا وزير خارجيتها « برثيلو » Berthelot ، وكان عضوا في وزارة ليهون « بورجوا » والتهمة التي وجهت الى وزير الخارجية هي الاسراف في السعى لكسب صداقة انجلترا !!

وفي ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ وقعت مذبحه الدراويش امام ام درمان ونجح كتشنر في دخول الخرطوم والسير فوق الانقاض بفضل بسالة المصريين الذين كان يقودهم في تلك الحملة .

كانت فرنسا ترى تصرفات انجلترا في وادي النيل بعين السخط والاستياء ، بل كانت مصممة على الانتقام من انجلترا التي خانتها في سنة ١٨٨٢ ، اذ انفردت باحتلال مصر ثم السيطرة على قناة السويس ، وقال ساسة فرنسا في ذلك الحين انهم اذا كانوا قد احتلوا بعض المراكز في الكونغو فلكى يزحف منها جيش فرنسي ينتقم من انجلترا ويؤديها في وادي النيل ثم ينتزع منها قناة السويس .

وكان من دعاة هذه الافكار ، « جبرائيل هانوتو » وزير خارجية فرنسا من مايو سنة ١٨٩٤ الى نوفمبر سنة ١٨٩٥ ، ومن ابريل سنة ١٨٩٦ الى يونيو سنة ١٨٩٨ ، وكان يقول هانوتو بصريح اللفظ ان فرنسا لم تتنازل عن احلامها في مصر ، فطالب حكومة فرنسا باعداد حملة لتجريدها على السودان المصري ، ولما راجت الاقاويل بهذا الشأن استجوب السير « ادوارد جراي » وكيل خارجية انجلترا ، في مارس سنة ١٨٩٥ ، فقال ان فرنسا ان فعلت هذا ، تعد مرتكبة لعمل عدائي ضد انجلترا ، وبجب على فرنسا ان تفهم ان السودان ملك لمصر ، ولم تتنازل عنه ، فلا يجوز ان يؤخذ بالفتح .

ولكن جردت حكومة فرنسا في شهر يوليو سنة ١٨٩٦ حملة بقيادة الجنرال « مارشان » Marchand ، الذي خرج من الكونغو الفرنسية ليسابق الجيش الانجليزي على طول نهر النيل ، وكانت التعليمات التي صدرت من « هانوتو » الى هذا الجيش تقضي بضرورة الاستعانة بالدراويش في السودان والتقرب منهم والاستعانة بالحشدة التي كانت حاكمة على انجلترا لتشجيعها تلميذها الايطالي . وفي ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٨ التقى الجيشان الانجليزي والفرنسي وجها لوجه في « فاشودا » ولاح في سماء الحياة الدولية نذير الحرب بين فرنسا وانجلترا ، وقال هانوتو « اذا كنا غزاة ومغتصبين في فاشودا ، فهذا الوصف نفسه ينطبق على انجلترا في الخرطوم ، وفي القاهرة » ، وسعى « سالسبري »

لتخفيف حدة الموقف بالخبت وسعة الحيلة ، عملا بسياسة انجلترا التقليدية ، فافهم الفرنسيين ان منطقة بحر الغزال يمكن ان تكون محل مساومة بين انجلترا وفرنسا ، ولكن سرعان ماخسرت فرنسا الجولة وتخاذلت وتراجعت ووقعت مع انجلترا اتفاق ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ ، الذى استبعدت منه مسألة بحر الغزال ، وكانت قد جلت عن فاشودا فى نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، واكتفت بالمنطقة الواقعة شمال وشرق بحيرة « تشاد » واضحت لها فى افريقيا بل فى صحراواتها امبراطورية تبلغ مساحتها قدر مساحة فرنسا عشرين مرة !! (١)

ولكى تتم انجلترا الرواية وتستكمل مستعمراتها الافريقية ، رأت الفرصة سانحة فى سنة ١٨٩٨ للاشتباك فى حرب البوير كى تبتلع جنوب افريقيا ، ثم تفكر بعدئذ فى الطريق الامبراطورى الثانى ، بعد طريق السويس ، سكة حديد الكاب - القاهرة

ولكن لا تستطيع انجلترا ان تحارب قوما عزل ، الا اذا اطمانت لحياد الدول بحيث لا تترك ظهرها مكشوفاً ولذلك لعبت الدور البارع الذى مثلته بعقد معاهدة سرية مع المانيا اتفقت فيها على اقتسام مستعمرات البرتغال الافريقية بينها وبين المانيا ، وباعت انجلترا صديقتها القديمة لكى تضمن سكوت المانيا عليها ، واما فرنسا التى تراجعت فى فاشودا فقد انهارت منافستها اذ ابتليت فرنسا بمسألة داخلية كانت من بنات افكار وزارة الخارجية البريطانية ، وهى قضية « دريفوس » المشهورة ، وكانت روسيا منصرفة لمشكلات الشرق الاقصى ، فخلا الجو لانجلترا وراحت تذبح البوير وتصليهم نارا حامية ، فى حرب طويلة الامد ، لم تكن فيها القوات متكافئتين (٢) .

ومنذ قيام حرب البوير وتآمر المانيا وانجلترا ، اصحت المانيا متزعمة لسياسة القارة ، بحيث تلعب دور الحكم بين الدول . . ورات انجلترا ، التى كانت تلعب ادوارها الاستعمارية ، وهى منظوية على نفسها ، ان تختار لنفسها حليفا ، وكانت تنافس روسيا فى الشرق الاقصى ، فتقاسمت معها بعض المناطق فى الصين .

(١) G. Hanotaux, Le partage de l'Afrique, Fachouda (Paris, 1909).
André Lebon, La politique de la France en Afrique, 1896-1898 (Paris, 1901).

(٢) كتاب ونستون تشرشل وعنوانه «رودلف تشرشل» لندن سنة ١٩٠٦ وكتاب بلانت «التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر» نيويورك سنة ١٩٢٢ وكتاب برومر «مصر الحديثة» لندن سنة ١٩٠٨

ولكن سرعان ماتجدد الخلاف بين إنجلترا وروسيا بشأن « يورت آرثر » ، واحست إنجلترا من جانب الولايات المتحدة رغبة في التحلل والتحايل على مبدأ « مونرو » لتحصل على مناطق نفوذ واستغلال تجارى فى الصين ، وظهرت فى سنة ١٨٩٩ نظرية « الباب المفتوح » الأمريكية ، قائلة انه يجب ان يكون هناك تكافؤ فى الفرص بين الدول التى تستغل الصين تجاريا مع الإبقاء على كيانها السياسى ، فرأت إنجلترا فى هذا التدخل الأمريكى فى الصين فرصة طيبة لها ، اذ ظهرت دولة جديدة ذات نفوذ فى الصين وهى أمريكا التى تقربت إنجلترا منها لكى تحدد من مطامع روسيا فى الصين ، وقد رحبت فرنسا والمانيا بالنظرية الأمريكية وعارضتها روسيا ، ومن ناحية أخرى استغلت إنجلترا العداوة والبغضاء بين روسيا واليابان وتقربت من هذه الأخيرة

وفى سنة ١٨٩٨ تفاوضت إنجلترا مع روسيا لتسوية خلافهما وفسلت المفاوضات فرأت إنجلترا ان تولى وجهها شطر المانيا وراودتها عن نفسها لتحالفها ، ولم يكن لدى هذه الأخيرة مانع من التحالف لعلها ان روسيا ترى فى إنجلترا عدوا تقليديا لها ، وكانت برلين هدفا لبغض الروس منذ مؤتمر سنة ١٨٧٨ ، وانجلترا فى الوقت نفسه كانت تعتقد ان سياسة التقرب بينها وبين المانيا فوق كونها تقلق بالروسيا فأنها تكسر شوكة فرنسا وتملا قلبها رعبا فتلين قناتها وتفرض الطرف عن خيانتها اياها فى مصر فى سنة ١٨٨٢

ولكن هذا التدبير قد اخل به فى سنة ١٨٩٩ نزاع فجائى بين المانيا من ناحية وانجلترا وأمريكا من ناحية أخرى وذلك لمسائل استعمارية فى 'ارخبيل' « ساموا » بالباسفيك فاحتج غليوم الثانى لدى جدته الملكة فكتوريا التى طمأنته وسويت مسألة الارخبيل فى نوفمبر سنة ١٨٩٩ ، وعادت المياه الى مجاريها ، وكانت لانجلترا ، حبال المانيا ، سياستان : سياسة التحالف ويتزعمها « تشمبرلن » وسياسة المناوأة وبرعاها « سالسبورى » وكانت تبدل الرجلين فى مقاعد الحكم حسب ما تمليه مصلحتها . أما فرنسا ، فلم تجعلها ملاذا ، الا بالتشبيث بصدقة روسيا ومخالفتها . ولكن روسيا كانت ترى فى هذه الحركات كلها ، نذر حرب فسعت لعقد مؤتمر السلام الذى افتتح فى لاهاي فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ ، ولم يؤد هذا المؤتمر لوضع أسس سلم صحيح (١)

(1) Georges Michon, L'alliance franco-russe, 1891-1917 (Paris 1927).
— J. Bardoux, Victoria, Edouard VII et George V (Paris, 1911).

في حلبة المنافسات المشار اليها ، كانت المانيا تقف متفرجة وتنتظر الوقت الملائم لتنضم الى فريق او آخر ، ولم تكن هناك اسباب جدية تحول دون عقد محالفة بينها وبين انجلترا

وفي ٢٢ يناير سنة ١٩٠١ ظهر في جو السياسة البريطانية عامل جديد اذ ماتت الملكة فكتوريا وجلس على عرش الامبراطورية ملك وهو ادوارد السابع الذي خلف والدته وهو في سن الستين ، واشترك غليوم الثاني بشخصه في جناز الملكة التي كانت معبودة الشعب ، وهذه اللقطة غيرت لهجة الصحف البريطانية التي كانت تبدي عدم ارتياح لمحالفة المانيا فأحدث موت الملكة تقريبا اسفر عن مفاوضات بدأت في شهر مارس سنة ١٩٠١

وفي هذه المفاوضات طلبت انجلترا من المانيا ان تعطي ضمانا بمساعدتها فيما اذا هاجمت روسيا بلاد الهند وطلبت المانيا مقابل ذلك ان تكون انجلترا مستعدة للوقوف في صف المانيا اذا ما هاجمت روسيا بلاد النمسا والمجر او اعتدت فرنسا على ايطاليا . وتخرجت انجلترا ، وخشيت من ان تزج بنفسها في هذا المضمار ، وفي الوقت نفسه كانت حرب البوير قد كشفت لالمانيا حقيقة انجلترا وبينت انه لا يمكن ان يعول عليها كحليف في حرب برية ، كما ان المانيا لم تعد تخشى خطرا شديدا من جانب روسيا بعد وقوع هذه الاخيرة في مشاكلها الجسام بالشرق الاقصى . ولذلك توقفت المفاوضات ولم تسفر عن التحالف المنشود .

وبفتور العلاقات الودية بين حكومتى برلين ولندن ، ظهرت العداوة الشعبية في انهر الصحف ومضابط الريستاغ ومجلس العموم ، فالالمان اتهموا الانجليز بالانانية والطمع وانهم لا يريدون ان يعيشوا ويتركوا لغيرهم حق الحياة ، والانجليز حقدوا على الالمان لتفوقهم العلمى والفنى ونشاطهم الصناعى والتجارى واهتمامهم بتدعيم اسطولهم الحربى فى بحر الشمال وبناء قطع جديدة باساليب علمية لاتعرفها انجلترا وظهرت العداوة سافرة بمناسبة حادث وقع فى فنزويلا فى سنة ١٩٠١ اذ كانت لانجلترا وفرنسا ديون فى فنزويلا وامتنعت هذه عن سدادها ، فضربت الدولتان حصارا بحريا على فنزويلا ، ولكن الالمان ، صبوا نيران مدافعهم عليها ، من غير استشارة شركائهم الانجليز ، وقد انتهى الموضوع بالفصل فيه بطريق التحكيم فى محكمة التحكيم الدولية فى سنة

اضاعت انجلترا وقتها في تدعيم احتلالها لمصر والسودان ، وفرض سياستها الاستعمارية الفاشمية على اكثر واهم بقاع افريقيا ، وبدلت جهد المستميت في مقاومة الحركة الوطنية المصرية التي حمل لواءها البطل الخالد مصطفى كامل فجعل استعمارها الافريقي الذي اتخذ مصر قاعدته الكبرى يترنج وتفنتت هي في محاولة التخلص من هذه الحركة الفتية التي كانت تصوب اليها في محيط السياسة الاوروبية سهاما مسمومة ، فانتهاز الآخرون فرصة انشغالها واشتغلوا لحسابهم ، فالمانيا توسعت في الصين واتصلت بتركيا محاولة ان تخلف انجلترا في النفوذ لديها ، ووضعت مشروع سكة حديد بغداد . وتفأوضت فرنسا وايطاليا لتغتصب كل منهما ما يمكنها ان تفصبه من بلاد افريقيا الشمالية واستطاعت روسيا ان توطد نفوذها في منشوريا وكوريا وبلاد العجم . وما ان انتهت حرب الترنسفال حتى وجدت انجلترا نفسها امام مشكلات عويصة في الشرق الاقصى اذ اوضحت روسيا خطرا عليها هناك ، فاقدت بسطت نفوذها على شمال الصين وتسلمت الى التركستان ومنغوليا ، ولم يعد ممكنا ان تعرف انجلترا ابن تقف اطماع روسيا ، ولقد حاولت ان تتفاهم معها من قبل ففشلت محاولاتها وأرادت ان تستعين بالمانيا كحليف قوى ضد روسيا فاخفقت . وما ذا تصنع انجلترا لتخرج من هذه الورطة ؟

ابتدعت وزارة الخارجية البريطانية شيئا اسمه الاتفاقات الجيبة فابرمت محالفة مع اليابان في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ ، وهي المحالفة التي استمرت قائمة حتى الحرب العالمية الثانية .

وكانت اليابان قد صارت الدولة العظمى في الشرق الاقصى ، وكانت نهضتها المفاجئة ونمو تعدادها من العوامل التي اضطررتها للتوسع فصارت عدوا طبيعيا لروسيا تنافسها في كوريا وفي بلاد الصين . وقد نصت معاهدة ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ على الاحتفاظ بأوضاع الشرق الاقصى وان تقف كل من الدولتين على الحياد اذا ما اشتبكت

(1) Pauline R Anderson, The background of anti-English feeling in Germany 1890-1902 (Washington, 1933).

— A. J. Marder, The Anatomy of British sea power, a history of British naval policy, 1880-1905 (New York, 1940).

أيهما في حرب مع طرف ثالث ، وإذا ما تحالف اثنان أو أكثر ضد أحدهما فإن الآخر يعاون الطرف الذي أبرمت المحالفة ضده ، فيقف بجانبه عند قيام الحرب ويتفاهمان معا على شروط الصلح مع عدوهما المشترك وإذا قامت الحرب بين روسيا واليابان وكانت روسيا في الميدان بمفردها تقف إنجلترا متفرجة ، ولكنها تحارب في صف اليابان إذا ما انضمت دولة أخرى في الحرب إلى روسيا .

وعرضت إنجلترا هذه المحالفة ، قبل إعلانها ، على أمريكا والمانيا ، فرحبت أمريكا بها ورات فيها تأييدا لسياستها البنية على نظرية الباب المفتوح ، ولكن ساءها ان يتحالف شعب أوروبى أبيض مع شعب اصفر ملون ، وقالت أن هذا امر مثير للعواطف . أما المانيا فقد رات ان تحتفظ وان تظل مطلقة اليد ، حتى تحصل على تعويض ملائم في حالة حياها ، أو انضمامها لاي الطرفين .

ولكن احداثا جرت في مراكش فافسدت على المانيا خطتها ، اذ ادت بإنجلترا وفرنسا لعقد اتفاق حبي قصد به التكتل ضد المانيا. والحقيقة انه لم تكن هناك مسائل موجبة للشقاق بين فرنسا وإنجلترا من الوجهة السياسية والاقتصادية غير التنافس الاستعماري ، فإذا ما تعارضت مصالحهما الاستعمارية المشتركة ، أصبح تحالفهما مسألة طبيعية .

أما الازمة التي اثارتها مسألة مراكش ، فيعزوها احد الكتاب الفرنسيين ، وهو « موريس بومون » ، الاستاذ بمعهد العلوم والفنون ، (1) الى وفاة سلطان مراكش ، مولانا حسن في سنة ١٨٩٤ ، وكون خليفته عبدالعزیز جنح الى الاسراف والترف والتمدن فركب الدراجة والسيارة وسمح بنشر صورته واستخدم التليفون والحاكى والسينما ولعب التنس ، وكل ذلك اضاع هيئته في نظر رعيته وظنوا به ظن السوء وأنه خارج على تعاليم الدين الحنيف فهاجت الخواطر ضده ونادى رجال الدين بخلعته .

ونحن لا نستطيع ان نسلم برواية هذا المستعمر وتقبلها على علانها ، ونستطيع ان نستنتج منها ان جواسيس فرنسا هم الذين تسللوا من الجزائر واوقدوا نار هذه الفتنة بدليل ان فرنسا عقدت مع ايطاليا اتفاقا خاصا بمراكش في سنة ١٩٠٠ واستولت على عين صالح في سنة ١٩٠٠

(1) Maurice Baumont, L'Essor Industriel et l'Impérialisme Colonial (Paris, 1949).

ورضعت يدها على الواحات المتاخمة لمراكش في سنة ١٩٠١ واحدثت قلاقل في الجزائر ثم ادعت أن الامن مختل في الصحراء لتتخذ من ذلك ذريعة لارسال حملة عسكرية الى مراكش ، على نحو ما فعلته انجلترا في مصر سنة ١٨٨٢ ، ولكنها لم تستطع أن تجازف وتقدم على هذا الفعل لان يد انجلترا من ناحية ويد المانيا من ناحية اخرى كانتا تعملان بهمة في مراكش .

كانت مراكش في نظر اولئك المستعمرين من الاهمية بمكان كبير ، فهي اكثر مساحة من فرنسا ، وهي ذات موقع استراتيجي دقيق في جنوب جبل طارق ، وفيها جبال تحجب اجزاءها الشمالية والغربية وتقيها حرارة رمال الصحارى ، وخصبها معروف من قديم الزمن وهي فوق ذلك ذات مناخ صحى عليل النسيم والى سنة ١٩١٢ كان هذا البلد العربي امبراطورية تنعم بالحرية والاستقلال ولكنها كانت منذ اواخر القرن الثامن عشر محط انظار الفرنسيين الذين استمروا الحياة في الجزائر وعرفوا كيف يتصيدون اوطان العرب في افريقيا الشمالية بلدا بعد آخر وقد وضعت خطة غزوها في وزارة الخارجية الفرنسية في المدة من سنة ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٥ ولم يكن يعطل فرنسا عن المبادرة بالهجوم على مراكش الا الخوف من الآخرين والحاجة لابرام معاهدات سرية معهم ، وبدات سياسة المعاهدات السرية والمفاوضات بشأنها بين فرنسا وايطاليا اذ بعثت روما في سنة ١٩٠٠ بسؤال الى باريس عن اتفاق « فاشودة » الذي كان قد عقد في سنة ١٨٩٩ بين الانجليز والفرنسيين وعمما اذا كان يتناول املاك الدولة العثمانية في طرابلس وليبيا ام لا ، ذلك ان الايطاليين كانوا قد سلطوا اطماعهم الاستعمارية على طرابلس وليبيا فاجابت باريس بانها ليست لها مطاعم في هذين البلدين الافريقيين وعلى ذلك بعثت ايطاليا بمذكرة الى فرنسا في ديسمبر سنة ١٩٠٠ ذكرت فيها انها لن تعارض فرنسا في الخطوات التي تتخذها بالنسبة لمراكش وانه في حالة تغيير مركزها السياسي فان ايطاليا ستقوم ببسط نفوذها على طرابلس وليبيا وجدير بالذكر ان نبيه الى ان ايطاليا كانت قد اعلنت قبل هذا التاريخ انها لا تقبل باية حال السماح لفرنسا باخذ اجزاء اخرى من شمال افريقيا حتى وان اضطرت للدخول في حرب ضد فرنسا فتغير الموقف كلية بعد مذكرة ديسمبر سنة ١٩٠٠ اذ اتفق الطرفان على اقتسام الغنيمة بأن تغض ايطاليا الطرف عن سطو فرنسا على مراكش وتسيكت فرنسا تاركة ايطاليا تاخذ ليبيا وطرابلس وفي سنة ١٩٠٢ تبودلت

رسائل سرية اخرى بين حكومتى ايطاليا وفرنسا تؤكد فيها ذلك الاتفاق وتعهدت كل واحدة بأن تقف على الحياد اذا قامت الاخرى بحرب فى شمال افريقيا بقصد الاستيلاء على البلد الذى اطلقت يدها فيه .

ولكن كان هناك ذئب آخر يطعم فى مراكش وهو اسبانيا وعرضت اسبانيا ان تكتفى بشاطىء مراكش فى الشمال بما فى ذلك « طنجة وفزان » وبجزء محدود فى الجنوب وان تترك الباقي لفرنسا وقبلت فرنسا هذا العرض ولكن لم تتجاسر على توقيع اتفاق بهذا المعنى لان انجلترا هددتها ، وعندئذ وجدت فرنسا الفرصة سانحة امامها للاتجاه الى انجلترا والتفاهم معها مباشرة بشأن مراكش وازادت بذلك ان تطمئن الى نجاح خطتها الاستعمارية من ناحية ووقف المساعى التى كانت تبذل لعقد محالفة بين انجلترا والمانيا من ناحية اخرى . وكانت فرنسا حينئذ مستعدة لتضحية اطماعها فى مصر وفى قناة السويس فى مقابل تدعيم مركزها فى جنوب البحر الابيض المتوسط اذ كانت تشعر دائما ان مركزها قلق فى الجزائر بحيث يسهل طردها منها اذا ما استطاعت دولة اوروبية منافسة لها ان تسبقها باحتلال مراكش .

بدأت فرنسا تجس نبض انجلترا فى سنة ١٩٠١ ، فدخلت معها فى مفاوضات سرية لتصفية المسائل المعلقة بينهما وكان فى نية فرنسا ان تحصل بأى ثمن على موافقة انجلترا على احتلال فرنسا لمراكش فانتهزت انجلترا الفرصة وقالت لفرنسا ان مصر من الاهمية بالنسبة لها ما لمراكش والجزائر بالنسبة لفرنسا ، واستمرت المفاوضات فى طى الكتمان حتى شهر يوليو سنة ١٩٠٣ اذ استضافت انجلترا بعض اعضاء البرلمان الفرنسى فقال لهم « تشمبرلن » فى خطاب نشرته الصحف انه يتوق لعقد اتفاق حبي مع فرنسا ، ومنذ ذلك التصريح فاحت رائحة المفاوضات السرية وعرف ما كانت تهدف اليه وسرعان ما أبرم الاتفاق الاستعماري الذى كانت تنشده الدولتان فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

القسم الثانى

الجزء الخاص بمصر فى الاتفاق

تقدمت فرنسا لمفاوضة انجلترا فى موضوع مراكش بالذات اذ كانت انجلترا تدعى ان لها فى تلك البلاد مصالح اقتصادية علاوة على مصالحها السياسية فى طنجة وهى ذلك الميناء الهام الذى يهدد جبل طارق ولذا لم

تسمح انجلترا لاية دولة اوروبية اخرى أن تبسط نفوذها عليه وكذلك
منعتها الدول الاخرى من الانفراد بالنفوذ فيه .

واستطاعت انجلترا ان تفهم مصر فى مفاوضات مراكش عملا بتوصيات
بعثها اللورد كرومر الى وزارة الخارجية البريطانية لكى يتخلص من ضغط
الحركة الوطنية المصرية حيث كان المغفور له مصطفى كامل قد اوجد
فى فرنسا رأيا عاما يناصر القضية المصرية واقلاما تعبر عن الامم مصر
وامانيها وهذه الاقلام كان يحملها كتاب عظام من امثال السيدة
« جوليت آدم » و « بير لوتى » وقد عرف مصطفى كامل بما وهبه الله من
عبقرية سياسية منعدمة النظير كيف يستغل حقد فرنسا على انجلترا
ومنافستها لها فى أفريقيا ويحول ذلك لحساب القضية القومية التى
حمل لواء الدفاع عنها فأراد اللورد كرومر الذى كان يقف بالمرصاد
لنشاط مصطفى كامل العالمى ان ينتزع من يد الزعيم الوطنى هذا
السند الفرنسى وانتهز فرصة تلك المفاوضات والح على حكومة انجلترا
فى عديد من الخطابات السرية ان تحصل من فرنسا على اعتراف بالمركز
الاستثنائى الذى خلقتة انجلترا فى مصر .

هذا هو الثمن الذى طلبته انجلترا من فرنسا وقد رأى بعض الساسة
الفرنسيين انه كان ثمنا غاليا لا يتكافأ مع ما حصلت عليه فرنسا
وقالوا ان انجلترا لم تكن لها حقوق فى مراكش لتتنازل عنها لفرنسا
وكل ما هنا لك انها اعطت فرنسا شيئا فى عالم الخيال وابتاحت لها ان
تحتل مراكش مع ما كان يعتبر ذلك من متاعب اقلها معارضة اسبانيا بيد
ان انجلترا التى احتلت مصر والتى كانت تعلم ان هذا الاحتلال ينقصه
السند القانونى وان فرنسا هى التى تشدد النكير على انجلترا لتجلبو من
مصر عملا بتعهداتها فاذا ما اعترفت بالحالة الواقعية فى مصر تكون
قد تنازلت لانجلترا عن شىء كثير وسلمت لها بشرعية مركز خلق
بالفعل وتنازلت نهائيا والى الابد عن اطماعها فى مصر وفى قناة السويس

وبسبب هذه المعارضة التى بدت من جانب البرلمان الفرنسى اضطر
المفاوضون الفرنسيون لان يطلبوا من انجلترا تعويضا آخر حتى
يستطيعوا ان يواجهوا الرأى العام فى بلادهم ولذلك اتسعت رقعة
المفاوضات فشملت جهات اخرى من العالم كان الخلاف عليها قائما بين
فرنسا وانجلترا ، وكادت المفاوضات ان تفشل بسبب تلك الطلبات
الجديدة ولكن كرومر كتب لحكومته يقول « ان فشل المفاوضات سيكون
كارثة لانجلترا تزلزل كيانه فى مصر » ولهذا اضطرت انجلترا لان

تبدى تساهلا مع فرنسا واعطتها بعض الجزر الصغيرة في مقابل الحصول منها على اعتراف بالحالة الواقعية في مصر .

وقد تناول الاتفاق الذي انتهت المفاوضات اليه عدة مسائل خاصة بمدغشقر وسيام وغيرها ولكن كان جوهر الاتفاق مصر ومراكش .
والوثيقة التي وقعها الانجليز والفرنسيون في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ فيها كثير من الغرابة ففي هذه الاتفاقية قالت فرنسا انه ليس في نيتها ان غير المركز القانوني في مراكش ومعنى تغيير المركز القانوني انه ليس في نيتها ضم مراكش أو اعلان الحماية عليها وتعهدت فرنسا بأن تتفق مع اسبانيا على مسألة مراكش كما تعهدت بالأ تقيم تحصينات مواجهة لجبل طارق واما انجلترا فقد قالت في تلك الاتفاقية انها تعترف بأن لفرنسا الحق « في حفظ النظام والامن » في مراكش وان تقوم بالمساعدات الادارية والاقتصادية والمالية والعسكرية اللازمة لتلك البلاد وفي مقابل ذلك قالت فرنسا انها اطلقت يد انجلترا في مصر .

تلك هي شروط المعاهدة الانجليزية الفرنسية التي وقعت في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ وهي شروط يكتنفها الغموض بالنسبة لموضوع مراكش وتدل على الالتواء الذي تنطوى عليه السياسة البريطانية دائما .

ولكن تبين انه في نفس هذا اليوم وقع الانجليز والفرنسيون معاهدة سرية خاصة بنفس الموضوع ولم تنشر هذه المعاهدة السرية الا في سنة ١٩١١ .

والمعاهدة السرية قد خلت من الشرط القائل بأن فرنسا ليس في نيتها تغيير الوضع القانوني في مراكش وعلى العكس ورد في ذلك الاتفاق السري مانصه « اذا ما استحال على السلطان ان يباشر نفوذه في مراكش فان الجزء الشمالي منها يصبح منطقة نفوذ اسبانية ويصير الباقي ارضا فرنسية » .

وبعد ان وضعت فرنسا تلك المعاهدة السرية في خزانة وزارة خارجيتها وقفت متربصة للفرصة الملائمة وكانت تعلم ان سلطان مراكش الذي تقدمت الاشارة اليه وهو السلطان عبدالعزيز قد تولى العرش وهو في السادسة عشر من عمره وكانت قد احاطت به ببطانة افرته بالاتفاق على النساء وغيرهن وهو الامر الذي ادى لكثير من القلاقل وسرعان ما سلطت عليه المرابين الذين اقروضوه في سنة ١٩٠٤ اثنين وستين مليوناً من الفرنكات بفائدة قدرها خمسة في المائة وبضمان ايرادات الجمارك ولم يقبض السلطان من هذا المبلغ الا ما يزيد على النصف بقليل والباقي

كان دينا سوريا وسرعان ما ألفوا له برنامجا سموه ببرنامج الإصلاح وقالوا انه لا بد ان يشرف على تنفيذ مشروعات الإصلاح بوليس حربى بقيادة ضابط فرنسى ثم فتحوا بنكا فرنسيا ودخل رأس المال الفرنسى بلاد مراكش دخول الغزاة وبسرعة خاطفة فى سنوات معدودة عصفوا بالسلطان وببلادهم وصارت مراكش محمية فرنسية (١)

القسم الثالث

الآثار القانونية

ورد فى المادة الاولى من الاتفاق الانجليزى الفرنسى لسنة ١٩٠٤ انه ليس فى نية انجلترا تغيير الحالة السياسية فى مصر ، وكذلك تعهدت فرنسا فى هذا الاتفاق بالآلا تعرقل عمل انجلترا فى مصر لا بطلب تحديد أجل للجلاء ولا بأية صورة اخرى . وفى هذا الاتفاق ايضا انتحلت انجلترا لنفسها صفة جديدة اذ تعاقدت بالنيابة عن الحكومة المصرية على مسائل داخلية تختص بها الحكومة المصرية ولم ترد فى النصوص كلمة النيابة وانما هذا هو المفهوم من السياق فقد اقحمت انجلترا فى الاتفاق مسائل مصرية داخلية كالقول بان الحكومة الفرنسية تتعهد بالموافقة على مشروع الديكريتو الخديو الملحق بالاتفاق والذى يحتوى على الضمانات التى راوها ضرورية لصيانة مصالح حملة أسهم الدين المصرى ومنها تخصيص ضرائب الاطيان للدين العام بدلا من الايرادات المختلفة التى كانت مخصصة لها من قبل كالسكة الحديد والتلغرافات والجمارك وميناء الاسكندرية واربع مديريات . وتعهدت الحكومة المصرية بعدم تخفيض ضرائب الاطيان الى مادون اربعة ملايين جنيه فى السنة الا بعد موافقة الدول وفى مقابل ذلك تركت للحكومة المصرية المال الاحتياطى المتوفر فى صندوق الدين وقدره خمسة ملايين جنيه ونصف تتصرف فيه كما تشاء وكذلك اتفقت الدولتان على بقاء ادارة الآثار المصرية مسندة الى عالم فرنسى وتضمن الاتفاق نصا خاصة بالموظفين الفرنسيين الذين كانوا فى خدمة الحكومة المصرية . ولا شك ان انجلترا جعلت من نفسها ، اذ تتعاقد على هذه المسائل ، دولة حامية فهل كان هذا التصرف صحيحا من الناحية القانونية ؟

(1) Joseph Mathews, Egypt and the formation of the Anglo-French Entente of 1904 (Philadelphia, 1939).

ومجموعة معاهدات وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩١٦ رقم ٢٤

ان اخطر ماتناوله الاتفاق بين فرنسا وانجلترا هو موضوع قناة السويس والقول فى صلب الاتفاق بان انجلترا هى التى تضمن حرية الملاحة فى القناة ؛ بمعنى أن فرنسا وانجلترا وهما دولتان وقعتا معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، مع عدد آخر كبير من أعضاء الجماعة الدولية ، عمدتا فى اتفاق سنة ١٩٠٤ الى تغيير جوهرى فى معاهدة القسطنطينية من غير رجوع الى الدولة صاحبة الاقليم وهى مصر وباقى الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية فهل كان هذا تصرفا صحيحا ؟!

الجواب لا بطبيعة الحال ونحن نقطع ببطلان اتفاقية ٨ ابريل للاسباب الآتية :

أولا - لم يغير الاحتلال مركز مصر القانونى : والذى حدث هو أن الاحتلال كان قوة قاهرة عطلت سيادة الدولة المصرية المحلية ولكنها لم تنتهها قانونا وفرنسا نفسها كانت فى وثائقها الدبلوماسية المختلفة أسبق الدول لتوكيد بطلان الاحتلال وكذلك فعلت انجلترا وقولها فى صلب المادة الاولى من اتفاق سنة ١٩٠٤ انه ليس فى نيتها ان تغير الحالة فى مصر يتنافى مع ماجنحت اليه فى المواد الاخرى من تعاقد على مسائل تباشرها مصر فى الاصل بما لها من سيادة على الاقليم .

وقد احتار علماء القانون الدولى العام فى ايجاد تفسير لهذا التصرف يسوغ مسلك فرنسا فى تلك المؤامرة فابتدع أحد كبار علماء القانون الدولى المعاصرين فى فرنسا، وهو العلامة « جورج سل » G. Scelle نظرية سماها بنظرية « الحماية الواقعية » Protectorat du fait (١) وادعى ان احتلال انجلترا لمصر قد خلق ماسماه حضرته بالحماية الواقعية . وقد تصفحنا جميع مراجع القانون الدولى العام فلم نجد كاتباً واحداً شارك الاستاذ « سل » فى هذا النظر أوقال مثل هذا القول اذ الحماية نظام قانونى يقتضى أوضاعا وشروطا خاصة معروفة فى القانون ولا عبرة بالحالة الواقعية اذا لم تتوفر هذه الشروط خصوصا اذا كانت مزعجة باعتراف الدولة التى تدعى الحماية .

ثانيا - لم تتوفر شروط الحماية: يرى علماء القانون الدولى العام ان الدولة المحمية هى التى تضع نفسها تحت وصاية دولة أقوى منها وتأخذ

(1) Georges Scelle — Cours de Droit International Public — Paris 1948, page 196.

الدولة القوية على عاتقها الدفاع عن سلامة أراضي الدولة المحمية وتضمن نموها السياسي والعمرائي . وتباشر الدولة الحامية العلاقات الخارجية نيابة عن الدولة المحمية وانما يشترطون لذلك شرطين اساسيين بغيرهما لا يمكن القول ان هناك حماية وهذان الشرطان هما :

أولا - معاهدة حماية بين الدولة الحامية والدولة المحمية

ثانيا - اعتراف الجماعة الدولية بمعاهدة الحماية وقبول أعضائها الصريح للتعامل مع الدولة الحامية في المسائل التي تخص الدول المحمية (١)

وحيث أنه لم تبرم معاهدة حماية بين مصر وانجلترا ولم تعلن للدول بالطريق الدبلوماسي فتوافق عليها فان الرأي الصحيح والمتفق مع مايقول به جمهوره علماء القانون الدولي العام هو أن الاحتلال البريطاني لمصر لم تترتب عليه حماية قانونية وعلى ذلك لم يكن لانجلترا الحق في أن تتعاقد فيما تعاقدت عليه مع فرنسا في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

ثالثا - المعاهدة عقد ولا يلزم غير الموقعين عليه :

المعاهدة في القانون الدولي عقد بين دولتين أو شخصين من أشخاص هذا القانون تترتب عليه آثار قانونية ، وكما أن العقد في القانون الخاص لا يلتزم به الا موقعوه فكذلك في القانون الدولي العام لا يلتزم بالمعاهدات الا الدول الموقعة عليها وتبقى المعاهدة بالنسبة لغير موقعيها شيئا معدوم القيمة ولا يغيب عن البال أن لكل دولة أن تباشر أوجه النشاط المختلفة في حياتها الدولية وتبرم ما ترى ابرامه من المعاهدات ولكن هذا الحق مقيد بضرورة مراعاة أحكام القانون الدولي العام الاساسية وعدم المساس بحقوق الدول الاخرى وسيادتها والا صارت المعاهدات أداة لنوع من الفوضى في الحياة الدولية (٢)

وقد تكلم الشراح عن حماية سميت بالحمايات الاستعمارية الخاصة بالبلاد البكر التي تستولى عليها الدول المستعمرة والتي يعيش فيها اقوام بدائيون ولم تكن هذه هي الحالة بالنسبة لمصر وكذلك وصفوا النظم التي سموها بأشبه الحماية وهي التي ابتدعتها الولايات المتحدة في اتفاقات عقدتها مع بعض بلاد أمريكا الجنوبية «كهندوراس» في سنة ١٩١١ وليست

(1) Marcel Sibert — Traité de Droit International Public — Paris 1951 — Tome I, Page 157.

(2) Despagnet, Essai sur le protectorat.

Marcel Sibert — Traité de Droit International Public — Paris 1951, p. 156.

هذه هي حالتنا . وجملة القول انه لا يوجد شيء في القانون الدولي العام يمكن أن يقال أنه جعل للاحتلال الانجليزي نوعا من المشروعية او اضيف عليه هذه الصفة

رابعا - واتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ كان معاهدة ثنائية تناقضت مع معاهدة جماعية هي معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ وهي تعتبر من قبيل التشريع الدولي الذي تلتزم باحكامه جماعة الدول المتمدنة خصوصا الدول التي وقعت على المعاهدة

خامسا - كانت السيادة الشكلية للدولة العثمانية على مصر قائمة حتى سنة ١٩٠٤ ومعترفا بها من الجماعة الدولية في المعاهدات والعلاقات الدبلوماسية وغير ذلك وكان المفروض أن الدولة العثمانية هي التي تباشر الشؤون الخارجية الخاصة بمصر فلم يكن ممكنا أن تصدى دولة أخرى وهي بريطانيا لمسائل من اختصاص الدولة العثمانية وتبشرها بنفسها حتى من غير اخطار أو سابق اتفاق مع الدولة العثمانية .

وللاسباب المتقدمة يعد الاتفاق الذي أبرمته إنجلترا وفرنسا في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ في نظر القانون الدولي العام باطلا ومعدوم القيمة ولا عبرة بالاغراض السياسية والمآرب الاستعمارية التي حدثت بالدولتين اللتين اشتركتا في هذه المؤامرة لابرام ذلك الاتفاق العجيب وتبعاً لذلك لا تستطيع إنجلترا أن تدعى أنها اكتسبت صفة صاحب الحق في الدفاع عن قناة السويس من اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

الفصل الرابع المقاومة الوطنية

انجلترا تعمل على تأييد الاحتلال - الجيش - البحرية المصرية - البوليس - السودان - الثروة والشئون المالية - التعليم والتربية الوطنية - الاخلاق والحللة الاجتماعية - مصطفى كامل - كيف خاطب الانجليز ؟ - ايقاظ الشعور الوطنى - الخطوط الرئيسية في سياسة مصطفى كامل - خلفاء مصطفى كامل محاولة مد امتياز شركة قناة السويس وفشل المحاولة في سنة ١٩١٠ - تدابير انجلترا للتخلص من الحركة الوطنية - الخلاصة .

حينما اشتد ضغط الجماعة الدولية على بريطانيا لتجلو من مصر تنفيذها لوعودها وتعهداتها ، زعمت أن هذا الجلاء سيتم حتما بمجرد اصلاح اداة الحكم وتنظيم المالية المصرية ، ولكنها رغبة في اطالة أجل احتلالها الى غير غاية افسدت اداة الحكم ، وامعنت في اضعاف مصادر الثروة الاهلية في مصر حتى تبقى علة وجودها المزعومة قائمة وبذلك تسير القضية المصرية في حلقة مفرغة . ووعود الجلاء تعتبر التزاما قبل أعضاء العائلة الدولية ، وعلى ذلك فإن السياسة التي سلكتها انجلترا، تعد اخلايا صارخا بهذا الالتزام . ومن ناحية أخرى رأت انجلترا أن هذه السياسة من شأنها أن تستأصل عناصر الاستقلال والمقاومة الوطنية فلا تطالبها الدولة المجنى عليها ولا المجتمع الدولي بالجلاء .

والادلة على سوء نية انجلترا لاتقع تحت حصر ، وسنكتفى بضرب الامثال مما حدث للجيش المصرى والبحرية المصرية والبوليس والسودان والثروة المصرية والشئون المالية والتعليم والتربية الوطنية والاخلاق والحالة الاجتماعية . واليك البيان :

الجيش المصرى

كان أول بند فى برنامج الاحتلال البريطانى أن يثبت للعالم بان مصر ليس لها جيش وبالتالي لا تستطيع أن تحرس حركة الملاحة فى قناة السويس . وما زالت انجلترا حتى الآن تثير الاكذوبة القديمة القائلة أن مصر لا تقدر بمفردها على الدفاع عن قناة السويس ، ولذلك فانها ستحتل القناة حتى يصل الجيش المصرى الى المستوى الذى يساعده على النهوض بهذا الواجب والدليل على أن انجلترا هى التى خلقت هذه الحجة بفعلها هى ومنعت الجيش المصرى من بداية الامر من الوصول الى المستوى الذى يكفل له

الانفراد بحماية القناة ، هذا الدليل واضح من سلسلة الجرائم التي ارتكبتها ضد الجيش المصري ، وحرصها على القضاء على قوة مصر الحربية وجعلها عالة عليها ، وتلك الامثال نضربها لنقضى على تلك الحجة السخيفة :

(١) مرسوم الحديو توفيق ، في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتسريح الجيش المصري ومحاكمة الضباط . ولقد بادرت انجلترا بالاستناد على هذا المرسوم لاطالة امد احتلالها فكتب اللورد « دوفرين » سفير انجلترا في الآستانة ، الى الباب العالي في أوائل اكتوبر سنة ١٨٨٢ ، قائلا أن تسريح الجيش المصري يجعل من واجب حكومة انجلترا اطالة أجل الاحتلال (١)

(٢) مرسوم الحديو في ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢ ، بتجريد الضباط الذين اشتركوا في الثورة العرابية وساهموا في واقعتي قصر النيل وعابدين ، وكذلك من وجد تحت السلاح في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وبقي حاملا للسلاح الى يوم طاعة الجيش ، ومن دخل العسكرية متطوعا من ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ (٢)

(٣) قام قائد الاحتلال الجنرال « ولسلي » والمعتمد البريطاني سير « ادوارد مالت » باستدعاء الضابط الانجليزي « فالنتين بيكر » لتنظيم الجيش المصري ، وكانت مهمته الحقيقية القضاء على الرجولة والقومية في الجيش المصري

وفي ١٦ يناير سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بتعيين « سير افلين وود » سردارا للجيش المصري ورئيسا لاركان حربه (٢) ، وقد ظل هذا المنصب احتكارا للانجليز طول عهد الاحتلال

(٤) انقاص عدد الجيش الى ستة آلاف وبلغ هذا العدد ٩٦٣١ جندي في سنة ١٨٨٢ ، وبلغ عدد الانجليز في الجيش خمسة وسبعين ضابطا من مختلف الرتب ، وحرم على المصريين الاشتغال في قلم المخابرات او ادارة الجيش العامة (٥) تقرير البديل النقدي للاعفاء من الجندية بمقتضى الامر العالي الصادر في ٩ يونيو سنة ١٨٨٢ والاوامر التي تلتها

(٦) اغلاق المدارس الحربية فلم يبق منها الا مدرسة واحدة بالقبة بلغ عدد تلاميذها مائة تلميذ ، ويلحق بهذه المدرسة ساقطوا الشهادة الابتدائية

(١) الكتاب الاسفر سنة ١٨٨٢ - ١٨٨٣ وثيقة رقم ٧٩ ص ٥٦

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ يناير سنة ١٨٨٣ .

وطلبة السنة الثالثة ابتدائي ، ولا يعلمون الا قشورا تهدف لاشاعة الجهل
واقطلاع بذور الوطنية

(٧) الغاء الترسانات التي أسست في عهد محمد علي واسماعيل لصب
المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وبيع آلات الترسانات وأدواتها بأبخس
الاثمان ، ووضع مهمات الجيش وذخائره تحت أيدي الانجليز

(٨) الغاء قوانين الاصلاحات العسكرية التي صدرت في ٢٢ سبتمبر
سنة ١٨٨٢ ، وهي القوانين التي طالب بها العربايون لتحسين حالة الضباط
والجنود

البحرية المصرية

بدأ اضمحلال البحرية المصرية قبيل الاحتلال ، بسبب تدخل
الرقبيين الماليين الانجليز والفرنسي بدعوى الاقتصاد في الميزانية ثم جاء
الاحتلال فأجهز على الوحدات البحرية اذ قررت الحكومة في سنة
١٨٨٤ قصر البحرية على المحروسة ومحمد علي والصاعقة والبحر الابيض
المتوسط والجعفرية وفجر والطور بالبحر الاحمر وباعوا بقية قطع
الاسطول ثم حطموا أو باعوا القطع التي تقدم ذكرها بحيث لم يتركوا منها
الا المحروسة لنزعة الخديو

وعطلت الترسانة بالاسكندرية وبيعت آلاتها ومهماتهما كما عطل
الحوض الحجري الذي كان معد الاصلاح السفن بالاسكندرية وبيعت
آلاته وألغيت المدرسة البحرية بالاسكندرية . ولم يتركوا البواخر
النيلية فباعوا ما كان متبقيا منها الى شركة كوك الانجليزية وصفيت
ترسانة بولاق وقضى على البحرية قضاء تاما .

البوليس

صدر مرسوم في ٨ يناير سنة ١٨٨٣ بتعيين « فالنتين بيكر » مفتشا
عاما للبوليس وقومندانا عاما له وصار البوليس المصري تحت سيطرة
انجليزية تامة تتمثل في مجموعة من الكونستبلات الانجليز الذين عينوهم
حكمداريين وضباطا كبارا وكذا في الماطيين واليونانيين وغيرهم ممن
تقلدوا زمام الامر

السودان

لا يتسع المقام هنا للكلام عن السودان ومشكلته المتعددة الحلقات
ولكننا نكتفي بان نذكر بمناسبة الكلام عن قوة مصر الحربية التي

حطمها الاحتلال ان جلاء الجيش المصرى من السودان وفصل الجنوب عن الشمال كان نقطة هامة فى برنامج انجلترا لضمان سيطرتها على قناة السويس وتوسيع املاكها فى افريقيا ونحن نكتفى بسرد موجز لاهم الحوادث كانت حدود مصر فى اواخر حكم اسماعيل ممتدة جنوبا الى خط الاستواء وكانت تشمل بحيرة البرت وبحيرة فيكتوريا والبلاد التى بينهما وقد بسطت مصر حمايتها على مملكة اوغندا وبلغت حدود السودان شرقا سواحل البحر الاحمر وخليج عدن وامتدت حدوده الجنوبية الشرقية الى المحيط الهندى وكانت من بين املاك مصر سواكن ومصوع وزيلع وبربر وهرر وشمال الصومال وصارت جميع شواطئ البحر الاحمر الغربية من السويس شمالا الى بوغاز باب المندب جنوبا ملكا لمصر، وبسطت مصر نفوذها الى شواطئ خليج عدن من بوغاز باب المندب الى رأس جرديفون ثم الى رأس حافون على المحيط الهندى (١)

وقد ظهرت الثورة المهدية فى السودان فى سنة ١٨٨١ وكان من أهم اسبابها عسف الحكام من الترك والشراكسة ودسائس الانجليز الذين امتد نفوذهم من مصر الى السودان فى ظل الرقابة المالية وغيرها مما حدث فى أيام اسماعيل ، ومما يؤكد ان يد انجلترا السوداء هى التى أوقدت نيران الثورة المهدية او شجعت عليها التوافق الزمنى بينها وبين الثورة العربية والثابت ان انجلترا استطاعت ان تمنع مصر من اخماد الثورة المهدية الى أن قدر لها أن تحتل هى مصر ثم تواجه الثورة المهدية بنفسها املا فى أن يكون ذلك سبيلا لانتزاع السودان لنفسها وقد استمرت وقائع الثورة المهدية ومصر تعاني نكبة الاحتلال فحدثت هزيمة الشلال فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ وسقطت بارة والابيض فى يناير سنة ١٨٨٣ وعلى الرغم من أن مصر قد كبلتها انجلترا بسلاسل الاحتلال حاول عبدالقادر حلمى «باشا» أن يقضى على الثورة المهدية ووضع خطة محكمة لذلك ولكنه طلب المدد من مصر فأعرضت عنه الحكومة ثم فصلته من منصبه وهى حكومة مصرية اسما وانجليزية فى الحقيقة والواقع

سخرت انجلترا صنيعتها الحديدية محمد توفيق فى ارتكاب ذلك الفعل الدنى فاستدعى عبدالقادر حلمى من السودان وأمر بالغاء وزارة السودان فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ وكان خلفاء عبدالقادر حلمى من الجهل والضعف والغطرسة الجوفاء بحيث يمكن لانجلترا ان تنفذ خطتها الخبيثة التى بيتتها من قبل

(١) كتاب الاستاذ عبد الرحمن الرافعى - مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال « تاريخ مصر القومى » من سنة ١٨٨٢ « الطبعة الثانية مصر سنة ١٩٤٨ ص ٨٢

قويت الثورة المهدية اذن وامتدت الى السودان الشرقى وحدثت واقعة سنكات فى ٥ أغسطس سنة ١٨٨٣ وواقعة التيب الاولى فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وواقعة طماى الاولى فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣ وكارثة شيطان فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وكل ذلك بدسائس الانجليز وتدبيرهم الاجرامى لظهار الحكومة المصرية بمظهر العاجز عن قمع الثورة وحفظ الامن والنظام فى جنوب الوادى . ولما تخرجت الامور قابل لورد كرومر الخديو توفيق وأبلغه تعليمات انجلترا التى تقضى باخلاء السودان فوافق الخديو وهو كما ذكرنا غير مرة كان رجلا مسلوب الارادة انجليزى الضمير والوجدان الا ان رئيس الحكومة شريف « باشا » أبى ان يجيب هذا الطلب وقال كلمته المشهورة « اذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وبسبب تمسكه استقال من منصبه فى ٧ يناير سنة ١٨٨٤ وعرضت الوزارة على أحد الخونة المصريين وهو مصطفى رياض ولكنه لم يتجاسر على قبولها ولم تنزل به أخلاقه المعروفة الى هذه الضعة وذلك الاسفاف فى الخيانة فعرضت الوزارة على كبير الخونة وخادم الاحتلال القديم الارمنى « نوبار » الذى قبلها فى ٨ يناير وشكل وزارته على أساس اخلاء السودان . وقد أصدر نوبار تعليمات الحكومة باخلاء السودان فورا وترحيل الموظفين والجاليات الاوروبية والمسيحية من الخرطوم وسحب الحاميات المصرية من نواحي السودان كافة وهكذا أقام نوبار الركن الثانى من أركان الاحتلال فالركن الاول بدأه فى مأساة قناة السويس كما اسلفنا والركن الثانى فى اخلاء السودان وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التى أبدتها ضباط الجيش المصرى ورجاله الشجعان فى السودان قضى الامر ونفذ مرضاة لبريطانيا وكان برنامج انجلترا الاستعمارى فى السودان يتلخص فى ثلاث نقاط :

١ - اكراه المصريين على التخلي عن السودان

٢ - اخلاء السودان من المصريين

٣ - استرداد السودان لصالح انجلترا وحدها

ولكن الحالة قد تخرجت بعد قرار اخلاء السودان واشتد ساعد الثورة وقوى حصار الدراويش وقاد الجنرال الانجليزى بيكر حملة مصرية من عساكر الرديف الى سواكن ولكن الحملة هزمت هزيمة منكرة فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٤ فى معركة التيب الثانية ولعل الانجليز قد أردوا بسوء تدبير الحملة تغطية خطتهم وجعل اخلاء السودان من الجيش المصرى أمرا لاجدال فيه وقد سقطت سنكات فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٤ بعد مقاومة مريرة من الحامية المصرية وصراع خالد على يد الشهيد البطل محمد توفيق الضابط المصرى الذى كان يتولى محافظة سواكن .

وكانت انجلترا تحتل الاماكن التي تخليها القوات المصرية ففي فبراير سنة ١٨٨٤ احتل الانجليز ثغر سواكن سرا وفي ١٠ مايو سنة ١٨٨٤ عين الخديو ضابطا بحريا انجليزيا محافظا لسواكن .

وقد توالت المواقع وترك انجلترا غردون يقتل في الخرطوم في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ عامدة متمردة وكان من نتيجة ذلك ان طلبت من الحكومة المصرية بعد سقوط الخرطوم جعل حدودها الجنوبية في وادي حلفا وأذعنت الحكومة المصرية لما طلبه الانجليز .

وقد مات المهدي في يونية سنة ١٨٨٥ ولكن المعارك استمرت وتجددت المناوشات سنة بعد اخرى وظهرت المجاعة في السودان وتفاقمت الهمجية وفتكت الامراض بالاهلين فتكا ذريعا اثناء حكم التعايشي وتفاقم الخطب في سنة ١٨٨٩

وانتهزت انجلترا تلك الفرص التي خلقتها هي خلقا متسلطة على محمد توفيق والعصابة التي تحكم معه لحساب انجلترا وأخذت تنفذ خطتها وتتواطأ مع الدول حتى تسكت على اقتسامها املاك مصر في الجنوب وراحت توزع أشلاء الدولة المصرية هدايا وهبات ورشاوى للدول الاوروبية ومن ذلك اخلاء مصوع من الحامية المصرية في سنة ١٨٨٥ واعطائها للايطاليين واستولى الانجليز على محافظتي زيلع وبربرة سنة ١٨٨٤ والفرنسيون على تابورة وجيبوتي وجلا المصريون عن هرر سنة ١٨٨٤ وهي التي استولى عليها الاحباش عنوة في سنة ١٨٨٧ كما استولوا على بني شنقول من أعمال فاطوغلي . وعقدت ايطاليا وانجلترا معاهدة ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ التي كملت بمعاهدة ٥ مايو سنة ١٨٩٤ واستنادا على هذا الاتفاق الذي يعد صفحة من صفحات سجل استعماري حافل بالصوصية ، احتل الايطاليون كسلا في ١٧ يوليو سنة ١٨٩٤

وبعث الخواجانوبار باوامره الى امين باشا مدير مديرية خط الاستواء في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ يأمره بالجلء وفي نفس الوقت جهزت انجلترا حملة ستانلي الذي حمل معه كتابا آخر الى امين باشا في اول فبراير سنة ١٨٨٧ طالبا اليه الجلء وكذلك حمل خطابا آخر بتوقيع نوبار وفعلا تم الجلء

وتقلص الحكم المصري عن مديرية خط الاستواء وعلى حساب مصر تأمرت انجلترا مع ألمانيا وأبرمت معها اتفاق اول يوليو سنة ١٨٩٠ الذي اعترفت فيه ألمانيا بالمركز الذي ادعته انجلترا في أعالي النيل فذكرت أن افريقيا الشرقية البريطانية تمتد الى حدود مصر والى حدود الكنفو البلجيكية وفي

مارس سنة ١٨٩٣ بسطت انجلترا حمايتها على أوغندا واستطاعت انجلترا أن تغتصب من ملك مصر أوغندا ومنطقة البحيرات والجزء الجنوبي كله من مديريةية خط الاستواء وكذلك أبرمت انجلترا معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ مع بلجيكا للحيلولة بين فرنسا وحوض النيل كما بينا في الفصل السابق

وقد ظلت مديريات السودان في يد المهديين الى أن أخذت مصر المحتلة تستعيدتها واحدة بعد أخرى بأموال مصر وسواعد المصريين ولكن لحساب بريطانيا ولما تأكدت انجلترا من استقرار مركزها في مصر استعادت المديريات وتم القضاء على دولة الدراويش وقتل التعايشي في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ وتراجع الحد بين مصر والسودان وصار ينتهي عند خط عرض ٢٢ وأطل على العالم مشروع جديد شبيه بمشروع قناة السويس وهو مشروع السكة الحديد من الكاب الى القاهرة والذي وضعه « سيسل رودس » لانشاء امبراطورية انجليزية تمتد من رأس الكاب جنوبا الى القاهرة شمالا ومن أجل هذا المشروع كانت انجلترا قد استولت على مديريةية خط الاستواء وأبرمت اتفاقيتي الحكم الثنائي في السودان في سنة ١٨٩٩ وهما اللتين ألغيتا في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ (١)

الثروة والشئون المالية

بسطت انجلترا على مصر من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب حمايتها المقنعة واستعملت طريقة النصائح الالزامية كما وصفها تلفراف جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ وتلفرافه الثاني في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ وفي ظل هذه النصائح بل الجرائم التي ارتكبتها انجلترا ، واجهت مصر أزمات وخطوب فنضب معين الخزانة المصرية وطالب الاجانب الحكومة المصرية بالتعويضات الجسيمة عن حوادث سنة ١٨٨٢ وظهرت الكوليرا واستفحلت الثورة المهدية .

وكانت مالية البلاد في قبضة لجنة المراقبة الثنائية فافتها انجلترا بمذكرة أرسلتها الحكومة المصرية في ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ الى حكومتى فرنسا وانجلترا وصدر مرسوم في ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بإلغاء الرسوم المؤرخ في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ المنشئ للرقابة الثنائية واحتجت فرنسا ولكن على أثر إلغاء الرقابة المذكورة صدر مرسوم في فبراير سنة ١٨٨٣ بتعيين السير أوكلن كالغن مستشارا ماليا لدى الحكومة

(١) تراجع التفاصيل في كتاب الاستاذ الراحل الذي تقدمت الاشارة اليه «مصر والسودان ن أوائل عهد الاحتلال»

المصرية وظل المستشار المالى الانجليزى طوال عهد الاحتلال يباشر اختصاصات لجنة المراقبة الثنائية .

وكذلك الفى الاحتلال مجلس النواب الذى اقامه العربايون وصدر القانون النظامى الجديد فى اول مايو سنة ١٨٨٣ وتآلف مجلس نيابى هزيل لا حول له ولا قوة واسمه مجلس شورى القوانين كما تألفت الجمعية العمومية واريد بهذه المسرحية ذر الرماد فى العيون .

وفى ظل الاحتلال وبزعامة الارمنى نوبار واشباهه من خدام انجلترا توطد مركز المحاكم المختلطة التى خلقت لتمكين الاجانب من رقاب المصريين ونهب ثروة المصريين العقارية والمنقولة وكان ذلك فى عصر اسماعيل وعلى هذا النمط انشأوا المحاكم الاهلية سنة ١٨٨٣ ووضعت القوانين العرجاء التى نسخت نسخا مشوها من التشريع الفرنسى .

وفى ظل هذا الدولار الاستعماري البريطانى، استهدفت مصر لارتباكات مالية شديدة خصوصا بعد اكرامها على دفع التعويضات لاصحاب المباني التى احترقت فى الاسكندرية بنيران الاسطول البريطانى ودفع نفقات جيش الاحتلال واغداق المرتبات على الموظفين البريطانيين والخسائر التى تكبدتها البلاد فى السودان فظهر عجز الميزانية ورات انجلترا ان يدها فى الشئون المالية مغلولة بسبب قانون التصفية الصادر سنة ١٨٨٠ والذى يحدد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٨٩٧٠٨٨٨ ر جنيه بما فى ذلك الجزية التى كانت تدفعها مصر لتركيا ٦٨١٠٤٨٦ ر جنيه وكذلك كان مركز الحكومة المصرية فى الاستدانة مقيدا بترخيص تركيا وموافقة دائنى مصر.

ورات انجلترا ان تتحلل من هذه القيود بمفاوضة الدول فعقد مؤتمر لندن يونيو سنة ١٨٨٤ ومنى بالفشل وارادت انجلترا ان تستر هذا الفشل ببعثة من رجالها المالين والسياسيين برئاسة حاكم الهند الذى اوفدته الى مصر فى اغسطس سنة ١٨٨٤ بلقب مندوب سام وكان هذا المندوب هو اللورد نورثبروك الذى وصل مصر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ورأى ان التسوية المالية لا تتم الا بموافقة الدول وعادت انجلترا تطرق باب المفاوضات مع فرنسا والمانيا وايطاليا وروسيا وتركيا واسفرت مفاوضاتها عن توقيع اتفاق لندن بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الذى ضمنته به الدول المذكورة عقد قرض جديد للحكومة المصرية مقداره تسعة ملايين جنيه انجليزى واقرن هذا الاتفاق بتصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ الذى رخصت فيه تركيا للحكومة المصرية بعقد القروض والذى نوه بالتعجيل بمفاوضات الدول لتقرر النظام

الذى يكفل حرية الملاحة في قناة السويس وبعد ذلك كله صدر
المرسوم الخديو بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥ بعقد القرض المضمون
وقيمته ٨٠٧٥٧٠٠٠ جنيهه وصار هذا المرسوم مضافا الى اتفاق لندن
الاساس المالى لميزانية الحكومة المصرية (١) .

كان اساس سياسة الاحتلال الاقتصادية تخصيص مصر للزراعة
لكى تغذى مصانع لانكشير بالقطن واهمال كل شىء آخر وتمكين الاجانب
من استثمار رؤوس أموالهم فى المشروعات وفى الربا الفاحش ضد
المصريين واستطاعت انجلترا ان تقضى على الصناعة فى مصر وان
تجعل مصر عالة على اوروبا وان تدخلها فى نطاق تبعية اقتصادية هى
لون آخر من العبودية لانها تؤدى حتما للتبعية للبلد الذى يستورد
القطن .

وطبعت الكتب المدرسية لتعلم الناشئين بأن مصر لا تصلح للصناعة
مطلقا وعطلوا مشروع كهربية خزان اسوان والغيث المصانع التى كانت
موجودة ومنها مصنع الورق ببولاق سنة ١٨٨٥ وقد اعترف كرومر فى
تقريره سنة ١٨٠٥ بتدهور الصناعة فى مصر اذ قال « ان المنسوجات
الاوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية وبانقرض المنسوجات
الوطنية اخذت الصناعة الاهلية تنقرض ايضا » وباضمحلال الصناعة
حرمت البلاد من اهم موارد الثروة وقد زاد عدد السكان ولكن احتكر
الاجانب ينابيع الثروة القومية وشاركهم فى هذا الاحتكار طبقة
الاقطاعيين الذين عاشوا فى رعاية الاحتلال البريطانى الذى جعل من
الاقطاعيين مهراجات يحكمون مصر لحسابه ويسترقون الشعب
ويسومونه سوء العذاب ، وساعدت المحاكم المختلطة - متعاونة مع
النفوذ البريطانى - على ازدهار الاستغلال المالى الاجنبى حتى اعتبر
الاجانب مصر مستعمرة لهم منذ الاحتلال واسسوا البنوك وشركات
الرهون العقارية والشركات المالية والشركات الزراعية وشركات البناء
وشركات النقل وشركات الفنادق وغيرها وحرصوا جميعا على
استخدام مواطنيهم واذلال المصريين وكانت حماية انجلترا للاجانب رشوة
للدول للسكوت على بقائها اللانهائى فى وادى النيل ولذلك وقف
الاجانب دائما وباستمرار ضد الحركة الوطنية وامكنهم ان يتغلغلوا

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٤ - وثيقة رقم ١ ص (٥) - وثيقة ص (٢١) - الوقائع
المصرية عدد ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - الكتاب الاصفر سنة
١٨٨٥ ص ٥١ - الاستاذ عبد الرحمن الرافعى المرجع السابق .

في كنف الاحتلال في صميم الحياة المالية والاقتصادية للبلاد حتى قالت لجنة الميزانية في مجلس شورى القوانين عن ميزانية سنة ١٨٩٤ « ان الامة المصرية سائرة في طريق الفقر وسوء الحال ، وهذا يزيد على توالي الأيام ، وتداول الاعوام ، وحسبنا في بيان ذلك ان الديون الخصوصية المسجلة في سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ الى مارس سنة ١٨٨١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه ، ثم في اوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه ، وبلغ قدر الاطيان المرهونة نحو مليون وثلاثمائة ألف فدان وكسور والعقارات نحو تسعة آلاف ومائة ، وهذا خلاف الديون غير المسجلة » اعنى انها تضاعفت تقريبا في عشرة أعوام ، ولا شك ان هذه الحالة لو دامت لم يمض الا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين ، وتصبح الاراضى المصرية ومعظمها مرهون ، ويصبح الاهالى أجراء ، يعملون لدائنيهم فيما كانوا يملكون .

التعليم والتربية الوطنية

والتعليم الذى كان حتى سنة ١٨٨٢ مجانيا في اقسامه الثلاثة الابتدائى والثانوى والعالى رجع الى الوراء اذ الفيت المجانية ووقفت حركة انشاء المدارس ، وأغلق الاحتلال بعض المدارس ، وجعل التعليم باللغة الانجليزية ، واحل الانجليز محل المصريين في وظائف التدريس ، وصار التعليم احتكارا لطبقة ابناء الذوات وراى الاحتلال ان يكتفى بتخريج فئة من الكتبة والمستخدمين واسند الاشراف على التعليم الى قس انجليزى اسمه « دنلوب » استطاع ان يمسح ببرامج التعليم ويستبعد التاريخ القومى من مناهج الدراسة وينشئ جيلا جاهلا متحلا محروما من غذاء الوطنية ولا يستطيع ان يفرق بين الاحتلال والاستقلال ولا يشعر بان فى الاحتلال اهدارا لكرامته ولآدميته وعصف الاحتلال بوجه خاص بالتعليم الحربى والصناعى وعطل البعثات العلمية الى جامعات أوروبا ونفذ في سياسة التعليم وصية دزرائيلى القائل « ان المستعمرات كالثمار اذا نضجت انفصلت عن فروع الشجرة » .

الحالة الاجتماعية والخلقية

والاحتلال الذى عمم الامة وورغب فيها كافع الاصلاح الاجتماعى حتى زدهورت معنوية البلاد تدهورا سريعا وبفضل اقامة نظام الطبقات في مصر اتجهت طبقة الاغنياء والذين يسمونهم بالكبراء والمثقفين الى الاحتلال معلنة ولاءها له ، واسرقت في الترف والبلذخ واقتباس مفاسد

المدنية الغربية ، وهى بضاعة انجلترا او بضاعة اوروبا التى ارسلتها الى مصر لتقتلها بها من خمور ومخدرات ومراقص واندية قمار ومفاسد شتى وتقوضت الاسس الخلقية التى رباها الاسلام فى مصر طوال بضعة قرون واستعدت النفوس لقبول صور الدعارة والترحيب بمروجيها ، ونزحت الى البلاد طوائف من قطاع الطرق وكبار المجرمين الذين لفظتهم اوطانهم فى اوروبا ، وفتحوا فى طول البلاد وعرضها المواخير والحانات ولم تنج من شرورهم طبقة الفلاحين الجائعة المسكينة ، فبالقاهى الصغيرة التى تباع احط انواع الخمور فى القرى وبالربا الفاحش استطاع نفر من اليونانيين وغيرهم ان يصبحوا من كبار تجار الاقطن وكبار الملك الزراعيين ..

والامراض والابوثة فشت بصورة مروعة وكذلك جاءت انجلترا الى مصر بالامراض التناسلية الخبيثة ورعاها الاحتلال ورباها ، وفنكت المفاسد التى عاشت تحت لواء انجلترا وفى ظل المحاكم المختلطة بصحة الشعب ودينه واخلاقه ، وقوضت قدرته على العمل والانتاج وجعلته عالة على غيره من اللصوص ، ويحس قبلهم بالضعف والضعفة ويشعر انه غريب فى بلاده ، وبالجملة كان الاحتلال الانجليزى لمصر عدوانا ينافى مبادئ الاخلاق الدولية وقواعد القانون الدولى العام ، فهو اشنع جرم ارتكب ضد حقوق الانسان ، اذ عصفت بالوطنية وبالخلق وبكل مقومات الشعب المصرى وفرض عليه العبودية فى شتى الصور ، وما بمثل هذا تستطيع انجلترا ان تكسب احتلالها صفة شرعية ، ولكنها مع شديد الاسف كانت ترتكب ذلك كله وتقول للدول انها مضطرة للبقاء فى مصر حتى تفرغ من اعمال الاصلاح والتعمير ، ولم تكن تصرفاتها الاجرامية خافية على الدول ، فلقد كان للدول فى مصر قناصل ووكلاء يبعثون لها بالتقارير فتعد الدول قد تواطأت واشتركت مع انجلترا فى ذلك الاجرام وقبضت الثمن الا وهو المنافع التى حققها رعاياها فى مصر على حساب الشرف وضد المبادئ الانسانية ، وبذلك يمكن القول ان احكام القانون الدولى لم تكن لها فى نظر الجماعة الدولية بالنسبة لهذا الاحتلال قيمة او اعتبار

ولم كان هذا كله وهو وصمة عار فى جبين الانسانية وسبة ابدية للمدنية الاوروبية . . ؟ للتوسع الاستعمارى فى افريقيا وآسيا ، والسيطرة التامة على قناة السويس . . اعنى ان وجود القناة فى مصر تد ترتب عليه قتل الشعب المصرى ادبيا وماديا . . وبدلا من تركه

يؤدي واجبه في اسعاد بنى الانسان ارادوا ان يجعلوا منه قلعيا من
العبيد يخدم اجراء الاحتلال ويجوع ويعذب ويشقى من اجل انجلترا
وشركائها في الاثم والمعصية ، ولو ان بعض هذه الاعمال سلطت على اكبر
دولة في أوروبا بتلك الصورة التي عرضناها عرضا موجزا لتلاشت من
الوجود وانهارت مقاومتها وانعدمت شخصيتها ..

ولكن يد الله فوق ايديهم وقدرته تنهار دونها قوى الشر جميعا ،
وان كانت دولا وامبراطوريات وجيوشا واساطيل .

في هذا الظلام الدامس ، وفي تلك الفوضى الضاربة بجرانها اضاء في
مصر شعاع من الايمان انطلق من قلب شاب مصرى اصيل خرج من صلب
امة معذبة واقسم ليدفعن عنها هذا العذاب وليستردن لها الشرف
والكرامة ويقضى على الاحتلال ويصرع انجلترا واساليبها الجبارة ..

ظهر هذا الشعاع في حى صغير فقير من احياء القاهرة ، وهو الحى
الذى ولد فيه مصطفى كامل ، حارة الصليبية بقسم الخليفة ، ولم يكن
مصطفى كامل من ابناء الذوات وعبيد الاحتلال ، بل كان من ابناء الشعب
الذى تهوى المصائب فوق راسه .

قام في مدرسته الثانوية وهو غلام صغير ، وقت ان كانت الوطنية
بدعة ، والدعوة لطرده الانجليز نعمة غير مألوفة ولا مستساغة ، اذ صار
الاستعباد هو القاعدة ، ولكن النور الالهى الذى اودعه الله قلب هذا
الفتى النحيل الطاهر هو الذى اضاء كشمعة صغيرة في المدرسة الثانوية
فأسس التلميذ الموهوب جمعية الصليبية الادبية سنة ١٨٩٠ ، وكانت
النواة الاولى التى خطب فيها وكتب وهز مؤساع النفوس المستعدة
غضائل بطبيعتها ، من بين اخوانه الصغار وهى تلك النفوس التى
صمدت لسموم الثقافة «الدنلوبية» .

ورصل مصطفى الى كلية الحقوق في سنة ١٨٩١ وهو في السابعة
عشرة من عمره ، وكان يحمل بين جنبات صدره شعلة من الايمان موقدة
ولم يطلق صبورا حتى يتخرج ، بل صاح صيحته وضرب ضربته فتظاهر
في يناير سنة ١٨٩٣ طلبة المدارس العالية لمناسبة اقالة وزير من وزراء
الاحتلال الخونة ، وهو مصطفى فهمى ، والد صافية زغلول ، وقاد
مصطفى كامل بصوته الرهيب جموع الطلبة فاهتز كرورم واقصى المجاهد
عن مدرسته ، وكان فى تلك السنة قد أسس مجلته التى سماها مجلة
المدرسة ، ولكنه لم يرضخ للظلم ، ولم يستكن للاحتلال ، فسافر الى

فرنسا في صيف سنة ١٨٩٣ ليتعلم الحقوق هناك ، وبسرعة خاطفة
تم علومه ، وصقل لهيب قلبه بمبادئ الثورة الفرنسية ودراسة حقوق
الانسان ، ونال شهادة الحقوق في نوفمبر سنة ١٨٩٤ من طولوز ،
وقرر ان يكون محامى امته امام الله وامام التاريخ ، وما اروع قوله في
رسالته الى اخيه في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤ :

« واليوم احمد الله حمدا كبيرا ، واشكره شكرا جزيلا على فك قيد
اسرى والمن باطلاقى في ميدان الحرية ، فقد أصبحت حاملا شهادة
الحقوق ، وعولت بمشيئة الله على الانتظام في سلك المحاماة ، لادافع عن
حقوق الافراد ، ولو اتيج لى الخير وبلغت ما أتمنى لكننى المدافع عن حقوق
الامة بأسرها امام العالم اجمع ، لان مصر وهى جنة الدنيا لا تستحق
ان يداس شرفها بالاقدام ، ونصبح فيها نحن ابناءها الاعزاء ممقوتين
غرباء .. »

انه وهب حياته لامته ، فقد عاد اليها في ديسمبر سنة ١٨٩٣ ، وقيد
اسمه بجدول المحامين ، ولكنه لم يترافع في قضية واحدة ، بل تفرغ
لقضية الوطن ، وعكف على دراستها ، وتصفح ملاحقاتها ووقائعها دراسة
محام موهوب وقانونى له المعية نادرة ، ووطنى لم يسبقه في نورانيته
أحد ، لا فى مصر ولا فى غيرها ، ولم يأت بعده من بلغ درجة ايمانه بحق وطنه
وفى طريقه الى مصر كان قدالتقى بشقيق اللورد كرومر ، وداربينهما
حديث تدل كلمات مصطفى كامل التى قالها لشقيق عميد الدولة المحتلة
على مقدرة سياسية لا تتفق وحدائة سنه مما يدل على انه كان مبعوثا
من عند الله . قال رحمه الله :

« لنا أوروبا بأسرها التى تنادىها صوالحها العديدة بأن تنصرنا بنصرة
تلك الصوالح التى سعيتم من يوم احتلالكم البلاد فى تقويض أركانها ،
على أنها ان لم تنصرنا فان لنا من حقنا واتحادنا بوصف اننا امة ذات
حضارة قائمة ماثورة ما نبلغ بها الى ما نصبو من حرية واستقلال (١) »
وسرعان ما ناب هذا المحامى الشاب عن امته فى منازلة الاحتلال ..
فاختج فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ على تأليف المحكمة المخصصة التى
استصدر اللورد كرومر مرسوما بانشائها لمعاقبة الذين يعتدون على
ضباط وجنود جيش الاحتلال (٢) .

(١) الاهرام عدد ٢٨ يناير سنة ١٨٩٥ .

(٢) الاحتجاج منشور بالاهرام فى ٤ مارس سنة ١٨٩٩ .

وكان يعرف مصطفى كامل ان مركز انجلترا في مصر مزعزع بسبب ضغط الجماعة الدولية عليها ، ذلك الضغط الذي ترتبت عليه وعود الجلاء ، وكان يعلم بحصافته وبعد نظره ان تعارض المصالح بين فرنسا وانجلترا يمكن استغلاله في خدمة قضية مصر وانه من الممكن اثاره روح التنافس الدولي ، وحمل فرنسا على تشديد النكير على انجلترا الى ان تجلو هذه الاخيرة عن مصر ، ولذلك اختار الزعيم الشاب فرنسا بالذات ميدانا من اهم ميادين الجهاد ضد الاحتلال ، وسافر اليها في مايو سنة ١٨٩٥ ليدعو لقضية بلاده ، ويفضح انجلترا امام العالم المتمدن ، وفي ذلك الوقت لم تكن لمصر في الخارج سفارات ولا قنصليات ولا مكاتب دعاية ولا غير ذلك ، ولم يكن هناك قلم واحد يكتب لمصر او لسان يعبر عن رايها وينبه لآلامها واحزانها .. فاقام مصطفى كامل من نفسه سفيرا اصغر لدى دول الارض جميعا ، وداعية يشار اليه بالبنان ..

وفي باريس سنة ١٨٩٥ التقى برجال السياسة وكبار الصحفيين ابغريهم بالدفاع عن قضية مصر ، وكانت مهمته في ذلك عسيرة بسبب صغر سنه وقلة موارده ، الا انه كان ذا عزيمة لا تفل ، وقلب كبير .. وما اروع ذلك النداء الذي قدمه الى مجلس نواب فرنسا في يونيو سنة ١٨٩٥ مشفوعا بصورة رمزية تمثل النيل مكبلا بالسلاسل والافلال ، وما اروع الالهام الذي تجلى في ابيات من الشعر قالها لفرنسا في صدر هذه العريضة :

افرنسا يا من رفعت البلايا
عن شعوب تهزها ذكراك
انصرى مصر ان مصر بسوء
واحفظى النيل من مهاوى الهلاك
وانشرى في الورى الحقائق حتى
تجلى الخير امة تهواك

وتلك الحركة البارعة نبهت اليه صحافة فرنسا فتقدمت اليه تساله رايه وتنشر احاديثه ، ومن ذلك الحديث الذي نشرته جريدة الجورنال في يوليو سنة ١٨٩٥ ، والذي علق عليه جريدة الاكليس الفرنسية بقولها :

« لا بد ان سيكون لمصطفى كامل المصرى دور مهم في المسألة المصرية لان اسلوبه السياسى قائم على الصراحة والحق ، فهو يذكر بشجاعة وجلاء تلك المظالم الواقعة على المصريين من جراء الاحتلال الانجليزى

الذى كلما مرت عليه السنون تجسمت فيه صنوف الاعتداء على حقوق الناس ..

وفي فرنسا كتب الزعيم وصال وجال ، حتى اهتزت انجلترا ، فانتقل من فرنسا الى فينا في يوليو سنة ١٨٩٥ ، وجرى على الاحتلال حملة في صحف النمسا ، وكان لها وقتئذ نفوذ كبير في السياسة الاوروبية ، ثم عاد الى باريس في ٨ اغسطس سنة ١٨٩٥ ونشر رسالته الفرنسية بعنوان : اخطار الاحتلال البريطانى .. وهى تلك الرسالة التى قال فيها كلمته المشهورة : « احرار في بلادنا كرماء لضيوفنا » .. ولا شك أنه بهذا التعبير اراد أن يفرى الدول بمناوأة انجلترا ويطمئنها بأنه لا تعارض بين مصالح رعاياها التى تكون مشروعة وبين جلاء الانجليز عن مصر ، وتلك خطة بارعة كان لا بد ان يلجأ اليها الزعيم حتى لا تغلق أوروبا ابوابها في وجهه ..

وكانت السيدة « جوليت آدم » فى طليعة كتاب فرنسا الاحرار فاهتمت بنشاط مصطفى كامل ، وتعرف بها فى سبتمبر سنة ١٨٩٥ ، وما اروع ما قاله فى كتابه المؤرخ فى ١٢ سبتمبر سنة ١٨٩٥ :

« سيدتى ... »

« انى لا ازال صغيرا ، ولكن لى آمالا كبيرا ، فانى اريد ان اوقف فى مصر الهرمة مصر الفتاة .. هم يقولون ان وطنى لا وجود له ، وأنا اقول يا سيدتى انه موجود ، وأشعر بوجوده ، بما آنس له فى نفسى من الحب الشديد الذى سوف يتغلب على كل حب سواه ، وسأدود فى سبيله بجميع قواى ، وأقديه بشبابى ، واجعل حياتى وقفا عليه .. انى ابلغ من العمر احدى وعشرين سنة ، قد نلت اجازة الحقوق من طولوز قبل سنة ، وأريد ان اكتب واخطب وانشر الحمية والاخلاص اللذين أشعر بهما فى سبيل رفعة الوطن العزيز ، وقد قيل لى أكثر من مرة انى احاول محالا ، وحقيقة تصبو نفسى الى هذا المحال ، فأعينينى ياسيدتى فانك من الوطنية بمكان يفردك بمزية تقدير قولى وتقوية عزمى وشد أزرى .. »

استمرت الحملة التى شنها مصطفى كامل على انجلترا فى أوروبا ، وفى عام واحد شغل الراى العام الاوروبى بحق مصر ووقف على شئ من قضيتها وكثرت كتابات الصحف عن مصر ونشرها لبيانات مصطفى كامل وفى العام التالى أى سنة ١٨٩٦ كرر الحملة ، وفى هذه المرة وهو فى باريس

رأى ان يواجه الانجليز مباشرة ويخاطب جلادستون رئيس حكومة
انجلترا وقت الاحتلال ، وكان يسمى كذبا شيخ الاحرار ، وكان قد ادلى
بمديد من التصريحات معبرا عن نية انجلترا في الجلاء ، وكان قد اعتزل
الحكم فأرسل اليه مصطفى كامل في ٢ يناير سنة ١٨٩٦ كتابا جاء فيه:
« اسمحوا لاحد أبناء وادي النيل ، لوطنى لا امنية له الا تحرير بلاده
ان يقصدكم اليوم ليسالكم رأيكم عن حل مسألة مصر ، فقد كنتم منذ
احتلت انجلترا وطننا اشد نصراء الجلاء ، وجاهرتم مرارا عديدة بأعلى
صوتكم انه لا يليق ببريطانيا ان تحتل مصر الى اجل غير محدود ، فان
عملا كهذا يمس شرفها اشد المساس .. لقد سجلنا كل تصريحاتكم
فى هذا الصدد، ولو أنكم لم تستطيعوا الوفاء بوعودكم عند ما كانت
السلطة فى يدكم لاسباب نجهلها جهلا تاما ، فانا لا نزال نظن ان اعتقادكم
الآن كاعتقادكم فى سالف الزمن أى انه ليس لمسألة مصر الا حل واحد
هو الجلاء .. »

« ولهذا رأيت من المفيد ان ارجو منكم فى هذا الوقت الذى اضطربت
فيه احوال المسألة الشرقية ان تعرفونا حقيقة احساسكم نحو بلادنا ،
فان كنتم لا تزالون من نصراء الجلاء كما نظن ذلك ، فمتى تظنون انه يمكن
تحقيق هذا الجلاء المنتظر من عهد بعيد .. ؟ فضلا عن ذلك فان
تصريحا منكم فى مسألة مصر يكون له اعظم قيمة فى هذه الايام التى يحسب
فيها الجمل الفقير من أبناء ديننا المسلم بين انكم اكبر عدو رآه الاسلام »
وبهذا الكتاب ظفر مصطفى كامل بتصريح آخر من جلادستون ، اذ
كتب الى مصطفى كامل يقول :

« ان آرائى لم تتغير قط ، وهى دائما انه يجب علينا ان نترك مصر
بعد ان تتم فيها بكل شرف وفى فائدة مصر نفسها العمل الذى من اجله
دخلناها ، وان زمن الجلاء كما اعلم قد وافى منذ سنين .. لقد جاهرتم
بكل تصريحاتى فى مجلس النواب سنة ١٨٩٣ ، ولم يبق عندى شئ
اضيفه عليها ، وقد كنت مستعدا لعمل كل ما هو حسن فى اعطاء آرائى
تأثيرها ، الا اننى تركت المنصب بالمرّة ... »

كان لتلك المكاتبات دوى هائل فى الصحف الاوروبية فعلقت الفيجارو
وغيرها على كتاب جلادستون وارسل مصطفى كامل خطابا آخر الى
جلادستون فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ، كان من بين فقراته :
« ان عددا عظيما من أبناء وطنى ، لما راوا ان زمن الجلاء على ماترى

قد حان منذ سنين ، كلفونى ان ارجوك التكرم على مصر باحداث حركة
فى الراى العام الانجليزى لمصلحة الجلاء ..

« ان الحركة الكبيرة العديمة المثال التى أحدثتها فى انجلترا المصلحة
الارمن حيث لم تكن وقتئذ الا احد ابناء وطنك الغير رسميين كما تقول،
اعظم كفيل لنا بأن مساعدتك لمصر يكون لها اعظم فائدة . والا فهل
مسلمو مصر اقل استحقاقا لرعايتك العالية من مسيحيى الارمن ؟؟
أم هل أنت كما أشاعوا فى بلاد الشرق عدو للاسلام ؟ »

« لقد قلت فى خطبتك التى ألقيتها فى شهر أغسطس الماضى أنك لا تبغض
المسلمين البتة ، فهاهم المسلمين يأتونك اليوم حيث جاءهم الدور
يسألونك أن تدافع عن مصر . ومع ذلك أفليس من الواجب على انجلترا
أن تحترم هى نفسها العهود العلية والمعاهدات الدولية الضامنة لمصر
حريتها ، قبل أن توصى تركيا - التى يعتبرها أقل بلاد أوروبا مدينة -
باحترام فقرة من معاهدة برلين مختصة بالأرض ؟ ! »

* * *

هذا المشعل المتنقل بين أرجاء أوروبا ، مدافعا عن حق وطنه ، ا
يفعل واجب ايقاظ الشعور القومى فى بلاده ، ولذلك كان دائم التنقل
والحركة بين مصر وأوروبا ، فعاد الى وطنه فى مارس سنة ١٨٩٣ ، وقد
احست به بلاده وتردد صدى صوته الذى انطلق فى أوروبا ، فالتف حوله
مواطنوه واستقبلوه فى الاسكندرية والقى فيهم خطبه التى كانت نورا
لمصر ونارا على الاحتلال ، وكان تارة يخطب بالعربية وأخرى بالفرنسية
لينبه النزلاء الاجانب الى واجبهم حيال الحركة التى حمل رايتها ولاول مرة
بدأت مصر فى سنة ١٨٩٦ تحتفل بذكرياتها السوداء وسافر الزعيم الى
أوروبا فى نفس السنة ونشر المقالات فى صحف فرنسا مذكرا بتاريخ ١٤
سبتمبر يوم دخول القراصنة الانجليز القاهرة وعاود الكتابة الى جلاستون
وفى كل مرة كان يظفر بكتاب من ذلك السياسى الانجليزى كان يستغله فى
صحافة أوروبا على نطاق واسع ومن فرنسا سافر الى المانيا وجعل
برلين ميدانا آخر من ميادين دعايته الوطنية وكذلك سافر الى النمسا
واتصل بصحافتها وبساستها وزعمائها ثم سافر الى القسطنطينية فى
اكتوبر سنة ١٨٩٦ ليحمل الباب العالى على التحرر من انحلاله وخنوعه
والوقوف فى صف الحركة الوطنية المصرية .

وعاد الزعيم الى مصر فى نوفمبر سنة ١٨٩٦ بعد أن ترنح الاحتلال
بفضل ضرباته الموفقة فأرادوا أن يكيدوا له كيدا ودبر كرومر مؤامرة

تجنيداً الا ان المؤامرة قد فشلت وخابت وهذا الجهد الضخم كان على حساب جسد مصطفى كامل وصحته فكان لايتوقف الا اذا اقعده المرض تم لايلبث ان يبيل من مرضه ويستأنف الجهاد ويسافر ثم يعود .

وقد استمر يتنقل بين عواصم اوروبا المختلفة وبين مصر عدة مرات في كل عام حتى سمع العالم كله صوت مصر ووجدت قضيتها سنداً قويا من الراى العام العالمى ولقد تردد صدى هذا الجهاد فى امريكا نفسها حتى كتبت صحيفة « نيويورك هيرالد » فى سنة ١٨٩٧ قائلة « ان العالم المتمدن يسمع فى هذه السنين الاخيرة صوتا رنانا وطنيا من الشرق، وهو صوت سليل الفراعنة مصطفى كامل ، وهو رجل اذا تكلم اسمع العالم صوته ، ومن عرف انه ليس بغنى كبير ، ولا وزير حكومة ذات سلطان ، قال معنا انه نابغة ككل عظماء الرجال الذين يهبهم التاريخ من حين الى حين الى الامم المضطهدة المظلومة ليهدوها طريق السداد الخ » (١) .

على ان الجهاد الاكبر الذى تصدى له مصطفى كامل قد بلغ اوجه فى يناير سنة ١٩٠٠ حينما اصدر صحيفة اللواء اليومية باللغة العربية واصدر فيما بعد طبعاات منها باللغتين الانجليزية والفرنسية واصبح بحق لسان مصر الناطق وقلبا الخفاق ، ولم يصرفه ذلك عن متابعة نشاطه ضد الاحتلال فى المجال الدولى وقد استطاع ان يحيى شعورامته الوطنى وان يهد ما بنته انجلترا ويزلزل الارض تحت اقدامها فى وادى النيل ويعترف احد غلاة المستعمرين الانجليز ، « لويد جورج » بان مصطفى كامل استطاع بوطنيته وتطرفه ان يشدد التكبر على بريطانيا حتى اقلت الزمام من يدها(٢) .

* * *

الخطوط الرئيسية

فى سياسة مصطفى كامل

والذى يهنا هنا ونحن نتكلم عن الدور العظيم الذى قام به مصطفى كامل فى خدمة القضية الوطنية ان تبين الخطوط الرئيسية فى برنامجه السياسى ، فهذا البرنامج يعد فى الحقيقة دستورا للوطنية المصرية وهو

(١) عبد الرحمن الرافعى - مصطفى كامل باعت الحركة الوطنية - الطبعة الثالثة مصر سنة ١٩٥٠ ص ١٠٥

(٢) مصر مند كرومر - الجزء الاول ، لندن سنة ١٩٢٢

بعطى صورة واضحة عن التفكير السياسى المصرى فى اول مرحلة من مراحل الجهاد الوطنى ، قبل ان يدخل هذا الجهاد بالمتصددين له فى الدائرة المرنة ..

* * *

ونحن نلخص الاسس التى وضعها مصطفى كامل فيما يأتى :

اولا : اعتماد مصر على نفسها وتحذيرها من الدخول فى احلاف .
على الرغم من ان مصطفى كامل اتخذ اوروبا بأسرها ميدانا لدعايته وشن من صحفها ومحافلها السياسية حربا شعواء على اعداء وطنه واستطاع الى حد ما ان يؤلب الدول ضد بريطانيا ، فطن رحمه الله الى أن مصر ضحية تأمر استعمارى وحذر وطنه من الاعتماد على الغير او الدخول فى احلاف ايا كانت بمعنى ان مصطفى كامل لم يقبل بأى حال أن تزج مصر بنفسها فى دفاع مشترك او غير ذلك من التنظيمات الجماعية بل رأى ان الوطن يجب ان يعتمد على نفسه ويستخلص حقه بيده .

ويستفاد هذا الرأى مما ورد على لسانه فى الخطاب الذى القاه بالاسكندرية يوم ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ، ويعد هذا الخطاب بمثابة برنامج سياسى شامل وضعه الزعيم الخالد والقاه بمسرح « زيزنيا » بالاسكندرية بمناسبة تأسيس الحزب الوطنى ، ومما قاله موصيا مصر بأن تعتمد على نفسها ، ما يأتى :

« ظن الساسة الانجليز انهم اذا اتفقوا مع فرنسا على مسألة مصر ، طويت اوراق هذه القضية الخطيرة ، وخفت كل صوت ، ومات كل أمل ، وحل اليأس محل الرجاء ، وصار الشعب المصرى اثرا كتلك الآثار التى يأتى السائحون لرؤيتها فى كل عام .

« ولكنهم اخطأوا خطأ كبيرا ، نعم اخطأ اولئك الساسة الذين يظنهم العالم كله ، امهر الناس فى تدبير الشئون واعداد الحوادث ومعرفة المستقبل » اخطأوا لان العزلة التى صرنا اليها ، بعثت فىنا روحا جديدا ، ارشدنا الى الحقيقة ، التى لاقوام لشعب بدونها ، ولا حياة لامة بغيرها ، ولا وجود لنفر من الناس اذا لم يتبعوها ، وهى :

ان الامم لاتنهض الا بنفسها ولا تسترد استقلالها الا بجهودها ، وان الشعب كالفرد لا يكون آمنا على نفسه ، الا اذا كان قويا بنفسه ، مستجمعا لكل عدد الدفاع ، وآلات الذب عن الشرف والمال والحياة

« نعم ، فقهننا أن الشعوب التي لاترجو الرقى الا بمعونة جيرانها واصدقائها ، ولا تحفظ استقلالها الا بالاعتماد على حلفائها ، هي شعوب في خطر ، وحياتها مهددة في كل وقت .

«دهش الذين كانوا لا يرون فينا الامواتا تتحرك كما بهت اعداء الوطنية المصرية من هذه الروح الجديدة ، التي دبت في الامة وقالوا : عجبا ايحيا هذا الشعب ؟ ! تنهض مصر بنفسها ؟ اتعمل للاستقلال وحدها ؟ اتقدر على تحقيق مطالبها بمحض ارادتها ؟ اتقاتل اليأس والقنوط وتتغلب على الحوادث والكوارث ؟

« اجل والى مرة اجل !! ان مصر بالغة آمالها ومحقة امانيتها بأرادتها وهمتها » .

ثانيا : ثقته بوطنه واذكاء الشعور عند المصريين بالكرامة .

راى مصطفى كامل أنه لا سبيل للوصول الى الحق الا اذا آمن به صاحبه واحس بكرامته ، ولما كان الاحتلال قد عمل على تحطيم الشعور بالكرامة عند المصريين واذلالهم ليسلموا بالامر الواقع ، قاوم مصطفى كامل هذه السياسة بأن الهب بمقالاته وخطبه الايمان بمصر وحقها فى الحياة وجعل العمل لها من اقدس الواجبات واحل الرجاء محل اليأس والقنوط . ومن كلماته الرائعة :

أ - « أنى لو لم اولد مصريا ، لوددت أن اكون مصريا »

ب - « لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة »

ج - « ان العامل الواثق من النجاح ، يرى النجاح امامه كأنه امر واقع ، ونحن نرى من الآن هذا الاستقلال المصرى ، ونبتهج به ، وندعو له كأنه حقيقة ثابتة وسيكون كذلك لامحالة !!

« فمهما تعددت الليالى وتعاقبت الايام ، واتى بعد الشروق شروق ، واعقب الغروب غروب ، فأنا لانمل ولا نقف فى الطريق ولا نقول ابدا : لقد طال الانتظار »

« اننا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وقوانا واعمارنا الى اشرف غاية اتجهت اليها الامم فى ماضى الايام وحاضرها ، وأعلى مطلب ترمى اليه فى مستقبلها ، فلا الدسائس تخيفنا ، ولا التهديدات توقفنا فى طريقنا ، ولا الشتائم تؤثر فىنا ، ولا الخيانات تزعجنا ، ولا الموت نفسه يحول بيننا وبين هذه الغاية التي تصغر بجانبها كل غاية .

« نعم أننا لو تخطفنا الموت من هذه الديار واحدا بعد واحدا لكانت آخر
كلماتنا لمن بعدنا : « كونوا أسعد حظا منا ، وليبارك الله فيكم ، ويجعل
الفوز على أيديكم ويخرج من الجماهير المئات والالوف بدل الأحاد
للمطالبة بالحق الوطنى والحرية الاهلية والاستقلال المقدس

« بلادى ! بلادى ! لك حبى وفؤادى ، لك حياتى ووجودى ، لك دمي
ونفسى ، لك عقلى ولسانى ، لك لبي وجناني ، فأنت أنت الحياة
ولا حياة الا بك يا مصر !

د - « ان مصر جنة الدنيا وان شعبا يسكنها ويتوارثها لاكرم
الشعوب اذا اعزها ، واكبرها جناية عليها وعلى نفسه اذا تسامح فى
حقها وسلم أزمتهما للاجنى »

ثالثا - قوة العقيدة والتطرف فى الوطنية

راس مال الزعيم فى جهاده قوة عقيدته والتعصب لها وحث أعوانه
على التطرف فيها فهكذا كانت دعوة الانبياء والمرسلين وكذلك كانت
دعوات محررى الامم والشعوب ، اما المرونة والتهاون فقتل للحركة
الوطنية ولم يعرف مصطفى كامل مرونة ولم يقبل مساومة ولم يطبق
فى الحق هوادة ولا ليناً .

قال فى هذا الصدد :

« نلقب بالمتطرفين ! ولماذا ؟ لاننا نطالب بحقوق مصر واستقلالها !
لاننا نذكر انجلترا بشرفها وعهودها ووعودها ! لاننا نقول لها بصوت
الحق والاعتقاد القوى ان المستقبل يكفل ذلك الاستقلال ، وانه خير لها
ان لاتقاوم الحوادث فيما بعد ، والا تحاول اعدام امة خلقها الله
للحياة والعمل !

« متطرفون ! لاننا نعلن ثقتنا الكاملة بمستقبل بلادنا ، ونقول لهذه
الامة فى الصباح والمساء : اليوم عسر وغدا يسر ، اليوم أسر وغدا فخر ،
اليوم احتلال وغدا استقلال ، اليوم عناء وشقاء وغدا رخاء وهناء !

« متطرفون ! لاننا نقول للامة اعملى وحافظى على السكينة ، اياك
والقلاقل ، فهى تخدم العدو وتضر بالوطن ، اياك والانقسامات فانها
منشأ الخراب والدمار ، اياك وهوس العداوات الدينية فانها آفة الآفات
وجالبة المحن ، اياك وسوء ظن الملا المتمدن بك فان الشعوب فى المدنية
متضامنة ويا شقاء من سار ضدها !

« متطرفون ! لاننا نقول للامة خذى من العلم أوفر قسط وتسلحى

بأسلحته واملاى وادى النيل من نوره ، وردى الى الفقير حقه ونصيبه
من هذا المنهل العذب !

« متطرفون ! لاننا نرد تهم العدو ونثبت للعالم كله اننا متمدون وانه
ايس للتعصب بيننا وجود وان الاسلام عامل قوى لترقية الامة ونشر
انوار المدنية فيها .

« متطرفون ! لاننا رفعنا اصواتنا محتجين على فظيعة الفظائع فى
دنشواى ، وعارضنا السياسة الانجليزية فى دعاويها ، ووقفنا فى وجوه
اعدائنا والحق سلاحنا ، والصراحة عدتنا ، والاقدام مطيبتنا

« متطوفون ! لاننا نمثل مصر للامم تتدفق حياة ونشخصها قوية
ناهضة ، شريفة المقاصد ابية ، لاترضى المدلة ولا تعرف الكذب والخداع

« متطرفون ! لاننا لانطلب استعمار بلاد الغير ولا استعباد شعب من
شعوب الارض ، بل نقنع بطلب الاستقلال لوطننا ، فان كنا نعتبر
متطرفين لاننا نعلن ذلك كله ولان هذه خطتنا ، فاکرم بالتطرف ،
ويا فخارنا بان نلقب بالمتطرفين ! من منكم لا يفخر بانه متطرف ، وايكم
لا يريد ان يكون سائر المصريين متطرفين ؟

وهل يكون الاعتدال فى هذه الحالة شيئا سوى الخوف والجبن والرياء
واستعمال خطتين ، واتباع سياستين ، ومخاطبة الناس بلسانين ؟ ومن
ذا الذى يرضى لنفسه ولقومه بهذا الاعتدال ، وما هو فى الحقيقة الا
المدلة فى اشبع مظاهرها والموت الشنيع الموجب لاحتقار الامم جمعاء «

رابعا - الاستقلال والجداء قبل الاصلاح

فطن مصطفى كامل الى اسلوب الانجليز الخبيث اذ يحاولون كلما
قامت فى مصر يقظة وطنية ان يصرفوها لما يسمى بالاصلاح الداخلى ، وقد
كان الكلام عن الاصلاح الداخلى حجتهم امام العالم فى اطالة مد اجل
احتلالهم فهم من ناحية يفسدون ويخربون ويستعينون فى الافساد
والتخريب بعمالهم واعوانهم من اقطاعيين وعباد حكم وغيرهم ، ومن
ناحية اخرى يقولون للوطنيين اصلحوا دياركم اولا وذلك لتبقى مصر
تجرى فى حلقة مفرغة وتنصرف عن مطالبتهم بالجداء ولكن ليس ما يمنع
من ان تنهض مصر فى وقت واحد بالدفاع عن قضيتها ضد الانجليز
واصلاح شئونها الداخلية .

وقد رد مصطفى كامل ردا بليغا على المطالبين بالاصلاح وتأجيل
موضوع الجلاء بقوله :

« ينادى البعض في هذه الايام ، بأن كلمة الاستقلال توجع الانجليز ،
وانه اشير عليهم من بعض انصار مصر في انجلترا ، بأن الاصلاح والافق
الاكتفاء بطلب الاصلاح ، واهمال مسألة الجلاء والاستقلال ، او على
الاقل تأجيلها الى حين ، ويعمل ذلك البعض لترويج هذا الراى ويندفع
في طريقه ، طاعنا في المطالبين بالاستقلال قائلا انهم متطرفون !
» وانى لمفصح الآن ، امام الامة كلها عن راىي في هذه السياسة ، التى
يتوهم ذاك البعض انها اكبر ضرب من ضروب الدهاء !

« ان العمل بأراء الانجليز الذين يشتغلون بمسألة مصر في انجلترا ،
ليس مما يطالب به المصرى ، لان هؤلاء الانجليز يعملون لخدمة انجلترا
بالذات ، فهم يريدون ان تكون سياسة بلادهم سياسة لين ومهارة بدلا
من ان تكون سياسة شدة وصلابة ، وهم ان اتفقوا معنا فى بعض
المسائل قد يختلفون فى الجوهر ، ولذلك يرى بعضهم بمزيد الاستياء
الحركة الوطنية الداعية الى الاستقلال فنحن مسلوبون وهم السالبون ،
ونحن طلاب حق مقدس والانجليز هم مفتصبوا هذا الحق ، فلا سبيل
الى الاتفاق بيننا وبينهم الا باعترافهم بحقنا ورده الينا »

وبستفاد من العبارة المتقدمة ان مصطفى كامل لايقبل مفاوضة
الانجليز باية حال ولا يسمح قط بعقد أى اتفاق معهم قبل جلائهم مقدما

**خامسا - المطالبة بالدستور والحكم النيابى الصحيح لا الحكم النيابى
الذى يقوم فى ظل الاحتلال .**

قال مصطفى كامل فى خطاب « زيزنيا » الذى اقتبسنا منه الفقرات
المتقدمة ما نصه :

« يتوهم انصار سياسة المغالطة انهم مهرة قادرين ، وسياسيون
محنكون ، ولذلك هم يريدون ان يخدعوا الدولة الانجليزية ويغلبوها
بقوة الدهاء ، هم يقولون :

لنهجر طلب الاستقلال ولنطالب الانجليز بالاصلاحات الداخلية مثل
تأسيس مجلس نيابى ونشر التعليم ، حتى اذا صرنا اصحاب الطول
والحول فى البلاد ، قلنا لهم : انجلوا عنها » فلا يستطيعون الا ان ينجلوا
خاضعين ممثلين .

« اللهم انى اعترف بانى لست من المهرة فى السياسة حتى ادبر مثل
هذا التدبير ، واصرح بانه لم يخطر لى لحظة واحدة على بالى ، بانى قادر
على ان اصرع السياسة الانجليزية بمثل هذه المهارة الفائقة ، كما انى

مع عداوتى الاكيدة للاحتلال ، لا ارى الانجليز قد تحولوا بسرعة البرق اطفالا صغارا حتى تدخل عليهم هذه الحيلة المضحكة

« باطلا يعتقد البسطاء ان الانجليز مع كونهم ينوون البقاء فى مصر ، يقبلون منح اهلها حكومة دستورية ، لانه لو جاز ذلك لكان وجودهم فى هذه الديار يوم يؤسس فيها مجلس نيابى تام السلطة نافذ الكلمة لغوا ، ولاصبحوا فى هذا القطر لاعبين .

« ان اعطاء المصريين مجلسا نيابيا حقيقيا - لاصورة يراد بها السخرية وذر الرماد فى العيون - هو تجريد للاحتلال من كل سلطة ، فلايستطيع المعتمد البريطانى ابقاء مثل « دنلوب » فى نظارة المعارف مع سحق الامة كلها عليه الخ »

« انما تساعد انجلترا بكل قوتها على تأسيس حكومة دستورية فى هذه الديار يوم تنوى حقيقة الجلاء عن مصر : ولذلك طلبت دائما المجلس النيابى مقرونا بطلب الاستقلال . الا ان الخطة التى وضعتها الحكومة الانجليزية عندما احتلت هذا القطر ، هى ترشيح المصريين لان يحكموا انفسهم ، واقامة معالم الدستور بينهم ثم الجلاء عن بلادهم ، هى خطة متماسكة كل التماسك ولا يمكن تنفيذ مبدا من مبادئها دون المبدأين الاخرين ، فترشيح المصريين لان يحكموا انفسهم يجعلهم اقوياء اشداء راقين فى الشعور الوطنى ، فلا يرضون بحكم الاجنبى ، ومنحهم مجلسا نيابيا يحصر السلطة فى ايديهم فلا يبقى للانجليز بجانبهم عمل ما . لذلك صرحت بفساد سياسة المغالطة وبضررها الشديد على مصر والمصريين ، لانها تؤدى الى اعتراف فريق من الامة بقبول الاحتلال وتظهره بمظهر الضيف الشديد ولا تثمره ثمرة ما ، هذا فضلا عن كونها قاتلة للروح الوطنية بابعادها المصريين عن ذكر الاستقلال والتعلق به

سادسا - حكومة وطنية تستمد ارادتها من الشعب

راى مصطفى كامل ان اكبر وسيلة لمقاومة المحتل هى اقامة حكومة وطنية تصارع الاحتلال وتعتمد على ارادة الشعب ولا تخضع لطفيان الفرد وفى هذا يقول

« ان المصريين لا يرضون باصلاحات سطحية يعطونها ذرا للرماد فى العيون ، بل انهم لا يطمنون على انفسهم وبلادهم الا اذا عادت الحكومة الوطنية بسلطتها وسطوتها ورهبتها وكانت حكومة دستورية خاضعة لبإدء التمدن الحديث ومستمدة قوتها من الشعب وعاملة برغائبه ممثلة لاوامره . »

وقال عن انجلترا انها « تعادى الوطنيين المصريين وتحاربهم لانهم يطلبون اتباع مبادئ الوطنية وتعميم التعليم واقامة الدستور مقام الظلم والاستبداد ولا يرتضون بحكومة الرجل الفرد سواء اكان مصريا او اجنبيا ، وان مداركهم ارتقت الى حد انهم يعتبرون انفسهم من عائلة « الشعوب المتمدنة » ويطلبون ان يعاملوا كذلك

سابعا - وحدة طوائف الامة وصفوفها .

كان مصطفى كامل ، طيب الله ثراه ، اكبر الداعين لتوحيد صفوف الامة ، مسلمين واقباطا ، ولم يكن تمسكه بمبادئ الدين الحنيف ليصرفه قط عن الدعوة للعروة الوثقى وقد رد على ادعاءات الانجليز وخصومهم الذين رموه بالتعصب الدينى بقوله :

« قال أعداءنا أننا نخلط الاسلام بالوطنية ، ونتكلم دائما عن المسلمين، ونطلب ادخال الدين في التعليم ، وفسروا ذلك بأنه تعصب ذميم

« فكيف لا تكون انجلترا والمانيا متعصبتين وهما الدولتان المتمسكتان بالتعليم الدينى في مدارسهما ونتم نحن بالتعصب الدينى ؟ .. لما ذا يكون الانجليزى وطنيا وبروتستنتيا في آن واحد ولا يكون المصرى المسلم وطنيا ومسلما ؟ الا تكون الوطنية صحيحة الا اذا قضت على الدين ومحبته ؟ الا ان الحقيقة الساطعة التى لا ريب فيها هى ان الوطنية والدين يتفقان ، بل وقد يكونان متلازمين .

نحن اذا طلبنا ارشاد امتنا الى الحقيقة الدينية ، فما ذلك الا لان الاضاليل والاكاذيب والخزعبلات التى راجت بين العامة باسم الدين قلبت حقيقة هذا الدين فصار الجهل والتأخر والانحطاط وكل الآفات مما يلقي على الدين ، وينسب اليه ، والدين منه براء .

« لذلك كان من المستحيل احياء الامة وانهاضها بغير الحقيقة الدينية، لانه لاسبيل لايادة جيش الباطل الذى ألف ونظم باسم الدين الا بالدين نفسه ... »

« .. على ان بث الحقيقة الاسلامية بين المسلمين من اكبر الاسباب الموجدة للتسامح والتقرب من الشعوب الاخرى ، اذ لا تعصب مع علم ولا نفرة من نورورشاد ، فمن منفعة العناصر كلها ان يعرف المسلمون دينهم على حقيقته وان تزول اوباء الجهالات والخرافات من بينهم »

وقال في الدعوة الى الاتحاد وجمع الكلمة ما نصه :

« اسمحوا لى ان ادعوكم للاتفاق والاتحاد وازالة كل سبب للنفور

والشقاق بينكم وبين النزلاء ، فإن الاتحاد هو القوة الكبرى ، ولولاه ما قام شعب في العالم وما وجد التضامن بين افراد الهيئة الاجتماعية . . انه ليحزنكم كثيرا ان تجدوا المنافقين والخائنين من أبناء البلاد وهو حال يحزن ولكنه ليس خاصا بمصر ، بل هو عام في الدنيا كلها ، واذا احزن الوطنيين الصادقين من جهة فانه يسرهم من جهة اخرى لانه يبعد العناصر الفاسدة من الحركة الوطنية ويجعلها طاهرة خالصة من كل شائبة

« فضموا صفوفكم واجمعوا امركم واعملوا بجهد وهمة واثبتوا للاعداء والاصدقاء أننا أحق الامم بالدستور والاستقلال »

« ان الوطنية الحققة تقضى على صاحبها بأن يضحي حياته خدمة لوطنه لو دعت الحاجة لذلك ، فلنضحي جميعا احقادنا الذاتية وخصوماتنا الشخصية ، ولننسى عداواتنا واختلافاتنا امام المصلحة الوطنية وامام الوطن المقدس ، لننسى اشخاصنا ولنترك الطمع في الزعامات والرئاسات ونبغ احقرنا اذا كان على الحق فاننا اذا نصرناه نصرنا الوطن والامة واذا خذلناه خذلناهما معا » .

ولكن الدعوة الى توحيد الصفوف لم تكن تتسع للتسامح وقبول ضعاف النفوس في الصفوف . وفي هذا يقول مصطفى كامل :

« ان من يتسامح في حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى ابد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان »

ثامنا - لم يغفل زعيم الوطنية المصرية في جهاده الاصلاح الداخلي ولقد طالما حث على نشر التعليم وذهب في ذلك الى حد فتح المدارس الشعبية لتربية المصريين تربية وطنية صحيحة وكذلك عنى بمختلف ضروب الاصلاح الداخلية والاخذ بأسباب المدنية التي تجعل مصر امة جديرة باحترام الشعوب المتمدينة واحتلال الصفوف الاولى بينها واعماله نى هذا المضمار مفصلة في المؤلف القيم الذى وضعه فى سيرة مصطفى كامل زميلنا وصديقنا الاستاذ عبدالرحمن الرافعى .

وكذلك كان مصطفى كامل ثورة بل نارا موقدة ضد الظلم والجبروت وما اروع جهاده حينما وقعت مذبحة دنشواى ونفذ حكم الاعدام فى المصريين الابرياء فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٦ حتى اهتز قلب مصر وجرح ايما جرح وكانما كانت ارواح المشنوقين كما قال قاسم امين تطوف فى كل مكان ولقد احتضن مصطفى كامل قضية دنشواى ونشر فى فرنسا مقاله المشهور الذى وجهه الى الامة الانجليزية والعالم المتمدن ثم سافر

الى انجلترا وهز الامة البريطانية هزوازلزل حكومتها الاستعمارية زلزالا
أطاح باللورد كرومر وقضى على طغيانه وكان ذلك مسمار دقه مصطفى كامل
نى نعش الاحتلال البريطانى

ومجمل القول ان مصطفى كامل كانت له سياسة تتألف من شقين :
الشق الاول - حرب على انجلترا فى الخارج ودعاية أمام العالم المتمدن
واسعة النطاق كانت تهدف لتعريفه بحقوق مصر وتطمينه لنواياها
وأغراضها النبيلة وانها جديرة بأن تحتل مكانها بين صفوف الامم الحرة
واماطة اللثام عن جرائم انجلترا وآثامها وفضيحتها على الملا حتى
لا تظفر من الدول بقبول للوضغ الاستثنائى الذى ترتب على الاحتلال
وبذلك يبقى مركزها مشوبا بالبطلان مطعوننا عليه بمقتضى احكام القانون
الدولى العام .

وعلى الرغم من السعى لاقامة علاقات ودية بين مصر والعالم
الخارجى لم يقبل مصطفى كامل قط ان تزج مصر بنفسها فى اتفاقات او
احلاف او تعتمد على غيرها بل دعا لاعتمادها على نفسها .

وكذلك كان مصطفى كامل يخاطب ضمير الامة البريطانية حتى تخجل
من جرائم ساستها ونفوس المستعمرين الامارين بالسوء . ولكن
لم يقبل قط ان يحالف انجلترا او يفاوضها او يساومها او يعاودها
بل دعاها للجلاء بلا قيد ولا شرط وجنح الى الصراحة والوضوح ولم
يعرف الالتواء ورأى ان الامم المغلوبة على أمرها لاتستطيع ان تعالج
قضاياها بالطرق الدبلوماسية بل تصل الى حقها بالجهاد الوطنى وتضع
خصمها فى مركز سىء يضطره للنزول على ارادتها .

والشق الثانى - هو سياسته الداخلية ومن شأنها اذكاء نار الوطنية
والكرامة عند المصريين وتنبيه الوعى والشعور والمطالبة بحياة نيابية
صحيحة تستند على ارادة الامة مع انكار سلطان الفرد اجنبيا كان أم
مصريا ولكن مصطفى كامل لم يقبل ان يكون وزيراً أو رئيس وزارة وان
يورط نفسه باحتمال امانة الحكم ما بقى فى أرض وادى النيل جندى
أجنبى واحد وذلك لكى ينجو بحركته من الدخول فى الدائرة المرنة . وهذا
لم يمنعه بطبيعة الحال من تأييد بعض الحكام المصريين الذين يعملون
طبقا لبرنامج الوطنى .

ولقد مات رحمه الله فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ووطنه احوج

ما يكون اليه ولم يكن وقتئذ مجرد رئيس حزب سياسى بل كان زعيم الامة بكافة طبقاتها وطوائفها واذا كان قد أسس الحزب الوطنى قبيل وفاته بأشهر قلائل فذلك ليتغلب به على دسائس المحتلين وعلى الطابور الخامس الذى أسسه اللورد كرومر وسماه « حزب الامة » ولكن كان الحزب الوطنى هو الامة وهو حركتها الوطنية ووثبتها المباركة .

وقد حافظ خلفاؤه على التراث الى ان استطاع الذين سموا انفسهم بالمعتدلين ان ينتزعوا الزعامة الشعبية من يد الحزب الوطنى فحصل تحول خطير فى القضية المصرية كما سنبين فيما بعد .

توفى المغفور له مصطفى كامل فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وترك كثرة الامة ملتفة حول راية الحزب الوطنى الذى أسسه . ولم يخرج على هذا الاجماع ، الا نفر قليل من الاعيان الذين كان اللورد كرومر قد جمعهم وحملهم على تأليف حزب الامة فى اكتوبر سنة ١٩٠٧ وكان من اعضاء هذا الحزب البارزين المغفور لهم سعد زغلول ومحمود سليمان وكانت لهذا الحزب صحيفة اسمها « الجريدة » يحررها الاستاذ احمد لطفى السيد .

وقد فضح « لورد لويد » هذا الحزب واعترف صراحة بالصحيفة ٥٠ من الجزء الاول من كتابه « مصر منذ كرومر » ان عميد الاحتلال البريطانى لورد كرومر ، هو الذى أسس هذا الحزب واسس « الجريدة » و اضاف « لورد لويد » ان كرومر تعرف على سعد زغلول بصالون الاميرة نازلى وانه وجده من المعتدلين الذين يمكنهم مناوئة حركة مصطفى كامل ولا سيما انه كان صهرا لمصطفى فهمى ولهذا السبب عين وزيرا للمعارف العمومية خلف مصطفى كامل فى زعامة الحزب الوطنى أى فى قيادة الحركة الوطنية المغفور له « محمد فريد » ، وقد كان مثالا رائعا فى الكفاح والتضحية وسار على سنة سلفه فى الدعوة لقضية الوطن فى الخارج وايقاظ الوعى القومى وتنظيم الكفاح والمقاومة فى الداخل ، وكان محمد فريد فوق ما امتاز به من ايمان وطنى وخلق رفيع جم الثقافة ، حصيد الراى ، ويمكن القول انه هو الذى وجه القضية أحسن توجيه اذ رسخت فى قلبه عقيدة سليمة وهى أنه لا سبيل للتفاهم مع الغاصب بأية حال قبل أن يتم الجلاء عن مصر والسودان بلا قيد ولا شرط ، وقد مشى على هدى المبادئ الكريمة التى وضعها سلفه العظيم . وقويت حركة الجهاد التى تزعمها المغفور لهما الشيخ عبدالعزيز جاويش الذى أسندت اليه رئاسة

نحرير اللواء في منتصف سنة ١٩٠٨ وأمين الرافعي صاحب « الاخبار »
فيما بعد

الغلاء وحياد مصر الدائم

ونستطيع أن نقرر أن فريد هو الذي وضع بحق أسلم وأقوم حل
للقضية المصرية وهل الحل الذي يركز على الغلاء مع تقرير حياد مصر المطلق
وقد شرح نظريته هذه في خطابه الذي ألقاه بمؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠
وهو ذلك المؤتمر الوطني الذي استقدم له فريد على نفقاته ، خطباء وباحثين
من كبار العلماء ورجال السياسة في العالم وتعد قرارات هذا المؤتمر من
الوثائق الهامة في ملف القضية المصرية

قال فريد عن الحياد ما نصه :

« نحن أمة تتألف من ثلاثة عشر مليونا من النفوس ، متحدين في
اللغة والعادات ، متحدين في الدين الا اقلية كانت ولا تزال محترمة
الحقوق دائما ، فلا أفهم اذا لماذا تبقى مصر تحت سلطان انجلترا ، كما يصرح
به « السير جراي » ، الا انها واقعة على طريق الهند ، وان قناة السويس
تخترق الارض التي كانت تصل افريقيا بآسيا ؟ انتم تعلمون جيدا ان هناك
معاهدة دولية أبرمت سنة ١٨٨٨ لضمان حيدة القناة ، وقد يحتج
الانجليز على ذلك بقولهم : ان هذه الحيدة نظرية أكثر مما هي حقيقة
عملية ، وانه في حالة الحرب لا بد من سقوط القناة في يد أقوى الدولتين
المتحاربتين ، وان صالح المملكة البريطانية يقضى بان تكون هناك
الجيوش الانجليزية لاحتلال القناة وحمايتها أثناء القتال ، ولكن الدول
الآخري يمكنها ان تحتج عليها وتدحض هذه الحجة وتقول لها :
انا نحن أيضا لنا مصالح في الشرق ويهمنا كما يهمك أن تكون القناة على
الحياد أثناء القتال ، فلا يمكننا والحالة هذه ، ان نترك في مصر لتكون القناة
تحت تصرفك ورحمتك

« فيستنتج من ذلك أن الصالح الدولي للعالم أجمع ، يقضى بالاتكون
مصر محتلة بأية دولة أجنبية ، وأن تترك لنفسها لتكون أمة على الحياد ،
تحترم كل الدول حيادها ، وأمام أعيننا مثال قائم : بلجيكا التي ساعدتها
فرنسا على التخلص من هولندا ، والتي ساعدتها انجلترا وتحميها من ألمانيا ،
فموقف مصر الدولي في أهميته معادل لأهمية بلجيكا ، والدولة التي تحتلها
تكون لها مزية كبرى على بقية الدول فترون من ذلك أن مصالح الدول
جميعها تبقى مهددة ما دامت انجلترا محتلة لمصر ، كما أن احتلالها يهدد

مصالح مصر نفسها ، التي لها حق طبيعي في الاستقلال لا يزول ولا يسقط مهما طال عليه الامد ، ولكن هذه المسألة الاخيرة ، لا تمسكم الا من جهة تآثر عواطفكم منها ، ولذلك اطلت القول في المسألة المادية ، التي يهتم لها سياسة الدول العظمى

على ان القضية التي ندافع عنها، والمطالب التي نجاهد في سبيلها قد قدرها مؤتمر السلام الدولي الاخير حق قدرها ٠٠٠ فمسألتنا قد عرضت على محكمة الراى العام فى العالم بأسره ٠٠٠ الخ «

وقد كانت مطالبة الحزب الوطنى بالاستقلال التام مقترنة بالمطالبة بالدستور والحياة النيابية الصحيحة . وتتميز المرحلة التي حمل فيها فريد اعباء الجهاد بأن القضية المصرية قد شغلت فى الخارج بعض المؤتمرات الدولية بفضل مساعيه ونضاله وأهم هذه المؤتمرات مؤتمر السلام الذى انعقد باستكهولم فى أغسطس سنة ١٩١٠ وقد ألقى فيه فريد خطبا بارعا كان من أهم ما جاء فيه :

«توجد بلاد يطعم فيها الاقوياء ، بسبب ثروتها وحسن موقعها الجغرافى ، وقد تمتعت مصر « وطنى العزيز » بهاتين الزيتين ، فارضا غنية خصبة ، وهى واقفة عند ملتقى ثلاث قارات : افريقيا وآسيا وأوروبا ، ولا جرم أن هذا الموقع ازداد شاننا بعد فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ ، ومن هذا العهد أخذت انجلترا تسير بسرعة نحو تحقيق املها الذى كانت ترمى اليه منذ أوائل القرن التاسع عشر ، اذ أقدمت على اول تجربة لها فى سنة ١٨٠٧ ، ثم مهد لها السبيل حدوث ثورة عرابى العسكرية ، وتردد تركيا فى سياستها فى عهد عبد الحميد ، وانسحاب فرنسا وقتئذ ، فدخل الانجليز مصر بدعوى انهم اصدقاء للخديو توفيق وللامة المصرية، وانهم دخلوها ليعيدوا الامن الى نصابه ، ويعيدوا الخديو الى عرشه ، وقد رأى دائنو مصر اذ ذاك وكان لهم عليها ملياران ونصف من الفرنكات ، ان مصالحهم تتفق مع وجود انجلترا فى مصر ، فدفعوا الاستعماريين الانجليز الى المطالبة بجعل احتلال مصر دائما ، وأخذت الحكومة الانجليزية بتأثير هؤلاء الاستعماريين تسعى فى تحريك الشهوة الحربية فى قلوب الامة الانجليزية ، هؤلاء المليون أنفسهم هم الذين كانوا علة الحرب الروسية اليابانية ، كما شرحة لكم فى هذا المقام -المسيو رويسان الاستاذ بجامعة بوردو .

« انى لا أريد الآن ان أشرح قصة الاحتلال الانجليزى ، ولا اقامة الحجج البالفة على افلاسه التام فى جميع مراميه . . . ولكنى أريد منكم ان توجهوا عنايتكم وتعطفوا على هذه الامة المصرية العريقة فى المجد ، هذه الامة التي جاهدت جهادا سليما منذ ثمانى وعشرين سنة لاسترداد حريتها واستقلالها ، وانا لم نفكر قط فى احداث ثورة ولا فى ارتكاب جرائم الارهاب للفت العالم المتحضر الى موقفنا ، وانما نحن نرمى الى اكتساب عطف الامم المتعدنية ، باقامة الأدلة على محبتنا للعلم والسلام ، وعلى اننا لانريد ان نصل الى غايتنا الا من طريق الحق والعدالة ، ومع ذلك فاننا يستحيل ان نرضى الالتحاق بالملكة الانجليزية ، ولا يذهبنا حبنا للسلام الى تصحية حقوقنا الطبيعية المقدسة ، وهى الحرية والاستقلال «

« .. ان اعادة مصر الى اهلها امر ضرورى للسلم فى اوروبا ، وكذلك تدعو مصلحة التجارة الدولية الا يكون فى مصر احتلال اجنبى ، فان الدولة التى تحتل جانبى قناة السويس تستطيع فى اربع وعشرين ساعة منع المرور منها وسدها فى وجه جميع سفن الامم الاخرى ، باغراق سفينة واحدة ، ولا جرم ان الحبل الوحيد للمسألة المصرية هو اعادة مصر الى اهلها ، وانى انتهز هذه الفرصة للفت نظر المؤتمر الى الحالة الاستبدادية فى مصر ، حيث ان الامة قد حرمت العمل برأيها فى سن القوانين السارية عليها ، كما انها قد حرمت جميع الوسائل التى تمكنها من مراقبة ماليتها » .

وقدم فريد الى المؤتمر اقتراحا بصيغة قرار هذا نصه :
« يظهر المؤتمر عطفه على الامة المصرية التى تعمل لبلوغ غايتها بالوسائل السلمية ، ويذكر الدول العظمى الموقعة على المعاهدات الضامنة لمصر استقلالها بأن الحق والعدالة ، وكذلك مصلحة التجارة الدولية ، كل هذه تقضى باستقلال مصر وحيدتها ، بضمانة الدول العظمى ، وبأن تكون محكومة بحكومة أهلية دستورية » .

وتناقش المؤتمر فى هذا الاقتراح ثم قرر احالة المسألة الى لجنة المؤتمر فى برن ، اعترافا بما للقضية المصرية من الاهمية الدولية ، لادراجها ضمن المسائل التى ينظرها المؤتمر فى انعقاده التالى

قرارات مؤتمر بروكسل فى سبتمبر سنة ١٩١٠

ولكن مؤتمر بروكسل الذى عقده فريد فى التاريخ المشار اليه قد تصدى للمسألة المصرية وأصدر فيها القرارات الآتية :

أولا - عدم مشروعية الاحتلال ، وضرورة الجلاء العاجل عن مصر

ثانيا - وجوب رد الدستور الى مصر

ثالثا - بطلان اتفاقية السودان

رابعا - وجوب الغاء قانون المطبوعات ، وقانون الاتفاقات الجنائية وقانون النفى الادارى (١)

* * *

محاولة مد امتياز شركة قناة السويس

سنة ١٩١٠

بعد ابرام معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، خرجت مسألة قناة السويس شيئا فشيئا من عداد المسائل المتنازع عليها دوليا،

(١) تراجع التفاسيل فى كتاب الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية - الطبعة الاولى مصر سنة ١٩٤١ .

واطمانت انجلترا نفسا بعد عقد اتفاقها الحبي مع فرنسا في سنة ١٩٠٤ ولم تثنها المعارضة الوطنية المصرية عن المضي في استغلال القناة سياسيا وتجاريا الى ابعد الحدود .

وقد اشتدت حركة الملاحة في القناة حتى بلغت في سنة ١٨٨٩ ضعف ماكانت عليه في سنة ١٨٨١ ، وتضاعفت مرة اخرى في سنة ١٩١١ ، وكانت البضائع البريطانية تمثل ٧٨٦٪ من مجموع البضائع المارة في القناة فأضحت مسألة سيطرة انجلترا على شركة قناة السويس ، وهي الجهاز الذي يدير القناة ويستغلها من اهم المسائل في سياسة بريطانيا الاستعمارية وذلك للأسباب الآتية :

أولا - تملك حكومة انجلترا ٤٤٪ من مجموع أسهم الشركة فيهم الخزانة البريطانية أن تستمر في تحقيق الأرباح الخيالية التي تعود عليها من هذه الأسهم .

ثانيا - نفوذ انجلترا في الشركة عامل على توطيد مركزها واطالة أجل احتلالها لمصر .

ثالثا - تستطيع انجلترا بواسطة الشركة أن تنفرد بإدارة القناة فتوصدها دون أعدائها في حالة قيام الحرب

رابعا - خدمة شركات الملاحة البريطانية التي تستخدم القناة بمعدل يزيد على سبعين في المائة من مجموع الحركة وتترك الباقي وهو القدر الضئيل للجماعة الدولية .

خامسا - أعضاء مجلس الإدارة الانجليز وهم معينون بمعرفة الحكومة البريطانية لهم الكلمة العليا في الشركة ، ولا تتمتع اية دولة أخرى بهذا الامتياز ، وعلى ذلك تعد الشركة وسيلة من وسائل حفظ نفوذ انجلترا الأدبي لدى الدول البحرية التي تستخدم قناة السويس ، وتستطيع بفضل سيطرتها على الشركة ان تساوم تلك الدول وتحصل منها على منافع كثيرة .

لذلك ، لما استتب الامر لبريطانيا في مصر أرادت أن تستفيد بمركزها في اطالة عمر شركة قناة السويس ، وأعدت لهذا الغرض مشروعا في سنة ١٩٠٩ ، أريد به مد أجل الامتياز أربعين عاما بحيث ينتهي في سنة ٢٠٠٨ ، وذلك في مقابل اعطاء الحكومة المصرية كسرات من الخبز ، اربعة ملايين من الجنيهات وبعض المزاي التافهة

وتم تحرير الاتفاق ، وكان مقدرا له ان يظفر بتوقيع الحكومة المصرية التي كان يرأسها بطرس غالي ، لان الجمعية العمومية لم يكن لها سلطان يمنع الحكومة من توقيع مثل هذا الاتفاق .

كانت مصر مكبلة بالاغلال وكانت حكومتها مطية ذلولا للاحتلال، ولكن
المرحوم محمد فريد فضح المؤامرة ونشر صحيفة الاتفاق وعلق عليه
وارسل للخديو وللحكومة ولرئيس الجمعية الوطنية البرقيات منذرا،
ومهددا فاضطروا لعرض المشروع على الجمعية العمومية .

وثناء دراسته بمعرفة لجنة اختارتها الجمعية لذلك ، قام شباب وطني
بالاجهاز على المؤامرة ، وهذا الشاب ، هو المرحوم ابراهيم ناصف الورداني،
الذي أفرغ رصاصه في احشاء بطرس غالي ، فقتل المشروع وفشلت
المحاولة ، وكان محمد فريد صاحب الفضل الاول في هذه الحركة الموفقة (١)

* * *

ذكر « لورد لويد » في الفصل السابع من مؤلفه الذي تقدمت الاشارة
اليه ، ان مصرع بطرس غالي كان ضربة شديدة اصابت الاحتلال في
الصميم ، وانه كان نتيجة مباشرة للحملات الصحفية التي شنها الحزب
الوطني باقلام فريد والشيخ عبد العزيز جاويش ، وقال ان المعتمد
البريطاني « جورست » كان يعد تقريره السنوي ، وقد وصف الحالة
بالهدوء والاستقرار وراح يضرب الامثال على ان السياسة التي اتبعها
سعد زغلول في نظارة المعارف قد اثمرت اذ صرفت التلاميذ الى دروسهم،
وان الحزب الوطني قد منى بخيبة امل شديدة ، واصبح المصريون
بالفون الاحتلال ، ولما بلغه نبأ مقتل بطرس غالي بعد وضع هذا التقرير
كاد يصعق ، وقد كان وقت الحادث في نزهة ريفية فبمجرد سماعه
الخبر كظم غيظه وانطلق بجواده الى القاهرة ، فوجد البلاد في حالة
ثورة مفاجئة وفرح شامل بمقتل بطرس غالي (٢) .

ولكن المغالطة التي جنح اليها لويد هي القول ان الحركة كانت ذات
صبغة دينية تعصبية ، وهذا الادعاء لا يستقيم مع قوله في الفصل
السادس من نفس المراجع ان مصطفى كامل قد نجح في جمع شمل الامة
وتوحيد المسلمين والاقباط ، وكذلك لا يستقيم مع تعديده بنفسه
الاسباب التي قتل من اجلها بطرس غالي واهمها رئاسته لمحكمة دنشواي
وبرقيع اتفاقية السودان لسنة ١٨٩٩ ، ومحاولة مد امتياز شركة قناة
السويس قبيل الحادث ، ولو ان وزيرا مسلما هو الذي اقدم على ما اقدم

(١) افردنا لهذه المسألة فصلا مستفيضا في الجزء الرابع من هذا الكتاب ، وضمنا نص
مشروع ذلك الاتفاق

(٢) لورد لويد - المرجع السابق ، صفحة ١٠٠

عليه بطرس للقى نفس المصير فرصاص الوردانى كان فى الحقيقة
ونفس الامر مصوبا لبريطانيا .

وزعم « لويد » انه كان ممكنا مفاداة الحادث لو ان بطرس اغفل
الجمعية العمومية ، ولم يعرض عليها مشروع الاتفاق مع شركة قناة
السويس ، ولكن الوزراء قد خيل اليهم ان الجمعية لن تتجاسر على
معارضتهم ، ولذلك كان قبولهم عرض المشروع على الجمعية من قبيل
التحدى لمحمد فريد ، وقد اتخذوا هذه الخطوة بعد موافقة «جورست»
الذى استخف بالشعور الوطنى فى مصر وظن ان المسألة ستتم بسلام

وحمل المندوب السامى البريطانى الاسبق ، لورد لويد ، على « سير
الدين جورست » ورماه بالضعف والمرونة ، وادعى انه تساهل مع الحركة
الوطنية حتى افلت الزمام من يد الاحتلال ، وكان اولى به ان يبطش
بالوطنيين ويضربهم بيد من حديد . ولكن فات لويد ان السياسة
الاستعمارية التى سار عليها جورست كانت اخطر على الحركة الوطنية
المصرية من سياسة سلفه كرومر ، فقد كان عهد كرومر مشادة مستمرة
وخلافا متجددا بينه وبين الخديو عباس حلمى الثانى ، ولذلك ناصر
الخديو المذكور الحركة الوطنية المصرية ، ولم يكتف تأييده لها واطهار
شعوره نحوها ، حتى انه ادلى فى سنة ١٩٠٧ بحديث لجريدة الطان ،
وقال فيه ، مدافعا عن الحركة الوطنية :

« لقد أخطأ القائلون ان المطالب الوطنية اخذت شكل حركة عدائية
للاجانب وحركة تعصب دينى ، وانى انكر ذلك بكل قواى ، فان الشعب
المصرى طيب بفطرته ، ومعتدل متسامح ، ومتى عومل برفقة ورعاية يعرف
كيف يجيب على هذه الثقة »

ولكن جورست حمل معه ، بعد طرد كرومر فى ابريل سنة ١٩٠٧ ،
سياسة اطلق عليها «سياسة الوفاق» واستطاع ان يقضى على الخصومة
الشخصية التى كانت بين عباس الثانى وكرومر فانضم عباس للاحتلال
وتنكر للحركة الوطنية ، الى حد انه ادلى بتصريح فى سنة ١٩٠٧ الى
جريدة الديلى تلغراف ، نفى به عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال ،
وذكر اللورد كرومر بالخير ، وابدى استعدادده للتعاون مع الاحتلال
البريطانى واشراك المعتمد البريطانى فى حكم البلاد .

وسافر عباس حلمى الثانى الى لندن فى سنة ١٩٠٨ وبصحبه بطرس
غالى ، وعادا من هناك يحملان سياسة كلها عداء سافر لمصر ولستقبلها ،

وتمادى الخديو في تنطعه وخيانتة لوطنه مثبتا ان الولد سر ابيه ، فنازله
الحزب الوطنى وحمل عليه وعلى انجلترا معا حملات لاهوادة فيها
ولما خسرت الحركة الوطنية مناصرة الخديو وقام في محاربتها بدور
ايجابى ، مر الحزب الوطنى بمحن رهيبه كانت تصقل معدنه وتزيده
مقاومة ، ويمكن تلخيص ذلك فيما ياتى ا

(١) **المحاكمات** : وقد بدأت بمحاكمة المغفور له الشيخ عبد العزيز
جاويش في قضية الكاملين في يوليو واغسطس سنة ١٩٠٨ ، بسبب
مقالات كتبها ، ولكن القضاء المصرى العادل قضى ببراءته .

(٢) **تقييد حرية الصحافة** واعادة قانون المطبوعات الصادر في ٢٦
نوفمبر سنة ١٨٨١ لتحطيم اقلام الحزب الوطنى وذلك بقرار من مجلس
الوزراء في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩
واحتج الحزب الوطنى لدى الخديو ، وقامت المظاهرات في طول البلاد
وعرضها ، ولكن من غير جدوى

(٣) وفي ظل هذا القانون عاد الاحتلال لمحاكمة الشيخ جاويش بسبب
مقال نشره باللواء عن ذكرى دنشواى في ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٩ وقضت
محكمة عابدين ضد الشيخ جاويش بغرامة قدرها اربعين جنيها وذلك في
٥ اغسطس سنة ١٩٠٩ ولكن النيابة استأنفت الحكم فعدلت محكمة
الاستئناف العقوبة وقضت في ٢٥ اغسطس سنة ١٩٠٩ بتعديل الحكم
الابتدائى الى الحبس ثلاثة اشهر

(٤) وفي هذا اليوم نفسه انذر اللواء لانه نشر مقالا بعنوان «اليوم
يقتل دنجرا» .

(٥) **التنكيل** برجال الحزب الوطنى لما صرع بطرس غالى والزج بهم
في السجن ظلما ثم اضافة مادة الاتفاق الجنائى الى قانون العقوبات
وتوقف اللواء وظهور جريدة العلم وايقافها شهرين بقرار مجلس الوزراء
في ٢٠ مارس سنة ١٩١٠ فاضطر الحزب الوطنى لاصدار صحف
اخرى : الشعب ، الاعتدال ، العدل .. الخ

(٦) قضية كتاب وطنيتى والحكم في ٢٣ يناير سنة ١٩١١ على كل
من محمد فريد والشيخ عبد العزيز جاويش بالحبس ستة اشهر وعلى
صاحب وطنيتى ، الاستاذ على الغاياتى ، غيايبا ، بالحبس سنة ، حتى
اضطر لان يقضى سبعا وعشرين سنة من حياته في سويسرا

(٧) **تقييد الروايات التمثيلية** وتحريم كلمات الحرية والاستقلال

(٨) اثاره الانجليز لفتنة بين المسلمين والاقباط اثناء سجن فريد
وانعقاد المؤتمر القبطى باسيوط فى شهر مارس سنة ١٩١١

وقد مات غورست فى يوليو سنة ١٩١١ وخلفه اللورد كتشنر فكان
صوت عذاب ضد الحركة الوطنية فاستمرت سياسة الاضطهاد وتعطيل
الصحف ومصادرة الاجتماعات ، حتى حوكم فريد مرة ثانية بمناسبة
خطبة القاها فى المؤتمر الوطنى فى سنة ١٩١٢ ، وانهم بأنه حث على كراهية
الحكومة فى خطابه فلقى عليه غيايبا بالحبس سنة مع الشغل

واضطر محمد فريد ، وحمه الله ، لان يهاجر من بلاده فى ٢٦ مارس
سنة ١٩١٢ ، ليجاهد خارج الوطن بعد ان اصبح سجنا للاحرار

وفى تلك القضية كان قد صدر حكم بالحبس ثلاثة اشهر ونفذ على
اثنين من اقطاب الحزب الوطنى ، وهما على فهمى كامل ، شقيق الزعيم
الاول ، واسماعيل حافظ ، وما لبث الاحتلال ان دبر قضية اخرى هى
قضية امام افندى واكد الذى قضى عليه بالاشغال الشاقة خمس عشرة
سنة فى ١٣ اغسطس سنة ١٩١٢

وفى ٣١ اغسطس سنة ١٩١٢ عطل اللواء نهائيا ، وفى ٧ نوفمبر سنة
١٩١٢ تقرر تعطيل العلم .

واستمر التعذيب والاضطهاد ينصب على الحزب الوطنى اشكالا
والوانا حتى قامت الحرب العالمية الاولى فى اغسطس سنة ١٩١٤ ، فكانت
اغلب صحف الحزب الوطنى معطلة واقلامه اسيرة واجتماعاته ممنوعة
وزعمائه مشردون وانصاره معذبون ، فخلا منهم الميدان واستقبلت
مصر صفحة اخرى اكثر ظلمة وهى الحماية السافرة الرسمية فى اثناء
الحرب ، وحدث تحول تام فى الحركة الوطنية المصرية ، سنين
فى الفصل التالى ..

الخلاصة

تآمرت انجلترا مع جماعة الدول التى تسمى نفسها امم مدنية ، فرشتها
وقسمت املاك مصر الجنوبية ومنحت بعضها الهبات واركتبت مع فرنسا
فعلتها الشنعاء فى سنة ١٩٠٤ فخفت حدة المعارضة الدولية لمركز انجلترا
الشاذ فى مصر وفى قناة السويس ، ورضيت اوروبا ان تكون لانجلترا على
مصالح الملاحه العالمية فى القناة وصاية تتمثل فى وجود قوات احتلال بمصر
ولكن الحركة الوطنية المصرية التى بداها البطل الخالد مصطفى كامل

افسدت على انجلترا خطتها وفضحتها امام العالم كله وجعلت من ذلك الاحتلال سبة لها في المحافل الدولية فلم يرق سكوت الجماعة الدولية على الوضع الشاذ الى درجة الرضا والموافقة الصريحة ، وبذلك ظل البطلان الذي يدمغ الاحتلال قائما فخرت انجلترا القضية من ناحية القانون الدولي العام .

ومن ناحية اخرى زرع مصطفى كامل في قلوب مواطنيه بذور الوطنية المصرية فتعهدت هذا الوضع الباطل بضربات شديدة متلاحقة وظل الفليان مستمرا حتى غلبت انجلترا على امرها ، ولقد تابع خلفاء مصطفى كامل جهاده وساروا على سنته ومما ضمن للقضية النجاح انهم لم يفرطوا قيد انملة ، ولم يرضخوا للاضطهاد والتعذيب والنفي والتشريد ، فلم يقبلوا بأية حال مفاوضة انجلترا او مساومتها ولم يسقطوا في الحفرة التي سقط فيها غيرهم حينما حكموا ، بل عف الحزب الوطنى عن الحكم، وهذه هي سياسته التقليدية التي ترفض الحكم ما بقى في ارض وادى النيل جندى اجنبى واحد ، لان الحكم مصيدة للرجال الوطنيين ومقبرة للمبادئ الشريفة المستقيمة ، ومدرسة للمرونة ، وذلك اذا كان الحكم في ظل الحماية او الوصاية او التدخل الاجنبى في أية صورة ولو تدخل من وراء ستار ، وبفضل هذا الثبات المتين وذاك الاخلاص الذى لا ترقى اليه شبهة بقى مركز انجلترا في مصر باطلا ووضعها في قناة السويس غير مقبول قانونيا ودوليا ، ولم يكن في وسع انجلترا ان تصحح وضعها وتتخلص من العرج الذى كانت اكثر من غيرها شعورا به ، الا اذا حل محل الوطنيين سياسيون يدعون الوطنية ولكنهم يحاولون الوصول الى غرضهم بالطرق الدبلوماسية فيهادنون ويفاوضون ويسامون في ظل الضغط والاكراه ، وتنتهى محاولاتهم بانفاس ، وتلك هي المأساة التي اصابنا قضية مصر وافسدت وضع قناة السويس وحققنا لانجلترا كسبا ما كان لها ان تحلم به لو ظلت راية الجهاد في يد الحزب الوطنى، واستمرت الامة المصرية على سنة مصطفى كامل وخليفته محمد فريد !!

الفصل الخامس القناة في الحرب العالمية الأولى

١٩١٤ - ١٩١٨

السيادة على البحار - نذر الحرب في الشرق الاوسط - الحالة الدولية في صيف سنة ١٩١٤ وقيام الحرب العامة - اعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ - مصر في ظل الحماية - انجلترا تتصرف في القناة تصرف المالك - الهجوم التركي على القناة وفشله - بطلان الحماية - بطلان مركز انجلترا في القناة - خلاصة

لعبت قناة السويس في الحرب العالمية الاولى دورا خطيرا ، بل رجحت هذه القناة كفة فريق على آخر . وفطنت انجلترا مبكرا لاهمية القناة الكبرى ، في حالة قيام الحرب ولذلك تمسكت بمركزها الاستثنائي في مصر ، واستطاعت ان تسكت المعارضة لهذا المركز الشاذ ، وان تبطش بالمقاومة الوطنية المصرية التي اوقد الحزب الوطني نيرانها .

وإذا كانت الاطماع الاستعمارية هي التي اوقدت نيران الحرب في سنة ١٩١٤ ، وإذا كانت سياسة تقسيم العالم بين الاستعمار هي التي مهدت لتلك الحرب ، فان انجلترا قد جعلت نصب عينيها السيطرة على البحار لتظفر من الكرة الارضية باكبر نصيب استعماري ، وسيادة البحار والمضايق والقنوات هي التي كيفت سياستها منذ اواخر القرن التاسع عشر .

وفي سبيل السيطرة على البحار لم تكتف انجلترا بمركزها الاستثنائي في قناة السويس ، بل ولت وجهها شطر العالم الجديد ، وتتبع باهتمام زائد مشروع قناة بنما التي تصل بين الاطلسي والباسفيك ، وكانت قد اجبرت الولايات المتحدة في سنة ١٨٥٠ على توقيع الاتفاقية المعروفة باتفاقية كليتون بولورت ، التي تنص على حياد القناة المقترح انشاؤها وعلى حرية الملاحة فيها . وفي تلك المعاهدة تعهدت انجلترا والولايات المتحدة بالمحافظة على حياد القناة ووجهتا الدعوة للدول الاخرى للانضمام اليهما وبذلت انجلترا بهذه المحاولة وبغيرها من المحاولات الدبلوماسية اقصى ما يمكن من الجهد لمنع الولايات المتحدة من الانفراد بالسيطرة على قناة بنما عند حفرها . وفي سنة ١٩٠١ وقعت انجلترا والولايات المتحدة معاهدة واشنطن وأكدتا حياد القناة وفتحتها في جميع الاوقات للسفن

الحربية والتجارية على السواء . وقد انتهت اعمال حفر هذه القناة فى سنة ١٩١٤ ، وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة تحتل بقواتها المسلحة شقة الارض المجاورة لها ، الا ان انجلترا قد تمسكت بحياد القناة وحرية المرور فيها ، على عكس مسلكها فى قناة السويس .

وشهوة السيطرة على البحار هى التى خلقت العداوة والبغضاء بين انجلترا والمانيا قبل قيام الحرب العالمية الاولى ، ذلك لان المانيا كانت قد شرعت فى بناء اسطولها فى سنة ١٨٩٨ ، واثهزت المانيا وقتئذ فرصة انشغال منافستها انجلترا فى حرب البوير . وفى يونيو سنة ١٩٠٠ وافق « الرشستاغ » على القانون البحرى الذى نص على تنفيذ برنامج بحرى واسع النطاق وقضى هذا البرنامج بأن تصل وحدات الاسطول الالمانى فى سنة ١٩١٥ الى ٣٤ بارجة كبيرة واحد عشر طرادا من الوزن الثقيل و ٣٤ طرادا من الوزن الخفيف ومائة مدمرة وهذا عدا وحدات للاحتياطى . ورات انجلترا ان هذا البرنامج يراد به انتزاع السيطرة على البحار من يدها وتغلب المانيا عليها فى اقتسام العالم . ولهذا بدأت تدس لالمانيا فى الميدان الدولى وتقف لها بالمرصاد . ولكن المانيا لم تكتف بمضاغفة استعدادها البحرى، بل وضعت برامج ورصدت أموالا للتسلح البرى ، حتى ترنج صرح السلم وفاحت فى أوروبا رائحة البارود ، وهو الامر الذى حمل قيصر روسيا على توجيه دعوة الى الدول تمخضت عن مؤتمر السلام فى لاهاي فى سنة ١٨٩٩ .

كان مؤتمر السلام مجتمعا وشرارة الحرب تسرى فى جسم البشرية فتنتطلق فى جنوب افريقيا وافغانستان وايران ومراكش بل وفى الصين وبلاد الشرق الاقصى . ووقعت انجلترا معاهدة تحالف مع اليابان فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ وبعد هذه المعاهدة أبرمت معاهدة الصلح مع الترنسفال وبذلك استطاع الاستعمار البريطانى ان يتخلص من بعض متاعبه الشديدة الوطأة ويستعد ليشدد قبضته على الجهات التى اغتصبها حتى لا تفلت منه سيادة البحار ومستعمراته الواسعة . ولم يعد يهم انجلترا ان تنازل المانيا بعد اذ كفل لها تحالفها مع اليابان سهر هذه الاخيرة على مصالح انجلترا فى الشرق الاقصى ، واستتباب مركزها فى افريقيا بعد ابرام الصلح مع البوير .

وفى سبيل الاستعداد لمحاربة المانيا سعت الدبلوماسية الانجليزية للتقرب من فرنسا واعدو المانيا التقليدى وهذا المسعى هو الذى اسفر عن اتفاق سنة ١٩٠٤ ، الذى تقدم الكلام عنه .

وقد اشتعلت نيران الحرب في سنة ١٩٠٤ بين روسيا واليابان ، فكانت هذه الحرب فرصة لظهور معسكرين استعماريين يتصارعان دبلوماسيا لاقتسام النفوذ في العالم ثم لاتبث الحرب الدبلوماسية ان تصير مدافع مروعة ، وتزعمت انجلترا احد المعسكرين وتزعمت المانيا المعسكر الآخر (١)

في ذلك الوقت ، وبعد ابرام الاتفاق الحبي بين فرنسا وانجلترا في سنة ١٩٠٤ ، حشدت الاميرالية البريطانية في الموانئ التي تسيطر عليها وكذا في البحر الابيض المتوسط ستين قطعة حربية ، وكانت قد بدأت منذ سنة ١٩٠٣ في بناء قواعد بحرية جديدة وبيتت نية القضاء على الاسطول الالماني في حالة قيام الحرب بل تعجلت الحرب لتجهز عليه قبل ان تنفذ المانيا برنامجها البحري . ورأت المانيا ان تتقرب من روسيا استعدادا للمستقبل خصوصا لما وقعت حادثة « هل » Hull في اكتوبر سنة ١٩٠٤ (٢)

وكانت روسيا القيصرية ترتعد فرقا من مجرد تصور قيام حرب بينها وبين انجلترا ، فطلب القيصر من غليوم الثاني ان يبعث اليه بمشروع مخالفة روسية ، المانية . وسرعان ما أرسل القيصر ذلك المشروع الذي يتلخص في أنه في حالة اشتباك اي الطرفين في حرب مع دولة اوربية فان الطرف الآخر يعين حليفه بجميع قواته البرية والبحرية . وفي حالة الحرب ينبها لطرفان المتحالفتان على فرنسا بمراعاة شروط التحالف السابق ابرامه بينها وبين روسيا (٣) وكان من رأى المانيا عرض المشروع على فرنسا لوضعها أمام الامر الواقع ، ولكن القيصر « نقولا الثاني » لم يوافق على ذلك ، وفشلت محاولة الحلف الروسى الالماني .

أما انجلترا فقد بدأت في ابريل سنة ١٩٠٥ تفاوض فرنسا سرا بشأن المعونة العسكرية التي تقدمها لفرنسا فيما اذا اشتبكت هذه الاخيرة في حرب

(1) Paléologue. Un grand tournant de la politique mondiale (1904-1906), Paris.

(٢) اطلقت البحرية الروسية نيرانها في «هل» ببحر الشمال على بعض مراكز الصيد الانجليزية فلما منها انها مدمرات يابانية ولم تكتف انجلترا بالاحتجاج على هذا الحادث بالطرق الدبلوماسية ، ورأت ان تتخذ اجراءات حربية وتعامل المعنى بالمثل فتازمت العلاقات بين انجلترا وروسيا ورأت المانيا ان تستغل هذه الفرصة الى ابعد مدى .

(2) Correspondance de Guillaume II avec Nicolas II (1894-1914).

مع المانيا ، ولم تذهب في مفاوضاتها الى حد ابرام محالفة عسكرية مع فرنسا ، اذ تعللت بأن هذه المحالفة تحتاج لموافقة البرلمان البريطاني ، وانها لا تريد ان تخرج بالمفاوضات عن نطاق السرية والحقيقة ان إنجلترا أرادت ان تدفع فرنسا ضد المانيا من غير ان ترتبط حيالها بأى تعهد لتبقى يدها مطلقة فتتصرف حسب الظروف والملابسات . وفي الوقت نفسه جرت مفاوضات سرية بين إنجلترا وبلجيكا وتبودلت مذكرات بشأن المعونة التي تقدمها إنجلترا لبلجيكا اذا ما اشتبكت في قتال مع المانيا . وكذلك دارت مشاورات عسكرية مع روسيا . وكل هذا كان يجري سرا بقصد تكتيل خصوم ضد المانيا من غير ان تتقيد إنجلترا باعطاء ضمان معين (١)

على ان هذه الاتصالات السرية ، أسفرت بمعونة فرنسا عن ابرام الاتفاق الانجليزي الروسي في ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧ ، وهو الاتفاق الذي تناول أفغانستان والتبت ويران . ففيما يتعلق بأفغانستان اعترفت روسيا بأن هذه البلاد واقعة خارج مناطق نفوذها وتعهدت بأن تكون اتصالاتها السياسية بأفغانستان عن طريق الحكومة البريطانية . وأما التبت فقد تعهدت كل من إنجلترا وروسيا بعدم التدخل في شئونها الداخلية وبعدم المساس بسيادتها وأن يجري كل اتصال سياسي خاص بها عن طريق حكومة الصين . وأن هذه الحكومة هي صاحبة السيادة على التبت . وأما ايران فقد قسمها الاتفاق الى ثلاث مناطق : منطقة نفوذ روسي في الشمال ومنطقة نفوذ بريطانية في الجنوب ومنطقة حياد في الوسط . وتعهدت كل من روسيا وإنجلترا بالألا تسعى للحصول على مزايا اقتصادية أو سياسية في منطقة الطرف الآخر ولكل منهما أن تطلب امتيازات في المنطقة المحايدة بشرط ألا تعرقل نشاط شريكها . ولكل دولة من طرفي الاتفاق أن تراقب الدخل في منطقة نفوذها .

وقد حاولت روسيا أن تقحم في هذا الاتفاق مسألة المضايق ، ولكن إنجلترا استبعدتها كما استبعدت القسطنطينية من البحث . وعلى ذلك أسفر هذا الاتفاق عن حلف ثلاثي مؤلف من إنجلترا وفرنسا وروسيا ضد حلف ثلاثي آخر مؤلف من ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا مع ملاحظة أن إيطاليا كانت قد خرجت من هذا الحلف منذ ابرام اتفاقها مع فرنسا في سنة ١٩٠٢ (٢)

(١) الوثائق البريطانية الجزء الثالث رقم ٢١٠ ص ١٧٠ ورقم ٢١٤ ص ١٧٦ ورقم ٢٢١ ص ١٨٧ - مجموعة وزارة الخارجية البريطانية .

(٢) Lénine, Cahiers de l'Impérialisme, p. 621.

هذا النشاط الدبلوماسي الذي بذلته إنجلترا ، لم يكن يهدف الا للحرب والتحرش بألمانيا في الوقت المناسب لان ألمانيا نشطت بحريا وحاولت أن تنتزع السيادة على البحار من يد إنجلترا . ورات إنجلترا أن الداعداؤها هم الذين يحاولون التغلب عليها في الطرق البحرية العالمية ، وأن عليها واجب الخلاص منهم بأي ثمن لان الاسطول هو حياة إنجلترا

وبين الوثائق الدبلوماسية البريطانية تقرير هام ، وضعه موظف انجليزي اسمه « كرو » Crewe في أول يناير سنة ١٩٠٧ ، ورفع هذا التقرير الى مجلس الوزراء البريطاني والى الملك ادوارد السابع فوافقوا على محتوياته ، وقد حمل فيه على بسمارك حملة شديدة ووصف ألمانيا بأنها كالبلطجي الذي يحاول أن يحصل من إنجلترا على ما يريد بطريق التهديد وقال بالحرف الواحد « ان تفوق ألمانيا في البحار على بريطانيا معناه موت بريطانيا » واستطرد فقال ان ألمانيا متفوقة في البر فاذا أضيف الى ذلك تفوقها في البحار فتلك هي الطامة الكبرى . وذكر أن ألمانيا تطمع في أن تكون لها امبراطورية هندية وعدتها لتحقيق هذا الحلم هي الاسطول وأنها بالسيادة على البحار تستطيع أن تغزو تركيا وتسيطر على المضائق وعلى قناة السويس فتتملك العالم كله (١)

وهذا التقرير يفسر سر تسابق ألمانيا وإنجلترا في التسليح البحري منذ سنة ١٩٠٥ ، وقد ابتدأت إنجلترا في تلك السنة تصنع سفنا حربية من النوع المسمى dreadnought وخيل للأيرالية البريطانية أنه لا بد أن يمضي وقت طويل قبل أن تتمكن ألمانيا من صنع هذا الطراز من المراكب الحربية ، ولكن خاب فالانجليز فقد أخرجت ورشهم من هذا الصنف في سنة ١٩٠٨ اثنتي عشر سفينة ، وصنعت ألمانيا في نفس السنة ومن نفس الطراز أربعة أكثر جودة وسرعة ثم أخرجت تسعة أخرى بسرعة مخيفة واستمرت صناعة السفن والقطع البحرية المختلفة الاشكال والالوان في ألمانيا على نطاق واسع ، حتى اضطرت حكومة إنجلترا لان تفرض ضرائب جديدة وتقول للشعب البريطاني ان ألمانيا هي المسئولة عن فرض هذه الضرائب . وانتهزت إنجلترا فرصة انعقاد مؤتمر السلام الثاني في لاهاي في سنة ١٩٠٧ وطالبت بخفض السلاح البحري ، فرفضت ألمانيا هذا الطلب بلهجة شديدة وقاسية

وفي أغسطس سنة ١٩٠٨ زار الملك ادوارد السابع الامبراطور الألماني

(1) British documents, v. III, 397-420.

غليوم الثاني ، وصحب معه المستر هاردنج Harding واحتفى غليوم بضيفه حفاوة طيبة ، فانتهاز هاردنج هذه الفرصة وفتح الامبراطور الالماني في مسألة التسليح البحري ، وحاول أن يقنع الامبراطور بأن الأولى بالمانيا وانجلترا أن يخفضا تسليحهما البحري ، فزمجر الامبراطور ، وقال بلهجة عنيفة : « معنى هذا الطلب أننا سنشتبك في حرب من أجل الشرف والكرامة القومية !! » (١)

وحاولت انجلترا بكل ما اوتيت من دهاء ومكر أن تقنع الدبلوماسية الالمانية بقبول مبدأ خفض التسليح البحري فاشتراط الالمان في مقابل ذلك فض التحالف الانجليزي ، الفرنسي ، الروسي ،

لم يقف التنافس بين المانيا وانجلترا عند حد ابرام المحالفات وصناعة المدمرات وادوات القتال ، بل زحف هذا التنافس على الشرق الاوسط ، كنقطة حساسة ولا بد من التسلط عليها ، لضمان النصر اذا حمي الوطيس ودارت رحى القتال

وقد بدأ نشاط المانيا في هذه المنطقة في سنة ١٨٩٨ ، ففي تلك السنة قام غليوم الثاني برحلة الى بيت المقدس بدعوى زيارة الاماكن المقدسة ، واتخذ من هذه الزيارة حجة للوقوف في القسطنطينية وزيارة السلطان العثماني ، ورتبت الدبلوماسية الالمانية وقتئذ وجود « سيمنس » Siemens ، وهو رجل الماني ، كان قد تقدم بطلب امتياز سكة حديد بغداد الممتدة من « قونيا » الى بغداد وانشاء ميناء حيدر باشا على شاطئ البوسفور الاسيوي . وبعد أن زار غليوم بيت المقدس سافر الى دمشق وهناك ألقى خطابا عبر فيه عن صداقته للعالم الاسلامي وللسلطان خليفة المسلمين . وقد اغتبط عبد الحميد بخطاب غليوم أيما اغتباط فوافق على الامتيازات التي طلبها « سيمونس » الالماني مدير بنك Densche وكادت انجلترا أن تصعق لتسرب المانيا الى منطقة الشرق الاوسط والى الخليج الفارسي بهذه السهولة . وفزعت روسيا في الوقت نفسه ، ودعت المانيا لمفاوضتها في موضوع المضائق ، قائلة أنها لا تسمح لاية دولة اوروبية بأن تبسط نفوذها على المضائق وأنها مستعدة للموافقة على مشروع سكة حديد بغداد وعدم عرقلته متى سويت مسألة المضائق ، ولكن المانيا أهملت هذه الدعوة الروسية ولم ترد عليها (٢)

(1) Fay, Les origines de la guerre mondiale.

(2) Langer, Diplomacy of Imperialism.

ووجد السلطان عبد الحميد سنداله من ألمانيا ضد المؤامرات والدسائس التي كانت تحاك ضده وخصوصا الحركات الصليبية التي سعت لطرده تركيا من البلقان . ولو استطاعت ألمانيا أن تستغل فرصة ذلك التقرب وتبسط يدها على تركيا وممتلكاتها، لقتلت إنجلترا وقضت عليها القضاء المبرم لان الشرق الاوسط هو الكوبرى الموصل بين أوروبا والهند وقناة السويس والمضائق التركية هي أبواب الشرق بأسره !! والشرق الاوسط ، يستطيع وقت الحرب أن يزود حليفه بالرجال والمواد الاولية .

ولقد تنبهت إنجلترا لهذا الخطر ، وكذلك خشيت روسيا من أن تقضى عليها ألمانيا اذا ارتكزت في هذه المنطقة لانها تستطيع أن تنقل الاسلحة رأسا الى أرمينيا وتستطيع أن تحرم روسيا من الاتصال بالشعوب السلافية

رأت إنجلترا وقتئذ أن تتعاون مع روسيا في الضغط على السلطان العثماني ماليا وسياسيا ما استطاعت الى ذلك سبيلا فاشتدت الأعياب المرابين ورجال البنوك مستغلين سوء حالة تركيا المالية والامتيازات الاجنبية ، ودست إنجلترا لتركيا في مقدونيا وهي التي كانوا يسمونها « غلاية » البلقان ، فقامت الثورة فيها ضد تركيا ، وادعت إنجلترا أنها تناصر الحرية في مقدونيا ، والتقى الملك ادوارد السابع بقيصر روسيا في يونيو سنة ١٩٠٨ ليدرسا مسألة مقدونيا وأصدرا بلاغا مشتركا

بل الادهى من ذلك ان المخابرات البريطانية استطاعت ان تحدث فتنة داخلية في تركيا واستعانت بجمعية تركيا الفتاة فحدث انقلاب ادى لانقيار السلطان عبد الحميد ، ورأت الجاسوسية البريطانية انه لا يمكن اقضاء النفوذ الالماني من تركيا الابезде الوسيلة ، وساعدها على الانقلاب ما عرف عن عبد الحميد من الطغيان والاستبداد (١)

ومهما قيل عن عبد الحميد ومفاسده وظلمه ، فان الاستعمار هو الذي كسب المعركة ، فحكومة النمسا والمجر بادرت بضم « البوسنة والهراسك » الى اقليمها وسال لعاب روسيا على المضائق وبدأت المحاولات لاعادة النظر في اتفاقية برلين لسنة ١٨٧٨ ، وقد كتب « لينين » في سنة ١٩٠٨ ، يقول ان يد الاستعمار التي أحدثت الانقلاب، كانت ترمى لتقسيم تركيا وتمزيق أوصالها (٢) ، وقد كانت تلك الحوادث فتيل الحرب التي اشتعلت بعدئذ في بلاد البلقان

(١) تقرير للقائم بأعمال السفارة الروسية في القسطنطينية نشر ضمن الوثائق الدبلوماسية الروسية ص ٤١ و٤٢ ووثائق بريطانية جزء ٥ رقم ٢٥٤ ص ٢٥٢ و٢٥٤
(٢) لينين ، حوادث البلقان وايران - الجزء ١٢ - ص ٢٥٨

وانتهزت فرنسا الفرصة وأرادت أن تثبت أقدامها في مراكش ، فدبرت الجاسوسية الفرنسية مصرع أجدرعايا فرنسا في الدار البيضاء واتخذت من ذلك الحادث ذريعة لاحتلال ميناء الدار البيضاء في أغسطس سنة ١٩٠٨ ، ودبر الألمان حادثاً آخر للاحتكاك بسلطات الاحتلال الفرنسية فدارت بين ألمانيا وفرنسا مباحثات انتهت باتفاق ٩ فبراير سنة ١٩٠٩ الذي تعهدت فيه فرنسا بضمان مصالح رعايا ألمانيا التجارية والاقتصادية على قدم المساواة مع مصالح الرعايا الفرنسيين ، في مقابل اعتراف ألمانيا بمصالح فرنسا السياسية في مراكش ثم نجحت فرنسا في أحداث ثورة سنة ١٩١١ التي انتهت بوضع يدها على مراكش . وتتابع الخطوب حتى تشجعت إيطاليا وأعلنت حربها على تركيا في سنة ١٩١١ ، ثم شهدت بلاد البلقان معارك طاحنة في سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣ ، وأصبحت الحرب العالمية قاب قوسين أو أدنى

ولحساب من كانت تلك الفتن !؟

لحساب انجلترا وحدها وبتدبيرها وحدها لأنها أغرمت بالسيطرة على البحار الى حد الجنون ، وعضت بالنواجذ على قناة السويس ، وتلك القلاقل العنيفة صرفت الجماعة الدولية عن مطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر ، خصوصاً بعد أن طوت فرنسا ، وأصبحت مسألة السلم الدولي هي القضية التي تشغل أفكار الساسة ، وراحت كل دولة أوروبية تشتغل لحساب نفسها ، فضاعت القضية في غمار الحوادث الجسام

في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، كان العالم يرقص فوق بركان البارود الذي اختزنته الدول الكبيرة في بلاد البلقان ، وكانت انجلترا تستعد لهذه الحرب على قدم وساق ، وهي تعرف انه بمجرد ايقاد فتيلها ستتنازل المانيا الجبارة التي حاولت أن تنتزع منها السيادة على البحار ولا بد ان يكون للعمليات الحربية مسرح كبير في الشرق الاوسط اذ أضحت مسألة تصفية الدولة العثمانية أمراً لا مفر منه بعد ان زحف عليها نفوذ المانيا منذ مشروع خط سكة حديد بغداد ، وعلى ذلك أضحت قناة السويس ألزم لبريطانيا منها في أي وقت آخر ، وعليها أن تعد العدة لبسط سيطرتها على القناة بغض النظر عن أحكام القانون الدولي . ومن اجل قناة السويس والمضائق التركية بذلت انجلترا الجهود المضحية لانتزاع تركيا من أحضان المانيا ، ولكن كان قذفات الاوان ، فتركيا لم تكن من حماقة والغفلة بحيث تنسى دسائس انجلترا ضدها في البلقان !!

وقد حاولت الدبلوماسية البريطانية في سنتي ١٩١٣ و ١٩١٤ ان تغطي حقد انجلترا المرير على المانيا الى حد انها دخلت مع المانيا في مفاوضات بشأن حدود البانيا وافوضتها في تجديد اتفاق سنة ١٨٩٨ الخاص باقتسام مستعمرات البرتغال في افريقيا ، وزار الملك جورج الخامس برلين في اغسطس سنة ١٩١٣ والعجيب ان المفاوضات الخاصة بالمستعمرات البرتغالية انتهت الى اتفاق اذيع في شهر يوليو سنة ١٩١٤ قبل انفجار البركان بأيام معدودات !!

وقد تناولت المفاوضات فيما تناولت مسألة سكة حديد بغداد . وكانت عملية تمويل هذا المشروع خاسرة بسبب سوء حالة تركيا المالية والقيود الدولية التي فرضت على ربط رسومها الجمركية نتيجة للامتيازات الاجنبية فتفاهمت المانيا مع انجلترا على السماح لتركيا برفع هذه الرسوم حتى تصل الى ١٥ في المائة من قيمة البضائع ، وذلك في مقابل التنازل لانجلترا عن امتياز الجزء من السكة الحديد الذي يمتد من بغداد الى الخليج الفارسي فلقد اشتد اهتمام انجلترا بالخليج الفارسي بوجه خاص . وقد طلبت انجلترا من تركيا في سنة ١٩١٢ ان تعترف بنفوذ انجلترا في الخليج الفارسي في مقابل موافقة انجلترا على رفع رسوم تركيا الجمركية بنسبة ٤ ٪ . كما طلبت ألا تمتد سكة حديد بغداد بعد البصرة قبل الحصول على موافقة انجلترا وأن يكون لانجلترا مندوبين في مجلس ادارة سكة حديد بغداد وأرادت انجلترا ايضا أن تحصل على امتيازات ملاحية في نهر التيجرو شط العرب .

وكان الصدر الاعظم قد سافر الى لندن بعد حرب البلقان الاولى ليكسب عطف انجلترا ويستعين بها في مفاوضات الصلح فمناها باجابة بعض طلباتها المتقدمة . ولم تبد المانيا وقتئذ ممانعة لان انجلترا قد لوحث لها بمستعمرات البرتغال . واعترفت المانيا بأن لانجلترا « مصالح خاصة » في شط العرب . وفي تلك الاثناء تآلفت شركة بترول الموصل براسمال حصة انجلترا فيه خمسين في المائة والنصف الآخر من الاسهم وزع بين الالمان والهولنديين بحصص متساوية ولما كان رأس المال الهولندي في حقيقة الامر انجليزيا صار لانجلترا نصيب الاسد ، ثلاثة ارباع الاسهم ، واضحت مسألة نقل البترول من المسائل الحيوية لها ، وهذا مايزيد تشبثها وغرامها الجنوني بقناة السويس . وقد أعد مشروع اتفاق انجليزيا الماني بخصوص بترول الموصل وتحدد لتوقيعه يوم ١٥ يونيو سنة ١٩١٤ ، ولكن تأخر توقيع الاتفاق حتى أعلنت الحرب .

وقد ثبت ان انجلترا كانت تقوم بهذه السياسة السلمية وهي تستعد للحرب ضد المانيا والنمسا وكانت هاتان الدولتان حتى قيام الحرب مقتنعين تماما بأنه عند اشتعالها ستقف انجلترا على الحياد لانها كانت تتظاهر بمصافاة برلين وفيينا !! وقد ذهبت انجلترا فى مودة المانيا والنمسا الى حد اقلق فرنسا وروسيا ، وكانت انجلترا تغتبط ايما اغتباط لتقول لباريس وبطرسبرج ان صداقة انجلترا شئ غالى ولا يستهان به ، على ان انجلترا الخبيثة رتبت زيارة الملك جورج الخامس الى باريس فى ربيع سنة ١٩١٤ وصحبه وزير خارجيته « سير ادوارد جراى » ليوقف سياسة فرنسا على خطته الحقيقية التى ترمى لتخدير أعصاب المانيا .

وفى اثناء تلك الزيارة اقترح بوانكارية على جراى أن تعقد انجلترا معاهدة بحرية مع روسيا ، فعلا بدأت المفاوضات سرا فى لندن بعد عودة جراى ، ولكن وقفت عليها لمانيا اذ كان لها جاسوس يشتغل بسفارة روسيا فى لندن ، فنشرت الصحف الالمانية انباء تلك المفاوضات واضطرت انجلترا لان تقطعها وأعلن جراى فى مجلس العموم أن خبر هذه المفاوضات مكذوب من أساسه (١)

ومهما تفننت انجلترا فى مناوراتها الدبلوماسية وقتئذ ، فان الحقيقة المرة أنها كانت تستعد للحرب ، بل استعدت القوات الاستعمارياتان الجبارتان للصراع صراعا عنيفا مخيفا ، من أجل اعادة تقسيم العالم بينهما قوة انجلترا وحلفائها وقوة المانيا وحليفتيها النمسا والمجر . وظهرت نذر الحرب لما قتل « فرانسوا فرديناند » ولى عهد النمسا فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٤ ، فى قرية « سيراجيفو » بيد عصابة من الصرب وظهرت السحب القاتمة بسرعة فى سماء البلقان ، بل شملت سماء أوروبا بأسرها ، وتظاهر « ادوارد جراى » بأنه يريد أن يلعب دور حمامة السلام ويطفىء الفتنة ، حتى لقد انتصب فوق منصة مجلس العموم وراح يعوى وينعى القتل معبرا عن عواطف انجلترا لامبراطور النمسا ولشعب النمسا بلغة تجاوزت الحدود المعروفة فى العرف الدبلوماسى ، وذلك فى الوقت الذى استعدت انجلترا لاطلاق نيران مدافعها على النمسا ومانيا . وقد ذكر ونستون تشرشل أن انجلترا كانت وقتئذ

(١) فلاديمير بوتيمكين - تاريخ الدبلوماسية - الجزء الثانى - المرجع المشار اليه ،

مستعدة للحرب استعدادا لم يسبق له مثيل (١)

وقد اشتد تآزم الحالة حتى وجهت النمسا انذارها المشهور الى الصرب في ٢٤ يوليو سنة ١٩١٤ ومنحتها مهلة اربعة وعشرين ساعة للرد عليه، وقد وصف جرای ذلك الانذار بأنه أخطر وثيقة في حياة العالم الدبلوماسية (٢) وقد أعلنت حكومة النمسا والمجر الحرب على الصرب في ٢٨ يوليو وفي أوائل أغسطس اشتبكت المانيا في الحرب مع روسيا وأصدر بوانكاريه الامر بالتعبئة العامة في أول أغسطس وأعلنت المانيا الحرب على فرنسا واجتاحت بلجيكا وفي مساء ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا الحرب على المانيا (٣)

وبمجرد ابتداء الحرب حاول الالمان من ناحية والانجليز من ناحية أخرى ان يظفروا بتركيا في صفهم ، وكانت الحكومة التركية أكثر ميلا لالمانيا ، خصوصا وان هذه الاخيرة أعلنت أنها ستحافظ على سلامة الدولة العثمانية وفي ٢٢ يوليو سنة ١٩١٤ قابل وزير الحربية أنور باشا ، السفير الالمانى وأبلغه ان تركيا مستعدة لمخالفة المانيا . ووقعت الدولتان معاهدة تحالف وصدقة في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ . وفي هذا اليوم أيضا أعلنت التعبئة العامة ، ولكن الحكومة التركية أعلنت في اليوم التالي أنها ستقف في الحرب على الحياد . وقد قال رئيس تلك الحكومة جمال باشا في مذكراته « لقد التزمنا الحياد لنكسب الوقت ونعد أنفسنا . وفي ١٠ أغسطس دخلت مياه البحر الاسود ، المدرعتان الالمانيتان ، « جوبين » Goeben و « بريسلو » Breslau وادعت تركيا أنها اشترتهما لنفسها واحتج الحلفاء عليها ، ولم تكن روسيا مستعدة في القوقاز ولذلك لم تستطع ان تعلن الحرب على تركيا ، وأما انجلترا فقد خافت ان تتحرض بتركيا فتثير المسلمين في الهند وغيرها ضدها لان المسلمين كانوا يعتبرون تركيا عاصمة الخلافة ، ولذلك تمنى انجلترا ان يبدأ الهجوم على تركيا من حليف لها ثم تعلن هي الحرب عليها بدعوى أنها تعمل بمقتضيات التحالف وانها تحارب تركيا مكرهة . وقد اقترحت روسيا على حلفائها ان يحاولوا كسب مودة تركيا فيعلنوا ضمان املاكها ويردوا لها بعض جزر بحر ايجة التي كانت قد انتزعت منها ولكن

(1) W. Churchill, The World Crisis, volume IV, N. 146.

(2) Rapports Internationaux. Volume V, N. 56.

(3) British documents, volume XI.

Grey, Twenty five years, V. II.

« جرای » كن شديد الميل الى اليونان فرفض هذا الاقتراح .

وانتهزت تركيا فرصة هذا الشعور لدى الحلفاء وأبلغت الدول في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ أنها مصممة على الغاء الامتيازات الاجنبية فاحتجت الدول عليها . وتخرجت الاحوال حتى قام ضباط ألمان بفتح نيران مدافع الاسطول التركي على موانئ سيباستبول وادسا وغيرها من الموانئ الروسية وذلك في يومى ٢٩ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ وأعلنت روسيا الحرب على تركيا في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ وفي ٥ نوفمبر أعلنت فرنسا الحرب عليها وفي ٦ نوفمبر أعلنت انجلترا الحرب ضد تركيا (١) .

انفجر بركان الحرب العالمية الاولى، ومصر تنافع من أجل حريتها ، واذا كانت شعوب أوروبا قد ألفت بنفسها في جحيم هذه الحرب ، فقد كان من وراء ذلك أطماع تسعى الى تحقيقها وأهداف تريد أن تصل اليها بمقدار ما تبذل من دماء ابنائها وما تحتمل من خراب ودمار، فهل كانت لمصر مصلحة تستطيع ان تسعى اليها جاعلة من الحرب فرصة ذهبية ؟

كانت مصلحة مصر ان تتخلص من بريطانيا بجذع الانف ، وأن تقف في صف أعداء بريطانيا ، وتقدم لهم أكبر معونة ممكنة حتى تخرج من الحرب مهزومة وتجلو عن أرض وادى النيل صاغرة . ولو ترك لشعب مصر ان يختار في أى المعسكرين يقف ، لما تردد في مخالفة الألمان وحمل السلاح معهم، فهذا هو المنطق الطبيعي ، وبين مصر وبريطانيا نار قديم فبريطانيا معتدية ضد مصر وعدوانها لا يغسل الا بالدماء . واذا جنح المصريون الى ضبط النفس ، وعدم تحكيم العاطفة فان النظام القانونى الذى رسمته معاهدة القسطنطينية في سنة ١٨٨٨ ، لقناة السويس كان يحتم ان تقف مصر على الحياد ، لتفتح القناة للطرفين المتحاربين بلا تمييز ولا استثناء .

ولكن الاحتلال البريطانى لم يترك لمصر فرصة اختيار الموقف الذى يميله عليها شعورها وكرامتها ومصالحها ، بل لم يدع لها أن تلجأ لضعف الايمان فتقف موقف الحياد عملا بقاعدة دولية تقررت في معاهدة القسطنطينية المشار اليها ، وحينئذ كانت تستطيع مصر أن تقول ، ولو فى الظاهر ، ان الحرب لاناقة لها فيها ولا جمل .

قال لورد لويد : « ان مركز مصر كان فريدا فى بابها ، فهى لم تكن محاربة ولم تقف على الحياد ، كانت فى قلب المعركة ومع ذلك لم تشترك

(1) M. Papoulin, La crise européenne et la Grande Guerre

فيها . وفي موقفها هذا كانت واعية ، ومعنية بمشكلاتها الخاصة . وأرادت انجلترا أن تجعل مصر مسرح قتال ، بل جبهة من أهم الجبهات في خط النار . . . ولذلك كانت وجهة نظر مصر ووجهة نظر بريطانيا في الحرب على طرفي نقيض . وقد وقفت مصر موقف الانتظار للخلاص من متاعبها السياسية ، وكانت تعرف أنها لا تستطيع ان تفعل شيئا في مدة الحرب ، وكانت ترقب باهتمام سير المعارك في الحرب وتنظر لحوادثها بمنظار مصلحتها . . . وهي لم تعطف على هذا الفريق أو ذاك الا بمقدار ما كانت تفرضه عليها مصلحتها . وهذا الموقف يتفق مع طبائع الاشياء ، وكان حريا ببريطانيا ان تغتبط أيما اغتباط ، لأن مصر لم تعادها والحرب قائمة ، وكان لبريطانيا مصلحة كبيرة في التزام الشعب المصري موقف الحياد . . . ، (١)

في صيف سنة ١٩١٤ ، وحينما أعلنت الحرب ، كان الخديو عباس حلمي الثاني يزور السلطان محمد رشاد في الاستانة ، وفي يوم ٢٥ يوليو أطلق عليه شاب مصري الرصاص من مسدسه ، فأصيب بعدة جروح ولكنه شفى منها في منتصف سبتمبر ، وكان الشعب المصري وقتئذ يعطف على الخديو لأنه لم يكن على وفاق مع الانجليز ، وكان قد أزاح وزارة محمد سعيد «باشا» وخلفتها وزارة برئاسة حسين رشدي «باشا» في ابريل سنة ١٩١٤

ولكن وزارة رشدي مع شديد الأسف لم تستطع الا محاباة الدولة المحتلة حينما أعلنت انجلترا الحرب على المانيا في ٤ اغسطس سنة ١٩١٤ ففي اليوم التالي ، الخامس من اغسطس ، اجتمع مجلس الوزراء ، وأصدر قرارا عجيبا ، جاء في ديباجته :

« بما أنه قد قضى لسوء الحظ باعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، وبين امبراطور المانيا ، ونظرا لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصري يجعل هذا القطر عرضة لهجوم اعداء صاحب الجلالة الامبراطورية ، وبما أنه من الضروري نظرا لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصري ، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقا لهذا الغرض أن تتخذ الاجراءات الآتية ، فلهذه البواعث ، يكون معلوما لدى جميع ذوى الشأن ان مجلس

(١) لورد لويد ، مصر منذ عهد كرومر ، لندن سنة ١٩٢٢ ص ١٨٤

النظار في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ أغسطس سنة ١٩١٤) تحت رئاسة عطوفتلو فاندنم القائمقام الحديو قد قرر ما يأتي :
ويتلخص القرار في منع التعامل مع المانيا ورعاياها والاشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر المانى ، وحظر التصدير الى المانيا ، وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب في الاراضى والموانى المصرية ، وحجز السفن الالمانية فى نفور مصر (١)

وبهذا القرار خرجت مصر عن مقتضيات الحياد خروجا صريحا وربطت نفسها بعجلة الانجليز ، وخالفت موقف الدولة العثمانية فى الحرب مخالفة ظاهرة ، وكان عجيبا أن يصدر مثل هذا القرار فيسلم بالحالة الواقعية التى تعترض عليها مصر أشد الاعتراض ، وهى حالة وجود قوات بريطانية فى اراضيها ويبيع لهذه القوات المغتصبة أن تقوم فى مصر بعمليات حربية ، وقد سجل القرار فى ديباخته صدوره تحت الضغط ، وذلك مستفاد من عبارة « وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية » فهذه المشورة هى الاوامر التى كانت تصدر من سلطات الاحتلال ، وكان الاولى ألا يصدر قرار كهذا من مجلس الوزراء ، وأن يترك القوة الغاشمة تفعل ما تشاء فتظل أفعالها باطلة فى نظر القانون . وعلى كل صدر هذا القرار ممن لا يملك أن يصدره فقد تجاوز مجلس النظارة اختصاصه وانتزع لنفسه سلطة ليست له ، اللهم الا اذا كانت انجلترا قد رأت أن سيادة تركيا على مصر قد انتهت من زمن مضى ، ولكنها لم تقل بهذا فى تاريخ تال اذ ادعت بعد الحرب أن تركيا كانت ماتزال صاحبة السيادة على مصر وأن تلك السيادة انتقلت اليها ، وهذا تناقض ظاهر ، وتخبط مكشوف .

قال لورد لويد : « رحبت السلطات البريطانية أيما ترحيب بهذا القرار ، وقد عرف الشعب المصرى أين يقف زعماءه الدستوريون ومهد السبيل لتعاون مستقبل بين الحكومة ومعتمدى الدولة البريطانية »

"This declaration was welcomed by the British authorities as highly satisfactory. It left the people of Egypt in no doubt as to where their constitutional leaders stood, and it paved the way for future co-operation between the Government and the accredited representatives of British power."

ولما صدر هذا القرار ارتاب الشعب المصرى فى نوايا رشدى ووزارته ورأى بحق أن رشدى قد فوت على البلاد فرصة ذهبية ، فقد كانت بريطانيا

(١) مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٩١٤ ص ٢٢٨

تدرك جيدا أهمية مصر في الحرب ، وكان بوسعها أن يساوم قبل أن يربط بلاده بهذا الجانب أو ذلك ، وكان بوسعها أن يحصل على الأقل ، على اعتراف من انجلترا باستقلال مصر وسيادتها وتعهد صريح بالجلء عن مصر بمجرد انتهاء الحرب !!

ولكن رشدي باشا تبرع بالسماح للانجليز بكل معونة ممكنة من مصر ومعاداة المانيا وحلفائها من غير ثمن ، وظنت انجلترا أنها تستطيع أن تكسر حدة هذا الشعور برشوة مصر وتقديم شيء من المعونة الاقتصادية لها بنقل صادرات مصر مثلا ، في وقت لم تكن أعمال النقل البحرية سهلة بسبب الحرب ، وتوفير القوات بتحديد المساحة المنزرعة قطنًا ، والمساهمة في تصريف محصول القطن ، واتخاذ اجراءات من شأنها حفظ قيمة الجنيه المصري في التداول . ولكن سلطات الاحتلال لم تفعل شيئا من ذلك لمصلحة مصر ، بل لكي تتفادي ثورة مصر على الاحتلال ، فيما اذا اضطرت الاحوال الاقتصادية واختلت الموازين ، فكانت تلك الاجراءات وقاية ضد الثورة ، ومع ذلك كانت الثورة كامنة في النفوس لان الشعوب لا تضحي بحريتها واستقلالها من أجل مصالح مادية ايا كانت ، ومهما بلغت ، واذا جاز أن تشتري ذم الأفراد من ضعاف النفوس وسقيمي الوجدان ، فمشتري ذمة وكرامة شعب بأسره ، ليس من الامور السهلة !!

كانت انجلترا فزعة من الرأي العام المصري ، خائفة من غضب الشعب المصري ، ولذلك تفاهمت مع وزارة رشدي على تعطيل الجمعية التشريعية منع الاجتماعات العامة ، وقد صدر مرسوم ارجاء دورة الجمعية التشريعية في ١٨ اكتوبر وأعقبه قرار بمنع الاجتماعات العامة . وقد فطن الانجليز الى حركات تركيا ، وتوقعوا منذ شهر اغسطس دخولها الحرب في صف المانيا عاجلا أو آجلا ، فقد حشدت تركيا قواها في سوريا ، وأحسست انجلترا بحرج مركزها في مصر ، ذلك لان السلطة الشرعية في مصر كانت محصورة في الخديو ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية في نطاق محدود ، أما انجلترا فكانت في نظر القانون عاصبة ومعتدية ، ولا يستمد معتمدها سلطته التي فرضها على مصر عنوة واقتدارا الا من قوات الاحتلال ، ولذلك كانت سلطة واقعية لا قانونية لان مصر لم تقبل هذا الوضع الثنائى ولم تبرم معاهدة مع بريطانيا ، ومهما كان نفوذ المستشارين الانجليز فقد كان وضعهم الرسمي انهم موظفون في الحكومة المصرية . ومن الناحية الفنية البحنة كانت مصر في نظر القانون الدولي ذات سيادة ولذلك قال لورد لويد : « كنا نتمتع بسلطة واسعة في بلد ليس لمرکزنا فيه أى سند قانوني

اطلاقا ، وتلك حالة لم تكن مرضية من الناحية القانونية » . فدخل
تركيا الحرب ضد إنجلترا ، يستتبع قانونا ، اعتبار مصر معادية لبريطانيا
وحلفائها ، فكيف يمكن الخروج من هذا المأزق !؟

كان في وسع إنجلترا أن تخرج من المأزق باعلان استقلال مصر والاعتراف
به وبانتهاء علاقة التبعية بين مصر وتركيا والتصريح في الوقت نفسه
بان وجود القوات البريطانية في مصر ضرورة مؤقتة تنتهي بانتهاء الحرب
مباشرة ، وستجلبو بريطانيا عن مصر بمجرد انتهاء الحرب ، ولو فعلت
إنجلترا ذلك لتغلبت على حدة العواطف الوطنية ، وأمكنها أن تكسب الشعب
المصرى ، وجعلت موقفها سليما بعض الشيء من الناحية القانونية ، ولكن
إنجلترا لم تستطع أن تفعل ذلك لأنها تمسكت بجشعها وجنونها الاستعماري
فخسرت القضية من الوجهة القانونية!!

أرادت إنجلترا ، منذ قيام الحرب أن تعالج هذا الشذوذ ، بأجراء أكثر منه
شذوذا ، فنصحها وكلاؤها في مصر باعلان الحماية ، وقد وضع كرومر
برنامج الحماية قبل أن يجلو من مصر في سنة ١٩٠٧ . وبعث مستر
«تشيتام» Cheetam نائب قنصل إنجلترا في مصر رسالة الى وزير
خارجية إنجلترا ، لورد جراى ، فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ ، يستعجل
فيها اعلان الحماية على مصر ، وأبرق جراى فى ١١ سبتمبر للقنصل المذكور
مبديا موافقته على هذا الاجراء (١) ، وقد تبودلت بين قصر الدوبارة
و«داوننج ستريت» برقيات عدة بشأن الحماية فى المدة من سبتمبر
الى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وكلها تقطع بان النية كانت مبيتة واعلان الحماية
كان أمرا مفروغا منه ، وكان الباعث على التردد هو الخوف من ثورة الشعب
المصرى ، وكانت دار المعتمد البريطانى فى القاهرة تقطع فى برقياتها الى لندن
بأنه بمجرد دخول تركيا الحرب فى صف المانيا ستقوم فى مصر ثورة
عنيفة مشوبة بموجة من التعصب الدينى ضد الانجليز ، وفى ذلك
الوقت أوصت وزارة خارجية إنجلترا وكلاهما فى القاهرة بأن يعرضوا
عرش مصر على الامير حسين كامل ، وكان الحديو عباس حلمى الثانى
رئيسا للدولة المصرية ، ومع ذلك جرت المفاوضات سرا مع الامير حسين الذى
قبل العرش مشترطا أن ينال مزيدا من السلطة (٢) ، وذكر قصر الدوبارة
فى رسائله لوزارة خارجية إنجلترا أنه لا يستطيع أن يضمن استقرار

(١) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية

(٢) برقية مستر تشيتام الى سير ادوارد جراى فى اول نوفمبر سنة ١٩١٤ ،
محفوظات وزارة الخارجية البريطانية

الاحوال فى مصر فى حالة اعلان الحماية الا اذا وثق من تأييد ومعاونة الوزارة المصرية للسلطات المحتلة ، واشار قصر الدوبارة بأن يتضمن اعلان الحماية وعد للشعب المصرى بمكافاته بعد انتهاء الحرب .

وتوطئة للحماية ، ومن قبيل جس النبض ، أعلن الجنرال ماكسويل قائد جيش الاحتلال فى مصر الاحكام العرفية بموجب القرار الذى أصدره يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، معلنا به الاحكام العرفية ، وهذا نصه : « ليكن معلوما أنى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على عاتقى ، مراقبة القطر المصرى العسكرية ، لكى يتضمن حماؤه ، فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه »

امضاء

ماكسويل الفريق - قائد الجيوش بمصر (١)

ولو أن الشعب المصرى قاوم هذا الاعلان ، الذى شفع بفرض الرقابة على الصحف ، لتراجعت انجلترا ، وما أعلنت الحماية بأية حال ، فقد كان هذا الاجراء الباطل بمثابة جس نبض ، ولكنه مر كشيء عادى ، ولم تحرك البلاد ساكنا !!

والثابت ان اعلان الاحكام العرفية كان قبل اعلانه قد عرض على حسين رشدى فأبدى استياءه من لغته العنيفة وهدد بالاستقالة اذا لم تعدل صيغته ، ولما عدل سحب استقالته ، ولو أنه رفض مبدأ اعلان الاحكام العرفية بواسطة قائد جيش الاحتلال ، لما تجاسر هذا الاخير على اتخاذ تلك الخطوة (٢) ، وقد أبرق وزير خارجية انجلترا الى المستر تشيتام فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ قائلا : « انى أوافق على الاجراء الذى اتخذتموه ، وأعتقد أنك وقائد جيش الاحتلال ، قابضان على ناصية الموقف بمهارة تستحق الاعجاب » . وقد أطمع سكوت مصر واستخذاء مجلس وزرائها اللورد جراى فأراد أن يخطو خطوة أخرى أشد جرأة ، فكتب الى نائب المعتمد البريطانى بالقاهرة يوصى باعلان ضم مصر نهائيا الى أملاك التاج البريطانى (٣) . وكان جراى قد فاتح الحكومة المصرية فى هذا الاجراء وظفر بقبولها ، ولكن نائب القنصل البريطانى فى مصر ، كان أكثر الماما بالحالة فحذر

(١) الوقائع المصرية ، عدد غير اعتيادى ، ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

(٢) رسالة تشيتام الى جراى فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، محفوظات الخارجية البريطانية .

(٣) من جراى الى تشيتام فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، محفوظات وزارة الخارجية البريطانية .

من هذا الاجراء وانذر وأكد أن اعلان الضم سيحدث ثورة في مصر ، ومالبث
جراى أن أبرق لنائب القنصل ووافق على وجهة نظره وأبدى عدل الحكومة
البريطانية عن قرار الضم (١)

وكان تشييتام قد ذكر في معارضته لقرار الضم أن الجنرال ماكسويل
يشاطره الرأي ، وأن انجلترا اذا قررت ضم مصر الى أملاك التاج
البريطانى فستحمل قبل الاجانب مسئوليات هى فى غنى عنها ، وكذلك
ستكون مطالبة باقامة حكم صالح فى مصر ، ومن مصلحتها أن تترك الحكومة
المصرية وحدها مسئولة أمام الاجانب ، وأن تترك الدولار المصرى بحالته
• (٢)

عدلت الحكومة البريطانية عن فكرة الضم مخافة العواقب التى تترتب
عليها ، ولكنها انتهت الى تقرير اعلان الحماية على مصر ، واتفقت سلطات
الاحتلال على هذا الاجراء مع حسين رشدى ، الذى كان يتفاوض مع تلك
السلطات على ما ينبغى عمله فى حالة دخول تركيا فى الحرب مع المانيا ،
فقبل مبدأ الحماية ، وتقديم مصر معونتها لبريطانيا فى الحرب ضد
تركيا ، وأن تنفرد انجلترا بأعمال الدفاع عن مصر وتترك للحكومة المصرية
المسئوليات المدنية فى حدودها الضيقة (٣) ، وهكذا تأمر رشدى ووزارته
وتفاوضوا فى الظلام ، وقبلوا مبدأ الحماية قبل أن تعلن بأكثر من شهر ،
فكانوا بحق برادع الانجليز ، وانا لنسجل أسماء أعضاء تلك الوزارة
هنا ، ليعرف المصريون من الذين خانوهم ثم حكموهم وتظاهروا بالولاء للحركة
الوطنية فيما بعد : حسين رشدى • اسماعيل سرى • احمد حلمى • يوسف
وهبه • محمد محب • عدلى يكن • عبد الخالق ثروت • اسماعيل صدقى •
قبل رشدى المفاوضات فى موضوع الحماية ، واشترط أن يسبقها اعلان
الاحكام العرفية ، بل وأشار بأن يكون هذا الاعلان بمعرفة قائد جيش
الاحتلال ، لكى يفلت من المسئولية أمام الشعب ، ويلقيها على كاهل
جيش الاحتلال ، ويتظاهر بأنه لم تكن له حيلة فى هذا الموقف ، مع أنه
أطلع على اعلان الاحكام العرفية قبل نشره ، بل وعرضت عليه صيغة
اعلان الحماية حينما استقر رأى عليها ، وكذلك اشترك فى مفاوضة
الامير حسين كامل بشأن العرش ، وسلم بمبدأ عزل الحُدُيو بمعرفة

(١) من جراى الى تشييتام فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، محفوظات الخارجية البريطانية

(٢) برقية تشييتام الى جراى فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، محفوظات وزارة الخارجية
البريطانية .

(٣) برقية تشييتام الى جراى فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، المحفوظات البريطانية .

الحكومة البريطانية ، وكان عباس حلمى الثانى فى الاستانة ، يترقب دخول تركيا الحرب ، وما أن دخلتها فى صف المانيا ، حتى اتخذ موقفا ايجابيا من بريطانيا ، فوجه ندا الى الامة المصرية ، فى منشور مؤرخ فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وهذا نصه :

« هاقذ أتت الساعة خلاصكم من احتلال أجنبى وطىء البلاد من ٣٢ سنة مضت بدعوى انه مؤقت ، وانه لتأييد الأريكة الخديوية ، كما تدل عليه تصريحات الحكومة الانجليزية ، ووعود رجالها الرسميين العنيفة ، ولكنه ماضت عليه الاعوام حتى نسى الوعود بالجلاء ، وتداخل فى شئون البلاد الادارية والسياسية ، فتصرف فى مالية الحكومة تصرف المالك المبدى ، واعتدى على حقوقنا فى السودان ، واحل ابنائه مكان الوطنيين فى الوظائف العمومية ، وسلب استقلال القضاء ، وسن القوانين الماسة بالحرية الشخصية والمضيقة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع ، وقاوم رغباتنا ورغبات رعايانا فى انتشار التربية والتعليم الصحيح فى أرجاء القطر ، وفى منح البلاد دستورا كاملا يتناسب مع احوال التقدم العصرى ، ولما أن أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى ، جاءت الحكومة الانكليزية فمنعنا من الرجوع الى مصر ، مقر العرش الخديوى ، ودعتنا لترك الاستانة ، والرحيل الى ايطاليا ، فرفضنا هذا الطلب رفضا باتا ، واعتبرناه أقصى ماتعدى به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية ، واعتبرته الدولة العلية ، صاحبة السيادة على مصر ، اعتداء على الحقوق الشاهانية ، ولما كانت رغبات جلالة الخليفة وحكومته السنية ، هى تأييد الفرمانات لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية ، فقد اقتضت ارادة امير المؤمنين تسيير جيش عثمانى عديد مظفر على القطر المصرى لاعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل سنة ١٨٨٢ ، وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض ، وقيامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته ، واستعدادكم لاستقبالنا واستقباله بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنية ، والاخلاص لجلالة الخليفة المعظم ، ولنا ولبلادكم ، وبما أن الامل وطيد فى نجاحنا بمعونته تعالى فاننا نعلن من الآن منحكم الدستور الكامل ، والغاء القوانين المنافية للحرية ، واعادة الضمانات لاستقلال القضاء ، والنفوذ عن المجرمين السياسيين ، ومن صدرت ضدكم احكام او رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الاخيرة ، والعمل على تعميم التعليم وترقيته ، وكل ما فيه تقدم البلاد المادى والادبى ، والسهر على راحة سكانها ، وتوافر اسباب سعادتهم ، هاهى الفرصة فانتهزوها ، وليكن شعاركم خلاص مصر مع احترام ارواح وأموال الاجانب ،

فانه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال . ومن يحاربنا معهم ، حقق
الله الامال « (١)

اعلان الحماية ، وتعيين السلطان حسين كامل

كانت الوزارة متواطئة مع الاحتلال كما قدمنا ، وكان سيف الاحكام
العرفية فوق الرقاب ، وكان الاحتلال قد تفاهم بالاشتراك مع الوزارة ،
مع الامير حسين كامل ، الذي كان يتمتع بسمعة طيبة بين مواطنيه ، على
قبول العرش ، واحست انجلترا ان المقاومة الوطنية تكاد تكون منعدمة
خصوصا بعد نفي الكثيرين وتشريد رجال الحزب الوطني ، فأعلنت انجلترا
حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وهذا نص الاعلان :

« اعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى »

« يعلن ناظر الخارجية ، لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى ، انه بالنظر
الى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية
جلالته ، واصبحت من الان فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية »

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل
التدابير اللازمة للدفاع عن مصر ، وحماية أهلها ومصالحها » (٢)

وقد احتج المغفور له أمين الرافعي ، باعلان احتجاب جريدة الشعب ، التي
كان يرأس تحريرها .

وشفعت انجلترا اعلان الحماية في اليوم التالي باعلان خلع عباس حلمي
الثاني ، وتولية الامير حسين كامل عرش مصر ، وهذا نص الاعلان :

« اعلان بخلع سمو عباس حلمي باشا عن منصب الخديوية ، وارتقاء
صاحب العظمة السلطان حسين كامل عرش السلطنة المصرية : »

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى انه بالنظر لاقدام
سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق على الانضمام لاعداد الملك ،
قد رأت حكومة جلالته خله عن منصب الخديوية ، وقد عرض هذا المنصب
السامي مع لقب سلطان مصر على سمو الامير حسين كامل باشا أكبر الامراء
الموجودين من سلالة محمد علي فقبله »

(١) عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد - رمز الاخلاص والتفححية . مصر سنة
١٩٤١ ، صفحة ٢٨٤

(٢) « نائع المصرية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

وفى نفس اليوم تألفت وزارة من الحونة برئاسة حسين رشدي مرة أخرى ، ولم يحدث الا تغيير يسير فى بعض المناصب الوزارية ، وألغيت وزارة الخارجية المصرية ، لان بريطانيا قامت بتمثيل مصر فى الخارج والنيابة عنها فى علاقاتها الدبلوماسية . ويقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعى تعليقا على هذه الحوادث المحزنة :

« ومن المؤلم حقا ان يحدث هذا الانقلاب الخطير ، وتعلن الحماية على البلاد ، ويهدد استقلالها ، ولا تبدو من مصر الرسمية ، ولا من الجمعية التشريعية ، التى كانت لها بموجب القانون النظامى القديم صفة النيابة عن الامة ، أى احتجاج على هذا الاعتداء الهائل بل تبقى الوزارة قائمة ، وتقر الحماية ، ولايستقيل من الحكومة وزير ، ولا موظف كبير ، احتجاجا على هذا الانقلاب الخطير ، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكنة صامتة ، كأنه لم يحدث حدث فى البلاد !! بل ان وكيلها المنتخب ، المرحوم سعد زغلول ، كان فى مقدمة المحتفين بالسير (آرثر ماكهمسون) ، أول مندوب سام بريطانى عين فى ظل الحماية ، اذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه ، يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥ ، وقال عنه على مسمع من المستقبلين « ان دلائل الخير بادية على وجهه » وأمل ان يجزل الله لمصر الخير على يده (١)

ولكن عذر سعد زغلول ، أنه كان قد حضر احتلال الانجليز لمصر سنة ١٨٨٢ ، ورأى رحمه الله بعينيه من الفظائع ، ما لم نره نحن ، ولذلك كانت تخونه وطنيته وشجاعته فى كثير من الاحوال ، وكانت هذه هى الحالة النفسية بالنسبة لرجال مصر الذين شهدوا حوادث الاحتلال ، وعاشوا الى أرذل العمر .

كان اعلان الحماية البريطانية على مصر انقلابا بعيد المدى ، سنفنده ونبين أوجه بطلانه قانونا فى فقرات تالية ، وقد سبقه اعلان الاحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وتلك السلطة العرفية ، غير الشرعية ، التى حكمت مصر فى مدة الحرب ، لم تكن بحقن الحريات العامة بل طاردت الوطنيين وحاربتهم بكل ما أوتيت من قوة فضبطت أوراق الحزب الوطنى وسجلاته ، وشتتت شمل أعضائه وأنصاره وزجت بهم فى المعتقلات ، وظهر سخط الشعب على الاحتلال وأعوانه فى مظاهرة طلبه الحقوق يوم زيارة السلطان حسين كامل لمعهدهم فى ١٨ فبراير سنة ١٩١٨ ، والاعتداء عليه مرتين : الاولى أطلق فيها محمد خليل ، وهو تاجر خردوات بالمنصورة عيارا ناريا على السلطان فى ٨ ابريل

(١) عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد ، ص ٣٨٨

سنة ١٩١٥ ، أثناء مرور موكب السلطان بشارع عابدين ، وقد خاب أثر الجريمة ، والثانية القاء قنبلة عليه من نافذة أحد المنازل بالاسكندرية وهو ذاهب الى صلاة الجمعة في يوم ٩ يوليو سنة ١٩١٥ ، ولم تنفجر القنبلة ، وذلك العدوان في الحقيقة كان مظهر احتجاج على الحماية وماترتب عليها .

ولقد عطل الاحتلال الجمعية التشريعية بأمر عال صدر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، ومرسوم صدر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بتأجيل دور الانعقاد الى فبراير سنة ١٩١٥ ثم الى أول نوفمبر سنة ١٩١٥ ، ثم أجلت الى أجل غير مسمى بمرسوم صدر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، وظلت البلاد محرومة من الحياة النيابية حتى أعلن دستور سنة ١٩٢٣ .

واتخذ الانجليز من مصر قاعدة حربية يرمون بنيرانها المسلمين في سوريا وفلسطين ، وتدفعت جيوشهم على مصر من مختلف أنحاء الامبراطورية ، وكما جعل الحلفاء مصر قاعدة لعمليات على الدردنيل والعراق وسوريا وفلسطين ، جعلوها أيضا قاعدة دعايتهم الواسعة في الشرق الاوسط .

وراح الانجليز منذ بداية الحرب ، يجمعون بالقوة والاكراه ، العمال والفلاحين لارسالهم الى الميادين في شبه جزيرة سيناء وفي العراق وسوريا والدردنيل ، بل وأرسلوهم الى فرنسا ليخدموا الجيوش ويموتوا رغم أنوفهم تحت الراية البريطانية .

وكان يقبض على هؤلاء في دورهم وحقولهم ، وتصفد أيديهم بالاعلال ويسميهم الانجليز «متطوعين» ، وقد وضعت الحكومة المصرية سلطتها وموظفيها ورجال البوليس والادارة وعمد ومشايخ البلاد تحت تصرف سلطات الاحتلال ، وانتهز صغار النفوس الفرصة وابتزوا دماء الاهلين في مقابل التستر عليهم والامتناع عن تجنيدهم بتلك الصورة الرهيبة .

وقد بلغ عدد العمال والهجانة الذين أخذهم الانجليز بالقوة مليوناً ومائة وسبعين ألف نسمة ، بل وصل العدد الى مليون ونصف مليون من خيرة أبناء مصر ، ومات منهم في الميادين مئات الالوف ، ولولاهم لكانت هزيمة انجلترا وحلفائها في الميدان الشرقي محققة ، وقد قال لورد ملنر عن هؤلاء الرجال : « ان الشعب المصري تحمل التكليف والقيود التي اقتضتها الحرب بالصبر والرضا ، وان الخدمات التي أداها الفيلق المصري للعمال لاتقوم بضمن ، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين »

وكما جمع الانجليز العمال والفلاحين لاغراضهم الحربية ، استولوا على الدواب غير مشفقين بالفلاح ولا مبالين بالزراعة ، فلم يتركوا دابة صالحة للعمل الا

وقد صادروها واستولوا عليها بأبخس الاثمان ، بل دهموا البيوت في المدن والقرى والكفور وفتشوها وأخذوا منها الحبوب والمؤن وعلف المواشى ، ولم يتركوا للناس قوتهم الضروري ، وقطعوا الاشجار للانتفاع بأخشابها ، وصارت مصر سكانها وحكومتها ودوابها وأقواتها ومرافقها وسككها الحديدية نهبا للقراصنة الانجليز ، وليتهم اكتفوا بهذا ، فطلبوا الرديف من الجيش المصرى لاستخدامه في العمليات الحربية ، بعد اندحارهم في الدردنيل ، وصدر قرار بذلك من وزير الحربية اسماعيل سرى في ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ ، وقبضوا على اثنى عشر ألف رجل تنفيذاً لذلك الامر ، وقد تظاهر الرديف أمام قصر عابدين في ٢٩ يناير سنة ١٩١٦

وقد مات حسين كامل في ٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ ، وعينت انجلترا الامير احمد فؤاد ، سلطانا على مصر في نفس اليوم ، وذلك بمقتضى تبليغ من السير « ريجنالد ونجت » المندوب السامى البريطانى (١) ، وهكذا ظل عرش مصر العوبه في يد انجلترا تختار له من تشاء من أسرة محمد على ، وتفرضه على شعب مصر فرضا ، دون أن تكون للشعب مشيئة أو اختيار .

وكما استوزر عباس الثانى وحسين كامل حسين رشدى الابانى المتمصر استوزره احمد فؤاد لان رشدى ، كان مفروضا من الاحتلال لتوقيع الحماية على مصر ثم لتنفيذ اجراءاتها الصارمة ، وكانت تعاونه عصابة من الباشوات المتمصرين والاقطاعيين . وتلك العصابة ، لا الوزارة وهبت حكومة انجلترا من مال مصر في ٩ مارس سنة ١٩١٨ ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات ، مكافأة لها على الفتك بالمصريين بالصورة التى لحصناها ، وذلك بدعوى ان انجلترا دفعت عن مصر الغارات ، ومما هو جدير بالتنويه أن مجلس الوزراء الذى اتخذ ذلك القرار المهين ، كان قد انعقد برئاسة السلطان احمد فؤاد ! !

كانت قناة السويس هدف انجلترا الاول والاهم في جميع التدابير التى اتخذتها ، وقد اصطدمت انجلترا بالنسبة لقناة السويس بصعوبات قانونية شديدة ، ذلك لأن المرور فى قناة السويس ، فى حالة قيام الحرب ، يخضع للنظام الذى فرضته معاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ .

(١) التبليغ منشور بالوقائع المصرية ، عدد ٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ ، وكتاب عبدالرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، صفحة ٣٥

وتنص المادة الأولى من المعاهدة على أن « تكون قناة السويس البحرية على الدوام حرة ومفتوحة ، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم ، لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز جنسيتها . وعليه اتفقت الدول السامية المتعاقدة على ألا تمس بأي شكل حرية استخدام القناة ، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم . ولا تخضع القناة أبدا لمباشرة حق الحصار البحري »

وتطبيقا لهذا المبدأ ، جاء نص المادة الرابعة من معاهدة القسطنطينية ،
المسار إليها كالآتي :

« لما كانت القناة البحرية تظل مفتوحة في وقت الحرب كمرحى ، حتى للسفن الحربية التابعة للمحاربين ، تطبيقا للمادة الأولى من المعاهدة الحالية ، فقد اتفقت الدول السامية المتعاقدة على أن أى حق حربي ، أو أى عمل عدائى أو أى عمل يكون الغرض منه تعطيل الملاحة بالقناة لايجوز مباشرته داخل القناة وموانئ مدخليها ، وكذلك داخل مسافة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى لو كانت الامبراطورية العثمانية احدى الدول المتحاربة ،

« ولا يجوز للسفن التابعة للمحاربين ، أن تتزود أو تتمون ، داخل القناة وموانئ مدخليها ، الا للحد الضرورى جدا ، ويتم عبور هذه السفن بالقناة فى أقصر وقت تطبيقا للوائح السارية ، ودون أى تأخير آخر غير ماينتج عن ضرورات العمل . ولا يجوز أن تتجاوز مرابطتها ، فى بورسعيد ومرقا السويس ، أربع وعشرين ساعة ، الا فى حالة القوة القاهرة ، وفى هذه الحالة ، تلزم بالسفر فى اقرب وقت ممكن . ويجب دائما أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين خروج سفينة محاربة ، من أحد موانئ المداخل ، وسفر سفينة تابعة للدول المعادية »

وجاء فى المادة الخامسة : « فى وقت الحرب لايجوز للدول المحاربة أن تنزل أو تأخذ ، داخل القناة وموانئ مداخلها ، قوات أو ذخائر أو مواد حربية . ولكن فى حالة المانع العرضى داخل القناة ، يجوز داخل موانئ المداخل ، أخذ أو انزال قوات مقسمة الى جماعات لا تتجاوز الواحدة منها ١٠٠٠ رجل مع المهمات الحربية التى تناسبهم . »

والمادة السابعة نصت على أنه « لا تبقى للدول أى سفينة حربية داخل القناة ، بما فى ذلك بحيرة التمساح والبحيرات المرة » .

« ومع ذلك ، يجوز لها ، أن تضع ، فى موانئ المداخل ببورسعيد والسويس ، مراكب حربية لا يتجاوز عددها مركبين لكل دولة . وهذا الحق لا يتمتع به المحاربون »

ونيط بالحكومة المصرية ، فى المادة التاسعة ، أن تتخذ ، فى حدود سلطتها المستمدة من الفرمانات ، التدابير اللازمة التى تحمل على احترام تنفيذ المعاهدة . وفى حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لاتدبر الوسائل الكافية ، فعليها الاستنجد بالحكومة الامبراطورية العثمانية .

اختلف تطبيق معاهدة القسطنطينية المذكورة ، طبقا لمراحل الحرب الآتية:

- ١ - حالة قيام الحرب قبل ان تشتبك فيها انجلترا .
- ٢ - اشتباك انجلترا فى الحرب ضد المانيا فى ٤ اغسطس سنة ١٩١٤ ، ولكن قبل أن تدخل تركيا فى الحرب .
- ٣ - دخول تركيا فى الحرب فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ و اعلان انجلترا الحرب عليها فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

أولا - فى الفترة الاولى

قرر مجلس الوزراء فى مصر اتخاذ موقف الحياد التام ومعاملة سفن المحاربين وفق احكام معاهدة سنة ١٨٨٨ ، ولكن قراراته لم تصدر الا فى ٣ اغسطس سنة ١٩١٤ ، متضمنة التعليمات التى تتبع مع سفن المحاربين بالقناة وموانئها ، وكانت تلك التعليمات مطابقة لما سبق ان تقرر فى سنة ١٩٠٤ بمناسبة الحرب بين روسيا واليابان .

وتتلخص هذه تعليمات فى التصريح للسفينة الحربية المشتركة فى الحرب بالتزود بكمية الفحم الضرورية ، على ان يتم مرورها فى اقصروقت فيما عدا حالة الضرورة أو تنفيذ امر سلطات القناة ، ولا تمكث تلك السفينة ببور سعيد والسويس أكثر من ٢٤ ساعة ، الا فى حالة الضرورة أو اذا كانت السفينة لم تزود بالفحم بعد ، وعليها فى هذه الاحوال الاخيرة أن تبحر فى اقرب وقت ، ويجب مرور ٢٤ ساعة قبل سفر سفينتين متعاديتين ، ولا تشحن أو تفرغ بالقناة وموانئها قوات او عتاد حربي أو مواد أخرى ، الا فى حالة المانع العرضى بالقناة فانه يجوز انزال قوات على دفع لانتجاوز الدفعة منها الف جندي ، ويشمل تعبير « سفينة حربية » كل سفينة مسلحة وكل سفينة غير مسلحة تستخدمها دولة محاربة لخدمة السفن التى تقوم بالاعمال العدائية ، ولا يشمل السفن الخاصة بالخدمة الطبية (١)

ثانيا - فى الفترة الثانية

لما دخلت انجلترا الحرب ضد المانيا بعد اعلان القرار المتقدم بيوم واحد ، أصدر مجلس الوزراء قرارا آخر أهدر به أحكام معاهدة القسطنطينية وحابى بريطانيا محاباة ظاهرة ، وتاريخ هذا القرار ٥ اغسطس سنة ١٩١٤ . وقد نصت المادة ١٣ منه على ما يأتى :

(١) الملف ٦٨/٢/١٣٩٨ «قناة السويس» ، بمجلس الدولة ، قسم الراى ، وزارة الخارجية المصرية .

« القوات البحرية والحربية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية ، يجوز لها أن تباشر جميع حقوق الحرب في الموانئ المصرية أو في أرض القطر المصري . وكل مايجرى الاستحواذعليه في الموانئ المصرية وفي أرض القطر المصري من سفن حربية أومراكب تجارية أو بضائع يجوز احالة النظر فيه على احدى محاكم الغنائم البريطانية »

وجاء في المادة العشرين من القرار المذكور مانصه :

« تسرى أحكام هذا القرار ، فيما يتعلق بالموانئ الواقعة في مدخلقناة السويس مع التعديلات الآتية :

١ - السفن التجارية التي مرت أو تريد المرور في القناة ، مهما كانت جنسيتها وشحنتها ، يكون لها تمام الحرية في أن ترسو في الموانئ المذكورة وفي أن تتركها ، أو في المرور منالقناة دون أن تكون عرضة للاستحواذ والحجز ، على شرط أن يحصل المرور في القناة والسفر من الميناء الذي في أحد مدخليها بحالة طبيعية وبدون تأخير لامسوغ له .

ب - يجوز لهذه السفن أن تأخذمن اللوازم بما فيها الفحم ما يكون معقولا أنها تحتاج اليه لأجل السفرالذي قامت من أجله .

ج - البضائع التي مرت منالقناة مهما كان نوعها ، يجوز نقلها من سفينة الى أخرى ، في ميناء القيام .

« - يكون تفسير المادة ١٣ من هذا القرار ، طبقا لاتفاقية قناة السويس، المبرمة في سنة ١٨٨٨ » (١)

ثالثا - الفترة الثالثة

لما دخلت تركيا الحرب ضد بريطانيا ، ازدادت الحالة سوءا ، وأمعنّت انجلترا في اهدار معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، ولكي تمهد الحكومة الانجليزية للعبتها أصدرت في ٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٤ مذكرة سلمتها لسفراء الدول البحرية بلندن ، ليلغوها لحكوماتهم . وجاء في هذه المذكرة ما يأتي :

« منذ نشوب الحرب ، بقيت بقناة السويس بعض سفن تابعة للأعداء . وقد حجزت الحكومة المصرية بعض هذه السفن بسبب أعمال عدائية ، ارتكبت بالقناة ، وحجزت بعضها لأنه كان هناك ما يبرر الخوف من أنها ترمى لأعمال عدائية ، وتركت الحرية الكاملة لوحداث منها ، ولكنها رفضت

(١) الوقائع المصرية ، السنة الرابعة والثمانون ، ٦ أغسطس سنة ١٩١٤

مغادرة القناة رغم منحها حرية المرور ، وبهذا تبين أنها تقصد استخدام موانئ القناة ملجأً تحتمى به ، وهو غرض لا تشمله معاهدة قناة السويس . ولا تقر حكومة صاحب الجلالة التمتع بحق حرية دخول واستخدام القناة وموانئ مداخلها لمدة غير محدودة هروباً من القبض ، إذ أن السماح بمثل هذه الوسيلة يؤدي لنتيجة واضحة حتمية ، هي اضطراب أو حتى منع السفن الأخرى من أن تتمكن من استخدام القناة وموانئها . وعلى هذا كانت الحكومة المصرية على حق تام في الخطوات التي اتخذتها لطردها كل السفن المعادية التي بقيت بموانئ القناة مدة طويلة تفصح عن أنها لا تريد السفر بالشكل المعتاد ، واستخدمت القناة وموانئها بشكل لا يلائم استخدام السفن الأخرى لها بالصفة المعتادة ، (١)

وقد استغلت الحكومة البريطانية نفوذها في مصر ، فاستعانت بالحكومة المصرية ، التي كانت آلة صماء لا حول لها ولا قوة ، في تفسير معاهدة القسطنطينية طبقاً لمصلحة بريطانيا ، وخولفت المعاهدة في أقدم بنودها مخالفة واضحة بمنع مرور سفن البلاد المعادية لبريطانيا ، واعطائها حرية السفر لعرض البحر فقط ، بل الأعجب من ذلك أن محكمة الغنائم البريطانية في الإسكندرية اعتبرت موانئ القناة كبورسعيد والسويس موانئ محاربة بدعوى أن مصر حليفة لبريطانيا ومعينة لها في الحرب .

ولما أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقطعت صلة مصر بتركيا بإعلان من جانب واحد ، وجعلت مصر وموانئها أقلية محاربا في جانب الحلفاء ضد تركيا ، وبالقوة والجبروت وبغير أي سند قانوني باشرت إنجلترا بنفسها الحقوق التي خولتها معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ لمصر وتركيا وازالت الاساطيل البريطانية نشاطها داخل القناة ، ولم يبق للقانون أية قيمة في نظر بريطانيا وحلفائها

تصرف إنجلترا في القناة تصرف المالك

اعترف « لورد لويد » أن إنجلترا قد تجاهلت أي اعتبار غير أهدافها الحربية والرغبة في الحصول على النصر بأي ثمن ولو داست على جثة القانون ، ولم تقم لمصر أي وزن . وقال إن إنجلترا في سنة ١٩١٦ جعلت دلتا النيل كلها معسكراً بريطانياً . وأما قناة السويس فقد أضحت مجرد طريق مواصلات للحلفاء ، أي لم تعد طريقاً للملاحة العالمية كما نصت

(١) دكتور عبد الله رشوان : المركز الدولي لقناة السويس ونظائرها ، مصر سنة

معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، وقال ان معسكرات الاسماعيليه والقنطرة كانت ملاذاً للاسترايين والهنود والبريطانيين ، واما اهل البلاد فكانوا يقطعون الخشب أو ينزحون الماء .

"We had turned the Nile Delta into an armed Camp, in which none but combatants received much consideration. The Suez Canal was an allied line of communication ; its base camp at Ismailia and Kantara were the home of Australians, Indians, and British, in which the Egyptians were hewers of Wood and drawers of water." (1)

واعترف «لويده» بأن القوات البريطانية كانت تنطلق الى القاهرة للهو والتسبيلية فتكتظ بها طرقاتها وفنادقها، ولكنه لم يذكر كم أساء هؤلاء الجنود الى المصريين وجرحوا عواطفهم واعتدوا على أموالهم وكرامتهم وارتكبوا أخط الجرائم دون ان تتجاسر يد القانون على التعرض اليهم أو وقفهم عند حدهم .

كانت قناة السويس كما ذكرنا من قبل هدف بريطانيا الاول والاهم أثناء الحرب ، وقد سيطرت بريطانيا عليها سيطرة تامة ، تناولت شركة قناة السويس كما تناولت القناة ومنطقتها والبلد الذي تجرى فيه القناة .

أما الشركة فقد سلمت نفسها لبريطانيا طائعة مختارة ، حتى أنها قبلت أن تجرى عملية تحصيل رسوم المرور بمعرفة مكتبها في لندن ، وهو ذلك المكتب الذي تشرف عليه الحكومة البريطانية ، وفي القناة ومدخلها وضعت موظفيها ومكاتبها وآلاتها ومهماتنا ودولابها الكامل تحت تصرف الاميرالية البريطانية ، وانقبلت من شركة تجارية مصرية الجنس الى شبه دولة تشترك في الحرب ضد المانيا وتركيا مشاركة فعالة وتتلقى أوامرها من القيادة البريطانية ، دون ان تعترف بوجود للحكومة المصرية (٢)

واحتلت قوات بريطانيا جميع النقاط الاستراتيجية بمنطقة القناة ، مخالفة أحكام معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، مخالفة اعترف بها الكتاب الانجليز أنفسهم وفي مقدمتهم، سير «آرنولد ولسون» (٣) .

(١) لورد لويده ، مصر مند كرومر ، الجزء الاول ، ص ١٨٥

(٢) شرحنا موقف الشركة بجلاء في الجزء الرابع الذي أفردها لها

(٣) آرنولد ولسون ، قناة السويس : ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، لندن سنة

١٩٢٩ ص ١٢٩

ولما أعلنت الحرب احتتمت فى القناة بعض السفن التجارية التابعة لأمانيا والنمسا باعتبار القناة منطقة حيادولتلك السفن أن تستعمل هذا الحق قانونا ، وقد لاذت ببورسعيد والسويس حتى لاتقع فى الاسر ، ولكن شركة القناة أدعت أن هذه السفن تتجسس لحساب دولها وانتزعت منها أجهزة اللاسلكى ، ولما دخلت تركيا الحرب منعت الحكومة المصرية سفن ألمانيا وحلفائها من الالتجاء لموانى القناة منعا باتا ، وكان ذلك تنفيذا لتعليمات السلطات البريطانية بطبيعة الحال ، فتحتم على هذه السفن أن ترابط على مسافة ثلاثة أميال خارج المياه المصرية وهناك كانت معرضة للأسر بمعرفة قطع الاسطول البريطانى فى البحر الابيض المتوسط .

وكان سند انجلترا فى موقفها المخالف لمعاهدة القسطنطينية ولاحكام القانون الدولى العام أنها تقوم بأعمال الدفاع عن قناة السويس ، وكان الجنرال ماكسويل قائدا للقوات البريطانية فى مصر منذ شهر سبتمبر سنة ١٩١٤ ، وهو من الضباط الذين اشتركوا فى الهجوم على مصر من قناة السويس فى سنة ١٨٨٢ ، وقد احتل فى منطقة القناة ثلاث مناطق: الاولى من السويس الى البحيرات المرة ، والثانية من شمال البحيرة المرة الكبيرة الى الفردان ، والثالثة من الفردان الى بورسعيد ، ووقفت قطع من الاسطولين البريطانى والفرنسى عند مداخل القناة لتحرم على أعداء بريطانيا وفرنسا المرور بالقناة ، كما عسكرت فرق بريطانية على امتداد الترع الحلوة وعند خزان المياه ، وقد أضيفت الى هذه القوات السفن والمراكب المملوكة لشركة قناة السويس وأضحى جميع جهاز شركة القناة جزءا من الآلة الحربية .

وبالجملة صارت القناة وموانئها وأبنيتها وأدواتها ومنطقتها خطا من خطوط النار أقامته بريطانيا عنوة واقتدارا .

رابطت الحملة التى أشار اليها منشور الخديو عباس حلمى الثانى ، الذى أسلفنا بيانه ، على مقربة من قناة السويس ، وقامت فى ٣ فبراير سنة ١٩١٥ بهجوم فى المسافة الواقعة بين بحيرة التمساح والبحيرات المرة ، وكانت تلك القوة التركية مؤلفة من خمسة آلاف رجل ، ولكن فشل الهجوم ، بعد أن سدد ضرباته لبعض قطع الاسطول الفرنسى والانجليزى على الرغم من المقاومة والجهود المضنية التى بذلها بحارة شركة قناة السويس فى انقاذ القطع الغارقة ، وقد توقفت الملاحة فى القناة يوما كاملا وبضع ليال تالية .

ولكن كانت ترابط في «بيرشيبه» قوة تركية مؤلفة من ثلاثين ألف رجل وكانت مستعدة للهجوم وكذلك استطاع الاتراك بواسطة الغواصات الألمانية أن يبتثوا الألغام في البحر الأحمر وعند مدينة السويس ، وقد استأنفوا هجومهم من شبه جزيرة سيناء في شهر مارس سنة ١٩١٥ ثم ردوا على أعقابهم ، وتجدد الهجوم عند الاسماعيلية في ٢٨ ابريل ، وتسلمت في آخر مايو بعض الوحدات التركية واستطاعت ان تبتث الغاما في القناة ، وفي ٣٠ يونيو غرقت السفينة Teiresias اذ مسها لغم في البحيرة المرة ، ولكن الشركة أخرجتها واستؤنف المرور بعد يوم واحد .

وقد أجلى الانجليز عن غالبيويولي في ديسمبر سنة ١٩١٥ وتحرج موقفهم في قناة السويس تبعا لذلك ، وحاول الترك وقتئذ أن يزحفوا على قناة السويس بقوة قوامها مائة وثلاثين ألف رجل ، ووصلت هذه الانباء الى كتشنر في ابريل سنة ١٩١٦ فانخلع قلبه ، وكان على رأس القوة المرابطة في قناة السويس السير « آرشيبالدموري » Sir Archibald Murray وكان رجلا غليظ القلب فأكره الحكومة المصرية على تسخير مئات الآلاف من الفلاحين والعمال ومئات الآلاف من دواب الحمل في مد قضبان حديدية ونقل أدوات سكك الحديد الضيقة وقضبانها من جهات الدلتا المختلفة الى منطقة القناة ، ومد الانابيب وغير ذلك من مختلف العمليات على وجه السرعة ، ولولا جهود هؤلاء المصريين لمنى الانجليز بهزيمة قاصمة للظهور (١) ويكفى أن نذكر أن العمال المصريين كانوا يستخرجون يوميا من الآبار في القنطرة ستمائة ألف جالون من المياه تنساب في الانابيب ولولاها ماتت القوات البريطانية التي تحارب في سيناء وفلسطين ظمأ ، ويكفى أن نذكر أيضا أن تلك القوات كانت تتراوح بين مائة وخمسين ومائتي ألف من الجنود ، ويستطيع العارفون بفنون الحرب أن يقدروا كم من العمال كان يلزم لهؤلاء ، وكلهم كانوا مصريين ينطوعون بالسياط ويذهبون الى الميدان مكبلين بالاشلال .

وقد تولى القيادة في شهر يونيو سنة ١٩١٧ اللورد «النبى» ولولا ما بذله المصريون ، الذين ماتوا بالمئات والآلاف تحت نيران الترك والامان ، لما وصل اللبى في صحراء سيناء والنام الى شىء من النصر الذى وصل اليه ، فاذا كانت القناة قد أنقذت بالفصل للمصريين لا للانجليز (٢)

(1) Official History of the War (i, 95).

(2) Malcolm, Sir Ian. The Suez Canal. National Review, May 1927, May 1923, June 1924.

بطلان الحماية

كان سند انجلترا فيما اتخذته من اجراءات بمصر اثناء الحرب العالمية الاولى ، الحماية التي فرضتها باعلان من جانبها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولكن الحماية كانت باطلة ولم تصحح مركز انجلترا .

والحماية نظام قانوني من شأنه أن يضع الدولة المحمية نفسها تحت نوع من انواع الوصاية لدولة اشد منها قوة ، لتقوم الدولة القوية بصيانة أمن محميتها في الداخل والخارج ، مع اتخاذ كل ما من شأنه ضمان تقدم المحمية ونهضتها . وتبعاً لذلك تضع الدولة المحمية بمحض اختيارها ومن تلقاء نفسها ادارة علاقاتها الخارجية امانة في يد الدولة الحامية ، وتكل اليها مباشرة بعض السلطات التي تعتبر أصلاً من صميم اختصاصها هي كالقيادة العسكرية . ولكن هذا النظام الذي يسلم به القانون الدولي العام ، قد اتخذته الدول ستارا لاختفاء أطماعها الاستعمارية ، اذ لا تلبث الحماية ان تتحول الى ضم والامثلة على ذلك كثيرة ومنها حالة جزيرة «تاهيتي» Tahiti التي حولتها فرنسا الى ضم لممتلكاتها بمقتضى قانون صدر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ .

ولا تقوم الحماية باعلان تصدره الدولة الحامية ، والا تحولت الحياة الدولية الى الفوضى والنهمجية ، وانما يشترط في القانون للقول ان هناك حماية ، شرطان :

أولا : معاهدة حماية ، تبرم بين الدولة الحامية والدولة المحمية وهذه المعاهدة التي لا تقوم الا اذا توفر فيها ركن الرضا ، هي التي تحدد سلطات الدولة الحامية وتنظم العلاقة بينها وبين الدولة المحمية

ثانيا : اعتراف جماعة الدول المتمدينة بالحماية ، حتى تسري معاهدة الحماية في معاملاتها مع الدولة المحمية ، ويجب ان تكون الملابس والظروف التي يصدر فيها ذلك الاعتراف خالية من الغش والمناورات .

والاصل ان معاهدة الحماية نظام يخص طرفيها *Res inter alios* ، فهي لا تنشئ حقوقا للغير ، ولا ينبغي ان تضر بمصالح الغير ، فلا تؤثر معاهدة الحماية على الحقوق المكتسبة من قبل لدولة من الدول في علاقتها بالدولة المحمية . وكما أن لطرفي معاهدة الحماية ان يستوجبا من الدول الاخرى احترامها ، في حالة مطابقتها للقانون ، فعليهما ألا يمسا بالمراكز القانونية السابقة على المعاهدة والتي ترتب مصالح للآخرين (١) ،

(1) Despagnet, Essai sur les protectorats, page 372.

ولذلك تقرر في اتفاق برلين بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥ اخطار الجماعة الدولية بصيغ معاهدات الحماية حتى يمكن الاحتجاج بها دوليا . وقد تقرر اتفاق برلين بمعاهدة سان جرمان في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وقد قررت أن الاخطار notification ليست له قوة الزام الدول الغير أطراف في معاهدة الحماية باحترام المركز القانوني الذي تنشئه خاصا بعلاقة الدولة الحامية بالمحمية .

والدولة المحمية ، ليست بأية حال من الاحوال جزءا من الدولة الحامية ، بل تظل محتفظة بشخصيتها القانونية . وتبعاً لذلك اذا اشتركت الدولة الحامية في حرب فليس ما يمنع من وقوف الدولة المحمية على الحياد ، بل يجوز أن تنشأ حالة حرب قانونية بين الدولة الحامية والدولة المحمية والمعاهدات التي تبرمها الدولة الحامية ، ليس محتما أن تسرى على محميتها ، وتبقى لاقليم الدولة المحمية ولرعاياها كل الصفات التي تميز البلد المحمي ، عن البلد صاحب الحماية . (١)

تلك احكام القانون الدولي العام الخاصة بالحماية . وعلى ذلك تعتبر الحماية التي فرضتها انجلترا على مصر باطلة بطلانا مطلقا ، اذ نقصها ركن من اركانها ، وهو ابرام معاهدة حماية بين مصر وبريطانيا ، وكذلك نقصها اعتراف جماعة الدول المتمدينة وان يكن اعتراف بعض الدول قد جاء تاليا ، وسنبين بطلان هذا الاعتراف

وقد يقال ان الحماية التي فرضتها انجلترا على مصر ليست من ذلك النوع المعروف في القانون الدولي protectorat international ولكنها حماية استعمارية يصطلح على تسميتها protectorat colonial ولكن هذه الحماية تصلح بالنسبة لبلاد همجية تعيش في حالة بدائية ولا توجد فيها حكومة أهلية تقريبا . ولم تكن هذه حالة مصر في اي وقت من الاوقات . فمصر لها شخصية دولية معترف بها وتحددها معاهدة لندن المبرمة في سنة ١٨٤٠ ، وهي من المعاهدات التي التزمت الدول باحترامها ، وقد اعترفت لمصر باستقلال لا يحده سوى سيادة شكلية للدولة العثمانية ، وقد تراخت هذه السيادة مع الزمن ، ولم يبق من مظاهرها سوى الجزية السنوية . ويرى علماء القانون الدولي العام

(1) Engelhardt, Du conflit armé entre Etat protégé et Etat protecteur. (Revue dr. publ. Mars, avril 1900). — Gairl, Le protectorat international 1896. — Pillet, Des droits de la puissance protectrice sur l'administration intérieure de l'Etat protégé. (Revue de dr. international, t. II, p. 583).

ان دفع الجزية ليس قيذا يرد على سيادة الدولة واستقلالها ، ولا يعد مظهرا لحماية أو وصاية أو ايد صورة من صور التسلط . ويستدلون على ذلك بأصل الجزية التاريخي فقديما كانت توجد دويلات في شمال أفريقيا تسمى تونس والجزائر وطرابلس ، كانت تهاجم السفن التي تسير في البحر الابيض المتوسط وتستولى على ما فيها اللهم اذا قامت الدول الاوروبية التي كانت تتبعها تلك السفن بدفع جزية سنوية لتلك الدويلات الافريقية ، وقد فرضت الجزية على الانجليز والسويديين والهولانديين والدانيمركيين والاسبان والبندقية ، ولم تكن تلك الجزية دليلا على التبعية (١) والجزية التي كانت تدفعها مصر لتركيا كانت صدقة تجود بها الدول الاسلامية على خليفة رسول الله . وقد رهنّت الحكومة التركية الجزية الى دائنيها من المرابين الاجانب ، وقبلت الحكومة المصرية الحوالة ، وتعهدت لاولئك الدائنين بان تدفع لهم اقساط ديونهم خصما من الجزية لغاية سنة ١٩٥٥ .

وقد تدعم هذا الاستقلال الذي كان معترفا به لمصر في زمن اسماعيل بفرمان ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ ، فقد ابيح لاسماعيل ان يعقد مباشرة اتفاقات جمركية وبوليسية خاصة بالرعايا الاجانب ، وكذلك الاتفاق على مسائل الترانسيت والبريد بشرط الا توضع تلك الاتفاقات في قالب معاهدات دولية .

وقد وقع الاحتلال في سنة ١٨٨٢ فلم يغير هذه الحالة القانونية ، وبقي مركز انجلترا مزعزا وليس له من القانون اي سند ، واذا كانت انجلترا قد اتخذت اجراء الحماية على مصر كعمل عدائي ضد تركيا التي كانت قد اصبحت واياها في حالة حرب قبل اعلان الحماية ، الا ان مصر هي التي تاذت بالحماية قبل تركيا ، ولم تعلن مصر الحرب على بريطانيا لئلا عليها بذلك الاجراء الصارم .

وقد حاول بعض الاستعماريين ، وفي مقدمتهم لورد لويد ، ان يبرروا الحماية قائلين انها تستند على حق الفتح ، ولكن اين هو الفتح الذي يتكلمون عنه ؟! اهو ذلك الاحتلال الذي وصفه سياسة انجلترا انفسهم بأنه حالة استثنائية ومؤقتة ، ولا تلبث ان تزول ؟!

(1) Azuni, Système universel de principe de droit maritime de l'Europe. (Paris, an VI, t. II, p. 109).

وثائق الحماية

قد يمعن البعض في الاجتهاد قائلين ان بريطانيا استعاضت عن ابرام معاهدة حماية ، بتبليغ وجهته الى السلطان حسين كامل في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقد حددت مركزها في هذا التبليغ ، وقبله السلطان حسين كامل ونشره على البلاد وعلى اساسه اسند امانة الحكم الى حسين رشدي ، الذي قبل به مضمون التبليغ ولتفنيده هذا الرأي ، نورد فيما يلي نصوص تلك الوثائق التطبيقية .

١ - التبليغ البريطاني

« يا صاحب السمو :

« كلفني ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى ان اخبر سموكم بالظروف التي سببت نشوب الحرب بين جلالتنا وبين سلطان تركيا ، وبما نتج عن هذه الحرب من التغيير في مركز مصر

« كان في الوزارة العثمانية حزبان ، احدهما معتدل ، لم يبرح عن بانه ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الاصلاح في تركيا ، ومقتنع بان الحرب التي دخل فيها جلالتنا لانتمس مصالح تركيا في شيء ، ومرتاح لما صرح به جلالتنا وحلفاؤه من ان هذه الحرب لن تكون وسيلة للاصرار بتلك المصالح ، لاني مصر ولا في سواها واما الحزب الاخر فشرذمة جنديين افاقين ، لا ضمير لهم ، ارادوا اثاره حرب عدوانية بالاتفاق مع اعداء جلالتنا ، معللين انفسهم انهم بذلك يتلافون ما جرره على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية ، اما جلالتنا وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا الى آخر لحظة وهم ياملون ان تتغلب النواصير الرشيدة على هذا الحزب ، لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى ارغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية ومهاجمة الاسطول التركي بقيادة ضباط المانيين نفورا روسية غير محصنة »

« ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على ان سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا الى اعداء جلالتنا منذ اول نشوب الحرب مع المانيا ، وبذلك تكون الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر قد سقطت عنها وآلت الى جلالتنا

« ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك ان اعلنت بلسان قائد جيوش جلالتنا في مصر ، انها اخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصري في الحرب الحاضرة ، فقد أصبح من الضروري الآن وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الاخرى التي كانت تدعيها الحكومة العثمانية

« فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصري ، جميع الحقوق التي آلت اليها بالصفة المذكورة ، وكذلك جميع الحقوق التي استعملتها في البلاد مدة سني الاصلاح الثلاثين الماضية ، وقد رأت حكومة جلالتنا ان افضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التي عليها نحو مصر ان تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا ، وان تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد امير من امراء العائلة الخديوية طبقا لنظام ورائي يقرر فيما بعد .

« بناء عليه ، قد كلفتنى حكومة جلالة الملك ان ابلغ سموكم انه بالنظر لسن سموكم وخبرتمكم ، قد رؤى في سموكم اكثر الامراء من سلالة محمد على اهلية اتفلسد منصب الخديوية مع لقب « سلطان مصر » وانى مكلف بان اؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب ان بريطانيا العظمى اخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية في دفع اى اعتداء على الاراضى التى تحت حكم سموكم ، مهما كان مصدره ، وقد فوضت لى حكومة جلالتى ان اصرح بانه بعد اعلان الحماية البريطانية يكون لجمعى الرعايا المصريين اينما كانوا الحق في ان يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك .

« وبزوال السيادة العثمانية تزول ايضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم في الانعام بالرتب والنياشين

« واما فيما يختص بالعلاقات الخارجية ، فترى حكومة جلالتى ان المسئولية الحديثة التى اخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى ان تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الاجنبية بواسطة وكيل جلالتى في مصر

« وقد سبق لحكومة جلالتى انها صرحت مرارا وتكرارا بان المعاهدات المبرورة بالامتيازات الاجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ، ولكن من راي حكومة جلالتى ان يؤجل النظر في تعديل المعاهدات الى ما بعد انتهاء الحرب .

« وفيما يختص بادارة البلاد الداخلية ، علي ان اذكر سموكم بان حكومة جلالتى ، طبقا لتقاليد السياسة البريطانية ، قد دأبت على ان تجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها في حماية الحرية الشخصية ، وترقية التعليم ونشره ، وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية ، والتدرج في اشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الامة في الرقى السياسى ، وفي عزم حكومة جلالتى المحافظة على التقاليد ، بل انها موقنة بان تحديد مركز بريطانيا العظمى في هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدى الى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتى ، وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراماتنا ، كما تحترم الان عقائد نفس رعايا جلالتى على اختلاف مذاهبهم .. ولا ارى لزوما لان اؤكد لسموكم بان تحرير حكومته لمصر من ريقه اولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الاستانة ، لم يكن ناتجا عن اى عداوة للخلافة ، فان تاريخ مصر السابق يدل في الواقع على ان اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لاعلاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والاستانة ، وان تايد الهيئات النظامية الاسلامية في مصر والسير بها في سبيل التقدم هو بالطبع من الامور التى تهتم بها حكومة الملك مزيد الاهتمام ، وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة ، ولسموكم ان تعتمدوا في اجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتايد من جانب الحكومة الانجليزية وعلى ان ازيد على ما تقدم ان حكومة جلالة الملك تعول بكل اطمئنان على اخلاص المصريين وروبتهم واعتدالهم في تسهيل المهمة الموكولة الى قائد جيوش جلالتى المكلف بحفظ الامن في داخل البلاد ، ومنع كل عون للعدو ، وانى انتهز هذه الفرصة ، فاقدم لسموكم اجمل تعظيماته

امضاء

« ملن شيتهايم »

ذلك الاعلان البريطانى قد حشى بالاكاذيب والمغالطات ، ولسنا هنا بصدد مناقشتها (١) ، وانما يعنينا هنا ان نبين قيمة القانونة .

(١) ابدع في تنفيذ تلك المغالطات المؤرخ الكبير الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، فنحيل القارىء على كتابه ثورة سنة ١٩١٩ ، الطبعة الاولى ، سنة ١٩٤٦ ص ١٨

لاشك ان السلطان حسين كامل قبل هذا الاعلان الشائن اذ سكت
عبا ولم يبد اى تحفظ ، بل على العكس ، تألفت فى نفس اليوم
الذى صدر فيه وزارة حسين رشدى وبلغها السلطان المزعوم صورة
ما تلقاه من نايب قنصل بريطانيا ، وجاء ضمن كتابه الى حسين رشدى
قوله :

« ان الحوادث السياسية التى وقعت فى هذه الايام أدت الى بسط
بريطانيا العظمى حمايتها على مصر ، والى خلو ارايكة الخديوية ، وبهذه
المناسبة ارسلت الحكومة البريطانية الينا رسالة نبعت بصورتها اليكم ،
لنشرها على الامة المصرية . . »

• وجاء فى ذلك الكتاب ايضا .

« ونحن على ثقة باننا فى سبيل تحقيق هذا المنهج سنجد لدى حكومة
صاحب الجلالة البريطانية خيرا نعطاف فى تأييدنا ، واننا لموقنون بان تحديد
مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحديدا واضحا ، بما يترتب عليه من
ازالة كل سبب لسوء التفاهم . الخ »

لانشك فى ان حسين كامل قبل الحماية ، كما قبلها وزيره حسين
رشدى والعصابة التى اشتركت فى وزارة ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ :
اسماعيل سرى ، احمد حلمى ، يوسف وهبه ، عدلى يكن ، عبد الخالق ثروت
واسماعيل صدقى .

ولكن هل تعد الحماية بهذا القبول مشروعة ؟! لا يختلف اثنان ممن
يدركون اوليات القانون الدولى العام فى الاجابة بالنفى ، ذلك لان انجلترا
مستعينة بالقوة وحدها عطلت سلطات الدولة الشرعية التى كانت تملك
وحدها بحث هذا الامر الجلل واتخاذ قرار فيه ، فقد اصطنعت قبل اعلان
الحماية وزارة حسين رشدى ، وهذه عطلت الجمعية التشريعية كما اسلفنا
وموقف رئيس الدولة الشرعى عباس حلمى الثانى كان معروفا وقد حدده
منشوره فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ الذى اوردنا نصه فيما تقدم ، ولا تملك
دولة ان تعزل بقرار من وزير خارجيتها رئيس دولة اخرى والا شاعت الفوضى
والهمجية فى العلاقات الدولية ، والامير حسين كامل قد اغتصب
السلطة اغتصابا وعينته دولة اجنبية بكتاب من نائب قنصلها العام فى مصر
وهذه مهزلة ليست لها سابقة فى العلاقات بين دولة واخرى ، وحالة
العلاقات بين مصر وبريطانيا تعتبر حالة عداء بالمعنى القانونى منذ سنة
١٨٨٢ ، ففى الحرب العالمية الاولى كانت انجلترا بالنسبة لمصر هى العدو
ولم يكن اعداء هذا الشعب هم ألمانيا وتركيا وحلفائهما ، وعلى ذلك فتكليف

مركز حسين كامل هو انه تأمر ضد وطنه مع الاعداء وارتكب جريمة الخيانة بقبولته المنصب الذي عرضته الدولة المعتدية واشتركت وزارة حسين رشدي في ارتكاب تلك الجريمة الشنعاء .

كان الامير حسين كامل «كويزلنج» بكل معنى الكلمة ، وينطبق هذا الوصف على افراد وزارته ، وكل من تعاون معه ، واذا كان التبليغ الموجه اليه يرقى في نظر المستعمرين الى مرتبة العقد ، فانجلترا تعاقبت مع نفسها وعملائها ، وعلى ذلك كانت الحماية اجراء من جانب واحد ، ولم تكن معاهدة بالوضع الذي رسمه القانون الدولي العام ، فكانت باطلا بطلانا مطلقا .

ويضاف الى ذلك ان الحماية قد اعلنت في ١٨ ديسمبر ، ثم عينت انجلترا في اليوم التالي السلطة التي فرض عليها ان تقبل الحماية ، وفرضت على تلك السلطة ان تقبل ما املى عليها في ظل الضغط والقوات المسلحة فلم يكن هناك خيار البتة .

واما الشعب المصري صاحب المصلحة ، فقد احتج على هذا العبث الدنيء ومظاهر احتجاجه كثيرة ، واهمها محاولة قتل حسين كامل غير مرة ، ولو خلى بين الامة وبينه لسحقته وسحقت وزاراه واعوانه .

وقدمت حسين كامل في ١٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ ، وخلفه اخوه احمد فؤاد بنفس الطريقة ، فلم يختار الشعب احمد فؤاد بل عينه المندوب السامي البريطاني ، « ريجنلد ونجت » وكان بدوره مغتصبا للسلطة ، ولم يكن قط حاكما شرعيا .

انهار اذن الركن الاول من اركان الحماية ، وهو المعاهدة فليس ثمة معاهدة ، ولا اتفاق ، وبقي ان نتكلم عن الركن الثاني وهو الاعتراف :

اعتراف الدول بالحماية

الاعتراف في القانون لا ينشئ الحق بل يقره ان وجد ، فاذا لم يوجد ، وكان المركز القانوني ، الذي يصدر بشأنه الاعتراف باعلا مطعوننا عليه ، كان الاعتراف معدوم القيمة .

في اليوم التالي لاعلان الحماية ، اعترفت بها فرنسا دون غيرها من الدول ، ولا قيمة لاعتراف فرنسا للسبب الذي ذكرناه ، وفوق ذلك كانت فرنسا حليفة انجلترا ، وباعترافها تكون قانونا قد قامت بعمل عدائي ضد مصر .

وفي مايو سنة ١٩١٩ اعترفت الولايات المتحدة بالحماية . بل بلغت
الجرأة بانجلترا انها اقحمت هذه المسألة في معاهدة فرساي المبرمة في
٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ (المادة ١٤٧) وفي معاهدة سان جرمان المبرمة مع
النمسا (المادة ١٠٢) ومعاهدة تريانون مع المجر (المادة ١٠٢) . وهذا
اسفاف من موثقي تلك المعاهدات ، اذ كيف ينص في معاهدات من هذا
القبيل على الاعتراف بحالة باطلة ، والمعاهدات لا توضع لقلب اوضاع
القانون الدولي العام وتصحيح المراكز القانونية الباطلة بطلانا مطلقا والقائمة
على القوة والاعتصاب ، وانما توضع المعاهدات للقضاء على الواقع الذي
يخالف مقدسات القانون الدولي العام

ان هذا الاجتهاد المبالغ فيه من جانب انجلترا لم يكن له سبب الا
شعورها المستمر ببطلان مركزها في مصر لان الشعب المصرى لم يسلم قط
بذلك الوضع الذي فرضته بالقوة المسلحة .

والمفروض ان يرد الاعتراف الدولي بعد قيام معاهدة صحيحة سليمة من
العيوب والشوائب ، اما وليست هناك معاهدة فقد انصب الاعتراف على
حالة واقعية خلقتها القوة ، ويضاف الى ذلك ان انجلترا قد ذكرت في صلب
اعلان الحماية انه اجراء دفاعي اقتضته حالة الحرب ، فكان مفهوما ان يسقط
وينتهي بانتهاء الحرب ، ولم يكن هناك معنى لاي اعتراف بذلك الشذوذ
العجيب ، وعلى ذلك كان تصرف المجتمعين في فرساي فضيحة لطغت
شرف العدالة الدولية .

وبناء على ماتقدم تكون الحماية التي فرضتها انجلترا على مصر باطلة
قانونا ، وبالتالي تكون جميع تصرفاتها التي وقمت بناء على تلك الحماية ،
بما في ذلك موقفها في قناة السويس اثناء الحرب العالمية الاولى باطلة وغير
مشروعة .

احتلت انجلترا القناة ومنطقتها وسيطرت على قناة المياه العذبة ، كما
اسلفنا ، وحرمت المرور في القناة تقريبا على اعدائها ، وخصوصا بعد
اشتراك تركيا في الحرب ، وجعلت القناة ومنطقتها خط قتال لها ، علاوة
على استمرارها كطريق مواصلات لامبراطوريتها ، وتذرعت
انجلترا بالحجة القائلة انها كانت تدافع عن قناة السويس ، ولكن فات
انجلترا انها معتدية على حرمة قناة السويس منذ سنة ١٨٨٢ وقد استمر
هذا العدوان باستمرار احتلالها لمصر فكيف ينقلب المعتدى الى مدافع
وحارس للمكان الذي اعتدى عليه ، هل يقبل عقلا ان تناط الحراسة باللص ،

ويستساغ قوله حينما يضبط متلبسا بالجريمة انه سطا على الدار ليقوم بدور الشرطى ؟

ان معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ صريحة فى تحريم حشد الجيوش على ضفتى القناة ، فقد جاء فى الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من تلك المعاهدة « ويحق لهؤلاء الممثلين ان يطلبوا ازالة اى بناء او تفريق اى حشد على احدى ضفتى القناة ، يكون الغرض منه او تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها فى القناة » ، والمادة ١١ تمنع اقامة الحصون « يبقى محظورا اقامة الحصون الدائمة التى تقام على خلاف نص المادة الثامنة من المعاهدة »

ولكن هل معنى ذلك ان تبقى القناة بلا دفاع ؟ الجواب ، لا والدفاع واجب نيظ بمصر ، لا ببريطانيا ، وهذا نص المادة التاسعة :

« تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة وذلك فى حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات ، وعلى النحو المقرر فى هذه المعاهدة .

« وفى حالة ما اذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها ان تطلب معاونة الحكومة العثمانية التى عليها ان تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب ، وتخير بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المعقود فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ ، وتتبادل الراى فى هذا الموضوع معها عند اللزوم » .

ولكن البعض قد تصدوا للدفاع عن تصرف بريطانيا وحلفائها ، الى حد القول ان بريطانيا وفرنسا نابتا عن مجموعة الدول وتطوعتا لرعاية مصالح جميع الشعوب ، وكان على صاحب هذا الراى العجيب ان يتصور ان المانيا هى التى كسبت الحرب ، افما كانت وقتئذ لتدعى انها نابت عن مجموعة الشعوب فى تخليص العالم من بريطانيا وشركائها ، وهل مثل هذا الكلام مما تقبله العقلية القانونية (١)

وقال آخرون ان بريطانيا قد اضطرت لتجاهل نصوص المعاهدة ، لان سفن المحاربين استخدمت مياه القناة ملجأ تحتمى فيه من اعدائها ، فتركيا اعتدت على القناة واضطرت انجلترا لرد العدوان ، ولكن لم لانقول العكس ، لنكون منطقيين فى تكييف الواقع طبقا لاحكام المعاهدة ؟

(١) تراحم رسالة الاستاذ احمد موسى عن قناة السويس ، ص ١١٤ و ١١٥

أفليست انجلترا هي المعتدية على القناة منذ سنة ١٨٨٢ ، وكان على تركيا أن تتحرك بقواتها المسلحة ضد انجلترا لدفع هذا العدوان ؟! كان هذا هو الواجب الذي تفرضه علاقة مصر بتركيا ، ولكن تركيا قد تراخت في النهوض بهذا الواجب سنوات طويلا ، الى ان قامت الحرب العالمية الاولى ودخلتها محتمة بجا المانيا وقوتها لتصفى حسابا قديما بينها وبين بريطانيا ، ويدخل في تصفية هذا الحساب طرد انجلترا من مصر ومن قناة السويس ، فتركيا كانت تستعمل حقوق البلد المحارب ، علاوة على استعمالها الحق المخول لها في معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، ولا شك ان المركز كان يختلف اختلافا تاما ، وكان يمكن اعتبارها معتدية لو ان انجلترا قد جلت عن مصر وعن قناة السويس قبل قيام الحرب العالمية الاولى ثم وقفت مصر في هذه الحرب على الحياد ؟! عندئذ فقط كنا نستطيع ان نرمي تركيا بالعدوان اما زحفها على قناة السويس ، فلم يكن موجها لمصر بل كان موجها لقوات انجلترا المعتدية اصلا على قناة السويس .

والقول ان انجلترا قطعت صلة تركيا بمصر باعلان الحماية او انها اكتسبت ما لتركيا من حقوق في مصر كما ذكرت في بلاغها الذي وجهته في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ للامير حسين كامل ، ليس له سند من القانون لان الحقوق لا تمحى ولا تكتسب باعلان او تصريح من جانب واحد .

يقول الدكتور عبدالله رشوان ، وهو يتفق معنا في اعتبار انجلترا قد خالفت معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، « والواقع ان تركيا قد اخلت بالتزاماتها في المعاهدة اذ هجمت على القناة بقواتها واشركت معها بعض الضباط الالمان ، وبشرت الاعمال العدائية بمنطقتها ، وهدد هذا الهجوم الملاحة بل عطلها بعض الوقت ، وكان هدف تركيا لا المحافظة على القناة حتى تبقى حرة للجميع بل طرد الحلفاء وسفنهم من هذه المنطقة كلها ، وحرمانهم تماما من استخدام هذا الطريق ، وتطرفت أكثر من هذا ، بعد فشل هجومها في فبراير سنة ١٩١٥ ، وعملت على تعطيل الملاحة تماما بالنسبة للجميع ، ولو ادى هذا لنسف القناة ذاتها ، فقامت ببث الالغام في مجراها لهذا الغرض . ومانيا ، حليفة تركيا ومن الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٨٨ ، اشتركت هي الاخرى في الاعتداء على القناة ومعاهداتها باشتراك ضباطها في الحملة التركية التي هاجمت هذا الطريق ، ومساهمتها في حركة بث الالغام بمجرى القناة ، وقيام طائراتها

بالهجوم على السويس وبورسعيد (١)

وهذا رأى خاطيء ، ولا نقر صاحبه عليه للاسباب الآتية :

أولا - انجلترا هي التي بدأت بالعدوان ، فحولت القناة الى خط قتال لها تصب النيران منها على أعدائها ، فهل كان يريد صاحب هذا الرأي ان تقف تركيا مكتوفة اليدين لتتلقى الضربات من انجلترا ، وهذه الاخيرة تتمون من مصر وتنتفع بسكك حديد مصر وبحكومتها وبعمالها وقوت أهلها ، بل وبالذواب والانعام ولا تعمل تركيا وحلفاءها شيئا لدرء العدوان محافظة على قدسية القناة التي امتهنتها انجلترا !؟

ان حق الدفاع الشرعى لمن اقدس الحقوق والهجمات التي شنت على انجلترا فى قناة السويس ، كانت أعمالا دفاعية ، وكانت انجلترا هي المقصودة بها .

ثانيا - تعتبر انجلترا وفرنسا محرومتين من مزايا معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ باشتراكهما فى خرق احكام المعاهدة منذ قيام الحرب ، والمعروف قانونا ان الدولة التي تنتهك حرمة معاهدة من المعاهدات لا تستطيع ان تحتج بها على غيرها .

ثالثا - القول ان تركيا كانت تقصد بالهجوم تعطيل حرية المرور فى القناة ، ليس له سند من الواقع فهو جرى وراء النيات والمقاصد ، والقانون يبحث عن الافعال المادية ويحكم عليها ، ولم لانقول ان تركيا والمانيا ارادتا تطهير القناة من انجلترا حتى تسود حرية الملاحة فى القناة على أساس المساواة التامة ، فقد اهدر هذا المبدأ منذ ان تميزت انجلترا بمركز استثنائى فى مصر اعتبارا من سنة ١٨٨٢ ، وعلى كل عضو فى العائلة الدولية وخصوصا الموقعين على معاهدة القسطنطينية ان يتخذ ما من شأنه ضمان حرية المرور على أساس المساواة التامة ، ولا يتأتى ذلك قبل اخراج انجلترا من مصر . فكل عمل يهدف الى اخراج انجلترا من مصر ، يعد توكيدا لهذا المبدأ لا عدوانا عليه ولا نستطيع ان نحكم على الغيب ، ونقول ان عملا ما كان ينطوى على نية كذا او كذا .

رابعا - لم تكن مصر بلدا محاربا فى صف بريطانيا ، واذا كانوا قد اعتبروا مصر الرسمية بلدا محاربا ، فمصر الرسمية وقتئذ كانت فرعا من فروع الادارة البريطانية ، ولكن مصر الحقيقية ، مصر الامة لم تتخذ موقفا

(١) عبد الله رشوان : المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها ، القاهرة سنة ١٩٥٠ ،

معاديا ضد المانيا وتركيا ولا يمكن وصفهما بأنهما كانتا أعداء لمصر في الحرب العالمية الاولى .

خامسا - مذكرة تركيا للدول المحايدة في مايو سنة ١٩١٥ ، التي ذكرت انها ستمد اعمالها الحربية الى داخل القناة ، لان الحكومة البريطانية ، خلافا لمعاهدة ١٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، رابطت بسفن حربية داخل القناة وحصنتها ، ولان الحكومة الفرنسية انزلت بعض القوات بمصر بقصد القيام بأعمال العدوان ضد الامبراطورية العثمانية .

والاعجب من كل هذا ان صاحب الراى المشار اليه ، تبرع بالدفاع عن موقف شركة قناة السويس في الحرب العالمية الاولى ، وذهب الى حد القول انه كان موقفا لاغبار عليه ، وأورد عبارات تبعث على الدهشة والحيرة ، ومنها :

- « تنبعت هذه الشركة من البداية لمهمتها وواجبها في العمل على ما يصون ممة القناة ومركزها ٠٠٠ الخ »

- « فأجابتهم بأن هذه الاجراءات قامت بها السلطات المحاربة وانها ليس في امكانها معارضة هذه السلطات »

- « رأت الشركة من الحكمة ان تغير موقفها المحايد وتتفق مع الحلفاء فيما يتخذ لصيانة القناة للحد الذي يضمن سلامتها وبقائها مفتوحة دائما للسفن التي تريد عبورها »

- « ولكن بعد ان تحققت الشركة من ان القناة عرضة للهجوم من ناحية الاتراك والامان ، بدأت تعمل على ما يحقق سلامة هذا الطريق ، حتى لو كان في هذا ما يتعارض مع النصوص المقررة ، اى انها حادت عن موقفها الاول الذي التزمت فيه الحياد الدائم (١)

ليس هنا مقام الكلام عن شركة قناة السويس ، فنحن بصدد معالجة النزاع المصرى ، البريطانى كأولى مشكلات القناة المعاصرة ، ولكننا نسأل لحساب من هذا الدفاع عن تلك الشركة ، التي تعد في الواقع فرعا من فروع حكومتى انجلترا وفرنسا ؟!

وكيف يجوز لعقل قانونى ان يقول ان الشركة وقفت على الحياد ، او خرجت عن نطاق الحياد الدائم ؟!

ياسبحان الله !!

هل الشركة دولة ، حتى تكون في حرب او على الحياد ؟!
وشركة قناة السويس ، شركة مصرية مساهمة ، وهى لاتنازع في

(١) دكتور عبد الله رشوان ، المرجع السابق ، ص ٢١٦ وما بعدها

انها قانونا مصرية ومساهمة ، وتخضع للتشريع المصرى والمحاكم المصرية ، فلا ينبغي ان تتعدى حدودها التى تفرض عليها ان تتلقى تعليمات جهات الادارة المصرية وتنفذها فى دائرة القوانين واللوائح المصرية ، ومن الخطا البين ان نضفى عليها صفة دولية او نقحمها فى مجال الكلام عن الجانب الدولى فى قناة السويس ، وسنعود لهذا الموضوع تفصيلا فى الجزء الرابع من هذا الكتاب .

وجملة القول فى هذا المضمرة ، ان انجلترا خرقت معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ واهدرت حرمة القناة ، وكون غيرها اشترك معها فى الاخلال بتلك المعاهدة ، وتوجيه هذه التهمة لالمانيا وتركيا ، لاينفى ان انجلترا معتدية على قناة السويس كجزء من مصر منذ سنة ١٨٨٨ ، وان اعتداءها كان فاجرا طوال الحرب العالمية الاولى ، لانها فرضت حمايتها على مصر بصورة مخالفة لاقدس احكام القانون .

خلاصة

يجب ان نميز بين الحالة الواقعة والمركز القانونى . فمن حيث الواقع كانت مصر دولة ذات سيادة ، ولا تربطها بتركيا غير علاقة اوهى من خيط العنكبوت ، ولما احتلت انجلترا مصر فى سنة ١٨٨٢ ، قضت على كيان الحكومة الاهلية ، وعينت هى حكومات تعمل لحسابها ، وقد كبلت مصر بالسلاسل والاغلال .

ولما اعلنت الحرب العالمية الاولى ، اتخذت مبكرا الاجراءات التى تكفل لها النصر باى ثمن ، ولو على حساب القانون والمعاهدات ، ورات نفسها فى مركز حرج بالنسبة لقناة السويس والحقوق التى خولت لتركيا فى معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

ولللخلاص من هذا الحرج ارادت قبل دخول تركيا الحرب ان تعلن ضم مصر الى املاك التاج البريطانى مستغلة الفوضى الدولية التى سببتها الحرب ، ولكنها عدلت عن هذا الرأى للأسباب التى تقدم بيانها .

واعدت مشروع الحماية وتفاهمت علىه مبكرا مع رشدى واعوانه ، ثم اتخذت كل اجراء يكفل القضاء على اية معارضة لخطتها المبيتة باعلان الاحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف وتشريد الوطنيين ومطاردتهم ولما استوثقت من انها قبضت على الحالة بيد من حديد وخنقت ، مصر حتى لم تعد تبدي حراكا ، أعلنت الحماية الباطلة للأسباب التى ذكرناها

وفي اليوم التالي عزلت رئيس الدولة بقرار منها وعينت هي رئيسا آخر وفرضت عليه وعلى حكومته الحماية ونحن اذ نرجع للمبادئ التي نصت عليها احكام المحاكم التي انعقدت في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لمحكمة رؤساء الدول الذين اتهموا بالتعاون مع العدو ، كمحاكمة المارشال بيتان ، مضطرون لان نقول استنادا على تلك المبادئ ان الرجل الذي قبل العرش ملوثا بالحماية من يد إنجلترا المعتدية ، لم يكن الا احد أولئك الخونة الذين أشارت إنجلترا نفسها بمحاكمتهم ، وبالتالي لا يستطيع ان يقيد مصر ، فلم تكن هناك معاهدة حماية ، ومن ثم لم توجد حماية قانونية ، واعتراف فرنسا بالحماية لم يصححها ، وكذلك لم تصححها الاعترافات التي صدرت بعد ان وضعت الحرب وزارها .

أما موقف إنجلترا في قناة السويس أثناء الحرب فكان سلسلة من اعمال العدوان وانتهاك حرمة معاهدة ١٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

فيما تقدم بيان الحالة الواقعية ، وعلى ذلك لم تكسب إنجلترا أي حق من حقوق السيادة على القناة ، ولم يعترف لها بصفة تضيف أي لون من ألوان المشروعية على وضعها الشاذ في مصر وفي قناة السويس ، فبقيت في نظر القانون الدولي العام معتسبة ومعتدية ، وظلت هذه الصفة تلاحقها باستمرار .

أما مصر فقد ظلت صاحبة السيادة على القناة بلا شريك ولا منازع ، وبقيت القناة ملكا لمصر لأنها جزء لا يتجزأ من أقاليمها ، ولم يفقدها الواقع المرير شيئا من سيادتها على القناة وتملكها لها ، لأنها لم تسلم ولم تعترف لانجلترا بأي حق .

الفصل السادس السيادة على القناة وميثاق عصبة الأمم

كنه الحركة السلمية - الحزب الوطنى - ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، نقطة تحول في سير القضية المصرية - الثورة وأهدافها - الحماية في مؤتمر الصلح ومعاهدة فرساي - لجنة ملنر في ديسمبر سنة ١٩١٧ - مشروع ملنر بداية لحلقة المفاوضات - مفاوضات عدلى كيرزون - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ومركز مصر الدولي بعد صدوره - مؤتمر لوزان وأثره على قناة السويس - محادثات سعد ، ماكدونالد سنة ١٩٢٤ - استمرار سياسة المفاوضات : تروت ، محمد محمود ، مصطفى النحاس - الموقف قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ - خلاصة ..

خرجت بلغاريا فجأة من مسرح الحرب فألقت السلاح وطلبت الهدنة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٨ ، وانهارت تركيا وعقدت هدنة مع الحلفاء في ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨ ، واما المانيا فقد ألقت بسلاحها دون أن تنهزم عسكريا وعقدت الهدنة مع الحلفاء في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وكفى الله المستعمرين جميعا شر القتال الى آخر طليقة .

وبانتهاء الحرب بدأت الحياة الدولية صفحة جديدة ، اذ استؤنفت الحركة السلمية التي كانت قد تجلت في لاهاي سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ ووصلت في هذه المرة الى وضع ميثاق جماعى وخلق منظمة دولية ، وشاع مبدأ تقرير المصير . ويهمنا ان نبحث أثر هذا الدور الجديد من حياة العالم على قناة السويس من حيث السيادة عليها ، ونبين ما اذا كانت القناة وصاحبة هامصر قد دخلتا في حساب الذين اجتمعوا للقضاء على الفوضى الدولية ووضع نظام عالم جديد ، قوامه العدالة ومنع عدوان القوى على الضعيف .

تجبر الضمير العالمى حينما احتلت انجلترا مصر وارتكبت فيها مختلف الآثام ، ولم يتحرك هذا الضمير مثلا حينما وقعت جريمة دنشواى الشنعاء ، كما لم يتحرك قبلها ولا بعدها ، وقد يقال ان مصر هي التي قصرت ولم تطلع العالم على فضائح الاحتلال البريطانى ، ولكننا بينا في فصل متقدم ان الزعيم الخالد مصطفى كامل ملا العالم كله دويا وأقام الدنيا وأقعدها ومع ذلك تأمرت الدول مع بريطانيا ضد مصر عامدة

ولكى نضرب مثلا بضعف الضمير الانساني في وروبا وامريكا بالنسبة
لمسألة مصر نكتفى بالاشارة لموقف « تيودور روزفلت » ، أحد رؤساء
جمهورية الولايات المتحدة السابقين ، من مسألة مصر . في سنة ١٩١٠
ظفر تيودور هذا بجائزة نوبل للسلام العالمي واشتهر بأنه اكبر خادم للسلام
في العالم كله ، وقد القى وقتئذ خطبا رنانة ادعى فيها انه نصير
الضعفاء ضد الاقوياء ونادى بخلق منظمة دولية لمنع العدوان على الشعوب
الضعيفة ولو بالقوة . ورسول السلام هذا ، زار الخرطوم في مارس سنة
١٩١٠ ، وهي نفس السنة التي نال فيها جائزة نوبل فلقى هناك خطابا
مجذفيه الاحتلال ، ثم نزل ضيفا بالقاهرة فأنكر على المصريين حق
المطالبة بالدستور ، وايد سياسة الاستعمار البريطاني تأييدا اثار الرأى
العام المصرى ، واحتج عليه الحزب الوطنى وأعلن احتجاجه على الملا' كله
وشيع في الاسكندرية بمظاهرة حماسية بينت له سخط الامة المصرية
عليه (١)

وقد ادعت انجلترا انها دخلت الحرب العالمية الاولى ضد المانيا
احتجاجا على خرق حرمة حياد بلجيكا ولكن انجلترا نفسها مشت فوق
جسد مصر والسودان وداست على حياد قناة السويس ، وهاجت أمريكا
وماجت لان المانيا اعتدت على حياد بلجيكا ، ولكنها سكنت ولم تقل
شيئا بالنسبة لحياد مصر وقناة السويس ، بل وقفت من مصر موقف
التحدى اذ اعترفت بالحماية الباطلة التي فرضت على مصر فى سنة ١٩١٩
لاى داع كان هذا التناقض ، ولم كان الغضب والسخط من اجل بلجيكا
والعكس بالنسبة لمصر ؟! أهواختلاف اللون بين المصريين والبلجيكين ؟!
المسألة ابعده من ذلك مدى ، فالعدوان على مصر كان استمرارا للحرب
الصليبية القديمة ، وقناة السويس هى أداة الصليبيين فى القضاء قضاء
مبرما على دولة المسلمين ، ولهدا اثاروا من اجل بلجيكا وباركوا عدوان
انجلترا على مصر وقناة السويس !!

ان أمريكا التى اعترفت فى سنة ١٩١٩ بالحماية على مصر ، هى التى
طالما وصفت نفسها بأنها حارس السلام فى العالم ، وهى التى ألغت فى سنة
١٩١٥ جمعية كبيرة اسمها « جمعية فرض السلام فرضا » Deague to
enforce peace لتقوم هذه الجمعية بدعوة الحكومات لفرض السلم وقمع
المعتدى وعلى غرار هذا النشاط المسرحى ، لبس السير ادوارد جراى
مسوح القساوسة وألف فى انجلترا جمعية بهذا الاسم

(١) عبد الرحمن الرافعى ، كتابه عن محمد فريد ، المرجع السابق ، ص ١٧٨

وفى سنة ١٩١٦ اجتمع مؤتمر للسلام فى نيويورك ، وكان تيودور روزفلت اكبر خطبائه، وبكى المؤتمرون من أجل بلجيكا ، لان حياد بلجيكا الذى تقرر فى معاهدة لندن سنة ١٨٣٠ قد امتهن ، مع أن الوثائق السياسية سجلت تأمر بلجيكا مع الحلفاء ضد المانيا قبيل قيام الحرب وخروجها على مقتضيات الحياد، وقال المؤتمرون يجب على العالم ان يتخذ مامن شأنه منع عدوان القوى على الضعيف ، ولكنهم كانوا يتكلمون كما لو كان القانون قد خلق من أجل أوروبا وامريكا واما شعوب أفريقيا وآسيا فلا يصح أن يحميها القانون !

يقولون ان الرئيس الامريكى « وودرو ولسون » Woodrow Wilson وقد تمسك وقت قيام الحرب بسياسة العزلة التى اعلنها « مونرو » فى رسالته المشهورة سنة ١٨٢٣ ، لم يستطع حينما زاره فى سبتمبر سنة ١٩١٤ وفد بلجيكى شاكيا من عدوان الالمان الا ان يخفف آلام البلجيكيين بكلمات ودية ، ولكنه خشى أن يخرج على مبدأ العزلة فاكتمى بالكلام الطيب ، ومع ذلك بقيت بلجيكا الضحية تقضى مضجعه ومن أجلها وبسبب العدوان على حيادها أعلن الحرب على المانيا فى ٦ ابريل سنة ١٩١٧ ، بعد اذ لم يبق ثمة بد من الثأر لحياد بلجيكا (١)

ونحن نقرا هذا الكلام بتحفظ شديد اذ نعلم ان اليهودية الدولية هى التى أخرجت امريكا من العزلة ووزجتها فى الحرب الاوروبية ، ولكن لو صدقنا الاستاذ « لابراديل » صاحب هذا الادعاء ، افلا يجوز ان نتساءل عما اذا كانت معاهدة لندن سنة ١٨٣٠ اقدس من معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ام ان بلجيكا تستحق حماية القانون ومصراهلها وقناتها حل لكل معتد أثيم !؟

ذهب « لابراديل » الى حد تشبيه ولسون بالانبياء والمرسلين لانه قال فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٥ هذه العبارة : « ان أمريكا قد أخذت على عاتقها الدفاع عن قضية كبرى ، ليست قاصرة على رقعة القارة الاوروبية ، بل هى تدافع عن قضية الانسانية جمعاء » وقوله فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١٥ « يعلم الناس جميعا اننا منذ مولد بلادنا كأمة تحت الشمس ، قد اعتزمنا ان نكون حماة الانسانية وسدنة حقوق الانسان فى مختلف نواحي الارض » وقوله فى ١ فبراير سنة ١٩١٨ « ان جرثومة هذه الحرب هى هضم حقوق الشعوب

(1) La Pradelle Albert, La Paix Moderne (1899-1945), page 35.

الصغيرة » ، فهل ياترى علم الرئيس ولسون ان فى الدنيا بلدا اسمه مصر وان انجلترا احتلته عنوة واقتدارا ، وهل قرأ معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، واحيط علما بموقف انجلترا وحليفاتها فرنسا من القناة اثناء الحرب ؟! لاشك انه قرأ وعرف كل شىء ، ولكن مصر ليست قطعة من أوروبا أو أمريكا !

قال ولسون هذا فى ٢٧ مايو سنة ١٩١٦ ، بمناسبة انضمامه الى جمعية فرض السلم بالقوة « للدول الصغيرة من حقوق السيادة واحترام اراضيها ما للدول الكبيرة سواء بسواء » ، فى ٢٧ مايو سنة ١٩١٧ وجه كتابا الى الجمعية الاثفة الذكر ، وجاء فيه : « يجب ان تتغلب مبادئ القانون الدولى على مصالح الدول الخاصة ، وعلى أمم الارض قاطبة أن تجتمع على نحو ما لتسهر على سيادة القانون وتغليب الحق على أى نوع من العدوان الذى يكون قد صدر عن أنانية »

الم يقل ولسون فى رسالته الى « الكونجرس » فى يناير سنة ١٩١٧ : « الرأى عندى ان تتفق الامم على قبول مبدأ الرئيس مونرو ، والعمل على تطبيقه فى جميع أنحاء المعمورة ، فلا يصح لأمة أن تكره أمة أخرى على اتباع سياستها ، وانما يجب ان يترك لكل شعب الحق وحده فى تقرير سياسته ورسم طريقه الذى يراه مؤديا الى التقدم بدون احراج او تهديد و ارهاب ، لا فرق فى ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى » ؟!

وقال فى ٤ يوليو سنة ١٩١٨ : « ان الامم المتحدة تحارب من اجل اغراض لا يتم السلام الا اذا تحققت ، منها ان تسوية جميع المشاكل سواء كانت متعلقة بالاراضى او بالسيادة او بالعلاقات السياسية ، لايجوز ان تقوم الا على اساس قبول تلك التسوية ، قبولا اختياريا محضا من جانب الشعب صاحب الشأن ، لا على أساس المصلحة المادية او المنفعة التى تعود على أية أمة أو شعب آخر يرغب فى تسوية اخرى لفائدة نفوذه وسيادته . نحن لانبغى سوى سيادة الحق القائمة على رضا المحكومين انفسهم ، تلك السيادة التى يؤيدها الرأى العام المنظم »

يقول بعض علماء القانون الدولى ومنهم « البير لابرادل » الذى تقدم ذكره ان العدوان على حياد بلجيكا فى الحرب العالمية الاولى ، حمل الرئيس ولسون على المنادة بخلق عصابة من الامم لتمنع تكرار مثل ذلك العدوان ويشيدون بوجه خاص بنوده الاربعة عشر التى وردت فى رسالته المشهورة فى ٤ يناير سنة ١٩١٨ ، والبنود الاخير من تلك البنود ينص على : « تاليف عصابة من الامم كافة لوضع الاتفاقات الصريحة التى تكفل ضمان

استقلال وسلامة املاك الدول الصغيرة والكبيرة على السواء »

اما لماذا نادى الرئيس الامريكى بانشاء عصبة أمم لكفالة استقلال وسلامة املاك كل دولة ، فلأن الضمان الذى أعطى لبلجيكا فى معاهدة لندن سنة ١٨٣٠ ، كان شذوذا فى القانون الدولى الاوروبى ، وكان قيذا على حقوق بلجيكا فى العلاقات الدولية وليس له مثيل بالنسبة للدول الاوروبية الاخرى ، فجئنا ولسون الى التعميم ووضع ضمانا عاما تسهر عليه عصبة الامم وقرر مساواة الدول الصغيرة والكبيرة فى حقوق الكفالة والضمان وبذلك لا تشعر احدها أن كرامتها قد مست او سيادتها قد انتقصت (١)

فى شهر يوليو سنة ١٩١٨ وضع الرئيس ولسون مشروعه فى ثلاث عشرة مادة ، وكتبه بخط يده على الآلة الكاتبة (٢) ، وعينت وزارة الخارجية البريطانية بعد وقفها على بنود ولسون بوضع مشروع مماثل له ، قامت بصياغته لجنة قانونية برئاسة اللورد «فليمور» Phillimore وفى باريس قام « جورج كليمنصو » بتشكيل لجنة قانونية فى وزارة الخارجية برئاسة ليون بورجوا Léon Bourgeois وهذه اللجنة استرشدت بأعمال مؤتمر لاهاي ، وبدأت مشروعها بتطمين الدول كبيرها وصغيرها على التمتع بسيادتها فى علاقاتها الخارجية . وتميز المشروع الفرنسى بأنه دعا لانشاء جيش دولى ، ليسهر على صيانة السلم ويمنع العدوان . ولكن ولسون سافر الى لندن وتفاهم مع لويد جورج ومنها انتقل الى باريس وفى يده المشروع المسمى مشروع « هيرست ميلر » Hurst-Miller وهما المستشاران الانجليزى والامريكى ، وذلك المشروع كان مزيجامن مشروعى أمريكا وانجلترا ، واشتغلت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الصلح بدراسة المشروع فى المدة من ١٤ فبراير الى ١١ ابريل سنة ١٩١٩ ، وقد اشتد الجدل والصراع بين الحلفاء اذ أراد كل فريق أن تتغلب وجهة نظره ، ولا يتسع المقام لان نستعرض المشروعات الانجليزية والامريكية والفرنسية ، ولا لبيان المسادات التى قامت بينهم ، فهذا أمر يطول شرحه ولكن مجمل القول هنا أن تلك المشروعات تمخضت عن عصبة الامم وقد أغفلت مصر وغيرها من شعوب الشرق المغلوبة على أمرها ، مما يدل دلالة واضحة على أن الرأسمالية الغربية لم تفكر فى انشاء عصبة تنصف الضعيف ضد القوى وتمنع العدوان ، بل كان فى مؤخره وسهم

(١) المذكورة التى نشرها لابرادل فى المرجع السابق ، ص ٣٦

(٢) قيل أن سبب عدد المواد التى وضعها وودرو ولسون ، هو ان حروف اسمه الانجليزية ١٣ ٤١ !

تفكير استعماري يهدف للملاءمة بين مصالح الدول الرأسمالية ومنع قيام خلافات بينها تؤدي الى الحروب ، أما اذا حاقت الكوارث بضحاياهم في مناطق الاستعمار بآسيا وأفريقيا ، فهذا لا يؤثر على أمن العالم وسلامته وقد ارتكبوا بهذه الروح الشريرة أكبر خطأ ضد أنفسهم لان نار التنافس الاستعماري الموقدة لبركان الحرب العامة استمرت مستعرة ، فبإبقاء الوضع على ما هو عليه في قناة السويس ووادي النيل، تركوا جرثومة الحرب حية ومجال التنافس الاستعماري فسيحا فدقوا المسامير في نعش عصابة الامم قبل أن تولد ، وعلى رأسها جنت براقش !!

كانت مسألة حق تقرير المصير وبيانات الرئيس ولسون قد ملأت انبائها أركان الارض ، وكان نشاط المجتمعين في مؤتمر الصلح في باريس يجرى على قدم وساق ، والشعوب الشرقية المظلومة كمصر معذورة اذا هي صدقت ولسون وأمثاله وأحسنن الظن بالاقتوال المعسولة والحطبة الرنانة ، وهي لا تستطيع أن تقف جامدة وتنسى قضاياها بل لا بد لها أن تدلى بدلوها ، ومصر كانت قد ملئت الاهوال التي ذاقتها من الانجليز أثناء الحرب ، وكانت تتلظى وتتقلب على الجمر وقد انتظرت وطال انتظارها فكان طبيعيا أن تتحرك ولا تفوت على نفسها تلك الفرصة النادرة والمسئول عن قضية مصر وقتئذ هم زعماءها الشرعيون الذين حملوا الامانة منذ قيام مصطفى كامل بحركته ، وهؤلاء الزعماء لم يقعدهم اضطهاد ولم يثنهم النفي والتشريد

كان محمد فريد في أوروبا طوال مدة الحرب ، وحينما وضعت الحرب أوزارها ، كان يحرق دمه ويفنى ما تبقى من عصارة حياته بعد أن أفنى ثروته الضخمة وأنفقها كلها في الذود عن أمته ، ولم يفوت هذا البطل فرصة واحدة ، بل استغل كل مناسبة وانفرد برفع صوت مصر في الميدان الدولي ، وحدد طلباتها وأمانيتها وموقفها من الانجليز تحديدا لاغموض فيه ولا التواء . وهذا موجز سريع لبعض مواقف فريد :

١ - رتب اجتماع الوطنيين في جنيف في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٥ ورأس الاجتماع الذي قرر فيه المصريون هناك أن حكومة مصر التي قبلت الحماية وعينها الانجليز لا تمثل مصر وأن الامة المصرية متمسكة بالاستقلال وأعلن هذا القرار في أوروبا بأسرها

٢ - حضر مؤتمر الاجناس بلوزان في سويسرا في ٢٧ و٢٨ و٢٩ يونيو سنة ١٩١٦ ودافع في خطابه عن استقلال مصر ودل على بطلان الحماية وتمسك بالجلء غير مقرون بشرط ولا قيد

٣ - عقد اجتماع برلين في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧ بمناسبة ذكرى الاحتلال السودانى ونادى بالاستقلال

٤ - مذكرته التى وجهها الى المؤتمر الدولى باستوكهلم فى اكتوبر سنة ١٩١٧ وقد تضمنت هذه العبارات : « ان حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول ان تتصرف فيها بمعاهدات ، كما تتصرف فى السلع ، وانى اقرر ان أية امة لا تستطيع ان تتصرف فى نفسها ولا فى وطنها ، تصرفا يضر بحقوقها ، لان الوطن ليس ملكا لجيل من الاجيال ، بل هو ملك للاجيال الماضية والمستقبلية ، ولا تستطيع انجلترا ان تتمسك بأى معاهدة ، أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا »

٥ - مذكرته الى الدول المحاربة والمحايده فى اكتوبر سنة ١٩١٧ وقد استعرض فيها تاريخ المسألة المصرية وذكر بوعود انجلترا بالجلء وربط بين حق مصر وقضية العدل والسلام الدولى ، وطالب حكومات العالم لمصلحة الانسانية ان تساعد على تحرير مصر من الاحتلال الانجليزى وبين بأسلوب رائع وحجج متينة الأسس القانونية التى يركز عليها الاستقلال المصرى ثم قال :

« حقا انه لمن المدهش الا يكون فى المذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين ، ولا فى مذكرة البابا ، أية كلمة تختص بمصر أو بغيرها من الامم الخاضعة لانجلترا والحلفاء ، فهل الحقوق الانسانية فسمان ، لكل محارب قسم ، أم ان الحق الدولى لا يستحقه غير الشعوب الصغرة الاوروبية ؟

« وانا مع ذلك لا نريد ان نصدق ما يظن من ان لهذا الفرق فى المعاملة مكانا من نفوس الدول المتعدنة ، مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا فى انصافهن ، وكذلك لانريد ان نبأس من النصر النهائى للحق والعدل ، بالرغم من الطمع الذى لاحد له ، والرغبات المتفاقمة فى اشددة عشاق الامبراطورية الانجليزية ، والا فان ما كانوا يظنونون به من تقدم الانسانية ، وسير البشر الى الاخاء العام ، سيظهر فى ثوب المدنية المنهزمة بالافلاس التدليسى »

« نحن لانجهر بهذا النداء اعتمادا على المبادئ الحرة فحسب ، ولكننا نعتد من جهة اخرى على مصلحة السلام العام ، وبقاء تجارة العالم وضمان النقل فى قناة السويس ، فان هذه امور تتطلب حرية مصر واستقلال وادى النيل ، فان مركز مصر من ناحية هذا الطريق الدولى قد اغرى الغزاة بالتطلع اليها ، حتى قبل ان تحفر قناة السويس ، وقد اراد انابليون فى اواخر القرن الثامن عشر ان يتخذها قاعدة لاعماله الحربية ضد الانجليز ، وزادت اهمية مركزها بعد فتح القناة التى صارت اخطر طريق يوصل أوروبا وشرقى افريقيا بجنوبى آسيا واقصى الشرق ، وان زيادة اهمية هذه القناة التى تنشأ عن اتساع تجارة أوروبا ، وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التى تستورد منها المواد الأولية لصناعاتها ، تتطلب منطقيا وجوب الاستقلال الكامل لمصر ، حتى تستطيع بكل صراحة ان تجعل القناة على الحياد ، وقد بينت الحرب الحاضرة ان حيدها هذه القناة ستكون حلما لا يتحقق ، ما دام لاية

دولة اجنبية يد في مصر ، وانها تستطيع بذلك ان تنفرد بمزايا الملاحة فيها ، وان احسن حل لهذه المشكلة هو ان تعطي مصر استقلالها، وان تعهد اليها في حراسة هذا الطريق الدولى والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم .

« وانه لبيدهى انى حين اتكلم عن مصر اريد كل وادى النيل ، من افصى السودان الى البحر الابيض المتوسط ، ثم البحر الاحمر ، بما يشمل كردفان ودارفور ، فانه لا يجهل انسان ان من يملك اعالي النيل انما يملك رقبة مصر ، ويستطيع بكل سهولة ان يحتكر جزءا عظيما من مياهه لرى السودان ، ومن اجل ذلك اوجدت انجلترا حكومة منفصلة في السودان المصرى ، متخذة من سواكن وغيرها مرفا للملاحة في البحر الاحمر ، وكذلك تعارض دائما في اتصال السكك الحديدية المصرية باخواتها في السودان ، تاركة تمهيد ما بين اسوان ووادى حلفا حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر ان تسيطر على حوض النيل الاعلى وعلى فروعها التى تمده ، ثم تباع الماء لمصر بوزنه ذهباً .

« فيجب ان يكون وادى النيل لنا وحدنا معاشر المصريين ، غير مقسم ولا مجزا ، كما كان منذ وجد الاب البار لهذا الوادى ، الا وهو النيل .

« وبالمسالة المصرية ترتبط مسألة القناة فى حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن من غير تمييز بين دولة واخرى زمن السلم وزمن الحرب ، ولقد كانت حيدة القناة معروفة ومضمونة من جانب الدول بمعاهدة دولية ، منذ سنة ١٨٨٥ ، وقد وقعت هذه المعاهدة فى لندن بعد احتلال انجلترا للقناة حين اغارتها على مصر ، بالرغم مما قاله المسيو فرديناند دى لسبس لعرابى باشا من ان فرنسا ستمنع - ولو بالقوة - احتلال انجلترا للقناة وقد انخدع عرابى بالوعد الفرنسى فامتنع عن سد القناة وغفل عن ان يتخذ منها قواعد اولية للدفاع ، وقد تجاوزت انجلترا حد المشروع فاحتلتها احتلالا عسكريا بعد ان خدعت الجيش المصرى ثم دخلت مصر بعد موقعة التل الكبير (١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢) وبرغم هذه المعاهدة الجديدة فى سنة ١٨٨٥ ، قد اعتدت انجلترا على القناة من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل ان تدخل تركيا ميدان القتال .

« ان مصر تعلن حقها الطبيعى فى ان تستقل بحكم نفسها ذلك الحق المعترف به الذى اعلنته كل الدول فى مؤتمر لاهاي ، ذلك الحق الذى من اجله زعمت انجلترا وحلفاؤها انها ستبوابلن القتال .

« ان مصر اذا اعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة - لجديرة بان تبرهن للعالم انها ما فقدت شيئا من خصائصها الاصلية ، وانها محتفظة بمزايا اسلافها العظام ، انها لاتعرف المطامع الاستعمارية وليست لها آمال من هذه الناحية ، ولا تطمع فى ان يمتد ملكها اكثر من حدوده الطبيعية ، وانما تطلب حقها فى ان تعيش حرة مستقلة ، وان ترتع فى بحبوحة السلم وان يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها ، وان الصلح الذى يترك مصر لانجلترا سيكون صلحا اعرج ، وسيحمل الانسانية على حرب تكون افظع من الحرب الحاضرة »
(فلتحى مصر للمصريين)

استوكهلم فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧
محمد فريد
رئيس الحزب الوطنى المصرى

٦ - احتجاجه على الحماية البريطانية فى حفل اقامه فى برلين فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ بمناسبة ذكرى اعلان الحماية

٧ - رسالته الى مؤتمر برست ليتوفسك ، الذى انعقد للصلح بين روسيا وألمانيا وحلفائها ، وهذه الرسالة المؤرخة فى يناير سنة ١٩١٨ طلب فيها الاعتراف بحق الامة المصرية فى تقرير مصيرها بنفسها بطريق الاقتراع بعد جلاء الانجليز والموظفين البريطانيين كما طالب بالاعتراف بحياد قناة السويس

٨ - مذكراته الى مؤتمر الصلح ، فاشترك مع رجال الحزب الوطنى الذين كانوا معه فى المنفى فى وضع تقارير أرسل اولها الى الرئيس ولسون فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، والثانى فى اواخر ديسمبر والثالث فى اوائل يناير سنة ١٩١٩ ، وهذه التقارير تضمنت طلبات مصر محددة كالآتى :

(١) استقلال وادى النيل استقلالا تاما

(٢) قبول مصر فى عصبة الامم

(٣) تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح

(٤) ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها

وعندما تألفت لجان المؤتمر أرسل فى شهر يناير سنة ١٩١٩ الى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة بطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها ، كما اعترف بهذا الحق لبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، ورد ولسون على فريد فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٩ ، وقال ان المسألة ستلقى عنايته الخاصة . وأرسل تقارير أخرى لمؤتمر الصلح لما اشتدت حوادث ثورة سنة ١٩١٩ وارتكب الانجليز ما ارتكبوا من الفظائع (١)

٩ - مذكرته الى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن فى فبراير لسنة ١٩١٩

١٠ - مذكرته الى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى لوسرن فى أغسطس سنة ١٩١٩

هذا قليل من كثير من كفاح البطل الشهيد محمد فريد ، الذى مات غربيا مشردا وعلم بلاده فى يده فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، ومع ذلك رفض سعد زغلول أن ينقل الى مصر رفات فريد الطاهرة من أموال الامة التى جمعها وفده الامين (٢)

(١) عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ وما بعدها

(٢) قام بنقل الرفات المرحوم خليل عفيفى تاجر قماش بمدينة الزقازيق

مات فريد ميتة قل أن يظفر بها الابطال ، وقد استمسك بالعرورة الوثقى ، وكان الوكيل الشرعى عن مصر أمام جماعة الدول المتمدينة ، ويتضح من اللمحات التى قدمناها أنه كان بحق أستاذ القضية المصرية وعرف كيف يدافع عن طلبات مصر بالحجج القانونية أجمل دفاع ، وبفضله هو والذين عاونوه من أقطاب الحزب الوطنى الذين كانوا معه فى أوروبا بقيت حقوق مصر معلنة للعالم المتمدين سليمة لم يعترها خور ولا تراجع ولا تسليم ، وظاهر أن حياد قناة السويس كان حجر الزاوية فى دفاع محمد فريد ولم تقف جهود الحزب الوطنى عند حد ذلك الكفاح الرائع الذى قام به محمد فريد فى أوروبا أثناء انعقاد مؤتمر السلام ، فلقد نجا من بطش المحتلين وبقي فى داخل البلاد صوت مدو للحزب الوطنى رفعه شهيد آخر هو المغفور له أمين الرافعى ، وقد وضع مذكرة سياسية ، فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، بسط فيها المسألة المصرية وترجمت المذكرة الى اللغة الفرنسية ، وقدمها لمعتمدى الدول فى مصر لابلاغها الى الرئيس ولسون والى بقية رؤساء الحكومات المشتركة فى مؤتمر الصلح ، وانها المذكرة القانونية رائعة استهلها صاحبها بشرح مبادئ الرئيس ولسن ، وباسم هذه المبادئ طالب باستقلال مصر والسودان والملحقات ، ثم عرج على المسألة المصرية فسر دمر احلها التاريخية بمنتهى الدقة والوضوح ، وبين كيف وقع الاحتلال الانجليزى فى سنة ١٨٨٢ ، وساق البراهين القانونية الدالة على عدم مشروعيته واستشهد على بطلان الاحتلال بأراء أئمة فقهاء القانون الدولى العام ، وتكلم عن السودان المصرى وملحقاته ، وفند اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وحدد خسارة مصر بالارقام ، ثم أفرد فصلا لقناة السويس وحرية البحار باعتبار القناة وحرية الملاحة فيها أهم أساسيد حق مصر وأكد سيادة مصر على القناة ، وبين كيف انتهكت انجلترا حرمة معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ودلل على عدالة المطالب المصرية ، ثم استخلص النتائج المنطقية لما قدمه وختم المذكرة بطلبات مصر العادلة (١)

مما تقدم يثبت أن الدفاع عن حقوق مصر كان سائرا فى طريقه على خير ما ترجوه الامة بفضل يقظة الحزب الوطنى ووطنية فريد وعدم مبالاته هو وأنصاره وتلاميذه بالشدائد والمحن ، وقد بذر مصطفى

(١) هذه المذكرة القيمة التى وضعها المرحوم أمين الرافعى منشورة بكتاب ثورة سنة ١٩١٩ للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، طبعة سنة ١٩٤٦ ص ٨٠ وما بعدها

كامل قبل انتقاله الى جوار ربه بذور الثورة على الاحتلال وأعوانه وأنبتت
مظالم الانجليز هذه البذور حتى أضحت زرعاً واستغلظ الزرع ثم
استوى على سوقه ، وأصبح انفجار الثورة بعد أن وضعت الحرب أوزارها
أمراً لا مفر منه .

وكان منطلق الحوادث يقضى أن تقوم الثورة ويجنّد الشعب نفسه
وراء الحزب الوطنى ، وهو يجاهد فى منفاه ، ويقودها من تبقى منهم خارج
السجن والمنفى ، فان أصابهم عنت المحتل قام آخرون محلهم وهكذا ،
وظلت الامة متمسكة بالمبادئ التى وضعها مصطفى كامل ورددتها محمد
فريد واخوانه ، ولو سارت الامور فى هذا الطريق وأصرت الامة على
هذه المبادئ لنجحت الثورة ولاضطرت انجلترا للجلاء وهى صاغرة

لاى داع اذن تألف الوفد المصرى، ولاى داع فكر سعد زغلول وزملاءه
فى السفر الى أوروبا لرفع صوت مصر لدى مؤتمر السلام ، وما حاجة الامة
لايفاد سعد زغلول وغيره مع وجود محمد فريد طوال مدة الحرب وبعدها
ونشاطه القوى فى مؤتمر السلام وفى سائر المحافل الدولية ؟!

كنا نفهم أن ترسل الامة عرائض التأييد الى المجاهدين فى المنفى أو
تدبر طريقة مدهم بالمال لمواصلة الجهاد وتندب من ترى صلاحيته للمشاركة
فى هذا العبء فيسافر ويعمل مع العاملين فى الخارج ، وأما أن يقوم
آخرون ليسافروا ويستأذنوا فى السفر عميد الدولة المحتلة فإذا لم
يأذن لهم ، وكان معروفاً مقدماً أنه لن يأذن ، يعلنون غضبهم وبهذا الاعلان
يضعون أنفسهم على رأس الثورة ، ويتسلطون على الموقف ، فتلك هى
المهزلة ، بل المأساة التى ضيعت القضية المصرية وعطلت الاستقلال
الكامل حتى الآن !

نحن لا نقدح فى سعد وجماعته فلهم محاسنهم كما لهم سيئاتهم ،
ولكن بوسعنا بعد أن بعد الزمن بنينا وبين ثورة سنة ١٩١٩ أن نفيق
من العوامل التى تسلطت على احساسنا وندرك الامور على حقيقتها
من الذى بدأ حركة نوفمبر سنة ١٩١٨ ؟

حسين رشدى وشيعته ، وكان حسين رشدى فى الحكم ، ومهما قيل
عن مواقف طيبة لرشدى ووزراءه لا ننسى أنهم قبلوا الحماية وحكموا
فى ظلها واتفقوا عليها قبل اعلانها، والدول الأوروبية التى تحررت من
نير الالمان بعد الحرب العالمية الثانية قدمت أمثالهم للمحاكمات وأطاحت
برعوس بعضهم وزجت بالآخرين فى ظلمات السجون ، والتهم التى وجهت
الى المارشال بيتان والتى جعلت فرنسا تنسى مجد بطل فردان أقل

بكثير من قبول الحماية والتمكين لها والتعاون الوثيق مع المحتل كما فعل رشدي وعدلى وثروت وصدقي ، فهذا الصنف كان ينبغي أن تستبعده ثورة سنة ١٩١٩ من الميدان وتحرم عليه الاشتغال بشئون هذه البلاد على أى نحو كان . نعم ، كان يتحتم أن تسقط وزارة رشدي ويسقط قبلها السلطان الذى عينته الدولة المحتلة وتطوى صحائفهم الى الابد ، ولو فعلت الثورة هذا لنجت من كثير مما أصابها واضاع على البلاد ثمرة ما بذلته فيها

ولكن كان الاحتلال غشوما وبارعا حتى ليخيل الى أنه أحس بقرب وقوع الثورة فاختار لها رجالها أو اختارتهم يد الشيطان التى دفعتهم للسير فى طريق لم يؤهلهم له ماضيهم أو حظهم من الرجولة والوطنية !!

أما الآخرون من غير الرسميين فكان فى طبيعتهم سعدزغلول ، وهو فى الحقيقة يمتاز بكثير من الصفات الطيبة والشيم الكريمة وقد خلق ليكون زعيما شعبيا ، ولكن سعدزغلول ، رحمه الله كان من مؤسسى حزب الامة الذى ابتدعه اللورد كرومر سنة ١٩٠٧ لماناوة الحركة الوطنية وتحويل التيار من الصلابة الى اللين والاعتدال ، ولست ممن يشكون أو يشككون فى وطنية سعد زغلول ولكنه كان مجموعة متناقضات فكان تارة شجاعا حتى ليعجب الانسان كيف يصدر عنه تصريح جرى أو يقف موقفا صلبا وقد بلغ من الكبرعتيا ، وفى أحوال أخرى كان جبانا سقيم الوجدان ، يرضى بالقليل ويلوذ بالفرار ويقف مهيض الجناح !

لو تركت القضية المصرية فى وضعها الصحيح لوجب على الامة ان تتكفل وراء الذين كانوا يطالبون بالحق ولا يساومون فيه فلا يحدثون العدو او يفاوضونه ، لان حقوق الامم المعتدى عليها لا تكتسب بالمفاوضات المباشرة ، وما عرفنا امة فى التاريخ احتلت ارضها ونالت حقها بالمفاوضات او عاهدت عدوها وحالفته بل الامم المظلومة تشهد الانسانية على الظلم وتقاوم بشتى الوسائل السلبية والايجابية وتنحى الفرص التى تضرب فيها عدوها ضربات تضطره لان يجثو على ركبتيه ويسلم بالحق ويعترف به من غير قيد او تحفظ ، ومهما كانت التضحيات والمتاعب وكان طريق المقاومة طويلا فان فرص النجاح تتوقف على مقدار مناعة الامة وتمسكها بحققها .

ويؤسفنى ان مصر بسبب التحول الذى طرا على اسلوبها فى الجهاد منذ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ وخروجها من حيث لا تشعر ، او بعبارة اصح ، خروج زعمائها على مبادئ الحزب الوطنى ، قد خسرت من عمرها ثلاثة

وثلاثين عاما ، وهي المدة من ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ . في هذه الفترة وهي غير قصيرة في حياة الامم ، وقد اتاحت فيها لمصر فرص كثيرة لاستخلاص حقها كاملا خسرت مصر معركتها مع بريطانيا لسبب واحد هو انها دخلت في الدائرة المرنة وجربت سياسة المحادثات والمفاوضات ، تلك السياسة التي وضعت في عنق مصر غلا ثقيلًا بمعاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، وقد تخبطت ايما تخبط وتعثرت القضية ايما تعثر لان مصر غالطت نفسها واطمأنت في بعض الفترات لنوايا الانجليز وفي فترات اخرى ملت الجهاد واستنكأت للقوة واستهواها قول القائلين : سننقذ ما يمكن انقاذه ، ولم يتجدد الوعي القومي وتفيق مصر من غفلتها الا بعد الحرب العالمية الثانية ، وحتى بعد هذه الحرب استأنف بعض الرسميين اسلوب المفاوضات والمحادثات ، واخيرا آمنت مصر الشعبية والرسمية بانها كانت متجنية على نفسها في السنين التي انقضت وانه ما كان لها ان تفاوض او تحدث عدوا سييء النية ، لثيم الطبع ، ووضعت قضيتها وضعا الصحيح الذي يتفق مع القانون الطبيعي في ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ اذ الفت معاهدة سنة ١٩٣٦ بجره قلم ورفضت كل مشروع ينطوى على معنى الدفاع المشترك رفضا باتا ، ويجب ان نقرر انصافا للحقيقة وللتاريخ ان موقف مصر في ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ سيظل في تاريخها السياسي صفحة فخار لوزير خارجيتها وقتئذ ، الدكتور محمد صلاح الدين ، وارئيس حكومتها ، مصطفى النحاس ، ولكل رجل اشترك في هذه الحركة المباركة وثبت على موقفه . نعم . . بعد ثلاثة وثلاثين عاما صححت مصر موقفها ولن تستطيع اية قوة ان ترددها الى الدائرة المرنة التي دخلتها في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

لم يكن الرجال الذين قبلوا وضع ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وما ترتب عليه من تحول بعيد المدى في سير القضية المصرية خونة ولا صنائع للانجليز ، بل كان عييبهم انهم تصنّدوا لموقف لا يصلحون له وانتزعوا القضية المصرية من الايدي التي كانت مؤتمنة عليها والتي سارت بها قبل ذلك اليوم في الطريق المستقيم . اما سبب عدم صلاحيتهم لهذا الموقف فلأن السن كانت بهم متقدمة وكانوا من طبقة الباشوات المستورزين وبعضهم قطع شوطا من حياته السياسية مشتركا في « حزب الامة » وهو ذلك الحزب الذي احتضنه اللورد كرومر واطلق عليه انه حزب المعتدلين ، والاعتدال عند الانجليز هو السكوت على الغاصب والسعي الى الاستقلال بسياسة الاصلاح الداخلي وهذه السياسة نفمة ترددها انجلترا وتشجيع لها في المحافل الدولية منذ سنة ١٨٨٢ وعجبت ان يختار المرء في

دفاعه عن حقه الطريق الذى يرسمه له عدوه ويستعمل الوسائل التى يوافق عليها هذا العدو لعلمه بانها ليست بالنسبة له اسلحة ماضية !!

اولئك المعتدلين كما سماهم كرومر وغيره من المستعمرين الانجليز هم الذين ظهوروا فجأة على مسرح السياسة المصرية واحتضنوا الثورة التى كانت نتيجة طبيعية لجهاد غيرهم والتعاليم التى نشرها غيرهم من رجال الحزب الوطنى فكانوا كمحامين دخلوا ساحة المحكمة من غير ترتيب سابق وباشروا قضية لم يكونوا اصحابها فلم يدرسوها ولم يؤمنوا بها . ولسنا ننكر عليهم انهم اجتهدوا وان اكثرهم ذاق الكثير من صنوف العنت والايذاء ولكن كانت تضحياتهم تقف عند الحدود التى تسمح بها ثقافتهم وتربيتهم وظروف حياتهم الخاصة وتعلقهم بالمنصب او متاع الحياة الدنيا. كانوا يرومون الاستقلال حقيقة ويتمنون من صميم قلوبهم ان يحققوا آمال مصر ولكن قصرت همتهم عن السعى للاستقلال بالمقاومة السلبية والمقاومة العنيفة على سبيل الدوام والاستمرار كما تفعل كل امة تفهم معنى الحرية والاستقلال وتمسك بهما ولا تساوم فيهما . واذا كان الشعب قد التف حولهم زمنا طويلا وتظاهر لهم وايدهم تأييدا كاملا فلأن الشعب المصرى كان يؤمن ايمانا لا يتزعزع ان الطريق الذى سار فيه هؤلاء الزعماء سيؤدى يوما ما الى الحصول على الحق الكامل ولذلك لما فشلت التجارب بعد السنوات الطويلة التى ضيعت انفض الشعب بالتدريج من حولهم ووقع في حيرة شديدة لانه لم يجد في الميدان زعامة شعبية اخرى متينة ومنزهة عن الشبهات وقوية في مجابهة الغاصب ليلتف حولها الى ان تطورت الظروف بعد الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ تطورا قد يخلق زعامة اخرى وتفكيرا سياسيا جديدا كما سنبين في الباب الثالث من هذا الكتاب .

قلنا ان حديث سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى مع عميد الدولة المحتلة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ كان نقطة التحول الكبرى في القضية ، وسندنا في ذلك المحضر الذى سجله هؤلاء بعد خروجهم من دار الحماية(١)

ويظهر هذا التحول في التفكير السياسى المصرى فى المسائل الآتية :

اولا - مناقشة الغاصب ومغالطة الواقع .

فى هذا الحديث ادعى المرحوم سعد زغلول ان انجلترا قامت بأعمال

(١) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الاول . ص ٧٠ طبعة سنة ١٩٤٦ .

عظيمة في مصر فقال للسير « ونجت » بالحرف الواحد : « نحن نعترف الآن ان انجلترا اقوى دولة في العالم واوسعها حرية . وانا نعترف لها بالاعمال الجليلة التي باشرتھا في مصر » فما هي ياترى تلك الاعمال الجليلة وانجلترا قد اهلكت الحرث والنسل وعاملت المصريين في سنوات الحرب خصوصا كما يعامل العبيد الارقاء ؟ !

ثانيا - الاعتراف لانجلترا بمركز استثنائي يوشك ان يكون تسليما

بعد ان قال سعد زغلول للسير « ونجت » « نطلب باسم هذه المبادئ ان تجعلنا انجلترا اصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر » اعنى انه تبرع بطلب المحالفة وهو الامر الذي يتناقى مع الاستقلال اذ لا تحالف بين ظالم ومظلوم ولا صداقة بين مجرم ومجنى عليه ، استرسل سعد فقال « اننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخضا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نساغر للتكلم في شأنها مع ولاة الامور في انجلترا ، ولا نلتجئ هنا لسواك ، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية » ومعنى هذا ان سعد زغلول جعل من انجلترا متهما وقاضيا ، بل جعل الحق يستجدى من الدولة الفاصبة مباشرة ولا شأن البتة للعدالة الدولية او المنظمات العالمية بالمسألة المصرية ؟ !

ثالثا - التبرع بقناة السويس كلها لبريطانيا :

قال سير « ونجت » : « ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا »

والرد على هذه الكلمة سهل ولا يكلف مصريا عناءا في التفكير والرد الذي يتمشى مع المنطق وقانون الشعوب هو : « اخرجى انت يا بريطانيا ولا شأن لك بمصر ولا مستقبلها فلست قيمة عليها ومصر وحدها هي التي تعرف كيف تدبر امر الدفاع عن نفسها ضد كل مفتصب او طامع متى جلت قوات الانجليز عن اراضيها »

ولكن سعد زغلول لم يفكر بمنطق المصريين ولم يجب الجواب السليم بل تعثر وتورط فقال كلاما لا يقره عليه احد من ابناء هذه الامة المسكينة

قال سعد زغلول « لونجت » بالحرف الواحد : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانا معقولة على عدم تمكين اي دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضمانا في طريقها للهند وهي قناة السويس ، بان نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء

بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من
الجنود «

ونحن نطلب من أولى العقول أن يفسروا لنا هذا الكلام فالمعنى الذى
نفهمه منه ولا يستطيع أى عاقل أن يفهم غيره هو أن سعد زغلول يسلم
بالآتى :

١ - اعطاء انجلترا قناة السويس ضمانا لها ضد الدول لان القناة تقع
فى طريق الهند .

٢ - يكون لانجلترا دون غيرها حق احتلال القناة عند الاقتضاء ومفهوم
طبعا ان انجلترا هى التى تعين حالة الاقتضاء .

٣ - تحالف مصر انجلترا وتعطى لها ما تستلزمه المحالفة من الجنود
أى أن انجلترا تتخذ من مصر قاعدة لتموين آلتها الحربية بالعتاد
والرجال !؟

هل طلبت انجلترا من مصر فى أى وقت من أوقات الاحتلال بل وفى أسوأ
الظروف طلبات مبالغ فيها كتلك التى تبرع بها سعد زغلول فى أقواله
المتقدمة !؟

هل ادعت انجلترا فى تصريحاتها الرسمية أمام العالم وفى مكاتباتها
الدبلوماسية المتبادلة مع فرنسا وغيرها أن لها أن تحتل القناة دون
سواها وأنها تأخذ القناة كضمان لانها واقعة فى طريق الهند !؟

نحن لا نتهم المرحوم سعد زغلول بالخيانة قط فليس فى تاريخ حياته
ما يحملنا على أن نسيء الظن به ونصل الى تقرير هذا الاتهام الخطير ولكننا
نقول ان سعد زغلول قد تصدى لقضية كان يجهلها جهلا تاما وتناول
مسألة مصر وهو لا يعرف مفردات قضية مصر ولا يدرك الحروف الابجدية
فى القانون الدولى العام فظلم نفسه وظلم وطنه اذ قال ذلك الكلام الفارغ
الذى اقتبسنا فيما تقدم طرفا منه .

وعلى ذلك فان نقطة التحول فى المسألة المصرية هى أن محامين ليسوا
أهلا للقضية بل هم من طائفة الباشوات والاقطاعيين انتزعوا
القضية انتزاعا من أيدي أصحابها وذهبوا دون أن يكلفوا بذلك الى عميد
الدولة المحتلة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ فلم يطلبوا الاستقلال بل قالوا
ما قالوه مما لا يتفق فى شئ مع جوهر الاستقلال ولعلهم قالوا ما
قالوه بجهالة وخفة وهم يظنون أنهم يطلبون الاستقلال اذ المدهش أن
سعد زغلول قد قدم عبارته بقوله « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا

التام « أعنى أن انجلترا هي التي تساعد أو تمنح ثم عقب بالكلام عن
الضمانات التي يعطيها مقابل الاستقلال وكلها هادمة لأمي أساس
من أسس الاستقلال .

كان سعد يعتقد مخلصا أنه يطلب الاستقلال ولم يلتفت للمعاني التي
تورط فيها ولذلك كان أكثر توفيقا في الرد على أسئلة أخرى القاها السير
« ونجت » على الزعماء الثلاثة .

قال ونجت : اذن أنتم تطلبون الاستقلال !؟

سعد زغلول - : « ونحن له أهل، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال
كباقي الأمم المستقلة ؟ »

ونجت - : « ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم اتخم »

عبد العزيز فهمي : - نحن نطلب الاستقلال التام .

وقد ذكرتم جنابكم ان الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات
بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى يطلب الاستقلال، وكل
البلد كانت تطلب الاستقلال وغاية الأمر أن طريقة الطلب التي سار
عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا وذلك راجع الى طبيعة
الشبان فى كل جهة ، فلاجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب
الوطنى فى تنفيذ مبداه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم ، وهو
الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف
فى الاجراءات وأسسوا «حزب الأمة» وأنشأوا صحيفة « الجريدة » وكان
مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة
الحزب الوطنى ، وذلك معروف عند الجميع ، والغرض منه خدمة نفس
المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض ، ونحن فى طلبنا
الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه فان أمتنا أرقى من البلغار والصرب
والجبل الاسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديما وحديثا »

كان بركان الغضب والسخط على الانجليز يغلى فى نفوس المصريين
غليانا شديدا ولم يبق الا السبب المباشر حتى ينفجر ثورة حمراء لا
تبقى ولا تذر . ويظهر أن الامة كانت فى واد والذين تصدروا لقيادة
الصفوف فى واد آخر فالامة كانت ساخطة على الاحتلال متمسكة بزواله
أما رجال السياسة من أمثال حسين رشدى وأعوانه وهم الذين أوعزوا
بفكرة تاليف الوفد المصرى فلم يكونوا ساخطين على الاحتلال فى ذاته

بل كانوا ثائرين على جعل أداة الحكم فى يد انجلترا أو يد الأجانِب وكان فهمهم للاستقلال يقتصر على المطالبة بأن يكون الحكم مصرية وأن تشغل الوظائف بمصريين بغض النظر عن المزايا الأخرى التى يتمتع بها الانجليز واحتمال السكوت على هذه المزايا والتاريخ يدل دلالة واضحة على أن مشروع السير « وليم برونيات » هو الذى أوغر صدور طبقة الباشوات وجعلهم يشتركون فى الثورة ، ذلك لأن هذا المشروع لو نفذ لضى على نفوذ هذه الطبقة قضاء تاما وجعل سلطان الدولة فى يد الأجانِب

كان السير « وليم برونيات » يشغل وظيفة المستشار المالى الانجليزى فى الحكومة المصرية وكان فى الوقت نفسه مستشار دار الحماية وعضو لجنة تآلفت بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ لوضع التعديلات اللازمة بالقوانين والنظم القضائية والادارية بمصر توطئة لالغاء الامتيازات الاجنبية وحصر السلطة فى يد الدولة المحتلة وكان برونيات مقرر تلك اللجنة ، وقد قطعت شوطا فى تحضير مشروعات قوانين العقوبات وتحقيق الجنايات والمرافعات والقانونين المدنى والتجارى . وانتهز برونيات هذه الفرصة ووضع مشروع قانون نظامى لمصر ينزل بها الى مرتبة المستعمرات ويجعلها سوقا للأجانِب من كل ملة وجنس . ويتلخص هذا المشروع فى انشاء مجلس نواب مصرية تكون سلطته استشارية محضة وليس له أن يقطع فى أمر من الامور وينتخب أعضاؤه من الوطنيين ويقوم بجانبه مجلس شيوخ له وحده السلطة التشريعية ولكنه يتآلف من أعضاء رسميين وهم الوزراء المصريون والمستشارون الانجليز ومن فى مرتبتهم من الموظفين البريطانيين ثم من أعضاء منتخبين منهم ثلاثون مصرية وخمسة عشر أجنبيا فتكون الاغلبية للأعضاء الرسميين ومعهم الأجانِب والاقلية للمصريين .

وقد ذاعت أنباء هذا المشروع وتلقى حسين رشدى صورة منه فى أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ فاستنكره وحمل عليه حملة شديدة . ومن هنا اشترك رشدى وحزب الباشوات مع الأمة فى ثورتها وعواطفها وبحكم مراكزهم قادوا الصفوف لأن الزعامة الشعبية التى كانت معقودة للحزب الوطنى لم تكن فى الميدان فكان فريد يجاهد فى أوروبا وكان أعوانه مشردون وكان لا بد من أن يظهر زعيم ليقود الثقب الذى يشعل البركان فخلق مشروع برونيات الزعامة والزعيم وخرج بها من طبقة الباشوات الذين أهاجهم ذلك النظام الذى وضعه برونيات للدولة المصرية والذى يقضى على نفوذهم ويجعل الأجانِب شركاء لهم فى النفوذ بل يجعلهم مع الموظفين الانجليز أصحاب اليد العليا فى حكم البلاد .

وكان سعد زغلول أقوى شخصية بين أولئك الباشوات وكان خطيبا لا يبارى ولا يمارى وكان أقلهم تورطاً في مشايعة الغاصب فهو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية التي عطلها الاحتلال وله فيها مواقف تذكر له بالحمد وكان في الحقيقة رجلاً جريئاً وظهرت هذه الجراءة في كثير من المناسبات لما كان ناظراً للمعارف ، فلما تحتم أن يقود صفوف الثورة حزب الباشوات والاقطاعيين لأنه الحزب الوحيد الذي كان موجوداً في الميدان وقت اشتداد الغليان كان سعد زغلول بصفاته أولى الناس بالقيادة خصوصاً وأنه لم يكن من أصحاب الاقطاعات على الرغم من انخراطه في سلك الاقطاعيين ، وسنرى أن الثورة دفعت سعد زغلول الى الامام فغير موقفه ولم يصبح ذلك الرجل الهزيل الذي عرضنا طرفاً من حديثه في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ مع عميد الدولة المحتلة بل صار شعلة تاججت وجاوب الثورة الى حد كبير بالرغم من كبر سنه وضعف صحته .

تألف الوفد بتوكيل صدر من الامة المصرية في اواخر سنة ١٩١٨ ووقع هذا التوكيل جموع ضخمة وكانت صيغة التوكيل الاولى تتضمن هذه العبارة « أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلاً في استقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » . ولكن الحزب الوطني تدخل وأوفد بعض أعضائه الى دار سعد لتغيير صيغة التوكيل وهؤلاء الذين قابلوا سعد لهذا الغرض هم الاساتذة : عبد المقصود متولى ومصطفى الشوربجي ومحمد زكي على ومحمد عبد المجيد العبد . وعلى ضوء الملاحظات التي قدموها لرئيس الوفد ، اجتمع الوفد بعد مقابلتهم وعدل صيغة التوكيل على النحو الآتى : -

« نحن الموقعين على هذا قد أنبنا حضرات ٠٠٠ في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر استقلالا تاما » (١)

جمعت التوكيلات على الرغم من معارضة سلطات الاحتلال وتصديها لمنع توقيع ذلك التوكيل ، وطلب الوفد الترخيص لرجاله بالسفر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

(١) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ سنة ١٩٤٦ مصر ، ص ٧٧

وكان ضروريا ان يقدم طلب السفر لقيادة الجيش الانجليزى بسبب الاحكام العرفية التى كان قد اعلنها المحتلون فى البلاد بعد قيام الحرب فى اغسطس سنة ١٩١٤ ، فرفضت السلطة العسكرية التصريح للوفد بالسفر وبلغ هذا الرفض الى المرحوم سعد زغلول فى اول ديسمبر سنة ١٩١٨ واحتج سعد زغلول تليفرافيا لدى رئيس حكومة انجلترا على منع سفر الوفد . وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ ارسل الوفد بيانا الى معتمدى الدول الاجنبية محذرا فيه طلبات مصر وهى الاستقلال التام الذى قال عنه البيان انه حق طبيعى للامم ، ولكن البند الخامس من بيان الوفد المرسل الى معتمدى الدول الاجنبية كان قبيحا ونصه « تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيدا للمحافظة على حياد قناة السويس »

ومسألة القناة مرجعها لمصر لا للدول لان مصر هى مالك القناة والتصريح مقدما بأن مصر مستعدة لقبول ما تراه الدول بشأن حيدة القناة يفتح المجال للمطامع الاستعمارية الخبيثة التى سلطتها اوربا على القناة دائما وابدأ منذ ان كانت القناة مشروعا فى ملفات المغامرين ورجال السياسة الاستعماريين ورجال الهندسة والمال ابتداء من القرن الثالث عشر

وقد توالى اجتماعات الوفد واستمرت مساعيه ليتمكن من السفر من غير جدوى . وحدث ان انعقد اجتماع بدار جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى ٧ فبراير سنة ١٩١٩ لسماع محاضرة كان يلقيها مستشار انجليزى بمحكمة الاستئناف وهو المستر « برسيفال » وبعد المحاضرة وقف سعد زغلول وعلق على كلام المحاضر الذى كان يشرح قانون العقوبات وقد استرسل سعد الى الكلام عن استقلال مصر الذاتى الذى ضمنته معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠ ، ثم جاهر ببطان الحماية وقال : « فى سنة ١٩١٤ اعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون ان تطلبها او تقبلها الامة المصرية ، فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا ، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ، ولا يمكن ان تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة »

وكانت كلمات سعد فى هذا المجتمع العلمى كالشرارة التى انطلقت لايقاد نار الثورة اذ تطورت الحوادث بسرعة واستقالت وزارة حسين رشدى فى اول مارس سنة ١٩١٩ احتجاجا على منع الوفد من السفر ، وتحمس الوفد وبعث الى السلطان احمد فؤاد بكتاب مؤرخ فى ٢ مارس سنة ١٩١٩ نصح له فيه ان يتعرف راي امته المتمسكة باستقلالها والا يحول

بين الامة وطلباتها ثم بعث الوفد باحتجاج الى معتمدى الدول الاجنبية فى ٤ مارس سنة ١٩١٩ وحمل هذا الاحتجاج على بريطانيا وتصرفاتها وحمائتها الباطلة وقال :

« ان المصريين دون جميع الامم التى غيرت الحرب مركزها السياسى ، وهم الذين وحدهم الذين بطشت بهم يد القوة فحرمتهم حتى من حقهم فى اسماع صوتهم لمؤتمر السلام . ظلم صارخ يزيد فى ايلامه للانفس ما يصلنا كل يوم من الانباء عن المطالب القومية التى يعرضها للمؤتمر نواب الحجاز وارمينيا وفلسطين وسوريا ولبنان ، تلك البلاد التى كانت بالامس ايلات تركية . ها نحن اولاء محكوم علينا بالبيكم ، نملك فيه شكيمة الفيظ ، وبالحنن المبرح ، نلبس ثيابه حدادا على حريتنا المسلوبة . ان الدولة التى تسومنا الخسف ، ما لبثت ان قررت نهائيا قطع الطريق علينا الى المؤتمر ، ساخرة بوعودها ، كأنها لم تكن تقصد بهذه الوعود سوى ان تفوت على الامة فرصة نفيسة ، وان تعى هم بنبيها »

وازاء هذه الحركة التى كانت تهدف لفضح تصرفات انجلترا عن طريق معتمدى الدول الاجنبية ومنع تأليف وزارة مصرية بعد ان استقالت وزارة رشدى متضامنة مع الوفد ، ازاء هذه الحركة وجهت السلطة العسكرية البريطانية انذارا الى الوفد فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ واحتج الوفد فى نفس اليوم ببرقية ارسلها سعد زغلول الى رئيس وزارة انجلترا .

وركب الانجليز رؤوسهم فآلقوا القبض فى عصر يوم السبت ٨ مارس سنة ١٩١٩ على سعد زغلول وثلاثة من صحبه هم : محمد محمود واسماعيل صدقى وحمد الباسل ، وسيقوا الى ثكنات قصر النيل . وفى اليوم التالى نقلوا الى بور سعيد ومنها الى جزير مالطة .

ولم يقتل الانجليز الحركة بهذا العمل الاجرامى بل زادوها اشتعالا اذ رأس على شعراوى الوفد وارسل مع اعضائه كتابا شديد اللهجة الى السلطان احمد فؤاد كما ارسل برقية احتجاج الى المستر لويد جورج وكان القبض على سعد واصحابه بمثابة طبل الحرب الذى اعلن قيام الثورة فبدأت بمظاهرات سلمية الفها الطلبة يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ وهو اول ايام الثورة واستمرت المظاهرات فى اليوم الثانى ، عشرة مارس وتردد نداء الازهرين والطلبة وجموع الشعب فى ارجاء القاهرة بسقوط الحماية واعلان المقاومة وقتل اثنان من المصريين ، وفى يوم الثلاثاء ١١ مارس ، استمر الاضراب وتعطلت الحركة فى القاهرة واشترك سائقو السيارات وعربات النقل واقتلت المتاجر ابوابها واطلق الانجليز نيرانهم على المتظاهرين

فاستشهد منهم ستة واصيب آخرون واستمرت المظاهرات في الايام التالية ورات مصر ان تروى شجرة الحرية بدم الشهداء من ابنائها . وفي ١١ مارس اضرب المحامون واثبت القضاة الاضراب في محاضر الجلسات وكان لهذا المظهر الرائع اثره في نجاح الثورة واشترك المحامون الشرعيون في الاضراب في ١٥ مارس وفي ذلك اليوم اضرب ايضا عمال العنساير وانشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية للتنكيل بالاحرار ولكن الثورة استمرت وخرجت المرأة المصرية المحجبة من دارها في ١٦ مارس سنة ١٩١٩ وتظاهرت في حشمة ووقار ورفعت احتجاجها الى معتمدى الدول الاجنبية واضحت القاهرة قطعة من نار وزحفت الثورة الى المدن والاقليم وقام الفلاحون بتقطيع المواصلات وانتزاع قضبان السكة الحديد واسلاك البرق والتليفون ليعرقلوا حركات القراصنة الانجليز الذين تصدوا لمقاومة الشعور الوطنى بقوة الحديد والنار ، واشتد الانجليز في همجيتهم ووحشيتهم فلم يكفهم تقميل المصريين بل اصدرت قيادتهم في ٢٠ مارس اذارا بحرق القرى وهذا نصه :

« كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكة الحديد او المهمات الحديدية يعاقب عليه باحراق القرية التى هى اقرب من غيرها الى مكان التدمير ، وهذا آخر اذار » ومنعوا خروج المصريين من دورهم ليلا بموجب امر عسكري ، ولم تقدمهم اجراءاتهم الحمقاء في اطفاء نار الثورة فكلما اشتدت المظالم كانت كصفائح البنزين تسكب على الثورة فتزيدها اشتعالا ، ولقد تجلت بطولة رجال الازهر الشريف طلابا واساتذة وكان دورهم في الجهاد دورا ايجابيا بعيد المدى فهم خطباء الثورة الذين الهبوا حماس الناس وافهموهم ان الجهاد واجب من اقدس الواجبات ، ولقد استشهد من هؤلاء اناس كانت دماؤهم الظاهرة مداد الحرية وقد صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا .

وجدير بنا ان ننوه بمظاهرة القاهرة الكبرى في ١٧ مارس سنة ١٩١٩ والمظاهرات التى اعقبتهها والمدافع الرشاشة كانت منصوبة في الشوارع والميادين لتحصد الارواح حصدا وقد الف الثوار الشرطة الوطنية التى قامت بعمل عظيم

وكما كانت الثورة موقدة في القاهرة كانت في الاسكندرية على اشدها والاسكندرية منذ بداية الاحتلال عريقة في الوطنية والتضحية وقد دفعت ضريبة الدم وكانت سخية في البذل جريئة في مقاومة المحتل وكذلك دفعت

بقية البلاد ضريبة الفداء ، بور سعيد وبلاد قنساء السويس ومديرية الشرقية ، ومديرية البحيرة ومديريات الغربية والمنوفية وبركة السبع وقلين ودسوق وسمنود وزفتى وكفر الشيخ والمحلة الكبرى وشبين الكوم والمنصورة وميت غمر التي جادت بمائة من اهلها في مذبحه ميت القرشى ، وكفر الوزير ونديط وبلاد مديرية القليوبية وبلاد الوجه القبلى ، والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا وقنا واسوان ، كل تلك البلاد جاهدت وقدمت ضحاياها واقت على الانجليز الذين انطلقوا في طول البلاد وعرضها كلابا مسعورة ، دروسا لا ينسونها حتى اليوم .

في ٢٤ مارس سنة ١٩١٩ ، القى اللورد كرزون خطابا في مجلس اللوردات وتجنى في خطابه على الثورة المصرية وصاغ عقودا من المدح والثناء على موظفى الحكومة المصرية ورجال البوليس والجيش المصرى وقال في تبجح ومكابرة ان عقلاء المصريين لم يشتركوا في الثورة وبمجرد ان نقلت هذه الانباء الى مصر هاج الموظفون المصريون ، اذ كانت خطبة كرزون ، اتهاما لهم بالانحياز الى المحتلين والتنكر للحركة الوطنية فوقعوا عرائض احتجاج رفعوها الى السلطان احمد فؤاد في اول ابريل سنة ١٩١٩ وقرروا الاضراب حتى يطلق سراح المعتقلين وعقدوا اجتماعا في مسجد ابن طولون لتنظيم استمرار الاضراب ، وكان اضراب الموظفين ضربة شديدة للمحتلين ، وكانت البلاد من غير وزارة اذ لم يتجاسر مصرى على قبول الوزارة مع قيام هذه الاحداث ، وفقد الانجليز اعصابهم واسرفوا في قمع الثورة وتجلت بهيمنتهم وتجردهم من ابسط العواطف الانسانية في حوادث العزيزية والبدرشين بمركز العياط والفظائع التي ارتكبوها بنزلة الشوبك وبلدة الشبانات بمركز الزقازيق وفي تلك الحوادث قتلوا المدنيين العزل وحرقوا دور الفلاحين واسرفوا في الاعتداء على الارواح والتنكيل بالعزل .

ولكن تبين للانجليز ان المقاومة مستمرة وانه لا فائدة من مبالغتهم في تهورهم وطيشهم فتراجعوا واعلن الجنرال اللمبى في ٧ ابريل سنة ١٩١٩ ان الحكومة البريطانية قد اباحت السفر لجميع المصريين وقررت اطلاق سراح سعد زغلول واسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل ليكون لهم حق السفر . وكان هذا الاجراء من المسكنات ، وفلا قامت في البلاد مظاهرات الفرح والابتهاج وتالفت وزارة رشدى الرابعة في ٩ ابريل سنة ١٩١٩ ، وسافر الوفد الى باريس فغادر القاهرة في ١١ ابريل وقرر ان يمر بمالطة ليلتقى هناك بمن اخلى سبيلهم ويسافرون جميعا الى باريس لرفع صوت مصر لدى مؤتمر السلام .

ولكن المظاهرات استمرت وتجدد اعتصاب الموظفين واستمر الاحتكاك بين الاهلين وبين الانجليز واسقالت وزارة رشدى فى ٢١ ابريل والعجيب ان الموظفين عادوا الى العمل فى اليوم التالى كما عاد عمال العنابر والمحامون ولكن حركات الطلبة والازهر ظلت مستمرة .

وقد بذلت الامة اقصى ما تستطيع من الجهد والتضحيات لتصل الى اهدافها الصريحة وكانت هذه الاهداف كما يستفاد من منشورات رجال الثورة وهيئاتها الاستقلال التام لوادى النيل استقلالا لا تشوبه شائبة ولا يحده قيد ولم تكن تهدف الثورة للحصول على استقلال صورى او الاكتفاء بنظام نيابى سقيم وحكومة مصرية يعد وجودها مظهرا للاستقلال ولكنها فى حقيقة الامر اداة تخفى سلطان الانجليز المتسلطين على دولاب الحكم .

وسنرى من سياق الحوادث كيف أن الثورة قد فشلت وخيبت أمل مصر وسنين أسباب هذا الفشل .

خيبة الامل فى فرساي

فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩

اطلق الانجليز سراح سعد زغلول وصحبه ، وأذنوا للوفد بالسفر الى أوروبا ، بعد أن أعدوا فى المجال الدولى عدتهم ، وتحققوا من أن المصريين لن يستطيعوا أن يحولوا السياسة الدولية عن مجراها ، وأن الاعتراف بالحماية فى فرساي أصبح حقيقة واقعة . وظهرت بوادر انتصار انجلترا على مصر فى مؤتمر الصلح باعتراف الرئيس ولسن بالحماية على مصر فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ ، وكانت مصر تعلق على رجل السلام آمالا جساما فجاء اعترافه بالحماية ضربة قاسية للثورة المصرية ، وقد أعلنت دار الحماية فى بلاغ لها بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ ، الكتاب الذى تلقتة من وكالة أمريكا السياسية وقنصليتها العامة بالقاهرة ، ونصه :
« يا صاحب الفخامة . أتشرف باخباركم أن حكومتى قد كلفتنى أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فانه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك ، وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة ، وبهذه المناسبة قد كلفت أن أقول ان الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع

نطاق الحكم الذاتي، على أنهما ينظران بعين الأُسف الى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء الى القوة والشدة ،

وفى الشهر التالى ، مايو سنة ١٩١٩ ، صدمت الثورة صدمة أخرى اذ أعلنت شروط الصلح التى قررها الحلفاء وسلمت الى الوفد الالماني فى مؤتمر فرساي فى ٧ مايو سنة ١٩١٩، وقد وقعت معاهدة فرساي فى ٢٨ يونيو، ومما تضمنته الشروط الخاصة بمصر والتى استطاعت انجلترا أن تقحمها فى تلك المعاهدة ، لتظفر باعتراف دولى عام بالحماية ، ظنا منها أنها بذلك تصحح مركزها فى مصر . وفيما يلى تعريف الجزء الخاص بمصر فى معاهدة فرساي .

القسم الرابع - مصر

« المادة ١٤٧ - تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية فى القطر المصرى، ويكون هذا التنازل اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ »

« المادة ١٤٨ - جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التى عقدها ألمانيا مع مصر تعد مفساة اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ »

« ولا يمكن لألمانيا ، بأية حال من الاحوال، أن تلمسك بهذه العقود ، وتتعهد بالآ تدخال باى شكل ، فى المفاوضات التى يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى عن مصر »

« المادة ١٤٩ - يكون اجراء القضاء فى الرعايا الالمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان ، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام »

« المادة ١٥٠ - للحكومة المصرية الحرية التامة فى العمل لتسوية مركز الرعايا الالمان فى القطر المصرى وشروط اقامتهم فيه »

« المادة ١٥١ - توافق ألمانيا على الغاء الدكرتو الذى أصدره سمو الخديو فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصة بقومسيون الدين المصرى العام ، أو ادخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة »

« المادة ١٥٢ - توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان (سلطان تركيا) بموجب الاتفاقية الموقعة فى الآستانة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، عن حرية المرور بقناة السويس الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية

وتتنازل عن كل اشتراك فى مجلس الصحة البحرية والقورتنينات فى مصر ، وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التى لهذا المجلس الى السلطات المصرية »

« المادة ١٥٣ - جميع الاعيان والاملاك التى للامبراطورية الالمانية فى القطر المصرى تنتقل بكل ما فيها من حقوق الى الحكومة المصرية دون أى تعويض »

« وستعود اعيان الامبراطورية والدول الالمانية وأملاكها فى هذا الشأن شاملة لجميع املاك التاج ، كلالامبراطورية والدول الالمانية ، وكذلك الاعيان الخاصة التى لامبراطور ألمانيا السابق وغيره من اصحاب المراتب الملكية »

« ستعامل جميع الاملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا ألمانيا في القطر المصري طبقاً
للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة) »
« المادة ١٥٤ - تتمتع البضائع المصرية في دخول ألمانيا بالنظام الذي يطبق على
البضائع الانجليزية »

وقد وجه المغفور له سعد زغلول بوصفه رئيس الوفد المصري ، كتاب
احتجاج مؤرخ في ١٢ مايو سنة ١٩١٩ ، الى المسيو جورج كليمنصو
رئيس الوزارة الفرنسية ، ورئيس مؤتمر الصلح ، وكتاب سعد هذا
وثيقة من أهم الوثائق في سجل النزاع المصري البريطاني ، ونحن
نقتبس فيما يلي أهم فقراتها (١)

« لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة ان يطبق على مصر مبادئ
الحق والعدل ، مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظراً
لما قامت به من المساعدة التي أدت الى النصر ، لم يشأ ان يسمع صوت
مصر مع أنها كانت في مقدمة الدول التي أعلنت أنها في حالة حرب مع
أعداء دول الاتفاق ، وعانت أعظم الضحايا في سبيل قضية الحلفاء -
لم يشأ ان يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسي وقد اعترف
المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأى الأمة المصرية وبغير ان
يعير أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها في وجه هذه الحماية
لم يشأ ان يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسي ، وقد
اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بغير أدنى التفات لقيام هذه الأمة
بأجمعها في وجه هذه الحماية واطهارها معارضتها لها بأجل المعاني »

وندد الاحتجاج المصري بتنكر المؤتمر للمبادئ التي أعلنتها الرئيس
ولسون ، والتي اجتمع مؤتمر الصلح على أساسها ، وبين انعدام السند
القانوني لمثل هذا الموقف العجيب فقال :

« ٠٠٠ ان العقل لا يمكن ان يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ، ومهما
كانت العلة التي تتخذ أساساً لتبريره ، حتى اذا سلم بأنه بنى على حق
القوى على الضعيف . لان حق القوة معناه الحرب والفتح ، ولا شك في ان مصر
لم تكن في حالة حرب مع انجلترا ، بل كانت تحارب بجانبها ، ولم تفتح
انجلترا مصر بل ان الامر على العكس من ذلك فان مصر هي التي
ساعدت انجلترا ، على فتح ما فتحته من بلاد العدو »

(١) نقلنا تعريب بنود معاهدة فرساي الخاصة بمصر من الجزء الثاني من مؤلف
الاستاذ عبد الرحمن الرافعي ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢٤ ، وقد نشر الاستاذ الرافعي
النص الكامل لخطاب الوفد المصري .

وسجن سعد ، رحمه الله ، بعبارات قوية صريحة على مؤتمر الصلح خروجه على مبادئ العدالة الدولية ومعاملته للشعوب الشرقية معاملة تخالف ما عوملت به شعوب الغرب ، ثم قال :

« لم يبق الا فرض واحد لا مفر من التسليم به ، وهو ان الشعب المصرى اعتبر سلعة من السلع التى يتجر فيها . وهذا التصرف هو الذى كان ينقده الدكتور ولسون بشدة فى خطابه التى كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره ، لانه تصرف جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر . انه ليشق علينا ان نفكر فى ان المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة ، غير اننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع كما هو ، لان من الاوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الانسان اذا هو لم يضح كل شىء فى سبيل تقرير الحقيقة . »

« ان الامة المصرية لا تقبل ابدا ان تكون تلك السلعة القديمة التى تتداولها ايدى الاقوياء . . . الخ »

وقال عن الاعتراف بالحماية :

« ان مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه الا القاء بذور اليأس وغوامل الغضب فى قلب الشعب المصرى . »

« وقد قال الرئيس ولسون : ان الصلح لا يمكن ان يكون صلحا وطيدا الاركان ، الا اذا اندثر كل اثر من آثار الحقد فى قلوب الشعوب سواء كانوا اقوياء او ضعفاء وكان العدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة بغير اقل تمييز بين قويهم وضعيفهم

« فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ . . . »

وختم الرئيس سعد احتجاجه بقوله :

« ولكن الامة التى لها امنية خاصة تضعها فوق كل احترام والتى تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها ، لا تمكن الغير من ان يتصرف فى امرها ، وهى دون غيرها صاحبة الحق فى البت فى مصيرها »

بطلان البنود الخاصة بمصر

فى معاهدة فرساي

اجتمعت الدول فى باريس لتفرض على المانيا ودول الوسط شروط الصلح التى يفرضها المنتصر على المغلوب ، ولكى تضع نظام عالم جديد يقوم على اساس من العدالة الدولية ، ويستترشد بحق تقرير المصير ، ويمنع العدوان الذى يهدد امن الجماعة الدولية ويوقعها فى الحرب .

أما عن الشطر الخاص بشروط الهزيمة التي تملى على ألمانيا فكان لدول الغرب مطلق الحرية في فرض ما يرون من الجزاءات ، ولكن ما علاقة هذا بمركز مصر السياسي ؟ لم تكن مصر طرفا في الحرب مع ألمانيا ، بل كانت في صف الحلفاء وقدمت معونتها التي لولاها ما رجحت كفة إنجلترا ، فوضع بنود للحماية البريطانية على مصر واقحامها في شروط الصلح مع ألمانيا ، كان احتيا لا عجيبا ، وخروجا عن الغرض الذي من أجله اجتمع مؤتمر الصلح ، ومجازاة واضحة للمبادئ التي كانت سببا في عقد المؤتمر ، وهل يجوز عقلا ان يطلب من دولة مهزومة ان تعترف في شروط الصلح معها بوضع سياسي فرضته الدولة المنتصرة ، قبل ان تظهر نتيجة الحرب ، بل ومنذ بداية الحرب ، على دولة اخرى لا ارتباط البتة بينها وبين الدولة التي تفرض عليها شروط الصلح ، ولسنا ندرى ماهي القيمة القانونية لاعتراف ألمانيا بالحماية ؟ والاعتراف في القانون لا يؤخذ بالاكراه ، بل يصدر عن رضا واختيار . وفوق ما تقدم لم تبرم إنجلترا مع مصر معاهدة حماية ، حتى يجوز لها ان تطلب من الدول الاخرى الاعتراف بقيامها بل خلقت بالقوة حالة سمتها حماية والاعتراف الدولي لا ينصب على الحالات التي تنشئها القوة ، وتكون وليدة الاغتصاب ، والا كان القانون أداة لا باحة الجرائم الدولية ، وهذا مالا يقول به أحد . وعلى ذلك فان البنود الخاصة بحماية بريطانيا لمصر كما وردت في معاهدة فرساي تعد تزييدا ولغوا ، وما كان يمكن العمل بها .

على أن أخطر ما تضمنته معاهدة فرساي خاصا بمصر البند رقم ١٥٢ « توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان (سلطان تركيا) ، بموجب الاتفاقية الموقعة في الاستانة في ١٢ ٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، عن حرية المرور بقناة السويس الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية »

ولم يتعرض الوفد المصري في احتجاجه الذي ارسله الى مؤتمر الصلح لهذه المادة مع أنها أخطر من البند الخاص بالحماية والذي انصب عليه الاحتجاج ، وما كان ينبغي للوفد ان يقع في هذا السهو ، وقد تصدى لتنفيذ تصرف مؤتمر الصلح

كان من الجائز ان يستقيم موقف مؤتمر الصلح في هذه المسألة ، لو انه تعرض صراحة لنظام الملاحة في قناة السويس ، والوضع الدولي للقناة فيما يضعه من نظم للعالم الجديد ، وتعرض للمسألة برمتها وقرر اعادة النظر في معاهدة القسطنطينية في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وانه رأى ان يضع نظاما جديدا يحل محلها ، وعندئذ كان عليه ان يدعو الدولة مالكة القناة وصاحبة السيادة عليها وهي مصر لتقول كلمتها

وتوافق او لاتوافق على النظام الجديد وكان ليستقيم تصرف مؤتمر الصلح لو انه تصدى عموما لمسألة المعرات المائية العالمية ووضع لها دستورا فالغى من المعاهدات القائمة ما يتنافى مع احكام هذا الدستور ، ولكنه لم يفعل هذا ولا ذاك ، بل انساق وراء شهوات سياسية كامنة فى نفس بريطانيا ، وقبل بخفة ادخال نص المادة ١٥٢ على معاهدة فرساي بلا مناسبة !

وفيما يتعلق بحقوق الدولة العثمانية التى نصت عليها معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ تجب التفرقة بين مركزين يختلف كل واحد منهما عن الآخر :

أولا - مركز تركيا كدولة اشتركت فى التوقيع على معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، اى كعضو من اعضاء الجماعة الدولية
ثانيا - مركز تركيا كدولة صاحبة سيادة على مصر ، وما تقرر لها من حقوق بناء على تلك السيادة .

ففيما يتعلق بالشطر الاول لاجدال فى ان تركيا قد فقدت حقها فى الاحتجاج بمعاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، اذا ما تارت اشكالات ملاحية تتعلق بسفن لها تمر فى قناة السويس ، ولا تثريب على الجماعة الدولية اذا هى املت هذا الشرط على تركيا كعقوبة حربية وشرط من شروط الهزيمة ، ولكن محل ذلك فى معاهدة تبرم مع تركيا ، لافى اتفاقية عالمية وضعت نظام عالم جديد كاتفاقية فرساي ، ولا علاقة بين مسألة تجريد تركيا من الحقوق المخولة لها بمعاهدة القسطنطينية وبين الشروط التى تملى على المانيا ، اللهم الا اذا وضعت التسوية معهما كشركاء فى الحرب فى معاهدة صلح واحدة وهذا ما لم يحدث .

وأما عن الشطر الثانى الخاص بحقوق تركيا كدولة ذات سيادة على مصر قبل الحرب العالمية الاولى ، فهذه الحقوق تلخص فيما ياتى :

١ - رئاسة المندوب العثماني للجنة ممثلى الدول التى اشارت اليها المادة الثامنة من معاهدة القسطنطينية ، وهى تلك اللجنة التى تجتمع فى كل سنة للتأكد من حسن تنفيذ المعاهدة .

وقد سقط هذا البند عملا ، لان اللجنة المنوه عنها فيه لم تشكل ولم تجتمع مرة واحدة واضحى النص عليها كان لم يكن ، واصبحت مسألة التأكد من حسن تنفيذ المعاهدة من اختصاص مصر بما لها من حق السيادة على الاقليم اخذا بالقواعد العامة ، وتمشيا مع نص المادة

التاسعة « تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة » .

٢ - **حماية القناة :** حق اعترفت به معاهدة القسطنطينية لمصر فتباشره بمعرفتها ، ولكنها رخصت لها الاستعانة بتركيا ، فجاء في الفقرة الثانية من المادة التاسعة « وفي حالة ما اذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها ان تطلب معاونة الحكومة العثمانية التي عليها ان تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب . . . الخ »

وجاء في المادة العاشرة « وكذلك فان نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التي يرى جلاله السلطان وسمو الخديو في حدود الاوامرات المخولة له ، ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتها الذاتية عن مصر او حفظ النظام العام فيها »

٣ - **ممتلكات تركيا الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الاحمر :** نص الفقرة الثالثة من المادة العاشرة : « ومن المتفق عليه ايضا ان نصوص المواد الاربع سالفة الذكر ، لا تمنع بحال ما الوسائل التي تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على شواطئ البحر الاحمر »

٤ - **حقوق السلطان في مصر :** المادة ١٣ « فيما عدا الالتزامات الموضحة في هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلاله السلطان » .

تلك الحقوق قد سقطت وانقطعت العلاقة بين مصر وتركيا منذ دخول تركيا الحرب في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ووقوف مصر في المعسكر المحارب لتركيا بل واتخاذ مصر من اعمال الحرب الايجابية ضد تركيا الكثير مما تقدم بيانه في الفصل السابق ، وعجز تركيا عن ان تسترد هذا المركز الذي فقدته منذ قيام حالة الحرب الفعلية بينها وبين مصر ، ولا ينقص من قيمة هذه الحجة كون مصر لم تعلن الحرب ، فليس من الضروري في العصر الحديث ان يسبق الحرب اعلان ، وكذلك لا ينقص من قوتها ان مصر لم تكن مختارة ، فهي لم تختار معاونة انجلترا لان انجلترا كانت في الوقت نفسه معتدية على مصر وممعة في هذا العدوان ، ولكنها اختارت بمحض ارادتها ان تقضى على الاثر الوحيد الذي كان متبقيا من آثار السيادة الشكلية لتركيا وهو الجزية فامتنعت عن دفعها وقطعت منذ نوفمبر سنة ١٩١٤ ما بينها وبين تركيا ، فكيف يقبل ان ياتى مؤتمر الصلح بعد ذلك بخمس سنوات ويقول ان حقوق تركيا انتقلت الى ملك انجلترا . ان انجلترا في هذا الموقف تناقض نفسها مناقضة ظاهرة لانها صممت اعلان

الحماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ان العلاقة بين مصر وتركيا قد انتهت ، وذكر الاعلان بعبارة صريحة « وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر » ، فاذا جاز ان ينتقل الحق فلا بد ان يكون موجودا وقت انتقاله ، اما وقد زال قبل ذلك ولم تعد لتركيا منذ سنة ١٩١٤ الحقوق التي كانت لها في معاهدة القسطنطينية ، بل سقطت ومعنى سقوطها اعادة الامور الى نصابها اي ايلولة الحق الى صاحبه وهي مصر ، فالقول في المادة ١٥٢ من معاهدة فرساي ان تلك الحقوق انتقلت الى ملك بريطانيا يخالف الواقع والقانون لان مؤتمر الصلح قد انعقد ولم تكن لتركيا حقوق لتنتقل الى غيرها .

لماذا تورط مؤتمر الصلح ؟

ان هذا الخطأ الذي وقع فيه مؤتمر الصلح حينما ظلم مصر ظلما مبينا وحابي بريطانيا محاباة ادت به لمخالفة الاسس التي قام عليها المؤتمر وانكار مبادئ القانون الدولي العام ، هذا الخطأ كفيل بأن يزعزع ثقة شعوب الشرق في العدالة الدولية ، ويقوض اركان السلام العام ، ولذلك لا نستطيع ان نذكره دون ان نبين الملابسات التي عاصرتة ونكشف عن دسائس انجلترا ومناوراتها في مؤتمر الصلح ، لنتخذ نحن وغيرنا من الشعوب حذرا من تلك الدولة الماكرة التي يحتكم بعقلها جنونها الاستعماري وانانيتها وعدم نزاهتها فتضيع العدالة ، ويبقى العالم يرزح تحت الوان من الفوضى التي تنتهي دائما الى مجازر مخيفة وخراب عام ، وانجلترا هي انجلترا ، رأس الافعى ، الذي لم تستطع البشرية بعد ان تنتزع السم من بين فكليه .

لم تكن نية الذين اجتمعوا في مؤتمر الصلح لوضع نظام عالم جديد خالصة لوجه الله ، بل اعماهم النصر فأغراهم بالتمادي في غلوهم الاستعماري ونواياهم السيئة كانت كامنة في نفوسهم ، قبل ان تضع الحرب اوزارها ، ولذلك كانوا قبل معرفة النتيجة يبرمون المعاهدات السرية ويشغلون في الظلام لخدمة مطاعمهم الاستعمارية ، ففرنسا عقدت اتفاقية سرية مع روسيا في فبراير سنة ١٩١٧ وسلمت فيها لروسيا القيصرية بتحقيق احلامها القديمة التي كانت تهدف دائما للسيطرة على القسطنطينية والمضايق التركية ، في مقابل اعتراف روسيا بحق فرنسا في الازراس واللورين وحوض السور واحتلال شمال نهر الرين . وسرعان ما سقطت القيصرية واذاع البلاشفة تلك الوثيقة السرية ففرغت بريطانيا ، ووقف

وزيرها « بلفور » بمجلس العموم في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ معلنا
استنكار بريطانيا لهذا الاتفاق (١)

وكانت فرنسا تحاول بجدع الانفان تضمن توسعها في افريقيا على
حساب المانيا ، وفي آسيا الصغرى على حساب تركيا ، ومن اجل ذلك
تآمرت في الظلام ، وكانت مستعدة لتبادل المعونة مع انجلترا والتمكين
لها من مصر اذا رضيت انجلترا بترك الاستعمار الفرنسي يأخذ طريقه .
ولكن شهرات فرنسا لم تكن لتقف عند حد ، فلقد وضعت برنامجا
واسع النطاق وكانت تريد به السيطرة على وسط اوربا كله وجزء من اوربا
الشرقية وبعض بلاد البلقان ، وافريقيا وبلاد الشرق الاوسط ، وبهذا
تصبح اقوى دولة في اوربا ، وارادت ان تكفل تحقيق هذا البرنامج بنصوص
ترد في معاهدة الصلح . وكان على راس فرنسا رجل لقب بالنمر ، وما
كان يعرف الرحمة ، ولا يابه للسلام العام ، وهذا الرجل هو جورج
كليمنصو الذي نقرأ برنامج الاستعماري في مقدمة كتبها لكتاب
وضعه « اندريه تارديه » عن السلام، وقال في هذه المقدمة : « ان معاهدة
السلام ، كغيرها من المعاهدات ، ليست الا الاستمرار في الحرب ، وما كان
يمكن ان تكون غير هذا » (٢) ، وقد استطاع كليمنصو مستندا على جيش
فرنسا البري في اوربا ان يضمن لبلاده في مؤتمر الصلح مكانا فذا ، ولكن من
الناحية الاخرى كان يمثل انجلترا في المؤتمر لويد جورج ، وكان جاهه
مستندا من قوة البحرية البريطانية التي لم ترجع القهقري في مرتبتها
كاولى قوات العالم البحرية على الرغم من الخسائر التي منيت بها في الحرب
وكما كانت لفرنسا اطماع استعمارية ، كان لويد جورج مصمما على ان
ترث انجلترا من الدولة العثمانية في الشرق الاوسط اكبر نصيب وان
تكتب السلامة لمستقبلها في الشرق بأخذ موافقة ، في صلب معاهدة
السلام ، على مركزها في قناة السويس .

وماذا يستطيع ان يفعله الرئيس ولسون ازاء تلك المطامع الهوجاء ؟ !
لم تكن انجلترا وقتئذ لتعنى كثيرا بمحابة الولايات المتحدة او ممالقتها
لان الاسطول البريطاني خرج من الحرب سليما كما ذكرنا ، ولأن انجلترا
كانت حليفة لليابان ، وكانت اليابان قوة تخشاها الولايات المتحدة . وفيما
اذا تعارضت المصالح البريطانية والفرنسية ، لا تعدم انجلترا وسيلة لوقف

(1) Ezberger, « L'Allemagne et l'Entente », Mémoires, 1923, p. 325
(trad. de l'allemand).

(2) André Tardieu, « La paix », Paris 1921, p. XIX.

شريكها فرنسا عند حدودها ، مستعينة تارة بإيطاليا ، واخرى
بألمانيا نفسها ، ولذلك عارضت انجلترا اشد المعارضة ما نادى به فرنسا من
تقسيم ألمانيا ، و ارادت ان تبقى عليها شوكة في ظهر فرنسا حتى تضطر
هذه الاخيرة للحد من غرورها والسير في فلك بريطانيا (١)

وقبل ان يتوجه ولسون الى مؤتمر الصلح كانت انجلترا قد استضافته
وشهد قطع الاسطول البريطاني ، فقلق وفقد كل امل في ان يقف من
بريطانيا موقفا حازما فيعمل في مؤتمر الصلح للحد من اطماعها خصوصا
وان تحالف بريطانيا مع اليابان كان مصدر قلق آخر للولايات المتحدة ،
ولذلك ليس عجبا ان يكون لويد جورج قد تسلط على الرئيس
ولسون ، بل انا لنقرأ عبارات التهمك فيما كتبه دافيد لويد جورج عن
ولسون رجل السلام ، فقال عنه انه رجل مثالي ، ولكنه يشبه راهب خرج
من الدير ليهدى اوربا الكافرة ، وهيهات هيهات ان تسبح معه اوربا
في الخيال (٢)

والحقيقة ان الرئيس ولسون لم يكن خياليا قصير النظر كما رماه لويد
جورج ، فقد وضعت شروط الهدنة على اساس نغطة الاربعة عشر ،
واسترشد بهذه النقط واضعوا ميثاق عصبة الامم ، ولكنه ضعف امام
الانجليز تارة والفرنسيين تارة اخرى لانه لم يكن قويا في الولايات المتحدة
نفسها اذ جرت انتخابات رئاسة الجمهورية هناك في نوفمبر سنة
١٩١٨ وانهمز فيها الحزب الديموقراطي الذي كان يتزعمه الرئيس
ولسون ، ولذلك لما بدأت جلسات مؤتمر السلام في ١٨ يناير سنة ١٩١٩
وقد حضرته وفود كبيرة العدد من مختلف جهات العالم ، فقد الرئيس
الامريكي نفوذه على المؤتمر يوما بعد آخر ، ولم تعد له الكلمة المسموعة
كما كان متوقعا ، وقوى اللجاج بينه وبين لويد جورج ، وقبل ان ينقضى
شهر يناير كان التوتر قد بلغ منتهاه حتى انطلقت الاشاعات معلنة عن
قرب انسحاب ولسون من المؤتمر (٣) ، وكان من رأى خصوم الحزب
الديموقراطي الا تشترك الولايات المتحدة في عصبة الامم ، الا اذا تضمن
الميثاق النص صراحة على احترام مبدأ « مونرو » ، وقد بعثوا الى

(1) Baker, « Woodrow Wilson, La guerre mondiale, Le Traité de
Versailles », 1923 (traduit de l'anglais), p. 396.

(2) David Lloyd Georges, « The Truth about the Peace Treaties »,
Vol. 1, p. 223, 225.

(٣) مذكرات الكولونيل هاوس (احدثتشاري ولسون) بالانجليزية - الجزء الرابع
طبعة سنة ١٩٤٤ ، ص ٢٢٢ .

الدكتور ولسون برقيات كثيرة بهذا المعنى ، وقد تغلب رأيهم في نهاية الامر ولذلك رفض مجلس الشيوخ الامريكى المصادقة على معاهدة فرساي ، ولم تشترك الولايات المتحدة في عصبة الامم .

يكفى أن نراجع أعمال مؤتمر باريس لنلمس المتاعب التي عاناها الرئيس ولسون من جراء دسائس لويد جورج وكليمنصو وجعلهما مسألة تقسيم الاسلاب ونهب المستعمرات الشغل الشاغل لهما ، حتى أصبحت مسائل السلم الدولي في المرتبة الثانية ، فمثلا بعث كليمنصو في ١٧ مارس سنة ١٩١٩ بمذكرة الى ولسون ولويد جورج طلب فيها ضم حوض السار الى فرنسا ، وقال النمرالفرنسى في مذكرته أن أية حكومة فرنسية لن تتجاسر على توقيع معاهدة الصلح اذا خلت من النص على ضم السار الى فرنسا . وأجاب ولسون بقوله :

« هل معنى ذلك أنه اذا لم تنل فرنسا كل ما تشتهى ، يكون موقفها عدم التعاون معنا ؟ اذا كان الامر كذلك الا ترى أن الاولى بى أن اعود الى بلادى ؟ » (١)

وأجاب كليمنصو : « أنا لا أرجو عودتك ، ولكن فى نيتى أنا أن انسحب !! » (٢)

وهذا يبين الى أى حد توترت الاعصاب فى المؤتمر ، وقد ازدادت الحالة سوءا لما تناقشوا فى تقسيم املاك الدولة العثمانية ففى ٢٠ مارس سنة ١٩١٩ عقد اجتماع بالفندق الذى كان ينزل به لويد جورج فى باريس وحضره رؤساء وزارات ووزراء خارجية كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وايطاليا واستمع الرئيس الامريكى لوجهة نظر كل فريق ثم اقترح ارسال لجنة خاصة تتألف من مندوبين عن فرنسا وبريطانيا وايطاليا وأمريكا لتعرف رأى أهالى سوريا فى المصير الذى يختارونه ، وقبل لويد جورج الاقتراح فأشار كليمنصو بأن تذهب اللجنة أيضا الى فلسطين والعراق وبقية البلاد التى تريد انجلترا أن تجعلها من نصيبها ، ولكن الخبراء الانجليز والفرنسيين سافروا وحدهم الى سوريا دون بقية الجهات ثم عادوا ورفعوا تقريرا قالوا فيه ان المصير الذى تطلبه سوريا هو الاستقلال التام ، فاشتد هياج كليمنصو ، وفهم أن الانجليز يدسون لفرنسا فى سوريا ،

(١) مذكرات الكولونيل هاوس (احد مستشارى ولسون) بالانجليزية - الجزء الرابع ، طبعة سنة ١٩٤٤ : ص ٢٣٣ .

(2) Temperely, « A history of the Peace Conference of Paris », London 1923-1924, Vol. 1.

وأوحى الى الصحف الفرنسية أن تشن حملة شديدة على لويد جورج ، حتى غضب الرئيس البريطاني وهدد بترك باريس اذا لم توقف الحملة ، ولكن النتيجة أن سوريا قد استتبعدها بمثلها ولم ينص عليها في معاهدة فرساي ، ولم تستفد مصر ، مع شديد الاسف ، من هذا الخلاف الذي استحكم بين الانجليز والفرنسيين في موضوع الشرق الاوسط ، لان مؤتمر الصلح كان يسمع صوت انجلترا وحدها ولم يقف على الحالة في مصر ، وكان زعماء الوفد معتقلين ولم يطلق سراحهم ويصرح لهم بالسفر الا في ١١ ابريل بعد أن تاكدت انجلترا من أن مسألة مصر في مؤتمر الصلح منتهية وأن الرأي قد استقر على الاعتراف بالحماية وقبول البنود التي اقحمتها في معاهدة الصلح خاصة بمصر ، فجاء سفر الوفد الى باريس وسعيه لدى مؤتمر الصلح بعد الاوان ، وبعد أن خدعت انجلترا الرأي العام في المؤتمر وتاكدت من أن سفر المصريين الى باريس لن يفسد قضيتهم في شيء . فلقد أمكن الفراغ من المناقشات وصياغة معاهدة الصلح في أواخر ابريل سنة ١٩١٩ اذ دعي مندوبو المانيا للحضور الى باريس في ٢٥ ابريل للاطلاع على مشروع معاهدة الصلح ، فكان كل شيء قد انتهى وقت سفر الوفد الى باريس !! (١)

وفي ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقعت معاهدة الصلح مع النمسا في قصر سانت جرمان في باريس ، وفي ٤ يونيو سنة ١٩٢٠ وقت معاهدة أخرى مع هونغاريا بقصر « تريانون الكبير » بفرساي وتضمنت المعاهدتان المذكورتان شروطا خاصة بمصرو وضعت على غرار شروط معاهدة فرساي .

وقد نجحت الدبلوماسية الفرنسية في ترضية فرنسا باعطائها ميزات كثيرة في أوروبا مقابل تنازل فرنسا عن كثير من أطماعها في الشرق الاوسط وسكوتها على الخطة التي رسمتها انجلترا لتثبيت أقدامها في هذه المنطقة وبذلك أمكن أن توقع معاهدة « سيفر » مع تركيا في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ واشترك في التوقيع على تلك المعاهدة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وأرمينيا وبلجيكا واليونان والحجاز وبولندا والبرتغال ورومانيا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وكلهم يمثلون الطرف الاول ، وتركيا الطرف الثاني . وبص فيها على احتفاظ السلطان العثماني بالقسطنطينية اللهم الا اذا خالف شروط المعاهدة فتضطر الدول الموقعة لاعادة النظر في هذا القرار ، وانتزعت هذه المعاهدة من تركيا أربعة أخماس اقليمها وتقرر أن تترك المضائق التركية مفتوحة لجميع الدول بغير تمييز ولا استثناء ، في الحرب والسلم على السواء وأنشأ اللجنة دولية لمراقبة تنفيذ هذا الشرط

(١) وقعت المانيا معاهدة فرساي في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ .

وفرض على تركيا أن تسلم أسطولها للحلفاء فيما ست قطع صغيرة تركت لها ، واشترط بقاء الامتيازات الاجنبية قائمة وألا تعطى تركيا التزامات اقتصادية لكائن من كان بغير موافقة الحلفاء وأن يخفض جيشها الى خمسين ألف رجل وأن تزال الاستحكامات والحصون المقامة على المضائق في الجزر وأن تعترف تركيا باستقلال أرمينيا وتترك لها متنفسا الى البحر .

واشتملت المعاهدة على شروط. أخرى شائنة ، ثم تضمنت فيما تضمنته الشروط الخاصة بمصر والتي أقحمتها انجلترا خصيصا لتدعى أن تركيا تنازلت لها عن مركزها في مصر وعن المزايا المخولة لها في معاهدة القسطنطينية ، ولكن لحسن الحظ استطاعت تركيا في سنة ١٩٢٣ أن تمزق معاهدة سيفر المذكورة وجعلتها كأن لم تكن ، كما سنبين فيما بعد (١) ومما تقدم نستطيع أن نلخص أسباب تنكر مؤتمر الصلح لقضية مصر واغفاله ايها فيما يأتي :

أولا - حبس انجلترا لمصر في الفترة التي بحث فيها المؤتمر مسائل البلاد التي كانت تابعة تركيا وعدم السماح للوفد المصري بالسفر الى باريس الا حوالي منتصف ابريل سنة ١٩١٩ بعد أن فات أوان عرض القضية على المؤتمر وفي الفترة من يناير الى ابريل سنة ١٩١٩ استطاعت انجلترا ان تمنع وصول صوت مصر الى المؤتمر وتزييف الحقائق واكتفت مصر بثورتها الدامية ولكن انباءها الحقيقية واغراض الثورة لم تنتشر على العالم في الوقت المناسب ثانيا - ضعف الرئيس ولسون وتراجعهم أمام قادة الدول الاستعمارية : بريطانيا وفرنسا ، وعدم تشدده معهم لحمل هؤلاء السياسة على احترام مبدأ تقرير المصير بسبب سقوط الحزب الديمقراطي الامريكى في انتخابات الرئاسة في سنة ١٩١٨ ، وخنوع المعارضة في أمريكا للتمسك بنظرية « مونرو » أي عدم تدخل الولايات المتحدة في المسائل الاوروبية وعدم تدخل أوروبا في شؤون أمريكا فاضحت مسألة حق تقرير المصير متروكة لتقدير السياسة الاوروبيين .

(1) Marg. Boveri, «Minaret and pipe-line, Yesterday and To-day in the Near East», New York 1939.

— St. Erskine, «Palestine of the Arabs», London 1935.

— Lord Hailey, «An African Survey. A Study of Problems arising in Africa South of the Sahara», London 1938.

— Polson Newman, «Great Britain in Egypt», London 1928.

ثالثا - توأطؤ فرنسا وانجلترا لتحقيق اطماعهما الاستعمارية ، ولو ضد المبادئ التي قام على أساسها مؤتمر الصلح ونجاح لويد جورج في اعطاء فرنسا نصيبا كبيرا من طلباتها في أوروبا ومساعدتها في ذلك مقابل سكوت فرنسا على خطة انجلترا في الشرق الاوسط وفي مصر بالذات . وبهذا التواطؤ تغلبت النزعة الاستعمارية على الفضائل الدولية .

رابعا - شعور الاوروبيين واعتقادهم في قرارة نفوسهم انه ليس للشرقيين أن يناوؤا من حماية القانون الدولي العام ما يناوئه الغربيون ، والتفريق في المعاملة ، خصوصا وأن التعصب الديني الذي زرعه الحروب الصليبية في دور وزارات خارجية أوروبا وكراهية المسلمين ، بوجه خاص ، ظلا ميراثا يتنقل من عصر الى عصر ، ومن جيل الى جيل .

وبسبب التفريق في المعاملة اختل ميزان العدالة الدولية ، حتى أجمع علماء السياسة المعاصرون على القول ان الهدنة كانت نهاية الحرب بالنسبة للشعوب الغربية ، ولكنها كانت بداية المآسى بالنسبة للشعوب الاخرى ، فقد طأت النيران موقدة في روسيا واليابان وآسيا الصغرى وبلاد الشرق الاوسط وايران وأفغانستان ومصر وفي بلاد الصين ، وأضحى العالم من جديد في شبه فوضى دولية لأن مؤتمر الصلح قد تسلطت عليه قوى الشر الاستعمارية فتركت الاحقاد تغلي في صدور رقيقين ، وفشل مؤتمر فرساي قشلا ذريعا في اقامة صرح سلم دائم أو خلق عالم جديد يؤمن بالعدالة الدولية ، ويعيش في كنفها (1)

ظنت انجلترا انها كسبت القضية ضد مصر اذ جعلت الحماية التي فرضتها عليها جزءا لا يتجزأ من معاهدة فرساي وورثت تركيا في مصر وفي قناة السويس بنصوص أدخلتها على موائيق السلام التي أبرمت في فرساي وسانت جرمان وتريانون وسيفر ، ولكن السنوات التي أعقبت

(1) Maxime Mourin, « Histoire des grandes puissances depuis la Guerre », Paris 1939.

— Georges Clampeaux, « La croisade des démocraties », Paris, 1942-1943.

— Bertrand de Jouvenel, « D'une Guerre à l'autre », Paris, 1940-41.

— Edward H. Carr, « The Twenty Years Crisis 1919-1939 », London 1940.

— I. Bowmann, « The New World », New York 1921.

— Fred. L. Schumann, « International Politics, An Introduction to the Western State System », New York, 1937.

ذلك جعلت تلك المعاهدات قصاصات من الورق واضطرت انجلترا لأن
ترخي قبضتها على مصر وتنهى الحماية بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وذلك
لسببين :

أولا - الظروف الدولية حيث دب ديبب الخلاف بين انجلترا وشركائها
فى المدة من سنة ١٩٢٠ الى ١٩٢٢

ثانيا - الظروف المحلية اذا استمر الغليان فى مصر وفشلت محاولات
انجلترا التى بذلتها سواء فى مشروع لجنة ملتر أو فى مفاوضات عدلى -
كيرزون .

الظروف الدولية

قررت المانيا منذ سنة ١٩١٩ أن تتحين الفرصة لتمزيق معاهدة فرساي
وقد قال أحد كتابها السياسيين ، كارل الكسنندر فوق مولر ، Muller
فى سنة ١٩١٩ : « لا تستطيع المانيا أن تعيش فى ظل معاهدة فرساي وليس
فى وسعها الآن أن تقضى عليها بالسلاح ولكنها ستنتظر حتى تشيع
الفرقة بين المنتصرين ، وسرعان ما تحققت هذه النبوءة وبدت المنافسة
والبغضاء بين الدول الكبيرة التى صيغت معاهدات السلام لحسابها ولم
تستطع انجلترا وفرنسا أن توقف سير الحوادث فى غير مصلحتها ،
وقبل أن يجف مداد معاهدة فرساي بدأ تصدع تلك المعاهدة بتخلى الولايات
المتحدة عن أوروبا فى نوفمبر سنة ١٩١٩ اذ امتنع مجلس الشيوخ
الامريكى عن التصديق على تلك المعاهدة ورأى السياسة الاوربيون أنهم منوا
بخيبة أمل شديدة بسبب هذا الموقف اذ لم يبق فى مقدورهم ان يعولوا على
ضمان من الولايات المتحدة التى جنحت الى سياسة العزلة وتبعاً لذلك اعلنت
انجلترا انها مضطرة لأن تتحلل من التزامها الخاص بتقديم المعونة لفرنسا
فيما اذا هاجمتها المانيا ، بل اكثر من ذلك راحت انجلترا تلوح لالمانيا
بغصن الزيتون وعملت بالتعاون مع ايطاليا على اعادة بناء المانيا وتيسير
حصولها على المساعدات المالية واتخذت انجلترا هذه السياسة لكى لا تكون
فرنسا منافسا قويا لها

وفى يناير سنة ١٩٢٠ سقط « كليمنصو » بغتة وبذلك اختفى
من المسرح رجلا من رجال فرساي وهما كليمنصو وولسون . وبدأ
التنافس والصراع يأخذان مجراها بين فرنسا وبريطانيا لا فى المانيا فقط بل
فى منطقة الشرق الاوسط كذلك وقد ظهر ذلك الخلاف بين فرنسا وانجلترا
للإملاء كله حينما أريد تطبيق شروط فرساي الخاصة بالتعويضات المطلوبة

من المانيا واجتمعوا لهذا الغرض في انجلترا في شهر يوليو سنة ١٩٢٠ وتراشقوا بالسهام وتسلطت الانانية على كل فريق ورأى العالم خارج أوروبا هذه المهازل فتزعزعت ثقته في أوروبا وكان ذلك من العوامل التي أذكت نيران الثورات في آسيا وفي أفريقيا وكانت أوروبا تتصارع فيما بينها ولم تقف أمريكا وراء ظهرها بل طالبت أمريكا الدول الأوروبية بأن تسدد لها ديون الحرب واعتبرت هذه الديون كغيرها من الديون التجارية واجبة السداد .

ولا شك أن انجلترا قد أحست بحرج مركزها بسبب تلك الملابس هذا علاوة على ما تعرضت له من جانب روسيا السوفيتية التي عقدت اتفاقا مع إيران في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ فتحت الباب للنفوذ الروسي في تلك البلاد ثم أبرمت اتفاقا آخر في موسكو مع أفغانستان في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ فاضطرت انجلترا لأن تبرم بدورها مع أفغانستان اتفاقا اعترفت فيه باستقلال تلك البلاد وتنازلت عن هيمنتها السابقة على علاقات أفغانستان الخارجية وتبادلت معها الممثلين الدبلوماسيين وتاريخ هذا الاتفاق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١

وفي الوقت نفسه نجحت روسيا السوفيتية في عقد معاهدة صداقة وتحالف مع تركيا الجديدة التي تزعمها مصطفى كمال وتاريخ تلك المعاهدة ١٦ مارس سنة ١٩٢١ وقد تنازلت فيها روسيا عن الامتيازات واعترفت بحق تركيا في اختيار نظام الحكم الذي تريده وألغت الدين السنوي كانت تركيا قد تعهدت من قبل بدفعه على أقساط لروسيا القيصرية وقدورد بالمعاهدة أن مشكلة المضائق ستسوى باتفاق بين الدول المتاخمة للبحر الأسود

وامتد نشاط روسيا السوفيتية الى الشرق الاقصى فعقدت اتفاقا مع منغوليا في ٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ودخلت في مفاوضات مع الصين واضطرت انجلترا ازاء هذا النشاط السوفيتي الذي كان يتعقبها في الشرق لان تغير من سياستها بعض الشيء في الشرق الاوسط قبل ان يفلت منها الزمام بسبب وطأة النشاط السوفيتي والخلافات التي كانت قائمة بين بريطانيا وحلفائها السابقين وقد اجتمع مؤتمر واشنطن في المدة من نوفمبر سنة ١٩٢١ الى فبراير سنة ١٩٢٢ للبحث في مسائل الحد من السلاح البحري ومشكلات الباسفيك والشرق الاقصى وفي هذا المؤتمر ظهر تنافس الولايات المتحدة نفسها مع بريطانيا بشكل ظاهر بالنسبة لمسائل الشرق الاقصى وبالنسبة للسلاح البحري وأرادت الدول الرأسمالية ان تعالج

الظروف السيئة في مؤتمرات أخرى عقدت سنة ١٩٢٢ في جنوا وفي كان ولكن استمرت هذه المتاعب الدبلوماسية وكانت مشكلات إنجلترا السياسية والدولية والاقتصادية متجددة وكان حلها من الامور الصعبة (١) وقد استمرت مناورات روسيا السوفيتية وتعقبها لبريطانيا فاقترحت على بريطانيا في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٢ عقد مؤتمر يضم مندوبين عن بريطانيا وفرنسا وايطاليا ويوغوسلافيا وبلغاريا واليونان ومصر لبحث مشكلات الشرق الاوسط واجاد حل لها ولكن بريطانيا عارضت هذا الاقتراح اشد المعارضة وكانت على الرغم من متاعبها متشبثة بمركزها في الشرق الاوسط طامعة في ان تجعل من مصر والسودان وفلسطين والعراق مستعمرة بريطانية تضمن بها استعمارها في الهند الى يوم القيامة وحاولت إنجلترا ان تستعين على مناورات السوفيت بحلفائها القداماء : ايطاليا وفرنسا ولكنهما طلبتا منها ثمنا غاليا

الظروف المحلية

لو أن مصر وهي تجاهد بريطانيا التحطيم نيرها البغيض أحاطت بظروف إنجلترا الدولية ووقفت على متاعبها ومشكلاتها الاقتصادية وخصوماتها مع غيرها ، ولو ان الحركة الوطنية المصرية قد ضمت الى صفوفها بعض الساسة المثقفين الذين يعالجون قضية بلادهم على ضوء سير فلك السياسة العالمية ، لاستطاعت مصر ان تتحين الفرص وان تعرف النقط الضعيفة التي تضرب منها إنجلترا دبلوماسيا وتسدد اليها طعنات تكون اقسى من كل ما يبذل الشوار من توضيحات ، ولكن الحركة الوطنية المصرية التي قامت في سنة ١٩١٩ كانت مع الاسف الشديد محدودة النشاط في المجال الدولي واقتصرت على المقاومة الداخلية ولما شرعت إنجلترا في جنس نبض هذه المقاومة وطلبت المفاوضات انزلت مصر وسارت في هذا الطريق وعالجت القضية بالاتصال المباشر بينها وبين بريطانيا وكان عجيبا ان تنتظر مصر الانصاف اذا هي احتكمت الى خصم لثيم عنيد لم يظهر مرة واحدة بحسن النية والرغبة في تصفية الموقف تصفية عادلة فاستمرت إنجلترا طوال سنة ١٩١٩ في التنكيل

(1) Ch. A. Beard, «The idea of national interest. An analytical policy», New York, 1934.

— R. B. Mac Callum, «Public opinion on the last peace», London 1944.

— Latimer, «Naval disarmament», London 1930.

بالوطنيين المصريين وصرفت الراى العام الى المحاكمات المختلفة امام المحاكم العسكرية البريطانية ، ولما استمرت الثورة رأت انجلترا أن تعالج الامور بلعبة بارعة ، بأن توفد لجنة لتحقيق اسباب الحركة الثورية واعلن اللورد كيرزون فى ١٥ مايو سنة ١٩١٩ عن اعتزام حكومة انجلترا ايفاد لجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر وزير المستعمرات ، « لتحقيق اسباب الاضطرابات التى حدثت فى مصر وتقديم تقرير عن الحالة فى تلك البلاد وعن شكل القانون الخاص الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب الاصلاح واليسر والرخاء ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتى لها توسيعا مطرد التقدم والترقى ، وحماية المصالح الاجنبية »

ولكن الخواطر كانت لاتزال ناثرة فى مصر ، حتى ان محمد سعيد رئيس الوزارة المصرية اشار على المندوب السامى البريطانى بتأجيل حضور اللجنة الى مصر الى ما بعد عقد الصلح بين تركيا والحلفاء (١)

وفى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ اعلنت لندن عن تأليف اللجنة ولكن الشعب المصرى كان شديد الحساسية فقامت مظاهرات الاحتجاج فى القاهرة والاسكندرية ضد فكرة ايفاد تلك اللجنة ، وبادر الحزب الوطنى باعلان مبدأ « لامفاوضة الا بعد الجلاء » وجاء فى بيان الحزب الوطنى :

« يرى الحزب الوطنى ان تشاير الامة على المطالبة باستقلالها ، وان تصر على هذه المطالبة وان تعمل على الوصول الى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة ، والا يزيد ما تصادفه من العقبات الا ثباتا على هذا المبدأ الجليل وتشبثا بمطلبها الوحيد ، يجب ان لا يعرف اليأس الى قلوبنا طريقا ، ولا الوهن الى عزيمتنا سبيلا ، يجب ان نرفض كل مفاوضة او مناقشة مع الغاصب ، ويجب الا نقبل مساومة فى الاستقلال ، فلسنا نرضى الا بالحق كاملا ، وبلا استقلال تاما شاملا »

وكذلك اعلنت لجنة الوفد المركزية فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ بيانا استنكرت فيه بلاغ دار الحمائية عن قدوم لجنة ملنر ، ومهمتها وهو البلاغ الذى كان قد اذيع فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩

واذا هذا التضامن المتين بين الحزبين اللذين كانا يقودان صفوف الامة استمرت مظاهرات الاحتجاج ضد الانجليز فى طول البلاد

(١) كان محمد سعيد قصر النظر فى تعليق بحث الامر على ابرام الصلح مع تركيا اذ لم تكن هناك علاقة قانونية بين مسألة مصر ومسألة الصلح مع تركيا .

وعرضها حتى سقطت وزارة محمد سعيد ، وتألقت وزارة يوسف وهبه في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، وقد قوبل تأليفها بالسخط العام ، وكان أقباط مصر أشد الطبقات سخطا على تلك الوزارة ، وقبل أن تصل لجنة ملنر ظهرت النيات الاستعمارية الحبيثة من الخطاب الذي القاه اللورد كيرزون في مجلس اللوردات في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ فاشتد تمسك المصريين بمقاطعة لجنة ملنر ووصلت تلك اللجنة الى بورسعيد في ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وقوبلت بروح عدائية شديدة سجلها ملنر في تقريره وقال انه تلقى من برقيات الاحتجاج التي وجهها له المصريون أكثر من ألف برقية وقد أضرب الطلبة عن مدارسهم وقامت المظاهرات في ٩ ديسمبر في طول البلاد وعرضها وقرر المحامون في جمعيتهم العمومية التي انعقدت في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ الاضراب اسبوعا كاملا احتجاجا على لجنة ملنر واحتج السيدات والموظفون واكفهر الجو وكان الازهر معقلا لحركة المظاهرات والثورة على ملنر والذين رافقوه وقد فقد الانجليز اعصابهم حتى اقتحموا الجامع الازهر في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ لتفريق اجتماع عقد فيه بالقوة فاحتج العلماء أشد الاحتجاج وبالجملة كانت مقاطعة لجنة ملنر من الامة اجماعية .

وقد أصدر اللورد ملنر بلاغا عن مهمته ، في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ وكان اسوأ ماورد فيه قوله : « ان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطاني لاجل التوفيق بين امانى الامة المصرية والمصالح الخاصة التي لبريطانيا العظمى في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين في البلاد . »

« ونحن على يقين من انه يمكن الوصول الى هذا الغرض ، مع توافر حسن النية من الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة في ان تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودى يزيل اسباب الاحتكاك ويمكن الامة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد في ظل انظمة حكم ذاتي »

ومن هذا البيان يبدو سوء نية انجلترا من انها افترضت مقدا وجود مصالح لبريطانيا في مصر ، وما هذه المصالح الا الاحتلال بعينه ، والقول بإمكان التوفيق بين امانى الامة المصرية وهذه المصالح هو المغالطة التي أريد بها الحصول على رضا المصريين بالحالة الشاذة التي خلقتها بريطانيا في مصر وتكييف امانى المصريين بأنها الحكم الذاتي فيه خروج بالقضية عن طلبها الاهم وهو انتزاع قناة السويس من قبضة بريطانيا واجلاء بريطانيا عن مصر والسودان بلا قيد ولا شرط واعادة الحالة السياسية الى ما كانت عليه

قبل الاحتلال فى ظل حكم مصرى لا يحده أى قيد من نفوذ اجنبى .
ولذلك تعد مفاوضة لجنة ملنر من وجهة نظر مصر غير منتجة ، وقد ردت
لجنة الوفد المركزية على بلاغ ملنر ببيان اذيع فى ٣٠ ديسمبر ، ولم
تكن موفقة فى بيانها للاسباب الآتية :

١ - لم تعلن هذه اللجنة رفض المفاوضة رفضا باتا ، بل تركت الباب
مفتوحا ، وعللت رفض مفاوضة لجنة ملنر « بمخاوف المصريين من
التصريحات السياسية الانجليزية التى تقدمت مجيء اللجنة ، وبالاساليب
السياسية التى لا تسمح بالمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها ، وكان اولى
بالوفد وقد اتضحت له نوايا انجلترا من نص بلاغ ملنر نفسه أن يعلن
رفض المفاوضة من حيث المبدأ .

٢ - سلمت لجنة الوفد بإمكان التوفيق بين الاستقلال وبين
ما لبريطانيا وغيرها من المصالح ، مع ان الاستقلال يتنافى مع المصالح
المزعومة ، فالمصالح كلمة مطاطة اريد بها وضع قيود شديدة على الاستقلال
واعترفت لجنة الوفد المركزية ان بحث هذا الامر من اختصاص الوفد . وهذا
هو النص الذى ورد فى بيانها « اما التوفيق بين استقلالنا وبين ماغيرنا
من المصالح فالمنافشة فيه تكون مع الوفد ٠٠٠ الخ »

٣ - استعملت لجنة الوفد كلمة « الاستقلال التام » استعمالا غامضا ،
اذ قالت « ان طلبات المصريين معروفة معرفة تامة فى جميع انحاء العالم ،
وهى تنحصر فى شىء واحد هو « الاستقلال التام » ، ثم استعملت
تعبيرا آخر أكثر غموضا اذ قالت ان المفاوضة مع الوفد ممكنة « متى كان
الاساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة » ، وبدلا من استعمال تلك
التعبيرات الرنانة الجوفاء كان على لجنة الوفد المركزية ان تحدد طلبات
الامة تحديدا واضحا فتتنص على الجلاء التام عن مصر والسودان بلا قيد ولا
شرط ، فتلك هى الطلبات التى كانت تعنيها الامة حينما قامت بثورتها
وسخت فى تقديم التضحيات .

اما الحزب الوطنى ، فقد وفق فى بيانه الذى نشره فى ٣١ ديسمبر
سنة ١٩١٩ ، بتوقيع المرحوم على فهمى كامل اذ قال بصريح اللفظ :
« ان الامة المصرية لاتقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها
وملحقاتها استقلالا غير مشوب باية حماية او وصاية او سيادة اجنبية
او أى قيد يقيد هذا الاستقلال ، وانها لاترضى بالمخاطرة مع أية هيئة
بريطانية او غيرها الا اذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام واعلنت
اعترافها به رسميا وأيدته بجلاء الجنود عن وادى النيل وسحب اعلان

الحماية» (١)

وقد انضم الامراء من افراد اسرة محمد علي الى الامة في موقفها من لجنة ملنر ، فصدر في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ بيان موقع من الامراء كمال الدين حسين ويوسف كمال وعمر طوسون واسماعيل داود ومحمد علي ابراهيم ومنصور داود ، وجاء فيه :

« جئنا نحن اولاد محمد علي ، لا لنشارك امتنا في امانيتها ومقصدتها فقط ، بل لتنضم صدورنا الى صدور افرادها ، ونجعل ايدينا في ايديهم ، حيث اننا لسنا الا روحا واحدة حتى تكون جسما لا يبتتر وقوة لا تقهر ، فنطالب بحق وطننا ، نطالب بحقوق امتنا ، نطالب باستقلال مصر استقلالاً تاماً مطلقاً بلا قيد ولا شرط »

وأرسل الامراء في نفس اليوم مذكرة بنفس المعنى الى اللورد ملنر ، وبعد ان قضت لجنة ملنر في مصر نحو ثلاثة اشهر ، ابحرت الى انجلترا في ١٨ مارس سنة ١٩٢٠ وعادت بخفي حنين .

لم تستفد انجلترا من ايفاد لجنة ملنر الى مصر الا الوقوف على الاتجاه فيها ، وكان يتلخص في ان الامة المصرية لا تقبل بالاستقلال بدلا ، ولكن الوفد الذي تزعم الحركة السياسية لا يعارض في مبدأ المفاوضة وهذه هي نقطة الضعف التي عرفت انجلترا كيف تستغلها لتقضي على الثورة وتحول الحركة الوطنية عن وجهتها الصحيحة ، ويكفي أن تنشئ هذه الحركة ، ويدخل زعماءها في المفاوضات ، ولو مرة واحدة ، لتضيع القضية حتى ولو فشلت المفاوضات إذ لا تلبث ان تعقبها مفاوضات ثانية وقد تفشل في المرة الثانية والثالثة والرابعة ، ولكن لا تلبث ان تحقق الغرض الذي ترمى اليه انجلترا يوما ما ، فالمفاوضة هي المحذر الذي يمسح الثورة ويبعد بها عن اهدافها ، وتعاونت الظروف مع بريطانيا في الايقاع بالوفد في هذا الشرك للأسباب الآتية :

١ - وصول الوفد الى باريس بعد ان فرغ مؤتمر الصلح من بحث مسألة الحماية وقبل الاعتراف بها والاعتراف بحلول انجلترا محل تركيا في الحقوق التي كانت مخولة لها بمعاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، واصبح مقررا اعتراف الولايات المتحدة بالحماية ، فلم يكن من السهل على

(١) بيان لجنة الوفد وبيان الحزب الوطني نشره بالجاء الثاني بكتاب الاستاذ الراجحي من ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ .

مؤتمر الصلح الرجوع عما استقر الرأي عليه بهذا الشأن مهما بذل الوفد من جهود او قام بدعاية ، لان المؤتمر كان منذ ابريل سنة ١٩١٩ قد انتقل الى مسائل اخرى اكبر واخطر في نظره من مسألة مصر . وعلى ذلك فان فشل الوفد حيال المؤتمر كان يجب ان يكون متوقعا لان انجلترا قد صرحت له بالسفر بعد فوات الاوان . ولقد نشط الوفد في الدعاية واتصل برجال السياسة واستخدم في الدعوة للقضية المصرية اقلام كبار الكتاب مثل « أناتول فرانس » وأرسل المغفور له محمد محمود الى أمريكا ليدعو للقضية واستأجر محاميا أمريكيا اسمه « جوزيف فولك » للدفاع عن القضية ، ومع ذلك صدمه اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية على النحو الذي شرحناه مقدما .

٢ - رغبة الوفد في تغطية هذا الفشل امام الرأي العام المصري بالحصول على نصر ايا كان وبأى ثمن وقد ظن أن في الامكان تجزئة الحق، وما لا يدرك كله لا يترك كله ، وخيل اليه ان ايفاد لجنة ملنر الى مصر فرصة ذهبية نادرة قد تحمّل انجلترا على الاعتراف بالاستقلال ، ويكفى ان تعترف انجلترا بالاستقلال وتتعاقد عليه حتى ولو أوردت عليه قيودا اخرى، ولم يدرك الوفد ان قيودا واحدا من هذه القيود يهدم اساس الاستقلال

٣ - عجز الوفد وقتئذ عن فهم القضية المصرية فهما صحيحا ، فالقضية المصرية هي النزاع بين مصر وبريطانيا ومدار هذا النزاع ليس شكل الحكومة المصرية ، بل هوقناة السويس التي من اجلها احتلت انجلترا مصر ، والسودان الذي اغتصبته نتيجة هذا الاحتلال ، ولكن الوفد قد خيل له ان هذين الامرين تفاضيل يمكن التساهل فيهما ، واما الذي يجب التمسك به والذي يعتبر استقلالا فهو شكل الحكومة المصرية بان تسمى مصر دولة ذات سيادة ويحكمها المصريون لا الموظفون الانجليز ولو ببعض تحفظات ، وبذلك الفهم بعد الوفد من جوهر القضية ووقع في الشرك الذي نصبته بريطانيا والنتيجة هي ضياع القضية المصرية . ولعل السبب الحقيقي في هذه الكارثة ان الوفد كان مؤلفا من طبقة الباشوات والاقطاعيين ، وهذه الطبقة كانت تفهم من الاستقلال الحكم وابتهته والمنصب وجاهه ، ولم تستطع ان تفهم ان هذا المظهر هو طلبات هذه الطائفة ولكن الامة التي أعطت الوفد توكيلها كانت لها طلبات اخرى هي الجلاء عن وادي النيل بلا قيد ولا شرط

٤ - تطرق الياس بسرعة الى قلب الوفد ، ثم انخدع بسهولة اذ أوفد الى لندن ثلاثة من أعضائه : محمد محمود وعبد العزيز فهمي وعلى ماهر

لما حضر المستر هيرست الى باريس في مايو سنة ١٩٢٠ لدعوة الوفد الى لندن . وقد قابل الثلاثة المصريون اللورد ملتر فأظهر لهم استعدادهم لمفاوضة الوفد بلا قيد ولا شرط ، واطمان الوفد لكلام ملتر الشفوي فسافر الى لندن في ٥ يونيو سنة ١٩٢٠ . وهناك قدم ملتر للوفد مشروع معاهدة ، في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ ، وقدم له الوفد في نفس اليوم مشروعاً مضاداً ، ولقد ضاعت القضية في المشروعين واليك البيان :

مشروع ملتر ، حماية بالثلث !!

كان هذا المشروع حماية سافرة بكل ما يفهم من لفظ الحماية في القانون ، وكل ما هنالك انه غير هذا اللفظ الذي تنفر منه الاسماع ، وسمى الحماية مخالفة مستديمة ، وهذه المخالفة تعطي لبريطانيا الحقوق الآتية ، التي نص عليها المشروع :

اولا - سلبت مصر حق الدفاع عن نفسها ونيط هذا الحق ببريطانيا .

وهذا هو نص المادة الاولى :

« تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة ارض مصر واستقلالها كمملكة ذات نظم دستورية »

ثانيا - احتلال انجلترا ، حتى في اوقات السلم ، لاهم المواقع الاستراتيجية المصرية ، وبالطبع كانت قناة السويس وهي لب النزاع اهم ما طمعت انجلترا في احتلاله ، وبذلك تكون انجلترا قد اخذت من مصر برضاها واختيارها كل ما طلبته فمن اجل القناة احتلت انجلترا مصر واقامت الدنيا واقعدتها . وهذا هو النص العسكري ، الذي صيغ بجراة ، لا يستطيع ان اصفها الا بان اقول لواضعي هذا النص : « اذا لم تستح فاصنع ما شئت » !!

المادة الثالثة - « نظرا للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى الفقرة المتقدمة ، ونظرا لما لها من المصلحة الخاصة في حفظ مواصلاتها مع ممتلكاتها في الشرق الاقصى ، فمصر تعطيها حق ابقاء قوة عسكرية بالاراضي المصرية ، وحق استعمال الموانئ والمطارات المصرية لغرض التمكن من الدفاع عن القطر المصري ، ومن المحافظة على مواصلاتها مع املاكها المذكورة ، اما المكان او الامكنة التي تعسكر فيها الجنود البريطانية ، فانها تعين باتفاق الطرفين »

وقد فطن المرحوم عبدالعزيز فهمي لغرض انجلترا الذي انطوى عليه هذا المشروع ، فقال في نقده ان هذا الغرض « اخذ اقرار الامة المصرية

نفسها بتصحيح مركز الانجليز اذاءها كما أخذوا اجماعا او شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم في مصر والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم في وجههم من الداخل أو الخارج معا ، وأما عن الشرط العسكري ، فقال المرحوم عبد العزيز فهمي :

« ان اشتراط وجود قوة عسكرية انكليزية في الاراضى المصرية ، هو اشتراط لا يتفق مطلقا مع سيادة البلاد في الداخل ، بل هو من طبيعة الحال في كل بلد للغير حماية عليها او ملكية فيها ، وندر ان توجد قوة اجنبية في بلد مستقلة حرة ، وليس محو صفة الاحتلال من هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق الحكومة المصرية بمانع من أنها في ذاتها قوة اجنبية ، مجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التي للبلاد على نفسها ، والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم اذ للامبراطورية الانكليزية مواصلات الى السودان وغيره من افريقيا وللفلسطين والعراق والهند وغيرها ، وانواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية وتليفونية وهوائية . وللانكليز مع هذا الاتهام ان يدعوا ان ما كان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود القطر المصرى (بخلاف قناة السويس فيصدق عليه انه من مواصلات الامبراطورية البريطانية، وان يرتبوا على ذلك ان لهذه القوة الانتقال من معسكرها الى اى نقطة بالقطر المصرى يحصل فيها اى مساس بهذه المواصلات ، ويكون ذلك من اشد واخطر انواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الخارجية . »

ثالثا - وصاية بريطانيا على علاقات مصر الخارجية :

- « المادة الثانية - تتعهد مصر من جانبها ان لاتعقد اى معاهدة سياسية مع اية دولة اخرى بدون رضا بريطانيا العظمى . »

« المادة التاسعة : تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لان تأخذ على عهدها تمثيل مصر فى أى بلد ، لم يتعين فيها ممثل مصرى ولكن ليس لمصر ان تعهد بهذا التمثيل لاي دولة اخرى غير بريطانيا العظمى . »

وتضمن المشروع قيودا اخرى تحدمن سيادة مصر التشريعية وسلطتها القضائية والادارية والمالية ، ولا يعنىنا عرض هذه القيود ونحن بصدد البحث فى النزاع فى جزئه الخاص بقناة السويس .

مشروع الوفد المضاد

سلم لبريطانيا بالحماية في شكل آخر

قدم الوفد للحكومة البريطانية مشروعاً مضاداً لمشروع ملنر ، وبمراجعة بنوده يظهر المعنى الذى أشرنا اليه من قبل ، وهو ان الوفد قد ضل فى فهمه للقضية المصرية فاكتفى من الاستقلال بشكل الحكومة المصرية وبالنص على انتهاء الحماية لفظاً ، ولكنه سلم لبريطانيا مع شديد الاسف بسيطرتها على قناة السويس وقبل ان يربط مصر بعجلة الامبراطورية البريطانية ، بواسطة دفاع مشترك ، ومحالفة طويلة الاجل ، وكذلك اورد مشروع الوفد قيوداً على علاقات الدولة المصرية الخارجية ، واعترف لانجلترا بهركز استثنائى فى مصر واغفل مسألة السودان ، والمدهش ان انجلترا رفضت هذا المشروع مع انه اعطاها الجوهر ، واكتفى بالمظهر وبالالفاظ .

أما المظهر الذى حرص عليه الوفد فهو نص المادة الاولى فى مشروعه :
« تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر . »

« وتنتهى الحماية التى اعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هى والاحتلال العسكرى الانجليزى ، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى »

وتضمن مشروع الوفد بنداً خاصاً بالجلاء ، لا غبار عليه ، وهو المادة الثانية :

« تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف ٠٠٠ من تاريخ العمل بهذه المعاهدة »

ولكن مشروع الوفد قوض هذا الاستقلال ، بثلاث مسائل فى غاية الخطورة ، وهى :

١ - الشرط العسكرى ، وجوهره قناة السويس ، مع انها اساس النزاع المصرى ، البريطانى .

٢ - التسليم بمبدأ الدفاع المشترك

٣ - ابدية المحالفة تقريباً .

وفوق ذلك ارجأ موضوع السودان وقيده سيادة مصر الداخلية والخارجية واليك البيان :

الاحتلال العسكرى

المادة الثامنة من مشروع الوفد :

« لبريطانيا العظمى - ان رأت لزوما - ان تنشئ على مصاريفها بالشاطىء الآسيوى ، لقناة السويس نقطة عسكرية للمساعدة على ماعسام يحصل من الهجمات الاجنبية على القناة .

« وتحديد منطقة هذه النقطة يحصل فيما بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعد امتساو

« ومن المتفق عليه ان انشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى اى حق فى التدخل فى أمور مصر ، ولا يخل اذنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الاستانة المحررة فى اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس ، وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الامر لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا ان يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القناة ، وفى حالة الخلاف يرفع الامر الى عصابة الامم »

يا سبحان الله !؟

قرأت هذه الصيغة اكثر من مرة، فدهشت كيف اباح الوفد لنفسه ان يتبرع بها ، وكان الوفد يضم رجال قانون ، ولقد وقعوا فى خطأ فاضح وخطى شديد ، فقبول انشاء نقطة عسكرية اهدار لميادة مصر على قناة السويس وتسليم بنظرية المواصلات الامبراطورية البريطانية التى ابتدعتها عقلية بريطانيا العظمى مفتتة على مبادئ القانون الدولى العام الذى لا يعرف شيئا اسمه مصالح بريطانية او مواصلات امبراطورية ولا يسلم القانون بهذا الكلام الفارغ فبريطانيا فى العائلة الدولية دولة كغيرها ، وليس لها من الحقوق فى هذا القانون اكثر مما لغيرها وهل يجيز القانون لفرنسا او المانيا ان تنشئ لنفسها فى دوفر مثلا منطقة عسكرية لتدرا عن نفسها اخطارا احتمالية من جانب انجلترا وحلفائها ؟ هل سمعنا عن شئ كهذا فى حياة الدول المستقلة ، وهل تقبل انجلترا ان ينشئ الغير فى اراضيها لنفسه نقطا عسكرية ؟! ان انجلترا لم تتخيل ذلك قط ، فلماذا تقبل مصر هذا الوضع وتتبرع به ، وهل الشعب المصرى اقل حقوقا فى نظر القانون من الشعب البريطانى ، ام ان

الله تعالى قد ميز بنى التاميز بشئ في قانون الشعوب لانعرفه ، ولذلك
تعطى لهم ارتفاعات في اراضى غيرهم؟!

لا يصح تنازل الدولة المصرية عن سيادتها على شاطئ القناة الاسيوى
ان بريطانيا هي التي تدفع مصاريف النقطة العسكرية ، او أن وجود هذه
النقطة لا يعطى لبريطانيا الحق في التدخل في أمور مصر ، والقول في
النص « انه لا يخل ادنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي
تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها » يثبتان واضح هذه الصيغة
قد ظلم نفسه ووطنه ، فمظهر سيادة الدولة على أى مكان من اقليمها هو
الجيش ، ومتى كان هذا الجيش تابعا لدولة اجنبية فما الذى يتبقى من
سيادة الدولة ؟!

ان هذه الصيغة ان دلت على شئ فانما تدل على العقلية السياسية المصرية
التي كانت تعالج الامور مكتفية بالمظهر ، مستنزلة عن الجوهر ، فالذى كان يعنى
اولئك الباشوات نفوذ الحكومة المصرية ووظائف الحكومة المصرية ، وكان
الاستقلال في نظرهم يقف عند هذا واذلك يحتاطون ويكتفون بالنص على
ان وجود النقطة العسكرية بقناة السويس « لا يعطى بريطانيا حق التدخل
في أمور مصر » فهل ياترى ثار الشعب المصرى وازرق دمه ليمنع تدخل الانجليز
في شئون الحكومة المصرية ، وسيان عنده أن يترك للانجليز احتلال جزء
من اراضيه بل اهم شريان في جسد الوطن ؟! من قال هذا ؟! لو سأل
الوفد رجل الشارع في مصر عن سبب سخطه على الانجليز ، وعن طلباته
قبلهم لقال رجل الشارع لو كلائه : اطردهم من بلادى ، فانا لا أقبل أن يطأ
جندي بريطاني شبرا من ارض وادى النيل ، فما بالنا بقناة السويس ، وهي
مسألة المسائل في النزاع ؟!

واكثر من ذلك امعن واضح تلك الصيغة في التخبط والجهل فذكر أن
انشاء النقطة العسكرية « لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الاستانة
المحررة في اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ومجرد وجود هذه النقطة على الشاطئ
الشرقى او الغربى للقناة هدم لمعاهدة القسطنطينية المذكورة وضياع لسلطة
مصر المستمدة من سيادتها على الاقليم والمعترف بها في تلك المعاهدة ، وهي
التي ناطت الدفاع عن القناة بالحكومة المصرية ، ولم تجز لها أن تنقل هذا
الواجب الى عاتق دولة اجنبية اللهم الا اذا تنازلت مصر عن وجودها كدولة
مالكة لقناة وسيدة عليها .

وقد يقال ان واضح النص استدرك وحدد أجلا للمسألة أقصاه عشر
سنوات ، يعاد بعدها النظر ، ولكن ما قيمة هذا الاستدراك ، فليست العبرة

بالمدة ومانتيجة الاحتكام الى عصابة الامم وقد سلمنا بالمبدأ واعترفنا
بأساس نظرية المصالح البريطانية والمواصلات الامبراطورية ؟!

الدفاع المشترك

وتبرع الوفد المصرى فى مشروعه بنص آخر يهدم السيادة ، ويربط
مصر بعمدها عسكريا برباط شبه ابدى ، ويعرضها لاحتمال مخاطر
السياسة البريطانية العالمية وهى سياسة لحمتها الشغب وقوامها خلق
المشاكل الدولية بطريقة دائمة ومتصلة ، والمستعمر لا يعيش ابدا من
غير مشكلات لانه فى صراع مع من يسطو على اوطانهم ، ومع منافسيه
ومزاحميه فى الاستعمار فهو لا ينام الا والسلاح فى يده .

وهذا هو نص المادة العاشرة فى مشروع الوفد المصرى :

« يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للاغراض
الآتية :

١ - تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الاراضى المصرية
ضد كل تعد يحصل من جانب أية دولة من الدول .

٢ - عند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة اوروبية ،
ولم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر ، فان مصر تتعهد بأن
تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ماتحتاجه حربيا من
تسهيل سبيل المواصلات واعمال النقل ، وشروط أداء هذه المعونة
تتحدد بعد باتفاق خاص .

أعنى انه يكفى ان تشتبك بريطانيا فى حرب مع أية دولة اوروبية ولو فى
القطب الشمالى فتدخل مصر الحرب وتتحمل ويلاتها ، اذ السماح لدولة
متحاربة باستخدام مرافق الدولة المحايدة من طرق مواصلات وتموين
جيوش وغير ذلك خروج عن الحياد يستتبع حالة الحرب ، وهذا هو حكم
القانون ، والحروب لا يشترط لقيامها فى العصر الحديث ان تعلن والعبارة
بالموقف الذى تتخذه الدولة ، وهذا ايضا حكم الواقع فالطرف الاخر
المشتبك مع بريطانيا فى حرب ، يجوز له بمقتضى قوانين الحرب ان ينسف
مستودعات تموينها وطرق المواصلات البرية والبحرية ، والطائرات قد قصرت
المسافات وقاذفات القنابل تغنى أحيانا عن الجيوش البرية

قبل الوفد ان يربط مصر بعجلة الامبراطورية البريطانية بالنص المتقدم ،
كما اورد فى مشروعه نصا آخر جعل المحالفة بين مصر وبريطانيا شبه ابدية ،
لمدة ثلاثين سنة ، قابلة للتجديد .

المادة الثانية عشرة - « هذه محالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة ، فى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها »

اغفال السودان

المادة الثالثة عشرة - « مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص »

مظاهر وصاية على مصر

« المادة الحادية عشرة - تتعهد مصر ، فوق ذلك بالألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى

« المادة التاسعة - فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبا مصريا عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد الى نائب بريطانيا العظمى ، وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح ، وفق آراء وزير الخارجية المصرى » .

وهذا عدا نصوص أخرى خاصة بصندوق الدين وبالمحاكم المختلطة ووظيفة النائب العام الانجليزى ، والعجيب أن المشروع وقد أهدر السيادة فى مسألة المسائل وهى قناة السويس ، وكان يجب ألا يتناول غير المسائل السياسية ، عنى بالمسائل الادارية والتفاصيل فأرهب موثوقه أنفسهم فى وضع نصوص خاصة بالشئون الداخلية كلائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وكيفية الاستغناء عن خدمة الموظفين الانجليز بالحكومة المصرية واحسان معاملتهم ، وهذا يدل على أن ممثلى مصر الذين وضعوا المشروع ضاقت عقولهم عن فهم قضية البلاد الكبرى وعنوا بالتوافه فصارا الاستقلال فى نظرهم وظائف وموظفين وادارات ولوائح محاكم وتمسكوا بهذا الذى يعتبر من أخص شئون مصر دون أى دخل لبريطانيا وتركوا القيود تدق رأس الاستقلال المصرى وتمسخه حتى يصبح رمادا تذروه الرياح فيعمى أبصار المصريين ، ويظنون أنهم كسبوا الاستقلال ، وكان حريا بالمصريين أن يقولوا للوفد بعد عودته « كنتم واعداءنا فى ضلال مبين » !!

فشلت مفاوضات ملتر مع الوفد الذى كان يرأسه سعد زغلول ، ولكن ملتر استأنف المفاوضات مع عدلى يكن ، وسلم ملتر لعدلى مشروعا آخر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، لا يختلف فى جوهره وقواعده عن مشروع ملتر السابق ، وإنما حدث تغيير طفيف فى الالفاظ ، وطلب ملتر من عدلى تسليم المشروع للوفد ، وقد نص على المحالفة الابدية والدفاع المشترك فجاء فى البند الثالث ، الفقرة الثانية ، كالاتى :

« تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية »

وأما احتلال قناة السويس ، بل الاحتلال العسكرى الشامل فقد ورد نصه فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة كالاتى :

« تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة ، وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر »

وتناول المشروع فى كثير من التفصيل مسائل مصر الداخلية ، إدارية وقضائية ومالية مما يضع بريطانيا فى منزلة الدولة صاحبة الوصاية على مصر ، وأغفل السودان عمدا من المشروع وبعث الى عدلى يكن فى ١٨ أغسطس بكتاب عن السودان تمسك فيه بالوضع الذى خلقته إنجلترا ونصت عليه اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة .

لما سلم ملتر مشروعه الى عدلى يكن ، كان المرحوم سعد زغلول قد سافر الى فيشى للاستشفاء ، ومن هناك بعث الى مصر كتابا عرض به على الأمة مشروع ملتر الثانى ، طالبا منها أن تبدى رأيها فيه ، وكتاب سعد مؤرخ فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، وأهم ما يستوقفنا من هذا الكتاب قول سعد زغلول عن المشروع :

« غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها !!٠٠ »

ومع ذلك أرسل سعد فى اليوم نفسه خطابا الى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر ، صارحهم فيه برأيه فى المشروع ، فقال عنه :

« انه مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ، ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير كالقوة العسكرية ٠٠ الخ »

ولم يتردد الشعب المصرى فى استنكار المشروع ورفضه ، وظهر رأى الشعب فى عديد من البيانات التى خطتها أقلام السياسة ورجال القانون ،

وقد استأنف الوفد الاجتماع باللورد ملنر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ وأبدى بعض التحفظات ، وقد قطعت المفاوضات في ٩ نوفمبر وسافر الوفد الى باريس في ١١ نوفمبر ، ورفع ملنر تقريراً عن مفاوضاته الى اللورد كيرزون في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، واستقال من منصبه في يناير سنة ١٩٢١ وخلفه في وزارة المستعمرات ، « ونستون تشرشل » الذي استهل عمله بتصريح عن مصر ، وصفها فيه بأنها من أجزاء الامبراطورية البريطانية المرنة ، فثار هذا التصريح في مصر عاصفة من الاحتجاج

كانت مفاوضات ملنر الحلقة الاولى من سلسلة مفاوضات مع بريطانيا باءت كلها بفشل ذريع ، ذلك لأن بريطانيا لم تعدل قط عن موقفها من مصر كما حددته قبل الاحتلال نفسه وهو هذا الموقف الذي أملى عليها شهوة السيطرة على قناة السويس ، وما زالت ونحن نخط هذه السطور في أواخر عام ١٩٥٢ متمسكة بسياستها القديمة ، فالمشروعات التي قدمتها قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ وبعد معاهدة سنة ١٩٣٦ تقوم كلها على مبدأ التشبث بقناة السويس ولا تختلف الا في التفاصيل التي لا تمس مركز إنجلترا في القناة . وقد عرفت بريطانيا كيف تتحول أنظار الساسة المصريين عن قناة السويس باعتبارها محور النزاع وتشغلهم بمناقشتها ومحاورتها في موضوع الاستقلال نفسه من حيث شكله ومظهره ومن أجل ذلك أصبح الاستقلال الذي تفاوض فيه هو جهاز الحكم لا الرقعة الحساسة من أرض الوطن التي تحتلها إنجلترا بقواتها الغاشمة ، وما دام الأمر أصبح جهاز الحكم وكيفية بنائه واختصاصاته وسلطاته التنفيذية والتشريعية والقضائية انفسح المجال لتصدع الجبهة المصرية لأنه لا يثير الخصومة والبغضاء والمنافسات الحزبية أكثر من تطرق المنفعة الشخصية الى الحركة الوطنية فلو أن هذه الحركة قد تركزت في الجلاء ورحلة الفاصب عن أرض الوطن وعن قناة السويس بوجه خاص لكان الجهاد الوطني غرماً لا غنماً وحينئذ لا يختلف اثنان ولبقيت الحركة الوطنية بعيدة عن الشبهات ، أما وقد أصبح الاستقلال فيما رآه أولئك الذين فاوضوا إنجلترا هو قيام حكومة ملكية مصرية لها في الخارج مفوضيات وأنها في الداخل برلمان أضحت المناصب الرفيعة هي الهدف الذي تسعى اليه الحركة الوطنية فإذا ما اقترب موعد الوصول الى هذا الهدف اشتغل تفكير القائمين بالحركة في موضوع توزيع المناصب وتساءلوا من الذي سيحكم وعندئذ تطوى صحيفة الجهاد الحقيقي وتمسح الحركة ويتراشق المتصدرون لها بالسهام !

وقد وقع الانقسام في صفوف الحركة مبكراً لأنه قبل الاختلاف على

توزيع المناصب أو كراسى النيابة ، ثارا لخلاف على رئاسة وفد المفاوضات نفسه وهذا يدل على أن إنجلترا عرفت كيف تزرع بذرة المنفعة الشخصية وتقضى على ثورة سنة ١٩١٩ وتخرجها عن أهدافها الاصلية، ولذلك يمكن القول أن الثورة قد أخفقت ومُنيت بخيبة أمل شديدة منذ شهر أبريل سنة ١٩٢١ .

فى ذلك التاريخ عاد المغفور له سعد زغلول الى مصر وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى يكن ووضع سعد شروطا للاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات تتلخص فيما يأتى :

- ١ - أن تكون غاية المفاوضات الغاء الحماية فى مواجهة إنجلترا وغيرها من الدول أى القضاء على أثر معاهدة فرساي فيما يختص بالحماية
- ٢ - الاعتراف بالاستقلال التام
- ٣ - الغاء الاحكام العرفية والرقابة على الصحف
- ٤ - أن تكون للوفد الاغلبية فى عدد المشتركين فى المفاوضات من الجانب المصرى وأن تكون له الرئاسة

ويتضح أن الشرطين الاول والثانى لم يتناولا الجلاء بل انصرفا لالغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال وقد عرفت إنجلترا فيما بعد كيف توفىق بين هذين المطلبين وبين احتلالها لمصر والسودان .

ولم يختلف عدلى وسعد على هذين الشرطين وانما اختلفا على الشرطين الثالث والرابع اذ أظهرت الوزارة عجزها عن الغاء الاحكام العرفية والرقابة قبل المفاوضات وتمسك عدلى يكن برئاسة هيئة المفاوضات وأضحت الرئاسة محور التفكير والجدل السياسى فى مصر وبذلك نجحت إنجلترا من المقاومة الوطنية وضاعت القضية بالنسبة لمصر .

وقد بدأت المأساة بخطاب، شبرا المشهور الذى ألقاه المرحوم سعد زغلول فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١ وبعد فيه كل البعد عن شرح المطالب الوطنية المصرية وتحديد الموقف بالنسبة لانجلترا وجعل مسألة المسائل هى رئاسة الوفد واختصاصات الوزارة وقال ضمن ما قاله فى خطابه بشبرا : « ورئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية ، يسقط ويرتفع باشارة من المندوب السامى ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية إنجلترا حرافى الكلام ، لأنه مدين له بمركزه ، فاذا طلبنا الرئاسة فانما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها ، وهى قوة الأمة ، لا أن يكون مرتكزا

على قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية، لأن ذلك يجعل المفاوضات بين الاصل وفرعه ، أى بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة الانجليزية أيضا . ليست هذه اول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الانجليزية . فقلت للجنة ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ : من الذى يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية، قلت : اذا جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس «

كان سعد زغلول فى ذلك الوقت يتمتع بزعامه شعبية ونفوذ على الجماهير لم يسبق اليه، وكانت كلماته شديدة التأثير على عقول الناس وكانت النفوس المتطلعة الى الاستقلال متاججة وقد سيطرت عواطف المصريين على عقولهم فاختنفى سلطان العقل وفى هذه المرحلة من حياة مصر يمكن القول أن سعد زغلول هو الذى انتهز فرصة هذا الشعور والثقة التى لا حد لها بشخصه وكيف التفكير السياسى المصرى . ولو أن سعد زغلول استغل هذه الثقة وحالة الامة النفسية فى توجيه الحركة الوطنية وجهتها الصحيحة فترفع عن الاختلاف على المناصب والرئاسة وقصر همه وكلامه على توكيد طاباات الامة الصحيحة وهى جلاء الغاصب عن أرض الوطن جلاء غير مقرون ب قيد وترك مسائل الرئاسة والحكم للوقت ليرتبها المصريون بمعرفة أنفسهم من غير دخل للغاصب بعد أن يتم الجلاء ، نقول لو أن الزعيم الشعبى سعد زغلول فعل هذا لاثمرت ثورة سنة ١٩١٩ ونسجل فى تاريخ حياته أروع الصفحات والزعماء الذين يرتفعون فى نظر مواطنيهم الى المكان الذى ارتفع اليه سعد لا يتكلمون عادة الا فى رؤوس المسائل ولا يخرجون عن جوهر ما تطلبه امتهم فلا يتناول حديثهم المناصب والرئاسات فهم بما ينالونه من ثقة مواطنيهم أكبر من المناصب والرئاسات ، كان سعد فى ذلك الوقت أرفع مكانة لا من عدلى يكن فقط بل من السلطان الجالس على عرش مصر ولكنه للأسف لم يشعر فى قرارة نفسه بهذه المكانة وأحس أن شيئاً ينقصه وهو المظهر الرسمى ، وهذا هو الوهن الذى يبتلى أحيانا نفوس الزعماء الوطنيين فيقضى عليهم لأنه يفوت عليهم فرصة كسب القضية التى يتصدون لها ، ولو أن غاندى تكلم عن المناصب والرئاسات وجعلها شغله الشاغل لقتل نفسه كزعيم للهند وقتل الحركة الهندية ولكن غاندى نجح فى طرد الانجليز من الهند لأنه زهد فى كل مظهر وتجرد عن كل غاية الا الغاية الشريفة التى من أجلها أعلن الجهاد وهى خروج العدو من بلاده وترك الحكم والرئاسة وكل مظهر من مظاهر الحياة الدنيا لغيره فحقق آمال امته وارتفع الى مراتب القديسين .

ولو أن الامر اقتصر فى مصر على خطبة شبيرا ، لهان الخطب ، ولكن
أضحى الخلاف على المناصب والرئاسة منذ ذلك التاريخ المحسور الذى يدور
حوله الجهاد الوطنى فماتت الحركة الوطنية المصرية وعرفت انجلترا الماكرة
كيف تستغل هذه الحالة وهى دااعضال يفتك بالحركات الوطنية وتصل
من مصر الى ما تشتهيه بلا كبير عناء .

أدت خطة سعد ، ولا سيما بعد اصراره على اعلان عدم الثقة بالوزارة
لتصدع فى الوفد المصرى فاستقال منه على شعراوى ومحمد محمود وحمد
الباسل (استرد استقالته بعدئذ) وعبد اللطيف المكباتى وأحمد لطفى
السيد ومحمد على علوبة وكتب الحمسة الأخيرون بيانا قالوا فيه : « قضت
مصلحة البلاد التى أخذنا أنفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول أننا
لا نستطيع أن نقركم على جعل القضية المصرية ، قضية شخصية يصح أن
يكون للميول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار »

وختموا بيانهم بالقول : « لقد نشعر أن الذين صبروا الى اليوم حقيق بهم
أن يصبروا ويقدموا قربانا جديدا على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن
الأمر أجل من أن يحتمل تساهلا ، وأعجل من أن يقبل أناة ، والاتحاد
أوشك أن يكون مقصودا لذاته لثمراته ، »

وكان يكفى أن يعلن للناس أن سعدا غضب على زيد أو عمرو لتسقطه
الامة من حسابها مهما تنزهت غايات المغضوب عليه ولذلك أطلق الناس
بسرعة على أصحاب ذلك البيان وصف المنشقين وانضم اليهم من أعضاء الوفد
آخرون من بينهم المرحوم عبد العزيز فهمى وقامت المظاهرات العدائية ضد
المنشقين .

وفى ظل هذه الثورة على الاشخاص ، لا الثورة من أجل المبادئ ، تألف الوفد
الرسمى برئاسة عدلى يكن فى ١٩ مايو سنة ١٩٢١ ، وقد اشتد هياج
الخواطر حتى وقعت بعض الحوادث ، وصار الهياج مع الاسف من مصريين
ضد مصريين بعد أن كان قبل ذلك بعامين هياج مصريين ضد انجليز
مغتصبين ، وسافر عدلى الى لندن ليفاوض اللورد كيرزون ووصلها فى
١١ يوليو سنة ١٩٢١ وكان غير موفق فى اختيار الوقت الذى فاوض فيه اذ
عرفت انجلترا مقدما أنه ليس لعدلى يكن سند فى مصر غير الكرسى الذى
يجلس عليه وعرفت ان الحركة الشعبية التى يتزعمها سعد زغلول
تحارب عدلى ولا تؤيده ، وكان هتاف الجماهير فى القاهرة وغيرها من المدن
من أعجب ما سمع فى تاريخ الحركات الوطنية « الحماية على يد سعد ، ولا
الاستقلال على يد عدلى » .

ولهذا كان تمسك انجلترا بالاحتلال في مشروع كيرزون تمسك المصر على باطله فطلبت في هذا المشروع « تخويل انجلترا الحق في ابقاء قوات عسكرية في كل زمان ومكان بالاراضي المصرية ، وأن يكون تحت تصرفها كل ما في مصر من وسائل المواصلات وطرقها ، وكل ما فيها من ثكنات ومطارات وميادين التميرين وترسانات وثغور حربية » وأراد اللورد كيرزون أن يظفر من مصر بالاعتراف الصريح بنظرية مواصلات الامبراطورية البريطانية وأن يجعل ذلك مساويا تماما لسلامة مصر نفسها فنص في مشروعه على أن « الغرض من الاحتلال الدفاع عن مصالح مصر الحيوية ، وسلامة اراضيها ، وحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية » وكان مشروع كيرزون أسوأ بكثير من مشروع ملنروا معن في العدوان على استقلال مصر والسودان وذلك لان الانقسام الداخلي في مصر قد أطمع الانجليز ، وقد أجاب عدلي يكن على المشروع بمذكرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ختمها بالقول « ان المشروع لا يجعل محلا للأمل في الوصول الى اتفاق » ومع ذلك سلم عدلي في مذكرته ببقاء قوة عسكرية بريطانية في منطقة قناة السويس لحماية المواصلات البريطانية ، ودل هذا التسليم على أن الوفد الذي كان يرأسه عدلي يكن كان مجردا عن فهم المطالب المصرية ومعرفة جوهر القضية المصرية وأن العقلية السياسية في ذلك الحين كانت عقلية اقطاعية زيفت الاستقلال واكتفت منه بالمظهر وسلمت للعدو بأهم ما سطا عليه وهي قناة السويس ، ومع هذا التسليم انقطعت المفاوضات وسافر عدلي من لندن في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ (١) .

لم تستطع انجلترا أن تستفيد بالحالة التي ترتبت على الانقسام الداخلي في مصر كل الافادة ، وتحتم عليها في الشهور التالية لفشل مفاوضات عدلي - كيرزون ، أن تخفف قبضتها على مصر بعض الشيء ، للأسباب الآتية :

أولا - سوء مركز انجلترا في محيط العلاقات الدولية ، وقد شرحنا ذلك المركز فيما تقدم ، وكان لا بد أن يزداد هذا المركز حرجا طالما كانت انجلترا عاجزة عن الوصول الى تسوية مع المصريين اذ كان معروفا للعالم كله أن مركز انجلترا في مصر غير شرعي وان الحماية باطله على الرغم من النصوص التي وردت في موثيق السلام ، فالعقلية الدولية كانت تفهم

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في اعقاب الثورة المصرية ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى سنة

١٩٤٧ ، ص ١٤ وما بعدها .

أن تلك النصوص وليدة محاولات انجلترا الاستعمارية ، وأنها باطلة ، ولا بد أن تظل باطلة ، ما دامت انجلترا عاجزة عن الحصول على موافقة الشعب المصرى ، فهذه الموافقة وحدها هى التى تعطيها سنداً شرعياً ، وكلما اشتدت وطأة منافسة الدول الكبيرة ومعاداتها لانجلترا تكشف بطلان مركزها فى مصر أمام العالم لان الدول التى تخصم انجلترا تعرف نقطة ضعفها ، فهى تدرك أهمية مركزها فى مصر كسند لكيان الامبراطورية البريطانية وتضغط عليها من هذه الناحية اذ تكشف عن بطلان مركزها فى مصر . ويهم انجلترا أن تسد هذه الثغرة بالحصول على توقيع مصر على صك من الصكوك .

ثانياً - لما فشل عدلى فى المفاوضات استقالت وزارته فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وما دامت الرئاسة لم تعد شاخسة أمام الحركة الوطنية ورجالها للقتال عليها ، أصبح المتنفس الوحيد هو العودة بالثورة الى وضعها الطبيعى فتتصرف لناوأة انجلترا نفسها ، والمطالبة بالاستقلال الصحيح ، والبحث عن الطرق التى تضايق انجلترا والتى تؤدى بطبيعة الحال لتصحيح موقف مصر .

ثالثاً - صدر تبليغ بريطانى فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ حمله اللورد اللمبى المندوب السامى البريطانى الى السلطان فؤاد ، وكشف هذا التبليغ عن سياسة انجلترا التى تهدف أول ما تهدف الى استمرار احتلالها لمصر ، ولكنه فى الوقت نفسه أورى أن انجلترا حريصة على تثبيت مركزها بموافقة الشعب المصرى ، وأنها لا تستطيع أن تبرم اتفاقاً أياً كان الا بالحصول على هذه الموافقة فجاء فى هذا التبليغ : « ف فيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالته تنفيذ اقتراحاتها بدون رضا الامة المصرية واشتراكها » ومع ذلك بلغت الحماسة بالسياسة البريطانية أن تحاول الحصول على هذا الرضا بالقوة والاكراه والتهديد بسوء المصير ، متمسكة بما تسميه مصالح الامبراطورية البريطانية ، فجاء فى التبليغ هذه العبارات : « واذا كان الشعب المصرى يستسلم الى أمانيه الوطنية ، مهما كانت هذه الامانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها ، دون أن يكثرث اكثرثا كافيا للحقائق التى تتحكم فى الحياة الدولية ، فان تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الاسمى ، لا يصيبه التأخير فقط ، بل يتعرض للخطر تعرضاً تاماً ، اذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الامة من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق » وجاء فى التبليغ أيضاً : - « وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصرى يقوم على تأزره مع الامبراطورية البريطانية لا مع تنافرهما ، ٠٠٠٠٠٠ وقادة مصر

المستولون هم الذين عليهم فى هذا العهد الثانى من اشتراكهم مع بريطانيا أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطنى المعروض عليهم الآن ، وبالتزام جانب الحكمة فى العمل به ، ان المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية فى بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدرج .

رابعا - أذيعت وثائق مفاوضات عدلى - كيرزون وكذا التبليغ المشار اليه فاشتد سخط الناس فى مصر ، وأرادت انجلترا أن تعالج هذه الحالة بحماقة جديدة ، ذلك أن المرحوم سعد زغلول كان قد نشر بيانا فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ قال فيه ان شعار الحركة « هو الاستقلال التام أو الموت الزؤام » فأنذرت السلطة العسكرية البريطانية فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ بعدم القاء الحطب أو حضور الاجتماعات أو الكتابة فى الصحف أو الاشتغال بالسياسة ، وطلبت منه أن يترك القاهرة ويقيم فى الريف ، ووجهت مثل هذا الطلب الى كل من فتح الله بركات وعاطف بركات ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وصادق حنين وجعفر فخري وسينوت حنا وأمين عز العرب ، فرد سعد على هذا الانذار بخطابه المشهور الذى قال فيه : - « ان للقوة أن تفعل بنا ما تشاء » وقال فى كتابه المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، والذى وجهه الى مستشار وزارة الداخلية الانجليزى « وبما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدس ، لهذا ساقى فى مركزى مخلصا لواجبى ، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات ، فانا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادى ، علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة ، انما يساعد البلاد على تحقيق أمانها فى الاستقلال التام » .

ورد معظم أصحاب سعد بنفس الرد على سلطات الاحتلال فاعتقلتهم تلك السلطات كما اعتقلت سعد فى يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، ولم يتراجع الا أمين عز العرب وصادق حنين وجعفر فخري فأولئك الثلاثة نفذوا الانذار البريطانى . وباعتقال سعد وأصحابه اشتعلت مظاهرات الاحتجاج فنفاهم الانجليز الى سيشل وكان هذا النفى جدبرا بأن يزيد عوامل السخط اشتعالا ، ويكسب سعد لدى المصريين قوة على قوته ، خصوصا وأن نفى سعد قد أشعر الأمة بشديد حاجتها الى توحيد الصفوف وجمع الكلمة ، وقد عادت الوحدة فعلا واجتمع فى بيت سعد فى يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ أكثر من أطلق عليهم أنهم منشقون ووجهوا الى الأمة ندائهم طالبين نبذ الفرقة والاعتصام بالاتحاد وأرسلوا تحياتهم

الى سعد فى منفاه ، وهذا يدل على أن القوة لم تكسب الانجليز ، بل أفقدتهم
النصر الذى كانوا حصلوا عليه بتفريق الصفوف .

خامسا - اتجهت المقاومة الوطنية فى هذه المرة اتجاها صحيحا فلجأت
لمنازلة انجلترا بالسلاح الذى لا تملك غيره الامم العزلاء فى دفاعها عن حريتها
وكيانها ، وهو سلاح المقاومة السلبية والمقاطعة وعدم التعاون مع الغاصب .
وقد أصدر الوفد قرارا بذلك فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ وجاء فيه : « يجب
على كل مصرى أن يقطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز وهذه العلاقات
لا يمكن حصرها ولكل انسان أن يجد فيها كل يوم شيئا جديدا وفكرة
صائبة ، والغرض أن يشعر الانجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الامة .
وليس لعامل أن يخدم انجليزيا ولا لمصرى أن يستخدم انجليزيا أو يوكله
عنه أو يساعده وليس لمصرى أن يستشير طبيبا انجليزيا ، على أن
مكارم الاخلاق تقضى على الاطباء المصريين أن يعالجوا الانجليز اذا طلب
منهم ذلك . . . الخ » وطلب الوفد فى نداء المقاطعة تجاهل وجود الموظفين
الانجليز ورفع كل شىء الى الموظفين المصريين ودعا المحامين لفض المنازعات
المدنية المنظورة امام جلسات فيها قضاة انجليز بطريق التحكيم ، ونادى
بمقاطعة البنوك الانجليزية وسحب الودائع منها وحث على مقاطعة السفن
الانجليزية ومقاطعة شركات التأمين الانجليزية ومقاطعة التجارة البريطانية
مقاطعة تامة . والمقاطعة السلبية كثيرا ما أجهزت على المستعمرين ، وتذكر
انجلترا خطورة هذا السلاح وانه أكثر تأثيرا من الرصاص ولذلك فزعت
واعتقلت أعضاء الوفد الذين وقعوا قرار المقاطعة وعطلوا الصحف التى
نشرت القرار فتألفت هيئة وفدية جديدة بدل المعتقلين ووجد الانجليز
أن الاعتقال لا يجدى ، فأخرجوا عن المعتقلين ، وخرجت المقاطعة الى دور
ايجابى فتألفت الجمعيات السرية ، وبدأت حوادث الاغتيال والاعتداء على
أرواح البريطانيين تأخذ مجراها وكان رصاص الفدائيين يصوب الى الحونة

من المصريين الذين يتواطؤون مع المحتل ، ولذلك أطلق الرصاص فى ٥
يناير سنة ١٩٢٢ على محمد بدر الدين وفى فبراير سنة ١٩٢٢ قتل من
الانجليز المستر « براون » مفتش بوزارة المعارف والمستر « جوردان »
صاحب مصنع ، وشرع فى قتل المستر « بيتش » من كبار موظفى السكة
الحديد ، ولم يستطع أعوان الانجليز أن يعرفوا الفاعلين ، ولو استمرت
هذه الحالة واستمر التنظيم الدقيق للجمعيات السرية وروح الفدائية التى
تحلى بها الكثيرون من المصريين لأدت الحركة لأطيب الثمرات .

تلك الاسباب المتقدمة اضطرت انجلترا للتراجع ، خصوصا وأن

الوزارة كانت شاغرة بعد استقالة عدلى يكن وظلت شاغرة أكثر من شهرين ، اذ خاف المستوزرون على ارواحهم وتحتم في نظر السياسة البريطانية أن تقوم وزارة مصرية ولوبأى ثمن لان الحالة الرهيبة التي نشأت في مصر كانت في ذاتها اشعارا قويا للعالم المتمدن بوحشية انجلترا وامعائها في العدوان وتمزيقها للمواثيق الدولية التي قام عليها بناء عصبة الامم ، وانجلترا حريصة في حياتها الدولية على مفاداة التهم التي من هذا القبيل ، وكان يهم انجلترا أيضا أن تقف حركة المقاومة السلبية ، والاعتداءات الفرديّة على ارواح الانجليز وأن تستعين بوزارة مصرية يكون في وجودها على الأقل صيانة للمظهر والشكل ، وأخيرا اهتدت الى واحد من وزراء رشدى وعدلى وهو المرحوم عبد الحالى ثروت الذى لم يتجاسر على قبول منصب رئاسة الوزارة الا بشروط هي : -

١ - عدم قبول مشروع كيرزون ومذكرته التفسيرية .
٢ - أن تصرح الحكومة البريطانية بالغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال بادىء ذى بدء .

٣ - اعادة وزارة الخارجية المصرية وايجاد تمثيل خارجى سياسى وقنصلى لمصر

٤ - انشاء برلمان يتألف من مجلسين ليراقب أعمال الحكومة مع تقرير المسئولية الوزارية

٥ - اطلاق يد الحكومة بلا شريك فى شئون الحكم

٦ - أن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء ولا يبقى للمستشارين الانجليز فى الوزارات الا دأى استشارى لا تلتزم به الحكومة المصرية

٧ - حذف وظائف المستشارين الانجليز ما عدا وظائف مستشارى المالية والحقانية

٨ - الامتناع عن الموظفين الاجانب بمصريين وتعيين وكلاء وزارات من المصريين

٩ - رفع الاحكام العرفية وازالة ما ترتب عليها بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين وعودة المبعدين

١٠ - الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان وقيام هيئة يعتمدها البرلمان بالمفاوضات بشرط ألا تقيد المفاوضات بما جاء فى مشروع كيرزون .

١١ - تصدر وثائق من الحكومة الانجليزية بقبول الشروط المتقدمة
ويقتضينا الانصاف ان نقرر ان الشروط التي وضعها المرحوم عبد الخالق
ثروت كانت طيبة في مجموعها وكانت خطوة الى الامام وانما الذي ناخذنا عليها
انها سلمت في البند العاشر بامكان المفاوضات بشأن ضمانات لانجلترا
والاجانب بما يتنافى مع الاستقلال للكلام عن هذه الضمانات في ذاته ،
ونيات انجلترا لم تكن خافية ، تضييع للاستقلال ، وكذلك قبل ثروت او
عرض المضي في سياسة المفاوضات اى العودة بعد استئناف الجهاد للدخول
في الدائرة المرنة وهذا يصادف هوى عند الانجليز اذ يشعرون دائما بان
اية مفاوضات لا بد ان تكفل لهم الغلبة فهم الطرف القوي على اى حال ، وكان
الاولى ان تترك حركة المقاومة السلبية مستمرة واعمال الجمعيات السرية
متصلة مهما طال امد الجهاد وطال وقت اعتقال الزعماء المصريين ، حتى لو مات
سعد في منفاه فلو انه مات وهو في ساحة الجهاد لكان كالمسيح بالنسبة
للحركة ولاضحى الجهاد ضد الغاصب واجبا مقدسا ، كان الاولى بثروت
وامناله وقد فاتحهم الانجليز في امر الوزارة والحكم ان يكون الجواب
اخرجوا أولا واسحبوا قوات احتلالكم من ارض وادى النيل فالامة لم تجاهد
لتصل الى التوافه والمظاهر الشكلية فحسن جدا ان تقوم في مصر حكومة
تستند على برلمان وأن تقيّد سلطات الاحتلال في التدخل في شئون الحكم
ولكن لم تكن هذه هي طلبات الامة بل كانت طلباتها الجلاء بلا قيد ولا شرط
وان يسبق الجلاء اية مفاوضة او بحث مع الغاصب ولكن وضع ثروت شروطا
براقة واكتفى بتحفظ في البند العاشر بقوله : « ويكون القول الفصل في
ذلك للامة »

ولا ندرى ما قيمة رأى الامة مادام الاحتلال جائئا فوق قلبها ولذلك أعتقد
أن السياسة التي قبلها ثروت والشروط التي عرضها لقبول منصب
الرئاسة وما يتبع ذلك من وقف حركة المقاطعة السلبية كانت مقدمة للعودة
الى الدائرة المرنة لتلدغ مصر من نفس الجرح الذي لدغت منه في مفاوضات
ملنر وكيرزون .

وقد اضطر الوفد المصرى لمهاجمة برنامج ثروت واقتبس مبدأ الحزب
الوطنى الذى يطالب بالجلاء أولا واتهم ثروت بأنه أغفل أهم المطالب المصرية
ورأسها وهو الجلاء وقد أذاع الوفد فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ بيانا وقع عنه
حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر وجورج خياط ومرقص حنا وعلوى
الجزار ومراد الشريعى وواصف غالى وكان هذا البيان موقفا فى الدعوة
لاستمرار المقاومة السلبية « أيها المواطنين : لا تحيدوا عن المقاومة

السلبية ولا تلقوا هذا السلاح من أيديكم ، فان المقاطعة وعدم المعاونة ،
هما الطريق الى الاعتراف بحقوقكم كاملة »

فهمت انجلترا بعد هذا البيان انها اذا ركبت رأسها ستضعف من قوة
المقاومة الوطنية المصرية ولا بد أن تفقد السيطرة على الموقف ، وعندئذ يصعب
عليها أن تخرج الحركة الوطنية عن الطريق السليم الذي بدأت تسير فيه
وتردها الى الطريق المعوج الذي كانت قد رسمته منذ ايفاز لجنة ملنر فلم
يسعها الا أن تقرر قبول شروط ثروت وأعلنت التصريح المشهور بتصريح ٢٨
فبراير سنة ١٩٢٢ وهذا نصه :

« بما أن حكومة جلاله الملك ، عملا بنواياها التي جاهرت بها ، ترغب في
الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

» وبما أن للعلاقات بين حكومة جلاله الملك وبين مصر أهمية جوهرية
للامبراطورية البريطانية فيموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات
سيادة

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات نافذ الفعل
على جميع ساكني مصر ، تلغى الاحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر
سنة ١٩١٤

٣ - الى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلاله
الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية بيانها ، وذلك بمفاوضات
ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلاله الملك بصورة مطلقة بتولى
هذه الامور وهي :

(ا) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل اجنبي بالذات أو بالوساطة

(ج) حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات

(د) السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما
هي عليه »

ووجه المندوب السامي البريطاني كتابا الى السلطان فؤاد في ٢٨ فبراير
سنة ١٩٢٢ بمناسبة صدور ذلك التصريح ، وبعد عرض التصريح المذكور
على البرلمان البريطاني وموافقته عليه أبلغ وزير خارجية انجلترا الدول عن

طريق ممثلى بريطانيا فى الخارج بمضمون التصريح مبدىا تمسك حكومة انجلترا بالتحفظات الاربعة التى وردت على التصريح ، ومما ورد فى كتاب انجلترا للدول بعد اعتراف انجلترا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، هذه العبارات : -

« ان انهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر ذاتها .
« ان سلامة الأراضى المصرية ورفاهيتها ضروريان لأمن الإمبراطورية البريطانية وسلامتها ، ولذلك فهى ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر - تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول من زمن بعيد - مصلحة بريطانية أساسية ، وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح ، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية ، وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الأراضى المصرية ، عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها »

مركز مصر الدولى بعد التصريح

كان لانجلترا من وراء ذلك الحوار الميرير بينها وبين مصر هدف واحد خفى على رجال السياسة المصريين فى المرحلة التى تلت ظهور عصبة الأمم ، ذلك هو الحصول على سند قانونى ينسخ نصوص معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، تلك المعاهدة التى تعد بمثابة تشريع دولى لا يسمح لقواتها بالتواجد فى منطقة قناة السويس كما أسلفنا . وللوصول الى هذا الغرض أرادت أن تحصل على وثيقة جديدة توقعها أولا الدولة صاحبة الاقليم وهى مصر وبعدئذ تحصل من الجماعة الدولية على اعتراف بهذه الوثيقة المبرمة مع مصر فتكون أحكام هذه الوثيقة حينما يعترف بها دوليا معدلة لمعاهدة سنة ١٨٨٨

ولكن انجلترا أعيتهما الحيل وهى بصدد الحصول على موافقة مصر على مركزها الاستثنائى وقد جربت سياسة العنف مع مصر فزاد مركزها سوءا وجريت المفاوضات مرتين ففشلت تلك المفاوضات . وانتهزت فرصة الشروط التى تقدم بها المرحوم عبد الحالى ثروت لقبول رئاسة الوزارة فاجتهد فقهاء وزارة الخارجية البريطانية حتى ابتكرت عقليتهم

الخصبة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأرادت أن تستغنى بهذا التصريح عن الوثيقة المنشودة وتدخله على الجماعة الدولية ليكون سكوت هذه الجماعة بمثابة اعتراف ضمني بمركز إنجلترا الذي حدده ذلك التصريح فتعتبر المسألة منتهية ويصبح هذا المركز مشروعاً . وكانت نظرية إنجلترا فيما ادعته من مشروعية تستند على الحجج الآتية :

١ - كان مركز إنجلترا يستند قبل صدور هذا التصريح على الحماية التي أعلنتها في سنة ١٩١٤ وتستمد مشروعية الحماية من اعتراف الدول بها بدليل النص عليها في مواثيق السلام . وقد دللنا فيما تقدم على بطلان الحماية للأسباب القانونية التي ذكرناها وأهمها عدم وجود معاهدة حماية وإن الاعتراف الدولي لا يصحح مركزها باطلاً بل يجب أن يرد الاعتراف على مركز صحيح في نظر القانون الدولي حتى يمكن الاحتجاج به . وقد قلنا إن الاعتراف في القانون الدولي العام يقرر حالة ولا ينشئها لأنه لا توجد سلطة دولية عليا تنشئ الدول وتخلقها خلقاً .

٢ - قالت إنجلترا أن تصريح ٢٨ فبراير قد صدر وتنازلت به عن حق مكتسب هو الحماية وذلك استجابة لرغبات الشعب ووجه المغالطة في ذلك أن إنجلترا لم تكتسب حقاً لتتنازل عنه ، كما أن رغبات الشعب المصري لم تكن هي الاستقلال الذي هدمته التحفظات التي وردت عليه في تصريح ٢٨ فبراير ، وإنما كانت رغبات الشعب هي الجلاء عن حوض النيل كله جلاء غير مقيد بشرط وعلى ذلك لا يعتبر تصريح ٢٨ فبراير موافقاً لإرادة الشعب المصري ولم يصدر منه ما يدل على قبوله حتى يمكن أن يقال إنها تعاقدت مع هذا الشعب .

٣ - ادعت إنجلترا أن قبول مصر للتصريح المشار إليه مستفاد صراحة من أنها نفذته وآية ذلك الكتاب الذي وجهه الملك فؤاد إلى ثروت في أول مارس سنة ١٩٢٢ وجواب ثروت على هذا الكتاب وإعلان الاستقلال بمعرفة الملك فؤاد في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ وادعت إنجلترا أن تلك الوثائق المصرية بنيت على تصريح ٢٨ فبراير وأن الحكومة المصرية نفذت ذلك التصريح تنفيذاً حرفياً ، ولكن هذه الحجج منهاره للأسباب الآتية :

١ - لم يكن الملك فؤاد ممثلاً للشعب المصري ، بل هو رجل تصيدته إنجلترا وعينته في سنة ١٩١٧ سلطاناً على مصر بقرار من وزير خارجيتها ورئيس الدولة الذي تعينه دولة أجنبية في وظيفته يعد مركزه غير شرعي ويظل هذا المركز كذلك طوال مباشرته لسلطته ولا يغير من هذا أن ترقية الدولة الأجنبية التي عينته وتعطيه لقب ملك بعد أن كان سلطاناً فيعتبر الملك فؤاد

قانونا مغتصبا للسلطة خصوصا وأن الدولة الاجنبية التي عينته تعتبر في نظر القانون الدولي العام - ما دام احتلالها قائما - عدوا يجب أن يعامل معاملة الاعداء ، وفي نظر القانون الداخلى يقع التعاون معها تحت طائلة النصوص المقررة لجريمة الخيانة العظمى ، فاذا كانت انجلترا تدعى أن رضاه الملك فؤاد يرقى الى مرتبة التعاقد ، فالرد عليها هو أن وزارة خارجيتها قد تعاقدت مع أحد تابعيها ، أعنى أن انجلترا تعاقدت مع نفسها ولم تتعاقد مع مصر ، ولا شك أن الوضع كان يختلف لو أن الملك المشار اليه قد تلقى سلطته من جمعية وطنية ، وقبل تصريح ٢٨ فبراير ، فى حدود السلطة التي خولت اليه .

ب - وما يقال بالنسبة لقبول الملك فؤاد يقال من باب أولى بالنسبة لوزرائه اذ كانوا يستمدون سلطتهم منه ومن الاحتلال وكانوا بالنسبة للشعب المصرى أشبه بسلطة أجنبية

ج - وجود قوات الاحتلال فى ذاته مظهر ضغط مبطل للرضاء ومعدم له ولذلك لا يمكن أن يكون تنفيذ ما جاء بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قبولا ، اذ القبول لا يكون الا ممن يتمتع بإرادة حرة ، وقد استمرت قبضة انجلترا آخذة بعنق مصر حتى بعد صدور ذلك التصريح وعلان الاستقلال وقيام برلمان يستند على دستور بدليل أن هذا البرلمان كان يطرد ويعطل الدستور اذا لم تصادف أعماله هوى من نفس ممثل انجلترا فى مصر وهو الذى كان يستعين على طرد ذلك البرلمان بالرجل المعين من وزارة الخارجية البريطانية برتبة ملك .

٤ - المركز الذى ترقب على معاهدات فرساي وسيفر وتريانون وسانت جرمان ، وقد دللنا فيما تقدم على بطلان ما جاء بتلك المعاهدات خاصة بمصر ، هذا البطلان الذى اضطر انجلترا نفسها للبحث عن شيء آخر تصحح به مركزها .

٥ - رضاه جماعة الدول ، وتحاول انجلترا أن تدعى حصول هذا الرضاء لانها بلغت تصريح ٢٨ فبراير للدول بواسطة وزارة خارجيتها ، ولكن هذا التبليغ كانت تعييه الامور الآتية :

١ - قول انجلترا أن انتهاء الحماية وقيام مملكة مصرية مستقلة وذات سيادة وليد اعترافها ، واذا كانت الدول مجتمعة لا تملك بالاعتراف أن تخلق دولة ، بل الاعتراف يعد اقرارا لحالة فمن باب أولى لا تملك دولة أن تخلق اخرى !! والذى يستفاد من ابلاغ انجلترا للدول أن الحماية قد انتهت ، يعتبر اعلانا من جانب المعتدى برجوعه عن مظهر من مظاهر العدوان .

ب - كون انجلترا قد ضمنت تبليغها للدول النص على التحفظات لا يكسبها حق الاستفادة بتلك التحفظات ، ذلك لان هذه التحفظات تتنافى مع أحكام القانون الدولي العام، فالتحفظ الاول الخاص بتأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر يتنافى مع تعريف القانون الدولي العام للاستقلال ، فكان انجلترا حينما قالت ان مصر دولة ذات سيادة وشفعت ذلك بالتحفظ المشار اليه قد أخذت بالشمال ما أعطته باليمين ، وهذا التحايل في الصيغ يمكن ان يوصف قانونا بأنه لون من الغش ، وفوق ذلك لا يوجد في القانون الدولي العام شيء اسمه مواصلات الامبراطورية البريطانية . وكيف يجوز لانجلترا ان تقول ان لها مواصلات امبراطورية وتبنى على هذه المواصلات أوضاعا سياسية لدول أخرى ، ويستتبع ذلك قيود توضع على سلطان تلك الدول الأخرى وسيادتها على إقليمها فاذا اجيز هذا فيجب ان يسمح به لباقي أفراد العائلة الدولية ، لأن القانون الدولي العام لا يفرق بين دولة وأخرى ، فاذا لم يكن لكل دولة أن تدعى ان لها مواصلات ، وأن هذه المواصلات ترتب لها حقوقا خارج إقليمها ، فحينئذ تضطرب حياة العائلة الدولية كلها ، وتصبح نوعا خطيرا من الفوضى ، والقانون والفوضى ضدان لا يجتمعان

ج - تزيد انجلترا في تبليغها للدول فضمنته كلاما فارغا لا يجعل للاعتراف قيمة لانه لم يترك للدول فرصة تدبر الوضع ومعرفة ما اذا كان موافقا للقانون من عدمه ، فقالت : ان المسائل التي وردت في التصريح ذات ارتباط حيوي بحقوق ومصالح الامبراطورية البريطانية ، وهي لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وطريقة التعبير هذه كافية في التدليل على ان انجلترا كانت تسند مركزها في مصر على القوة وحدها وتشبثت بهذه القوة في مواجهة مصر ، وفي مواجهة العائلة الدولية ، والقول بعدم السماح بالمناقشة يسد الباب دون أي اعتراف يعتد به القانون الدولي العام ويضاف الى ذلك ان الاعتراف لا يرد على مركز باطل

وبناء على ماتقدم يكون تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قد خالف القانون بالنسبة للتحفظات التي وردت فيه ، ولا يمكن ان يدعى ان سكوت الدول عليه يعتبر رضا به اذ الرضا لا يستفاد من السكوت ، فهو في حكم القانون عمل من جانب واحد *acte unilatéral* لا يقيد الدول ، وانما تنقيد به انجلترا وحدها فيما عساه ان يكون في مصلحة مصر ، مما ترى مصر ان تحتج به عليها

وعلى ذلك تكون سيادة مصر على قناة السويس بعد هذا التصريح ،

وعلى الرغم من تطبيقه قد ظلت في نظر القانون الدولي العام سليمة ولم تكتسب انجلترا أى حق قانونى على قناة السويس ، فظل وجود قوات لها بمصر مخالفا لاحكام القانون الدولي العام ، وحاولت أن تجرب طرقا أخرى لتصحيح هذا المركز وهى الطرق التى سيرد الكلام عنها

معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣

لم تكن الحالة قد استقرت في تركيا بعد توقيع معاهدة سيفر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، بل قضت حركة مصطفى كمال على تلك المعاهدة وأطاحت بالحكومة التركية التى قبلتها، ووضعت معاهدة أخرى في لوزان في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ ، ونص في المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن حقوقها السابقة على مصر والسودان ، وأن هذا التنازل يرجع الى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وتدعى انجلترا أن هذا التنازل كان لمصلحتها وأنها بذلك ورثت تركيا فيما كان لها من حقوق على مصر وقناة السويس ، وهذا ادعاء باطل لاسند له من الواقع أو القانون، واليك البيان :

كان الحلفاء قد مزقوا تركيا شرمزق فاحتلوا الاستانة في نوفمبر سنة ١٩١٨ ، واحتل اليونانيون أزمير في مايو سنة ١٩١٩ فأدى ذلك لانبعثت الحركة الوطنية في الاناضول واشاء المجلس الوطنى الكبير فى انقره ، وهو الذى تولى تنظيم الجهاد وقطع صلته بحكومة الاستانة ، ولم يعترف المجلس الوطنى بمعاهدة «سيفر» واعتبرها باطلة ، ونشبت الحرب بين القوات الوطنية التركية والجيش اليونانى الذى أخذه مصطفى كمال على غرة وأصلاه نارا حامية ثم قذف به فى اليم اذ دخل الترك أزمير فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ وأسروا من الجيش اليونانى خمسين ألف رجل وزحفت القوات الكمالية المظفرة نحو القسطنطينية والمضايق التركية ، فدب دبيب الفرع فى قلب الاسد البريطانى العجوز واجتمع مجلس وزرائه فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ لتذاكر الموقف ، وقرر أن يطلب المدد العاجل برسائل شفرية من بلاد الدومنيون ، وأن يطلب من حكومات فرنسا وايطاليا والبلقان الاشتراك فى الدفاع عن المنطقة الحرام ، ولكن برلمانى استراليا ونيوزيلندا رفضا الاستجابة لنداء انجلترا وكذلك تخلت عنها كل من فرنسا وايطاليا، وانجلترا لاتحارب وحدها قط ، فلم تر بدا من مفاوضة حكومة انقرة ، وتسامت هذه الحكومة مذكرة مشتركة من انجلترا وفرنسا وايطاليا بدعوة لارسال مندوبين الى البندقية أو غيرها للتفاهم

على الحالة الجديدة ووعده الحلفاء بالجلء عن القسطنطينية بعد إبرام معاهدة الصلح ، ونيط بعصمت ان يفاوض عن تركيا ، وبدأت المفاوضات في ٣ أكتوبر ، وقد تظاهر الانجليز في البداية بالفطرسه والتشدد فانذر عصمت بقطع المفاوضات وحينئذالتفت اليه المندوب الانجليزى «هارنجتون» Harrington وأسر اليه « صبرايا صاحب السعادة ، نحن سنجلو ولكننا نريد ان نجلو بشرف » وأكد الوفد الفرنسى لعصمت انه كلما تشدد مع الانجليز سينال منهم أكثر مما يعرضون وأن من عادتهم التراجع بانتظام ، وقد انتهت المفاوضات بتوقيع الهدنة بين تركيا واليونان في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وأدت الحالة في تركيا لاستقالة وزارة لويد جورج الائتلافية وقيام وزارة أخرى برئاسة «بونارلو» Bonar Law ولكن بقى لورد «كيرزون» محتفظا بمنصب وزير الخارجية لعداوته المعروفة لروسيا السوفيتية وما قيل عن خبرته بشئون الشرق الاوسط ، وكانت لكيرزون سياسة لحيتمها الهجوم ، ويسمىها الانجليز : forward policy وقد اطلقت يده بعد سقوط لويد جورج ، كان مستعمرا متطرفا في نزعاته الاستعمارية فدعا لعقد مؤتمر في لوزان لتسوية مسألة تركيا ومشكلات الشرق الاوسط ، وقد وضع في مؤخره رأسه أن يستبقى لانجلترا ماظفرت به بعد الحرب في منطقة الشرق الاوسط ويثبت مركزها في قناة السويس بوجه خاص ويقضى بأى ثمن على الاتفاق التركي السوفيتى الذى أبرم في ١٦ مارس سنة ١٩٢١ ، والذي تقدمت الاشارة اليه (١)

قبلت تركيا الاشتراك فى المؤتمر معتمدة على مؤازرة روسيا وخوف انجلترا من تسرب نفوذها الى المضائق وعلى التنافس بين انجلترا وفرنسا ، ذلك التنافس الذى حمل فرنسا وقتئذ على مؤازرة تركيا ضد

(١) مراجع هذا البحث

- Harry N. Howard, « The partition of Turkey. A diplomatic history, 1913-1923 », Oklahoma 1931.
- D. E. Webster, « The Turkey of Ataturk. Social process in the Turkish reformation », Philadelphia 1939.
- Marcel Clerget, « La Turquie, passé et présent », Paris 1938.
- E. Pittard, « Le visage nouveau de la Turquie », Paris 1931.
- Maurice Baumont, « La Faillite de la Paix (1918-1939) », Paris 1950.
- Vladimir Potiemkine, « Histoire de la diplomatie », Volume III, Paris 1947,

المطامع البريطانية ، وكذلك عولت تركيا على تأييد من الولايات المتحدة لها وكانت قد خطبت ودها وعرضت عليها بعض الامتيازات التجارية . اما انجلترا فكان وزير خارجيتها يسعى لتغطية موقف بلاده من الانتصارات التركية بالحصول على كسب دبلوماسي بمضايقة روسيا السوفيتية والحصول على ترخيص للاستطول البريطاني بدخول البحر الاسود بسهولة ليكون ذلك الترخيص تهديدا دائما لروسيا . وكذلك وضع كيرزون ضمن برنامج تضييق الخناق على فرنسا والقضاء على أى نفوذ لها فى تركيا وأن يحصل على مزايا تكفى لحل مشكلة الموصل حلا يرضى المصالح البريطانية .

افتتح مؤتمر لوزان فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وحضره عن انجلترا اللورد كيرزون وعن فرنسا الرئيس بوانكاريه وعن ايطاليا موسولينى واشترك فيه مندوبون عن اليابان وتركيا واليونان ويوغوسلافيا وبلغاريا ورومانيا واكتفت الولايات المتحدة بارسال مراقبين . وقد ثار فى ذلك المؤتمر جدل شديد بسبب أهمية المسائل التى تناولها البحث كمسألة الموصل وآبار البترول ومسألة المضائق التركية ، ولم يتطرق المؤتمر لبحث مسألة قناة السويس أو مركزها الدولى ، وكل ما هنالك هو أن معاهدة لوزان التى تم التوقيع عليها فى المؤتمر فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ تضمنت بعض النصوص الخاصة بمصر ، وهذا بيانها :

« المادة ١٧ - يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤

« المادة ١٨ - صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

« المادة ١٩ - أن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالاملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها .

« المادة ٢٩ - ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية ، المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها .

الفقرة السادسة - معاهدة الإستانة المعقودة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة في قناة السويس ، مع التحفظ الوارد في المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

وظاهر من النص المتقدم ، أن إنجلترا لم تكسب في معاهدة لوزان أى حق على مصر أو على قناة السويس وذلك للأسباب الآتية :

١ - فيما يتعلق بمصر ومركز تركيا فيها قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، اعترفت تركيا بصريح نص المادة ١٧ من معاهدة لوزان أن حقوقها في مصر والسودان قد انتهت منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ فلم يرد في المعاهدة نص يستفاد منه تنازل تركيا عن حقوقها في تاريخ توقيع تلك المعاهدة وإنما اعترفت تركيا صراحة بأن حقوقها على مصر والسودان قد انتهت منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ولتحديد هذا التاريخ أهمية خاصة فهو سابق على تاريخ اعلان الحماية البريطانية على مصر كما أنه سابق على أى حادث أعقب اعلان الحماية والحماية قد أعلنت في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ فلو أنه كان المقصود القول أن إنجلترا اكتسبت حقوق تركيا لما حدد التاريخ بخمسة نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو الوقت الذى اتخذت مصر فيه من تركيا موقف العداوة وما استتبعه من قطع كل علاقة وما دام أن التنازل قد أسند الى تاريخ اتخذت فيه مصر موقفا معينا لا الى تاريخ اتخذت فيه بريطانيا اجراء اعلان الحماية أو غير ذلك فيكون التنازل اذا لمصر وليس لبريطانيا ويسرى التنازل اعتبارا من التاريخ الذى حددت مصر فيه موقف استقلالها عن تركيا . ولا محل البتة للاحتجاج بنص المادة ١٦ من معاهدة لوزان وهو « تعلن تركيا تنازلها عن كل الحقوق والميزات مهما كانت طبيعتها ، التى لها على الاقاليم الواقعة خارج حدودها المعينة فى هذه المعاهدة ، أو التى تتعلق بهذه الاقاليم » فهذا النص العام كان خاصا بأمالك الدولة العثمانية التى فصلت عنها بعد الحرب كسوريا والعراق وفلسطين ، وأما مصر فلم تكن وقت قيام الحرب من أملك الدولة العثمانية بل كانت دولة ذات سيادة مستمدة من معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . ومما يساعد على هذا التفسير نص المادة ١٩ من معاهدة لوزان وقد أخرج مصر من نطاق الاحكام الخاصة بالأمالك المنسلخة من تركيا .

٢ - وضعت معاهدة لوزان بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وجاءت معاهدة لوزان خالية من النص على اعتراف تركيا من قبل بالحماية على مصر ، ومن أصحاب هذا التفسير استاذنا الدكتور عبد الحميد بدوى القاضى بمحكمة العدل الدولية (١)

(١) مذكرة للعلامة عبد الحميد بدوى عن قناة السويس نشرت بالأهرام فى ٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ومذكرة وضعها بالفرنسية سنة ١٩٤٤ عن مركز مصر الدولى ولم تشر بعد .

ولو أن انجلترا وجدت سبيلا لا قحام التحفظات الواردة بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ في معاهدة لوزان، بالأحالة على التصريح، لكي تقول فيما بعد أن الذين وقعوا معاهدة لوزان قبلوا تلك التحفظات، ما ترددت في ذلك ومعروف أن انجلترا لا تفوت فرصة كهذه، ولكنها كانت تعرف تماما أنها لو أثارَت هذه المسألة لواجهت معارضة قوية من الدول المجتمعة في مؤتمر لوزان، ولهذا جاءت المعاهدة خالية من النص على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

٣ - اعترفت معاهدة لوزان صراحة بسيادة الدولة المصرية ولم تورد قيودا على ذلك، ويجب أن يفسر هذا لمصلحة مصر، لأن الأصل هو أن الدول مستقلة وسيادتها كاملة ولا ترد القيود على هذه السيادة إلا بنصوص صريحة ولا تستنتج القيود استنتاجا. والقول في سياق نص المادة ١٩ أن هناك مسائل ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبة الشأن في الظروف التي تعينها ليس قيودا ولا تحفظا فهو تزيد لقيمة له إذ لم ينص على تلك المسائل التي هي من اختصاص الدول صاحبة الشأن. ولم تعين تلك الدول تعيينا والراجع أن هذه المسائل هي الامتيازات الأجنبية إذ لم تكن للدول قيود على السيادة المصرية غير الامتيازات الأجنبية حتى يمكن أن يقال أن هناك مسائل ستسوى بمعرفة الدول صاحبات الشأن في الظروف التي تعينها، بل يمكن أن نذهب إلى أكثر من هذا ونقول أن هذا النص وقد قبلته انجلترا يسقط التحفظات التي وردت بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لأن انجلترا جعلت تلك التحفظات أمورا تخصها هي. فالإقرار بأن المسائل المترتبة على الاعتراف بسيادة الدولة المصرية تسوى باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن، وليس مع انجلترا بالذات، معناه أن التحفظات الأربعة لا قيمة لها.

٤ - نحن حينما نقول أن تنازل تركيا عن حقوقها لمصر، تستعمل تعبيرا جرى على أقلام رجال السياسة المصريين ولكن لم تكن المسألة تنازلا إذ التنازل معناه أن المتنازل أعطى المتنازل إليه شيئا ما، وتركيا لم تعط مصر شيئا بل سلمت واعترفت بمركز مصر القانوني منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو مركز الدولة التي لا تربطها بها أية علاقة من علاقات التبعية أعنى أن تركيا اعترفت بانتهاء آخر أثر من آثار السيادة العثمانية على مصر اعتبارا من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو التاريخ الذي حددته معاهدة لوزان فكانت مصر منذ ذلك التاريخ في نظر القانون دولة كاملة السيادة وإنما تعتبرها حالة واقعية مخالفة للقانون وهي الاحتلال الذي أخذ شكل حماية باطلة وزالت في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأصبح الاستقلال المصري بزوالها

أكثر وضوحا وانما يشوبه الاحتلال كحالة واقعية ليس لها سند من القانون
٥ - فسر البعض تنازل تركيا لمصر استنادا على تصريحات صدرت من
الساسة الأتراك أنفسهم ومن ذلك الرسالة التي تلقاها المرحوم حسن
حسيب رئيس وفد مصر الذي حاول الاشتراك في مؤتمر لوزان وقد قال
كاتب هذه الرسالة ، كمال أتاتورك بوصفه القائد العام ورئيس الجمعية
الوطنية في تركيا : « ان الشعب التركي الذي تربطه بالشعب المصري
أواصر الاخاء والصداقة ليتتبع بأقصى الاهتمام تحقيق استقلال مصر التام
وهو حق طبيعي تؤيده العدالة السماوية ، واني أؤكد لسعادتك ان
العالم الاسلامي بأسره ، والشعب التركي ، وشخصي أيضا ، نغتنب
أعظم اغتباط عندما نرى مصر ألقت عن كاهلها نير الانجليز »

وكذلك صرح عصمت اينونو أمام المجلس الوطني الكبير في تركيا في
٣١ يناير سنة ١٩٢٤ وأكد رسميا أن تركيا تنازلت لمصر عن حقوقها
وامتيازاتها ، وقد شكر الوفد المصري عصمت اينونو على هذا التصريح فأيد
معناه في كتاب رد به على الشكر الذي وجه اليه (١)

٦ - أما عن قناة السويس بالذات فقد أكدت معاهدة لوزان بنص الفقرة
السادسة من المادة ٩٩ نفاذ معاهدة القسطنطينية المبرمة في ٢٩ أكتوبر
سنة ١٨٨٨ والاعتراف من الدول الموقعة على تلك المعاهدة ومن بينها
انجلترا ، توكيد لسيادة مصر على قناة السويس ومبدأ حرية الملاحة في القناة
واستمرارها في الحرب والسلم لجميع الدول بغير استثناء وهو المبدأ الذي
يتنافى مع تمييز انجلترا بأي مركز خاص في مصر كالسماح لها باحتلال
نقطة عسكرية أو غير ذلك من المظاهر التي تهدد حرية الملاحة ومبدأ المساواة
بين الجميع .

ومما يؤكد ذلك ما قاله وزير خارجية انجلترا نفسه ، لورد كيرزون ،
في خطاب ألقاه بجلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بمؤتمر لوزان وهو بصدد
معارضة اقتراح روسي بشأن المضائق التركية فأقترح كيرزون ان يوضع
للمضائق نظام حياد دائم على نمط الحياد الذي قرره معاهدة القسطنطينية في
٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ لقناة السويس . وهذا الخطاب يعد تسليما
منه بأن انجلترا لم تكسب أي مركز خاص لها في منطقة قناة السويس
وبالتالي لم ترث تركيا كما ادعت فيما بعد .

(١) تراجع ما كتبه الاستاذ عبد الرحمن الرافعي في الجزء الاول من كتابه « في أعقد
الثورة » سنة ١٩٤٧ ص - ٨٥ وما بعدها

لم يفد انجلترا في وقف حركة المقاومة الوطنية بمصر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اذ استمرت أعمال المقاومة ومناوئة الاحتلال ، وفي ظل هذا الاحتلال البغيض وضع دستور سنة ١٩٢٣ الذي دلت التجارب فيما بعد على انه كان مسرحية أخرى من مسرحيات بريطانيا فلطالما امتهن وزيفت ارادة الامة وغلبت على أمرها ، وكل دستور يوضع في ظل السيطرة الاجنبية لابد ان ينتهي الى المصير الذي انتهى اليه دستور ١٥ مارس سنة ١٩٢٣

ورأى الاحتلال أن يخفف من حدة الحركة الوطنية بالافراج عن المغفور له سعد زغلول فأخلى سبيله في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ كما أفرجت السلطة العسكرية البريطانية عن المعتقلين من أعضاء الوفد المصري في مصر وفي سيشل وفي ٥ يوليو سنة ١٩٢٣ أعلن انتهاء الاحكام العرفية وعاد سعد الى مصر في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ فاستقبلته كما يستقبل الأبطال والفتاحون ولم تكن مظاهر الحفاوة والتبجيل لسعد وصحبه الا اعلانا من الامة بشديد تمسكها بالاستقلال أى بالجلاء لانها كانت تعتقد دائما أن سعد زغلول هو الذي أخذ على عاتقه هذه المهمة ولم تحفل الامة بما دون الجلاء من التفاصيل أو ما يسمى باصلاحات داخلية مما كانت تستخدمه أحزاب الاقلية في دعايتها من غير فائدة .

وقد أجريت الانتخابات وفاض الوفد بأغلبية ساحقة لان الانتخابات قد أجريت على أساس المطالبة بالاستقلال الصحيح وافتتح البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ووردت في مستهل خطاب العرش عبارات تؤكد ان مهمة وزارة الشعب التي ألفها سعد زغلول هي تحقيق الاستقلال التام بالمعنى الصحيح « لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظيمة ، والقت عليكم مسئولية كبرى ، فامامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها ، اذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح . الخ » وأعلن رئيس الحكومة في خطاب العرش عن استعدادة لمفاوضة الغاصب فقال :

« لهذا يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مهلوة من الرجاء في الوصول اليها بقوة حقنا وعناية الله القدير »

وقد تلقى الزعيم سعد زغلول يوم افتتاح البرلمان برقية تهنئة من رئيس حكومة انجلترا ، « رمزي ماكدونالد » وأبدى الرئيس البريطاني استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة البريطانية ، ووطن سعد زغلول ان وزارة من حزب العمال البريطاني لابد ان تكون أقل تطرفا في العناد

الاستعماري من وزارات حزب المحافظين وعلق على هذه المفاوضات آمالاً جساماً، ولذلك قال سعد في خطاب له بمناسبة تكريم النواب في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ : « من علامات اذن الله بنجاح سعينا أن تقوم في الاوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقّة ، والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل » وفات سعد ان تغيير الوزارات في بريطانيا لا يستتبع تغييراً في سياستها الاستعمارية لأن وزارة الحرب البريطانية والموظفين الدائمين في وزارتي المستعمرات والخارجية هم الذين يرسمون سياسة إنجلترا حيال البلاد المغلوبة على أمرها ، وقد سافر سعد الى أوروبا في ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٤ ووصل الى لندن في ٢٣ سبتمبر ولم يكن قد اصطحب معه وفد مفاوضات حتى يقال انه فاوض ماكدونالد اذ كان يصحبه الاستاذة مصطفى النحاس ومحمود فخري وبعض كبار موظفي الحكومة المصرية . ولذلك نوافق على ماذهب اليه الاستاذ عبدالرحمن الرافعي من تسمية تلك المفاوضات بمحادثات ، وقد انقطعت في اليوم الثالث من بدايتها اذ قدم سعد الى رئيس الحكومة البريطانية طلبات صريحة قوية ننقلها فيما يلي عن الكتاب الابيض الذي اصدرته الحكومة البريطانية في ٧ اكتوبر سنة ١٩٢٤ وقد تضمن هذا الكتاب رسالة المستر ماكدونالد الى المندوب السامي البريطاني في مصر وجاء فيها بالنص ما ترجمته :

« في أثناء محادثتي مع رئيس الوزارة المصرية ، اوضح لي زغلول باشا التعديلات التي لا يرى بدا من ادخالها على الحالة الحاضرة في مصر ، فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هي كما يأتي :

أولاً - سحب جميع القوات البريطانية من الاراضي المصرية .

ثانياً - سحب المستشار المالي والمستشار القضائي .

ثالثاً - زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية التي ادعى زغلول باشا انها تعرقل بالذاكرة التي ارسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الاجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعي من دولة اخرى للتدخل في شؤون مصر عملاً غير ودي .

رابعاً - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الاجانب والاقليات في مصر

خامساً - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بآية طريقة كانت في حماية قناة السويس

« أما في شأن السودان فأننى ألقت النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء امام البرلمان فى الصيف فى ١٧ مايو ، ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد ان زغلول باشا قال ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط اجنبى وابقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، فابدأ مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول ثم يقتصر على وضع « السير لى ستاك » بصفته السردار فى مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى ايضا فى هذا المركز » ولم يفتنى ايضا انه قد نقل لى ان زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيو الماضى حقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاضبة

« فلما حدثت زغلول باشا فى ذلك قال لى ان الاقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الامة المصرية ايضا ، فاستنتجت من ذلك انه مازال متمسكا بهذا الموقف »

حينما تحدثنا فى هذا الفصل عن موقف سعد زغلول فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وجهنا اليه لوما شديدا لانه قد تهاون فى موضوع قناة السويس وسلم للانجليز باحتلالها ورأى الاستقلال شيئا آخر غير قناة السويس ، وتكن موقفه المشرف فى مفاوضات ماكدونالد اختلف اختلافا تاما عن موقفه فى سنة ١٩١٨ وعن موقفه فى مفاوضات ملنر ، فكيف نفسر هذا ؟ أعتقد ان السبب فى هذا الاختلاف يرجع الى ان ثورة سنة ١٩١٩ لم تكن قد تبلورت واستقرت وان تجارب السنوات التالية كشفت لسعد عن حقائق نيات الانجليز ثم ان الامة المصرية التفت حول شخصه التفافا متينا لم تكن له سابقة فى تاريخ الحركات الوطنية وشعر سعد ان لهذه الثقة الغالية ثمنها وانه موكل عن مستقبل امة وعرف مع الوقت حقيقة الاستقلال الذى وكل فى السعى اليه ، ولذلك كان واضحا كل الوضوح صادقا كل الصدق فى الطلبات التى قدمها لماكدونالد وتمسك بها .

رحم الله سعد زغلول فقد قطع المفاوضات وأبى ان يلدغ من جحرها وعاد الى بلاده يردد كلمته الماثورة : « لقد دعونا لى ننتحر » ولكننا رفضنا الانتحار ، وهذا كل ماجرى »

ضاق صدر الانجليز اذ وقف سعد منهم ذلك الموقف الحازم فقرروا ان يكيدوا له اشد الكيد وسقطت وزارة العمال فى أواخر اكتوبر وعاد المحافظون الى الحكم وحاول الانجليزان يستخدموا عملاءهم فى مصر بتدبير

مظاهرات ضد سعد ونجح هذا التدبير في صفوف فئة من الازهريين الذين راحوا ينادون للملك وكان ذلك أمرا غير مألوف ولجأوا الى الشغب والاضراب ولكن تبين للانجليز ان تلك الطائفة لا تستطيع وحدها ان تحول الامة عن الثقة الشديدة بشخص سعد زغلول تلك الثقة التي اصبحت في محلها بعد موقفه في مجادئات ماكدونالدالمشار اليها ولجا الانجليز الى خدامهم وماجوريهم من رجال القصر لاحراج سعد حتى قدم استقالته في ١٢ نوفمبر ثم عدل عنها في ١٧ نوفمبر تحت ضغط الامة التي اظهرت استعدادها لان تعصف بالقصر ابقاء على الوزارة التي رفضت التسليم للانجليز وعندئذ لجأت انجلترا لحيلة اخرى من حيلها الدنيئة التي طالما لطخت صفحات تاريخها الاستعماري ، ذذبرت مصرع السير لي ستاك في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وتذرعت بهذا الحادث لتقديم انذارها المعروف الى الحكومة المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، هذا الانذار الذي تدل بنوده على أن غضب انجلترا لم يكن مبناه قتل الضابط الانجليزي بل انتهاز الفرصة للعودة بالبلاد الى نظام الحماية او ما هو اسوأ منه في ظل حكم مصرى لاحول له ولا قوة . فما علاقة الحادث بطلب سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى لقوة سودانية تكون خاضعة ومالية للحكومة السودانية وحدها؟! وما علاقة مقتل السردار بطلب اطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ثلاثمائة الف فدان الى مقدار غير محدود؟! ثم ما علاقة حادث قتل ايا كان شخص المجنى عليه بالبند السابع في الانذار البريطاني « ان تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الاجانب في مصر وان يعاد النظر طبقا لهذه الرغبات في شروط خدمة الذين في خدمة الحكومة المصرية وفي الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم ، وان تبقى منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى ، وتحترم سلطاتهما وامتيازاتهما كما نص عليهما وتحترم ايضا نظام القسم الاوروبى في وزارة الداخلية واختصاصاته وتنتظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه المدير العام من المشورة ، »!

وفي نفس اليوم ، ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وجهت دار المنسكوب السامى انذارا آخر الى سعد زغلول .

في تلك المناسبة التي دبرتها انجلترا ، نرى تلك الدولة وقد كانت من قبل تحاول ولو بالمغالطة أن تقرر الحجة بالحجة والدليل بالدليل وتحاول ان تجد لمركزها من القانون سنداً بالحصول على قبول مصر لذلك المركز الاستثنائى ، نراها قد أفلست في مجال المفاوضة والبحث القانونى

فعاودتها طبيعتها الاصلية التي تظهر كلما خسرت المعركة دبلوماسيا ، هذه الطبيعة المستمدة من تاريخها في العصور الوسطى ، طبيعة القرصنة والاستخفاف بأحكام القانون ومبادئ العدالة الدولية ، وانجلترا لاتتورع عن السير في هذا الطريق المخزى كلما أحسنت بشيء من الطمأنينة في علاقاتها الدولية ، وفي ذلك الوقت كانت انجلترا قد هدأت اعصابها نوعا ما اذ خفت وطأة الضغط عليها من جانب المنافسين لها في الشرق الاوسط بعد ان وقعت معاهدة لوزان المتقدمة الذكر وكانت أوروبا منصرفة لعلاج المشكلة الالمانية في « الروهر » وكانت الرأسمالية قد نشطت في التكتل لعزل روسيا السوفيتية ، فانتهزت انجلترا مشغولية الدول بتلك المسائل ووقفت من مصر هذا الموقف الذي مكن لها من ان تعصف بوزارة سعد زغلول والبرلمان الممثل للشعب ، ومما يدل على ان انجلترا حينما تجاسرت على اتخاذ هذا الموقف العدواني كانت قد تأمرت مع منافسيها السابقين وشركائها في الاستعمار وفي مقدمتهم الفرنسيين ان كتبت صحيفة « الفيجارو » وهي الصحيفة الناطقة بلسان الحكومة الفرنسية تقول بمناسبة حوادث مصر « ان من الواجب على حكومات أوروبا وشعوبها ان تقف صفا واحدا وان تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية » ولم تبد دولة أوروبية واحدة من تلك الدول التي كانت تستظل براية عصبة الامم وتتمسح في ميثاق فرساي والعدالة الدولية عطفًا على مصر التي اشتهرت انجلترا في وجهها سلاح القوة مستهينة بالحق وهذا يدل دلالة واضحة على أن مصر لاتستطيع ان تستخلص حقها من بريطانيا الا اذا استغلت الى آخر حد الظروف التي تشعر فيها بريطانيا في المجال الدولي بجرح شديد ووقفت مصر في صف الدول الكبيرة التي تناصب بريطانيا العداء ، ايا كانت هذه الدول فبغير هذا لا يعترف الانجليز بالحق ولا تلين لهم قناة .

استعان الانجليز بعد سقوط وزارة الشعب بأحزاب الاقلية الذين كان يطاردهم الرأي العام المصري ويعتبرهم أعداء الشعب فتألفت وزارة زيور في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقام برنامجهما على سياسة التسليم على طول الخط واحيت هذه الوزارة ذكرى الارمني المأجور نوبار اذ نفذت جلاء الجيش المصري عن السودان وعصفت بالحريات والحياة النيابية مستعينة بوزير الداخلية في تلك الوزارة ، المرحوم اسماعيل صدقي الذي اسرف في العنت والطغيان ، ولكن غليان الوطنية قد استمر واضطرت الحكومة

لاجراء الانتخابات فى سنة ١٩٢٥ وحاولت بكل الوسائل ان تزييف ارادة الناخبين وتشترى الذمم والضمان ولكن تعلق الامة باستقلالها وحريتها قضى على محاولات القوة الغاشمة التى كانت ممثلة فى الانجليز وأعوانهم ورجال القصر ووزير الداخلية اسماعيل صدقى ففاز الوفد بأغلبية ساحقة ، الا ان الدستور الذى وضع فى ظل الاحتلال كان مهزلة وكان أعجز من ان ينقذ نفسه من يد الطغيان فاستعمل الانجليز سلطة القصر فى حل مجلس النواب يوم انعقاده فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ واستمرت سياسة العنف والتنكيل واستمرت مسرحية محاكمة المتهمين فى قضية مقتل السردار ، ولكن تمسك الامة بحقها اضعف جبهة القوة والجبروت حتى انقسمت على نفسها وسقطت حكومة الاقلية بعد أن جرت الانتخابات فى مايو سنة ١٩٢٦ فاستقال زيور فى ٧ يونية سنة ١٩٢٦ وتألقت وزارة ائتلافية برئاسة عدلى يكن ، وقد نجح سعد زغلول وقتئذ فى توحيد الصفوف ، وكان يرجو من وراء هذه الوحدة ان يخوض المعركة مع الانجليز بالطريق الدبلوماسى مرة أخرى وهو مطمئن الى أن الاقلية لن تطعنه فى ظهره ولذلك قبل أن يتنازل عن رئاسة الوزارة مكتفيا برئاسة مجلس النواب ، ولكن شاء القدر أن يموت سعد زغلول فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٧ قبل أن تستأنف المباحثات مع الانجليز . (١)

وبعد وفاة سعد وقع الاختيار على الاستاذ مصطفى النحاس رئيسا للوفد واستمر الائتلاف حينما ما ثم تصدع فى احيان أخرى وتغيرت الوزارات والبرلمانات بل والدستور نفسه ألغاه اسماعيل صدقى فى سنة ١٩٣٠ واستعاض عنه بدستور آخر وقانون انتخاب مكن له أن يقيم برلمانا من صنعه وعاش ذلك البرلمان أربع سنوات .

لا تعيننا فى هذا البحث تلك التغييرات الوزارية وحسبنا ان نقرر ان الحكم كان مصريا فى الظاهر انجليزيا فى الحقيقة والواقع وكان القصر أداة فى يد الانجليز لتنفيذ كل ما عن لهم من سياستهم الغاشمة

وفى ظل ذلك الحكم القبيح تحللت الاخلاق والفضائل السياسية شيئا فشيئا وطغت المطامع والشهوات فتعددت الاحزاب واشتدت الفرقة ، وفى ظل هذا الفساد الذى كان يزحف على أمة مجاهدة شيئا فشيئا ليقعدها عن الجهاد ويجنبها سبيل الرشاد جربت انجلترا مع مصر سياسة المفاوضات لتظفر بما تشتهييه جاعلة عقاب الذين يتمسكون بالحق الطرد من الحكم مهما كان تأييد الشعب لهم وقد وضعت فى يدها ذهب المعز وسيفه

(١) اقرأ التفاصيل فى الجزء الاول من كتاب الاستاذ عبد الرحمن الرافعى « فى أعقاب الثورة المصرية »

فجرت مفاوضات ثروت - تشامبرلن في سنة ١٩٢٧ وفشلت ومفاوضات محمد محمود - هندرسون في سنة ١٩٢٩ وأخفقت ومفاوضات مصطفى النحاس - هندرسون في سنة ١٩٣٠ وبأت بالفشل وبعد تلك التجربة الاخيرة أرادت انجلترا أن تطيل أمد معاقبة الوفد بالحرمين من كراسي الحكم ، واستخدام قوى الشر والارهاب بضع سنين ، فمهدت بذلك لايقاع مصر في مأساة معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

وفيما يلي أهم النصوص الخاصة بقناة السويس في مشروعات المفاوضات المشار اليها .

مشروع ثروت - تشامبرلن

بدأت مفاوضات ثروت - تشامبرلن في لندن في شهر يوليو سنة ١٩٢٧ ، وقد اسفرت عن مشروع عرضه أوستن تشامبرلن في نوفمبر سنة ١٩٢٧ ، وعرض ثروت هذا المشروع على مجلس الوزراء في مصر فقرر المجلس بجلسة ٤ مارس سنة ١٩٢٨ رفض المشروع « لأنه لا يتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعيا » وكلف المجلس ثروت « باشا » بإبلاغ قراره الى وزارة الخارجية البريطانية فبعث كتابا بذلك ، في ٤ مارس ، الى المندوب السامي البريطاني

وقد كان مجلس الوزراء محقا في الرفض لان المشروع تضمن عدة نصوص تهدم الاستقلال من اساسه ، واطرها نص المادة السادسة ، الذي يعد قبوله اعترافا بسلامة نظرية باطله هي نظرية حماية مواصلات الامبراطورية البريطانية ، وقبول الاحتلال العسكري وهذا هو نص المادة المشار اليها .

« تخول مصر لبريطانيا الحق في ابقاء قوات عسكرية في اى مكان فيها ولزمن غير محدود ، ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق تعهد فيه انجلترا الى مصر مهمة حماية هذه المواصلات وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذي تستقر فيه القوات البريطانية وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الامم ، واذا لم يكن قرار جمعية الامم موافقا لمطالب الحكومة المصرية يجوز بناء على طلبها وبالشروط نفسها اعادة النظر في المسألة في آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور ، وتحفظ القوات البريطانية في مصر بما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٧) من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف

تلك القوات الاراضى والمباني التى تشغلها الى ان يغير المكان الذى تستقر فيه ، وعلى اثر هذا التغيير تعود الاراضى والمباني التى تجلو عنها القوات الى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع مجانا تحت تصرف تلك القوات ما يعادلها من الاراضى والمباني فى الجهات التى تنتقل اليها .

وتحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الارض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبى قناة السويس ، ولا يسرى هذا الحظر على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

الدفاع المشترك

المادة الخامسة : « اذا صارت بريطانيا فى حالة حرب او تهديد بوقوع الحرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب اى مساس بحقوق مصر ومصالحها تبذل لها مصر فى اراضيها كل ما فى وسعها من المساعدة والتسهيلات بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها »

جنون انجلترا بقناة السويس

وقت عرض مشروع ثروت - تشمبرلن ، ابرق اللورد لويد ، المنسوب السامى البريطانى الى وزارة الخارجية البريطانية بفحوى حديث دار بينه وبين زعيم الاغلبية ، السيد مصطفى النحاس ، فقال لويد فى برقيته : « ان زعيم الاغلبية قال انه يشعر ان من العبث البحث فيما يعود على مصر من فوائد من مواد المعاهدة المختلفة مادامت المعاهدة لا تنص على جلاء الجنود البريطانية عن مصر جلاء تاما »

فرد السير اوستن تشمبرلن على لورد لويد مهددا مصر ومتوعدا ، وقال : « ان النحاس « باشا » على ما يظهر ليس اكثر ميلا الى ادراك حقائق المسألة مما كان عليه زغلول « باشا » منذ اربع سنوات عندما ذكر له مستر رمزي ماكدونالد انه لا يمكن لاية حكومة بريطانية ان تعتمد بعد تجربة الحرب الاخيرة الى التنازل حتى لحليف عن مصلحتها فى حراسة حلقة حيوية فى المواصلات البريطانية مثل قناة السويس ، ويجب ان يكون مثل هذا الضمان وجها من وجوه اى اتفاق يعقد ، وان ادراك ثروت « باشا » لهذه الحقائق هو الذى جعل من التيسر المفاوضة لعقد المعاهدة ، ورفض النحاس « باشا » ادراكها هو الذى سيجعل من جديد الوصول الى تسوية مستحيلا »

سقطت وزارة ثروت في ٤ مارس وخلفته وزارة النحاس الائتلافية ،
والحق يقال ان هذه الوزارة قد واجهت قبل مولدها مضايقات
شديدة من لدن الانجليز الذين اغاظهم فشل مشروع ثروت - تشمبرلن
فراحوا يتدخلون في اخص شئون مصر تدخلا سافرا محاولين ان
يعصفوا بالبرلمان وسلطانه وبسيادة مصر التشريعية ، وقدموا في ٤ مارس
مذكرتهم المشهورة التي قالوا فيها : « لاحظت حكومة صاحب الجلالة
البريطانية بعين القلق بعض الاعمال التشريعية التي اقراها البرلمان ، والتي
اذا عمل بها أضعف أضعافا جديا من سلطة الهيئات الادارية المسؤولة
عن حفظ الامن وحماية الاشخاص والاموال » ولم تتورع حكومة انجلترا
عن أن تعزى تدخلها هذا لفشل مفاوضات ثروت ، تشمبرلن اذ جاء
في المذكرة : « ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح
في تحقيق غرضها ، فان حكومة جلالة الملك البريطانية ليس في وسعها ان
تسمح .. الخ »

ورد النحاس بمذكرة مؤرخة في ٣٠ مارس ردا مشرفا نال به تأييد
الحزب الوطني وبقية المعارضة البرلمانية ، وقد قال عن المذكرة
البريطانية :

« ان تلك المذكرة اذا نظر فيها من ناحية القانون الدولي ، تبين انها
ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسي ، اذ ان
هذا التدخل - مالم تتغير طبيعته ووجهته تغيرا كليا - لا يجيز للدولة
المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الاخرى »

ولما فشلت هذه المناورة البريطانية جنحت انجلترا للبلطجة وسياسة
الانذارات فأنذرت الحكومة المصرية في ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٨ بسحب
مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من ان يصبح قانونا ، وهدد
انجلترا في انذارها باستعمال القوة ، ورأت الحكومة المصرية مفاداة الازمة
بتأجيل نظر المشروع الى الدورة البرلمانية المقبلة (١)

حاولت انجلترا بسياسة العنف والتحدى أن تحرج النحاس ووزرائه
والبرلمان عقابا لهم على رفض مشروع ثروت - تشمبرلن ، وجاء ان تلين
قناتهم ليقبلوا معاهدة ارادت ان تفرضها فرضا ، فاصطنعت الازمات
والمضايقات بمنتهى الجرأة والسماجة ولكنها اخفقت وحينئذ جربت سلاحا

(١) نصوص المذكرات والانذار البريطاني والرد عليه ، نشرها الاستاذ عبد الرحمن
الرافعي بالجزء الثاني من كتابه « في أعقاب الثورة » الطبعة الاولى ، مصر سنة ١٩٤٩

آخر من أسلحتها وهو اثاره الفرقة واغراء حزب الاقلية بالحكم ورئاسة الوزارة وسرعان ما نجحت في ذلك فتحطم الائتلاف ، وطبقا لحطة موضوعة مقدما استقال في ١٧ يونيو سنة ١٩٢٨ المرحوم محمد محمود ، وزير المالية في وزارة الائتلاف ، وتبعه في ١٩ يونيو استقالة وزير الحربية جعفر والي ، واستقال وزير الحقانية احمد محمد خشبة في ٢١ يونيو ، و ابراهيم فهمي كريم ، وزير الاشغال في ٢٤ يونيو ، وكان الثلاثة الاولون من حزب الاحرار الدستوريين والمرحوم ابراهيم فهمي كريم من المستقلين . وبذلك خلقت انجلترا السبب الذي استند عليه الملك فؤاد في اقالة وزارة النحاس في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ ، واسند الحكم الى محمد محمود الذي حل البرلمان وعطّل الدستور في ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ وسمى وقتئذ صاحب اليد الحديدية ولكن يده الحديدية لم تعصمه من الدخول كغيره في الدائرة المرنة ومساومة الغاصب ، فهل ظن رحمه الله ان في مقدوره ان يزحزح انجلترا عما عقدت العزم عليه ، حتى قبل المغامرة وتجربة الدور العجيب الذي قام به طوال سنة وبضعة اشهر !؟

مشروع محمد محمود - هندرسون

في ٣ اغسطس سنة ١٩٢٩

الاحتلال العسكري

سلم المرحوم محمد محمود بالاحتلال العسكري ، وهذا هو نص المادة التاسعة من مشروعه :

« تسهила وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا اساسيا للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في الاراضي المصرية ، في الاماكن التي يتفق عليها فيما بعد ، شرقي خط الطول ٣٢ شرق ، من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض ، ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية »

وقد تبودلت بين الطرفين مذكرات موضحة ومتممة للمشروع واهمها المذكرة الخاصة بالجيش والتي ارسلها هندرسون الى محمد محمود ووافق عليها هذا الاخير ، وفيها نصوص خاصة بالبعثة العسكرية وغيرها تجعل لبريطانية شبه وصاية عسكرية على مصر ، وجاء فيها ان الحكومة المصرية تتعهد لبريطانيا بأن تقدم لها مجانا في الاماكن التي يتفق عليها ، اراض.

وثكنات وغيرها تعادل الاراضى والثكنات التى تشغلها القوات البريطانية بمصر (سنة ١٩٢٩) ، وبمجرد اتمام المباني الجديدة تنتقل اليها القوات البريطانية وتسلم الاراضى والثكنات التى تخليها للحكومة المصرية ، ونظرا الى العقبات الفنية التى تعترض اجراء النقل تدريجا ، ينتظر اكمال الاماكن الجديدة ثم يؤخذ فى النقل ، ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة بشرقى خط ٣٢ من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة اشجار وحدائق ٠٠ الخ ، ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب تكون كافية فى الطوارىء ، ومع مراعاة ماقد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات يظلم قائما ما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٩) القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم ، وما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الاراضى الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منها ، على أن هذا الحظر لايسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التى تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية ، تعمل باذن الحكومة المصرية وتحت اشرافها ، وتبذل الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لطائرات القوة الجوية البريطانية ورجالها ومهماتهما فى الاراضى الواقعة تحت اشرافها (١)

ومن المغالطات الفاضحة ان يقال فى المادة الاولى من المشروع ، ذرا للرماد فى العيون ، « انتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية »

ولكن محمد محمود ، الذى تورط فى قبول مبدأ فظيع هو التسليم بنظرية مواصلات الامبراطورية البريطانية تلك النظرية الاستعمارية التى يستنكرها القانون الدولى العام ، كان متلهفا لقبول المشروع مع ما فيه من اهدار للاستقلال وعدوان على سيادة مصر على القناة ، بل تورط وقال للانجليز فى وثائق رسمية ان قبول المشروع فى مصلحة مصر ، فقال فى رده على هندرسون فى ٣ اغسطس سنة ١٩٢٩ بالحرف الواحد :

« انى لا أدرك ان هذه المقترحات هى اقصى ما يمكنكم ان تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن نصل اليه ، وانى مستعد من جهتي ان اعرضها على الشعب والبرلمان المصرى ، واننا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى وانى اشاطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، الجزء الثانى ، مصر سنة ١٩٤٩ ص ٨٨

الرجاء بأن قبول هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين
لوطنهم بدون تمييز بين الاحزاب وبروح الصداقة والمسالة التي وضعت
وبحثت بها فيجدون فيها اساسا للعلاقات المستقبلية بين بلدينا. فهذه
الروح وبهذا الامل احمل تلك المقترحات الى الشعب المصرى »

جهل محمد محمود ، رحمه الله ، او تجاهل انه لا يمكن ان تنتهى
الخصومة بين مصر وبريطانيا او تقوم علاقات سليمة بين البلدين قبل ان
يجلو عن ارض وادى النيل آخرجندى بريطانى جلاء غير مقرون
بشرط او تحفظ ، والعداء مستمر بين مصر وبريطانيا اذا لم تعد الحالة الى
ما كانت عليه قبل سنة ١٨٨٢ ، والاحتلال والاستقلال ضدان
لا يجتمعان ، وكان محمد محمود مسرفا فى الكلام عن الشعب المصرى اذ كان
عليه ان يدرك مقدما ان الشعب لا بد ان يرفض تلك المقترحات ولذلك لم
ينفعه التلويح للوفد بغصن الزيتون واستقال فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٩

اما لماذا تخلى عنه الانجليز وسمحوا بسقوطه ، فلانهم كانوا حريصين على
الوصول بالاكره لحمل برلمان يقال عنه انه يمثل الشعب المصرى على قبول
مقترحاتهم . فيقبل البرلمان لهذه المقترحات تنتفى مظنة الاكره ويمكنهم
الادعاء مستقبلا ان مصر قبلت الاحتلال العسكرى لجزء من اراضيها بمحض
رضائها واختيارها ، ولا يريد الانجليز باية حال ان يتعاقدوا مع حكومة
لايسندها برلمان ، لان الذى يعنيههم هو الظهور امام العالم بمظهر صاحب
الحق الذى اضى على احتلاله مشروعية مستفادة من رضا الشعب الذى فرض
عليه الاحتلال !!

وقد لوح الوفد بوساطة رجاله الذين كانوا يتصلون بالانجليز ، كرسول
سلام ، من امثال الاستاذ مكرم عبيد ، وقتئذ ، بامكان التفاهم والاتفاق على
وضع يرضاه الانجليز ، اذا عاد الوفد الى الحكم مؤيدا ببرلمانه ، وانجلترا
لا ترجو اكثر من هذا ، ولا تتمنى الاقيام برلمان مصرى يعرف عنه انه يمثل
كثرة الامة الساحقة وقبول هذا البرلمان لمشروعها ، ولذلك لما احسنت
انجلترا بان الحكم الاستبدادى الذى جربته مع الوفد بوساطة محمد محمود
اربعة عشر شهرا ، قد روض الوفد ، وجعله اكثر مرونة ضجحت بحكومة اليد
الحديدية وثركتها تسقط سقوط اوراق الشجر التى تدبل فى فصل
الخرىف ، واستعدت لاستلام البضاعة من حكومة الشعب !!

مفاوضات النحاس - هندرسون

سنة ١٩٣٠

أجريت الانتخابات العامة في ديسمبر سنة ١٩٢٩ بمعرفة وزارة عدلى يكن الثالثة ، وفاز الوفد بأغلبية ساحقة وألف السيد مصطفى النحاس وزارته الثانية في أول يناير سنة ١٩٣٠ . وقد تضمن كتاب تشكيل الوزارة النص على المفاوضات « والسعى الى تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا والوصول الى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا العظمى » والاستقلال الصحيح له معنى واحد في اللغة هو جلاء العدو عن ارض الوطن جلاء تاما عاجلا ناجزا غير مقيد بأى شرط .

وحرصت وزارة النحاس على أن تحصل على تفويض من مجلسي البرلمان لتفاوض الحكومة البريطانية واعطاها مجلسا الشيوخ والنواب هذا التفويض بقرار أصدره المجلسان في ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ .

وتألف وفد المفاوضات وسافر الى لندن ، وافتتحت المفاوضات بقاعة لوكارنو في يوم الاثنين ٣١ مارس ، ولكنها قطعت يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٠ لعدم الاتفاق على النص الخاص بالسودان

أما عن الاحتلال والنقطة العسكرية في قناة السويس فقد قبلها المفاوضون المصريون في سنة ١٩٣٠ ، مع شديد الأسف وحدودها « بمنطقة تمتد من المعسكر الحالى الواقع فى الجهة الشمالية الغربية للاسماعيلية حتى تشمل من الاراضى الواقعة شمال وغرب المعسكر المذكور مساحة كافية لراحة القوات المشار اليها وتدريبها بشرط ان لا تمتد المنطقة كلها من الجهة الغربية الى ما بعد محطة سكة حديد المحسمة » . وهذه تبعد عن المعسكر غربا بتسعة وعشرين كيلومترا . وقبل المفاوضات المصرى في سنة ١٩٣٠ ، أن « تقدم الحكومة المصرية فى بورسعيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات والمؤن البريطانية وخزنها وتقديم كذلك وسائل المواصلات المعقولة بين المينائين والمنطقة التى ترابط فيها القسوات البريطانية » (١)

وبعد قطع المفاوضات استعانت إنجلترا كعادتها بالقصر وأحزاب الاقلية فسقط النحاس مستقيلا فى ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ ، وقامت حكومة انقلاب عجيبة برئاسة المرحوم اسماعيل صدقى حلت مجلس النواب

(١) مصطفى الحقاوى ، كتاب السفر الخالد فى معارضة معاهدة سنة ١٩٣٦ ، مصر سنة ١٩٣٦

وألغت الدستور وابتدعت دستورا آخر وصنعت برلمانا على هواها وحكمت البلاد حكما ارهابيا طويلا الامد لتستأصل من حزب الوفد كل أثر للمقاومة او رفض رغبات انجلترا ولتمهد لفرص الاحتلال على هذه البلاد فرضا .

خيل لرجال الانقلاب الصدقى ان في مقدورهم تزييف ارادة الشعب المصرى للوصول فى نهاية المطاف الى اتفاق يقبله برلمان مصرى ويحقق آمال انجلترا بأن تعترف مصر بالصالح البريطانى ونظرية مواصلات الامبراطورية البريطانية وتسلم بالاحتلال العسكرى وبتحالف يربطها بعجلة الامبراطورية البريطانية الى يوم القيامة ، ولكن انجلترا كانت تضر فى قرارة نفسها ان تجعل انقلاب سنة ١٩٣٠ كغيره حملة تاديبية تشنها على حزب الاغلبية الشعبية ، حتى اذا لوحث له بالحكم والسلطان مرة اخرى يسلم لها على طول الخط ومن أجل ذلك جربت انجلترا على يد اسماعيل صدقى واعوانه سياسة العسف الى آخر مدى ، فوضع دستور سنة ١٩٣٠ ونص فيه على أنه منحة من الملك اى ان الشعب مدين للملك بالعبودية ، وقانون انتخاب يضمن لصدقى تزييف ارادة الناخبين وحزب من اصحاب المصالح وفلول الاقطاع اسمه حزب الشعب ، واقترن هذا الحكم بأزمة اقتصادية استمرت من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٤ وكان هبوط اسعار القطن من أهم اسبابها ، ومصادرة الحريات وخنقها والزج فى السجون بالابرياء وارتكاب حوادث دامية واحداث الفتنة والانقسامات فى صفوف الاحزاب الاخرى ، وغير ذلك مما لا يتسع المقام لتفصيله ، واعتقد صدقى أن الاحوال قد استقرت له فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٢ ، وفى ٢١ من الشهر المذكور اقام مأدبة فى جنيف دعا اليها وزير خارجية انجلترا سير « جون سيمون » ليتحدث اليه فى امكان استئناف المفاوضات ، واعلمعه الوزير البريطانى بكلمات معسولة ، كقوله لصدقى : « ان الفضل يرجع اليك فى توطيد النظام فى مصر وان الامور تجرى مجراها ، وان علاقتنا معكم على أحسن ما تكون » ، وقال له أيضا « لقد تحدثوا فعلا عن عدم صلاحية النظام القائم فى مصر الآن ، للتفاوض معنا ، على أن ما ذكرته الآن فى هذا الصدد معقول جدا ، كما أن تقارير السير برسى تؤيده ، ولذا فيمكننى أن أقول لك على الفور انه لم تعد هناك أية صعوبة فى المفاوضات مع حكومة صدقى « باشا » ، بل ان الامر على عكس ذلك ، فقد يسر بريطانيا العظمى ان ترى امضاءكم مهورة على اتفاقية ، لاننا نعرف الآن الشخص

الذى نتعامل معه ، وان قيمة الاتفاقية كما تقول تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها ، ولقد سرنى ما علمته فى هذه المناسبة من السير برسى أن الملك يرغب أيضا فى هذا الاتفاق ، وانه يؤيد سياستكم ، وانك متمتع بثقته ، وهذه العوامل نعتبرها دليلا حسنا وتبشيرا بالنجاح ، (١)

ولكن وزير خارجية انجلترا لم يكن يعنى مايقول ، ولم يكن يهمنه ان يظفر باتفاق يستند على ارادة صدقى وبرلمانه وحزبه وارادة الملك فؤاد ثم يطعن بعدئذ على هذا الاتفاق ، بل كان يهمنه ترويض الزعامة الشعبية والتلويح لها بالحكم اذا هى خفت من غلوائها وقبلت التسليم للغاصب بما يريد !! استمر حكم الارهاب مقرونا بلون من الفساد أدى لانفصال بعض وزرائه البارزين : على ماهر ، والمرحوم عبدالفتاح يحيى فى يناير سنة ١٩٣٣ ، على أثر الحكم فى قضية البدارى ، وهى من قضايا التعذيب التى تميز بها العهد الصدقى ، وكانت اتصالات الوفد بالانجليز بوساطة بعض عناصره مستمرة ، وتوطئة لتغيير الحال نقل السير برسى لورين ، المندوب السامى البريطانى فى أغسطس سنة ١٩٣٣ ، وحل محله السير مايلز لامبسون وقد حمل فى حقييته برنامجا استعماريا جديدا يهدف لجعل الوفد احتلاليا من حيث لا يشعر ، وسقط اسماعيل صدقى فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وتفسدت البلاد الصعداء .

ولكن استمر حزب صدقى وبرلمانه مع استعارة رئيس آخر من صفوف الحزب لم يعرف من قبل بالقسوة ولم يكن فظا غليظ القلب وهو المرحوم عبد الفتاح يحيى الذى حكم الى أن استقال فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ وجيء بعده بوزارة محمد توفيق نسيم لتمهيد للمفاوضات والحكم الوفدى واقتضاها ذلك التمهيد الاستمرار فى الحكم حتى أواخر سنة ١٩٣٥ اذ ألغت دستور صدقى فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، وطالبت من الملك اعادة دستور سنة ١٩٢٣ بكتاب رفعته للملك فى ١٧ ابريل سنة ١٩٣٥ ، ثم حدثت فى نوفمبر سنة ١٩٣٥ حوادث مهدت لتأليف ماسمى بالجبهة الوطنية ، وكان ذلك بداية المأساة ، كما سنبين فى الباب الثالث من هذا الجزء من الكتاب .

وهكذا نرى انجلترا تحاول منذ قيام ثورة سنة ١٩١٩ بمختلف طرق الدهاء وسعة الحيلة ، واستعمال اللين والمناورات والدسائس تارة والارهاب والشدة تارة أخرى ، أن تصل لحمل الشعب المصرى على قبول ما تريدهمى ،

(١) هذه الكلمات مقتبسة من الحضر الذى سجله صدقى لحديثه مع جون سيمون

لا ما يتفق مع حقوق هذا الشعب ومبادئ القانون الدولي العام ، ففشلت محاولتها باستمرار ، ولم تنجح الا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

السياسة الدولية

فشل عهد عصبة الامم في اشاعة مبادئ العدالة الدولية واقامة صرح سلم دائم تنعم به الانسانية ، ولم تفلح العصبة في القضاء على الاستعمار والتصدي لحل قضاياها التي تخلفت بعد الحرب العالمية الاولى ، ومن بينها قضية مصر وقناة السويس حاليحمل الناس على الثقة بالعصبة او الايمان بالمواثيق الدولية .

ويستفاد من نصوص ميثاق العصبة انها قد بنيت على الاسس الاتية :

- (١) قبول اعضائها الالتزام بعدم الرجوع الى الحرب .
- (٢) أن تقوم العلاقات بين الدول علانية وعلى اساس الشرف والعدل .
- (٣) احترام الدول لقواعد القانون الدولي العام في علاقاتها بعضها مع البعض

(٤) احترام العهود الدولية

وتقرر أن تعمل العصبة لتحقيق غرضين أساسيين :

أولاً - استتباب السلم الدولي ومنع الحروب

ثانياً - تنشيط التعاون بين افراد العائلة الدولية .

وللوصول الى الغرض الاول تعمل العصبة لتخفيض التسليح وتنظيم فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية وتأمين الدول على سلامتها بضممان دولي متبادل وتنظيم مسائل المعاهدات (١)

ولكن مصر لم تكن عضواً في عصبة الامم ، فهل يكفي ذلك لحرمانها من الانتفاع بمبادئ الميثاق الدولي ، وترك انجلترا تسومها الحسف وتديقها الوانا من العذاب ، وتستخف باقدس المبادئ الدولية في ظل الميثاق ؟!

ان العالم كله وحدة لا تتجزأ ، والموقع الجغرافي الذي تنفرد به مصر ، وتقدم طرق المواصلات ، كل ذلك لا يجعل الضرر قاصراً على مصر وحدها ، بل يصيب بقية اعضاء العائلة الدولية ويهدد سلامتها وامنها ومستقبلها ، فلماذا لم تتحرك عصبة الامم ، ولم اغمضت عينها وصمت اذنيها ، ولم يقم عضو من اعضائها بتحريك قضية مصر ؟!

(١) الدكتور محمود ساسي جنية ، القانون الدولي العام ، مصر سنة ١٩٣٣ ،

كان في وسع مصر ان تنضم الى العصبة منذ قيامها ، او بعد تصريح ٢٨ فبراير على أسوأ الفروض ، ولكن بريطانيا علققت قبول مصر في العصبة على تسوية النزاع المصري - البريطاني التسوية التي ترضاها هي ، أي انها أرادت ان تضىف المشروعية أولا على مركزها الاستثنائي المعيب ، ثم تسمح لمصر بعد ذلك بالاشتراك في عصبة الامم .

بحثت الجمعية العمومية لعصبة الامم أثناء دورتها الخامسة ، في سبتمبر سنة ١٩٢٤ موضوع الضمان المتبادل وثار مناقشات طويلة بشأن الامن الدولي ومسألة تخفيض التسليح وكان ذلك بمناسبة الكلام عن الحدود بين المانيا وفرنسا وتطبيق شروط فرساي وظهر الخلاف قويا بين انجلترا وحليفاتها فرنسا لاصرار انجلترا على الاحتفاظ بسيادة البحار وان ترتب على ذلك اخلال بالتوازن العالمي ولذلك لم يكن تحديد السلاح البحري من الامور السهلة وكذلك لم يكن ميسورا ان يجرى البحث بشأن الطرق المائية التي تسيطر عليها انجلترا ومن بينها قناة السويس خصوصا وان بريطانيا كان لها في العصبة ستة أصوات وكان من السهل عليها ان تجد لها كثرة مؤيديها وكذلك تجادلت العصبة بشأن التحكيم وفض المنازعات بين الدول بالطرق السلمية ، ومع ذلك أمكن توقيع بروتوكول جنيف في ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤ وهو الخاص بفض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ونص في المادة الثانية من البروتوكول المذكور على تعهد الموقعين عليه بعدم الالتجاء الى القوة لتسوية ما بينهم من منازعات (١)

وكان أولى بالذين وقعوا هذا البروتوكول ان يتصدوا لحالات العدوان الواقعة فعلا ومنها عدوان انجلترا على مصر على النحو الذي أسلفناه فيما تقدم ، ولكن جانب عصبة الامم مقتضيات العدالة الدولية لانها كانت واقعة تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا ، وكما فشلت عصبة الامم في صيانة الامن الدولي ، فشل مؤتمر «لوكارنو» انذى افتتح في «لوكارنو» في ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥ وانتهى في ١٦ اكتوبر من تلك السنة بتصالح انجلترا مع المانيا وتصفية بعض خلافاتها مع فرنسا حتى لقد هلت صحيفة التايمس وكتبت تقول عن هذا المؤتمر « لقد ضمنا السلم وانقذنا الشرف » ولكن في هذا الوقت بالذات كانت مصر تن من استبداد الانجليز وكانت الازمة بين مصر وانجلترا على أشدها ولم تظن التايمس الى ان تعقد القضية المصرية ضار أشد الضرر بالتوازن العالمي ومهدد للسلم ، ولا يمكن ان

(١) الجريدة الرسمية لعصبة الامم ، ملحق العدد ٢٣ - الدورة الخامسة للجمعية العمومية ، جنيف سنة ١٩٢٤

تقوم عدالة دولية الا اذا نالت كل دولة صغيرة أو كبيرة نصيبها منها بالقسطاس المستقيم . وآفة الآفات ان تلك الدول الاستعمارية التي سيطرت من عصابة الامم على اقدار الشعوب كانت تنظر لقضية الامن الدولى بالمنظار الذى لا ترى منه الا ما بينها هي من المصالح فاذا ما امكن التوفيق بين مصالحها هي خيل اليها انها كسبت السلم بغض النظر عما عساه ان يكون هناك من اهدار لحقوق الشعوب المغلوبة على امرها وهل هناك ادل على قصر النظر من التصريح الذى ادلى به اللورد جراى الى جريدة مانشستر جارديان فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقال فيه ان انجلترا قد ابعثت شبح الحرب وكسبت السلم بجمع فرنسا والمانيا فى لوكارنو فى حظيرة واحدة تنضوى تحت لوائها مجموعة واحدة من الدول ولذلك وقد صور لانجلترا انه لا يعنىها فى جو السياسة الدولية الا ان تطوى فرنسا والمانيا استخفت انجلترا لا بمصر والشعوب المغلوبة على امرها فقط بل بأمريكا نفسها خصوصا وان أمريكا تكن مشتركة فى عصابة الامم لانها منذ ميلاد هذه العصابة كبر عليها ان يكون لبريطانيا وحدها ستة أصوات فيها وأمريكا فى السوق الدولية منافس قوى لبريطانيا فاستخفت بريطانيا بهذا المنافس بعد لوكارنو ، وأكثر من ذلك تحولت بسرعة فى موقفها من فرنسا حتى ان صحيفة التايمس كتبت بعد لوكارنو مباشرة تقول : « ان على انجلترا ان تعامل المانيا نفس المعاملة التى تعاملها لفرنسا » وصرح أوستن تشامبرلن بأنه على الرغم من صداقة انجلترا التقليدية لفرنسا لم يعد فى قاموس السياسة الدولية شىء اسمه الحلفاء فهذا اصطلاح استعمل للحرب فقط وهذه السياسة التى استمرت عليها انجلترا كانت من وقت الى آخر توغر صدور الفرنسيين ولكن انجلترا كانت تسعى لكبح جماحهم بالتقرب بسرعة الى المانيا ومؤازرة ايطاليا الفاشستية والحقيقة انها كانت وقتئذ تلعب بالنار وقد أبرمت انجلترا مع ايطاليا فى ٢٧ يناير سنة ١٩٣٦ اتفاقية أعطتها بها كثيرا من المساعدات المالية والتسهيلات الخاصة بسداد ديون الحرب بل توسطت انجلترا فى عقد معاهدة صداقة بين ايطاليا واسبانيا فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦ واضطرت فرنسا ازاء هذه الحركات من لدن انجلترا ان تسعى لتوطيد مركزها فى بلاد البلقان وفى بلاد البحر الابيض المتوسط حتى عقدت مع تركيا معاهدة صداقة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٣٦ وردت انجلترا على ذلك بابرام معاهدة مماثلة مع تركيا فى ٥ يونيو سنة ١٩٣٦ ، ولم تفكر مصر الرسمية فى استغلال تلك الفترة والقيام بعمل مسعى مماثل لدى فرنسا أو غيرها لاحراج انجلترا واضطرارها لأن تدرك قيمة صداقة مصر فترخى قبضتها عليها .

كانت إنجلترا وفرنسا فرسى رهان فى السياسة الاوروبية ، وحاولت إنجلترا بكل ماوتيت من قوة وبراعة دبلوماسية التقرب الى ايطاليا ولذلك ضغطت على مصر واقتطعت منها «جغوب» واعطتها لايطاليا لقمة سائغة فى أيام وزارة اسماعيل صدقى التى تقدم الكلام عنها

وكانت سياسة ايطاليا الفاشستية تهدف فى الحقيقة للسيطرة على البحر الابيض المتوسط والحصول على اعتراف بمركز خاص لها فى هذا البحر بل واخذ نصيب فى ادارة طنجة وتدعيم مركز رعاياها فى تونس وتعديل الحدود بين مناطق نفوذها ومناطق النفوذ الفرنسى فى شمال افريقيا واطراف افريقيا بالمهاجرين من الايطاليين والتوسع الى آخر مدى فى غرب البحر الابيض المتوسط والادرياتيک وبحر ايجيه بل وفى حوض الدانوب وبلاد البلقان ولم تكن نوايا ايطاليا لتخفى على احد فلقد دلت عليها رحلة موسولينى الى ليبيا فى سنة ١٩٢٦ والمظاهرات التى اقيمت فى تلك المناسبة ، واقد كتبت صحف ايطاليا نفسها معلنة عن اطماعها التواسعة ، ومع ذلك ساعدتها إنجلترا لكى تسير كفة التوازن الدولى فى مصلحتها هى . ونحن اذ نذكر بتلك السياسة المبنية على الانانية نريد ان نقرر الحقيقة المريرة وهى ان إنجلترا لا تحفل قط بالمواثيق الدولية ولا يعنىها التوازن العالمى او قضية السلام العام لان إنجلترا لا تؤمن ابدا بالعدالة الدولية ولا بسام العالم وانما تقوم بسياستها على خدمة الاستعمار البريطانى باى ثمن واذا كانت انانيتها قد اباحت لها ان تكيد لحلفائها ولاقرب الناس اليها وان تمد يدها وقت الزوم لخصومها الذين خاضت ضدهم غمار حروب طاحنة فكيف يمكن ان يكون لانجلترا ضمير يشعر ان لمصر قضية عادلة ؟ ! ولكن الذنب لا يقع عليها ، بل يقع على جماعة الدول التى لدغت دائما من جحر السياسة البريطانية ولا تحاول ان تعامل إنجلترا لمعاملة التى تليق بانانيتها وكفرها بحقوق بنى الانسان .

ان شهوة التسلط على آسيا وافريقيا هى التى حملت إنجلترا على اذكاء نار التنافس بين فرنسا وايطاليا فى البحر الابيض المتوسط وفى مناطق النفوذ فى افريقيا وكانت ترجو من وراء هذه السياسة ان تلعب دور القرد اذ تصدى لقسمة قطعة من الجبن بين آخرين وأمسك الميزان بيده لياكل من قطعة الجبن كلما رجحت كفة على اخرى وهو يحاول دائما ان يبقى الميزان فى يده وياكل باستمرار . ولقد بلغت الجراة بانجلترا ان تلعب دور الحكم بين فرنسا وايطاليا فى مسائل شمال افريقيا المختلف عليها فعقد فى باريس مؤتمر ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨ لاعادة النظر فى نظام

مدينة طنجه ونجحت انجلترا في تغليب كفة ايطاليا ولكن سرعان ما استفادت ايطاليا بهذه السياسة وراحت تزحف على الشرق العربي، والمناطق الاستراتيجية الدقيقة فدب ديب القلق في نفس انجلترا خصوصا لما توسع نشاط ايطاليا الثقافي وظهر نفوذ الفاشية بسرعة في مصر وسوريا وفلسطين والعراق ، وهذا الزحف الايطالي بدعايته وهؤوساته هو الذي كان يقلق انجلترا فيجعلها على فتح باب المفاوضات مع مصر المرة بعد المرة وكلما هددها شبح المنافسين تدخلت في شؤون مصر السياسية لإيجاد حكومة تفاوضها حتى تحسم في المسألة المصرية قبل أن يستفحل خطر الفاشية التي تنازلتها فهذا الخطر هو الذي هيا لمفاوضات ثروت ومحمد محمود ومصطفى النحاس ولكنها فشلت في كل هذه المفاوضات ولم تظهر بموافقة الشعب المصري على مشروع من مشروعاتها

وحاولت انجلترا أن تكسر شوكة هذه القوة الجديدة التي كانت تهددها في الشرق الاوسط باذاعة الذعر والقلق والادعاء أن السلام العام في خطر وارتداء مسوح الرهبان ومحاولة انقول انها رسول السلام الذي يدعو الى تحطيم الاسلحة والحد منها وقد نجحت دعايتها في التهيئة لميثاق بريان - كيلوج في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ وقد وقعته في باريس الدول التي وقعت على معاهدة لوكارنو مضافا اليها بلاد الدومينيون وغيرها بل وطلب من مصر بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة التوقيع على هذا الميثاق فوقعت عليه ونذكر بهذه المناسبة أن انجلترا ارادت أن تحد من سلطان مصر وتستبقها ضمن مناطق نفوذها فأوردت تحفظا حينما وقعت على الميثاق اذ قالت : « أن الصيغة التي وضعت فيها المادة الاولى من الاتفاق المقترح خاصا بالعدول عن اعتبار الحرب أداة من أدوات السياسة الوطنية تجعل من المرغوب فيه التذكير بأنه توجد بعض مناطق تجد بريطانيا العظمى في رخائها وسلامتها مصلحة خاصة وحيوية لسلامها وسلامتها . وقد اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية في الماضي أن تعان أنها لا تستطيع السماح باى تدخل في هذه المناطق وأنها تعتبر حمايتها من كل اعتداء دفاعا عن الامبراطورية البريطانية ، فيجب أن يكون مفهوما جليا أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة الا بشرط صريح هو الا تمس بشيء حريتها في العمل بهذا الصدد » ولكن مصر اذ وقعت على الميثاق في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨ قالت في خطابها بقبوله : « لذلك تعلن الحكومة المصرية انضمامها الى ميثاق السلام بالصيغة التي وقعها بباريس دون أن يفيد هذا الانضمام تسليما

باى تحفظ ابدى بشأن ذلك الميثاق)) اى انها اعلنت انها لا تتقيد بالتحفظ
البريطانى .

وقد اسفرت تلك الدسائس والمناورات الاستعمارية التى لا يتسع المقام
لتفصيل فيها عن ازمة اقتصادية عالمية اجتاحت أوروبا والعالم من
سنة ١٩٢٩ الى ١٩٣١ وحاولت انجلترا ان تعالج الازمة بالنسبة لها
بعقليتها الاستعمارية القديمة عقلية السيطرة على الطرق العالمية وسيادة
البحار وكانت ترى فى الولايات المتحدة منافسا جبارا لها فى البحار
بسبب ما كانت تبنيه أمريكا من قطع بحرية وتضع من برامج بحرية لا
تقدر انجلترا على مجاراتها فيها ولكن انجلترا ذات السياسة المبنية على
الحقد والانانية حاولت ما استطاعت ان تخالق للولايات المتحدة منافسا
قويا آخر فى طوكيو فساعدت اليابان فى المجال الدولى مساعدة فعالة فى
الوقت الذى ارادت فيه ان تحد من نشاط ايطاليا البحرى بالقول ان
ايطاليا يجب الا تزيد قوتها البحرية عن قوة فرنسا وقد انعقد مؤتمر
بحرى بلندن فى المدة من ٢١ يناير الى ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٠ وتكشف
أعماله بجلاء عن دسائس انجلترا ومحاولتها التغلب على منافسيها
بايقاعهم الواحد فى الآخر . ومن مجموع ما تقدم يتضح ان سياسة
انجلترا المبنية على الانانية وانكار العدالة الدولية هى التى تحكمت فى
أقدار الشعوب فى ظل ميثاق عصبة الامم ولكن هذه السياسة نفسها هى
التي خلقت بذور الحرب العالمية الثانية وسرعان ما نبتت هذه البذور
واينعت ووقع العالم كله فى جحيم لم يسبق له مثيل ولا زالت نتائجها
السياسية والاقتصادية مما يقض مضاجع البشرية ويهدد الامن الدولى
وينذر بحرب عالمية ثالثة .

وكما ضحت انجلترا بالسلام العام من أجل مطامعها والابقاء على
مستعمراتها وسيطرتها على الطرق العالمية وبالاخص طريق الشرق العظيم
قناة السويس ، استطاعت ان تضلل مجموعة الدول بالنسبة لمصروفقيتها
وان تحرم مصر من مؤازرة الشعوب المتمدنية والا تترك لها مجالاً لرفع
صوتها فى عصبة الامم وكانت نهاية الكفر بالعدالة الدولية تصدع العصبة
نفسها فوق رأس بريطانيا والمستعمرين من أمثالها ، أما مصر فقد ظل مركزها
القانونى سليما على الرغم من تنكر العدالة الدولية ، ولم يعثور هذا
المركز الا معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ التى سيأتى الكلام عنها .

خلاصة الباب الثاني

لم تفقد مصر حق السيادة على اقليمها بما فيه قناة السويس بسبب احتلال انجلترا لمصر في سنة ١٨٨٢ ، وانما بقيت هذه السيادة في نظر القانون الدولي العام بريئة من القيود ، اللهم الا قيد التبعية الشكلية للدولة العثمانية ، وقد بينا ان هذا القيد لم يكن له أى مظهر قانونى سوى الجزية التى كانت تدفعها مصر للباب العالى ، كصدقة تعطى لخليفة المسلمين عملا بعقيدة دينية كانت سائدة في ذلك الوقت ، حتى ان بعض الذين كانوا يوقفون أموالهم على وجوه الخير كانوا يوقفون هذا المال أحيانا على الخلافة كجهة من جهات البر ، فلا يدل هذا المظهر على سيطرة أو سيادة وقد انتهى هذا الاثر منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ حينما قطعت مصر آخر صلة تربطها بتركيا واعترفت تركيا نفسها بذلك وحددت تاريخ انتهاء ما ادعت أنه سيادة على مصر في معاهدة اوزان سنة ١٩٢٣ .

أما انجلترا فقد فرضت مركزها الباطل وظنت أنها مع الوقت تستطيع بأساليب الافساد والتخريب أن تحول الشعب المصرى الى قطع يدى لها بالطاعة ويسلم لها بالسيادة فتجعل من هذا التسليم سندا تحتج به دوليا ، والى أن تصل الى تحقيق هذا الغرض بعد أن تثمر سياسة اللورد كرومر ويظهر جيل مصرى مجرد من الوطنية لجأت انجلترا كلما خاطبها العالم فى مسألة مصر لاسلوب المراوغة والمماطلة وكسب الوقت ، وكانت تعد بالجلد بل وتضرب له أجلا ولا تنفذ ما وعدت به ، واستطاعت فى سنة ١٩٠٤ أن تتآمر مع فرنسا ضد مصر فتعقد اتفاقا حيبا يتنأى مع أحكام معاهدة ٢٩ أكتوبر فى سنة ١٨٨٨ ، ومع مبادئ القانون الدولي العام ، ولكن هذا الاتفاق كان مقدمة لاتفاقات أخرى ومؤامرة واسعة النطاق كانت تستعد لها انجلترا ، الا أن الزمام قد أفلت من يدها بفضل مصطفى كامل الذى قضى على خطة الاحتلال بتنبيه أوعى القومى ورفع صوت مصر واطهار حقوقها فى المجال الدولي ، فلم تظهر بتسليم مصر بالاحتلال .

ولما شعرت انجلترا بنذر الحرب العالمية الاولى ، شددت النكير على زعماء الحركة الوطنية وشردهم ، حتى اذا قامت الحرب تواطت مع من قبلوا اتواطؤ معها من الساسة الاقطاعيين فأعلنت الحماية لتجعل منها صك التسليم بالاحتلال ، واستغلت مصر فى الحرب أسوأ

استغلال واستخدمت قناة السويس استخداما مخالفا للقانون ولكنه كفل لها الغلبة في الحرب .

وما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها واستعد الشعب المصري للمقاومة حتى رأت إنجلترا أن هذه المقاومة مهما كانت ضعيفة كفيلا بإساءة مركزها دوليا لأنها تكشف عن بطلان الحماية فتحدث الحركة الوطنية بسياسة القمع بعض سنين ثم تراءى لها أنه ليس ثمة فائدة من التمسك بمركز بطل في ذاته لأن مصر لم تبرم معها معاهدة حماية ولم يصحح هذا المركز حصولها على الاعتراف الدولي من جانب أمريكا في أبريل سنة ١٩١٩ وفي موثيق السلام بعد ذلك ، فاضطرت لأن تتنازل عن الحماية بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بعد أن أخذ الاستقلال بسبب غفلة السياسة هنا شكلا آخر يبعده عن معناه الذي تواضعت الإهم على فهمه وهو أن الوطن المستقل لا تطأ أرضه قدم جندي أجنبي واحد ، أيا كانت الأسباب والمبررات ولا تقوم عليه سيادة غير سيادة الدولة التي تستمد وجودها من إرادة الشعب صاحب الإقليم ، مسخ الاستقلال وحرّف معناه ودخلت مصر في الدائرة المرنة التي جرت بها إليها إنجلترا فبدأت مرحلة المفاوضات وسياسة الإخذ والعطاء ، وخرجت المشروعات الاستعمارية من وزارة الخارجية البريطانية مشروعا بعد الآخر ، ولكن مصر لم تقبل حتى سنة ١٩٣٦ واحدا من هذه المشروعات لأنها ظلت تنتظر الاستقلال الذي تشده وهو جلاء الفاصب عن أراضيها .

وعلى ذلك ظل مركز إنجلترا في مصر ، وتبعاً لذلك في قناة السويس ، غير شرعي في نظر القانون ، واستمرت إنجلترا في تجربة سياسة الضغط والإكراه والقمع والإرهاب حتى انتزعت توقيع بعض رجال السياسة على معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ولم ينته النزاع المصري البريطاني بهذه المعاهدة كما ظنت إنجلترا ، بل استفحل ودخل في أخطر وأهم مرحلة من مراحلها ، وهي تلك المرحلة التي أفردنا لها الباب الثالث .

الباب الثالث قناة السويس

في آخر مراحل النزاع المصري-البريطاني

٢٦ أغسطس ١٩٣٦ - ٨ أكتوبر ١٩٥١

بعد ثمان وأربعين سنة من تاريخ احتلال إنجلترا لمصر ، وبعد صراع عنيف بذلته بريطانيا تارة في معترك الحياة الدولية وأخرى في كفاحها للشعب المصري واستخدام أساليب الضغط المختلفة حصلت إنجلترا على ورقة موقعة من سياسة قيسل انهم وكلاء الشعب المصري ، وكان ذلك في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وبعد ستة عشر عاما من نضال متصل للخلاص من تلك الورقة ومساوئها استطاعت مصر الرسمية استجابة لآمال مصر الشعب أن تمزق هذه الورقة فقصت عليها بجرة قلم في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وهو يوم مشهود تلته أحداث جسام قلبت تاريخ مصر كله رأسا على عقب . ولذلك كانت المرحلة من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ اخطر وادق مرحلة في النزاع بين مصر وبريطانيا ، وهي المرحلة التي افردنا لها هذا الباب .

والنزاع المصري - البريطاني وثيق الصلة بتطورات الحالة الدولية ، تلك التطورات التي تكيف موقف طرفي النزاع ، وهي في هذه الحقبة من تاريخ العالم تتلخص في :

١ - فترة غيوم شديدة في سماء الحياة الدولية بدأت بالحرب الإيطالية الحبشية في سنة ١٩٣٥ فاستعدت دول العالم الكبرى للصراع المرير الذي دارت رحاه في سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

٢ - سنوات الحرب الساحقة الماحقة واحداثها التي حملت الشعوب للسعي الى التحرر من البربرية الحديثة ، من الموت والجوع والخوف بمحاولة خلق عالم جديد تتآخى فيه الشعوب وترفرف عليه الوية السلم يوم تحترم حقوق الانسان ويتقرر مبدأ المساواة في السيادة ، وتعبيرا عن آمال الشعوب وضع السياسة ميثاق سان فرانسيسكو في سنة ١٩٤٥ .

٣ - ميلاد الامم المتحدة وتجاربها وأعمالها ونشاطها المتصل بدعوى صيانة الميثاق واقامة صرح السلم الدولى فى ظل الحرب الباردة ، والتسابق الاستعمارى بين قوتين جبارتين فى مشارق الارض ومغاربها

٤ - فترة قاتمة شبيهة بالفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية وهى فترة التكتل والتسلح على نطاق واسع والتفنن فى صناعة القنبلة الذرية واستحداث المهلكات ، « حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازيئنت ووطن أهلها أنهم قادرون عليها آتاهامرنا ليلا أونهارا ، فجعلناها حصيدا كان لم تغن بالامس »

وعلى نمط هذا التقسيم لتطورات الحالة الدولية قسمنا البحث الذى نحن بصددده ، التقسيم الآتى :

أولا - نذر الحرب العالمية الثانية قبل معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

ثانيا - المعاهدة والقناة والاعتراض على المادة الثامنة وملحقاتها

ثالثا - المعاهدة فى مجال التطبيق قبل الحرب وأثناءها

رابعا - الحياة الدولية بعد الحرب

خامسا - سعى مصر للتخلص من المعاهدة بالمفاوضة والاحتكام الدولى .

سادسا - الغاء المعاهدة فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١

سابعا - حوادث ما بعد الالغاء :

١ - معركة قناة السويس

ب - حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

ج - الانقلاب العسكرى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وما ترتب عليه من طرد فاروق الطاغية والقضاء على النظام الاقطاعى ، وتهيئة مصر لتفكير سياسى جديد .

ثامنا - الموقف الحاضر وقناة السويس .

وبذلك ننتهى من بحث موضوع النزاع المصرى ، البريطانى من جانبه الخاص بقناة السويس ، وهذا النزاع هو أكبر وأهم المشكلات الدولية التى أثارته قناة السويس ، وقد حاولنا الاحاطة به منذ بدايته حتى الساعة التى نخط فيها الصفحة الاخيرة من هذا الكتاب ، وعلى ضوء ما قدمناه وما نراه بعد دراسة وتجربة نشفع الابواب المتقدمة بباب رابع نعرض فيه الحلول التى نعتقد أنها تصلح لانهاء هذه المشكلة

ويهمني أن أصارح القارى الكريم بأن كاتب هذه السطور اشتغل
بالسياسة ، وبدأ حياته العامة بميلاد معاهدة سنة ١٩٣٦ واتخذ منها موقفا
معينا تفسره المذكرة التى صدرنا بها هذا الجزء من الكتاب ، واستمر يشتغل
بالسياسة على وتيرة واحدة مدفوعا باعتقاد لم يتحول عنه ، وقد جعل من
الموضوع السياسى الذى عنى به مادة للدراسة العلمية والبحث الفنى ،
والعلم يفرض على صاحبه الحياد والتجرد من العاطفة والنزعات الخاصة
للوصول الى الرأى المفيد ، وهذه هى العقبة التى صادفتنى لما تناولت من
القضية المرحلة التى عاصرتها واشتركت فيها ، ولكنى حاولت
التغلب عليها ما استطعت الى ذلك سبيلا « فان ضللت فانما أضل على
نفسى ، وان اهتديت فبما يوحى الى ربى ، انه سميع مجيب »

الفصل الأول نُدْر الحَرْبِ العَالَمِيَّةِ الثَّانِيَّةِ

قَبْلَ مَعَاهِدَةِ ٢٦ أَوْغُسْتُس ١٩٣٦

فشل عصبة الأمم - فشل مؤتمر نزع السلاح - الحرب في الشرق الأقصى -
النازية في أوروبا - إيطاليا تسطو على الحبشة - الدول الأوروبية تستعد -
المضائق التركية - قناة السويس مسألة المسائل - سياسة الضغط قد أبتعت في
مصر - النتيجة

قناة السويس وثيقة الصلة بسير الحوادث الدولية فهي التي تكييف موقف إنجلترا من مسألة مصر فتشتد قبضتها وترتخي طبقا لسير تلك الحوادث وقد اضطرت الحياة الدولية وترنح صرح السلام في أوروبا في السنوات القلائل التي سبقت إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكانت ندر الحرب العالمية الثانية هي السبب المباشر في الضغط على مصر وحملها على توقيع تلك المعاهدة ، ولذلك نرى ونحن ننادى بالنظرية القائلة ان المعاهدة ، أضحت غير ذات موضوع وتحتم الغاؤها ، نرانا لذلك مضطرين لان نستعرض الحالة الدولية التي سبقت إبرام تلك المعاهدة اذ كان الاتفاق بين مصر وبريطانيا نتيجة لها

بدا شيطان الحرب يكشف عن وجهه بخيبة عصبة الأمم ، فدق هذا الشيطان أبواب أوروبا دقات قوية جعلتها تصحو ذات يوم بطلقات المدافع وأزيز الطائرات

وقد حار علماء السياسة والشئون الدولية في تحديد أسباب فشل عصبة الأمم ، فقال البعض منهم ان العصبة في ذاتها خرافة دولية ، وحمل الآخرون حملات شديدة على نظامها الداخلي ولائحة ترتيبها ، وقام خبير قانوني من خبراء عصبة الأمم وكبار مستشاريها وهو الاستاذ « أميل جيرو » Emile Giraud بنشر مؤلف هام في سنة ١٩٤٩ ، تصدى فيه لبحث تلك الأسباب (١) ، ومن أهم الأسباب التي علل بها فشل عصبة جنيف

١ - ضعف التضامن الدولي ضعفاً قوياً عليه عدم اشتراك الولايات المتحدة

(1) Emile Giraud, «La Nullité de la Politique internationale des grandes démocraties (1919-1930). L'Echec de la S.D.N., La Guerre» (Paris 1949).

في العصبية وظهور الفاشية والنازية في أوروبا ، وتطرف شعوب المحور في العواطف الوطنية وفشل الدعوة السلمية .

٣ - سياسة العصبية نفسها اذ كانت نظاما جديدا ولم يستقر الايمان بعهدهما في قلوب رجال السياسة الذين اداروا دفة أعمالها ، وأخطأت ديموقراطيات الغرب اذ استخفت بالمسائل المهددة للسلم معتمدة على وجود العصبية ، ولما فوجئت بسياسة الضغط من قبل دول المحور جنحت الى التسليم والتراجع بغير انتظام

٣ - كانت العصبية لوحة انعكست عليها عيوب ديموقراطيات الغرب ، تلك الديموقراطيات التي عجزت عن حل مشكلاتها الخاصة فكانت أعجز عن أن تنفذ قضية السلام ، ولذلك فقدت احترام الشعوب وثقتها ، أضف الى ذلك أن الصحافة قد جانبت خدمة المبادئ الشريفة والمثل العليا

٤ - ضعف الثقة بين الشعوب وصالة الوازع الديني والمزايدات السياسية في السوق الحزبية العالمية

وأعتقد أن السبب الحقيقي في فشل العصبية هو الميثاق الذي لم يتسع لحل قضايا الشعوب المظلومة التي وجدت قبل ظهور عصبية الامم واتساع هذا الميثاق لا لاعيب الساسة الاستعماريين حتى أضحت العصبية أداة في يد بريطانيا وفرنسا لخدمة أغراضهما الاستعمارية وصارت العدالة الدولية ومسألة الامن الجماعي في خبر كان

وكالما تأزمت الحالة الدولية ، حاولت الديموقراطيات أن تخفف من حدة التوتر بعقد المؤتمرات ، ومن أهم تلك المؤتمرات التي انتهت أعمالها بخيبة أمل شديدة مؤتمر نزع السلاح الذي افتتح جلساته في جنيف في ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ ، وهبت فيه فرنسا مطالبة بإنشاء جيش دولي يوضع تحت امره عصبية الامم ، بأن تساهم كل دولة من دول العصبية في هذا الجيش بنصيب من قواتها البرية والبحرية والجوية ، وطالبت فرنسا أيضا بعقد ميثاق ضمان متبادل يكمل المواثيق السابقة ، ولكن لما نبت طلبت بأن يسمح لها بالتسلح لتصل الى مستوى غيرها في القوة العسكرية وظهرت انجلترا بسياستها المتتوية كعادتها فلا هي مع أولئك ولا هي مع هؤلاء ، واقترحت تحريم سلاح الغواصات والحرب الكيميائية وتحريم الخدمة العسكرية الاجبارية وأشادت بإنشاء لجنة دولية مستديمة لمراقبة التسليح ، أما روسيا فقد لفتت نظر المؤتمر الى الحرب التي كانت مستعرة

بين اليابان والصين قبل عقد المؤتمر بخمسة أشهر ونادت بنزع السلاح
جملة ولم يؤيدها من الوفود غير الوفد التركي .
وتباينت الآراء في ذلك المؤتمر تباينا استفادت منه ألمانيا أيما فائدة
فقد اجتمع في جنيف في ديسمبر سنة ١٩٣٢ مؤتمر ضم ممثلي إنجلترا
وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة وأصدر قرارا أباح لألمانيا أن
تتسلح الى المستوى الذى يجعل قوتها الحربية مساوية لقوة غيرها من الدول
بشرط أن يكون ذلك في نطاق الضمان الجماعى ، وكان ذلك القرار مقدمة
لنشيط عسكري بعيد المدى ظهرت آثاره بعد أن قبض الحزب النازى على
زمام الحكم .

* *

والحقيقة أن أوروبا كانت تستعد للحرب منذ سنة ١٩٢٥ ، وكان هذا
الاستعداد يجرى فى الظلام تحت ستار عصبة الأمم ومؤتمرات السلام
والدعوة الى نزع السلاح !!

ولكن مخازن البارود كانت تبنى فى الشرق الأقصى فى نفس الوقت،
وقد أشعل الثقاب فى هذه المخازن قبل أن يشتعل فى أوروبا، ذلك أن اليابان
التي ضربت روسيا ضربة عنيفة فى حرب سنة ١٩٠٤-١٩٠٥ كانت
تتوسع فى منشوريا منذ أن وضعت تلك الحرب أوزارها ، ومنذ سنة ١٩٢٥
تصدت الولايات المتحدة لمناوئة اليابان بمناصرة الصين والتظاهر لها فتعقدت
المسألة واشتعل اللهب فى سبتمبر سنة ١٩٣١ إذ زحف الجيش اليابانى
على منشوريا وتوغل فيها ، واستغاثت الصين ببعض الأمم فلم تسعفها ،
واكتفت تلك العصبة المسكينة بتعيين لجنة تحقيق من ممثلى الولايات المتحدة
وانجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وذلك بقرار أظن درته فى ١٠ ديسمبر
سنة ١٩٣١ ، وسافرت اللجنة الى منشوريا ولكن اليابان مضت فى
خطتها واتمت احتلال آخر مدينة من مدن منشوريا فى ٣ يناير سنة ١٩٣٢
ويقول الثقة ان اليابان قد نجحت فى تمزيق معاهدات السلم والاستخفاف
بالعصبة بفضل الرأسماليين اليهود من تجار الاسلحة فى مختلف بلاد
أوروبا .

وقد استمر الجيش اليابانى يفتك بالصين بعد أن دعم مركزه فى
منشوريا فضاغف ذلك من مخاوف ديموقراطيات الغرب وخصوصا
انجلترا التي كانت تعاني محنة أخرى فى الشرق الأقصى بسبب الحركة
الهندية التي كان يتزعمها المهاتما غاندى ، حركة العصيان المدنى التي لم
تقمعها سياسة العنف والارهاب بل مضت بخطوات ثابتة كانت تقض

مضاجع الامبراطورية العجوز ، وهي اشد ما تكون حاجة الى الهند فمنها كانت تستورد القمح والحب والشاي والبن والارز والتبغ والجلود والى سوقها الواسعة كانت تصدر الآلات ومختلف ما تنتجه المصانع ، وقناه السويس هي طريق الهند ، كما انه طريق أوروبا الى الصين واليابان (١) .

* *

وفي أوروبا كانت ألمانيا تدق أغلال فرساي ببراعتها الدبلوماسية المنقطعة النظر وتحطمها قيذا بعد آخر حتى صارت موثيق سنة ١٩١٩ قصاصات من الورق يتندر بها رجال السياسة ، وكان الحزب النازي كالنار التي تسرى في الهشيم فانتهت سنة ١٩٣٢ وهو على أعتاب الحكم وبرامج النازي لم تكن خافية على أحد . وقد أسند الى أدولف هتلر منصب مستشار الرايخ في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ . وتقبلت الدبلوماسية العالمية هذا الانقلاب بتحفظ وقلق ، ومع ذلك رحبت بعض الصحف الانجليزية بهذا الانقلاب منوهة ببغض هتلر الشديد للبلشفية ، وقالت التايمز ان من المتوقع ألا يحدث تغيير جوهري في علاقات ألمانيا الخارجية ، وكذلك ادعت صحف الولايات المتحدة البرجوازية انه ليس ثمة ما يدعو الى القلق وسوء الظن . أما فرنسا فقد انخلع قلبها فالفيجارو ، في عددها الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٣ وصفت هتلر بأنه ثقب سيشعل برميل البارود وقالت جريدة L'ordre بعددها الصادر في ٣١ يناير ان تعيين هتلر مستشارا الرايخ . مناه ان البروسية الألمانية التي لم تعد تخشى فرنسا تريد ان تكشف وجهها للعالم .

ولم تكن سياسة هتلر الخارجية سرا يخفى على أحد فقد بينها في انجيله « كفاحي » *Mein Kampf* وفي هذا الكتاب حمل على الاستعمار حملة لا هوادة فيها ولم تنج ألمانيا القديمة من حملته وعاب عليها أنها كانت قبل الحرب العالمية الأولى دولة استعمارية والاستعمار في نظره لا يليق بشرف أمة عظيمة ولكنه أبى أن يظل الشعب الألماني محبوسا في رقعة ضيقة ولذلك طالب بما سماه المناطق الحيوية ، وليست هذه المناطق هي

(1) E. B. Ashton, « The fascist, his state and his mind », New York, 1937.

— T. Tittoni, « International economic and political problems of the day and some aspects of fascism », London 1926.

— Colin Ross, « La nouvelle Asie » (Paris 1944).

— J. Ray, « Le Japon », Paris 1941.

— F. Barret, « L'évolution du Capitalisme Japonais », Paris 1945.

المستعمرات بل أوروبا نفسها فما على ألمانيا الا أن تتوسع فيها وتجمع شتات جسمها المتناثر وعليها أن تتوسع في شرق أوروبا وأن تسترد الارض من روسيا وما يجاورها ، وفرنسا التي تفرض سلطانها على القارة وتقف ضد أمانى الشعب الألماني يجب أن تتحطم وتزول من خريطة أوروبا اذا ما اقتضى الأمر ذلك . ووضع هتلر نصب عينيه تكتيل العناصر الممتازة من الشعب الألماني . وقد نقل عنه مؤلف كتاب « هتلر قال لي » (1) أنه قال : « لن نسود العالم أبدا ، اذا لم تكن لنهضتنا نواة قوية كالفولاذ من شعب ألماني صميم يتراوح عدده بين ثمانين ومائة مليون نسمة » . وهذا الشعب هو ألمانيا والنمسا وتشكسلوفاكيا وجزء من بولندا، ومتى تجمع يضع تحت جناحيه بلاد البلطيق وبولندا وفنلندا والمجر وكرواتيا ورومانيا وأوكرانيا ويسير في روسيا حتى يصل الى القوقاز وترفرق فوق تلك البلاد راية الامبراطورية الألمانية المتحدة وللوصول الى هذه الغاية يجب استئصال العنصر السلافي أو تشريده

على أن هتلر بدأ سياسته الخارجية بحملة دعائية توحى بأنه محب للسلام والعدل والحرية وقال في خطاب رأس السنة الجديدة ، أنه عدو الماركسية والبلشفية التي تهدد تلك المعاني المقدسة ، وفي حديث له مع « الديلي ميل » الانجليزية في ٣ فبراير سنة ١٩٣٣ وصف معاهدة فرساي بأنها كارثة لا تصيب الشعب الألماني وحده بل تصيب العالم بأسره ولوح لفرنسا بغصن الزيتون قائلا لها أنه ليس من العسير تسوية ما بين فرنسا وألمانيا من مشكلات وفي ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ خطب هتلر في الريشستاغ معبرا عن رغبة ألمانيا في توثيق صلاتها ببريطانيا ، وفي ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ توجه هتلر بالشكر الى روزفلت لاهتمامه بحل مشكلات ألمانيا الاقتصادية ، ولكن اليهود كانوا يشككون العالم في نوايا ألمانيا النازية ودعاياتها السلمية ويؤلبون الدول ضدها ويستعدونها في صحفهم وأبواقهم المختلفة متعاونين مع جهاز الدعاية الشيوعية ووجدوا لذلك ميدانا خصبا حينما اجتمع مؤتمر نزع السلاح في دورته الثانية من فبراير الى يولية سنة ١٩٣٣ . ولما أوقف المؤتمر عمله اقترح موسوليني عقد ميثاق رباعي بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا يستلهم نصوصه من ميثاق كيلوج وميثاق السلام الاخرى ، ويكفل اتفاق الدول المذكورة على حل مختلف المشكلات الدولية ، ودعا موسوليني الى روما رمزي ماكدنالد وجون سيمون وأغراهما بمشروعه فلما عادا الى لندن وعرض

(1) Hermann Rausching, « Hitler m'a dit », 1932-1934.

ماكديالد المشروع على مجلس العموم في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ نأوه زعيم المعارضة ، ونستون تشرشل ، وقيل في بعض الدوائر ان اليهود كانوا يستأجرونه ضد المانيا ، ولذلك احتج أشد الاحتجاج على السماح لالمانيا بأن تصل الى صفوف غيرها في التسليح . أما فرنسا فكانت تعاني أزمة داخلية أسفرت عن سقوط وزارة «بول بونكور» وتعيين «ادوارد دي لاديه» مكانه ، وقد اتخذ الجنرال فيجان مستشارا عسكريا فاكدهذا المستشار أنه ليس ثمة خطر من تسليح المانيا لان فرنسا متفوقة عليها كما أن الاسطول البريطاني شديد البأس وقال ان خط ماجينو سيتم في سنة ١٩٣٤ ثم ذكر فيجان ان فرنسا ستستفيد بتوتر العلاقات بين روسيا والمانيا . ولذلك اطمأن دي لاديه واجتهد في تهدئة الحالة بين المانيا وفرنسا خصوصا وأن فرنسا كانت تعاني أزمة مالية .

وكان من الجائز ان ينجح موسوليني في مسعاه ، الا ان اليهود استطاعوا ان يشعلوا الفتنة بوساطة بولندا فأبلغت حكومة فرنسا في مارس سنة ١٩٣٣ ان المانيا تتسلح بسرعة وانها بذلك تخرق نصوص معاهدة فرساي وطلبت بولندا في مذكرتها من حكومة فرنسا ان تتعهد بمد المعونة لها ، وهي اذا اعطت هذا التعهد فلن تتردد بولندا عن الزحف بجيشها على المانيا لوقف التسليح . ولكن فرنسا اجابت على هذه الحماسة برفض اعطاء تعهدا .

وفي نفس الوقت سافر رئيس وزراء بولندا الى روما ليحذر موسوليني من التورط في عقد الميثاق الرباعي فقال له موسوليني بأعصاب ثابتة ، خير لبولندا ان ترد لالمانيا معر دانزج لانه جزء من المانيا ، الا ان الدبلوماسية البولندية كانت مصابة بالهوس والغرور فحملت في صحفها حملة شعواء ونجح اليهود في نقل جرائم الحملة الى ساحتي مجلس العموم ومجلس نواب فرنسا ولليهود في المجلسين مقاعد كثيرة وكذلك استخدموا الصحف التي تعمل لحسابهم وكثرت حملات التحدي ضد المانيا واضطرت للرد على تلك الحملات بتصريحات رسمية فأعلن وزير خارجيتها في ١١ مايو انها مصممة على استكمال سلاحها الجوي وطيرانها المائي ومدفعتها الثقيلة وتجهيز قواتها البرية مهما كانت نتائج مؤتمر نزع السلاح ولن تستطيع قوة في الارض ان تمنع المانيا من تسليح نفسها ، وردا على هذا التصريح قال لورد هيلشام Hailsham وزير حربية انجلترا ان كل محاولة من جانب المانيا لتسليح نفسها خلافا لنصوص معاهدة فرساي ستؤدي لتوقيع العقوبات المنوّه عنها في تلك المعاهدة ضدها ، وردا على هذا التحدي أعلن « فون باين » نائب مستشار الرايخ في ١٢ مايو سنة

١٩٣٣ ان المانيا قد شطبت كلمة « دعوة سلمية » من قاموسها ووصف
الوزير الانجليزى بالفش والنفاق . ومنذ ذلك التاريخ اخذت سحب
الحرب تتجمع في سماء اوربا . واستمرت سياسة التحدى والدس ضد
المانيا حتى انسحبت من عصبة الامم في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٣

وكان انسحاب المانيا من عصبة الامم آخر مسمار دق في نعش المسرحية
التي سموها مؤتمر نزع السلاح ، وقد اعلن هتلر عن تصميمه على التسليح
في مذكرة تسلمتها حكومة فرنسا في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ، وفي هذه
المذكرة طالب بحوض السار واعلن انه متحفل من كل قيد يرد على تسليح
المانيا وقوات طيرانها واقترح ضمانا للسلم ان تبرم معاهدة عدم اعتداء
مدتها عشر سنوات بين المانيا وجاراتها وخصوصا فرنسا وبولندا . ولما
كانت المذكرة قد ارسالت الى حكومة بريطانيا في نفس الوقت فان هذه
لم تسلك سلوك فرنسا التي رفضت اقتراحات هتلر لاول وهلة بل سافر
جون سيمون الى روما لباحث موسولينى في ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ وظهر
ان فرنسا لا تستطيع ان تعتمد دبلوماسيا على حليفها القديمة وصديقتها
التقليدية .

وفي ٢٩ مارس سنة ١٩٣٤ نشرت آخر ميزانية حربية لالمانيا وكانت
ارقام الاعتمادات التي رصدت للطيران وغيره مفرعة فكتبت وزارة خارجية
انجلترا الى وزارة خارجية المانيا تنبهها الى ان هذه الميزانية تعد خرقا
صارخا لمعاهدة فرساي واجابت المانيا اجابة تهكمية فقالت ان معاهدة
فرساي وضعت قيودا على التسليح لا على ميزانية التسليح !! ونيط
بالكابتن انتونى ايدن السفر الى عواصم فرنسا والمانيا وايطاليا لباحث
تلك الحكومات في امر عصبة الامم وضرورة الإبقاء عليها واستئناف اعمال
مؤتمر نزع السلاح ولكن الفتى البريطاني عاد من رحلته بخفى حنين .

واستمرت المناقشات والدسائس والمناورات بين وزارات خارجية
اوربا الى ان وقعت حوادث تنبىء عن احداث جسام مكتوبة في لوح
محفوظ ، وبدأت تلك الحوادث بمصرع « بارتو » Barthou وزير
خارجية فرنسا وكذلك الملك « الكسندر » ملك يوغوسلافيا في مارسيليا
في ٩ اكتوبر سنة ١٩٣٤ . وكان « بارتو » من اعداء المانيا الالاء وقد خلفه
« بير لافال » . واختيار هذا الرجل وزيرا لخارجية فرنسا كان نقطة
تحول فذة في مجريات السياسة الاوروبية ، وانى انقل هنا بعض ما ورد
على لسانه حينما ادلى بأقواله في قضية المارشال بيتان (١) .

(١) الدكتور مصطفى الحفناوى - قضية بيتان كانت فضيحة لفرنسا - مصر - سنة

« في سنة ١٩٢٤ كنت وزيرا للمستعمرات... وفي أكتوبر من تلك السنة ، وبعد مصرع
المسيو بارتو عينت وزيرا للخارجية ، ثم رئيسا للوزارة في يونيو سنة ١٩٢٥ وقبضت على
ناصية الحكم الى فبراير سنة ١٩٢٦

« وطوال تلك المدة حرصت على مكافحة فكرة الحرب ودفعت خطر الوقوع فيها .
وكنت أحس أن السياسة الخارجية التي رسموها لنا لابد أن تجرنا الى الحرب .

« اننا نحارب لكي ندفع العدوان عن انفسنا ولكن وطننا في تلك الايام كان ينعم
بالحرية والرفاهية فلم يكن هناك داع لخاصمة أحد من جيراننا .

« لما خلفت المسيو بارتو في وزارة الخارجية في سنة ١٩٢٤ ، وجدت بمكتبى ملفين
أحدهما خاص بعقد ميثاق فرنسى سوفيتى ، أطلق عليه وقتئذ ميثاق الشرق ، والآخر كان
مشروع ميثاق تحالف وصدافة مع ايطاليا .

« ... دخلت في مفاوضات مع السوفييت من ناحية ومع ايطاليا من ناحية اخرى .

« وفي مفاوضاتى مع ايطاليا كان على أن أسوى مسألتين هامتين : الاولى منهما كانت
معروفة للرأى العام وهى تتعلق بتسوية الخلاف بيننا وبين ايطاليا في افريقيا الشمالية
وكانت ايطاليا تشكو من الافتئات على حقوقها في معاهدة فرساي لانها لم تحصل على النصيب
الذى كانت ترجوه من التعويضات ، وقالت ان انجلترا منحتها الترضية الكافية ولكن
فرنسا بخلت عليها بكل شيء »

وشرح لافال الاسباب التى حملته على عقد اتفاق روما في ٧ يناير سنة
١٩٢٥ ، وهو الذى تنازل بمقتضاه لموسوليني عن مساحة قدرها مائة
واربعة عشر كيلو مترا مربعا لتسوية الحدود المختلف عليها بين املاك
فرنسا وايطاليا في شمال افريقيا وكذلك اطلق لافال يد موسوليني في
الحبشة ، وعقد معه محالفة عسكرية وابرمت عدة اتفاقات سرية بين
ايطاليا وفرنسا (١) .

وحيال هذا التحول ذافت انجلترا مرارة الهزيمة الدبلوماسية في
سياستها الاوروبية وعرفت ان هتلر جاد لا هازل ، وان المحور قوة
لا يستهان بها ، وان طريقها الى الشرق محفوف بالمخاطر فايطاليا ليست
بعيدة عن قناة السويس ولها اسطول في البحر الابيض المتوسط لا يستهان
به ، ولها اطماع في الحبشة توشك ان تتحقق فتهدد القناة من الجنوب ،
واهم من هذا كله ان المحور قد ظهر للعيان ، وهذا كله قد يسىء الى مركز

(1) M. H. Macartney and P. Cremona, « Italy's foreign and colonial
policy, 1914-1937 » (London 1938).

— Arnold Brecht, « Prelude to silence, the end of the German repu-
blic », New York, 1944.

— W. Woytinsky, « Les conséquences sociales de la crise », Genève,
1936.

— La crise mondiale, » études publiées par l'Institut Universitaire des
Hautes Etudes Internationales, Paris, 1938.

انجلترا في مصر لانه مركز غير شرعى ، ولذلك يهمها ان تتعجل التسوية
مع مصر باى ثمن !!

* *

ازداد الموقف في أوروبا ضعفا على ابالة بعد مصرع مستشار النمسا
« دلفوس » Dollfuss وقيام حكومة نازية فيها برئاسة « زينتلين » Rintelen
وكان ذلك مقدمة لضمها الى المانيا فيما بعد ، وقد صدر في ٢٧ سبتمبر
سنة ١٩٣٤ تصريح مشترك من انجلترا وفرنسا وايطاليا باعلان
التمسك باستقلال النمسا وقد ادى الذعر بديمقراطيات الغرب للاتجاه
الى روسيا السوفيتية ودعوتها للاشتراك فى عصبة الامم . وانتهزت
ايطاليا هذه الفرصة لتظفر بصيد جديد ، ذلك ان ايطاليا كانت تحلم
بالحبشة ، وكان موسوليني برنامج استعماري لا يعلم مداه الا الله وكان
ينوى ان يجمع اريتريا والصومال والحبشة تحت الراية الايطالية وقد
بدأ فى ارسال العتاد والاسلحة والرجال الى اريتريا منذ سنة ١٩٣٤
وتحرش الايطاليون بالاحباش منذ اواخر عام ١٩٣٤ ويلاحظ ان موسوليني
قد استخدم قناة السويس فى نقل معدات الحرب وقواته التى كان
يحشدنها على حدود الحبشة ، وهذه المسكينة استغاثت بعصبة الامم الا ان
العصبة احنت ظهرها . ويبدو ان انجلترا لم تفق تماما لهذا الخطر
الايطالى فى جنوب قناة السويس حتى ان لجنة كان يرأسها « جون مافى »
Maffey وضعت تقريرا سريا قالت فيه : « لا توجد لانجلترا فى الحبشة
ولا فى المناطق المجاورة لها مصالح حيوية تضطرها لان تعارض غزو
ايطاليا للحبشة معارضة شديدة بل ان سيطرة ايطاليا على الحبشة
قد تعود على انجلترا ببعض المزايا (١)

بل ان موسوليني فضح انجلترا وكشف عن انانيتها واشتراكها فى
الجريمة بطريق الاتفاق ونشر وثيقة تفيد ان انجلترا بعثت الى ايطاليا
عن طريق السفارة الايطالية فى لندن باقتراح سرى فى يناير سنة ١٩٣٥
ومضمونه ان تقسم انجلترا الحبشة مع ايطاليا وتعيينا مقدما مناطق
نفوذهما ، وحينما كانت انجلترا تدرس تفاصيل الشروط وترسم خطة
المستقبل ضرب موسوليني ضربته وانفرد بالفنيمة . ومع ذلك تجاسر
النفاق البريطانى على مناقشة موضوع الحبشة فى مجلس العموم فى ٧
يونيو سنة ١٩٣٥ . وفى هذه الاثناء تخلى سير « جون سيمون » عن

(1) Schuman, « Europe on the Eve », 1933-1939.

منصب وزير الخارجية وحل محله السير « صمويل هور » وعين انتوني ايدن وزيرا بلا وزارة لشئون عصبة الامم . وقد ندب في يونيو سنة ١٩٣٥ لمقابلة موسوليني في روما ودعوته لعدم الالتجاء الى الحرب ، ولكن موسوليني قابله بمقابلة فاترة وعاملة بقسوة فسافر ايدن الى باريس رجاء ان يجد منها العون ولكن لافال كان قد اتفق مع موسوليني ولم يعد في مقدوره ان ينقض وعده

وفي سبتمبر سنة ١٩٣٥ طلب مندوب الحبشة الى مجلس عصبة الامم ان يطبق نص المادة ١٥ من عهد العصبة لمنع خطر الحرب الذي يهدد ايطاليا ، واكتفى المجلس بتعيين لجنة من خمسة اعضاء للسعى لتهدئة الحالة . وقد اجتمع سير صمويل هور في لندن بالمسيو لافال واتفقا على عدم اتخاذ أى اجراء بوغر صدر موسوليني . على ان انجلترا كانت على ابواب الانتخابات النيابية وأرادت وزارة « بلدوين » أن تتظاهر بالغيرة على الامن الدولي ، ولذلك كاشف وزير خارجية انجلترا المسيو لافال بهذه الحقيقة وبحاجة حزبه الى الدعاية فقبل لافال اقتراح صمويل هور بأن يلوح بتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا واشترط انه في حالة الالتجاء اليها ان تستعمل بطريقة لا تصيب ايطاليا بأذى بل تستعمل لمجرد ذر الرماد في العيون واشترط لافال عدم تطبيق العقوبات العسكرية بأية حال وان تترك قيادة السويس مفتوحة لايطاليا في حالة الحرب والا يفرض عليها حصار بحرى . واحيط موسوليني علما باتفاق هور - لافال فاغتنب به وابلغ لندن وباريس انه لن يرد على العقوبات الاقتصادية بعمل حربي مادام انها ستستعمل معه برفق

وبعد ان اتفقت لندن وباريس وروما على صورية العقوبات الاقتصادية اقتحمت القوات الايطالية بلاد الحبشة في ٤ اكتوبر سنة ١٩٣٥ ، وقامت قائمة الرأي العام الدولي الذي كان غافلا عن اتفاقات المستعمرين السرية وطالب بأن تقرر عصبة الامم توقيع الجزاءات الاقتصادية والعسكرية على ايطاليا تنفيذا لنص المادة ١٦ من ميثاق العصبة ، واجتمع مجلس العصبة لتمثيل بقية الرواية في ١٧ اكتوبر وقرر اعتبار ايطاليا معتدية وأوصى بتطبيق الجزاءات الاقتصادية والمالية عليها ، وفي ٩ اكتوبر اجتمعت الجمعية العمومية للعصبة ، وقررت بأن على الدول المشتركة في العصبة ان تتخذ الاجراءات الآتية :

١ - الامتناع عن توريد الاسلحة لايطاليا

٢ - الامتناع عن استيراد البضائع منها

٣ - الامتناع عن بيع بعض المواد الاولية الثانوية لها

٤ - الامتناع عن اعطائها قروضا أو البيع لها بالنسيئة ولكن يستمر مد إيطاليا بالبتروول والزيوت المعدنية والمعادن والفحم ، وتبقى قناة السويس مفتوحة للفرق الايطالية والعتاد الايطالى طوال مدة الحرب !

وهذا يدل دلالة قاطعة على أن إنجلترا قد خانت قضية الحبشة وتركتها تسقط فى قبضة الدوتشى مضرجة بدمائها ، كما خانت ميثاق عصبة الامم واكتفت بتغطية موقفها بذر الرماد فى العيون وتنظيم مظاهرة العقوبات الاقتصادية ضد إيطاليا فى حدودها الضيقة ، وهى تعلم فى قرارة نفسها انها اشتركت فى المؤامرة من قبل ، وهذا فى الحقيقة هو السبب الذى من اجله بقيت قناة السويس مفتوحة أثناء الحرب بين إيطاليا والحبشة .

ولكن هل كان فى وسع إنجلترا بغض النظر عن السبب الذى اشرنا اليه أن توصلد القناة فى وجه إيطاليا سنة ١٩٣٥ ؟ لقد ادعى زعيم حزب العمال فى مجلس العموم البريطانى فى ٧ يونيو سنة ١٩٣٥ ان هذا ممكن وطالب حكومته بتنبية إيطاليا الى أنها ستحرم من المرور بالقناة اذا أعلنت الحرب ضد الحبشة ؟

ولما قرر مجلس عصبة الامم فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٣٥ ووافقته الجمعية العمومية للعصبة فى ١٠ اكتوبر ان إيطاليا معتدية ويجب ان تعامل بمقتضى نص المادة ١٦ من ميثاق العصبة ، طرحت مسألة ايجاد القناة ضدها على بساط البحث الدولى ، وكانت حجة القائلين بهذا الرأى ان العقوبات الاقتصادية لا يمكن ان تكون لها قيمة الا اذا استعمل هذا الاجراء وتعطل استعمال إيطاليا للقناة ولو بحيلة كأغراق سفينة داخل القناة (١)

ولكن نص المادة الاولى من معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ صريح فى تحريم غلق القناة وتركها مفتوحة لجميع الدول فى الحرب والسلم على السواء ومن غير تمييز ولا استثناء . الا ان دعاة نظرية الغلق بنوا رأيهم على :

١ - تغليب ميثاق عصبة الامم على معاهدة القسطنطينية والقول ان تلك المعاهدة واشباهها قد طويت تحت هذا الميثاق .

٢ - وقعت العقوبات الاقتصادية على إيطاليا طبقا لنص المادة ١٦ من

(1) André Kostlany, « Suez, Le Roman d'une Entreprise ».

ميثاق العصبة ويستنتج من ذلك ان العصبة وافقت ضمنا على غلق القناة
كاجراء متمم للقرار الذي اصدرته

٣ - وقعت ايطاليا ميثاق بريان كيلوج سنة ١٩٢٨ وهو الذي حرم
الالتجاء الى الحرب فخروجها على هذا الميثاق يحرمها من الانتفاع بامتياز
خولته لها معاهدة سنة ١٨٨٨

٤ - نص المادة ٢٠ من ميثاق عصبة الامم « يعترف اعضاء العصبة
كل فيما يخصه ، ان الميثاق الحالى يفسخ كل الالتزامات والاتفاقات
التي بينهم والتي تتعارض مع نصوصه ، ويلتزمون بالا يرتبطوا
مستقبلا بمثلها فيما بينهم » وعلى ذلك فان كل معاهدة تعطل تنفيذ
قرار من قرارات العصبة يجب ان يوقف سريانها .

ويبدو وهن الحجج المتقدمة، التي رد عليها خصوم نظرية قفل القناة
بالادلة الآتية :

١ - اكدت موثيق السلام قيام معاهدة سنة ١٨٨٨ ونفاذها فلا يمكن
تعطيل مفعولها الا بتعديل نصوصها باتفاق جديد .

٢ - يختلف غرض معاهدة سنة ١٨٨٨ عن غرض ميثاق عصبة الامم
فالاولى منظمة للملاحة فى القناة والثانية تهدف لتنظيم السلام
الدولى (١)

٣ - مصر صاحبة السيادة على القناة ، ولم تكن فى سنة ١٩٣٥
عضوا فى العصبة فلم ترتبط بالميثاق (٢)

٤ - قياسا على ماورد بنص المادة ٢١ من الميثاق من ان « الموثيق
الدولية التى تحفظ السلام ، كمعاهدات التحكيم الاقليمية ، كمبدأ
مونرو لا تعد معارضة مع أى نص من نصوص الميثاق » يجب اعتبار
معاهدة سنة ١٨٨٨ من قبيل تلك الموثيق .

٥ - المادة ٢٣ من ميثاق العصبة كفلت حرية المواصلات والمرور .

٦ - قضاء محكمة العدل الدولية سنة ١٩٢٣ فى قضية السفينة
« ومبلدون » واثيرت حجج كثيرة اخرى رجحت الرأى القائل بعدم

(١) مذكرة للدكتور عبد الحميد بدوى . قاضى محكمة العدل الدولية .

(٢) مذكرة للدكتور عبد الحميد بدوى . قاضى محكمة العدل الدولية .

جواز قفل القناة (١) ، وسنبحث هذه المسألة من مختلف وجهات النظر القانونية ونبين رأينا الخاص في الجزء الثالث من هذا الكتاب ، الذي نتناول فيه مسألة الملاحة وحركة المرور في قناة السويس . والذي يستفاد من الوثائق الدبلوماسية الخاصة بالحرب الإيطالية الحبشية ان انجلترا كانت قد اتفقت مقدما على عدم توقيع العقوبات العسكرية وعلى ترك قناة السويس مفتوحة ، ولذلك جنحت الابحاث النظرية لترجيح هذا الاتجاه .

في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ واجهت حكومة الاتحاد السوفيتي احتجاجا لعصبة الامم على توقيع العقوبات الاقتصادية والمالية ضد ايطاليا وتبذلت مذكرات دبلوماسية بهذا الشأن وظهر فيها تخاذل كل من انجلترا وفرنسا اللتين اشتركتا في القول بأنهما ترجوان ان يسوى هذا النزاع في اقرب فرصة .

الا ان الاتحاد السوفيتي عاد وأورى في مذكرته الى العصبة المؤرخة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ان احتجاجه في الواقع ينصب على تطبيق العقوبات المذكورة بصورة تشعر ان الحبشة قد استثنيت من الانتفاع بالحقوق المقررة للاعضاء المشتركين في العصبة بمعنى ان قرار توقيع العقوبات كان متخاذلا وكان يجب ان تكون العصبة اكثر حزما ولكنها عاملت الحبشة معاملة عداها التفريق بين الاجناس ومناصرة الدول الاستعمارية واخذها برفق ، وهي معتدية .

وكان طبيعيا الا تحفل ايطاليا بهذا القرار الذي اصدرته العصبة ولم تكن قوة الحبشة متكافئة مع جيوش الغزو الايطالي وآلاتها الحديثة فتوغل الايطاليون في بلادها . وحدث انه في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قررت عشرة دول من اعضاء العصبة وهي الارجننتين وهولندا والعراق والهند ونيوزيلندا ورومانيا وسيام وتشيكوسلوفاكيا وفنلندا والاتحاد السوفيتي ان تعتبر البترول من ضمن المواد التي يشملها قرار العقوبات الاقتصادية وكانت ايطاليا تستورد ٧٤ر٥٪ من بترولها من الدول المذكورة فانزعج موسوليني وولى وجهه شطر برلين وباريس واتفق على ان يقوم لافال بمباحثة سيرصمويل هور ، وزير خارجية انجلترا في الموضوع ووجد لافال لدى السياسة الانجليز استعدادا للتفاهم

(١) رسالة الدكتور عبد الله رشوان ، المركز الدولي لقناة السويس ونظائرها ، سنة

١٩٥٠ ، ص ٢٣٣ وما بعدها .

مع إيطاليا وطعن الحبشة في ظهرها ولذلك تم توقيع اتفاق لافال - هور في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، وهو ذلك الاتفاق الذي فاحت راحته قبل ان تعلن نصوصه فاهتز الرأي العام العالمى وخصوصا فى الولايات المتحدة من جراء تلك الخيانة البريطانية واحتج النجاشى نفسه على الانجليز فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ . ولمارات انجلترا ان امرها قد انفضح اضطرت لان تضحي بوزير خارجيتها سير صمويل هور ، وادعى رئيس الحكومة بلدوين ان وزير الخارجية كان يعمل من غير مشورته ، وهذا كذب يفضحه الكتاب الابيض البريطانى الذى صدر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن الحبشة وفيه من الوثائق ما يدل على ان حكومة لندن كانت قد ارسلت تعليماتها الى سفرائها فى روما واديس ابابا موصية بالسعى لدى طرفى النزاع لحلها على قبول مقترحات لافال ، هور ، ولا يمكن ان تصدر مثل هذه التعليمات الا بناء على خطة مرسومة اشتركت فيها الحكومة البريطانية كلها ، ولم يكن هور يعمل وحده فى السر ، كما ادعى بلدوين ، للتخلص من الحرج !!

وعلى الجملة ادت ذبذبة انجلترا وسياستها المتنوية التى لا تؤمن قط بالمبادئ الدولية وانما تعيش فى جواستعماري هدفه مصالح بريطانيا وحدها ، ادت هذه السياسة لنجاح موسوليني فى الفتك بضحيته ، وسرعان ما ظهرت الحقيقة المرة ماثلة امام الانجليز ، فايطاليا تحتل مراكز استراتيجية منيعة وتسيطر على الحبشة ولها اسطول قوى فى البحر الابيض المتوسط وتمر بقناة السويس من غير حرج ، بل ظهرت لها مطامع فى القناة وطالبت بان تعطى نصيبا كبيرا من كراسى مجلس ادارة شركة قناة السويس ، وفوق ذلك ايطاليا حليفة المانيا ومن السهل ان تستخدم المانيا وقت اللزوم القواعد الإيطالية اذا ما اتقدت نيران الحرب .

والمانيا كانت تستعد بسرعة ، وقد اجتمع مجلس وزرائها فى ٦ مارس سنة ١٩٣٦ وقرر التحلل من اتفاقات لوكارنو واحتلال الشنقة الحرام فى منطقة الراين .

وفى اليوم الثانى سلم وزير خارجية المانيا مذكرة الى سفراء انجلترا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا واخطرهم بان الحكومة الألمانية ، رأت أن الحق الطبيعى للشعب الألماني يحتم عليها احتلال منطقة الراين بالجيش الألماني والتحلل من اتفاقات لوكارنو ، وفى نفس الساعة التى كان السفراء المشار اليهم يتسلمون المذكرة الألمانية كان الجيش الألماني يسير بقدم ثابتة لاحتلال المنطقة التى صدرت اليه الاوامر باحتلالها ورفع راية الرايخ

فوقها (١) *بالسنة ١٩٣٦* *في ١٧ مارس سنة ١٩٣٦* *في حادث الزاين*

ولم يخف على الدول الغربية أن ألمانيا تتسلح بسرعة وعلى نطاق واسع وقد لمعت الاسلحة الألمانية في يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٦ في حادث الزاين وان تكن لم تستعمل ، ولكن القلوب قد انخلعت بطبيعة الحال ، وكانت انجلترا قد افاقت قبل هذا الحادث من سكرتها ، وكان ونستون تشرشل يعوى كالذئب وينادى بالتسلح ويندد بالحرب في مقالاته المتعددة ، وكانت اليابان من الناحية الاخرى تتسلح بحريا وقد قررت ان تصل بأسطولها الى مستوى أسطول الولايات المتحدة وأسطول بريطانيا وفي سنة ١٩٣٤ قررت التحلل من قيود معاهدة واشنطن لسنة ١٩٢٢ الخاصة بالتسلح البحري :

اذن يجري تخزين البارود والتأهب والاستعداد ليوم مشهود ، وانجلترا حينما تشم رائحة البارود تضع يدها فوق قلبها فتسمع رنيناً يردد هذه الكلمات « طريق الشرق ، قناة السويس ، قناة السويس » ولكن الموقف شائك والمركز بين مصر وبريطانيا لم يحل ، ومصر لم توقع الاتفاقية التي تنسدها بريطانيا ، وفي وسع دول المحور في حالة قيام الحرب أن تشدد التنكير على انجلترا في مصر وقناة السويس ، وفي وسع الدول المحايدة نفسها ان تقول لانجلترا اذا حاولت ان تتخذ اجراءات ضد ألمانيا في الحرب من شأنها تعطيل الملاحة ان تقول لانجلترا ماشأنك بقناة السويس ، ان وجودك بمصر غير شرعي ، وليس لك من سند لتتصرف في القناة بالفتح والغلق؟! وأكثر من ذلك تشعر انجلترا ان الصدور تغلي في مصر ضدها ويمكن ان يطعنها الشعب المصري في ظهرها وهي مشتبكة في الحرب ويجعل مهمتها عسيرة أو يقف منها موقفا سلبيا يقتلها في الحرب !!

اذن يجب عليها ان تعجل بالتفاهم مع مصر وعقد الاتفاق المنشود من زمن قديم ، ويالأسف ، لو ان السياسة المصريين قد فهموا ان انجلترا كانت ترجو بجدع الانف ان تسوى ما بينها وبين مصر بأى ثمن قبل قيام الحرب لاستطعنا ان نقبض منها الثمن وأن نحملها على تغيير أسلوبها الاستعماري رضيت أم كرهت ، ولكن أعمت الشهوات رجال السياسة فوقوا في الشرك وسلموا البضاعة ، ورحم الله الشهداء !!

الحرب في لغة الانجليز هي البحار والممرات المائية ، ولذلك لما ظهر

(١) A. Simone, « Les hommes qui ont trahi la France ».

دخانها في الافق في أواخر سنة ١٩٣٥ أصبحت المسائل الكبرى التي
تشغل الدبلوماسية البريطانية هي المضايق التركية وقناة السويس .
بمعنى أن إنجلترا رأَت ضرورة تعديل معاهدة لوزان في ٢٤ يونيو سنة
١٩٢٣ فيما يختص بالمضايق التركية، والتحايل على معاهدة القسطنطينية في
٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ بالاتفاق مع مصر .

أما عن المضايق التركية فقد كانت تنظم حركة المرور فيها معاهدة لوزان
سنة ١٩٢٣ وقد قررت حرية المرور للسفن التجارية في وقت السلم ،
وتستمر هذه الحرية في وقت الحرب، إذا كانت تركيا على الحياد ، أما إذا
دخلت الحرب فتتمتع سفن المحايدين بحرية الملاحة بشرط أن تخضع
للتفتيش بمعرفة السلطات التركية لمنع مساعدة تلك السفن لأعداء تركيا،
وتتمتع السفن الحربية بحرية المرور في وقت الحرب على أن يكون الحد
الأعلى للقوة التي يجوز لاية دولة أن تمر بها في المضايق لدخول البحر
الأسود. بحيث لا يتجاوز وحدات أقوى بحرية تملكها دولة واقعة على شاطئ
هذا البحر وتكون موجودة به وقت مرور قوة الدولة طالبة المرور ، وفي
حالة اشتراك تركيا في الحرب يسمح للسفن الحربية التابعة لدول محايدة
بالمرور بشرط مراعاة التحديد السابق . وقضت معاهدة لوزان بتجريد منطقة
الدردييل والبوسفور وبحر مرمرة تجريدا عسكريا وأعطت الدول الموقعة
على المعاهدة تعهدا بضمان سلامة المضايق ضد أي اعتداء .

ولكن الحرب الإيطالية الحبشية والحظر الذي ظهر للليمان بعد تضامن
دول المحور واستعدادها وفتور العلاقات بين تركيا وإيطاليا منذ توقيع
العقوبات الاقتصادية وتظاهر تركيا الشديد لقرار عصبة الأمم ، كل ذلك
جعل نظام المضايق كما وضعته معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ غير سليم في نظر
تركيا وكذلك من وجهة نظر بريطانيا وحلفائها ، وقد تبين أنه في حالة قيام
الحرب وامتدادها إلى البحر الأبيض المتوسط ، تستطيع إيطاليا معتمدة على
ألمانيا أن تعطل قوات فرنسا وتشغلها في القارة ، ولا يمكن الضغط على
إيطاليا إلا إذا اعتمدت إنجلترا على تركيا لأهمية موقعها في شرق البحر
الأبيض المتوسط وبسبب قواعدها البحرية ونفوذها في البلقان ، وأصبح
من صالح بريطانيا إبعاد الصفة الدولية عن المضايق وتقوية نفوذ تركيا
عليها ، متى كان من الممكن الاطمئنان إلى تركيا بحيث تقف على الحياد
وتتصرف في حركة المرور بالمضايق طبقا لمصلحة إنجلترا وحلفائها

وكانت تركيا من قبل تنادي بتعديل معاهدة لوزان ، ولكن صوتها
قد يبع بلا فائدة ، فلما أضحى للانجليز مصلحة تهيأت الأسباب لعقد مؤتمر

مؤنتريه من ٢٢ يونيو الى ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٦ ، ونجح المؤتمر ووقعه معاهدة مؤنتريه ٠ وقد تقرر فيها بالنسبة لحالة الحرب أنه اذا كانت تركيا غير مشتبكة فيها تتمتع السفن الحربية التابعة للمحاربين بحرية المرور بشرط أن يكون مرورها تطبيقا لالتزامات ميثاق عصبة الامم ، او في حالات المساعدة التي تعطى لدولة معتدى عليها تطبيقا لمعاهدة مساعدة متبادلة تكون تركيا مشتركة فيها ، واذا دخلت تركيا الحرب أو كانت مهددة بخطر الحرب فإن المرور من المضائق يتوقف على موافقتها والمجلس العصبة ان يدرس حالات خطر الحرب ويقرر ماذا كانت تركيا تعتبر مهددة بالحرب فيبقى اجراءاتها او غير مهددة فيلغيا . وردت لتركيا حرية تحصين المضائق والغيت اللجنة الدولية التي كان قد نيط بها مراقبة تنفيذ معاهدة لوزان .

بقيت قناة السويس ، قطب الرحى ومسألة المسائل ، فماذا تستطيع أن تفعل انجلترا في قناة السويس لو قامت الحرب ؟

بعد احتلال ايطاليا للحبشة صارت ايطاليا مهددة للقناة من الشمال الى الجنوب ، والقناة هي الطريق الاهم الى القارة الهندية ، والطريق الذي تمر به الامدادات والجيوش التي تطلبها انجلترا من استراليا ونيوزيلند وجنوب أفريقيا ، ومن القناة يستطيع ان يصل أعداء انجلترا الى البحر الاحمر لضرب محمياتها ٠ فماذا تصنع بريطانيا ؟

قبل معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ كان مركزها في مصر هو مركز الدولة المغتصبة وليس لها من الحقوق أكثر مما لاية دولة أخرى من الدول المنتفعة بمعاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ؟

ولقد ثبت في الحرب الايطالية الحبشية انه لا يمكن منع دولة وصفتها عصبة الامم نفسها بأنها معتدية من المرور في القناة ، وكانت انجلترا نفسها من القائلين بهذا الرأي ، ولا يمكن ان يتغير المركز القانوني اذا كانت انجلترا هي المشتبكة في الحرب مع تلك الدولة بالذات أو مع غيرها ؟!

ولكن مصر صاحبة السيادة على القناة بلا منازع ، وتستطيع مصر استنادا على حق السيادة أن تفرض على المرور في القناة قيودا معتمدة على حق الدفاع الشرعي المخول لها كدولة واستنادا على نصوص معاهدة القسطنطينية نفسها ، فالحل الوحيد الذي رآته انجلترا للخروج من الورطة وضمان مركزها في القناة هو أن تحالف مصر لتجعل مركزها متلائما ومنسجما مع مصلحة انجلترا في الحرب فتستطيع انجلترا ان تتخذ الاجراءات التي تراها بانسجام مصر واعتقادا على سيادة مصر وبدعوى أنها حليف مصر وبدعوى ان مصر مهددة من دول المحور أو من كائن من كان

يقف في الحرب ضد انجلترا وكان مصر نفسها هي التي تتخذ تلك الاجراءات
كأعمال وقائية ودفاعية وانجلترا ليست الا منفذة مشيئة مصر عاملة
لمصلحتها بمقتضى معاهدة التحالف !؟

اذن لابد من معاهدة تحالف بل ويضاف الى التحالف كلمة صداقة !؟
ولابد أن توافق مصر في هذه المعاهدة على احتلال أراضيها وقناتها بقوات
بريطانية وحسبها ان يقال في صلب المعاهدة أن الاحتلال قد انتهى وأن
وجود تلك القوات في مصر لا يسمى احتلالا ، والساسة الانجليز يصدقون
ماقاله ملتر في تقريره من أن المصريين تهمهم الالفاظ لا المعاني !؟

والمعاهدة التي تطلبها انجلترا لابدان توقع من جميع الزعماء المصريين
على اختلاف ألوانهم السياسية ولابدان يوافق عليها برلمان يقال عنه أنه
يمثل الشعب المصرى أصدق تمثيل ، والحصول على موافقة رجال السياسة
ليس بعسير في نظر الانجليز والاتيان بهذا البرلمان ليس بعسير أيضا ،
فتلك الاحزاب وعلى رأسها الوفد قد ذاقت مرارة الحرمان من الحكم ومغانمه
منذ سنة ١٩٢٠ واكتوت بسنوات الحكم الصدقى وطغيانه ، فلعلها
تكون قد تأدبت وتقبل ماتقرضه انجلترا من غير معارضة شديدة !!

كانت انجلترا قد مهدت لذلك قبل قيام الحرب الحبشية نفسها ، ومنذ أن
تأزمت الحالة الدولية فسقط عبدالفتاح يحيى في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤
وجيء بدله بتوفيق نسيم وألغى دستور صدقى في ٣٠ نوفمبر سنة
١٩٣٤ ، ولكنه لم يسترد دستور سنة ١٩٢٣ فوراً وكانت انجلترا
تتريث وتنتظر سير الحوادث ، واقتصر الامر على حفظ علاقات المودة
والتفاهم بين وزارة نسيم وحزب الوفد المصرى ، واستمرت سياسة جس
النبض التي أعادت دستور سنة ١٩٢٣ في ١٧ ابريل سنة ١٩٣٥ واكتفى
بهذا واستمرت الاتصالات والمشاورات للتأكد مقدما من موقف الوفد في حالة
استئناف المفاوضات ، وأما أحزاب الاقلية فأمرها معروف واستخدامها
سهل !!

ولما قامت الحرب الايطالية الحبشية في اكتوبر سنة ١٩٣٥ أرادت انجلترا
أن تتعجل بالاتفاق ، ولكن لابد ان يسبق ذلك طرد وزارة توفيق نسيم
وكانت انجلترا وقتئذ تطرد مثل تلك الوزارة بمجرد التلميح للملك فؤاد ،
ولكن حرصت انجلترا على أن يأتى البرلمان والنظام الجديد الذى تتفاوض
معه بموجة حماس وطنى تغطى على المؤامرة وتفوز أثناءها بالغبينة كما
يفعل النشالون الذين يندسون لسرقة الجيوب أثناء المظاهرات أو ولائم
الافراح !!

وتعمدت انجلترا وهي أكثر دراية بالحالة النفسية في مصر من غيرها أن تثير الحواطر وتحدث القلاقل في مصر بتصريح كان معروفا مقدما وقعه على النفوس وقد ألقاه وزير خارجيتها، سير صمويل هور في قاعة « الجلد هول » بلندن ، واعترف في هذا التصريح بالتدخل البريطاني في شأن الدستور ، وكان معروفا ان المصريين يحتفلون في كل سنة بذكرى يوم ١٣ نوفمبر فالقاء ذلك التصريح قبل هذا اليوم بأيام قلائل كان مقصودا به استفزاز عواطف المتظاهرين ، وهذا ما حدث بالضبط .

مظاهرات دامية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ والايام التالية وقد قابلها البوليس المصرى الذى كان يرأسه ضباط انجليز بالرصاص فقتل ثلاثة من الطلبة ، واهتزت النفوس وجزعت الامة ، وأضحت على أبواب ثورة شبيهة بثورة سنة ١٩١٩ ، ولكن لم تنهيا النفوس وقتئذ للثورة ، وكان لابد أن تسير الحوادث طبقا للخطة الماكرة التى وضعت مقدما ، اذ تالف ما يسمى بلجنة الطلبة العليا ، وسعت هذه اللجنة لتوحيد صفوف رجال السياسة دون أن تضع برنامجا واضحا لتلك الصفوف التى تتحد وكان الوحدة هى الهدف وليست وسيلة توصل الى هدف ، وكان أعضاء تلك اللجنة تلاميذ تنقصهم جرأة اخوانهم الذين عرضوا صدورهم للرصاص فماتوا أو جرحوا ، ولكن لم تنقصهم جرأة تصدر الصفوف والذهاب الى بيوت رجال السياسة ومكاتبهم لدعوتهم الى الوحدة ، ولم يدرك أحد أن انجلترا فى هذا الوقت بالذات كانت تطلب توحيد صفوف رجال الاحزاب وتسعى الى ذلك لتحصل على توقيعهم على المعاهدة عسبة واحدة !! وقد تألفت جبهة الاحزاب ، وتقدمت الى الملك فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بطلب إعادة الحياة النيابية ثم رفعت ، باستثناء الحزب الوطنى فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عريضتها المشهورة الى ممثل الدولة المحتلة وكانه السلطة العليا فى البلاد ملتزمة عقدا معاهدة التحالف والصداقة ، وهذا قصى ما كانت تشتت به بريطانيا ، فضاعت دماء الطلبة الذين استشهدوا وجرت المفاوضات للوصول الى كارثة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، والمستولون عن ذلك هم أولا أعضاء لجنة الطلبة وثانيا رجال الذين فاضوا انجلترا وصححوا مركزها وأعطوها كل ما طلبت واكتفوا من الاستقلال بالوزارة وكراسى البرلمان ، وأما احتلال أرض الوطن بل أهم مرافقه وأجزاءه الحساسة ، فلا يتنافى مع الاستقلال !!

ومما تقدم يتضح بجلاء ان سوء الحالة الدولية ، وظهور نذر الحرب والتسابق للتسلح وقيام الحرب الإيطالية الحبشية واشتداد ساعده

الفصل الثاني القناة في معاهدة

٢٦ أغسطس ١٩٣٦

التفكير السياسي في مصر في سنة ١٩٣٦ - كتاب جبهة المفاوضة الى مندوب السامي البريطاني كان وصمة عار - جو المفاوضات - المادة الثامنة من المعاهدة - ملحق المادة الثامنة - معارضة سنة ١٩٣٦ : الاساتذة : محمد علي علوية ، عبد الرحمن الراجحي : الدكتور محمد بهي الدين بركات ، فكرى ابانله ، محمد عزيز ابانله : محمد محمود جلال المرحوم عبد الحميد سعيد ، المرحومة هدى هانم شعراوي - قائمة اشرف - خلاصة

ان اخطر تحول في النزاع المصري البريطاني هو التعاقد بين حكومتى البلدين في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، ولكن الظروف التي عاصرت هذا التحول الخطير لاتدع محلا للقول ان الشعب المصري قد تعاقد او ارتبط بتلك المعاهدة المشنومة وانما الحقيقة هي أن جماعة من الذين اعتبروا أنفسهم وكلاء عن هذا الشعب قد خدعوه وضللوه وقبلوا التوقيع على معاهدة لو أنه عرف كنهها وأدرك ما تنطوي عليه لما سمح لأولئك الذين جعلت منهم الصدف المحصنة وكلاء عنه أن يتكلموا باسمه أو يتعاقدوا نيابة عنه . ونحن لانستطيع أن نبحث معاهدة سنة ١٩٣٦ دون أن نشرح الظروف التي أبرمت فيها ونحلل التفكير السياسي في تلك المرحلة من حياة مصر .

لسنا ننازع في أن حزب الوفد كان وقتئذ يمثل كثرة المصريين ولكن هذه الكثرة كانت تتظاهر للوفد وتؤيده معتقدة اعتقادا راسخا أن رسالة الوفد هي تلبية رغبات الامة التي تتلخص في اجلاء الغاصب عن أرض وادى النيل ، ولما قطعت المفاوضات في سنة ١٩٣٠ ظن عامة الشعب ان السبب في فشلها هو أن الوفد أبى أن يسلم للغاصب بمعنى أنه تمسك بالجلاء ولم يقبل عنه بديلا ، ولا نستطيع أن نطالب رجل الشارع بأن يكون باحثا سياسيا فيصدق ويمحص في قراءة مشروع النحاس - هندرسون سنة ١٩٣٠ حتى اذا ما اكتشف ان المفاوضات المصري قبل الشروط العسكرية التي طلبها الانجليز سحب منه ثقته ، هذا أكثر مما يطيقه فهم رجل الشارع لا في مصر فقط بل في كثير من البلاد .

كان المجتمع المصري يتألف من طبقتين : طبقة الشعب وطبقة الحكام ومحترفي الحكم والسياسة وبين الطبقتين طبقة متوسطة من صغار الموظفين وغيرهم من أنصاف المتعلمين، فالكثرة وهي طبقة الشعب لم تكن في

حالة فكرية تسمح لها بتمحيص التفاصيل وكان يكفي ان يقال لها ان الوفد اختلف مع الانجليز فيزداد تعلقها به وتأييدها له لانها تفسر اختلاف الوفد مع الانجليز بأنه تمسك بالجلاء الذي هو مطلب الشعب الاهم في القضية ، وكانت ملايسات الحال تثبت هذا الاعتقاد اذ ان قطع المفاوضات يتلوه طرد الوفد من الحكم وتعرضه لالوان مختلفة من الاذى والاهانات كانت في ذاتها توحى للشعب بأن الوفد يعاقب لانه لم يفرط في حقوق البلاد وكانت دعاية الوفد تلقى في هذه الناحية نجاحا كبيرا .

وكان الانجليز يستعينون بخصوم الوفد بالتنكيل به وهم يدركون تماما ان هذا التنكيل لا بد ان يؤدي لتقوية الوفد شعبيا ولايرون في ذلك بأسا لانهم كانوا يرجون من هذا التنكيل ان يؤدي الى نتيجة اخرى هي ان يلين ويسلم لهم بطلباتهم اذا مافاوضوه بعدمعاقبته بضع سنين واذا سلم لهم ووقع يقال انه يمثل الشعب وأن الشعب هو الذي وقع ، وهذه مغالطة فالحقيقة انه على الرغم من قوة الوفد الشعبية كان الوفد في واد والشعب في واد آخر فكلاهما يتفقان في كلمة الاستقلال وانما الاستقلال الذي يفهمه الشعب هو الجلاء والاستقلال الذي يقبله الوفد هو استقلال أداة الحكم لا استقلال أرض الوطن وتحريرها من المحتل

استعان الانجليز كما ذكرنا بالفريق الآخر من طبقة الحكام ومحترفي السياسة وعلى رأسهم القصر الذي كان ركنا من أركان الاحتلال ورمزا من رموز سلطته اذ انجلترا هي التي عينت رئيس الدولة منذ اول الامر وفرضته فرضا وكان يلوذ بالقصر رجال السياسة من أحزاب الاقلية وهؤلاء مجتمعين صنعت منهم انجلترا الدكتاتورية الحمقاء التي حكمت من صيف سنة ١٩٣٠ الى اواخر سنة ١٩٣٥ وحرمان الوفد من الحكم مدة خمس سنوات تقريبا لم يكن بالامر الهين فعلى الرغم من قوته الشعبية دبّت الفرقة في صفوفه فانفصل عنه منذ ابتداء العهد الصدقي جماعة السبعة ونصف وبطول الوقت أحس أعضاؤه ان الخناق يضيق عليهم فملاك الارض منهم لا يتمتعون بمزايا الرى والصرف كما كانوا يتمتعون من قبل بل على العكس كانت تعاملهم جهات الحكومة معاملة مجحفة وكذلك كان يلقي أنصار الوفد وأعضاؤه كثيرا من المتاعب المالية وصنوف الحرمان المادى وبمضى الوقت يتقلص نفوذهم في الاقاليم ، في حين أن أنصار العهد الصدقي كانوا غارقين في النعمة وأبواب الادارة كانت مفتوحة لهم والطبيعة البشرية تميل الى الجانب الذي يكفل المصلحة ولا تصبر طويلا على الجانب الآخر الذي يؤدي التشجيع له لمصادرة الحرية أو التعذيب أو غير ذلك مما ارتكبه رجال العهد الصدقي

ولما شارفت سنة ١٩٣٥ على الانتهاء وتازمت الحالة الدولية وأحس الانجليز بمسئس الحاجة لمفاوضة مصر قطعت تقارير المراقبين الانجليز بأن سنوات الانقلاب الصدقي كانت كافية لترويض الوفد والقضاء على مقاومته الوطنية وتأكدوا أن في مقدور الوفد دون غيره ان يدخل الغفلة على الشعب ويوقع اتفاقا مهما جاء في بنوده فلا يصعب عليه ان يسميه استقلالا تاما ويحمل الامة على التهليل له ومباركته والامة وقتئذ كانت تثق في الوفد ثقة عمياء وتقبل منه أى شرح لمسائلها السياسية ولا تناقشه ولا تراجعها .

ولما قامت ثورة الطلبة في نوفمبر سنة ١٩٣٥ وسقط منهم في الميدان شهداء وأوشكت النيران ان تنتقل من صفوف الطلبة الى الطبقات الاخرى ، كانت هناك أيد تشغل في الظلام لمسبب الانجليز ونجحت هذه الايدي نى تحويل الحركة الى شىء آخر هو انطالبة بالدستور والحياة النيابية لأن ذلك من شأنه اعادة الوفد الى الحكم وكان الدستور هو الغاية ولم يعد وسييلة حياة صالحة أو لتحقيق أمانى البلاد ، ولذلك تقدمت الجبهة الوطنية بطلب الدستور فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ كما بينا فى الفصل السابق ، وكان ذلك طبقا لخطوة مرسومة ولهذا لم يتردد الملك فؤاد فى اجابة هذا الطلب ، ومما يدل على أن الخطه كانت مرسومة والنية كانت مبيتة أن الجبهة تقدمت فى اليوم التالى ، ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بطلب آخر رفعته الى المندوب السامى البريطانى ، وتدل عباراته على أن النية كانت مبيتة لمخادعة الامة وتحويل حركتها عن اغراضها السامية وطلبها الاول والاهم وهو الجلاء .

كان الشعب فى سكرة ، بل ان المتعلمين وأنصاف المتعلمين من أبناء الشعب كانوا كذلك فى سكرة وكانت أذهانهم متجهة الى شىء آخر هو التخلص من الحكم الدكتاتورى ولذلك لم يقرأوا بين السطور ، ولكن بعد انقضاء سبعة عشر عاما منذ ذلك التاريخ نستطيع ان نرى الامور على حقيقتها ، وهانحن ننقل هنا نص كتاب الجبهة الوطنية الى المندوب السامى البريطانى لتبين ان هذا الكتاب قد انطوى على معان كثيرة تدل على أن المطالب المصرية قد زيفت وأن أولئك الذين كان يتظاهر لهم الشعب قد خدعوا الشعب وخرجوا على ارادته وغشوه وهو فى غمرة من الحماس سلبت منه لبه وأفقدته صوابه .

« حضرة صاحب السعادة المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى

« ١ - حرص المصريون دائما منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمسة عشر الاخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وانجلترا بتحديد علاقتهما وحل المسائل المعلقة

بينهما . وقد قوى أملهم في انمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٢٠ الى نصوص رضية الطرفان واوشكا أن يوقعاهالولا خلاف حصل في اللحظة الاخيرة أدى الى عدم توقيعها .

« ٢ - ويرجع حرص المصريين على انمام الاتفاق الى اسباب حيوية بالنسبة لبلادهم، فان عدم انمامه يثر الاحتكاك بين مصر وانجلترا من حين الى حين . ولا شيء أحب الى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو الى هذا الاحتكاك الذي يفسد جو العلاقات بين الدولتين، وعدم انمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات في سبيل رقيها ، ومن الامثلة على ذلك :

(١) بقاء الامتيازات الاجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا، مع أن حريتها في هذا التشريع هي التى تمكثها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا (ب) وجود ادارة اوروبية الى جانب ادارة الامن العام المصرية (ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للدودعنها ولعاونتها حليفها (د) حرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية ومن دخولهاعضواتى عصبة الامم لتساهم بتصحيحها مع دول العالم في خدمة التقدم والسلام اسوة بغيرها من الدول المستقلة ، وليست هذه الا بعض الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية الى حرص المصريين على المسارعة الى ابرامها

٣ - وفضلا عن هذه العقبات التى تقف في سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها ، فان بقاء المسائل المعلقة بغير حل فقد كان من الاسباب التى أدت الى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد ، وأدى لذلك في كثير من الاحيان الى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والاجانب المقيمين في مصر على السواء

٤ - ومنذ بدأت الازمة الدولية التى نشأت عن نزاع ايطاليا والحبشة في هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقدالمعاهدة ، فقد رأوا أن تطور هذه الازمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها ، وقد اشتركت مصر في هذه الازمة بالفعل منذ لبث الحكومة المصرية دعوة عصبة الامم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا ، كما اتخذت انجلترا أراضي مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية انقاء للطوارئ ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات ونهية الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف .

٥ - وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله وانقا بأن التعاون الصادق مع انجلترا في هذه الازمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات سنة ١٩٢٠ الى تقرير نصوصها ، وليس في عقد هذه المعاهدة ما يشغل انجلترا لعدم الحاجة الى مفاوضات جديدة تحتاج الى مجهود ذى بال

٦ - ولو كان في ابرام المعاهدة بعض ما يشغل انجلترا في الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الازمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم ابرامها ، فان ابرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر ، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من نجلترا ابرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها

٧ - لاشك ان فى أن حرص المصريين على ابرام المعاهدة وأعتبارهم فرصة للتعاون الصادق مع انجلترا في الازمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض يرجعان الى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزبل لما يقوم من العقبات في سبيل حريتها ورخائها وتقدمها ، وما دامت نصوص المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٢٠ مقبولة

من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذي بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة واخلاص

٨ - ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٢٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالا على التعاون مع إنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمطالبهم ، ولكانت مصر في موقف يجعل تعاونها مع إنجلترا أقوى أثرا مما هو الآن لاسيما ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ، ويدخل في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها كما تنص على تعاون مصر وإنجلترا تعاون حليقتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق)

٩ - لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم باتتبارهم ممثلي الشعب المصري على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية أن تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٢٠ ، وأن تحل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات »

ومن سياق النص المتقدم يتضح جليا أن العريضة قد خلت من تحديد مطالب البلاد وهي الجلاء عن أرض وادي النيل ، وبدلا من ذلك تبرع كاتبوها على غير أوادة الشعب بعرض معونة مصر لإنجلترا كالقول في البند السابع « واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع إنجلترا في الإزمة الدولية الحاضرة من انسب الفرص » والقول في البند الثامن « ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ من سنة ١٩٢٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالا على التعاون مع إنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمطالبهم ، ولكانت مصر في موقف يجعل تعاونها مع إنجلترا أقوى أثرا مما هو الآن » ، وعرض أصحاب تلك العريضة أن تكون مصر مسرحا لبريطانيا في حالة قيام الحرب فقالوا : « ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ، ويدخل في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها ... الخ » .

فهل يستطيع منصف أن يدعى أن الشعب المصري قبل أن يعرض على بريطانيا شيئا كهذا ؟ ! ..

إن أصحاب تلك العريضة لم يطلبوا استقلالاً حقيقياً بل طلبوا إبرام معاهدة تطمئن بريطانيا في حالة الحرب أو خطر الحرب للمساعدات التي تقدمها مصر ، وآسف لأن أقول بوصفي مصرياً أن التقدم بمثل هذا الكلام وقد قوض أركان المطالب الوطنية وشوهها لا يمكن أن يوصف إلا بأنه خيانة لقضية مصر وخروج على حدود التوكيل الذي أعطته للوفد

لمصرى فى سنة ١٩١٩ ، ونحن لانستطيع ان نلقى التبعة وحدها على الوفد فقد وقع تلك العريضة حضرات : مصطفى النحاس . محمد محمود . اسماعيل صدقى . حمد الباسل . يحيى ابراهيم . عبد الفتاح يحيى . حافظ عفيفى .

وقد حشوا عريضتهم بكلام عن الامتيازات الاجنبية وكونها ماسية بسيادة مصر ولم يكن بيد انجلترا وحدها الغاء تلك الامتيازات بل لم يكن يضرها ان تلقى وكان فى وسع مصر ان تسعى لالغائها من غير طريق المساومة على استقلالها وحقوقها ، ولكن اريد باقحام هذا الكلام التعمية والتغطية على العمل الفظيع وهو التسليم بالاحتلال تحت ستار كلمة الاستقلال المطاطة التى لم تعد تؤدى المعنى الذى خلقت له .

ومما يدل على ان المؤامرة كانت مجبوكة ان الدستور الذى حولوا اليه انظار الشعب المصرى قد اعيد بامر اصدره الملك فؤاد فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ اى فى يوم تقديم العريضة الى المندوب السامى ليشغل الراى العام بالتظاهر لعودة الدستور فلا يظن لما انطوت عليه عريضة الجبهة للمندوب السامى ، وظل الشعب منصرفا عن التدقيق فى بحث وتفهم المسألة الكبرى منشغلا بالمسائل الداخلية فسقطت وزارة توفيق نسيم فى ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ ، وتالفت وزارة على ماهر الاولى ، فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ ، وكان ذلك فى نظر الشعب علامة طيبة ، وفى خلال الفرح والانشغال بهذا التغيير اجابت بريطانيا على عريضة الجبهة فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ بمذكرة وتبليغ شفوى قدمهما المندوب السامى الى الحكومة المصرية ، واعلنت انجلترا مقدما انها لن تتقيد بمفاوضات النحاس - هندرسون سنة ١٩٣٦ وبينت اهتمامها بوجه خاص بالمسائل العسكرية التى هى فى نظرها جوهر المسألة كلها . جاء فى المذكرة المشار اليها : « فلكى يمتنع اى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة انه من المرغوب فيه ان تشير الى المبدأ الاساسى الذى يقضى بان الحكومات لاتتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائى ، ولم تصرح بانها فى الوقت الذى تريد فيه ان تصل الى ابرام معاهدة لامتها ليس فى وسعها قبول اتقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، نفسها او اى مفاوضة اخرى لم تنته الى اتفاق » .

وصدر مرسوم ملكى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ بتشكيل وفد المفاوضات من حضرات : مصطفى النحاس . محمد محمود . اسماعيل

صدقى . عبد الفتاح يحيى . واصف بطرس غالى . الدكتور احمد
ماهر . على الشمسى . عثمان محرم . حلمى عيسى . مكرم عبيد .
حافظ عفيفى . محمود فهمى النقراشى . احمد حمدى سيف النصر .
وبدات مفاوضات الزعفران المشهورة .

والاستمرار فى صرف انظار المصريين عما يدور فى تلك المفاوضات،
صدر مرسوم دعوة الناخبين الى انتخاب اعضاء مجلس النواب فى ٢٦
مارس سنة ١٩٣٦ ، وحدد للانتخاب يوم ٢ مايو ، واصبح الوفد على
عتبة الحكم فنتيجة الانتخابات كانت معروفة مقدما لما كان يتمتع به
الوفد فى ذلك التاريخ من نفوذ شعبى ، وفهم الوفد من التجارب السابقة
ان التشدد فى المفاوضات والاتجاه بها الى المطالبة بالغاء معناه قطع
المفاوضات وحرمانه من الحكم وليس بينه وبين كراسيه الا بضعة امتار، وما
دامت انجلترا تملك فى يدها ذهب المعز وسيغه وتستند الى القوة
المائلة فى ذلك الاحتلال الفشوم الذى يجثم على قلب مصر ، فكيف يمكن
ان يقال ان المفاوضات جرت فى جو من الحرية وكيف يمكن ان يقيد
الشعب المصرى بنتيجتها ، ان الظروف التى شرحناها تقطع بان
المفاوضات قد عاصرها الغش والتدليس والاكراه وجميع العيوب التى
تعدم ركن الرضا فى العقود ، وحينما نتكلم عن الرضا لا نعنى رضا
اولئك الافراد الذين تورطوا فى تلك المؤامرة ودلت عريضتهم للمندوب
السامى وسلوكهم على ان لهم اهدافا غير اهداف الشعب المصرى ،
ذالوكيل لا يمثل الاصيل ولا يعبر عن رايه ، وانما نعنى رضا الشعب
المصرى نفسه وهذا الرضا كان منعذما للاسباب التى ذكرناها .

فى تلك الفترة العصبية جنحت قلة مستنيرة للوقوف وحدها منبهة
وسخيرة محتفظة للشعب المصرى بسائر حقوقه القانونية .

وهذه القلة هى جماعة الحزب الوطنى ، ولم تكن لهم دار تضمهم ولا
صحيفة تنطق بلسانهم ، ولكنهم افتتحوا تحت ضغط الحوادث دارا
بشارع مجلس النواب وكنت من المشرفين بالعمل معهم فيها ، كنت
وفتئد طالب حقوق واخذت بالاشتراك مع بعض الشبان المستنيرين على
عاقبتنا ان نقاوم المفاوضات التى تورطت فيها الجبهة ونبه العالم كله
الى ان مصر لها حق قانونى فى ان تحتفظ لنفسها بحق التحلل من
المعاهدة التى يراد عقدها فى الوقت الملائم وقررنا ان نكشف المؤامرة ،
رنعبر عن ارادة الشعب المصرى ، ويكفى واحد فى الاحتفاظ بالحق لبقاء
الحق سليما وللتمسك به فى الوقت المناسب .

الفنا لجنة الشبان الوطنيين التي اتخذت لها محلا مختارا بنسأدى الحزب الوطنى ، ولم يكن لهذه اللجنة رئيس وقد اختارنى اعضاؤها سخرتيرا عاما لها ، وانى اسجل للذكرى وللتاريخ اسما الاساتذة الذين كانوا قوة هذه اللجنة التنفيذية ، بل القوة المحركة فى دارالحزب الوطنى - حضرات : محمد سليم الحجازى ، يوسف كمال ، محمد ابراهيم جمعة ، مصطفى المنزلاوى ، مصطفى الحفناوى .

قامت اللجنة فى وقت المفاوضات وهو وقت محنة فى تاريخنا القومى بمجهود ضخم لا يتسع المقام لبيانه هنا ، وكان اهم عملها ان بلغت انجماعة الدولية مقدا بان الشعب المصرى لن يتقيد بالمعاهدة وان وقعتها تلك العصابة التى يتألف منها وفد المفاوضات وبلغت وزير خارجية انجلترا ودول العالم اجمع ان مصر ستنقض المعاهدة فى الوقت المناسب ، وهذا التبليغ تضمن شرحا مفصلا للقضية المصرية وقد اوردنا هذا البيان بصدر هذا الجزء من الكتاب وهو البيان الموجه فى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ اى حال بدء المفاوضات الى وزير خارجية انجلترا وقد بلغ نجميع الدول عن طريق ممثلها فى القاهرة كما بلغ لعصابة الامم واخطرني وقتئذ المسيو « آفينول » سكرتير عام عصابة الامم فى كتاب منه انه امر بتوزيع النسخ التى ارسلت اليه من المذكرة على وفود العصابة بصفة غير رسمية ، ونشرت المذكرة باللغة الفرنسية فى اكثر من صحيفة من كبريات الصحف العالمية كصحيفة « بارى سوار » وكانت اكبر صحف فرسا المسائية ، وقالت وكالات الانباء فى نشراتها ان الوطنيين المصريين لن يقبلوا المعاهدة ، ولم نستطع ان نفعل اكثر من ذلك فى الجو الخائى الذى اكتنف المفاوضات ، جو الاكراه والغش والتهويش .

توفى الملك فؤاد فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ ، وتألف مجلس وصاية على العرش (١) ، وجرت الانتخابات فى موعدها وفاز حزب الوفد بأغلبية ساحقة واجتمع البرلمان فى ٨ مايو ، وتألفت وزارة النحاس الثالثة فى ١٠ مايو ، وقد ذكر الاستاذ مصطفى النحاس فى كتاب تأليف الوزارة ، وهو يعرض برنامج وزارته ان الوزارة « جاعلة نصب عينها تحقيق استقلال البلاد بأبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة » .

(١) كان يتألف هذا المجلس من الامير محمد على ، وشريف صبرى ، وعبد العزيز عزت .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت كلمات صديقة وحليفة شائعة على السنة
الساسة المصريين ، وكان الاستاذ النحاس أكثر من غيره أفرطا في
استعمالها فدخلت مصر في عهد جديد يتسم بالتحلل في كل صور
الحياة وأوجد النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى اذ خسرنا
الاستقلال وكسبنا صداقة الانجليز ، على حد تعبير السيد
مصطفى النحاس !!

وقعت الواقعة ، وتم التوقيع في قاعة لوكارنو بلندن على المعاهدة في
٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وآن لانجلترا ان تفقا عين خصومها . . .
ومعارضيتها في المجال الدولى ، بتلك الورقة الصفراء التى سماها النحاس
ومن معه معاهدة الشرف والاستقلال (١) !!

جاء في تلك المعاهدة ، بعد الديباجة ، وعلى الطريقة الانجليزية نص
المادة الاولى وهو « انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة صاحب الجلالة
الملك والامبراطور » ولهذا صدق الناس ان الاحتلال قد انتهى وان
الجملاء أمر لا ريب فيه !!

المادة الثامنة

ولكن قناة السويس حجر الزاوية في النزاع المصرى - البريطانى منذ
اقدم العصور ، ومن أجل القناة كان الاحتلال وويلاته ، ومن أجلها وضع
نص المادة الثامنة الذى قبله المفاوض المصرى ، وهو نص مفجع ومثير
« بما ان قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر ، هى فى نفس
الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هى ايضا طريق أساسى للمواصلات
بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، فالى ان يحين الوقت
الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على ان الجيش المصرى أصبح فى
حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة وسلامتها

(١) قال سعد زغلول ، رحمه الله : « يحاول الاقوياء بجمع الوسائل ان يأخذوا منكم
رضاءا بحمايتهم عليكم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا ، فلا تنخدعوا اذا خدعوكم ولا تخافوا
اذا هددوكم واثبتوا على التمسك بحقكم فى الاستقلال التام فهو أمضى سلاح فى أيديكم
وأقوى حجة لكم ، فان لم تفعلوا وليس فى قوة ايمانكم الوطنى ما يجعل احتمالا لذلك
خذلتكم نضالكم واهنتكم شهداءكم ، وحقرتم ماضيكم وانكرتم حاضركم ومددتم للرق اعناقكم
واحنيتهم للذل ظهوركم وانزلتم بامتكم ذللا يرفع » (مجلة الشباب العدد ٢٧ فى ٢٨
اكتوبر سنة ١٩٣٦)

فهل ذكر النحاس وصايا سعد وهو فى طريقه الى قاعة لوكارنو فى ٢٦ أغسطس سنة

الثامنة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع في الاراضى المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحددة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة ، ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها ، ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال باى حال من الاحوال ، كما انه لا يخل باى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

« ومن المتفق عليه انه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة السادسة عشرة ، على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لهم يعد ضروريا لان الجيش المصرى اصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها الثامنة ، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الامم طبقا لاحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة او على اى شخص او هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان»

ما معنى هذا ؟

وصفت المادة الثامنة من المعاهدة القناة بثلاثة اوصاف يناقض بعضها بعضا ، فاعتبرتها مصرية وعالمية وطريقا للمواصلات الامبراطورية .
قالت المعاهدة في السطر الاول من المادة الثامنة :

« بما ان قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر » ، وينبنى على هذا الاعتراف ان مصر صاحبة القناة ومالكها وسيدتها ، فلها ان تستعمل في اوقات السلم وفي زمن الحرب كل الحقوق التى يخولها القانون العام للدولة على اى جزء من اقليمها بلا منازع ولا شريك .

ولكن استرسل النص وقال عن القناة ، انها طريق عالمى للمواصلات ، وهذا تزيد لم يكن له مقتضى فمعروف ان القناة حفرت لكي تستخدم فى حركة الملاحة العالمية ، ولكن ذلك لايجردما من مصريتها ويضفى عليها صفة دولية بأية حال ، فليست قناة السويس هى الطريق الوحيد الذى تسير فيه التجارة العالمية اذ تخترق تجارة العالم مختلف اقاليم الدول ارضها وموانئها وقنواتها ومياهاها وسماؤها وتحمل هذه التجارة الدولية قاطرات وطائرات وسيارات وسفن ولا تقيد هذه الحركة سيادة الدول فى شىء ، فالواجب التفريق بين الملكية وما ترتبه للدولة من حق السيادة على جزء من اقليمها وبين الوظيفة ، ووظيفة النقل للاغراض الدولية لا تقيد الملكية والمنافع بطريق من طرق المواصلات لا يترتب له ارتفاق أو حق آخر على ذلك الطريق .

ويبدو سوء القصد ومحاولة العودة الى نظرية المواصلات الامبراطورية التي دللنا في فصول متقدمة على بطلانها وعدم وجود اساس قانوني لها من القول في صدر المادة المشار اليها : والقناة طريق للمواصلات الامبراطورية ، فما هو المقتضى الذي يجعل لبريطانيا امتيازاً على غيرها في استخدام هذا الطريق؟ انها عميل يمر بالقناة اكثر من غيره ولكن هذا لا يغير من صفة القناة وهي انها شريان مصرى ، ولا يجوز بحال ان يعطى ذلك العميل البريطانى اى حق او يرد اى قيد على حقوق الدولة التي تملك القناة وهي مصر ، وما كان ينبغى قط ان تقحم في النص عبارة « طريق اساسى بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية » ، فهذا النص من شأنه ان يجعل لمصر كل الحق في ن ترى في تحطيم الامبراطورية البريطانية وتمزيق اوصالها السبيل الوحيد لتحرير القناة .

ان تلك الصيغة على اى حال تعد من قبيل تحصيل الحاصل ، ولا تكسب بريطانيا على القناة حقاً ولا تعطيها صفة تتميز بها على افراد العائلة الدولية ، وعلى ذلك يبقى الشطر الاول الذى اعترفت فيه بريطانيا بمصرية القناة معمولاً به لانه متلائم مع احكام القانون مستمد من حق سيادة الدولة على الاقليم ويعتبر الباقي من حيث القول ان القناة طريق عالمى وطريق للمواصلات الامبراطورية البريطانية من قبيل اللغو الذى لا يغير من الوضع الشرعى شيئاً ولا ينقص من سيادة مصر على القناة ، و اى نص فى معاهدة يتنافر مع اسس القانون لا يؤخذ به ولا يعول عليه .

وما دامت مصر هي صاحبة القناة وسيدتها فهي التي تملك دون سواها ان تدافع عنها بجيوشها فى جميع الاوقات والظروف وحق الدفاع من اقدس الحقوق المترتبة على السيادة

ولا تنازع معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، فى ان مصر صاحبة هذا الحق ، ويكفى ان تجلو انجلترا التي كانت تقيده مصر وتمنعها من ان تصل بجيشها الى المستوى الذى يسمح له بالدفاع عن الوطن المصرى جميعه ، يكفى ان تجلو وتنفك القيود التي فرضها الاحتلال لتبادر مصر فى اقرب وقت ممكن برفع جيشها الى المستوى الذى يضمن سلامة القناة ، ولا يعقل ان تقصر مصر قط فى هذه الناحية ، ولكن انجلترا حرصت فى سنة ١٩٣٦ على جعل مصر تجرى فى حلقة مفرغة وتسعى وراء امل فى الهواء ، فنص فى المادة الثامنة بالقول « فالى ان يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى اصبح فى حالة يستطيع معها ان يكفل

بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر ، لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الاراضى المصرية بجوار القنال ٠٠ الخ ، والخطر الذى جاء به هذا النص هو انه جعل تقدير مستوى الجيش المصرى وصلاحيته لان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة متوقفا على اتفاق الطرفين ، وكان ينبغى ان يترك ذلك لتقدير الدولة صاحبة السيادة لا لتقدير بريطانيا ايضا فالمفروض ان تعمل بريطانيا على استبقاء احتلالها للقناة اطول مدة ممكنة ، وكلما قيل لها ان الجيش المصرى قادر على الانفراد بالمهمة أبت الاصفاء لهذا القول وتذرعت بحجج سخيفة واستندت على اضطراب الاحوال الدولية وهى دائما وابدا فى حالة اضطراب ، ثم ان قدرة جيش اى بلد فى العالم على الدفاع عن اراضيه مسألة اعتبارية ، وليست هناك مقاييس لاصدار حكم لايقبل الجدل والمجاج ، وقد جاءت المادة الثامنة خلوا من تعيين ضابط لقدرة الجيش المصرية المطلوبة لحماية القناة !!

القيود التى وردت فى ملحق المادة الثامنة

اشتمل ملحق المادة الثامنة من المعاهدة على تسعة عشر بندا تعد أخطر من نص المادة الثامنة نفسه ، وشغعت هذه البنود بمحضر متفق عليه يتألف من ثلاث عشرة فقرة

عدد قوات الاحتلال :

حدد البند الاول هذا العدد بعشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ، ولكن ورد النص كالاتى : « من غير اخلال بأحكام المادة السابعة (١) يجب ان لايزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية واربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من

(١) المادة السابعة من المعاهدة : « اذا اشتبك الطرفان فى حرب بالرغم من احكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الاخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا وذلك مع مراعاة احكام المادة العاشرة الاى ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فى أن يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضى المصرية مع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات وبناء على هذا فان الحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الاحكام العرفية واقامة رقابة واقية على الانشاء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة »

المستخدمين الملحقين للإدارة والأعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتابة والصناع والعمال »

ويظهر من هذا النص انه حدد عدد القوات بعشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار ، ثم الغى هذا التحديد بما يأتي :

أولا - الإحالة إلى نص المادة السابعة فإذا قامت حالة من الحالات التي ذكرتها اطلقت يد بريطانيا بالنسبة لعدد القوات المحتلة ، وهذه الحالات هي :

أ - الحرب

ب - خطر الحرب الدائم

ج - قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .

وفي أي وقت من أوقات السلم تستطيع بريطانيا ان تدعى ان خطر الحرب الدائم موجود او ان هناك حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها والمنازعات الدولية المهددة للسلام لا تقف ابدا ، ومن العبث ان يربط مصير أمة بالحالة الدولية التي لا تميثل ولن يمكن ان تميل إلى الاستقرار

ثانيا - العدد الضروري من المستخدمين الملحقين للإدارة والأعمال الفنية .

وتستطيع بريطانيا ان تبعث لمنطقة القناة بما تشاء من القوات تحت ستار وصف افراد تلك القوات بانهم من المستخدمين الملحقين للإدارة والأعمال الفنية .

مناطق الاحتلال :

في المعاهدة تفريق بين اوقات السلم واوقات الحرب واليك البيان :

في اوقات السلم :

٢ - اتسعت المنطقة العسكرية من برية وجوية المطلوبة لإقامة الجنود البريطانيين وتدريبهم عما كانت عليه في المشروعات السابقة فصارت تشمل شرق قناة السويس أي شبه جزيرة سيناء بدون قيد أو تحديد وتشمل غربي القناة منطقتين :

أ - منطقة يجري فيها التدريب طول السنة كما يجري في شبه جزيرة سيناء ، وتمتد من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد « السويس - القاهرة » جنوبا بما في ذلك الخط المذكور وإلى خط طول ٣٠ - ٣١ شرقا على أن تستبعد الأراضي الزراعية وهذه المنطقة تصل إلى مقربة من مدينة الزقازيق وإلى جدران منازل مدينة بلبيس ، ثم تنحدر بعد ذلك

الى الجنوب الغربى ثم الى الجنوب حتى تكون على مقربة من مصر الجديدة
٢ - والمنطقة الثانية - يجرى فيها التدريب فى شهرى فبراير
ومارس ، (وهما شهرا التدريب الحقيقى فى جو مصر) يحدها امتداد
المنطقة السابقة جنوبا الى خط العرض الشمالى ٥٢ - ٢٩ ثم الى الجنوب
الشرقى الى ملتقى خط العرض الشمالى ٣٠ - ٢٩ بخط الطول
الشرقى ٤٤ - ٣١ ، ومن هذه النقطة شرقا على امتداد خط العرض الشمالى
٣٠ - ٢٩ (١)

ولا يبعد حد هذه المنطقة غربا عن مدينة القاهرة بأكثر من خمسة
أميال وتشمل مساحتها ما يكـون شرقى هذا الحد الى مدينة السويس،
وهو يشمل الاراضى غير المنزرعة من مديرية الشرقية وجزءا من مديرية
الجيزة حتى يقابل من جهة الجنوب محطة الواسطى تقريبا .
وعلى هذا فالمناطق الثلاث تشمل شبه جزيرة سيناء برمتها الى فلسطين
وجميع الاراضى التى تحدها من جهة الشرق قناة السويس ، ومن جهة
الشمال خط عرض القنطرة يتجه الى الغرب ثم الى الجنوب فى خط
طول قرب القاهرة بعرض مدينة الواسطى تقريبا ثم شرقا حتى خليج
السويس - وكل هذا وقت السلم .

٣ - ملحق للمناطق العسكرية السابقة

ويلحق بالمناطق الثلاث السالفة الذكر منطقتان لم يرد لهما ذكر فى
المشروعات السابقة . وهذا نص الفقرة ١٢ من المادة الثامنة : « تقدم
الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى
الجهات التى ترابط فيها القوات البريطانية ، كما انها تقدم ببورسعيد

(١) نص الفقرة العاشرة من ملحق المادة الثامنة :

« تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانيين قد اتفق على اعداد المناطق المحددة بعد
لتدريبها ، ويجرى التدريب فى المنطقتين « أ » و « ب » طول السنة وتكون المنطقة « ج »
للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس .

أ - غرب القنال فى القنطرة شمالا الى خط سكة حديد السويس - القاهرة جنوبا (بما
فى ذلك الخط المذكور) والى خط طول ٣١٣٠ شرقا بحيث تستبعد كل الاراضى المنزرعة

ب - شرق القنال ، حسب الحاجة

ج - امتداد المنطقة « أ » جنوبا الى خط العرض الشمالى ٢٩٥٢ ومن ثم فى الجنوب
الشرقى الى ملتقى خط العرض الشمالى ٢٩٣٠ بخط الطول الشرقى ٣١٤٤ ومن هذه
المنطقة شرقا على امتداد خط العرض الشمالى ٢٩٣٠ ومساحات المناطق المشار اليها فيما
سبق مبينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة (مقياس رسم ١ - ٥٠٠.٠٠٠)

والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ومن هذه التسهيلات ابقاء فصيلة صغيرة بريطانية في هاتين المينائين لتسلم وحراسة هذه المهمات عند مرورها .

وعلى ذلك تكون الالتزامات التي ألتفتها الفقرة المتقدمة على كاهل الحكومة المصرية هي :

أ - تقديم التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات والمؤن البريطانية وخزنها وتقديم وسائل المواصلات المعقولة بين المينائين والمنطقة العسكرية المحددة .

ب - تقديم وسائل المواصلات المعقولة من وإلى الجهات التي ترابط فيها القوات البريطانية ، وذلك من غير تعيين الجهات فقد تكون من الشرق كما تكون من الغرب ومن الشمال أو الجنوب ، ومن بورسعيد أو السويس ، ومن الاسكندرية وطنطا وزفتى ، ومن القاهرة أو من قنا واسوان .

ج - قبول فصيلة بريطانية أى احتلال جنود بريطانيين على الدوام والاستمرار في مدينتى بورسعيد والسويس .

٣ - منطقة عسكرية أخرى جامعة: الشطر الاخير من الفقرة الخامسة من ملحق المادة الثامنة : « ومن المفهوم طبعا انه يجوز لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة ان تقوم على نفقتها الخاصة بعد استعمال القوات البريطانية هذه الثكنات والمساكن بادخال التحسينات والتغييرات وانشاء مباني جديدة فى المنطقة المحددة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها »

أعطيت المناطق الواسعة لايواء القوات البرية والجوية وتدريبها ، ثم رخص للانجليز بانشاء مباني فى أية بقعة من المناطق المحتلة، ولقوة الطيران ، ان تحلق فى اجواء مصر كلها وقت السلم « حينما ترى ضرورة لذلك من اجل التدريب » والتزمت الحكومة المصرية بانشاء منازل وموانئ للطائرات البرية والمائية مع وضع تلك الموانئ والمنازل فى كل وقت وآن تحت تصرف القوات البريطانية تستخدمها متى شاءت وكما شاءت (١)

(١) من المضحك أنه أعطى لمصر فى مقابل ذلك أن يكون « لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة فى الاراضى البريطانية »

٤ - الشكنات العسكرية :

أ - تعهد مصر بأن تعد في منطقة القناة ما تحتاج اليه القوات البريطانية من الاراضى والشكنات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذى قد تستلزمه الطوارىء مع جعل الاراضى والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة ، وتقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات ، وذلك كغرس الاشجار وانشاء الحدائق وميادين الالعاب ٠٠٠٠ الخ وان يعد موقع لاقامة مصحة للنقاغة على ساحل البحر الابيض المتوسط (الفقرة ٣ من ملحق المادة الثامنة)

ب - تعهدت الحكومة المصرية بتقديم الاراضى وانشاء المساكن وكافة ما اشير اليه فى الفقرة ٣ من ملحق المادة الثامنة على نفقتها الخاصة ، على أن تساهم الحكومة البريطانية بدفع ما انفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ فى اقامة ثكنات جديدة انشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل وبدفع تكاليف ربع الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية وبشرط ان يدفع اول هذين المبلغين عند انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والمبلغ الآخر عند انسحابها من الاسكندرية - وللحكومة المصرية ان تتقاضى ايجارا مناسبا عن مساكن المستخدمين المدنيين .

وتعين لجنة من الحكومتين يعهد اليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الالتزامات المحددة آنفا على أن تقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية والمواصفات التى يقدمها ممثلو الحكومة الانجليزية بشرط ان تكون معقولة . وللجنة حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها فى أى وقت فى اثناء سير العمل . وتنفذ هذه المقترحات والمشروعات بشرط ان تكون معقولة وان لا تتجاوز مدى الالتزامات السالفة الذكر (الفرقتان ٤ و ٥ من الملحق)

ج - تشمل ابنية الثكنات البريطانية اماكن للمتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب (الفقرة ٧ من المحضر المتفق عليه) (١)

(١) نص الفقرة السابعة السابعة من المحضر المتفق عليه : «من المتفق عليه بالنسبة للفقرة ٣ من ملحق المادة الثامنة (١) أن تشمل ابنية الثكنات البريطانية اماكن للمتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب الاخرى (ب) انه وان كان لا يمكن الان تحديد موقع مصحة النقاغة تحديدا نهائيا الا ان العريش قد تصلح لهذا الغرض (ج) ان الحكومة المصرية جريا على الخطة التى سلكتها فعلا لمصلحة سكان تلك المناطق ، ستتخذ جميع التدابير الصحية الممكنة لمكافحة الملاريا فى الجهات المجاورة للمناطق التى توجد بها القوات البريطانية .»

٥ - الطرق والسكك الحديدية :

تعهدت الحكومة المصرية في الفقرتين السادسة والسابعة من ملحق المادة الثامنة بشيء لم يكن له وجود في المشروعات المتقدمة ، وهو الطرق والكبارى والسكك الحديدية بحجة ابلاغ وسائل المواصلات الى مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة .

أما الطرق التي التزمت مصر بانشائها فهي :

١ - طريق بين الاسماعيلية والاسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وطنطا وكفر الزيات ودمنهور .

(٢) طريق بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة الى مصر الجديدة

(٣) طريق بين بورسعيد والاسماعيلية والسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة الى السويس على مسافة خمسة عشر ميلا تقريبا غربى السويس .

(٥) طريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا الى قنا وقوص

(٦) طريق من قوص الى القصير

(٧) طريق من قنا الى الغردقة

(٨) تحسين الطريق بين القاهرة والسويس .

(٩) تحسين الطريق بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء .

(١٠) تحسين الطريق بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

واشترط أن يكون عرض كل طريق عشرين قدما وأن تعمل لها تحويلات حول القرى ٠٠ الخ وأن تبني من مواد من شأنها أن تجعلها دائما صالحة للانتفاع بها في الاغراض الحربية ، وأن تكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفتين كاملين من سيارات النقل الميكانيكي الثقيلة ذات الحجم ٠٠ الخ .

وأما عن السكك الحديدية :

(١) فتزداد تسهيلاتنا في منطقة القناة وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها في تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .

(٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

(٣) يحسن الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح

واشترط في هذا كله بأوصافه أن تقوم مصر وحدها بإنشائه وصيانته مع انشاء أرصفة وتوسعة محطات وإنشاء مخازن في منطقة القناة طبق المرفق بالخطاب رقم ١ من السير مايلز لامبسون في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

وعدا ما تقدم أوردت البنود التسعة عشر للمحق المادة الثامنة قيودا وتحفظات بشأن الجلاء عن القاهرة والجلاء عن الاسكندرية ، وقد أصبح الكلام في هذه المسألة من تحصيل الحاصل اذ جلت قوات انجلترا عن المدينتين المذكورتين .

في حالة الحرب

جاءت المادة السابعة مطلقة من كل قيد وسوت بين حالة الحرب ، وحالة الخطر الداهم وحالة المفاجآت الدولية المعبر عنها « بحالة دولية مفاجئة يخشى خطرهما » ، والنص الانجليزي apprehended international emergency وترجمته الحرفية هي :

«خشية قيام مفاجأة دولية» (١) ، وفي كل تلك الحالات تقدم مصر لبريطانيا التسهيلات والمساعدة بما ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات ، وتتخذ لمصلحة بريطانيا جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الاحكام العرفية والرقابة ، وقد جاء بالفقرة الثالثة من محضر متفق عليه أن طرق المواصلات تشمل الاسلاك البحرية والتلغراف والتليفون واللاسلكي .

كان أولى بالذين وقعوا تلك المعاهدة من الجانب المصرى في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ أن يتركوا للبرلمان حرية بحثها وتمحيصها وللشعب فرصة درسها ومناقشتها في جو هادى لا يعتره دجل وتهريج ولا يغطى على حرية الفكر فيه مطمع أو غاية ، ولكن كانت النية معقودة مقدما على غش الشعب المصرى والايقاع به وتضليله ، ولذلك عاد الرئيس السابق مصطفى النحاس من أوروبا وسبقته حملة من الدعاية والتهويش ، واشترك فيها مع الاسف بعض الفنانين من ضعاف النفوس فنشروا المقالات

(١) بيان الدكتور محمد بهي الدين بركات بمجلس النواب في مناقشة المعاهدة . تراجع كتابنا « السفر الخالد » ص ٢٠٣

والبحوث المؤيدة للمعاهدة بعبارات لاتصدر عادة عن اساتذة جامعات، بل عن ديماجوجيين محترفين ، وكانت الصحافة في قبضة الحكومة المسماة وقتئذ حكومة الشعب ، فكتبت كلها بالاحرف الضخمة تعلن للقراء في الصباح والمساء أن المعجزة قد تحققت فانتهى الاحتلال وجاء الاستقلال ، ولما وصلت الباخرة التي تقل رئيس الحكومة الى الاسكندرية رتبت لها مظاهرة شعبية عجيبة واشترك في الترتيب رجال الادارة ولجان الوفد واصحاب القمصان الزرقاء من الدهماء الذين كانوا أشبه بجيش ماجور مهمته ارباب كل معارض للحكومة والاعتداء عليه بشتى الوسائل ، وأطلقت المدافع بتحية الغزاة الذين ثبتوا الاحتلال بتلك النصوص المهينة التي تقدمت الاشارة اليها ، وأقيمت الزينات على نفقات الدولة في طول البلاد وعرضها وصنع استقبال ضخم لابطال المعاهدة، وفي هذا الصخب فرض على الامة أن تلغى عقلها وارادتها .

وحاولنا ان نناقش هؤلاء الذين طبلوا للمعاهدة مناقشة هادئة فحيل بيننا وبين هذا الواجب ، وأعد الاستاذ محمد على علوبة ، وهو من اقدم رجال السياسة وأكثرهم اتزاناً ، بحثاً قانونياً مستفيضاً في شرح نصوص تلك المعاهدة وأراد أن يلقي بحثه في اجتماع عام دعا اليه بالاسكندرية وحاولت نشره على المصريين ليسترشدوا به أثناء انعقاد مجلسي البرلمان لمناقشة المعاهدة فكلف رئيس الحكومة رجال البوليس بالقاء القبض على شخصي ، وسجل هذا الحادث في مضابط البرلمان على لسان حضرة الاستاذ محمد على علوبة في خطابه بمجلس الشيوخ (١)

وعقد الحزب الوطني بعض الاجتماعات التي خطب فيها رجاله واساطينه مفندين المعاهدة وتعرضت هذه الحركة لشتى المضايقات وطبع حضرة الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بحثاً كشف فيه عيوب المعاهدة ووزعه على الناس ، واشترك معنا في الحملة على المعاهدة الاتحاد النسائي المصري، وكانت رئيسته المرحومة هدى شعراوي مرجلا يغلي ضد المعاهدة فوجهت نداءً الى عصابة الامم تلتمس منها وقف تلك المؤامرة ، وكتبت الى رئيس الحكومة والى رجال البرلمان تناجي ضمائرهم وتستحلفهم أن يرفضوا المعاهدة، ولكن تغلب المهرجون وضاعت وسط هتافاتهم أصوات المحذرين والمنذرين ضد ذلك الخطر المحقق .

وكانت جلسات البرلمان الذي نظر هذه المعاهدة امتحاناً للرجولة وللأخلاق ، وبالأسف ضاعت الرجولة وسقطت الاخلاق ، وما اصدق

(١) اعتقلني السيد مصطفى النحاس سبع مرات بتهمة الكتابة والدعوة ضد المعاهدة .

مقاله الاستاذ عبد الرحمن الرافعى (١) « ولكن الرغبة الجامعة فى مخالفة الغاصب ومصافاته ، والبقاء فى الحكم والاستمتاع بفوائده ، كل ذلك كان له الاثر البالغ فى توقيع هذه المعاهدة »

كان عرض المعاهدة على البرلمان مسرحية من مسرحيات الاحتلال ، فالاحزاب لاتستطيع ان تخرج على ارادة زعمائها وقد صورت لها تجاربها الماضية فى الحكم ان رفض المعاهدة ستكون من نتائجه الحتمية سقوط الحكومة وحل البرلمان وتذوق مرارة الحرمان من شهوات الحكم سنوات أخرى ، ورجال البرلمان وقتئذ كانوا من طبقة الاقطاعيين الذين يعتمد نفوذهم على المال وهذه الطبقة التى خلقها الاحتلال نكبة على أى نظام سياسى أو اجتماعى ، جلس هؤلاء تحت قبة البرلمان ، لاليناقشوا المعاهدة بعقولهم وبهدى من ضمائرهم بل ليصفقوا ويؤيدوا مصطفى النحاس ومكرم عبيد وقتئذ وبقية الهيئة التى تورطت ووقعت المعاهدة ، وكانت المعارضة ممثلة فى محمد محمود واسماعيل صدقى بل والمستقلين من أمثال على الشمسى وكل أولئك وقعوا المعاهدة فالطقم البرلمانى قد ارتبط بتوقيع زعمائه فكيف يتصور ان يناقش أو يبحث؟! مرت المعاهدة فى المناقشات بسرعة خاطفة وكأنها شريط من أشرطة دور الخيالة ، ولم يعدم ذلك البرلمان الدنس رجولة آحاد يحصون على أصابع اليد ، وكانت لهم ضمائر ولهم عقول ، ففندوا المعاهدة فى جملتها وتفصيلها وسجلت مضايقتهم للمجلسين لأسمائهم سيرة عطرة ، وهذه أهم المسائل التى أثاروها فيما يختص بقناة السويس .

١ - المعاهدة هى الحماية لأنها لم تحقق الجلاء

استشهد الاستاذ الرافعى فى مستهل بحثه بكلمة قالها العلامة فوشيل فى كتابه القانون الدولى العام (طبعة ثامنة سنة ١٩٢٢ ، ج ١ ص ٢٨٢) وهى : « أعلنت انجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ولكن الحركة الاستقلالية التى قامت فى مصر عقب ذلك اضطرت الدولة الحامية الى ارضاء بعض الامانى القومية ، وسيكون من نتائج ذلك تغيير الحماية بنظام من نوع آخر يقرر استقلال مصر فى الوقت الذى يخول فيه انجلترا بواسطة معاهدة تحالف ، المزايا والضمانات التى كانت الحماية تحققها »

وبعد ان ناقش الشروط العسكرية خالص بقوله : « وهى شروط تتمثل فيها قواعد الحماية ، فالمخالفة أبدية ، ومن شروطها المتفق على أبديته جعل موانئ مصر ومطاراتها وطرق المواصلات فيها تحت تصرف القوات البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو خشية وقوع طوارئ دولية ، وهذه الأبدية لا وجود لها مطلقا فى معاهدة بين دولتين مستقلتين ، بل هى من أخص مظاهر الحماية وأركانها ، وكذلك من أركان الحماية وجود

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، الطبعة الاولى

مصر سنة ١٩٥١ ، ص ٣٤

جيش اجنبي في جزء من اراضى دولة ما مهما قيل عن صفة هذا الجيش . فما بالك اذا كانت اماكن هذا الجيش تشمل المناطق الواسعة التى تحددها المعاهدة ... واذا قيل فى المادة الاولى من المعاهدة بانتهاء الاحتلال فالامر الواقع انه لا ينتهى بل يتحول من احتلال غير مشروع الى احتلال مشروع ، وينتقل من مكان الى مكان فى « شكل ضمان الدفاع عن قناة السويس بالتعاون مع القوات المصرية » وهذا الشكل فى ذاته مظهر من مظاهر الحماية لان من اركان الحماية مساعدة الدولة الحامية للدولة المحمية فى الدفاع عن سلامة املاتها كلها او بعضها . ومن مظاهر الحماية ايضا امتلاك دولة اجنبية حق ارتفاق حربي على طرق المواصلات والموانى والطارات فى دولة اخرى ، بل هو اقرب الى التملك منه الى الحماية «

وقال الاستاذ محمد عزيز ابانقة فى بيان له بمجلس النواب : « ان الاحتلال قد نقل من القاهرة وغيرها من المدن الى منطقة اخرى فاعدتها المديرية المنكوبة ، مديرية الشرفية ، فاذا قال رجال القانون ان وضع جنود اجنبية لغرض معين فى ارض دولة اخرى ليس احتلالا ، فهذا كلام لا يؤبه له ، ولا يمكن ان يقابل الا بالسخرية والاستهزاء ، لان الاحتلال هو وضع جنود اجنبية فى ارض دولة اخرى ، ووضع جنود اجنبية فى ارض دولة اخرى هو الاحتلال . هذه هى الحقائق البسيطة التى يفهمها الناس جميعا مهما حاول المنتظمون من رجال القانون ان يقولوا ويعيدوا فى تفسير القوانين ، مساكين هؤلاء فكلما حزب السياسيون امرا او تناقشوا فى مسألة جمعوا قوانينهم ومثونهم وشروحهم ومراجعهم ووسعوها فى خدمة السياسيين ، كان السياسيين يعيهم ان يفعلوا ذلك بانفسهم ، عجيب ان يجهدوا ويتعبوا انفسهم ويكدوا اذهانهم ليفسحوا خلاصة بحوثهم فى خدمة السياسيين مع علمهم ان السياسيين يعلمون حق العلم ما علموا هم ويدركون ان القانون الدولى العام ليس له من ورائه محاكم تطبقه او قوة تنفذ احكامه ، وان تلك المباحث الواسعة لا تعدو ان تكون لغوا وناظلة لانها نصوص غير مكتوبة - وعجيب ان ياكل القوى الضعيف وهو مشكور وان يتلع الاكبر الاصفر وهو ماجور » (١)

٢ - النقط العسكرية دليل الاحتلال

هذا ما اجمع عليه الذين تصدوا لنقد المعاهدة ، فقال الاستاذ محمد على علوبة فى خطابه بمجلس الشيوخ : « ان مساحة المنطقة العسكرية اكثر من تسعة آلاف كيلومتر مربع ، وهى عبارة عن مليونين ومائتين وثمانين ألف فدان ٠٠ ثم اضيفت اليها منطقة للانجليز ان يمرنوا جنودهم وطياراتهم كما شاءوا وانى شاءوا بلا قيد ولا شرط فى شبه جزيرة سيناء باكملها ، وشبه جزيرة سيناء يبتدىء من قناة السويس الى فلسطين ومساحته - كما قيل لى - ٦١ الف كيلو متر مربع وبعبارة اخرى ١٤ مليون و ٥٠٠ الف فدان تكون تحت تصرف التمريعات الانجليزية ، فاذا اضيف الى هذا الرقم تسعة آلاف كيلومتر وكسور كان المجموع اكثر من سبعين ألف كيلو متر ٠ وهذه الوقائع المادية لاشان لى بها ٠ انما قيل لنا ان

(١) كتابنا السفر الخالد ، ص ٢٩٦

الطائرات صارت سريعة والمكينات الحربية يجب ان تتمرّن فيجب ان تكون المساحات واسعة وان الطيارة لا يمكن ان تدور حول نفسها وحتى لا تطير حول نفسها يجب ان يكون لها مساحة تبلغ ٧٠ ألف كيلو متر مربع» (١)

٣ - ابدية المحالفة

أثبت الذين ناقشوا المعاهدة من رجال المعارضة أنها تضمنت شرط التحالف الابدي وان هذا الشرط ثقيل الوطأة وقد شرح الدكتور محمد بهي الدين بركات المواد ٤ و٥ و٦ و٧ في المعاهدة ، وقال :

« انتقل بعد ذلك الى تفسير معنى التأييد تاركا الفقه الدولي والابحاث القانونية جانبا فانها ستتفاضل امام الواقع. هاهي لى انجلترا في معاملتها مع املاكها التي وصلت الي درجة الدومنيون (الملكات المستقلة) قد عقدت عدة مؤتمرات مع هذه الملكات تقرر فيها أن جميع تلك الدول أعضاء في عصبة الامم البريطانية باختيارها ، وقالوا ان هذا معناه أن لكل منها حق الانفصال . واضرب لذلك مثلا ما حدث في جنوب افريقيا فانه قد نص صراحة عند التصديق على هذه المعاهدة بان هذا التصديق لا يعارض وحققا في الانفصال عن الدولة البريطانية متى شاءت ، فانظروا يا حضرات النواب المحترمين ، انه في الوقت الذي تتطور الامبراطورية البريكانية وتعطى الحرية الكاملة للدومنيون في الانفصال عنها نراها تصر على جعل المعاهدة بيننا وبينها ابدية بشروط لم تكن موجودة في مشروع سنة ١٩٢٠ !!

« هذا ما يتعلق بالزمن وهو ليس كل مانصت عليه تلك المادة ، بل انها نصت أيضا على حرية الانتقال ، تلك الحرية المفروضة علينا بصيغة ابدية بمقتضى المعاهدة !! »

وقال الاستاذ محمد فكرى أباطة عن ابدية المحالفة : «الواقع ان المعاهدة انما هي لمصلحة انجلترا فقط لتطمئن وتستقر في هذه البلاد فلو كانت المحالفة لمدة معينة لاحتملناها ولصبرنا عليها حتى انتهاء مدتها ولكنها محالفة ابدية بدليل مانصت عليه المادة ١٦ وأرجو أن تتنبهوا جيدا لمدلولها لأن فهمه كان صعبا على وأخشى أن يكون صعبا عليكم مثلى . »

وحلل حضرته نص المادة ١٦ من المعاهدة فقال :

« ولتبسيط تحليل هذه المادة نذكر بالتدرج الادوار المنتظرة :

أولا - بعد العشرين سنة - أي بعد العمر الطويل لا يفسخ العقد ولا تنحل المعاهدة .

ثانيا - وانما يعاد النظر لا في بقائها أو فنائها بل في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .

(١) قدر حضرته هذه المساحة بضعف مساحة بلجيكا أو هولندا ..

ثالثا - اذا اتفق الطرفان كان بها ، واذا لم يتفقا يحال الخلاف الى مجلس
عصبة الامم او لاية هيئة اخرى .

رابعا - مجلس العصبة لا يحكم فى بقاء المعاهدة او انتهائها ، فى فسخ
العقد ، بل يتقيد دائما بالنص السابق وهو النظر فى نصوص المعاهدة .
خامسا - ولزيادة التأكيد نصت المعاهدة على انه من المتفق عليه ان اى تغيير للمعاهدة
اى تغيير فى النصوص والتفصيلات يكمل استمرار التحالف بين الطرفين طبقا للمبادئ
التي تنطبق عليها المواد ٧٤ و٧٥ و٧٦

« فاذ رسمنا هذا فى الذهن تماما وعدنا للمواد ٧٥ و٧٦ و٧٧ وجدنا ان المادة الرابعة
تفرض علينا توطيد الصداقة والتفاهم وحسن العلاقة مع بريطانيا الى الابد - وهذا تحميم
قاسى ، فالامم والشعوب نهائة للظروف ، مقتنصة للفرص والسوانح والشرائع الالهية
لم تشترط الابدية حتى للزواج ولتكوين الاسرة ، ولكننا فى هذه المعاهدة نشترط
السرمدية بشكل واضح . »

« اى عقد فى العالم صيغ بهذا التحميم الابدى . انه امر غريب جدا ، فكل عقديفسخ
وكل مخالفة تنتهى الا هذه المعاهدة التي تفرض علينا ان نبقى اصديقا لانجلترا الى
الابد . »

« ... اذا قيل ان المعاهدات الابدية غير معروفة فى القانون الدولى ، فما هى الحكمة
اذن من النص على الابدية فى هذه المعاهدة ؟ »

٤ - خطر التحالف مع بريطانيا بالذات

قال الاستاذ محمد فكرى اباظه فى بيانه بمجلس النواب :

« ومن الغريب يا حضرات النواب اننا تقدم على التحالف فى الوقت الذى تبعد فيه امريكا
عن التدخل فى الشئون الاوروبية وفى الوقت الذى نرى فيه بولونيا تتردد بين التحالف
مع روسيا او المانيا ، وقد راينا بلجيكا كالفاجى والعالم فيعلن ملكها بكل شجاعة عدم تقيد
حكومتها بمعاهدة الحلف المقدسة بينها وبين فرنسا . »

« ومن الغريب حقا اننا فى الوقت الذى نرى فيه مصرع المحالقات ، وفى الوقت الذى
تنبه العالم الى خطر المحالقات وعدم ملائمتها لحرية الدول فى اختيار مواقعها التى تلائم
الظروف نقدم نحن على المحالفة ! ومع من هذا التحالف ، مع بريطانيا اكبر دولة ذات
سوابق فى الاستعمار وصحيفتها سوداء فى هذا الميدان . »

« ولا شك انه يترب على نفاذ هذه المعاهدة ان يصبح كل عدو لبريطانيا العظمى ، وكل
طامع فيها او ناثر عليها عدوا لنا . وتعلمون حضراتكم ان بريطانيا العظمى بما لها من
المصالح الخطيرة ولامتلاكها الغارات والبحار الشاسعة مهددة دائما بالطامعين وبالاعداء
والثائرين ... الخ » (١)

خنقت الكثرة البرلمانية الطامعة فى جاه الحكم ، الممالثة للذين وقعوا
المعاهدة ، صوت المعارضة البريئة المستنيرة ، ولكن سجلت سنة ١٩٣٦
فى صحيفة الشرف أسماء حضرات الاساتذة :

(١) تراجع كتابنا ، السفر الخالد

محمد على علوبة - عبد الرحمن الراقى - الدكتور بهى الدين بركات -
محمد محمود جلال - محمد عزيز أباطة - محمد حافظ رمضان - المرحوم
الدكتور عبد الحميد سعيد - عبد العزيز الصوفانى - مصطفى فودة - محمد
عبد الجليل أبوسهرة - المرحومين هارون أبو سحلى وحسن صبرى -
فكرى الصغير

وذلك عدا الذين عارضوا خارج البرلمان كالاستاذ عبد المقصود متولى
وجميع رجال الحزب الوطنى وانتصاره

ماذا نصنع ؟

وكانت حجة الذين هللوا للمعاهدة أن هذا أقصى ما يمكن الوصول اليه ،
وماذا تصنع مصر لو قطعت المفاوضات أو رفضت المعاهدة ، وقد رد الزعماء
ردودا مختلفة على هذا السؤال السخيف ، فقال الاستاذ محمد على
علوبة :

« وإذا قيل لكم شيء أحسن من لاشيء ، فأجيبوا بأن المعاهدة بوضعها
الحاضر أسوأ من لاشيء ، وبما أجاب به نابليون بعض أصدقائه في منفاه
بسانت هيلين ، فلقد عرضوا عليه تاج فرنسا بعد أن ضاع أمله في
أن يهرب ، ومهدوا له سبيل الفرار فأبى ولما حاجوه بأن حرّيته أجدى له
من الذل الذى هو فيه قال لهم : «زنوا كلامكم ، فانى لست هنا فى الذل وإنما
أنا فى الاسر »

« حقا ليس الاسير بالذليل ، وإنما الذليل من رضى بالذلة والمهانة
« وإذا أريد بالناس رغم هذا أن يرضوا بالمعاهدة فرحين مستبشرين ،
وأن يروها بحالتها قد حققت الاستقلال الكامل ، والامانى الوطنية ، فما على
الذين يطبقون هذا الرأى الا أن يغتبطوا ، وأن يقيموا اقواس النصر
وأعلام الفرخ ، وأن يرقصوا رقصة الطير المذبوح ورحم الله الشهداء ،

وقال الاستاذ محمد حافظ رمضان ، رئيس الحزب الوطنى وقتئذ :
« علموا هذا الشعب أن بريطانيا ليس لها فى وادى النيل حق ، وان
الله سبحانه وتعالى وهب مصر نيلها وجعل منها ما يشبه شجرة النخل ،
قمتها الوجه البحرى وجذعها يستمد ماء الحياة من البحيرات النائية التى
وصل اليها الجندى المصرى فى فجر القرن الماضى ، وأن بريطانيا لاتجهل
حقوقنا ، بل تعتمد عليها فى نزاعها الاستعمارى مع الدول الاخرى ٠٠ الخ
« فهموا هذا الشعب أن قناة السويس قناة مصرية فى ارض مصرية
شقها المصريون رغم اعتراض بريطانيا لتكون طريقا مأمونة للجميع تغنيهم

مؤونة الدوران حول رأس الرجاء الصالح ، شقها المصريون لا لتكون
اتصالا بخليج دوفر ولا التحاقا بنهر التايمز ، شقها المصريون لترقى بها
المدنية وتساعد ، لا لتشقى بها مصر وتستعبد !!

« ثم ذكروا العالم أجمع أن المسألة المصرية لا تحل على بساط الصوالح
البريطانية ، ولا باتفاق بين مصر وبريطانيا وحدها . .

« فهموا الشعب حقيقة قضيته وأن كل ضعف واستسلام يقضى على حقوقه
وأن النظريات الدولية والضمير الدولي لا تعاون غير الشعوب الحية القوية
التي تستمسك بحقوقها ولا تفرط في شيء منها ، بل تستبسل في
الدفاع عنها .

« انكم ان فعلتم ذلك وقضيتم في المحنة الحاضرة على رعوس اليأس
المستولى على النفوس ورفعتم اصواتكم وجددتم نشاطكم فان صحيفتكم في
الجهاد الوطنى تبقى بيضاء نقية . . لم يلوثها نفاق ولم يدنسها رياء ،
وستخرج الى الحياة اجيال متعاقبة من ابنائنا واحفادنا ، فاذا فتحوا كتاب
نهضتنا علموا أن لكم انتم - يارجال الحزب الوطنى - وأن لابطالكم الذين
ماتوا فى سبيل الجهاد والحق واخوانهم الذين دفنوا فى ميدان التضحية
النزيهة ، علموا أن لكم انتم والسابقين من زعمائكم واخوانكم تلك المواقف
الشريفة وتلك الحملات الوطنية البريئة ، بل علموا انكم انتم واخوانكم
ضحية الحرص على مبادئكم ، فعلى الذين تحاسبهم ضمائرهم وتناجيهم
وطنيتهم ان يعملوا معا بكل ما اوتوا من قوة لدرء خطر الغول الاستعمارى
الذى ينشب اطفاره ، ولقد دانت لنا فرصة قيمة لتحقيق هذه الامنية
يوم اتفق رجال الحزب الوطنى والوفديون على الميثاق الوطنى فى
لوزان ، غير أن السياسة البريطانية وقد فتحت أمامنا باب المنازعات
الحزبية توصلنا الى الحكم فأضاعت علينا تلك الفرصة الثمينة ، كذلك
دانت لنا فرصة ثانية يوم جاهدنا وعملنا بجهد وبكد لايجاد الجبهة
الوطنية فسرعان ما فتح لنا الدهاء البريطانى باب التنازع على الحكم
ونافذة الاتفاق الموعود فترجع فى دست الحكم من تربع ، وضل فى سراب
هذا الاتفاق من ضل .

« أما سبيلنا فى دفع المطامع الاستعمارية المحدقة بنا ، ان تعملوا
ما استطعتم على اقناع هذا الشعب بحقوقه والدفاع عنها واقناع الدول
المتمدينة بصحة قضيتنا ناشرين الدعوة فى كل الشعوب المختلفة ،
وانى اليوم ادعو فى هذه الساعات العصيبة الى مضاعفة الجهود لتحقيق
هذه الغاية ، كما ادعو الامة الى تأييدنا ومؤازرتنا . . الخ »

« وخلق بأمة عريقة في المجد كالأمة المصرية ان لاتزعجها الكوارث
وان تذرع بما يجمل بأمثالها من الصبر والثبات والمناورة للمطالبة
بكل حقوقها »

الخلاصة

ثبتت معاهدة سنة ١٩٣٦ اقدم الانجليز في ارض وادى النيل
واضفت على احتلالهم المشروعية التي كانوا يبحثون عنها من زمن طويل ،
وجعلت لهم مركزا استثنائيا في منطقة قناة السويس ، لاتتمتع به
مصر نفسها ، صاحبة القناة ، واعطتهم المعاهدة من المزايا والامتيازات
مالا يمكن لعامل ان يسلم به ، واطلقت المعاهدة ايديهم في ارض الدولة
وبحارها وسمائها ، ومن اجل قناة السويس لم تكفهم الطرق التي كانت
موجودة فاستوجبوا شبكة من الطرق العسكرية الجديدة وهمنوا على
مختلف وسائل المواصلات في البلاد وربطت مصر بعدها القديم بمخالفة
طابعها التاييد وتقييد سلطان الدولة في علاقاتها الخارجية ، واقبت على
خزانه مصر اعباء مالية باهظة لتنفيذ ما نص عليه في المادة الثامنة وملحقاتها
وبالجمله اضححت مصر تعيش من اجل الصوالح البريطانية ومواصلات
الامبراطورية البريطانية فينتزع من تربتها ومرافقها ومالها وحرية ابنائها
ومستقبلهم كل ما يلزم للدفاع عن الصالح البريطاني وضمان الراحة
والرفاهية للقوات المحتلة التي ترسلها بريطانيا الى مصر ، ولكن مع التفنن
في صياغة المعاهدة وكلها نصوص خبيثة لم يستطع واضعوها ان ينكروا
الواقع فيخرجوا القناة من ملكية مصر بل سلموا بهذه الملكية وبأن مصر
وحدها صاحبة حق الدفاع عن القناة واوجدوا حالة استثنائية مفروض
فيها التوقيت وهي قيام الانجليز بواجب صيانة الملاحة في القناة
والدفاع عنها ، الى ان يصل الجيش المصري الى المستوى الذي يسمح له
بالانفراد بهذه المهمة ، وضربوا للمعاهدة اجلا اقصاه عشرين سنة مع
جواز اعادة النظر فيها بعد عشر سنوات ، وذلك مع عدم الاخلال
بابدية التحالف الاستفادة من نص المادة ١٦ ومن نصوص اخرى في
المعاهدة .

هذا عقد دولي غير طبيعي ولا مالوف في علاقات الدول بعضها
ببعض والظروف التي عاصرته مريبة ولا تدع محلا للشك في ان القوة
الغاشمة ، قوة الاحتلال الجائئ على البلاد وتدخله المستمر في اخص
شؤونها وتنكيله بمن يطلبون الجلاء ويتمسكون به ، هذه القوة هي

التي فرضت معاهدة سنة ١٩٣٦ والعقود لا تفرض بالاكراه ولا تبرم بالغش والتدليس ومفروض ان الدول تنزه نفسها في معاملاتها السياسية عن الانحدار الى مستوى النصايين وقطاع الطرق ، فاذا أضفنا الى ذلك ان المعاهدة وهي عقد ثنائي قد خالفت معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ وان بذرة القضاء على المعاهدة قد زرعت في مصر بمجرد اذاعة نصوصها ، وان المظاهرات التي اقيمت للمعاهدة لم تكن الا تهريجا لا يستطيع ان يعيش طويلا وان التطبيق وحده وسير الحوادث ، واقتضاح أمر الذين ادخلوا الغفلة على المصريين ، كل ذلك كان لابدان يبرز المعاهدة في صورتها الحقيقية ويكشف النقاب عن وجه بريطانيا وتظهر يدها السوداء في وضع النهار ، وعندئذ لا يجد الشعب بدا من ان يدوس تلك الورقة ببعاله ، وكم من معاهدات تبرم ويصادق عليها ثم تسقط من تلقاء نفسها ، فالمعاهدات لا تعيش الا اذا استندت على رضا أطرافها ، ونعني رضا الشعوب لارضا المحترفين من رجال السياسة ، ولذلك أعد الكفن لمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ يوم ان صدق عليها مجلسا البرلمان ، وقد فرحت انجلترا ولكن الى حين !!

الفصل الثالث بَعْدَ اِبْرَامِ المَعَاهِدَةِ مِنْ ١٩٣٦ إِلَى ١٩٤٥

محور دوما ، برلين - سياسة نيفل تشامبرلن - الاتفاق الانجليزي الايطالي
في ١٦ ابريل سنة ١٩٣٨ - الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩
- كيف استعملت القناة في أثناء الحرب الثانية - سند انجلترا - موقف شركة
قناة السويس - النتيجة

بابرام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ استطاعت انجلترا أن تضع حدا
للمعارضة التي تثار ضدها بالنسبة لمركزها في مصر ، سواء قامت هذه
المعارضة في مصر نفسها أو في المحافل الدولية ، ولكن انجلترا التي ظفرت
من مصر بالتسليم على طول الخط سلمت هي لحصومها ومناقسيها
وتراجعت بغير انتظام في مختلف الميادين ، فألمانيا مزقت معاهدة فرساي
وايطاليا كسبت معركة الحبشة عسكريا ودبلوماسيا ، وكانت الحرب
الاهلية في اسبانيا قائمة على قدم وساق ، وكانت في الحقيقة ونفس
الامر حربا بين المتطوعين من دول المحور ضد المتطوعين من دول
الديموقراطية الغربية وقد رجحت كفة الفريق الاول ، وكل هذا قوى شوكة
هتلر وموسوليني وانتهى الامر بتوقيع ميثاق روما ، برلين في ٢٥ اكتوبر
سنة ١٩٣٦ ، وفيه اعترفت المانيا بضم الحبشة نهائيا الى ايطاليا
واعترفت الدولتان بحكومة الجنرال فرانكو في اسبانيا وقررتا الاستمرار
على تقديم المعونة العسكرية للحكومة المذكورة وتناول الاتفاق مسائل
خاصة بالبلقان وحوض الدانوب .

ورقفت قطع من اساطيل الالمان والايطاليين في المياه الاسبانية
بالمرصاد للفريق الآخر ، ووقعت حوادث تدل على روح التحدى ، ومنها
ان الغواصات الايطالية أغرقت السفينتين الروسيتين « تيمريازف »
Timiriachev و « بلاجوييف » Blagovie أثناء مرورها بجبل طارق واكتفت
روسيا بالاحتجاج ورأت حكومتها انجلترا وفرنسا أن أساطيلها التجارية
مهددة في البحر الابيض المتوسط والدول المطلة على البحر الاسود لاتخاذ ضمانات
البحر الابيض المتوسط والدول المطلة على البحر الاسود لاتخاذ ضمانات
تكفل سلامة الملاحة في البحار المفتوحة وعقد المؤتمر في ١٠ سبتمبر سنة
١٩٣٧ « نبيون » Nyon على مقربة من جنيف ، ومثلت فيه روسيا

وانجلترا وفرنسا وتركيا ومصر ورومانيا وبلغاريا واليونان ويوغسلافيا
ورفضت ايطاليا الاشتراك فيه والمانيا التي لا تقع على البحر الابيض أو البحر
الاسود كانت قد تلقت دعوة للمؤتمر ورفضتها . وقد قرر المؤتمر ان تتخذ
الدول المشتركة فيه جميع الاجراءات التي تقضى على القرصنة فى البحر
الابيض المتوسط والمعنى بالقرصنة هى الغواصات التابعة للمحور وتقرر ان
يعهد الى اسطولى انجلترا وفرنسا بحماية الملاحة فى البحر الابيض
المتوسط حتى الدردنيل .

وفى هذه الاثناء كانت نيران الحرب فى الشرق الاقصى قد زادت اشتعالا
اذ توغلت اليابان فى القارة الصينية، وكانت الحرب هناك مثار قلق آخر
لديموقراطيات الغرب ، وقد شنت اليابان هجومها فى ٨ يوليو سنة
١٩٣٧ وبينما كانت رحى الحرب دائرة هناك عقدت روسيا معاهدة
عدم اعتداء مع الصين فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٣٧ . وقد استغانت الصين
بعصبة الامم ولكن تلك العصبة التى مبيت بالحية فى موضوع الحبشة
وقفت أيضا مكتوفة اليدين من مشكلة الشرق الاقصى وأشارت بأن تعرض
المسألة على مؤتمر من الدول الموقعة على معاهدة واشنطن فى سنة ١٩٢٢ ،
واجتمع هذا المؤتمر فى بروكسل فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، وكانت
أمريكا ولها مصالح كبيرة فى الصين أكثر الدول الغربية فزعا من نتائج
الزحف اليابانى وقد ألقى الرئيس روزفلت خطابا فى شيكاغو فى ٥
أكتوبر سنة ١٩٣٧ هدد فيها اليابان وتوعدها وأعلن ان الولايات المتحدة
لا تستطيع ان تلتزم سياسة الحياد اذاء تلك الحالة المهددة للسام فى
الشرق الاقصى وناشد الدول الديموقراطية بأن تفرض الجزاء على
اليابان ، ولكن خطاب روزفلت وصيحاته ذهبت أدراج الرياح فان
مؤتمر بروكسل لم يبحث قط مسألة فرض العقوبات على المعتدى ولم يصف
اليابان بأنها معتدية ، بل اكتفى فى قراره النهائى برجاء اليابان أن تبحث
عن وسيلة سلمية لحل النزاع بينها وبين الصين .

وهذا التراجع والخوف من الدول الدكتاتورية جعل الحرب العامة قريبة
الوقوع ، وقد استمرت المانيا فى استعدادها الحربى الى آخر مدى ،
وقرر هتلر عزل فرنسا ، حتى كان فى النية عمل كل مامن شأنه قطع
اتصالها بشمال افريقيا فى الوقت المناسب .

كانت سياسة انجلترا تحاول كسب الوقت وتهدئة الحالة والتراجع أمام
دول المحور وهذه السياسة وثيقة الاتصال بشخص رئيس حكومة
انجلترا وقتئذ ، « نيفل تشامبرلن » ابن الرجل الاستعمارى الذى تقدم

ذكر في غير موضع من هذا الكتاب « جوزيف تشامبرلين » ، وكان يسعى بأى ثمن لحفظ الامن والسلام في أوروبا باعتقاد ان انجلترا ستستطيع يوما من الايام ان تحالف المانيا القوية في فرضان مشيئتهما على أوروبا والعالم كله، وكان يعتقد ان روسيا السوفيتية هي العدو وراى في هتلر القوة التي يمكن بها تحطيم الشيوعية وليس في أوروبا بأسرها قوة سواها ، وكان هتلر عالما بهذه السياسة موقنا ان حكومة انجلترا وقتئذ لا ترى ستارا ضد روسيا الا في المانيا ، ويقال ان نيفل تشامبرلن كان يصرح لأخصائه بأنه يفضل ان تحكم المانيا الدكتاتورية الجزر البريطانية على ان يحكمها الشيوعيون الانجليز (١) ، ولذلك وجه نيفل تشامبرلن سياسة بريطانيا الخارجية وجهة ترمى لحفظ المودة بأى ثمن مع دول المحور للاستفادة بذلك ضد روسيا مستقبلا، وكان من أخلص الانجليز لهذه السياسة سفيرهم في روما «لورد برث» Perth وسفيرهم في برلين سير نيفل هندرسون ، ولذلك تفاوض السفير الانجليزى في روما مع الكونت شيانو وزير خارجية ايطاليا لتسوية المسائل المختلف عليها بين البلدين ونجحت المفاوضات .

وجرت المفاوضات فى سنة ١٩٣٨ حينما كانت رائحة البارود فى أوروبا نخلق الانفاس ، وأصبح ظاهرا للعيان أن ألمانيا تستعد للحرب وأن الامر قد لا هزل ، وكان انطونى ايدن يدس ضد سياسة انجلترا التى تعمل لتسكين الخواطر ومسألة المحور ، فطلبت ايطاليا من تشامبرلن ان يقضى ايدن ، وفعلا اجبر ايدن على الاستقالة فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٨ .

وسجل «كليمنت اتلى» زعيم المعارضة بمصيبة مجلس العموم فى يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ انه يكفى ان يطلب مرسولينى طرد أى وزير انجليزى من منصبه فيطرد على الفور !!

وكان المحور بعد أن قبض على ناصية الاسد البريطانى بتلك الصورة وأصبح يلقي الفرع فى نفسه ويصدر له الاوامر فى أتمر ، كان المحور يعمل طبقا لحطة محكمة ، ولذلك ضمت المانيا النمسا اليها فى ١٨ مارس سنة ١٩٣٨ وتلقت ديموقراطيات الغرب هذه الضربة صاعرة ودون أن تبدى حراكا .

صدمت انجلترا بهذه الضربة فرأت أن تعجل بتسوية مشكلاتها مع ايطاليا وتصل بالمفاوضات التى كانت قد بدأت قبل ذلك التاريخ الى نتيجة تغطى بها حادث ضم النمسا الى المانيا .

وكانت انجلترا قد طلبت من ايطاليا ان تسحب فرقة المتطوعين من

(1) Claude Cockburn.

مقال فى مجلة امريكية اسمها « Current History » عدد فبراير سنة ١٩٣٨

اسبانيا فقبلت ايطاليا ذلك مادام أن الآخرين قد قبلوا سحب قوات المتطوعين من رجالهم ومادامت حكومة فرانكو قد سيطرت على الموقف ولم تعد بحاجة الى معونة خارجية . وأعلن تشمبرلن في مجلس العموم انه حصل على نصر مبين اذ قبل موسوليني سحب متطوعيه من اسبانيا . ولكن ماذا أعطى تشمبرلن لاطاليا في مقابل هذا ؟!

أبرم اتفاق روما في ١٦ ابريل سنة ١٩٣٨ الذي اعترفت فيه انجلترا بضم الحبشة نهائيا الى ايطاليا واعتبرت هذا الاتفاق بمثابة معاهدة صداقة وحسن جوار بين بريطانيا والامبراطورية الايطالية في أفريقيا، وفي ١٢ مايو سنة ١٩٣٨ طلب لوزد « هاليفاكس » من مجلس عصبة الأمم ان ينظر للأمر نظرة واقعية ، ويسلم بضم الحبشة الى ايطاليا ، ووقف النجاشي المسكين في جنيف يذكر العصبة بعهدتها ويندد بتلك الخيانة ، ولكن ما الحيلة وقد تخاذل الاسد البريطاني الذي كان يحرك تلك العصبة ويلعب بها (١)

وقد تناول الاتفاق الانجليزي الايطالي فيما تناول مسألة قناة السويس، اذ أصبحت لاطاليا مصلحة في تأمين مواصلاتها الامبراطورية ، وقالت ان لها الحق في أن تعتبر القناة طريقا للمواصلات الامبراطورية الايطالية كما أن انجلترا تعتبرها كذلك بالنسبة لامبراطوريتها .

وطالبت الصحافة الايطالية الناطقة بلسان موسوليني بصنع شركة قناة السويس بصيغة دولية واعطاء ايطاليا نصيبا لا تقا من كراسي مجلس الادارة الشركة المذكورة ، كما طالبت بتخفيض رسوم المرور ، ووضع نظام دفاع جديد عن قناة السويس تراعى فيه الاحوال الجديدة . وقد جاء بالملاحق الثامن للاتفاق الانجليزي ، الايطالي مانصه :

« ان حكومة المملكة المتحدة والحكومة الايطالية تؤكدان مرة أخرى ، بمقتضى هذا الاتفاق، عزمهما على دوام احترامهما والتزامهما بنصوص الاتفاقية الموقع عليها في القسطنطينية في ١٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ التي تضمنت في كل الاوقات ولجميع الدول حرية الملاحة في قناة السويس »

لم يأت الاتفاق الايطالي البريطاني بجديد بل اعترف بالمركز الذي قرره معاهدة القسطنطينية ، وفي هذا توكيد لسيادة مصر على قناة السويس، وتسليم بهذه السيادة تدل عليه ، تلك العبارة التي وردت في الاخطار الذي تلقته مصر من الدولتين بعقد ذلك الاتفاق اذ وصف الاخطار مصر بانها « الدولة المالكة للقناة ويعنيها أمرها »

(1) Fr. Schuman, « Europe on the Eve », p. 354.

وقد أجابت مصر بما يفيد قبولها للاتفاق ، ولاحظ أن هذا الاتفاق تال
لمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وهذا يقطع بأنه إذا ظهر تعارض بين
نصوص تلك المعاهدة ومعاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ فهذه المعاهدة
الآخيرة هي التي يعمل بها ولا عبرة بأي قيد يكون قد ورد في معاهدة
٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ (١)

انتهت سياسة «نيفل تشامبرلن» التي سبق ان نوهدنا عنها بهزيمة
بريطانيا وحليفاتها فرنسا هزيمة دبلوماسية منكرة في «برخسجادن»
في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ حيث استطاعت المانيا ان تمحو
تشييكوسلوفاكيا من خريطة أوروبا وبرم اتفاق ميونيخ المشهور في ٣٠
سبتمبر سنة ١٩٣٨ وقد اقتحمت المانيا تشييكوسلوفاكيا بجيوشها في
أول أكتوبر سنة ١٩٣٨ واحتل الالمان منطقة السوديت ومناطق أخرى من
تشييكوسلوفاكيا وانقضت دول أخرى كالمجر وبولندا على أجزاء في
تشييكوسلوفاكيا لاسترجاع مناطق ادعت أنها مسكونة برعاياها فمثلا
احتل البولنديون جزءا من الاراضي التشييكوسلوفاكية في ٢ أكتوبر سنة
١٩٣٨ وكان ذلك يجرى بايعاز الالمان الذين اصطنعوا عملاء لهم في تلك
البلاد مثل الكولونيل «بيك» وزير خارجية بولندا . وبعد توقيع اتفاق
ميونيخ المشار اليه بعشرة ايام القى هتلر خطابا خطيرا كشر به عن
أنياب المانيا وأعلن أنها حصنت حدودها في منطقة السار «واكس لاشابيل»
وبدأت السلطات الالمانية المدنية تحصى أسماء الالمان الذين هجروا منطقة
اللزاس واللورين بعد الحرب العالمية الأولى ثم استحك الخلاف بشأن
«دانزج» والممر البولندي . وحتى ذلك الوقت استمرت انجلترا على منافقة
المانيا والتراجع أمامها حتى أن الصحف البريطانية كانت تلوح لالمانيا
بمستعمراتها الافريقية القديمة وتمنيها بها وحسبت انجلترا ان في
وسعها ان تقسم العالم بينها وبين المانيا وقد استغلت المانيا ذلك الحلم
البريطاني الى آخر مدى وراحت تمل على انجلترا شروطها فطلبت منها
الاعتراف للجنرال فرانكو بحقوق المحارب وان تقبل اشتراك ايطاليا
في ادارة قناة السويس على قدم انساواة مع انجلترا وان يعاد النظر
في موضوع تونس . وذكر هتلر ان المانيا قررت اعداد اسطول من
الغواصات لا تقل حمولته عن اسطول الغواصات البريطانية . وقد اهتز
الرأى العام الانجليزي جزعا لما تسربت اليه أنباء تلك المقترحات الالمانية التي

(١) توجد ملفات بقسم الرأى لوزارة الخارجية تضمنت هذه الوثائق

حاولت الصحافة الانجليزية ان تخفيها عنه عملا بتعليمات وزارة الخارجية البريطانية الا انها عرفت رسميا لما القى هتلر خطابه في الريشيسستاغ في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٩ وهو الخطاب الذي توجه فيه بخالص الشكر لكل من موسوليني وتشامبرلن لموقفهما من المانيا في أزمة النمسا وتشيكوسلوفاكيا وقال هتلر انه لم تعد لالمانيا مطالب في القارة الاوروبية وانما تضطرها ظروفها الاقتصادية لان تعاود التفكير في مستعمراتها القديمة .

لم تنفرد انجلترا بالتسليم امام المانيا بل تميزت بسياسة فرنسا الخارجية في تلك الحقبة بالتسليم كذلك على طول الخط وقد اكفهر الجو ايما اكفهرار حينما ضم الرايخ الالمانى تشيكوسلوفاكيا اليه في ١٥ مارس سنة ١٩٣٩ ثم جاء دور دانزج والممر البولندى وعندئذ كانت دسائس اليهود والاتحاد السوفيتى نشطة ضد سياسة تشامبرلن فاضطرت انجلترا لان تراجع وتغير من موقفها مخافة الراى العام ، وقد تسابقت انجلترا وفرنسا من ناحية المانيا وايطاليا من ناحية اخرى على الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى وفشلت الدبلوماسية الانجليزية حيث نجح الالمان في عقد اتفاق تجارى مع روسيا في ١٩ اغسطس سنة ١٩٣٩ وأعقبته معاهدة عدم اعتداء بين برلين وموسكو أبرمت في ٢٣ اغسطس سنة ١٩٣٩ وحاولت انجلترا ومعها فرنسا بعد حيبية أملهما في موسكو التفاهم مع المانيا بتضحية دانزج والممر البولندى ولكن كان الاوان قد فات وكان هتلر قد مل سياسة المناورات التى هى رائد الانجليز دائما وقد تأزمت الامور الى حد رهيب وأعلنت بولندا التعبئة العامة في ٣٠ اغسطس سنة ١٩٣٩ ودخلت الجيوش الالمانية فى اراضى بولندا فى اول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ووجدت انجلترا وفرنسا نفسيهما مضطرتين لقطع علاقاتهما الدبلوماسية مع المانيا وعلان الحرب عليها فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ وقد انضمت استراليا ونيوزيلندا الى انجلترا وأعلنت اسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا وايران حيادها وفى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلن روزفلت حياد الولايات المتحدة وانضم اليه فى هذا الاعلان من بلاد امريكا الجنوبية جمهوريات المكسيك وشيلي وأورجواى والارجنتين وجواتيمالا .

واما ايطاليا فقد قررت عدم التدخل فى الحرب وصدر مثل هذا القرار من اليابان فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ومالبثت رقعة الحرب ان اتسعت فى أوروبا حتى شملتها بأسرها بعد سقوط فرنسا فى سنة ١٩٤٠ وكانت ايطاليا قد دخلت الحرب الى جانب المانيا بعد هزيمة فرنسا ، وعلى ذلك تحول الميدان الى الشرق الاوسط ودارت رحى القتال فى الصحراء ولعبت قناة

السويس فى الحرب دورا خطيرا ، لعله كان السبب الاهم فى ترجيح
كفة فريق على آخر .

قدمنا عرضا موجزا للاحداث العالمية منذ ابرام معاهدة ٢٦ اغسطس
سنة ١٩٣٦ الى ان قامت الحرب الاوروبية فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ،
أما فى مصر فقد حدث ان وزارة النحاس (باشا) التى أبرمت تلك المعاهدة
أقيمت فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وخلفتها وزارة محمد محمود الثانية
التي استمرت فى الحكم الى اغسطس سنة ١٩٣٩ وفى ١١ اغسطس من تلك
السنة نعى محمد محمود وتألقت وزارة على ماهر الثانية وقد حكمت مؤيدة
بالبرلمان الذى انتخب فى أوائل سنة ١٩٣٨ ولما شبت الحرب العالمية
الثانية كان البرلمان فى عطلة الصيفية وقد طلبت انجلترا من الحكومة المصرية
اعلان الاحكام العرفية تنفيذها للمادة السابعة من المعاهدة فأعلنتها وفرضت
الرقابة على المطبوعات واجتمع البرلمان اجتماعا غير عادى فى ٢ اكتوبر سنة
١٩٣٩ عملا بنص المادة ٤١ من الدستور وأقر مرسوم اعلان الاحكام
العرفية الذى اقترن بقطع العلاقات السياسية بين مصر والمانيا وأصدر
الحاكم العسكرى قرارا بمنع التعامل التجارى مع رعايا المانيا .

ومما هو جدير بالذكر ان الوفد المصرى ، وكان فى المعارضة ، قدم
مذكرة مؤرخة فى أول ابريل سنة ١٩٤٠ الى السفير البريطانى وضمنها
الطلبات الآتية :

١ - أن تبادر الحكومة البريطانية فتصرح بأنه عندما تضع الحرب العالمية
الثانية أوزارها ويبرم الصلح تنسحب القوات البريطانية جميعها من الاراضى
المصرية وتحل محلها القوات المصرية وذلك مع استمرار التحالف قائما بين
مصر وبريطانيا .

٢ - يجب ان تكون مصر طرفا فى التسوية النهائية وأن تشترك فى
مفاوضات الصلح لتدافع عن حقوقها ومصالحها المادية والمعنوية

٣ - بعد انتهاء مفاوضات الصلح تدخل انجلترا ومصر فى مفاوضات
يعترف فيها بحق مصر الكامل فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل
جميعا .

٤ - تلغى الاحكام العرفية بمجرد ان تضع الحرب أوزارها

٥ - ألا تحول بريطانيا دون تصدير القطن المصرى الى البلاد المحايدة
أو شراؤه بالاسعار والشروط المناسبة

وردا على هذه المذكرة كتب وزير خارجية انجلترا لورد هاليفاكس فى
٦ ابريل سنة ١٩٤٠ الى سفير بريطانيا فى القاهرة مانصه :

« أبلغوا النحاس (باشا) في الحال ان الحركة التي قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا اليما للغاية ، ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة الى لعب دور في السياسة الداخلية في حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة في صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها أقل منه على بريطانيا العظمى نفسها

« أما فيما يختص بالمسائل التي أثارها النحاس «باشا» فمن البديهي أنها تؤدي الى :

- ا - إعادة النظر في المعاهدة البريطانية المصرية
 - ب - تدخل من جانبنا في السياسة الداخلية المصرية
 - ج - الطعن فيما نستخدمه من وسائل الصراع الاقتصادي في الحرب ضد المانيا
- « ولما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ومن الجلي بلاشك للنحاس «باشا» انه لو انتصر العدو ولم يبق الا قليل احتمال في مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديموقراطية فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المسؤولين عن مصير الشعب المصري ومنهم النحاس «باشا» سيواجهون المسئوليات الخطيرة التي تجابههم في ساعة خطيرة من تاريخ العالم
- «انا نحارب لسلامة الامم الصغيرة واحترام العهد المقطوع فقل للنحاس «باشا» - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لي أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس «باشا» الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية وأنه ليسعدني أن أتأكد ان النحاس «باشا» سيعمل جهد طاقته لتخفيف هذه الحركة التي لم تقترن بالسداد » .

في سنوات الحرب كانت مصر من أولها الى آخرها محتلة بقوات بريطانيا وحلفائها ووضعت سلك حديدها وطرق مواصلاتها وأقواتها واليد العاملة من أبنائها تحت تصرف القوات البريطانية وتوسعت انجلترا في الاستفادة بنصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ بل وتجاوزت تلك النصوص الى درجة لم تترك من الاستقلال الالفظه وعلى الرغم من ان تلك المعاهدة قد نصت في المادة الاولى منها على انتهاء الاحتلال وكان مفهوما ان يقف تدخل الانجليز في شئون الحكم مستمر هذا التدخل سافرا ومن أبرز حوادثه :

- ١ - التبليغ البريطاني في يونيو سنة ١٩٤٠ بطلب اسقاط وزارة علي ماهر وقد استقالت تنفيذا لرغبة بريطانيا في ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠ وخلفتها وزارة برئاسة المرحوم حسن صبري

٢ - حادث محاصرة قصر عابدين بالدبابات في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وحمل الملك السابق على اسناد الحكم للاستاذ مصطفى النحاس ، ونحن اذ نذكر هذا الحادث بالذات لايعنيننا شخص الملك السابق فما كان شخصه يستحق الاحترام او الاسف عليه وانما يعنيننا ان نذكر صورة من صور العدوان البريطاني في ظل معاهدة سنة ١٩٣٦ على سلطات الدولة المصرية وتدخل انجلترا بتغيير الوزارات واصطناع اداة الحكم .

٣ - مصادرة الحريات الى حد اعتقال كثيرين من رجال السياسة بدعوى انهم لايميلون للانجليز ويتمنون لهم خسارة الحرب .

قلنا فيما تقدم ان ايطاليا قد اشتبكت في الحرب بجانب المانيا بعد سقوط فرنسا وقد اصبح مركز قناة السويس من الدقة بمكان بسبب وجود امبراطورية ايطالية ساعدت انجلترا نفسها على خلقها وكانت هذه الامبراطورية ترابط غرب القناة في ليبيا وجنوبها في جبال الحبشة وقد بدأ الزحف الايطالي في سبتمبر سنة ١٩٤٠ واستمرت المعركة في الصحراء الغربية في شكل مد وجزر حتى صيف سنة ١٩٤٢ حينما هجمت قوات المحور برئاسة المارشال روميل على الجيش البريطاني الثامن فاستولت على طبرق في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٢ وتمكنت بسرعة من اختراق حدود مصر والتوغل في صحرائها حتى اخليت مرسى مطروح وفوكا والضبعة ووصلت طلائع الجيش الالماني الى برج العرب تقريبا ، وعندئذ استطاعت قناة السويس ان تلعب دورا كبيرا في المعركة فلما تغيرت القيادة البريطانية غدت قاعدة القناة جيش الصحراء بالامدادات وقدمت مصر لبريطانيا في محنتها معونة لولاها لكسر المارشال روميل عمودها الفقري ولا لقت السلاح كما اعترف بذلك كثير من المراقبين العسكريين

ولم يغفل المحور بطبيعة الحال عن أهمية قناة السويس وخطورتها فوجه اليها عدة هجمات جوية وسددها ضرباته بسبب سيطرة البريطانيين وحلفائهم على القناة ومداخلها سيطرة تامة كانت كقيلة بعزل قوات ايطاليا في الحبشة علاوة على اساءة مركز المحور في الصحراء الغربية وقد اشتدت هجمات الطائرات على القناة في المدة من يناير سنة ١٩٤١ الى يوليو سنة ١٩٤٢ وبلغ عدد الغارات الجوية عليها اربعة وستين غارة واصيبت القناة بالالغام التي بثتها القواصات الالمانية سبع عشرة مرة كما اصيبت عشرين مرة بالغام الطائرات وبلغت اصابات بورسعيد وبور توفيق ثلاث عشرة اصابة والاسماعيلية ثمان اصابات وحدثت تسع عشرة اصابة

جرحت أثناء تلك الغارات سبع عشرة سفينة من سفن الحلفاء وستة قطع حربية من وحدات الاميرالية البريطانية وخمسة قطع مملوكة لشركة قناة السويس وهذه الاخيرة أغرقت في القناة كما اصبحت الاجهزة المختلفة المملوكة لشركة القناة وقد ترتب على هذه الغارات تدهور حركة المرور في القناة الى حد كبير واضطرت انجلترا لاستعمال طريق الكاب وقد بلغت نسبة هبوط حركة المرور في القناة في سنة ١٩٤٠ ٢٣ ٪ عما كانت عليه من قبل واستمر هذا الهبوط حتى وصل في سنة ١٩٤١ الى ٥٨ ٪ وساءت الحالة اكثر من ذلك في سنة ١٩٤٢

وقد تحكمت انجلترا في قناة السويس وتصرفت فيها هي وحلفائها تصرف المالك فيما يمتلك وكانت لها مواقف شاذة مع الدول المحايدة ولو نفذت احكام القانون الدولي العام ومبدأ حرية الملاحة الذي نصت عليه معاهدة القسطنطينية في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ لوجب ترك القناة مفتوحة لسفن الطرفين المتحاربين التجارية والحربية على السواء بغير تمييز ولا استثناء ، ولكن انجلترا عطلت احكام تلك المعاهدة ولم تحفل بقواعد القانون الدولي العام المنظمة لحرية الملاحة ، الا انه من عادة انجلترا ان تغطى افعالها باسناد قانونية فكانت الحجة التي تدرعت بها انجلترا في كثير من مذكراتها التي ارسلت للدول المحايدة ان القيود التي فرضت على الملاحة تستند الى سيادة مصر على قناة السويس وان مصر مالكة القناة ولمصر حق الدفاع الشرعي ولها بمقتضى معاهدة سنة ١٨٨٨ ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بحماية امنها في الداخل والخارج متى كانت مهددة وان اقتضى الحال ان تقيّد حرية المرور في القناة وادعت انجلترا ان مصر قد هددتها قوات المحور ولما كانت انجلترا حليفة لمصر بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد اضطرت انجلترا للمعاونة الجيش المصري بقواتها على فرض تلك القيود والعجيب ان انجلترا عدلت عن هذه النظرية وقالت عكس ذلك حينما قامت الحرب الفلسطينية في مايو سنة ١٩٤٨ وفرضت مصر قيودا خفيفة على الملاحة في القناة فاحتجت انجلترا عليها بمعاهدة سنة ١٨٨٨ وحرى بنا ان ننوه بأن مصر علاوة على تمويلها جيوش الحلفاء قد شاركت مشاركة فعلية بقواتها الحربية في حراسة قناة السويس وطاردت طائرات المحور وقت اغارتها على القناة وتولت المدفعية المصرية صد تلك القوات

(١) تقرير مجلس ادارة شركة قناة السويس المقدم للجمعية العمومية للمساهمين في اجتماعها السابع والثمانين في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥

ومنعها من بث الغم في القناة وقد اعترف الساسة والعسكريون الانجليز
لمصر بأنها قامت بهذا العمل على نحو مرضي

وكان لشركة قناة السويس موقف عجيب أثناء الحرب اذ انضمت لقوات
الحلفاء وحاربت محاربة فعلية ولعلها فعلت ذلك باسم مصر وتنفيذا لمشيئتها
وتعليماتها فالشركة في القانون مصرية ومساهمة ولكنها لم تتلق التعليمات
من الحكومة المصرية بل جعلت نفسها فرعا من فروع الاميرالية البريطانية
وقد حدث ان سقطت فرنسا في صيف سنة ١٩٤٠ وكان على شركة قناة
السويس وقد عجز مكتبها الاداري في باريس عن مباشرة عمله في ادارة
القناة ان ترجع للاصيل وهو حكومة مصر وتسلم له الادارة وتلقى منه
التوجيه والارشاد ولكن الشركة بدلا من ذلك سلمت كيائها كله للاميرالية
البريطانية وهذه مخالفة خطيرة سنتعرض لشرحها بالتفصيل. في الجزء
الرابع من هذا الكتاب .

ورد في بيان مجلس ادارة الشركة الذي القى في الجمعية العمومية
لمساهمي شركة قناة السويس في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ما نصه :

« حياذ قناة السويس منصوص عليه في عقد تأسيس شركة القناة ،
ولكن طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا نيظ بالجيش البريطاني
بالاشتراك مع القوات المصرية أمر الدفاع عن حرية المرور وسلامة الملاحة
في القناة وكان على شركتكم اذن ان تشارك في هذا الصراع العالمي وتتحمل
بعض الاحداث التي اصابت مصر وانجلترا وفرنسا وان تساهم في
الجهود التي بذلتها الدول المتحالفة ضد العدو المشترك »

ويستفاد من العبارة المتقدمة ان شركة القناة التي جعلت من نفسها دولة
لا شركة قد سوت بين مصر صاحبة القناة وبين انجلترا وفرنسا تسوية
ليس لها من القانون اي سند مع ملاحظة ان هذه التسوية كانت لفظية
اذ لم تكن لمصر في الحرب ناقة ولا جمل وانما اتخذت ستارا لتبرير
تصرفات المغتصبين لقناة السويس

وجاء في التقرير أيضا :

« في الثلاث سنوات التي تقدم عنها الحساب (من ١٩٤٠ الى ١٩٤٢)
كانت فرنسا محتلة بقوات العدو وحرص مجلسكم وادارة الشركة العامة
على الاتصال المستمر بمصر والدفاع ضد العدو عن موجودات الشركة في
فرنسا وصيانة استقلال ادارتنا في مصر ضد العدو وتمكين هذه الادارة
من تقديم خدماتها لقضية الحلفاء .

« وفي نهاية سنة ١٩٤٠ اتخذ قرار بإرسال جزء من متعلقات الشركة الى الجزائر ٠٠٠ » ! وخطر من ذلك اعتراف الشركة في التقرير المتقدم بأنها سلمت سلطاتها كلها للحكومة البريطانية وقد جاء في التقرير بالنص :

« اتخذ مجلسكم في مستهل سنة ١٩٤١ قرارا من شأنه تخويل اعضاء مجلس الادارة البريطانيين الذين تتألف منهم لجنة لندن الاستشارية السلطات التي يحلون بها محل مجلس ادارة الشركة طوال احتلال باريس . وقبل الاعضاء الانجليز هذا التفويض في مستهل سنة ١٩٤٢ بمعنى ان ادارتنا في مصر كانت تتلقى تعليماتها مباشرة من اللجنة الاستشارية التي تعقد اجتماعات دورية في لندن » .

والكلام المتقدم معناه ان الشركة وهى شخص من اشخاص القانون المصرى قد خرجت على القانون وبدلا من ان تفوض حكومة مصر في امر القناة بما لها من سيادة عليها فوضت حكومة انجلترا عدو مصر واعطت لاعضاء مجلس الادارة الانجليز جميع السلطات .

وجاء في التقرير ايضا :

« قدمت الشركة خدمات فعالة لقضية الحلفاء فوضعت تحت تصرف الجيش البريطانى والبحرية البريطانية عددا كبيرا من منشئاتها ومكاتبها الادارية واقترضتها اجهزتها اللازمة لادارة القناة وسلمت للاميرالية البريطانية ورشها الكائنة ببور فؤاد واشتغلت هذه الورش ليل نهار طوال خمس سنوات لحساب الاميرالية البريطانية »

« واستمر هذا المجهود الحربى خمس سنوات فاصاب الشركة وموظفيها بأضرار ملموسة . ونحن نشعر أننا نعبر عن عواطفكم اذ نحى ضحايانا من موظفينا الذين خدموا قضية الحلفاء متطوعين في الجيش البريطانى والبحرية البريطانية وقد بلغ عدد الاسرى من سنة وعشرين وعدد الجرحى تسعة وعشرين ومات خمسة من رجالها في مصر واربعة من مديرينا في باريس تحت راية الحلفاء »

ونحن نتساءل هل كان ذلك لحساب مصر او تنفيذا لتعليمات صدرت من الحكومة المصرية؟! وكيف يمكن ان يقال بعدئذ ان القناة فى القانون الدولى العام وبمقتضى معاهدة سنة ١٨٨٨ منطقة حياد وان الملاحه فيها حرة للجميع فى الحرب والسلام بلا تمييز ولا استثناء؟! ان هذه الشركة الخارجة على القانون ، قد انكرت كعادتها وجود الحكومة المصرية وحولت القناة الى خط قتال وهذا أمر ترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة

لموقف مصر في الحرب وبالنسبة لمسئوليتها الدولية ، واني لا تساءل
ماذا يكون موقف شركة قناة السويس لو ان مصر قد وقفت في
المعسكر الآخر او قامت حالة من العداء المسلح بينها وبين بريطانيا ؟

كيف تستطيع مصر ان تطمئن الى ان هذه الشركة المارقة لن تطعننا من
الخلف ، وقد حدث ان طعننا فعلا حينما اشتعلت معركة القناة بعد
الغاء المعاهدة في ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ ؟

أفلا يدل تصرف الشركة اثناء الحرب العالمية الثانية على انها جعلت من نفسها
سلطة فوق سلطة الحكومة المصرية بل أهملت الحكومة المصرية وانكسرت
وجودها وتجاهلت اختصاصاتها حتى لا تكلف نفسها مشقة تغطية تصرفها
ولو من حيث الشكل بقرارات تصدر من الحكومة المصرية صاحبة الشأن
دون سواها

النتيجة

يخلص من كل ما قدمنا ان معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ قد اطلقت
يد انجلترا في مختلف شئون مصر وجعلتها تتصرف في القناة اثناء الحرب
تصرف المالك الذي لا شريك له في هذا الشريان الهام واهدرت انجلترا جميع
سلطات الحكومة المصرية وجعلت من مصر نفسها مسرح قتال ومزرعة
تمونها بالقوت وتمدها بكل ما تحتاج اليه من معونات مادية وادبية وسخرت
شعب مصر في أغراضها الحربية وانطلق جنودها وجنود حلفائها في
المدن والقرى يعتدون على الناس ويعبثون بكل الحرمات والمقدسات
ماطاب لهم العبث ويسطون على الاملاك وينشرون مفاسد الاخلاق
وهم في مأمن من القانون بسبب الحصانات التي نالوها في بروتوكول
ملحق للمعاهدة فكان طبيعيا حينما تضع الحرب أوزارها ان تقوم مصر
قومة رجل واحد وتطلب الخلاص من تلك المعاهدة المشؤومة

الفصل الرابع ميثاق الأمم المتحدة

الغريبات الاربع - ميثاق الاطلنطى فى ١٤ اغسطس سنة ١٩٤١ مشروع
المائتين تصريح موسكو فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٣ - مؤتمر الهرم ثم تصريح
طهران فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ - ميثاق سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ -
عناصر حقوق الدولة فى النظام الجديد هل تتدفع مصر بهذه الحقوق - النتيجة

اشتبكت انجلترا وفرنسا فى حرب ضروس ضد المانيا منذ ٣
سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، ولم تفكرا فى الالتجاء الى عصبة الامم ضد المانيا
لايمانهما بأن العصبة التى عاشت فى كنفهما عشرين سنة كانت اكدوبة
وسلحا يستخدمانه ضد الضعفاء ولكنه كان مقلولا ضد الاقوياء ،
وكانت شكوى فنلندا ضد روسيا فى سنة ١٩٣٩ آخر فصول مسرحية
جنيف وقد خفت صوتها وخوى بناؤها الا من المكتبة وطوت المدافع
عهدا واسدلت على منبرها الستار الى الابد .

ولكن قام بعض الدعاة للحركة السلمية منذ قيام الحرب العالمية
الثانية مبشرين ومنسدرين ، وكان اسبقهم البابا بيوس الثانى عشر الذى
لقى خطابا فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ندد فيه بالمعتدين على الشعوب
الصغيرة ، كما ندد بالحرب ومصائبها المادية والمعنوية ونتائجها الاقتصادية
والاجتماعية . وحدد البابا اسس السلم الدولى قائلا انه لا بد ان يرتكز
على حقوق الشعوب فى الحياة والاستقلال من غير تمييز بين
صغيرها وكبيرها وقال انه لاسلام للعالم الا اذا استجيبت صرخات البلاد
المغلوبة على امرها وانه لا بد من اعادة النظر فى المعاهدات للتأكد من انها وليدة
ارادة حرة ، وطالب بانشاء منظمات دولية مع الاسترشاد بالتجارب التى
فشلت فى هذا المضمار ، ونبه البابا فى خطابه الدول الكبيرة لحق الشعوب
فى تقرير مصيرها بنفسها معتبرا هذا الحق المقدس اقصى ما يهدف اليه
الانسان بوصفه عضوا فى امة من الامم .

هذا هو الصوت الذى ارتفع فى القارة الاوروبية ، صوت البابا الذى
يستظل بجاهه الصليبيون ، وفى الجهة الاخرى من العالم ارتفع صوت الرئيس
فرانكلين روزفلت يردد نفس الدعوة البابوية بعبارات اخرى ، ولروزفلد
تصريح مشهور ادلى به فى « بونيس ايرس » فى سنة ١٩٣٦ وقال فيه انه
يدعو الى سلام يقوم على اساس وحدة عالمية ، وقد كانت ذكرى ولسون

شاخصه امامه ، فبعد ان اذيع خطاب البابا الذي تقدمت الاشارة اليه وجه روزفلت في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ كتابا الى البابا حمله رسول خاص هو المستر « مايرون تايلور » Myron Tylor وفي هذا الخطاب تكلم الرئيس الامريكى عن عواطف بلاده فقال :

« ان أبناء وطنى قد فهموا أخيراً ان الزمن والمسافة لم تعد لهما نفس المعانى التى كانت معروفة من قبل ، وهم يؤمنون ان ما يصيب جزءاً من الانسانية يحيق ببقية اجزائها ، ولا سبيل للقضاء على قوى الشر الا باتحاد جميع الذين يبحثون عن النور والسلام

» وفى هذه الآونة لا يستطيع رئيس روجى أو مدنى ان يعمل طبقاً لحطة واضحة فى وضع حد للتخريب والتدمير ومعاودة البناء ، ولكن سوف يحين الوقت الملائم لذلك . »

وقد أذاع روزفلت على العالم فى ٦ يناير سنة ١٩٤١ تصريحاً عماسماً بالحرىات الاربع ، ويعد هذا التصريح بمثابة ميثاق من موثيق السلام ، وقد قال فيه :

« نأمل ان يطلع علينا المستقبل الذى نعمل على اعداده فى الوقت الحاضر بحضارة تقوم دعائمها على حريات البشر الاساسية

» وأولى هذه الحريات : حرية القول والرأى
« والثانية : الحرية التى تجعل فى استطاعة كل انسان ان يعبد الله وفق معتقده

» والثالثة : الحرية التى يحصل عليها الانسان بالتححرر من نير البؤس والعوز .

« والرابعة : الحرية التى تنتج عن التححرر من الخوف .
» وليست هذه الحريات آمالاً بعيدة المنال يتطلب تحقيقها احلاماً طويلة ، ولكنها مبادئ حقيقية ملموسة يجب على جيلنا الحاضر ان ينشرها فى العالم أجمع »

دخلت الولايات المتحدة فى جحيم الحرب فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وذلك بعد انقضاء بضعة اشهر على اعلان ميثاق الاطلنطى الذى وقع روزفلت وتشرشل فى ١٤ اغسطس سنة ١٩٤١ حينما تقابلا على ظهر بارجة حربية فى المحيط الاطلنطى وتضمنت وثيقة الاطلنطى المبادئ الآتية :

أولا - لاتسعى أمريكا وبريطانيا الى أى توسع اقليمي أو غيره
ثانيا - تريدان الا يقع أى تبدل اقليمي يخالف رغبة الشعوب صاحبة
الشان

ثالثا - تحترمان حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكومات
التي تدير شئونها وانهما ترغبان فى أن تسترد الامم التي غلبت على أمرها
حقوقها وحكوماتها الحرة .

رابعا - انهما ستحاولان - مع احترام التزاماتهما القائمة الآن -
منح جميع الدول صغيرة كانت او كبيرة ، ظافرة او مقهورة ، حق
الوصول الى اتفاقات تجارية متساوية والحصول على مواد العالم الاولية التي
تحتاج اليها لرخائها الاقتصادي

خامسا - انهما ترغبان من الوجة الاقتصادية فى الحصول على التعاون
التام بين جميع الامم لتأمين احوال أوفق للعمل وضمان التوازن الاقتصادي
والسلامة الوطنية .

سادسا - انهما تأملان بعد سحق الاستبداد النازى ان تتوسط دعائم
السلم الذى يتيح لجميع الامم وسائل العيش بسلام فى دائرة حدودها
وتمكنين الناس فى جميع انحاء المعمورة من العيش فى مامن من الشقاء والخوف
سابعا - ان مثل هذا السلم يجب ان يمنح جميع الرجال حق مباشرة
التجارة الحرة عبر البحار والتمتع دون قيد بالمواصلات البحرية .

ثامنا - انهما تعتقدان انه يجب على جميع أمم العالم - لاسباب ادبية
ومادية - ان تعدل عن استخدام سلاح القوة . وما دام لا يمكن المحافظة على
أى سلم فى المستقبل اذا ظلت الامم التي تهدد او يمكنها أن تهدد جيرانها
بالاعتداء تستخدم الاسلحة البرية والبحرية والجوية فهما يريدان أن
تجريد هذه الامم من السلاح أمـرجوهرى الى أن يتم وضع نظام دائم
واسع النطاق للطمانينة العامة وهما فى الوقت نفسه يشجعان جميع
التدابير العملية الاخرى المؤدية الى تخفيف أعباء التسليح عن عاتق الشعوب
المحبة للسلم .

تلك هى البنود الثمانية التي أعلنها روزفلت وتشرشل فى ١٤ اغسطس
سنة ١٩٤١ وانها لتذكر بينودولسون الاربعة عشرة مع اختلاف فى الصيغة
فولسون كان يتكلم عن دول وشعوب ومناطق ولكن بنود الاطلنطى جاءت فى
قالب مبادئ عامة ، ووضحت بوجه خاص مبدأ حق الشعوب فى تقرير
مصيرها بنفسها ، وهو المبدأ الذى يستفاد من البند الثانى من بنود

ولسون ومبدأ حرية البحار والتمتع دون قيد بحق مباشرة لتجارة وهو الذي نص عليه في البند السابع من ميثاق الاطلنطي ، لم يرد له ذكر في وثيقة ولسمون .

في سنة ١٧٧٦ اعلنت الولايات المتحدة الامريكية استقلالها عن انجلترا وفي سنة ١٨٢٣ اتسع هذا الاستقلال حتى شمل القارتين الأمريكيتين وفي ١٤ اغسطس سنة ١٩٤١ اعلن رئيس الولايات المتحدة وثيقة الاطلنطي التي هي حجر الزاوية في نظام العالم الجديد وقد انضم اليه في ذلك الاعلان ، الاستعماري العجوز ونستون تشرشل ، وفي اول يناير سنة ١٩٤٢ انضم الى ميثاق الاطلنطي كل من روسيا السوفيتية والصين واستراليا وبلجيكا وكندا وكوستاريكا وكوبا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية دومنيك وسلفادور واليونان وجواتيمالا وهايتي وهندوراس والهند ولكسمبورج وهولندا ونيوزيلندا ونيكاراجوا والنرويج وبنما وبولندا واتحاد جنوب أفريقيا ويوغسلافيا ، ثم انضمت العراق وايران والبرازيل والحبشة والمكسيك والفلبين (١)

وأما مصر فقد أعلنت حكومتها في نوفمبر سنة ١٩٤٣ انضمامها الى ميثاق الاطلنطي وارسلت بذلك تبليغا الى كل من بريطانيا وأمريكا ، واجابت حكومة انجلترا بانها « تشاطر الحكومة المصرية اقتناعها بأن الميثاق سيوطد العلاقات القائمة بين مصر وجميع الشعوب الاخرى التي تحدوها الرغبة في أن تكفل للعالم مستقبلا اسعد وهي تعترف بالمساعدة التي قدمتها مصر اليها عن طيب خاطر في الكفاح الحاضر على اساس معاهدة التحالف المصرية ، البريطانية ، كما انها موقنة بأن الحكومة المصرية والشعب المصري ، لن يكونا أقل استعدادا للمساهمة في المهمة العظيمة الشاقة - مهمة اعادة بناء العالم بعد فوز الامم المتحالفة - وهي المهمة التي تقتضي بذل جميع الجهود (٢)

لم يقتصر نشاط أمريكا على تصريحات سياستها واعلان الوثائق المتقدمة ، بل نشط عدد من رجال القانون الدولي في القارة الامريكية وعقدوا اجتماعات عدة في بلاد مختلفة وتنقلوا بين نيويورك و «لويس آنجولس» وأتاوا وواشنطن وغيرها ووفق هؤلاء الفقهاء الامريكيون في وضع المشروع المسمى بمشروع المائتين وهو بمثابة تقنين للقانون الدولي

(1) Albert de La Pradelle. « La paix moderne » (1899-1945), p. 105.

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مصر سنة

الجديد ، ومعروف ان القانون الدولي ليس نصوصا مكتوبة ولكن هؤلاء حاولوا صياغته في عدة نصوص ، ولم تكن لهيئتهم صفة رسمية ولكن حكومة الولايات المتحدة اعترفت بهم وأشار « كوردل هل » Cordell Hull في خطاب له في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ الى مجهودهم قائلا انهم يضعون نظاما للجماعة الدولية . وقد وضعوا ستة بنود جعلوها اساسا للقانون الدولي الجديد وصاغوا عشرة مبادئ وقدموا ثلاثة وعشرين مادة مقترحة ، واهم ما جاء في مشروع المائتين هذا قولهم ان الدوال تؤلف جماعة واحدة وان لشعوب العالم مصالح مشتركة تقتضى حمايتها ونموها رعاية من الجماعة الدولية ، وهذه الجماعة اذ تقوم بواجب الرعاية تستخدم حقا مقرر في القانون الدولي العام ، ولكي يعيش هذا القانون ينبغي ان تتعاون الدول على تحقيق رفاهية الشعوب وصيانة العلاقات الدولية والتأكد من سيرها في نطاق مبادئ العدالة ، وعلى كل دولة ان تراعى في علاقتها بغيرها وبالجماعة الدولية احكام القانون الدولي وان تحد من سيادتها طبقا لهذه الاحكام ، واخلال دولة ايا كانت بواجباتها الدولية امر يعنى مجموعة الدول . الخ .

مبدأ المساواة في السيادة

في تصريح موسكو في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣

واكثر من ذلك صدر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٣ تصريح موسكو المشهور ووقعه وزراء خارجية روسيا وبريطانيا وأمريكا والصين وجاء في المادة الرابعة منه ان الدول المذكورة « تعترف بأنه ينبغي ان يوضع في اسرع وقت نظام دولي عام يقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبسة للسلام وتشترك فيه كل الدول صغيرها وكبيرها ، لكي تضمن السلام والامن بين الدول »

وجاء في المادة الخامسة انه بمجرد عودة الامن وقيام نظام جماعي له ستتساور الدول فيما بينها لتقوم الجماعة الدولية بعمل ما من شأنه سلام العالم .

وذكر البند السادس بالحرف الواحد « انه بعد ان تضع الحرب أوزارها لن تستخدم اية دولة قواتها العسكرية التي تكون موجودة في أرض دولة أخرى ، الا في الاغراض المنوه عنها في هذا التصريح (أي صيانة سلام العالم) وبعد . شاوره الدولة صاحبة الاقليم .

«Après la fin des hostilités, les puissances ne feront pas usage de leurs forces armées à l'intérieur d'autres Etats, sauf pour les buts envisagés dans cette déclaration, et cela après s'être consultées».

وما معنى المساواة فى السيادة ، ذلك المبدأ الذى نص عليه البند الرابع من تصريح موسكو ؟! معناه المساواة أمام القانون وإمام القاضى الذى يفصل فى نزاع بين دولة وأخرى فلا يصح له ان يقيم وزنا للمصالح الخاصة لدولة بعينها ، ومعنى ذلك ان الدول امام القانون الدولى العام كالأفراد أمام القانون الخاص (١) ، ولقد أكد « كوردل هل » وزير خارجية أمريكا اعتراف أمريكا بمبدأ المساواة فى السيادة فى مذكرته المؤرخة فى ٢١ مارس سنة ١٩٤٤ التى شرح فيها سياسة أمريكا الخارجية ، ولكن أولئك الذين تصدوا لبناء عالم جديد اكتفوا بإيراد المبدأ فى صيغة عامة مبهمه دون ان يعينوا طريقة تطبيقه وكيفية تنفيذه . واعتذر الفقهاء عن واضعى المبدأ بأن حالة الحرب لم تكن لتسمح لهم بأن يفكروا تفكيراً هادئاً ويضعوا تقنيناً محكماً (٢)

ومن الاحداث التاريخية الهامة أن الذين تصدوا لوضع نظام العالم الجديد اجتمعوا فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ بفندق « مينا هاوس » وسمى اجتماعهم بمؤتمر الاهرام وقد شهدته الرئيس روزفلت والمستر ونستون تشرشل والمارشال شيانج كاي شيك وغيرهم من رجال الحرب والسياسة ، وانتهز زعماء المعارضة هذه الفرصة وقدموا للمجتمعين بمينا هاوس مذكرة موقعة من حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى (وقتئذ) وحسين هيكل رئيس الدستوريين ، والمرحوم احمد ماهر عن السعديين ومكرم عبيد عن الكتلة الوفدية ، وهذا بيان الطلبات التى تضمنتها تلك المذكرة :

« ١ - لا يخالج مصر شك فى ان يسلم لها باستقلالها التام تسليمها مطلقا ، مما يضمن لها التمتع بكامل سيادتها على جميع اراضيها اسوة بسائر الامم ، ولا تشك فى أن كل ما يقيد او يحد هذه السيادة ، وذلك الاستقلال سيلغى بأجمعه الفاء قطعيا على اختلاف ماهيته أو مدته ، وان مصر لعلى يقين بأن حليفاتها بريطانيا العظمى ستكون فى طليعة المؤيدين لذلك وانها ستبادر الى التسليم برفع القيود التى أوجدتها معاهدة سنة

(1) William Beveridge, « Le prix de la paix », Genève 1945, p. 123.

Fernand Dehousse, « Cours de politique internationale », Bruxelles 1945, p. 84.

(2) Lazare Kopelmanas, « L'organisation des Nations Unies », Paris 1947.

١٩٣٦ رفعا باتا لاسيما وان القيود العسكرية الواردة فيها انما جاءت وليدة ما كان يتهدد العالم من العدوان، فقد تعين اذن ان ترفع هذه القيود بارتفاع الاسباب التي دعت اليها، واصبح لزاما أن تجلو عن مصر بعد نهاية الحرب جميع القوات الاجنبية التي بأراضيها ايا كانت جندياتها لان بقاء اى جيش على أراضيها لن يكون له اى مسوغ .

٢ - وكذلك يتعين ان تسترد مصر كامل سلطاتها وحدها على قناة السويس ذلك السلطان الذي اقرته لها معاهدات سابقة .

٣ - وعلى ضوء ميثاق الاطلنطي وتمشيا مع روحه ، فان مصر لعلى يقين بأن الروابط العديدة التي ربطت بينها وبين السودان وجعلت منهما وحدة غير منقسمة منذ قرون بعيدة يجب ان يعترف بها قانونا كما هي قائمة فعلا .

٤ - وكذلك تتطلع مصر بحق لان تتبوأ مقعدها فى مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة ممتعة بكامل سيادتها .

« تلك هى اخص ما تتطلع اليه الامة المصرية من آمال حقة ترتجىها ، لا ارتكانا على حقوقها الطبيعية فحسب وانما لتستطيع معها ان تضطلع بالاعباء التى تفرضها عليها شؤونها القومية والالتزامات التى تقتضيها واجبات التعاون الدولى وفروض التضامن بين الامم والتى من اخصها أداء الرسالة التى هيأها لها مركزها بين أمم الشرق الأدنى »

ولم تظفر هذه المذكرة بأى رد ، ولكن جاء فى نهاية تصريح طهران الذى وقعه الاقطاب الثلاثة روزفلت وستالين وتشرشل هذه العبارة « اننا ننتظر فى ثقة شروق اليوم الذى تعيش فيه شعوب الارض طرا حياة حرة لا تمتد اليها يد الارهاب والظلم حياة مستوحاة من رغبات الشعوب وضمائرهما »

« Nous attendons avec confiance le jour où tous les peuples de la terre pourront vivre librement, à l'abri de la tyrannie, selon leurs désirs respectifs et selon leur conscience ».

بعد تلك التصريحات المتلاحقة دخل مشروع تأسيس النظام الدولى للعالم الجديد فى مرحلة التنفيذ ، فوضعت عدة مشروعات، وقدم الفقهاء الكثير من البحوث والدراسات ، ولعل من أهمها مشروع « دمبرتون اوكس » Plan de Dumbarton Oaks فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٤٤ اذ اجتمع فى

دمبرتون او كس في واشنطن ممثلو بريطانيا وأمريكا والصين والاتحاد السوفيتي وانتهوا الى بيان الاسس التي تقوم عليها الهيئة المنشودة والاهداف التي ترمى اليها والمبادئ التي تعمل بمقتضاها ، واتفقت وفود الدول المشار اليها على عرض توصياتها على حكوماتها لتكون اساسا للبحث في مؤتمر لاحق تمثل فيه كل الامم (١)

وفي ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ اصدر الاقطاب الثلاثة ستالين وروزفلت وتشرشل اثر اجتماعهم في « يالتا » على البحر الاسود قرارات مسهبة خاصة بالمانيا وهزيمتها واحتلالها والغرامة التي تفرض عليها ومؤتمر الامم المتحدة وتحرير اوروبا ومسائل بولندا ويوغسلافيا والاتحاد للسلم كما اتحدوا في الحرب ، وجاء ضمن تلك القرارات مانصه : « لقد عقدنا العزم على أن ننشىء مع حلفائنا في اقرب فرصة ممكنة هيئة دولية عامة للمحافظة على السلم والامن . ونعتقد ان هذه الهيئة ضرورية سواء لمنع الاعتداء او لازالة الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي الى الحرب وذلك بالتعاون الوثيق المستمر بين كافة الشعوب المحبة للسلم »

وتنفيذا لما اتفق عليه في بالتا قامت الولايات المتحدة بتوجيه الدعوة ، باسمها وبالنيابة عن الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والصين ، لعقد مؤتمر يتولى وضع ميثاق للامم المتحدة على اساس مقترحات دمبرتون او كس ، وقد وجهت الدعوة الى جميع الدول التي أعلنت الحرب على المانيا او اليابان في تاريخ اقصاه اول مارس سنة ١٩٤٥ بشرط ان تكون قد وقعت تصريح الامم المتحدة ، وقد وافق البرلمان المصرى على قرار اعلان الحرب على المانيا واليابان في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ ،

وقد تلقت مصر الدعوة الى مؤتمر سان فرانسيسكو في ٥ مارس سنة ١٩٤٥ وتم وضع هذا الميثاق والتوقيع عليه في ٦ يونيو سنة ١٩٤٥ (٢) وقد جاء في ديباجة هذا الميثاق مانصه : « قد آلينا على أنفسنا ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت في خلال جيل واحد على

(1) Dehousse Fernand, Cours de politique internationale, le plan de Dumbarton Oaks, la Conférence de San-Francisco, Bruxelles, 1945.

(٢) الدكتور زكى هاشم ، الامم المتحدة امصر سنة ١٩٥١

Pollux, The interpretation of the Charter of the United Nations. The British Year Book of International Law, 1946.

الانسانية مرتين احزاناي عجز عنها الوصف ، وان تؤكد من جديد ايماننا
بالحقوق الاساسية للانسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء ،
والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية .

حقوق الدولة المقدسة في ميثاق الامم المتحدة

أضحت مصر التي استركت في الامم المتحدة وساهمت في بناء العالم الجديد
دولة ذات شخصية دولية كاملة ، ولاستطيع اية قوة ان تأبى عليها التمتع
بالحقوق المقررة لكل دولة بمقتضى الميثاق ومبادئ القانون الدولي العام
الحديثة .

وان اهم ما يركز عليه كيان الامم المتحدة لهي المبادئ القويمة التي عينها
الميثاق وهي :

أولا - مبدأ المساواة في السيادة بين الاعضاء

ثانيا - أداء الالتزامات الدولية مقابل التمتع بمزايا الميثاق .

ثالثا - تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

رابعا - عدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية

خامسا - معاونة الامم المتحدة والامتناع عن مساعدة الدول المخالفة

سادسا - سير الدول غير الاعضاء على هذه المبادئ حفظا للسلم

سابعا - عدم المساس بالسلطان الداخلي للدول او التدخل في شئونها

الداخلية (١)

قرر مؤتمر سان فرانسيسكو مبدأ المساواة في السيادة للدول الاعضاء في

منظمة الامم المتحدة ، وفسر هذا المبدأ تفسيراً فحواه :

١ - ان الدول الكبيرة والصغيرة سواء أمام القانون

٢ - ان كل دولة تتمتع بالحقوق اللصيقة بالسيادة الكاملة

٣ - ان شخصية الدولة مصونة ، وكذلك سلامة اقليمها واستقلالها

السياسي .

٤ - ان على الدولة ، في ظل النظام الدولي ، ان تؤدي باخلاص

واجباتها والتزاماتها الدولية .

هل يتفق مع هذه المبادئ ان تحتل بريطانيا بقواتها المسلحة جزءاً من

(١) دكتور زكي هاشم ، المرجع السابق .

أرض مصر ، وتهيمن على مداخل قناتها وتحتل مطارات وتضع يدها على قاعدة حربية في منطقة قناة السويس ، ثم تحتل وتستغل وتدير نصف مصر الجنوبي ، بل الجزء الأكبر من مصر في السودان ، وهو الذي تنبع منه حياة الوطن المصري !؟

ان مصر وبريطانيا عضوان بالامم المتحدة متساويان امام القانون فاين هي المساواة ، واين هي الحقوق اللصيقة بسيادة مصر الكاملة وقد انتزعتها بريطانيا عنوة واقتدارا ، وهل يمكن ان يقال ان سلامة مصر مكفولة مع وجود هذا الاحتلال في حين أنه صورة صارخة من صور العدوان ولم يوضع ميثاق الامم المتحدة الامنع هذا العدوان ، حتى لاتتازم العلاقات الدولية ويضطرب السلام العام !؟

نريد ان نرجع الى القانون الدولي العام لنبحث عن حقوق الدولة الاساسية التي قدسها هذا القانون ، لنبين مبلغ استهتار بريطانيا بأحكامه مع أن ميثاق الامم المتحدة يوجب على الدول الكبيرة والصغيرة على السواء ان تنزل على احكام هذا القانون .

حق الدولة في الوجود

LE DROIT A L'EXISTENCE

لكل دولة حق في الوجود ، وهذا الحق مقرر منذ القدم وقد نص عليه عهد عصبة الامم في مادته العاشرة اذ تعهدت الدول بأن تحترم كل واحدة سيادة الاخرى على اقليمها ولا تعدو واحدة على الاستقلال السياسي لغيرها والمادة الرابعة من ميثاق الامم المتحدة تنص على أنه « يمتنع اعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن ان يهددوا بالقوة او ان يستخدموها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاية دولة او على اى وجه آخر لايتفق ومقاصد الامم المتحدة (١)

ويتفرع عن حق الدولة في الوجود حقان مقدسان :

أولا - حقها في البقاء droit de conservation

وهو حق ينتظم الحقوق الاتية :

(١) وليس هذا المبدأ جديدا في القانون الدولي العام ، ففي الولايات المتحدة الامريكية صدر تصريح رسمي في ٢٨ ابريل سنة ١٨٤٨ (رسالة بولك Polk) رتب على مبدأ مونرو أن لكل دولة حقا في الاستقلال التام وأن هذا الحق لا تحرم منه باية حال ، بل ولا يجوز لها ان تضع نفسها او تقبل وضع نفسها تحت حماية دولة اخرى ، ونص على هذا أيضا في تعليمات وزير خارجية الولايات المتحدة الى سفيرها بلندن في ٢٠ يوليو سنة ١٨٩٥ بمناسبة الخلاف بين بريطانيا وفرنسا.

١ - حقها في طلب الكمال droit de perfectibilité

٢ - حق الدفاع défense

٣ - حق الدولة في تأمين اقليمها ورعاياها sûreté

ثانيا - حق الدولة في الحرية droit de liberté

ومعناه حقها في السيادة والاستقلال ولهذا الحق عناصر تباشرها الدولة في الداخل ، وهي حق التشريع والقضاء ، وادارة شؤون الاقليم ، وحقسوق تباشرها في علاقاتها مع الدول الاخرى واقدسها حق المساواة في السيادة ، وحق الاحترام المتبادل وحق حرية التجارة

حق البقاء

DROIT DE CONSERVATION

لاستطيع قوة في الارض مهما عظمت ان تنازع الدولة في حقها في اتخاذ ما من شأنه بقاءها وحفظ كيانها المادى والمعنوى ، فهذا حق طبيعى من الصق الحقوق بالدولة وهي لا تستطيع ان تحيي بدونه ، وقد فرع الفقهاء حديثا عن هذا الحق الحقوق الاتية :

١ - حق الدولة في السعى نحو الكمال ، ومعناه ان كل دولة لها كامل الحق في تنمية قوتها الصناعية والتجارية ، وفي الاخذ بأسباب النهضات العلمية والفنية ، وفي تنمية عدد رعاياها ورفع مستواهم الصحى والثقافى والمادى والاجتماعى ، وكذلك في تنمية موارد ثروتها الطبيعية والمعنوية دون ان يرد على سلطان الدولة في ذلك قيد الا ما تقتضيه مصلحة العائلة الدولية من غير تمييز ولا استثناء لدولة او عدد من الدول، وفي نطاق ميثاق الامم المتحدة .

٢ - حق الدولة في الدفاع عن نفسها ، فللدولة حق طبيعى في دفع المعتدى وطرده من اقليمها ولها ان تستعمل لذلك ما تشاء من الوسائل والاساليب ، ووجود جندى اجنبى فوق ارض الدولة يستتبع حتما تخويلها استعمال حق الدفاع الى آخر مدى ، وهذا الحق « لاصق بحق الدول في السيادة ، وتتضمنه المعاهدات بطريقة ضمنية » ، وهذا التعبير ورد في مذكرة امريكية بشأن ميثاق بريان - كيلوج ، وقد ذكرت فيها هذه العبارة

« Droit inhérent à la souveraineté de tous les Etats implicitement contenu dans tous les traités ». (١)

(١) ميثاق بريان - كيلوج ، مذكرة امريكية بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ ، منشورة بمجلة القانون الدولى العام الفرنسية عدد ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، ص ٦٧٧ . وراجع ايضا كتاب روح القوانين لمونتسكيو ، الفصل الثانى

و « لكل دولة مطلق الحرية ، في كل وقت ودون أن تتقيد بنصوص المعاهدات ، بالدفاع عن أراضيها ضد أي عدوان أو غزو ، ولها وحدها أن تقرر ما اذا كانت الظروف تخولها أن تلجأ الى الحرب كوسيلة للدفاع الشرعي أم لا »

«Chaque nation est libre, à tout moment et sans égard pour les dispositions contenues dans les traités, de défendre son territoire contre une attaque ou une invasion, elle seule a qualité pour décider si les circonstances exigent le recours à la guerre de légitime défense».

ويعترف ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٥١ لكل دولة بحقها في الدفاع عن نفسها بقيود لا تؤثر في جوهر الحق ولا تغل يد الدولة عن استعماله بآية حال ، وحتى الدولة الموضوعة في نطاق نظام حياد دائم لم يحرمها القانون الدولي العام من أن تستعمل بنفسها حق الدفاع عن أراضيها ودفع العدوان ، ويجمع الفقهاء على القول انه لو فرض أن تحقق الحلم الذي ينادى بإنشاء جيش دولي يناط به دفع العدوان فإن وجود هذا الجيش ومبادئ الضمان الجماعي ليس من شأنها حرمان المعتدي عليها من دفع العدوان بنفسها (١)

ونستنتج من ذلك أن حق الدفاع عن أرض الوطن لا ينقل من الدولة الى حليف لها ، فما بالنا اذا كان هذا الحليف نفسه هو المعتدي وعدوانه ما زال ماثلا ومستمرا ؟!

٣ - وللدولة حق اتخاذ ما من شأنه تأمين اقليمها ورعاياها ونظمها Sûreté وصيانة مصالحها الحيوية intérêts vitaux فيجوز للدولة بمقتضى أحكام القانون الدولي العام مراعاة لاعتبارات الامن التي تقدرها هي أن تضع جميع الاجانب الموجودين بديارها تحت نظام مراقبة دقيقة وتحصي خطواتهم وسكناتهم حتى لو كانوا رعايا دول صديقة أو حليفة ولها أن توصلد موانئها الحربية ومطاراتها وغير ذلك في وجه أية دولة ، كما أنها تراقب حدودها ومداخلها وهكذا ولا تستطيع الجماعة الدولية أن تشكو أو تعترض لان حق الدولة في الامن حق مقدس ، أفليس مما يهدم هذا الحق أن تحتل دولة أجنبية في أرض مصر قاعدة حربية ضخمة بمنطقة قناة

(1) Marcel Sibert, Traité de Droit International Public, Le Droit de la paix, Tome 1, Paris 1951, p. 232.

السويس بما تحتويه من ورش ومطارات وأماكن تدريب الجيوش وغير ذلك ولا تعرف الدولة المصرية شيئا عما يجري بداخل تلك القاعدة؟! والعجيب أن يسمح بهذا ، بل يفرض على مصر أن تترك عدوها المعتدى عليها يصول ويجول في أهم نقطة حيوية بها ، ويهيمن على موان ومطارات أرضية ومائية ويتجسس ويفعل ضد مصر كل ما يريد ، وهذا في الوقت الذي تتكفل الدول الكبيرة وتنشئ منظمات اقليمية ضخمة للدفاع ، ضد خطر احتمالي هو روسيا ، فتوقع معاهدة شمال الاطلسي مثلا في ١١ ابريل سنة ١٩٤٩ ، وأما مصر فيطلب منها باسم الدفاع عن الغرب أن تشارك في هذا الدفاع مع عدوها القديم !!

حق الحرية

من المبادئ الراسخة التي قررتها الثورات وتضحيات الشعوب ضد الطغيان أن الحرية حق طبيعي لا يتجزأ ولا ينتقل ولا يسقط بالتقادم ، وكما تقدس الشرائع حرية الفرد في الدولة تقدس كذلك حرية الدولة في المجتمع الدولي وتنبني على حرية الدولة سيادتها الداخلية وسلطانها على رعاياها ذلك السلطان الذي لا تشاركها فيه دول أخرى ، وسيادتها الخارجية أي حق الاستقلال (١) والدولة لا تستطيع أن تتمتع باستقلالها الخارجي الا اذا كانت ذات سيادة في الداخل

ومعنى سيادة الدولة في الداخل أنها تقرر بمحض ارادتها واختيارها شكل الحكومة ملكية أم جمهورية وتستمده وجودها من ارادة الشعب لا من سلطان دولة أجنبية ، وكذلك تحكم بمقتضى الدستور الذي تريده وتعديل وتبديل في هذا الدستور دون أي تدخل أجنبي بشرط أن لا تضر بمصالح جماعة الدول المتمدينة ، ولا يمكن بأية حال أن يفرض على دولة عضو في العائلة الدولية شكلا من أشكال الحكم غير ما يريده شعبها .

وتترتب على ذلك النتائج الآتية :

١ - اذا قامت حركة داخلية في دولة من الدول لقلب نظام الحكم أو تغييره ولو باستخدام القوة ، فلا تملك أية دولة أجنبية أن تتدخل أو تتعرض لتلك الحركة . وقد انقضى زمن المحالفات المقدسة التي كان يعقدتها الملوك الطغاة ليستعين بعضهم ببعض في قمع حركات الشعوب ، والقيود

(1) V. Adolphe, De lanotion de souveraineté dans la politique de Spinoza, 1910.

Le Fur, — L'Etat, la souveraineté et le droit, 1906.

الوحيد الذي يرد على ذلك هو أن تؤذى الثورة مصالح أجنبية فيجوز للدول التي أهدرت حقوقها أن تتدخل بالقدر الذي يكفل منع العدوان على تلك المصالح

٢ - يجب أن يكون دستور الدولة متلائماً مع أسس المدنية الحديثة. ولكن مخالفة هذه القاعدة لا تستتبع التدخل في شئون الدولة وإنما تؤثر فقط على علاقاتها الخارجية .

٣ - على كل دولة أن تضع دستوراً على أسس تتفق مع مبادئ القانون الدولي العام . وذلك لكي لا تدعى دولة أنها لا تستطيع أن تنفذ أحكام القانون الدولي العام لأنها تخالف نصاً من نصوص دستورها .

٤ - تمتع الدولة باستقلالها الداخلي ليس معناه اهدار حقوق الاقليات ومن مظاهر سيادة الدولة في الداخل أن تستقل بإدارة شئونها الداخلية ونظمها الاجتماعية وإدارة مرافقها العامة ، فلا يعهد بشيء من هذه المرافق لسلطة أجنبية .

وتباشر الدولة المستقلة بنفسها وبغير تدخل أجنبي في أي شكل كان سلطان التشريع والقضاء ، ولا يشاركها غيرها في السيادة على إقليمها أو أي جزء من هذا الإقليم

حق الدولة في الاستقلال (١)

الدولة المستقلة بالمعنى القانوني، هي تلك التي لا يعلو على سلطانها سلطان دولي آخر بحيث يستطيع أن يوجه سياستها الخارجية وجهة معينة ، والدولة المستقلة هي التي تنفرد بتقرير وإدارة سياستها الخارجية (٢) وهذا الحق المعترف به لكل دولة ثابت في أحكام القضاء الدولي ، فقد نوه عنه صراحة في أحكام المحاكم الدولية ، ومنها الحكم المشهور الذي صدر في ٧ سبتمبر سنة ١٩١٠ في قضية مصايد الاطلنطي ، وكذلك في أسباب الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية الدائمة في قضية « لوتس » . ونص على هذا الحق كذلك في القرار الذي أصدره المعهد الأمريكي للقانون الدولي في سنة ١٩١٦ ، وهو وارد صراحة في الفقرة الثالثة من ميثاق الاطلنطي لسنة ١٩٤١ ، وتؤكد عبارات قوية في مشروع اعلان حقوق

(1) Ch. Rousseau. — L'indépendance de l'Etat dans l'ordre international (Rec. des Cours de l'Académie de la Haye, (1949).

(2) Brierly. — The Law of Nations, Oxford 1928.

والتزامات الدول الذي قدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وقد صدر في سنة ١٩٤٨ ميثاق للدول الامريكية La Charte de l'Organisation des Etats Américains ونص فيه على أن الاستقلال من اقدس حقوق الدولة وأن الدولة هي التي تدافع بنفسها عن اقليمها

وأرجو أن يكون مفهوما أن الامم المتحدة ليست سلطة عليا فوق سلطان الدولة ، بل هي منظمة يجتمع فيها نشاط العائلة الدولية وتسعى لحل المشكلات بين الدول بالوسائل السلمية

هل تتمتع مصر بحقوقها كدولة عضو في الامم المتحدة ؟

عرضنا فيما تقدم عناصر حق الوجود المقرر لكل دولة ، وبيننا ما ينبغي أن تتمتع به الدولة بوصفها عضوا من أعضاء العائلة الدولية ، فهل تتمتع مصر بحقوقها في الوجود وبعناصر هذا الحق بوصفها عضوا في الامم المتحدة؟!

الجواب بالنفي بطبيعة الحال ، فان بريطانيا ما زالت تحتل بقواتها المسلحة منطقة قناة السويس والسودان ، ولا عبرة بما قيل في معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ من أن وجود قوات بريطانيا في منطقة القناة لا يحمل صفة الاحتلال فسلطان الدولة المصرية على أهم أجزاء الوطن المصري معطل وتدعى بريطانيا أنها تحتل منطقة قناة السويس لتدافع عن القناة نفسها مع أن حق الدفاع عن الاقليم من الصق الحقوق بسيادة الدولة !!

ولكن حجة بريطانيا فيما تدعيه أن مصر قد وقعت معها في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تلك المعاهدة المشؤومة .

ولا جدال في أن القانون الدولي العام يجيز للدولة أن تتنازل عن مباشرة سلطتها كدولة مستقلة لدولة أخرى أو تشترك معها تلك الدولة في بعض مظاهر هذا السلطان ، ولكن ذلك التنازل لا يصح الا بالشروط الآتية :

أولا - يجب أن يكون هذا التنازل صريحا ، ولا يستنتج استنتاجا ، ومصر لم تتنازل عن استقلالها أو عن حق الدفاع عن قناة السويس في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وانما قبلت ما فرض عليها من قيام الجيش البريطاني بمعاونة الجيش المصري في الدفاع عن القناة الى أن يستطيع الجيش المصري أن ينفرد بحماية الملاحة في القناة .

ثانيا - يجب أن يصدر التنازل عن حرية تامة ولا يفرض فرضا .

ثالثا - يفسر الغموض فى صالح الدولة التى ينتقص من استقلالها اذ الاصل هو الاستقلال وتمتع الدولة بسيادتها كاملة .

رابعا - حتى ولو تنازلت الدولة، لا تعد متنازلة عن الانتفاع بحقوقها لانها حقوق لا تسقط ولا تزول ، فلها فى أى وقت أن تسترد ما تنازلت عنه وخصوصا اذا ما تغيرت الظروف ولم تعد الظروف التى تنازلت فيها قائمة خامسا - يجب ألا يتعارض التنازل مع صالح العائلة الدولية ، وليس ثمة تعارض أشد من تمييز دولة بعينها على أفراد العائلة الدولية بمركز خاص ، وهو الامر الذى يؤدي لاختلال اتوازن الدولى .

لست آتى بهذا الكلام من عندى دفاعا عن قضية الوطن ، وانما أعرض أحدث الآراء ، واستشهد بما قاله بهذا الصدد عميد من كبار عمداء كلية الحقوق فى باريس ، وهو الاستاذ «مارسيل سيبر» Marcell Saiber فى مؤلف حديث ظهر له فى سنة ١٩٥١ ، وسيبر أستاذ من كبار أساتذة القانون الدولى فى العالم ، وهو الآن مدير معهد الدراسات الدولية العليا فى باريس وله مقام ملحوظ . وما ذكره فى مؤلفه لا يخرج عما أبديته فيما تقدم (١) ، وانى أنقل هنا عبارته بالحرف الواحد :

«Par la raison qu'en renonçant à l'exercice de ses droits d'Etat indépendant, l'Etat n'abandonne pas la jouissance de droits, par leur nature imprescriptibles et inaliénables, l'Etat pourra en recouvrer ou dans les conditions prévues à l'avance ou bien en vertu d'un concours postérieur de volontés librement débattues ou même si les circonstances qui ont présidé à l'établissement de la situation viennent à subir des changements tels qu'elle cesse, de part et d'autre de présenter une utilité ou qu'elle se révèle incompatible avec la sécurité et la conservation d'une des entités en présence».

النتيجة

يعيش العالم الآن فى ظل ميثاق الامم المتحدة الذى انتهت اليه الحياة الدولية بعد حروب طاحنة وخمسائر مروعة وصور من الفوضى رهيبة تسبب فيها الطفافة الذين استهوتهم أطماعهم الاستعمارية فحاولوا أن يفرضوا مشيئتهم واستهانوا بأحكام القانون الدولى العام . وقد آلت الدول على نفسها أن تتحرر من الفوضى وأن تخضع جميعا لأحكام القانون الدولى العام ، وتزعم دول الكتلة الغربية التى تجرى فى فلك الولايات المتحدة

(1) Marcel Sibert, Traité de Droit International Public, Le Droit de la paix, Tome 1, Paris 1951, p. 262.

أنها وقفت الى جانبها في معارك حرب كوريا منذ سنة ١٩٥٠ لكي تضرب
للأجيال مثلاً على وجوب احترام ميثاق الأمم المتحدة . فالدول أمام هذا الميثاق
بل أمام القانون الدولي العام كالأفراد أمام القانون الداخلي .

وأنه لما يتعارض أحد التعارض مع أحكام الميثاق أن تحتل بريطانيا
منطقة قناة السويس لأن ذلك :

أولاً - يقضى على أسس التوازن الدولي ، ونظرية التوازن الدولي مقررة
في القانون الدولي العام ، والاخلال بالتوازن مهدد للسلام العام

ثانياً - يحرم مصر من أقدس حقوقها التي قررها الميثاق ، والتي تتلخص
فيما يسميه الفقهاء المعاصرون بحق الدولة في الوجود .

وسند بريطانيا لهذا المركز الشاذ المعيب معاهدة سنة ١٩٣٦ فيتحتم
على مصر لاستخلاص حقها ورعاية أحكام القانون الدولي العام واحترام
ميثاق الأمم المتحدة أن تجلي بريطانيا وتدافع بنفسها عن قناة السويس
ذلك الجزء الذي لا يتجزأ من إقليمها وتستطيع مصر أن تصل الى ذلك
بطريقة من الطرق الآتية :

أولاً - المفاوضة المباشرة مع العدو ، وأنا ممن يمقتون هذه الطريقة
لأنها غير منتجة وقد أفلست طوال ثلاثين سنة أو ما يزيد عن ذلك

ثانياً - الاحتكام الدولي .

ثالثاً - المقاومة السلبية والمسلحة

وسنبين ما قامت مصر به اذ جربت تلك الوسائل ، في الفصول
التالية :

الفصل الخامس مفاوضات صدقي - بيغن

تحول في التفكير السياسي بمصر - الجلاء في قرار مجلس الوزراء في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ - شعور الاستياء - اسماعيل صدقي يتصدى للموقف بسعة الحيلة - بريطانيا تتراجع بعض الشيء وتخور الاعصاب بتفريغ ٧ مايو سنة ١٩٤٦ - المفاوضات تستمر - مشروع صدقي بيغن - رفض المشروع - خلاصة الموقف .

تنبه الوعي القومي في مصر نتيجة للحرب العالمية الثانية بعاملين :
أولا - التفكير الدولي في ايجاد عالم جديد يقوم على أسس من الحرية والمساواة في السيادة بين الدول ، وتبلور هذا التفكير في ميثاق سان فرانسيسكو ، وقد أوضحنا هذه المسألة في الفصل المتقدم .

ثانيا - تجربة الحرب نفسها وقد كشفت عن انهيار الاحزاب السياسية المصرية من ناحية ، وفضحت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ من ناحية أخرى ، واثبتت أنها عبئا لا يطاق ، ولا تلتئم قط مع عالم يبحث عن الحريات الاربع ويظله ميثاق الامم المتحدة

يوم أن دق أبطال المعاهدة طبول الفرح ، وأقاموا أقواس النصر ورقص العامة كما يرقص الطير المذبوح ، خيل للناس أن الاحتلال قد انتهى حقيقة ، وأن مصر للمصريين وحدهم ، ولكن نفخ في النفير في سبتمبر سنة ١٩٣٩ فأعلنت الاحكام العرفية في مصر دون أن يكون لها في الحرب ناقة ولا جمل وفرضت الرقابة على الصحف وأطلت أيام الحماية في شكل مخفف ، وتساءل المصريون عن السبب ف قيل لهم انها المعاهدة الملعونة !!

وتجدد الماضي بذكرياته السوداء ، فكان التبليغ البريطاني في يونيو سنة ١٩٤٠ وسقوط وزارة علي ماهر بأمر الانجليز في ٢٣ يونيو ، وتأليف وزارة حسن صبرى الذى توفى الى رحمة الله في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ وخلفه المهندس حسين سرى ، ثم رأى الانجليز أنهم لا يستطيعون أن يعتقلوا علي ماهر وأمثاله وينالوا من مصر كل ما يشتهون ، فأقصيت وزارة حسين سرى ، وزحفت الدبابات على عابدين في مساء ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وهذا هو نص الانذار البريطاني الذى سلمه « مايلز لامبسون » الى الملك السابق :

« اذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة ، فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل كل ما يترتب على ذلك من نتائج »

Unless I hear by 6 P.M. that Nahas Pasha has been asked to form a Cabinet, His Majesty King Farouk must accept the consequences.

أتجيز المعاهدة لبريطانيا أن تطرد الوزارات وتختار رئيس الوزارة ؟
يقول الذين لا يفقهون من المعاهدات إلا الالفاظ انها لا تجيز هذا وان بريطانيا خالفت المعاهدة ، أما أنا فأقول غير هذا ، وأعلن أن هذه التصرفات كان يجب أن نتوقع حصولها ، مادامنا قد سلمنا باحتلال جزء من أرض الوطن فمظهر السلطة البريطانية شاخص في قوات الاحتلال ، وما دامت هذه القوات موجودة فلا قيمة لالفاظ المعاهدة بل لقيمة للمعاهدة ذاتها ، ولا داعي للتنطع والتشبث بالالفاظ ، فمنطق الذين قالوا عن المعاهدة انها ليست احتلالا هو منطق الرجل الذي يخون زوجته ويقنع بأن تقول له خليلته زوجتك نفسى ويقول لها قبلت ، فالعاشرة بينهما زنا وكذلك المعاهدة لم تنقل سيادة الدولة حرمة ، والطرف القوى في المعاهدة وهو الغاصب الذي يحتل باسمها أرض الوطن يحترم الالفاظها ونصوصها حيث لا تكون له مصلحة في العبث بها ويلقيها في سلة المهملات كلما طاب له أن يخرج عليها ، وحسبه أنه ستر عورته أمام الجماعة الدولية بتلك الورقة المسماة « معاهدة »

تكشفت المعاهدة ، بل الحالة الواقعية في ظل المعاهدة ، عن مصائب لا تحصى ولا تعد ، واليك بعض هذه المصائب :

- ١ - استولت إنجلترا بالعملة الورق على قوت الشعب المصرى وكسائه ، لصالح جنودها وجنود حلفائها ، وترتبت على ذلك نتائج كثيرة أهمها :
(أ) خلق مشكلة الارصدة الاسترلينية ، التى لم تحل حتى الآن
(ب) تضخم العملة فى مصر ، وارتفاع ائمان الحاجيات ، وقد أثقل كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة بدرجة مخيفة
- ٢ - سخرت بريطانيا الحكومة المصرية فى تمويل الجيوش ، فأضحت الزراعة والصناعة وقفا على الانجليز ، ولا تنال مصر منها إلا ما يزيد عن حاجاتهم ، وجندت لهم الأيدى العاملة وصارت مصر كلها قاعدة من قواعد تمويل الانجليز
- ٣ - وضعوا أيديهم على المطارات والموانى والسكك الحديدية وطرق المواصلات المختلفة ، والتلغراف والتليفون واللاسلكى
- ٤ - وضعت المستشفيات تحت تصرف الانجليز وحلفائهم لعلاج جرحاهم ، وأقاموا معسكرات الاسرى فى ضواحي المدن الكبيرة .

٥ - سيطروا سيطرة تامة على قناة السويس ومدخلها ومنطقتها وأقاموا المنشآت العسكرية فيها متجاوزين الحدود التي عينتها ملاحق المادة الثامنة من المعاهدة

٦ - حشدوا في مصر ألوفاً مؤلفة من جنودهم وجنود حلفائهم ومن المتطوعين الذين جرى بهم من المستعمرات والادغال مكبلين بالحديد ، واحتل الجنود أكبر المباني وفتحت لهم دور اللهب والفجور في طول البلاد وعرضها وترتب على كل ما تقدم أنه لم يبق من حياد مصر الا الاسم ، فشن المحور هجماته الجوية على الاهداف العسكرية ونال المصريين في تلك الغارات خسائر في الاموال والارواح

٧ - خلقت انجلترا في مصر طبقة أثرياء الحرب ، وجعل الأفرادها من اليهود والاجانب والدخلاء ، وهذه الطبقة أسفت أيمان اسفاف وقوضت دعائم النظام الاقتصادي والاجتماعي والحلقي في مصر

٨ - انتشرت الجاسوسية لحساب الانجليز وأفسدت الحياة المصرية وظهرت لهذه الجاسوسية مؤسسات مثل جمعية اخوان الحرية والاتحاد المصري الانجليزي

٩ - بيعت الذمم والضمائر في سوق الدعاية لبريطانيا وحلفائها وبين أيدينا أعداد الصحف المصرية الكبرى من غير استثناء ، وأعداد المجلات الرشيقه الانيقه التي شيدت من أموال الانجليز دوراً ضخمة تناطح السحاب ، وتسلبت الدخلاء على العقول والضمائر وضاعت الاخلاق والفضائل والمبادئ ، وطالعتنا تلك الدور بشكل مبتذل باسم الحليفة البغيض والدعاء لها والتسبيح بحمدها آناء الليل وأطراف النهار ، ورأينا كيف سقط العبيد من حملة الاقلام الذين شغفوا بالمال الحرام ، ويعيشون الى الان ويكتبون وسيماهم تدل عليهم ، ولن ننسى الصحافة الناطقة التي عبثت بها بريطانيا ومكاتب دعايتها من دار الاذاعة الى دور السينما الى المسارح ، بل وامتدت الدعاية الى المساجد والمعابد .

كل هذا كان من شأنه اثاره حفيظة المصريين ، وعبثاً قيل للشعب المصري ان حلفاء الغرب يدافعون عن قضية الديمقراطية ، وان الالمان والايطاليين أعداء له يتربصون به وينوون السطو عليه ، ورأى الشعب تلك الديمقراطية تخنق الحريات وتنهب وتسطو وتعبث وتحتل الديار وتنشر عوامل الضعف والانحلال ، وأما الالمان فلم تكن بينهم وبين مصر قضية ، وكذلك الحال بالنسبة للايطاليين ، كنا نحترقهم ولكننا لانخافهم أبداً ، ولم

تكن العبرة بما قد يكون ، بل بما هو حاصل وقتئذ بالاحتلال البغيض
الذى جرننا الى الحرب دون ان نكون محاربين !!

وكانت في مصر كثرة عظمى تؤيد الالمان وتدعو لهم بالنصر وضاعت
اموال الدعاية البريطانية هباء منثورا فهل كانت هذه الكثرة طاغورا
خامسا ؟!

كلمة طاغور خامس لم تخلق الا في خيال الانجليز وجواسيسهم ودعاتهم
وأولئك هم أحق بأن يطلق عليهم طاغور خامس ، وأما الوطني المصري
فكان يتطلع لتحرير بلاده من نير الغاصب ويترقب بفارغ الصبر اليوم
الذى تندحر فيه بريطانيا وتذهب الى جهنم غير مأسوف عليها .

وإذا كانت مصر قد بذلت معونة كانت السبب في ترجيح كفة
الحلفاء ، فإن الحلفاء قد خانوها وسيدفعون ثمن هذه الخيانة في
المستقبل ، ما بقى احتلال أجنبي في أرض وادى النيل . وتعرف مصر
أن بريطانيا هي العدو الاول ، وتقضى طبائع الاشياء أن يقف المصريون
في صف أعداء الانجليز ولو بالسنتهم وقلوبهم ، وهذا أضعف
الايمان ، وما يقال عكس هذا ليس الا افتراء على شعب وادى النيل .
وهذا الشعور الطبيعي لا يصح أن يكون مستغربا فهو النتيجة المحتمة
لاى احتلال أجنبي ، وبودى أن أسأل أى فرنسى هل يطيق ان يكون
حليفا للالمان ، والجواب لا بطبيعة الحال ، ونحن لا ننسى أن ونستون
تشرشل هو صاحب نظرية مخالفة الشيطان ، فكيف لانهتف لشياطين
الانس والجن كلما أتخنوا جراح بريطانيا ؟! ان كل ضربة تهوى فوق
رأسها العنيد تقربنا من النصر في قضيتنا ، وكل مصيبة تنزل عليها
تعزينا عما اقترفته في ديارنا من جرائم وآثام ، وقانون الثار أقوى
من القانون الدبلوماسى ، فالعين بالعين والسن بالسن والجروح
قصاص ، ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم به .

لم يفظن سياسة مصر وحكامها لهذه البديهييات فتصرفوا تصرف
الحمقى والمجانين ابتغاء الجاه وسعي اوراء الحكم ، ونسوا مصر ومستقبلها
ومصالحها وآلامها وأمانيتها ، فكان حتما ان يجرفهم الوعي القومى وأن
يسقطوا سقطا أبدية .

في فترة الحكم الوفدى كان فاروق مقلوبا على امره ، وكانت حياة
فاروق الدنسة سرا لا يعرفه الشعب ، فأحسن المصريون الظن بذلك الملك
الساقط قبل أن يسقط وأشيع عنه كذبا أنه عدو للانجليز ، ولهذا كانت

له مكانة شعبية ، ولكن الانجليز كانوا عجموا عود فاروق واحاطوه بسياج من خواصهم بدءا باحمد محمد حسين ، ثم انتهوا الى الجاسوس المتمصر كريم ثابت وطبقة الانتهازين المعروفة ، فلم لا يطلقون يد فاروق في الوفد ومصطفى النحاس ، مادامت القضية المصرية في نظر فاروق هي الوفد ومصطفى النحاس ، وحلها هي الخلاص منهما وطردهما باى ثمن ؟! وضع جون بول السيناريو وتم الاخراج واقيل مصطفى النحاس في ٨ اكتوبر سنة ١٩٤٤ « لتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب » ، وكان النحاس هو الذى نهب الغذاء والكساء ، ولا ذنب لبريطانيا ؟!

وإذا سقطت وزارة قامت أخرى بسرعة فائقة ، فلقد زين للجميع حب الشهوات من كراسى الحكم .

وفى هذه المرة جمعوا احزاب الاقلية عصبية وساقوا الزعماء الى لاذ اوغلى جملة ، فكانوا اشبه بحملة القمام ، وحتى هؤلاء لا يجتمعون الا اذا اتحدت الوانهم وانفقت امزجتهم ، واما احمد ماهر ومكرم عبيد وحسين هيكل وحافظ رمضان ، فآى رباط بينهم سوى انتظار الوليمة والتريص للغميمة كلما سقطت الحكومة الوفدية !!

تألفت الوزارة برئاسة الدكتور احمد ماهر ، رحمه ، الله وهو رجل وطنى ، كنا نخالفه الراى ، ولكننا نشهد أنه امتاز بشجاعة ادبية وذكاء نادر ، الا أنه صاحب نظرية اعلان الحرب على دول المحور من غير أن تكون لمصر فى الحرب ناقة ولا جمل ، وقد طرد البرلمان الوفدى واجرى الانتخاب فى مستهل سنة ١٩٤٥ ، واقول كشاهد عيان ، وقد رشحت نفسى مستقلا عن الاحزاب فى دائرة القنابات ، انه على الرغم من اضراب الوفد عن الانتخاب ، كان رجال الادارة نايفين فى التزوير والتزييف وانجبوا للملك السابق البرلمان الذى طلبه ، وفى دار هذا البرلمان لقي ماهر حتفه فى ليلة ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٤ ، اذ ألقى بيانه الخاص باعلان الحرب ضد المحور ، فاستوقفه وهو فى طريقه الى مجلس الشيوخ ، بعد بيان التواب ، المحامى الشاب محمود العيسوى وافرغ فيه رصاصه ، فخرنا رجلا شجاعا ، كنا بحاجة اليه .

انه لمحزن حقا ان يموت رجل على تلك الصورة ، وان تنتهى حياته التى لا تخلو من صحائف طيبة على ذلك النحو لانه تحمس لفكرة خاطئة ، ولا يستعنا الا أن نستنكر القتل السياسى ونعده جريمة لا مسوغ لها ، فمهما كانت الاسباب والبواعث كان يجب أن يترك احمد ماهر لحكم الامة

وللتاريخ . كان رصاص العيسوى فاتحة لاحداث جسام ، وكان دليلا على أن مصر قد ضاقت بالانجليز وبالأحزاب ذرعا ، كان الحادث نذيرا بما وراءه ، وكان الرصاص في الحقيقة ونفس الامر مصوبا الى قلب بريطانيا التي أمعنت في الكيد للمصريين ، واستغلت رجال السياسة من غير استثناء ، وحادث العيسوى هو نقطة التحول في حياة معاهدة سنة ١٩٣٦ ، بل هو دليل تغير التفكير السياسي في مصر اذ كفر المصريون بالذين أبرموا تلك المعاهدة ، وأن لوجوههم أن تختفى من مسرح السياسة المصرية ، الى الابد .

بقى النظام الجديد على ما هو عليه والى المغفور له محمود فهمى النقراشى الوزارة وأعلنت مصر الحرب على ألمانيا واليابان في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ ، واشتركت مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو من أبريل الى يونيو سنة ١٩٤٥ . وفي بريطانيا أجريت الانتخابات العامة فسقط حزب المحافظين وقامت حكومة العمال في يوليو سنة ١٩٤٥ .

وكان المرحوم احمد ماهر قدألف هيئة سياسية ضمت لفيها من زعماء الاحزاب والمستقلين ليستشيرها في المسائل الهامة ، وبقيت هذه الهيئة قائمة في عهد النقراشى ، وقد أصدرت بيانا دعت فيه الى الجلاء وذلك في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، ولكن خانها التوفيق اذ نوه بالتحالف وعلاقات الصداقة والتعاون بين مصر وبريطانيا ، والجمع بين الامرين مغالطة ان جازت علينا فلا تجوز على بريطانيا الخبيثة ، وقد وافق مجلس الوزراء على بيان الهيئة السياسية بقراره الصادر في ٢٣ سبتمبر ، وهذا نص البيان :

« ترى الهيئة السياسية باجماع الآراء ، أن حقوق مصر الوطنية ، كما أجمع عليها رأى الامة ، وأعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل في وحدة مصر والسودان ، كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو انسب الاوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الاسس ، وترى الهيئة أن قيام التحالف على هذه الاسس يزيد مابين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقا ومتانة » .

وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ سلم عبد الفتاح عمرو ، سفير مصر بلندن مذكرة الحكومة المصرية بطلب الدخول في مفاوضات ، لاعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، الى وزارة الخارجية البريطانية .

واجابت الحكومة البريطانية على هذه المذكرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ اجابة من يصر على باطله فذكرت أن المبادئ الاساسية التي قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ سايمة في جوهرها ، وتركت جانباً نظرية المواصلات الامبراطورية البريطانية وابتكرت ما هو أشد منها فظاعة وغلوا فنادت بفكرة المشاركة التي عبر عنها البائد أمين عثمان بالزواج الكاثوليكي بين مصر وبريطانيا ، فقالت ان سياسة الحكومة البريطانية هي ان ندعم « بروح الصداقة والود والتعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الامم البريطانية والامبراطورية البريطانية في اثناء الحرب ، وان تقيم الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن هذا التعاون على اساس المشاركة لمصالحهما المتبادلة » .

وذكرت انها مستعدة لاعادة النظر في المعاهدة ، وسترسل تعليماتها قريبا الى سفيرها بالقاهرة لاجراء مباحثات تمهيدية مع الحكومة المصرية .
ولما اذيعت المذكرتان ثبت للشعب المصري بما لا يدع مجالا للشك ان انجلترا هي انجلترا ، ولا محل لمفاوضتها او الاطمئنان لحسن نيتها ، فتازمت العلاقات بين الامة والحكومة .

قامت المظاهرات في طول البلاد وعرضها ، ليسمع اصحاب ميشاق الاطنطى ودعاة الحريات الاربعة صوت الشعب المصري ضد بريطانيا التي لا تقيم وزنا للقانون الدولي ولا لقواعد الحرية والسلام .

وقد كان النقراشي رحمه الله رجلا نظيف اليد ، ولكنه كان سييء الطالع فامر البوليس بمنع مظاهرات الطلبة ، ولم يفتن الى خطورة هذا الامر ، وفاته ان بريطانيا كانت تحرك بوليس القاهرة بضباط مصريين كما كانت تفعل في عهد رسل وامثاله ، فوقع الحادث الوحشي المعروف بحادثة كوبرى عباس في ٩ فبراير سنة ١٩٣٦ اذ سارت جموع طلبة الجامعة تهتف بالجلاء والا مفاوضة الا بعد الجلاء ، وما ان وصلت المظاهرة الى كوبرى عباس حتى كان البوليس قد فتحه ، فاستخدم بعض الطلبة القوارب الصغيرة واوصدوا الكوبرى وجعاهوه صالحا للمرور ، ولما ساروا على الكوبرى حصرتهم قوة البوليس من الجهتين واوسعتهم ضربا بالهراوات بوحشية تدل على انعدام الادمية في نفوس المعتدين ، حتى كان بعض الطلبة المساكين يلقون بانفسهم في الماء فرارا من تلك الهمجية ، وجرح منهم اربعة وثمانون ، وقيل ان البعض منهم قد مات ودفن في الظلام بمعرفة البوليس بغير علم ذويهم ، ولكن هذه الرواية ينقصها الدليل الرسمي .

وقامت مظاهرات تدعو الى الجلاء العاجل الناجز وتستمطر لعنة الله على الانجليز في الاسكندرية والزقازيق والمنصورة واسيوط وقتل البوليس ثلاثة في الاسكندرية وثلاثة في الزقازيق ، وواحدا في المنصورة وما كان للنقراشي ان يستمر في الحكم بعد تلك الحوادث فاستقالت وزارته في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ، ولكنه سجل في صلب كتاب الاستقالة مطلبى البلاد : الجلاء ووحدة وادى النيل ، وكانت استقالته بذلك الاولى من نوعها ، ومهما خالفنا النقراشي في اساليبه لا ننكر عليه انه كان فذا في الاستقامة والنزاهة وسلامة الوجدان .

الاخوان المسلمون وغيرهم

هذا الوعي القومي الجديد الذي اعاد التفكير السياسي الى ما كان عليه ، قبل الغش الذي جاءت به ثورة سنة ١٩١٩ ، لابد ان تكون هناك ايد نظيفة قد تعهدته حتى استقامت الحركة واصبحت الامة تطالب بالجلاء اولا ، فمن هم اصحاب هذه الايدي ، الذين اضحوا قوة جديدة تدفع الاحزاب المتحلبة الى الوراء لتحتل مكانها ؟ !

لا يزال الحزب الوطني حيا يرزق، ولكن حافظ رمضان اهمل الحزب الوطني ، ولم يبق منه الا اطلهار يقبضون على ايمانهم الوطني كلقابض على الجمر ، ولا يستطيع امرىء ان ينكر فضل عبد الرحمن الرافعى ، الذى يعد قلمه مشعلا للوطنية الحققة وطهارة ذمته وعفة لسانه ، ومتانة خلقه ، وسعة المامه بالقضية وجمعه لاطرافها في مؤلفاته الضخمة ، كل ذلك مثل يحتذى ، ومحمد محمود جلال وطنى مثالى ، بل حنبلى في الوطنية والعقيدة والمبدأ ، وكان في استطاعة هذه القلة ان تجمع الشمل وتقود الامة بعد اذ فافت من آثار ثورة سنة ١٩١٩ وسياسة حزب الامة الذى صار وفدا واحرارا دستوريين وغيرهم ، الا ان رئيس الحزب حافظ رمضان صام عن الحكم دهرا ثم انتهى به المطاف الى الحكم والرتبة والجاه ، وهذا وما اليه ، لا يتمشى مع مبادئ وتقاليده الحزب الوطنى الذى اقام مؤسسه مصطفى كامل قواعد على البذل والفداء ، ومع ذلك تعلقت الامة بمبدأ مصطفى القويم ، وتطلب الحال ان تقوم جماعات شابة تحتضن هذا المبدأ وترعاه ، والمبادئ الشريفة ليست احتكارا للاحزاب .

والذى يلاحظ على تاريخ الحركة الوطنية ان الايمان الوطنى كلما ضيقوا عليه الخناق في ميدان السياسة يجد له متنفسا في الحركة

الاسلامية ، لان الاسلام مبناه العقيدة الطاهرة وهدفه الحرية المقدسة ، وما مبادئ مصطفى كامل الا قبس من نور الرسالة المحمدية ، رسالة لا اله الا الله ومحمد رسول الله ، رسالة العدل الكامل والجهاد الصحيح ، رسالة حقوق الانسان كما صاغها الرحمن ، وليس ثمة سلاح اقوى في ذلك الاستعمار واستئصال استعباد الناس بعضهم لبعض من الفرقان الذى لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والاسلام في الحقيقة دين ودولة ومصحف وسيف ، وهل تصبو مصر الى ما هو اسمى من هذا لتحرير نفسها من ربقة المحتل وتخليص الشرق كله من طغيان الغرب ؟ !

كان الناس يحفظون الايمان الوطنى فى قلوبهم ، ثم يولون وجوههم شطر الدين الحنيف ، كلما اشتدت وطأة الفوضى السياسية ولذلك اسس المغفور له الدكتور عبد الحميد سعيد وفريق من صحبه الامائل جمعيية الشبان المسلمين لتكون صرحا يقتل انجلترا ويمحق الاستعمار فى شتى صورده يوما من الايام ، وقد نهضت الجمعيات الاسلامية المختلفة الاسماء ، المتفقة فى اهدافها النبيلة وغاياتها المثالية ، وعلى نفس الوتيرة اسس الاستاذ على الغاياتى صحيفة منبر الشرق ، وكانت تصدر بالفرنسية فى جنيف من سنة ١٩٢٠ وظهرت فى القاهرة باللغة العربية منذ ٦ مايو سنة ١٩٣٨ ، وصيغها بصيغة وطنية اسلامية واستمرت فى دائرتها الضيقة تضرب المستعمر وتكافح الاصنام بغير توقف وبهدى من كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام .

كان طبيعيا ومنطقيا ان تحتضن الفكرة الوطنية الرشيدة هيئة اسلامية فتية حينما تفشل الهيئات السياسية ، ولذلك ظهرت جماعة الاخوان المسلمين التى تدعو الى الحكم بما انزل الله ، وقد اسسها المغفور له الشيخ حسن البنا ، قبل الحرب العالمية الثانية ببضع سنين ، وكان البنا زعيما بفطرته قويا بايمانه بفكرته ، فنجحت دعوته ايما نجاح ، وفى سنة ١٩٤٦ كانت جماعة الاخوان المسلمين اقوى هيئة فى البلاد بكثرة عدد افرادها وانصارها وتنظيمهم المحكم الدقيق ، واخلاصهم لدينهم ووطنهم وتنزههم عن الزلات والنقائص الحزبية ، فلما امتد نشاطهم الى السياسة واحتضنوا فكرة الجلاء رآى الاستعمار نفسه امام قوة لا تقهر وعزيمة لا تغل ، بل امام جيش يعبئه قاداته فى هدوء وروية وفى سكون وطمأنينة ، وانصار هذا الجيش الشعبى الاسلامى هم الذين اوقدوا الجامعة وعبروا عن سخط الامة على الاحتلال والتحليل

في شتى صوره ومظاهره ، وقد استعدت انجلترا لهذه الحركة الجبارة وسلطت عليها عبيدها وخدامها لتتقضى عليها ، قبل ان تقع الواقعة وتعلن الامة المصرية حربا على المستعمر وتقوم قومة رجل واحد لاستخلاص الحق بالدم المسفوك ، كما فعلت جميع الشعوب التي ظفرت بحريتها. وفي كل مكان كانت هناك حالة سخط واستياء تتفاقم يوما بعد آخر ، وكان على انجلترا ان تفيق من غفلتها وتعذل عن حماقتها وتقذف بالمعاهدة وراء ظهرها وتبادر بالجلاء عن ارض وادي النيل ، ولكن ...

أصر الاستعمار على طرأته الرجعية ، وحاول مشتركاً مع القصر، أن يطمئن الخواطر ويهدئ الاعصاب النائرة ، بالالتجاء الى المغفور له اسماعيل صدقي الذي شكل الوزارة في ٧ ابرابر سنة ١٩٤٦ ، وقد امتنع الحزب السعدي عن مشاركته في الحكم ، حتى أذاع رئيسه المرحوم محمود فهمي النقراشي بيانا قال فيه « أما لماذا اعتذرت عن الاشتراك مع دولته في هذه الوزارة ، فأظنكم تعلمون أن هناك من اختلاف الخطة والاسلوب بيننا وبين دولته في الاعمال العامة ما لا يسمح لنا بأن نتعاون معا ، والعجيب ان كثرة مجلس النواب كانت من الهيئة السعدية ومع ذلك أيدت تلك الهيئة وزارة صدقي خلافا للبيان الذي أذاعه رئيسها !!

ويظهر أن الهيئة السعدية كانت تحاول القيام بمناورة ليسقط صدقي بسرعة وتعود الى الحكم ، ولما يئست عدلت عن خطتها واشتركت في الوزارة في سبتمبر سنة ١٩٤٦

لم يحاول صدقي تفريق المظاهرات بالقوة لان التيار كان اقوى من جبروته ولكنه خدع المتظاهرين وغرهم بتصريحاته ثم صرفهم بشيء من الحيلة والحبث ، ومع ذلك تجددت المظاهرات اذ اتفقت طبقات الشعب جميعها على تحديد يوم الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ للاضراب العام احتجاجا على الاحتلال وسمى هذا اليوم بيوم الجلاء، وقد ظهر اجماع الامة بشكل رائع وقامت مظاهرة تضم أناسا من مختلف الطبقات وتعبر تعبيرا سلميا عن أمانى البلاد فتصدى لها القراصنة من الجنود الانجليز وأطلقوا الرصاص على المدنيين العزل وقتلوا منهم ثلاثة وعشرين شهيدا وجرحوا مائة وواحد وعشرين ، وقد اهتز قلب الامة لهذا العدوان الوحشي المتعمد فقامت مظاهرات دامية في الاسكندرية وغيرها من المدن واتفق اهل الاسكندرية على تسمية يوم الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٤٦ بيوم الشهداء واعلان الحداد في المدينة ، ولكن الانجليز الاندال تصدوا بدورهم لاهل الاسكندرية حتى

كانوا يطلقون الرصاص عليهم من داخل المساكن وقتلوا منهم ثمانية وعشرين وبلغ عدد الجرحى ٣٤٢ ولم يصرع من المعتدين الا اثنين من جنود بريطانيا وجرح أربعة .

وحاولت انجلترا اللعوب ان تخدرا الاعصاب فألقت تبعة الحوادث على سفيرها البغيض اللورد « كيلرن » فنقلته الى جهة اخرى ، وعينت السير رونالد كامبل ، سفيرا لها بالقاهرة ، وهو من الاستعماريين الذين اشتغلوا بدار المندوب السامى من سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٣٤ .

كان حريا بصدقى ان يشارك الوطن فى حداده وآلامه وان يقطع المفاوضات محتجا على عدوان الانجليز الهمجى ، ولكن متى كان صدقى مصرىا يشارك المصريين شعورهم وعواطفهم !؟

كان الرجل رأسماليا اقطاعيا استخدمته السراى لحساب نفسها وحساب الانجليز وعلقت عليه الآمال فتفاوض فى ظل الرصاص والدم المسفوك وحاول العودة بالبلاد الى الدائرة المرنة التى خرجت منها منذ الحرب العالمية الثانية خروجاً لا رجعة بعده .

تألف وفد المفاوضات برئاسة اسماعيل صدقى فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ وألفت انجلترا وفدها برئاسة اللورد ستانسجيت ، وزير الطيران البريطانى وجرت المفاوضات فى القاهرة ، وقد افتتحها ستانسجيت فى ٩ مايو مصرحا بأن انجلترا قررت الجلاء عن مصر برا وبحرا وجوا

بريطانيا تتراجع وتستمر فى الخداع

فى وقت المفاوضات بالذات والدماء تسيل فى مصر عرضت قضايا شعوب اخرى على بساط البحث الدولى فتم الجلاء عن سوريا ولبنان ، بلا قيد ولا شرط ولا قاعدة عسكرية او دفاع مشترك .

ووضعت انجلترا الكاذبة المخادعة مبادئ صريحة على لسان وزير خارجيتها « ايرنست بيغن » ، من ذلك انه لما احتدم الجدل فى الامم المتحدة مع روسيا بشأن ايران ، قال « بيغن » لمجلس العموم فى ١٤ مارس سنة ١٩٤٦ مانصه :

« ان الحكومة البريطانية لتأسف اذ تلجأ الحكومة السوفيتية ، بطريق الضغط ، للوصول الى تسوية مع ايران ، بينما تحتل جزءا من اراضيها » وفى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦ ألقى بيغن خطابا فى بريستول قال فيه :

« ليس من اللائق ان تفاوض دولة كبيرة ، أو تحاول المفاوضة ، أو الحصول على امتيازات ، من دولة صغيرة ، عن طريق احتلال هذه الدولة الصغيرة ، بقوات جيش الدولة الكبيرة . ان هذا ليس سوى استعمار القرن التاسع عشر ، وهو في الواقع ما يجب ان نتركه ، وراى ظهرائنا ، واني لا اعتقد ان الحل سيوجد وان الكل سيقبلون مبدأ اننا - ممثلى الدول العظمى - لن نلجأ الى مثل هذا »

وليبين تصريحات أخرى مماثلة ، فى غير مسألة ايران ، من ذلك انه عارض الاتحاد السوفيتى فى مطالبه فى الدردنيل ، فقال فى خطبة له بمجلس العموم البريطانى ، مانصه :

« أما فيما يختص برغبة روسيا فى الحصول على قاعدة فى الدردنيل فان الحكومة البريطانية ، اوضحت انها ترى ، أنه لو تم ذلك ، لكان مؤداه ، تدخلا غير مشروع فى سيادة تركيا ، ولكان من آثاره ، وضعها فى ظل سيطرة أجنبية »

وقال فى نفس هذه الخطبة :

« ان الاقتراح الذى يقضى باشتراك تركيا والاتحاد السوفيتى ، فى تنظيم الدفاع عن المضائق ، ليس مستساغا وترى الحكومة البريطانية ان على تركيا ان تكون هى المسئولة عن الدفاع عن المضائق ، والاشراف عليها وقد اعربت الولايات المتحدة عن نفس هذا الرأى أيضا »

وقال فى خطبته بمؤتمر حزب العمال فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ مانصه :

« ان روسيا تريد الحصول على قاعدة فى الدردنيل ومن شأن ذلك ان يجعل تركيا تفقد جانبها لا يستهان به من استقلالها ، ولهذا نرى لزاما علينا ، ان نرفض طلب روسيا »

ولكن انجلترا دولة تزن الامور بميزانين ، وترى المسائل بمنظارين وتخاطب الناس بلسانين ، وهذاهو الشرف البريطانى ، الذى يقوم على المصلحة الاستعمارية ولا يرى سواها ، ولو عرف الشرف سبيله الى وزارة الخارجية البريطانية ، لتحتم على انجلترا ، احترامها لكلامها على الاقل فى مسألتى ايران والدردنيل ان تجلو من مصر وتترك قناة السويس على الفور ، ولكن انجلترا ارادت ان تسند صدقى بذر الرماد فى العيون والقاء تصريحات جوفاء تناقض الجملة فيها بقية العبارات ، ولم تقصد بذلك الا تخدير الاعصاب واطفاء الثورة التى كانت تغلى فى نفوس المصريين

تصريح الجلاء في ٧ مايو سنة ١٩٤٦

ومن مسرحيات السياسة البريطانية ذلك البيان الذي اذاعته السفارة البريطانية في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، ونصه :

« ان السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة هي توطيد محالفتها مع مصر ، على أساس المساواة بين أمتين ، تجمع بينهما مصالح مشتركة ، وعملا بهذه السياسة بدأت المفاوضات في جو من الود وحسن النية ، فعرضت الحكومة البريطانية ، ان تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الاراضي المصرية ، وان تجرى المفاوضات لتحديد مراحل جلائها ، والموعود الذي يتم فيه ، والتدابير التي تتخذها الحكومة المصرية ، لتحقيق التعاون ، في حالة الحرب ، أو خطر حرب ، وشيكة الوقوع طبقا للمخالفة »

ومن هذا البيان يبدو كيف وضع الانجليز السم في الدسم ، فأكدوا كلمة المصالح المشتركة ، وهذا هو الاستعمار بعينه ، فقانونا لا توجد بين مصر وبريطانيا في وادي النيل مصالح مشتركة وما هذا الكلام الا تعبيرات اخرى للزواج الكاثوليكي وتخريج لنظرية مواصلات الامبراطورية البريطانية ، ثم ان تقييد الجلاء بالمخالفة ، وبتحديد وقت له ، دليل على انعدام نية الجلاء ، والتحالف لا يكون بالاكرام ، والاستقلال لا يعيش في جو من الدفاع المشترك بين الجاني والمجنى عليه ، ولذلك كان محققا ان تفشل مفاوضات صدقي - بيغن

على أن المفاوضات قد جرت وافتتحت جلستها الاولى بوزارة الخارجية المصرية في ٩ مايو سنة ١٩٤٦ ، وتبودلت الخطب التقليدية ، وعرض الانجليز مشروعا ، لا يختلف في جوهره عن معاهدة سنة ١٩٣٦ وتكتمت الحكومة انباء المفاوضات ، لانها كانت تعرف شدة يقظة الرأي العام ، وتحفزه لاستخلاص الحق بالقوة ، وكانت الحكومة شريكة للانجليز في غش الرأي العام المصري وتسكينه بمسكنات وقتية ، وقد توقفت المفاوضات ، اذ اصر الجانب البريطاني على التمسك بمصر كقاعدة حربية له ، ومن باب التمويه وتهذئة الحالة ، اجلت انجلترا قواتها من القلعة في ٤ يوليو سنة ١٩٤٦ وسلمتها للجيش المصري في مظاهرة حماسية ، وانزل من فوقها العلم البريطاني بعد اربعة وستين عاما ، وكذلك جلست فيما بعد عن ثكنات قصر النيل كما جلست عن الاسكندرية

وتركز الاحتلال في منطقة قناة السويس التي اضحت شبه دولة منعزلة عن الاراضي المصرية

وسافر صدقي الى لندن ، بصحبة وزير الخارجية ، ابراهيم عبدالهادى فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وفى ١٢٥ اكتوبر وقع الطرفان بالحروف الاولى من أسماء المفاوضين مشروع اتفاق وضع باللغتين الفرنسية والانجليزية وهذه أهم بنوده بعد الديباجة :

انتهاء معاهدة سنة ١٩٣٦

المادة الاولى : ينتهى العمل بمعاهدة التحالف ، الموقع عليها بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، والمذكرة المقبولة الملحقة بها ، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخ فى ١٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، بخصوص الاعفاء والمزايا ، الملحقة ايضا بهذه المعاهدة .

الدفاع المشترك

المادة الثانية : اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على أنه فى حالة ما اذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح أو فى حالة ما اذا اشتبكت المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر ، فإنهما يتخذان بالتعاون الوثيق ، وبعد المشاورة ، اى اجراء تتبين ضرورته ، ريشما يتخذ مجلس الامن الوسائل اللازمة لاعادة السلم .

المادة الثالثة : تحقيقا للتعاون ، وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكيننا من تنسيق التدابير التى تتخذ لدفاعهما المشترك ، تنسيقا فعالا ، قد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمه اليها من المندوبين .

« وهذه اللجنة هى أداة استشارية مهمتها ان تدرس - لكى تقدم اقتراحاتها الى الحكومتين عما توصى به من الاجراءات - المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين فى ابر والبحر والجو ، بما فى ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها ، وخصوصا ما يتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين ، والتدابير التى تتمكن بها قواتهما المسلحة ، بصفة فعالة ، من مقاومة الاعتداء .

« وتجتمع هذه اللجنة ، كلما اتضحت ضرورة ذلك ، لمزاولة مأموريتها . وعند الاقتضاء ، تدرس اللجنة أيضا - بناء على دعوة

الحكومتين ، وعلى اساس المعلومات المقدمة من كليهما - العواقب العسكرية للحالة الدولية ، وبخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الامن في الشرق الاوسط ، وتقدم في هذا الصدد الى الحكومتين التوصيات الملائمة ، ويكون على الحكومتين في حالة وقوع حوادث مهددة لامن اى بلد من البلدان المجاورة لمصر ، أن تتشاورا لكي تتخذا بالاتفاق بينهما أية اجراءات قد ترى ضرورتها »

المادة الرابعة : يتعهد الطرفان الساميان ، بالألا يعقدا مخالفة ما ، ولا يندمجا في حلف قائم ، تكون اغراضهما مضادة لمصالح أحدهما «

المادة الخامسة : لايجوز أن يحدث اى شرط من شروط هذه المعاهدة تأثيرا ، بأية صورة كانت ، في الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد ترتب ، لواحد أو لآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين ، على ميثاق الامم المتحدة .

المادة السادسة : اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على أنه - مع عدم المساس بما صار اعلانه من كليهما تطبيقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية - كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حله بمفاوضات تجرى بينهما، يصفى طبقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة .

المادة السابعة : يجب التصديق على هذه المعاهدة (التي يعتبر نصاها لانجليزى والعربى رسميين) وتبادل وثائق التصديق في القاهرة في اقرب وقت مستطاع ، وتدخل المعاهدة في دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق ، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاما من تاريخ دخولها في دور التنفيذ ، كما أنها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول الى أن تنقضى مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من احد الطرفين الساميين المتعاقدين الى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية .

بروتوكول الجلاء

وقد الحق بمشروع هذا الاتفاق بروتوكولان احدهما خاص بالسودان، والآخر بالجلاء ، ولا ادل على سوء نية انجلترا من أن ينص في بروتوكولين ملحقين على هاتين المسألتين اللتين هما محور النزاع بين مصر وبريطانيا في ملاحق للاتفاق بدلا من ايرادهما في مقدمة الاتفاق وفي نصوصه الاولى، وبعض النظر عن هذا الاحتمال في الصياغة ، لايعتبر هذان البروتوكولان

حلا للقضية ، ولسنا الآن بصدد بحث مسألة السودان ، فندع البروتوكول الخاص به جانبا ، ونعرض بروتوكول الجلاء ، وهذا نصه :

((اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على أن الجلاء التام عن الاراضي المصرية (مصر) بوساطة القوات البريطانية ، يجب أن يكون قد تم في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

((وأن مدينتى القاهرة والاسكندرية والدلتا ، يجب أن تكون قد اُخليت ، قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، وأن يستمر في إخلاء باقى الاراضي المصرية ، غير منقطعة اثناء المدة المنتهية ، بالتاريخ المقرر في الفقرة الاولى)) وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، الخاصة بالإعفاءات والمزايا نافذة ، بصفة انتقالية ، لصالح القوات البريطانية ، اثناء سحبها من مصر ، وكل تعديل للاتفاقية البادى ذكرها ، تتضح ضرورته ، لداعى لزوم إخلاء الدلتا والمدينتين ، قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، يصير ، تقريره باتفاق جديد ، وتحصل المفاوضات فيه ، بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ .

((قد اتفق على أن المستندات المرفقة طيه ، لم توضع الا على سبيل المراجعة ، على أنه من المقرر ، أنه في حالة ما اذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية ، أى تعديل بعد عرضها عليها رسميا ، فان المستر بيغن سيوصى الحكومة البريطانية بقبولها)) .

عاد اسماعيل صدقى من لندن ، وعرض مشروعه ومذكرة تفسيرية مرفقة به على هيئة وفد المفاوضات ، فقررت رفض المشروع بأغلبية سبعة من اعضائها اصدروا بيانا الى الراى العام في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وهم : شريف صبرى ، على ماهر ، عبدالفتاح يحيى ، حسين سرى ، على الشمسى ، أحمد لطفى السيد ، مكرم عبيد ، وهذا نص البيان :

« كان لنا الشرف ، أن نعهد الينا ، بمقتضى المرسوم الملكى الكريم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ، ن نساهم في المفاوضات بين مصر وبريطانيا لعقد و ابرام معاهدة تحقق مطالب البلاد » .

« ولقد بدأت المفاوضات فعلا على أساس المطلبين الحيويين اللذين اجمعت عليهما الامة وهما الجلاء ووحدة وادى النيل وارتفعت هيئة المفاوضات المصرية في مقابل تحقيق هذين المطلبين كاملين ان تتفاوض في عقد معاهدة جديدة بدلا من معاهدة سنة ١٩٣٦ التى سلم الطرفان بانها اصبحت غير صالحة للبقاء ، على أن تكون المعاهدة الجديدة لتبادل المساعدة بين البلدين وبشرط أن تكون في نصوصها وروحها مطابقة لاحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئه . بما في ذلك الحق في عقد معاهدات اقليمية » .

« ولقد استمرت المحادثات والمفاوضات مدة طويلة وانتهى الامر أخيرا الى أن سافر دوتل
اسماعيل صدقي ومعها معالي وزير الخارجية الى لندن ، بوصفها ممثلين للحكومة ، ولم
يلبثا طويلا حتى رجعا باتفاق مع الوفد البريطاني بكامل هيئته وعلى رأسه جناب وزير
الخارجية ، ووقع الجميع على مشروع هذا الاتفاق بالحروف الأولى من اسمائهم ، وقد
جاء في ديباجته أنه « اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما
بعد ، على أنه إذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أي تغيير فإن المسمى يغير
سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة الإمبراطورية »

« وعلى اثر عودة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا من لندن يجعل مشروع الاتفاق
دعيت هيئة المفاوضات المصرية الى اجتماع عرض عليها فيه هذا المشروع فناقشت المقترحات
التي تضمنها وبحثتها بحثا مبدئيا أثبتت خلاله جملة اعتراضات من بعض الاعضاء ، وعقد
اجتماع آخر استأنفت فيه الهيئة بحث المقترحات الجديدة والمذكورة التي أعدها صاحب
الدولة اسماعيل صدقي باشا للرد على الاعتراضات التي أبدت في الجلسة الأولى
وجلاء ما هو غامض من نصوص المقترحات .

« وقد تبين من البحث والمناقشة في هذا الاجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة لا يرون
القرار المقترحات على صورتها المعروضة والتي قرر دولة صدقي باشا أنها نهائية وغير قابلة
للتعديل ، كما تبين أن المذكرة المرفقة بها لم تقلل من أهمية الاعتراضات الموجهة الى
المقترحات إذ أن هذه المذكرة فضلا عن تحميها النصوص تفسيرات لا تحملها ، فهي مذكرة
من جانب واحد لا تلزم الطرف الآخر سيما وانها اقترنت بتصريحات من جانب الحكومة
البريطانية في البرلمان وتصرفات من الحاكم العام في السودان تناقض هذه التفسيرات .

« وكان المفهوم أن يتخذ في هذا الاجتماع قرار نهائي لولا أن سعادة هيكل باشا طلب
اعطاء مهلة لاتمام بحث المقترحات والمذكرة المرفقة بها ، وقد وافقت الهيئة على التأجيل
لهذا الغرض على أن تدعى للاجتماع في أجل قريب »

« وانقضت فترة أطول مما ينبغي دون أن تدعى الهيئة الى هذا الاجتماع ، فرأينا أن نعهد
الى حسين سرى باشا في الاتصال بدولة صدقي باشا في هذا الشأن ، فعلم منه أنه لا ينوي
دعوة الهيئة الى الاجتماع قبل يوم الثلاثاء « اليوم » (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦) ، لذلك
لم نر بدا من اصدار هذا البيان نجمل فيه الاسباب الرئيسية التي حملتنا على رفض
المشروع بحالته الراهنة

١ - بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطاني بمشروع اتفاق ، نص في
الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه في حالة تهديد سلامة أي دولة من الدول المجاورة
لمصر اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا معا لاجل القيام بالعمل الذي تبين
ضرورته وذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه .

« ولكن الهيئة رفضته في مذكرتها الاجماعية التي اقترتها بجلسته ٢٣ سبتمبر
سنة ١٩٤٦ ، لما تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدي الى اتخاذ مصر قاعدة لاعمال
حربية وما يستتبع ذلك من احتمال عسودة القوات البريطانية الى احتلال اراضيها فضلا
عن أن عبارة « تهديد السلامة » عبارة مطاطة تحتمل تأويلات متباينة »

« وبمراجعة مشروع بيفن - صدقي - تبين أن هذا النص وان كان قد حلف من
المادة الثانية الا انه أضيف بها يحقق كل معناه ، ويكاد يتفق مع حرفه الى المادة الثالثة»

« ولم يكن من المستطاع أن نقبل ما سبق أن تقرر رفضه بالاجماع ، ولا أن تجيز أن يجر البلاد الى الاشتراك في اتخاذ تدابير غير محددة قد يكون منها تكبير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أو بعضها الى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدي - كما سبق القول - الى اتخاذ مصر قاعدية لاعداء حربية »

« أما ابدال كلمة « عمل » بكلمة « تدابير » فإنه لا يغير من الموقف شيئاً لأن من التدابير ما قد ينتهي الى اعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة .

٢ - أما عن مطلبى الامة الاساسيين : الجلاء ووحدة وادى النيل ، فقد وقع اجماع الهيئة - فيما يختص بالجلاء - على أن تقدير ثلاث سنوات أجلاً لاتمامه تقدير مبالغ فيه ، وأن الجلاء مستطاع في أقل من هذا الاجل بكثير من الناحية المادية ، وخاصة اذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توفيقاً تاماً منذ أكثر من سنة ، وكان من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التي جلبت بسبب الحرب في الجلاء عن المدن والاراضي المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة سيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجر لهم الا البقاء في منطقة محددة وقوات محددة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندي وأربعمائة طائرة

٣ - وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقاً للنص الذي اقترحه الهيئة يتضمن تعهد الطرفين « بالدخول فوراً في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الاهال السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر »

« وجاء النص في مشروع الاتفاق الاخير بان « السباسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الاساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعداداً فعلياً للحكم الذاتي وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان وانه الى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين نظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة ناقداً »

« ومن المقارنة بين النصين يتبين .

أولاً - انه بينما يشير مشروع بيفن - صدقي في الفقرة الاولى الى السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر فإن الفقرات التي تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها

ثانياً - يحتفظ النص المشار اليه بالحالة الراهنة في السودان ، دون أن يعد باجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البدين تحت تاج مصر

ثالثاً - ان النص على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل يمهّد السبيل لفصل السودان عن مصر ، ويلزمنا منذ الآن بقبول هذا الفصل ، وفي ذلك هدم حتى للوحدة الاسمية في ذاتها - فاذا فوراً ذلك بما هو جار فعلاً في السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص

« ولا عبرة بما جاء في المذكرة التفسيرية التي أعدها دولة صدقي باشا من أن كل تعديل يطرأ على نظام الحكم في السودان إنما يكون في نطاق الوحدة فإنه فضلاً عن أن عبارة النص جلية في هذا الصدد فإن تفسير دولة صدقي باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطاني .

« وغنى عن البيان ان حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع او الاستعمار ولكنه حرص جاء محققا لما تجلى من رغبة شعب وادى النيل في تاليف وحدة تؤكد الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معا في اقرار الحكم الذاتى للسودان بل تساعد عليه

« لهذه الاسباب رفضنا المشروع في وصفه الجديد وراينا اصدار هذا البيان الموجز .
توضيحا للموقف الذى آثرناه قياما بواجبنا وتاديبا للامانة الموكولة الينا »

وقد اجاب صدقى على هذا البيان باستصدار مرسوم في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بحل الوفد الرسمى للمفاوضة ، ولكن هذا الاجراء لم يسعفه وينقذ حكومته من السقوط ، فقد ترنحت منذ عودته من لندن وادلائه حديثا لندوب رويتر في ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٤٦ قال فيه :

« لقد صرحت في الشهر الماضى ، اننى ساجىء بالسودان الى مصر ، واليوم نجحت في مهمتى ، ذلك ان الوحدة بين مصر والسودان ، تحت التاج المصرى ، قد تقرر بصفة نهائية » .

وانار هذا التصريح نائرة الانفصاليين في السودان ، كما انار هياج الاستعماريين الانجليز في لندن ، مما اضطر « كليمانت آتلى » رئيس رئيس الوزارة البريطانية لان يعارض صدقى بتصريح القاه في مجلس العموم البريطانى في يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٦ وقال فيه : « ان الحكومة لا تفكر في ادخال اى تغيير على وضع السودان الحالى ، او على الادارة فيه ، ذلك لانه قد جاء في الانباء ان صدقى باشا رئيس الوزارة المصرية ذكر انه تقرر بصورة قاطعة تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى » وازاف آتلى تعليقا على بيان صدقى قوله : « ويبدو لى انها تصريحات مفرضة مضللة ، فيما اذا قصد منها التعبير عن الوصول الى اتفاق ، فان الذى جرى لا يعدو ان يكون محادثات تمهيدية بحثه ولم تتفاوض على شىء بصفة نهائية » .

وعلى ذلك انفضحت سياسة صدقى وتبين ان المفاوضات طريقة ضالة كما كانت من قبل ، وظهر للانجليز ان صدقى قد عجز عن ان يدخل ، مشروع الدفاع المشترك على البلاد ، فسحبوه واسدلوا عليه الستار ، واضطر صدقى لان يستقيل في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ استقالة تقليدية لاسباب صحية .

وخلفه في الوزارة المرحوم محمود فهمى النقراشى ، وفي عهده تم الجلاء عن بعض المعسكرات في القاهرة والاسكندرية ، واحتفل في ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ برفع العلم المصرى فوق نكنات قصر النيل ، ولكن النقراش

ذئ قد ظن أن فى وسعه الوصول الى مالم يحققه صدقى ، فقبل أن يفروض « رونالد كامبل » بالقاهرة ، ثم مالبت أن اصطدم كغيره بسوء نية الانجليز فقطع المفاوضات وقرر مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ، عرض القضية المصرية على مجلس الامن .

الخلاصة

جرب اسماعيل صدقى العودة بمصر الى دائرة المفاوضات المرنه ، وعاد من لندن بخفى حنين ، ويعتقد البعض خطأ أن مشروع صدقى - بيفن ، كان ينطوى على بعض المزايا ، ولكن هذا الرأى غير صحيح ، الاسباب الآتية :

أولا - مناقضة المشروع للمبادئ الدولية الحديثة ولميثاق الامم المتحدة بوجه خاص ، فمشروع صدقى - بيفن يهدم مبدا المساواة فى السيادة ، وقد علق الجلاء على قبول مصر أن تعقد محالفة عسكرية أبدية مع بريطانيا تجعلها قاعدة تموين لبريطانيا وتابعا لها فى الحروب ، كما علق الجلاء على انشاء لجنة دفاع مشترك مستديمة ، تعطى بريطانيا اشرافا على الجيش المصرى .

ثانيا - اقر المشروع اتفاقية السودان لسنة ١٨٩٩ ، مع أنها مدموغة بالبطلان .

ثالثا - من ذا الذى كان يضمن جلاء بريطانيا بعد السنوات الثلاث ، ركان فى وسعها أن تتلكا بحجة اضطراب الموقف الدولى ، أو قيام حالة تهدد امن الشرق الاوسط ، وما اكثر دسائس بريطانيا والاعيبها ؟ . . . فمشروع صدقى ، بيفن لا يخرج عن كونه وعدا بالجلاء ، وهل هناك محل لتصديق وعود الانجليز ، وهم اكثر اهل الارض نقضا للعهد وتكرا للوعد ؟ رابعا - اغفل صدقى ومؤيدوه تاريخ مصر الحديث ، وأن هذا التاريخ الرهيب يذكرنا دائما وأبدا بحالة عداء قانونية بين مصر وبريطانيا استمرت سبعين سنة ، والقول أن العدو يمكن أن ينقلب الى حليف كذب ورياء ، وتجاهل لعواطف المصريين وتقاليدهم ، وأن انقضاء قرن من الزمان بعد الجلاء التام اقل مدة تكفى لتصفية جو العلاقات بين مصر وبريطانيا ، والانجليز هم الجناة ولا يستطيع المجنى عليه أن يصافح الجانى قبل أن يلتئم الجرح ويتغير التاريخ .

وعلى كل كان الفشل الذى منى به مشروع صدقى آخر تجربة للمدرسة القديمة ، مدرسة المفاوضات ، لان مصر لم تعد تطيق هذا العبث ، ونقبل أن تجرى فى حلقة مفرغة على غير هدى .

الفصل السادس الارتباط مع المجلس الامن

كلمة عامة - المبادئ القانونية في الاحتكام الدولي - صحيفة الدعوى - بيان النقراشى
في ٥ اغسطس سنة ١٩٤٧ - الرد البريطاني على مصر بجلسة ٥ اغسطس - الشوط الثانى
في ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٧ - جلسة ١٣ اغسطس سنة ١٩٤٧ - اقتراح البرازيل
والتعديل الذى اقترحه وفد الصين - اقتراح كولومبيا - موقف سوريا المشرف - قرار
مجلس الامن - رأينا

كان المغفور له محمود فهمى النقراشى باشا قد استأنف المفاوضات مع
السفير البريطانى فى القاهرة ، ولما صرت انجلترا على موقفها ، اضطر
مجلس الوزراء لان يقرر فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ قطع المفاوضات ، وعرض
القضية على مجلس الامن ، واعلن النقراشى هذا القرار فى بيان القاه
بمجلسى النواب والشيوخ فى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ ، وقد ختم بيانه
بقوله :

« ان قضية وادى النيل قضية واحدة لا تتجزأ ، ولذلك فقد تقرر
طرحها على مجلس الامن برمتها ، واذا كان لى بعد هذا البيان ما اقول
فهو ان نتوجه الى ابناء وادى النيل ، شماليه وجنوبيه ، ان يقضوا على
الجدل بينهم ، وان يقفوا من قضيتهم صفا واحدا ، بنيانا مرصوفا يشد
بعضه بعضا ، ولقد علمتنا التجارب ان اللجاجة طريق الفرقة ومدعاة
الخلاف ، وان شر ما تطعن به الامم المجاهدة لادراك حرياتنا وحقوقها ،
الانقسام والتفرق ، فلنول وجوهنا شطر الوطن وسلامته ، مخلصين لله
فى سعينا وجهادنا ، متناسلين اشخاصنا ، ممثلين واجبنا ، حريصين
على ضم صفوفنا وجمع قوانا ، فالوطن فى اخرج ساعاته محتاج لجهود
ابنائنا ، والله يهدى الى سبيل الرشاد» .

وتألف وفد مصر لمجلس الامن برئاسة محمود فهمى النقراشى رئيس
مجلس الوزراء ، وعضوية كل من الدكتور عبد الرزاق السنهورى ،
وزير المعارف وقتئذ ، وممدوح رياض ، وزير التجارة والصناعة ،
وعبد المجيد ابراهيم صالح ، وزير الاشغال العمومية ، واحمد رمزى
عضو مجلس الشيوخ ، ومحمود حسن ، سفير مصر فى واشنطن ،
ومحمود فوزى ، مندوب مصر الدائم لدى الامم المتحدة ومن هيئة

المستشارين : عبد الحكيم الرفاعي ، طه السيد نصر ، حلمي بهجت بدوي ،
حامد سلطان ، سعد كامل ، الخ . . .

وقد لجأت الدول ، منذ اقدم عصور التاريخ ، لحل مشكلاتها بالوسائل
السلمية او بالحروب .

وما زالت الحروب حتى الآن وسيلة لحل المنازعات الدولية ، وذلك
على الرغم من ميثاق الامم المتحدة ، لان العالم لم يصل بمد الى تقرير
المبدأ القائل بعدم اللجوء الى القوة في طلب الحق ، وهو المبدأ المعمول به
في القوانين الداخلية ، اذ القانون الدولي ، ما زال كسيحاً ، طالما انه لا
توجد قوة دولية ، تلزم افراد العائلة الدولية بالنزول عند حكمه .

ولا تريد مصر ان تستخدم هذه الوسيلة في حل مشكلاتها ، فلم يبق
امامها الا اللجوء الى الوسائل السلمية .

وهذه الوسائل يمكن حصرها فيما ياتي :

- ١ - المفاوضات المباشرة .
- ٢ - الوساطة والتحقيق ويمكن تسمية هاتين الوسيلتين بالمفاوضات
غير المباشرة .
- ٣ - التحكيم الدولي .
- ٤ - طرق باب العدالة الدولية .

واذا كانت مبادئ القانون الدولي الحديثة تنص على ضرورة اللجوء
الى المفاوضات المباشرة ، فقد جربت مصر هذه الوسيلة مرارا وتكرارا ،
منذ سنة ١٩٢٠ الى ان قطعت مفاوضات النقراشي في يناير سنة ١٩٤٧ ،
وكانت مصر امام خصم عنيد ، كافر بالعدالة الدولية ، ويشترط القانون
ان تجرى المفاوضات في جو برىء من الضغط والاكراه والغش والتدليس ،
وهذا ما لم يتحقق في أية مرحلة من مراحل المفاوضات ، اذ تدل ملابساتها
على ان انجلترا كانت تحاول دائما ان بعض الفقهاء الدوليين ، بحل المشاكل
توصي الشرائع الدولية ، وكذا الفقهاء الدوليين ، بحل المشاكل
بين الدول بطريق المفاوضات ، وهذا واضح في اتفاقات لاهاي سنة ١٨٩٩
وسنة ١٩٠٧ ، ، وفي ميثاق عصبة الامم ، وفي اتفاقات لوكارنو ، وعلى
الاخص فيما جاء بتلك الاتفاقات خاصا بالتحكيم ، وكذلك في ميثاق
سان فرانسيسكو ، ولكن المفاوضات ليست وسيلة لحل القضايا التي هي
من قبيل النزاع المصري البريطاني ، حيث تحتل دولة ظلما وعدوانا .

أرض دولة أخرى ، وتسند ظهرها بهذا الاحتلال ، ولا تدع مجالاً لارادة
حررة للدولة التى تطالب بزوال هذا الاحتلال ، وانما المفاوضات قد تنجح
فى حل خلافات بين دول متكافئة ، فى مظاهر السيادة وأسباب القوة .

وقد كانت محكمة العدل الدولية الدائمة ، تستوجب من طرفى النزاع ،
قبل عرض مسألة ما عليها ، أن يستنفدا بحثها بالمفاوضات المباشرة ،
وكانت ترجع لأوراق تلك المفاوضات لتتلمس جديتها من عدمها ، وتتعرف
مدى حسن نية كل طرف من أطراف النزاع من واقع أوراق المفاوضات ،
لتكون رايها صحيحاً فى الموضوع ، ولكن ما كان لتلك المحكمة بعد أن
يتبين لها أن الطرفين قد تفاوضا ، أن تطالب اليهما العودة للمفاوضة فى
نقطة تكون قد بحثت ، فان معنى ذلك أن المحكمة تخرج عن نطاق
اختصاصها ، وعلى هذه الوثيرة تسير محكمة العدل الدولية الآن .

المفاوضات فى ميثاق الامم المتحدة

يفرض الميثاق على الدول الاعضاء التزاماً عاماً بحل منازعاتها حلاً سلمياً ،
وينص صراحة على المفاوضة كوسيلة أولى لحل النزاع ، وهذا هو نص
المادة ٣٣ من الميثاق :

« يجب على اطراف أى نزاع من شأن استمراره ، أن يعرض حفظ
السلم والامن الدولى للخطر ، أن ياتمسوا حله بادية ذى بدء ، بطريق
المفاوضة ، والتحقيق ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم ، والتسوية
القضائية ، أو أن يلجأوا الى التوكيلات والتنظيمات الإقليمية ، أو غيرها من
الوسائل السلمية ، التى يقع عليها اختيارها ، ويدعو مجلس الامن
اطراف النزاع الى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق ، اذا رأى
ضرورة لذلك » .

وللدول أن تلجأ الى وسيلة أو أخرى من الوسائل التى نصت عليها المادة
المشار اليها ، حسبما تراه ، بل ولها أن تلجأ لوسائل أخرى غير التى نص
عليها الميثاق .

وليس هناك شكل خاص للمفاوضات الدبلوماسية ، ولا مدة محددة ،
وقد تجرى المفاوضات بتبادل المذكرات أو البرقيات ، وقد تجرى
بالاتصال المباشر . والذى جرى عليه العمل أن قطع المفاوضات يستتبع
خطوة أخرى ، قبل أن يقوم أحد الطرفين بانخاذ عمل ايجابى ، لا يدع
محلاً للتفاهم ، وهذه الخطوة عادة هى المفاوضات غير المباشرة ، بواسطة دولة
أو أكثر تتوسط فى الخلاف ، ولكن لا يوجد الزام بالالتجاء لهذه الوسيلة

اذ الامر متروك لتقدير من يرغبون في الوساطة وظروف النزاع نفسه .
واذا ما استنفدت وسيلة المفاوضات ، وطرح الخلاف على مجلس
الامن ، فان المجلس يبحث عادة فيما اذا كان النزاع المطروح عليه يهدد
السلم او لا يهدده ، وتنص المادة ٣٤ من الميثاق على انه « لمجلس الامن ان
يفحص اى نزاع ، او اى موقف ، قد يؤدي الى احتكاك دولي ، او قد يثير
نزاعا ، لكى يقرر ما اذا كان استمرار هذا النزاع ، او الموقف ، من شأنه
ان يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولى » وقيام المجلس بهذا يعد
مرحلة تمهيدية لتكييف النزاع ومعرفة ما اذا كان استمراره مهددا للامن
الدولى ام لا ، وحق المجلس بخول له ان يفحص حالتين متميزتين
احدهما عن الاخرى ، فيفحص النزاع ، ويبحث الموقف الذى قد
ينجم عنه تهديد للامن الدولى ، ولا توجد في نصوص الميثاق ضوابط
للفصل بين الامرين .

وكما يقول الدكتور زكى هاشم « يتجه المجلس الى التوسع في تفسير
سلطاته في الفحص ، فالمجلس يرى ان له ، بغض النظر عن المقتضيات
السياسية لاية حالة خاصة ، سلطة اجراء تحقيقات عن وقائع اى موقف
او نزاع يثار امامه ، لا لتقدير خطورة هذا الموقف فحسب ، بل
وليكون ايضا الاساس الواقعى لما يصدر من توجيهات وفقا للمواد
الثالثة والثلاثين والسادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين . وللمجلس حين
يقوم بمثل تلك التحقيقات ، ان يرخص لهيئاته الفرعية في اتخاذ
الخطوات اللازمة لاستكمالها . وقراراته في هذه المسائل ملزمة
للاعضاء طبقا للمادة الخامسة والعشرين ولو ان المجلس لا يملك بمقتضى
المادتين السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين الا التوصية باجراءات
تسوية المنازعات ووسائلها وشروطها، وهكذا تكتسب المادة الرابعة والثلاثين
في تطبيقاتها العملية اهمية بارزة في نظام التسوية السلمية للمنازعات
الذى يرسمه الميثاق » (١) .

وللمجلس سلطة تقدير كاملة لكل حالة من الحالات التى تعرض عليه ،
ولكنه تفادى ، في القضايا التى عرضت عليه ، في مسائل ايران واندونوسيا
وسوريا ولبنان ، اتخاذ قرار موضوعى ، يبين ما اذا كان الموقف فى اى من
الحالات المتقدمة من شأن استمراره تعريض السلم الدولى للخطر ام لا ،
ذلك لانه يشترط ان يصدر هذا القرار باجماع الخمسة الكبار ، وهذا
هو الحرج الذى حرص المجلس على التخلص منه .

(١) الدكتور زكى هاشم ، الامم المتحدة بمصر سنة ١٩٥١ ، ص ١٢٠ .

وأضعف الايمان ، وأقل صور التدخل من جانب المجلس أن يكتفى بدعوة طرفي النزاع لحله بالطريق الودي ، على أن المادة ٣٦ من الميثاق قد أعطت لمجلس الامن في اية مرحلة من مراحل النزاع الذي يقع تحت طائلة المادة ٣٣ ، أن يوصي بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية ، وعلى ذلك لا يقف حق المجلس عند التوصية بالتسوية الودية بل له أن يوصي باتخاذ طرق معينة ويرسم اجراءات الالتجاء اليها ، والامر متروك لتقدير المجلس ، ويجب التنبيه الى القيدين الواردين في المادة ٣٦ ، في الفقرتين الثانية والثالثة ، فتتضمن الفقرة الثانية على أنه « على مجلس الامن أن يراعى ما اتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم » ونص الفقرة الثالثة « على مجلس الامن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة ، أن يراعى ايضا أن المنازعات القانونية ، يجب على اطراف النزاع - بصفة عامة - أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لاحكام النظام الاساسي لهذه المحكمة » والمجلس في الحالة الاخيرة لا يملك أن يفرض الالتجاء الى محكمة العدل الدولية لأنه ليست له ولاية جبرية لهذه المحكمة ، وإنما يوصى فقط بالالتجاء اليها ، والامر متروك لاتفاق الطرفين على قبول اختصاص هذه المحكمة .

وتوجد حالة ، يفرض الميثاق فيها على الدول المتنازعة أن تطرح النزاع على المجلس وهي المنصوص عايتها في المادة السابعة والثلاثين « اذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار اليه في المادة ٣٣ ، في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة ، وجب عليها أن تعرضه على مجلس الامن » . « واذا رأى مجلس الامن أن استمرار هذا النزاع في الواقع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلام والامن الدولي ، قرر ما اذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة ٣٣ ، أو يوصى بما يراه ملائما من شروط حل النزاع » .

وعلى هدى المبادئ المتقدمة ، قدمت مصر في ١١ يوليو سنة ١٩٤٧ ، دعواها الى مجلس الامن ، بعريضة مؤرخة في ٨ يوليو ، وموقعة من رئيس الحكومة المصرية المغفور له محمود فهمي النقراشي ، وهذا نصها .

« جناب السكرتير العام »

« تحتل القوات البريطانية ، الاقاليم المصرية ، على الرغم من ارادة الشعب الاجماعية ، وأن وجود قوات اجنبية في اراضي دولة من أعضاء الامم المتحدة في زمن السلم ، بغير رضائها رضاء حرا يعد انتهانا لكرامتها ، وحاثلا يحول دون تقدمها الطبيعي ، كما أنه خرق للمبدأ

الاساسى - مبدأ المساواة فى السيادة - وهو بذلك يناقض ميثاق الامم المتحدة فى نصه وروحه ، وقرارات الجمعية الصادرة بالاجماع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦

« ان احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر سنة ١٨٨٢ ، واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل ، اى السودان ، تبعاً لذلك ، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى ادارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه ، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكى تتبع سياسة ترمى الى فصل السودان عن مصر ، عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين ، وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين ، وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم ، واثارة حركات انفصالية مصطنعة والنقض عليها ، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة ، ومازالت تسعى ، الى قسم وحدة وادى النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وامانيهم المشتركة »

« ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل ، والمضى فى هذه السياسة العدائية ، كلاهما ، تهديداً غير مشروع لحرية امة مستقلة ووحدتها ، فقد اثار نزاعاً بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والامن الدولى للخطر .

« ووفقاً للمادة ٢٣ من ميثاق الامم المتحدة ، وعلى الرغم من أن وجود القوات الاجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات ، سعت الحكومة المصرية فى حسن نية الى الوصول الى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع المملكة المتحدة ، واذ اخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية ، حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى لا يمكن أن تلتزم مصر بها ، اذ انها استنفدت اغراضها فضلاً عن انها تتعارض مع احكام الميثاق .

« لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة الى مجلس الامن تطبيقاً للمادتين ٣٥،٣٧ من الميثاق ، طالبة :

(ا) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً .

(ب) انتهاء النظام الادارى الحالى للسودان .

« والحكومة المصرية اذ تطلب اليكم ادراج هذا النزاع فى جدول اعمال

المجلس ، تبدي استعدادها لشرح هذا النزاع ، وتقديم الوثائق اللازمة
حين يطلب اليها ذلك وفقا للمادة ٣٢
« وانتهاز هذه الفرصة للاعتراب عن فائق احترامى » .

بيان النقراشى فى مجلس الامن

قبيل الساعة الخامسة بعد ظهريوم الثلاثاء ٥ اغسطس سنة ١٩٤٧ ،
بدأ النقراشى القاء خطبته بمجلس الامن ، وقد استهلها بقوله :

« ان الحكومة المصرية لتحدها الثقة ، كل الثقة اذ تتقدم الى هذه
الساحة تطلب معونة مجلس الامن ، فى تسوية النزاع القائم بينها وبين
حكومة المملكة المتحدة .

« ونحن انما سلطنا هذا السبيل ، بدافع من الايمان الصادق بمبادئ
العدل والانصاف ، التى تتجلى فى ميثاق الامم المتحدة ، مستندين الى
ما للدول الصغيرة من الحق فى أن تختصم اليكم على اساس المساواة
التامة ، دولة من الدول العظمى .

« على أن النزاع المعروض عليكم ، يتناول مصالح للدولتين غير متكافئة ،
فبينما هو بالنسبة لمصر يمتد الى كيانها ذاته بوصفها دولة ذات سيادة ،
اذا هو بالنسبة لبريطانيا العظمى ، لا يعدو أن يتعلق بمسائل عارضة
لامبراطورية مترامية اطرافها .

« وتود الحكومة المصرية ان تؤكد ان استمرار احتلال بريطانيا لارضيتها
وما تفرع عنه من التدخل فيما هو من صميم شئوننا الداخلية ، ليس ماثرا
للخلاف المتجدد بين الحكومتين فحسب ، بل هو الى ذلك يخلق حالة
من الاحتكاك الدائم ، بين الشعب المصرى وجنود الاحتلال ، هى فى
ذاتها من مهددات السلم .

استمرار الاحتلال مدعاة للاضطراب

« ثم ان هذا النزاع لا تنحصر آثاره فى حدود النطاق المحلى ، فهو نزاع يقوم
فى وقت ، توجب الحالة فى الشرق الاوسط ، اتخاذ كل التدابير الممكنة
لاقامة سلم دائم على دعائم ثابتة ، ولا شك فى أن ما يسود العلاقات بين مصر
والمملكة المتحدة ، من توتر ، وما قد ينجم عنه من تعقيبات ، تتجاوز
حدود اراضينا ، لما يجعل الخطر على السلم والامن ، فى هذا الركن من
العالم ، قريب الاحتمال ، فالنزاع المعروض عليكم ، لا شك فى أنه نزاع
من شأن استمراره أن يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولى .

مساعي مصر الودية لحل النزاع

وشرح المغفور له النقراشي الخطوات التي اتخذتها مصر قبل الالتجاء الى مجلس الامن ، مبينا كيف وقفت مصر في الحرب الى جانب الديموقراطية ضد المحور ، وانها كانت تترقب فك قيودها منذ ان وضعت الحرب اوزارها ، وان مصر طلبت في عهد وزارته الاولى ان تفاوض بريطانيا لتوجيه « العلاقات المصرية البريطانية توجيهها جديدا على ضوء المبادئ الجديدة التي اقامها ميثاق الامم المتحدة » ، ولكن الحكومة البريطانية عمدت منذ بدء المفاوضات للتمسك بالقاعدة العسكرية ، ورفضت مصر هذا الطلب لما انطوى عليه من انتقاص لسيادتها ، ومجافاة لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وندد رئيس الوزارة المصرية بالوعد البريطاني بالجلاء الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، وقال انه صدر عن نية سيئة ، وكان مطلقا على شرط ، فلم يعد ان يكون مرحلة من مراحل المساومة . وقال ان سوء نية بريطانيا امر ظاهر من مشروع صدقي - بيغن الذي اقترن بمشروع معاهدة تحالف ، تضمنت جميع الاحكام العسكرية الثقيلة المرذولة التي فرضتها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وبين كيف امعن البريطانيون في التحدي بمصر والسودان ، بعد فشل المشروع المشار اليه .

اصرار بريطانيا وعنادها

قال رحمه الله :

« لقد قضينا عاما كاملا ، نتلمس السبل الى تسوية سلمية ودية ، فلم ندع طريقا ممكنا للاتفاق لم نسلكه ، او بابا لم نطرقه ، وكنا نصطدم دائما باصرار بريطانيا وعنادها ، فلم نتقدم الى الامام خطوة واحدة .

« فماذا كانت تستطيع مصر ان تفعل حيال ذلك ؟ ما كان لنا ان نفتنع بأن نرتد الى عهد جديد من التبرم والشكوى ، او ان نسكن الى الايام تجرئ بنا من سييء الى اسوا . ما كان لنا ان نتفاضي عن شعور مواطنينا او ان نتجاهل الاخطار التي ينطوى عليها استمرار وجود قوات اجنبية في اراضيها ، وما يستتبعه من تدخل في شئوننا !!

ماذا نطلب من مجلس الامن

« ولكننا حرصنا مع ذلك على ان نتجنب اضافة عامل جديد الى عوامل الاضطراب القائمة فعلا في الشرق الاوسط ، فلم يدر بخلدنا ان ننتزع حقنا بايدينا ، بل عمدت الحكومة المصرية بعد ان خاب ظننا في الوصول الى تسوية سلمية ، الى رفع الامر الى مجلس الامن ، تنفيذا لما التزمنا

به من احكام الميثاق . وهذا القرار من جانبها استقبله الراى العام بالحماس والترحيب ، وايدده البرلمان تأييدا قويا . ذلكم مبلغ الثقة التى يترقب بها الشعب المصرى معونتكم . اننا لنصارحكم ، يا جناب الرئيس ، باننا انما جئنا نتحدى مزاعم التوسع الاستعمارى ، التى عهدتها القرن التاسع عشر ، ونطلب الى مجلس الامن ان يؤكد ان العالم قد ارتقى فى القرن العشرين .

« نطلب اليكم ان تقرروا اجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادى النيل ، عن السودان ، وعن اى جزء آخر من الاراضى المصرية ، وان يكون هذا الاجلاء حالا كاملا غير مشروط بشرط . »

« ونطلب اليكم كذلك ان تقرروا انتهاء النظام الادارى الذى يتمسك به البريطانيون فى السودان منذ سنة ١٨٩٩ ، وذلك حتى يتمكن مواطنونا السودانيون من مشاركة شعب مصر فاهيته وامانيه . »

« ان مطالبتنا باجلاء القوات البريطانية قد تثير التساؤل عن كيفية استقرار هذه القوات فى مصر ، وقد يكون من المتعين من اجل ذلك ان اسرد فى ايجاز شيئا من التاريخ . »

الاحتلال البريطانى وخرق القانون الدولى

وسرد النقراشى على المجلس موجزا لتاريخ الاحتلال المشؤم ، وبين صلاته بحفر قناة السويس ، ومجافاته لاحكام القانون الدولى العام ولمعاهدة لندن لسنة ١٨٤٠ ، وعدد تصريحات بريطانيا بان وجودها فى وادى النيل مؤقت وان زمن الاجلاء قريب ، ثم قال رحمه الله :

« اما قصة ما بعد الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢ ، فمأساة يعرفها العالم اجمع ، فقد عاملت بريطانيا مصر كما يعامل البلد المغزور ، وكان ضياع الاستقلال فى حد ذاته محنة قاسية ابتلى بها المصريون ، على ان الاحتلال اتى فى اعقابه بنتيجة اخرى ذات مغزى ، ذلك انه ادى بمصر - على الرغم من ارادة شعبها الى الدخول فى مضمار المنافسة بين الدول الاوروبية فى سياسة القوة ، دخلته لا عاملا مستقلا ، بل ضحية لاطماع دول انساقت وراء احلام التوسع الاستعمارى . »

وتعقب الرئيس المصرى سير الاحداث ، فتكلم عن اعلان الحماية ، وعلان الاستقلال بتحفظات فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وسرد تاريخ المفاوضات المتعاقبة ، حتى وصل الى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهى العقبة الكؤود ، فكيف السبيل للخلاص مع قيامها ، وما هى الاسانيد التى يمكن الارتكاز عليها للتحلل منها ؟ !

اسانيد مصر ضد معاهدة سنة ١٩٣٦

اولا - انها عقدت في ظروف خاصة وقد استنفدت اغراضها .

جاء في خطاب النقراشى بمجلس الامن :
« كانت مصر تواجه النتائج الخطيرة المترتبة على حالة ، لم يكن لمصر يد فيها ، اذ لم يكن لها صوت في عصبة الامم . فالاعتداء الفاشى على اثيوبيا في حدود مصر الشرقية ماض في طريقه ، لا يعوقه عائق ، وبريطانيا راغبة في تأييد توقيع العقوبات التى فرضتها عصبة لامم كاملة . اما مصر فكانت هى الدولة الوحيدة من غير اعضاء العصبة التى طبقت العقوبات على ايطاليا الفاشية تطبيقا كاملا ، تنفيذا لما اوصت به عصبة الامم اعضاءها . وكان الامن الجماعى مايزال ضربا من الخيال ، والعالم يتجه سريعا الى حرب عالمية تعلمت مصر ، وقد ذاقنا مرارة حرب سنة ١٩١٤ ، انها لن تسلم من عواقبها .

« وافتت مصر نفسها وهى تحت تأثير الخوف من النازية والفاشية في حالة جعلتها اقل استعدادا للصدور لاطماع بريطانيا ، فاذعننا تحت ضغط الحوادث الداهمة للشروط المرهقة التى فرضتها بريطانيا ، وتضمنتها معاهدة سنة ١٩٣٦ . . . الخ »

وقال وهو يدلل على ان المعاهدة وضعت لظروف وقتية :
« وما لقائل ان يقول ان القيود التى قبلت مصر في سنة ١٩٣٦ وضعها على سيادتها كان مقصودا بها ان يمتد أثرها الى ما بعد الحرب ، فان الحرب كانت هى الاجل المشروط ضمنا لسقوط هذه القيود ، وبذلك تكون معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت الآن اغراضها . »

ثانيا - مجافاة المعاهدة لمبدأ المساواة فى السيادة

قال النقراشى ، رحمه الله ، لمجلس الامن :
« ينص الميثاق فى صدره ، على مبدأ اساسى ، هو مبدأ مساواة اعضاء هيئة الامم المتحدة فى السيادة ، فهو على حد القول العربى المأثور ، قد جعل اعضاء الهيئة سواسية كأسنان المشط . وايا كان وضع مصر فى الماضى ، فانها تقف اليوم امام الجانب الآخر فى هذا النزاع ، على اساس المساواة التامة فى السيادة ، وهى اذ تتمسك بكل معانى هذه المساواة ، لا ترضى التنازل عن اى جزء من سيادتها لمن كان مساويا لها فيها ، وان كانت لا تجعل من تمسكها حائلا يحول دون تعاونها لصالح الجماعة الدولية ، وستحيا مصر على الدوام فى نطاق احكام الميثاق »

« وليس يغفل بمبدأ المساواة في السيادة ، مثل احتلال دولة من الاعضاء لاراضى دولة اخرى من اعضاء الامم المتحدة ، احتلالا عسكريا ، وبغير رضاها ، ومصر لا ترضى احتلال بريطانيا للقائم في اراضيها »

« فضلا عن ذلك ، فقد انشأ الميثاق نظاما للامن الجماعى ، لم يقتصر فيه على مجرد وضع المبادئ العامة ، بل ضمنه الوسائل والاداة الكفيلة بتأمين كل عضو من الاعضاء ، وواضح انه لا يجوز في ظل هذا النظام ان يحتل عضو من اعضاء الامم المتحدة ، اراضى تابعة لعضو آخر احتلالا عسكريا »

« ومصر انما تطالب هنا بالمزايا التى شرعتها هذه الاحكام الاساسية في الميثاق ، وهى لذلك راغبة في ان تحمل نصيبها في الامن الجماعى ، بل هى حريصة على ذلك كل الحرص ، ولكنها تود ان تؤدى واجبها لا دولة تابعة لاية دولة اخرى ، بل دولة ذات سيادة ، وعلى اساس التساوى بغيرها من الدول الاعضاء » .

« قد يطلب مجلس الامن الى مصر ، في ظروف معينة ، ان تتولى صد اى اعتداء ما ، وهى تريد - ايا كان المعتدى - ان تكون طليقة من كل قيد ، كى تستطيع تنفيذ التزاماتها طبقا للميثاق .
« لقد اخترنا الميثاق سندنا وعمادنا » .

السوابق

« ونحن اذ نتمسك بهذا التطبيق لاحكام الميثاق ، لسنا نسوق محض نظريات مجردة ، وانما تتبع السوابق التى وضعتها الامم المتحدة نفسها » فنستند أولا الى سوابق مجلس الامن ذاته في قضية ايران وقضية اليونان وقضية سوريا ولبنان . ونستند ثانيا الى ما قرره الجمعية العمومية في وضوح وجلاء ،

« ذلك ان الجمعية العامة ، اصدرت قرارا اجماليا في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ابرزت فيه مبلغ مخالفة الاحتلال العسكرى لاغراض الميثاق واهدافه من ناحية ، ولبدأ الدفاع الجماعى من ناحية اخرى ، واوصت فيه بسحب القوات العسكرية الاجنبية من اراضى الدول الاعضاء . ولم تتخذ الجمعية العامة هذه التوصية - التى كان للوفد المصرى بعض الفضل في شأنها - الا بعد ان بحثتها بحثا مستفيضا في مناقشات مسجلة فاطمة في سريانه على مثل الحالة التى نعرضها اليوم على المجلس . »

وذكر رئيس وفد مصر ، نص توصية الجمعية العمومية الصادرة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وهى :

« تعتبر الجمعية العامة مسألة الامن مرتبطة اوثق الارتباط بمسألة نزع السلاح ، وهى توصى مجلس الامن بان يستعجل جهد الطاقة وضع القوات العسكرية المنصوص عليها في المادة ٤٣ من الميثاق تحت امرته ،

وتوصى الحكومات ان تجرى تخفيض قواتها الوطنية على سبيل التدرج والتوازن ، وان تسحب بغير ابطاء القوات المرابطة في اراضى الدول الاعضاء بغير رضاها ، الصادر عن حرية ، وفي صورة علنية تشمله معاهدات او اتفاقات متلائمة مع احكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية . »

ثالثا - عقد المعاهدة في ظل الضغط.

« ان مصر لم تكن طرفا حرا عند ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ذلك ان القوات البريطانية كانت تحتل اراضيها ، فضلا عن ان الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضات المصريين مجالاً للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا ، فقبل بدء المفاوضات مباشرة ، وجه المندوب السامى البريطانى الى ملك مصر والى رئيس وزرائها مذكرة اوضح فيها : « ان الاخفاق فى عقد اتفاق ، قد تترتب عليه نتائج جدية ، ان بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة ، بحق اعادة النظر فى سياستها نحو مصر » والتهديد الذى تنم عنه المذكورة باعادة فرض الحماية او ما هو شر منها كان تهديدا سافرا لم يحجبه التصريح الذى اضاف اليه انه « لم يقصد به تهديد او ارهاب ، وانما قصد به الى تقرير الواقع » وقد احتج رئيس وزراء مصر على ذلك فورا فكتب فى رده « ان محادثات او مفاوضات تعالج فى ظل هذه التصريحات لا يمكن ان تكون خالصة او حرة » فاجابه المندوب السامى بأن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى »

واستشهد النقراشى بتصريح بيغن الذى القاها بمجلس الامن ، بمناسبة عرض مسألة ايران وهو :

« ان الحكومة البريطانية لتأسف لاي اتفاق ، يبدو وكأنه قد انتزع من الحكومة الايرانية كرها ، فى وقت كانت فيه الحكومة السوفيتية ، لا زالت تحتل جزءا من الاراضى الايرانية ، فانه لم يكن مستساغا ان تجرى المفاوضات بين دولة عظمى ودولة صغيرة ، او ان يشرع فيها او ان تسعى دولة عظمى فى الحصول على مزايا من دولة صغيرة ، متوسلة فى ذلك باحتلال اراضى هذه الدولة احتلالا عسكريا »

رابعا - المعاهدة خرق لاتفاقية قناة السويس

واشار النقراشى فى بيانه الى معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، فقال :

« ان قناة السويس يختلف وضعها عن غيرها من الطرق المائية

الصناعية ، التي تعتبر وسائل مواصلات دولية ، في انها ينظمها ذلك الاتفاق الدولي ، متعدد الاطراف ، الذي اشرت اليه . وقد نشأت القناة منذ البداية ، مشروعا اشتركت فيه اكثر من امة واحدة ، وما مضت سنوات قليلة على فتحها حتى اجتمعت الدول العظمى الاوروبية تتفق مع تركيا (نيابة عن مصر) ، على تنظيم المرور فيها وحيادها ، والدفاع عنها . »

وتقوم اتفاقية قناة السويس على مبدئين اساسيين :

١ - ان القناة طريق دولي للمواصلات ، مفتوح للامم جميعا على اساس المساواة ، في وقت السلم ووقت الحرب على السواء .

٢ - ان مسئولية الدفاع عن هذا الطريق تقع على مصر (١)

« وقد سعت بريطانيا الى ان تنفرد بحق الدفاع عن قناة السويس ، اخلا لا بهذين المبدئين الاساسيين ، فضمنت معاهدة سنة ١٩٣٦ احكاما ترمى الى اعتبار القناة طريقا رئيسيا للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، لقد يكون مفهوما ان تهتم بريطانيا بسلامة القناة ، ولكن شأنها في ذلك ، ينبغى الا يزيد على شأن غيرها من الدول ، فان دولا غيرها تمتد املاكها في افريقيا وآسيا تعنيها القناة مثلما تعنى بريطانيا »

خامسا - بطلان نظرية التحالف الابدي :

قال النقراشي ان معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ترمى الى ايجاد تحالف ابدى لا يتفق وطبيعة الدور الذي تقوم به دولة من اعضاء الامم المتحدة .
واضاف :

« ومثل هذا التحالف ابعد ما يكون عن طبيعة الاشياء ، فان مصر وبريطانيا لا يربطهما جوار ، وليست بينهما مواصلات من الاشتراك في الجنس او الثقافة ، والحق ان بريطانيا لا تبتغى التحالف ، على وجه التبادل والتكافؤ ، بل هي تريد تحالفا يحقق لها دوام اذعان مصر لاغراضها الاستعمارية ، فاذا نظر الى مثل هذا التحالف على ضوء تاريخ العلاقات المصرية البريطانية ، تعين القول بان هذا التحالف انما هو صورة اخرى من

(١) وقع الدين وضعوا بيان رئيس الوزراء في اخطاء تاريخية وقانونية جسيمة ، فلم تشترك اكثر من امة في مشروع القناة ، بل نفلدنه مصر بأموالها ورجالها في صميم تربتها ، والقناة ليس طريقا دوليا ، بل هو طريق مصرى صميم ، تستخدمه لصالح عملاء دوليين ، والعميل لا يملك ان يقيد سلطان المالك على المرفق المملوك له ، وقد بينا في اجزاء هذا الكتاب تلك المسائل بيانا وافيا .

صور التبعية ، فهو علاقة ليست متكافئة ولا هي كريمة تربط مصر بالاقتصاد البريطاني وتشدها الى عجلة سياسة بريطانيا الدولية وتلزمها بان تدور ابدًا في فلك النفوذ البريطاني .

« ولا يسع مصر ، بوصفها امة حرة ، الا ان تنبذ مثل هذه العلاقة التى لا تقوم على المساواة ، فانما نحن نبغى ان نقف على قدمينا ، وان نمكن من القيام بالالتزامات التى يلقيها علينا الميثاق ، ونريد ان نتحمل نصيبنا فى حفظ السلم والامن الدولى ، ونحن لذلك مستعدون للدخول فى اى اتفاق خاص مما نصت عليه المادتان ٤٣ و ١٠٦ من الميثاق » .
وتضمن بيان النقراتى اشارة الى نص المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة ، وهو :

« اذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقا لاحكام الميثاق ، مع اى التزام دولى آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » (١)

وفى مساء ٥ اغسطس سنة ١٩٤٧ وقف السير « الكسندر كادوجان » رئيس وفد بريطانيا وقتئذ ، وعضو مجلس ادارة شركة قناة السويس الآن ، ليرد على بيان النقراتى ، فكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ سنده الوحيد ، وكان دفاعه عنها يمتاز بترديد اقوال السياسة المصريين ، الذين كانوا فى الماضى قد تشيعوا لتلك المعاهدة بحماقة بالغة .

قال كادوجان « انه ليس لمصر اى حق فى المطالبة بتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهى المعاهدة التى نصت على مرابطة جنود بريطانيين فى الاراضى المصرية المجاورة لقناة السويس ، والتى اذنت بالنظام الادارى الحاضر فى السودان »

وادعى انه ينبغى ان تستمر معاهدة سنة ١٩٣٦ تسع سنوات اخرى « قبل ان يكون لاي من الفريقين حق فى المطالبة بتعديلها »

جوهر الحجة البريطانية

قال كادوجان ما نصه :

« اذا كانت هذه المعاهدة شرعية ، كما ارجو ان ابين ، فانه لن تكون لمصر قضية ، يحق لها ان تعرضها على المجلس ، ونحن نزع ان معاهدة سنة ١٩٣٦ ما زالت شرعية ونافذة الى سنة ١٩٥٦ ، اللهم الا اذا تم هذا التعديل بمفاوضات ثنائية ، وبطريقة يقبلها الطرفان »

(١) افغلنا ماورد فى البيان عن السودان ، لاننا لسنا بصدد بحث هذا الركن من القضية

طلب شطب القضية

واضاف انه لا يمكن ان تلام بريطانيا على فشل المفاوضات ، وطلب شطب القضية من جدول اعمال المجلس .

مناقشة سلطة المجلس

وادعى المندوب البريطاني ان مجلس الامن لا يملك سلطة اتخاذ قرار في هذه المسألة . وقال :

« وها نحن اولاء قد جئنا بنا الى مجلس الامن لان المفاوضات قد فشلت ، وهى المفاوضات التى ما كنا ملزمين قط بمباشرتها . وانى لاقول انه لا يسع مجلس الامن ان يصنع شيئاً فى هذا الصدد ، وانه لا يستطيع ان يتدخل بالنظر الى المفاوضات التى لم نتعهد بحال من الاحوال بمباشرتها لتعديل معاهدة دولية قائمة .

« فاذا كانت هذه المعاهدة شرعية ، فانه لا يسع مجلس الامن ، تحقيقا لغراض هيئة الامم المتحدة ، ان يتخذى اجراء سوى الاعتراف بهذه الحقيقة ، ورفع هذه المسألة من جدول الاعمال »

الخطر الذى يهدد السلم

ونفى المندوب البريطانى وجود خطر يهدد استمراره السلم الدولى ، قائلا :

« اذا بقى بين البلدين بعد ذلك ما من شأنه ان يهدد السلم الدولى وامنه ، فيما يتصل بهذه المعاهدة ، فلن يكون سببه الا ان مصر نفسها تعتزم اتخاذ اجراءات تهدد السلم والامن بدلا من ان تقبل نصوص المعاهدة الملزمة لها

« ولا يوجد فى مبادئ العدل اوفى القانون الدولى ما يكسب أية دولة حقوقا بتهديد السلم والامن عن طريق رفض العمل بما توجه عليها التزاماتها الدولية »

فضل معاهدة سنة ١٩٣٦ على الحلفاء

ولجا المندوب البريطانى الى التعمية وصرف المجلس عن الاخلاق والمبادئ الدولية ومخاطبته بلغة المصلحة الشخصية بطريقة ماكرة فقال عن نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ « ولولا هذه النصوص ، وهذه القوات لكان الظفر بالنصر ، وقيام الامم المتحدة ، امرا مشكوكا فيه ، وبفضل نصوص هذه المعاهدة ، استطاعت القوات البريطانية الدفاع عن الاراضى المصرية وكان من نتائج هذه النصوص ان خرجت مصر من الحرب أغنى مما كانت عليه ، ولم يكذبها ضرر البتة »

المعاهدة وميثاق الأمم المتحدة

قال ردا على سند مصر الخاص بمنافاة المعاهدة لمبادئ الميثاق ، ان الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، اتخذت قرارا ، منذ وقت قريب ، أظهر في وضوح ان وجود قوات أجنبية في بلد ما ، ليس من شأنه أن يجعل معاهدة ما منافية حتما لميثاق الأمم المتحدة ، وضرب مثلا لذلك وجود جنود أمريكيين في عدد من القواعد البريطانية ، وهذه مغالطة ، فهناك قياس مع الفارق .

أما عن قول مصر أنها لم تكن حرة في إبرام المعاهدة ، فقد ذكر أن مصر رفضت أربع مرات ، فيما بين سنتي ١٩٢٢ ، ١٩٣٦ مقترحات لعقد معاهدة جديدة ، ومادامت قد رفضت تلك المشروعات ، فكان في وسعها أن ترفض معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكان يجب أن يرد عليه بنتائج رفض المشروعات المتقدمة من تدخل فاضح في شئون مصر الداخلية وأهدار للحرمان ، وتعذيب للأحرار ، وطرد لكل معارض ، وهذا هو الاكراه المستمر الذي قضى على الفضائل وأفسح المجال لغش الشعب المصري ، وأدى بفريق من الساسة لادخال الغفلة عليه ، وقبول معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ابتغاء مطامع خاصة أبعدهم عن أن يتصفوا بشرف الوكالة عن الشعب .

ضربت مصر في مجلس الامن ضربة شديدة اذ اقتبس كادوجان في بيانه أقوال الذين وصفوا المعاهدة بأنها وثيقة الشرف والفخر ، فأورد أقوالا للنحاس ولصدقي ولآخرين .

وتساءل كادوجان ، في أية شريعة أو مذهب يجوز لمصر ، بعد أن أفادت من المعاهدة مغانم كثيرة ، أن تعمد الآن ، وبعد احدى عشرة سنة ، الى طلب انتهاء هذه المعاهدة ، التي وافقت حرة مختارة على أن تظل قائمة عشرين سنة !؟

وقال انه اذا رأى أحد طرفي معاهدة ما أن تعديل هذه المعاهدة أمر مرغوب فيه ، فسبيل ذلك المفاوضات بين الطرفين ، ولكن المسألة ليست مما يجوز أن يعرض على مجلس الامن

واستطرد من ذلك الى القول بأن انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية كان يكون مستحيلا ، لو لم يكن البريطانيون في وادي لنيل ، وأضاف : « وبفضل نصوص هذه المعاهدة ، والقوات البريطانية المرابطة في مصر استطاعت مصر أن تحول دون اطباق كماشتي المحور ، ولو قد تم هذا الاطباق لاضطربت خطط الحلفاء الاستراتيجية كلها ومزقت شرممق ولم يكن ليتاح لي أن أخطب الآن في مجلس الامن ، لان هذا المجلس ما كان ليوجد »

واتهم المصريين بأنهم تسببوا في فشل المفاوضات ، لرفضهم اعطاء السودان ، حق تقرير مصيره !!

وعقد مجلس الامن جلسة ثانية لنظر المسألة المصرية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وتصدى فيها النقراشى للرد على ما أبداه مندوب بريطانيا بالجلسة السابقة فاستهل رئيس الوزارة المصرية بيانه بقوله :

« لقد أدهشنى ، وأنا أصغى للبيان الذى أدلى به ممثل المملكة المتحدة البريطانية فى الاسبوع الماضى ، أن أسمع هنا فى مجلس الامن ، وفى قلب هيئة الامم المتحدة ، مثل هذا الدفاع المطلق ، غيرالمقيد عن الاستعمار فى القرن التاسع عشر .

« كنت أظن أننا شهدنا آخر مظاهر هذه الروح الاستعمارية ، عندما سحقت النازية والفاشية نهائيا ، وكان يخيل الى أن التاريخ قد أصدر حكمه النهائى على الاساليب التى عرفت بها السياسة الاستعمارية فى القرن الماضى ، ولم أكد أصدق أذنى ، عندما سمعت السير « الكسندر كادوجان » يصرح بأن بلاده تفاخر الآن بسجل أعمالها فى مصر والسودان »

الاستعمار يدعى الاهداف السامية

« وأستطيع ايضا أن أدرك السبب الذى جعل الاستعمار البريطانى يحتذى وراء ادعاء الاهداف السامية ، فهذا الاستعمار يتقدم ويحصن نفسه حيثما ركزت بريطانيا اطماعها ، وذلك تحت ستار من ادعاءاتها ورسالتها بصدد تخفيف الفظائع واعادة هيبة الحكومة والادارة وازالة الفساد والعجز »

واسترسل النقراشى مبينا الكثير من الحقائق التاريخية ، وتكلم عن النهضة فى مصر قبل الاحتلال وبين كيف حطمها الاحتلال وقضى عليها ، ثم فند الادعاء القائل بأن بريطانيا خلصت مصر من نير الاتراك ، وذكر أن الاحتلال لم تكن له مبررات ، وأشار الى ما جرى فى مؤتمر القسطنطينية سنة ١٨٨٢ ، وما حدث وقتئذ من ضرب الاسكندرية ، وادعى أن الحديو لم يطلب مساعدة بريطانيا ، وكشف للمجلس عن المغالطات التاريخية التى وردت فى بيان كادوجان ، وكذب ما قاله هذا الاخير من أن مصر بعد الحرب العالمية الاولى قد تلقت الحرية من بريطانيا ، ثم وصل فى بيانه الى الكلام مرة اخرى عن معاهدة سنة ١٩٣٦ فقال :

« لقد تجشم السير الكسندر كادوجان عناء كبيرا في سبيل اثبات شرعية هذه المعاهدة ، وأشار في هذا السبيل الى عدة مبادئ من القانون الدولي ، كالمبادئ المتصلة بالمواثيق التي يجب احترامها ما دامت الحالة لم تتغير ، وهي المبادئ التي لم تشر اليها الحكومة المصرية مرة واحدة :

« بل لقد ذهب السير كادوجان الى أبعد من هذا ، فجعل من مجلس الامن أداة للقانون الدولي في معالجة هذا النزاع . ويبدو أنه يطلب الى مجلس الامن ، بصفته هذه ، أن يقرر شرعية المعاهدة الانجليزية المصرية التي وقعت في سنة ١٩٣٦

« على أنى تجنبت ، في أثناء عرض القضية المصرية ، الاعتماد على الاعتبارات القانونية لاني أعتقد أن مهمة مجلس الامن غير مقصورة على اثبات الوضع القانوني للنزاع الذي يعرض عليه . ونحن لم نلتجئ اليكم لكي تصدروا حكما يتصل بما لطرفي النزاع من حقوق قانونية . وعندى أن مهمتكم أسمى من ذلك ، لانها تتصل بالمحافظة على السلم والامن ، وتتصل أيضا بالعمل على أن تسود الشعوب الحالات التي يمكن أن تقوم فيها علاقات ودية سلمية بين هذه الشعوب . انكم غير مقيدين ، في النهوض بهذه المهمة ، بالالتزامات القانونية التي يرتبط بها أطراف النزاع ، وهي الالتزامات التي لا يعول عليها كثيرا في تبرير قوة الاستمرار لمقاومة الشرور العتيقة . ان في التاريخ لأمثلة عديدة على ما يصيب السلم من اضطراب بسبب ترك معاهدة ما ، انما أنتم الحفظة على السلم ، وعلى هذا الاساس تقدمت الحكومة المصرية اليكم بشكواها من النزاع القائم بينها وبين بريطانيا ، وهو النزاع الذي من شأن استمراره أن يعرض للخطر كل محاولة للمحافظة على السلم والامن الدوليين »

المعاهدة تصبح خطرا

« ويخيل الى أنى أوضحت موقفى من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، التي استنفدت أغراضها . ومهما يكن من شأن ما كان لهذه المعاهدة من فائدة في الماضي ، فانها لم تعد تصلح وسيلة للرضا ، ولللاقات الودية بين مصر وبريطانيا . أما وقد استنفدت هذه المعاهدة أغراضها فقد أصبحت غير متسقة مع الظروف الحاضرة ، ثم أنها قد فقدت قوتها السياسية والادبية أيضا ، وأصبح بقاؤها خطرا يهدد السلم والامن

« أنا لا أطلب منكم الحكم على معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولا أطلب اليكم استخلاص النتائج القانونية من الحوادث التي وقعت منذ أبرمت المعاهدة

بل كل ما أطلبه اليكم هو أن تضعوا نصب أعينكم الحقائق الثابتة التي يرتكز عليها أساس هذا النزاع ،

واستطرد المغفور له محمود فهمي النقراشي في الطعن على المعاهدة مبينا أنها معاهدة أبدية وهو الامر الذي لا تجيزه مبادئ القانون الدولي العام الحديثة ، وتناول في شيء من التفصيل حكم المادة الثامنة واحتلال منطقة قناة السويس وما ورد في ملاحق المادة الثامنة وذكر أن الاحتلال لا يزال قابضا على منطقة واسعة من أرض مصر ، وقال :

« ان وجود هذه القوات ليتمكن البريطانيين من الضغط على الحكومة المصرية ، بصورة لا تتفق مع مركز مصر ، باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة ،

وعدد حالات لتدخل الحكومة البريطانية المستمر في تغيير الوزارات المصرية والحد من السلطة التشريعية التي يمثلها البرلمان المصري ، وأشاء الى ماجرى في سنتي ١٩٤٠-١٩٤٢ ثم عاد للكلام عن تعارض المعاهدة مع ميثاق الامم المتحدة ، وذكر بالضغط الذي استعمل في حمل مصر على قبول المعاهدة اذ هددت باعلان الحماية اذ رفضت التوقيع عليها ، وقال ان يفرن قد اعترف بضرورة تصحيح الوضع الحاطي الذي أنشأته تلك المعاهدة ، وقال عن التحالف الابدي أنه تحالف غير شريف

الوضع السياسي للمعاهدة

وبعد أن فرغ من تحليل المعاهدة فيما يتعلق بقناة السويس والسودان قال :

« الآن وقد فرغت من تحليل معاهدة ١٩٣٦ ، والمفاوضات التي دارت لتعديلها ، أريد أن أعرض عليكم باختصار الوضع السياسي للمعاهدة كي تقيموا له وزنا حينما تبحثون في مطالبنا ...

« والآن ما الذي تستطيع مصر أن تتوقعه من البريطانيين الذين يريدون استمرار هذا التحالف غير الطبيعي، لكي يظيلوا الاحتلال العسكري البغيض انهم يسلكون هذا المسلك حتى بعد أن غدا ميثاق هيئة الامم المتحدة حجر الزاوية في صرح العلاقات الدولية

« يجب أن يكون واضحا أن أسطورة الاستعمار لا بد من وضع حد لها، وأنه لا يمكن أن يسمح لها بعد الآن بأن تعرقل العلاقات بين مصر وبريطانيا ان وضع نظام جديد ليس في صالحنا فحسب ، بل في صالح بريطانيا كذلك لقد قلت ان مصر والسودان يستطيعان الارتباط بعلاقات ودية للغاية مع

البلدان الاخرى ومنها بريطانيا ، وانهما سيحققان السلم على طول النيل
ويعاونان هيئة الامم المتحدة على تعزيز وصيانة السلم فى الشرق الاوسط ،
وكذلك السلم العالمى

« وسواء اكانت هناك معاهدة ، أم لم تكن هناك معاهدة ، فان واجب
مجلس الامن يقتضيه أن يعالج كل مامن شأنه تهديد السلام ، وأن يتخذ
التدابير الاجماعية الفعالة لتجنيب عوامل التهديد وازالتها ، وأن يعترف
بأن النزاع قد يؤدى استمرار قيامه الى تعرض الامن والسلام الدولى للخطر
ولا يمكن لمجلس الامن أن يتجاهل مسؤوليته الاولى فى المحافظة على الامن
والسلام الدولى ، سواء بسبب قانونية الموقف أو طرفى النزاع . والحكومة
المصرية حينما لجأت الى مجلس الامن ايدت موقفها بالحقائق السياسية التى
لا يمكن مناقضتها بسهولة ، وأولى هذه الحقائق أن النزاع قائم ملموس ،
والحقيقة الثانية أن الحكومة المصرية بذلت جهودا صادقة مخصصة لتسوية
النزاع بطريق المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة ، فباعت جميعها بالفشل
والحقيقة الثالثة أن استمرار هذا النزاع قد يعرض الامن والسلام للخطر
لا فى وادى النيل فحسب ، بل وفى جميع أنحاء الشرق الاوسط . والحقيقة
الرابعة أن شروط الاستقرار والرفاهية الضرورية للعلاقات الودية المسالمة
لا يمكن أن توجد فى هذا الجزء من العالم الا بجلاء القوات البريطانية من
وادى النيل ، جلاء تاما ناجزا لا شرط فيه وانهاء الادارة الانجليزية
الحاضرة فى السودان »

رد السير الكسندر كادوجان

وفى تلك الجلسة رد السير الكسندر كادوجان على بيان النقراشى
مستعينا بالكذب والمغالطة كما فعل فى الجلسة السابقة فادعى أن بريطانيا
هى التى ابرزت مصر كدولة مستقلة ذات سيادة تنعم بالرخاء ، وقال :

« وانى ادرك ان عقائد اليوم تختلف عن تلك التى كانت سائدة فى القرن
الناسع عشر ، وما من دولة قدمت أدلة على تطورها اعظم فى هذا الصدد
بقدر ما قدمت بريطانيا التى اعطت مئات الملايين من سكان الهند و بورما
استقلالهم ، وكانت على استعداد لسحب آخر جنسدى بريطانى من
الاراضى المصرية فى خلال عام أو عامين من انقاذ مصر من طغيان النازى
على حساب عدة آلاف من الجنود البريطانيين » .

وتعرض المندوب البريطانى للتاريخ فشوهه بمفترياته فتكلم عن ضرب
الاسكندرية واراد أن ينتحل لذلك أعذارا واهية وادعى أن تصريحات

بريطانيا بالجلء قد صدرت عن حسن نية ، كما ادعى ان مصر كانت طرفا
حرا فى معاهدة سنة ١٩٣٦ وان بريطانيا قدمت لمصر مساعدات كثيرة
ابان الحرب .

وعقد مجلس الامن جلسة ثالثة لنظر القضية المصرية فى ١٣ اغسطس
سنة ١٩٤٧ ، وكان مندوب بولندا اول من أعلن رأى بلاده فى النزاع
فقرر ان من حق المجلس ان يصدر قرارا بسحب القوات البريطانية من
مصر ، وأيد مصر فى القول ان معاهدة سنة ١٩٣٦ تجاوزت عهدا وأصبحت
عقبة فى سبيل أمانى مصر القومية للحصول على حقها فى السيادة الكاملة
وقد تكلم المندوب البريطانى فقال :

« لما ذهب البريطانيون الى مصر وجدوا فيها العبودية وتجارة الرقيق ،
فلما تركوها كان ذلك قد زال ، ولاشك ان العبودية من خصائص النازية »
وعرج على دور مصر فى الحرب قائلا :

« وأستطيع أن أؤكد للمجلس بقوة أنه لولا الاستعدادات الحربية التى
مكنتنا معاهدة سنة ١٩٣٦ من اتمامها فى مصر ، ولولا وجود نواة من القوات
البريطانية فى الاراضى المصرية وفقا للمعاهدة ، لما استطاع البريطانيون
ولا حلفائهم وقف زحف قوات المحور اما مدى اقتراب المحور من النصر فى
الشرق الاوسط فمسألة لا تحتاج الى شرح »

واعترف بحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ قائلا ان بريطانيا اضطرت
اليه لما فشلت المساعى التى بذلتها لدى الملك فاروق للكف عن عرقلة
المجهود الحربى ، وادعى انه ليس هناك نزاع بين مصر وبريطانيا وان شكوى
مصر لا اساس لها ، وان انجلترا مستعدة للتفاوض .

وقد رد النقراشى على المندوب البريطانى فدحض الوقائع التاريخية
التي ذكرها كادوجان مشوهة وكشف عن مغالطاته السافرة وقال ان كادوجان
قد تعمد اغفال الاستعمار البريطانى فى بيانه وأكد ان المعاهدة تهدم مبدأ
المساواة فى السيادة وطالب بسحب القوات البريطانية حالا ، وفى التدليل
على أن البريطانيين يهددون السلم

قال رئيس الوزارة المصرية :

« والموقف الآن هو ان التبرم بوجود البريطانيين عامل شامل لا يمكن
حجبه أو تجاهله . وقد حدث منذ أشهر قريبة أن أدى طغيان الشعور
العام الى اراقة الدماء وازهاق أزواح بشرية . اننا نطلب الى مجلس الامن

أن يلقي باله الى مالهدذا النزاع من صدى فى ربوع الشرق الاوسط كله،
اننا نطلب اليكم ان تعملوا على اصلاح هذه الحالة وتصحيحها من غير التأخير
فترة أخرى ، نطلب اليكم أن تأمروا بخروج القوات البريطانية من أراضيها
وبانها الادارة البريطانية فى السودان »

وعقد مجلس الامن جلسة أخرى فى عشرين اغسطس سنة ١٩٤٧ وكان
المتكلم فيها مندوب البرازيل «السنينور جواو كارلوس مونيز» فقال فى خطابه
بعد أن لحص اقوال طرفى النزاع :

« الواقع ان مجلس الامن هو المنظمة التابعة لهيئة الامم المتحدة المسئولة
أولا عن الامن ، وكان من الطبيعى ، عندما ألقى الساسة الذين اجتمعوا
فى سان فرانسيسكو مثل هذه المهمة الضخمة على كاهل المجلس ، ان
يخولوه سلطات واسعة ، تمتد من توصيات المادة الثالثة من الميثاق
الى اتخاذ أسلم وأنسب الاجراءات الكفيلة بتسوية اى نزاع بين طرفين
تسوية سلمية ، والى اتخاذ التدابير التى تقتضيها صيانة السلم والامن
الدوليين ، ومما لاشك فيه ، والحالة هذه ، أن من حق المجلس ان يصدر
قراره فى أى موقف أو نزاع ، يرى انه يهدد السلم والامن الدوليين
تهديدا خطيرا . والسلطات المخولة لمجلس الامن ، طبقا للميثاق ، كى
يضطلع بما عليه من مهام ، لاتستثنى مع ذلك ، الاعتماد على القانون الدولى
فى تسوية المنازعات بطريقة سلمية ، بل تفترض فى الواقع الالتجاء الى مثل
هذه الوسيلة التى نص فى الفصلين السادس والسابع من الميثاق على أن
تكون لها الاولوية . ولا يستطيع مجلس الامن ان يتدخل ويفرض اية
التزامات على الطرفين المتنازعين الا بعد التحقق من فشل تلك الوسيلة .
ولا شك ان المفاوضة والوساطة والتحكيم ، هى الادوات العادية التى
يمكن الاعتماد عليها ، طبقا للميثاق ، فى المراحل الاولى من التسويات
السلمية . وتنص المواد ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ من الميثاق ، بوضوح ، على أن من
واجب الطرفين المتنازعين ان يسعيا الى حل نزاعهما بوسائل التسوية
التقليدية ، بينما يتتبع المجلس بدقة ما يجرى فى مراحل التسوية الاولى .
ولقد وافق مؤسسو هيئة الامم المتحدة على تسوية اى نزاع بوسيلتين هما
القانون الدولى والسلطة المخولة لمجلس الامن . وليس ثمة اى تعارض
بين هاتين الوسيلتين ، بل الواقع انهما يكملان بعضهما بعضا ، مما يتيح
للمجلس شيئا كثيرا من المرونة فى الاضطلاع بمهمة التوفيق .
« الواقع ان مجلس الامن لا يستطيع النظر فى جميع ضروب المنازعات ،

فالقضايا التي تعرض عليه لها جانب واحد يتصل بالامن ، وهي تقوم منفصلة عما قد يكون لها من جوانب أخرى . ويتدخل المجلس في الامر ليحول دون ان يصبح الموقف او النزاع المعروض عليه مهددا للسلم والامن الدوليين .

« وفي حلبة العلاقات الدبلوماسية تنشأ من وقت الى آخر مشاكل بين دول ، تكون نتيجة لمصالح سياسية واقتصادية متعارضة ، ولكن دون ان يكون هذا التعارض مهددا للسلم والامن الدوليين . وغنى عن الذكر ان مجلس الامن لا يستطيع ان يعالج مثل هذه المشكلات ، اذا ما عرضت عليه ، على نحو يعود بأجزل النفع على الطرفين .

« ان مهمتنا هنا هي ان نعالج المشاكل التي تعرض علينا ، لا لمصلحة المتنازعين فقط ، بل كذلك لضمان استمرار العلاقات الطيبة بين الدول » وادعى مندوب البرازيل انه ليس ثمة خطر في النزاع المصري البريطاني يهدد الامن الدولي ، وان رئيس وفد مصر توسع في تفسير الميثاق وان الاولى ان يحل النزاع بالمفاوضات المباشرة او بأية وسيلة دبلوماسية أخرى ، فاذا استنفدت الوسائل الدبلوماسية أمكن اعادة طرح النزاع على مجلس الامن ، وزعم ان الالتجاء الى مجلس الامن له مساوي منها توسيع شقة الخلاف ، ثم قال :

« ماذا تطلب الحكومة المصرية ؟ »

« انها تطلب اعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهذا الطلب يستند الى نقطتين هما :

١ - العجز عن الاتفاق بسبب الضغط .

٢ - تبدل الاوضاع التي بررت عقد المعاهدة ، وتبديل الاوضاع القانونية منذ بدأ ميثاق الامم المتحدة وفي هذا يقول رئيس الوزارة المصرية ان بعض المبادئ العامة التي يتضمنها الميثاق تتعارض مع بعض شروط المعاهدة »

وتصدى مندوب البرازيل لبحث مسألة تعديل المعاهدات فأشار الى اقتراح كانت قد تقدمت به البرازيل في سان فرانسيسكو وقال :

« وفي أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو قدم الوفد البرازيلي اقتراحا للسماح للجمعية العمومية ، بناء على طلب اي جانب من الجانبين المرتبطين . بمعاهدة ، او بناء على طلب ثلثي الاعضاء ، بأن تدعو الجانب الآخر لاجراء مفاوضات بغية اعادة النظر في المعاهدة او الغائها ، على أن

يحال الامر ، فى حالة عدم الاتفاق ، على محكمة العدل الدولية ، على أن اقتراح الوفد البرازيلى لم يظفر بتأييد أغلب اعضاء المؤتمر ، وكان من نتيجة ذلك ان الميثاق لم يضمن اية نصوص خاصة باعادة النظر فى المعاهدات أو تعديلها ، وان كان فى وسعنا ان نقول ان فى استطاعة الجمعية العمومية ، طبقا للمادة ١٤ من الميثاق ، ان توصى باعادة النظر فى المعاهدات اذا ما ثبت لها ان تغير الاحوال والظروف يجعل من حق اى طرف فى معاهدة ان يطالب بعدم الزامه بالاستمرار فى تنفيذ الالتزامات المفروضة عليه ،

وأضاف أن الوفد البرازيلى ، يرى فيما يختص بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، « ان الحالة لا تعتبر تهديدا عاجلا للسلم الدولى ، وانه ليس لدى مجلس الامن ما يبرر اتخاذ اى قرار بشأن اعلان بطلان تلك المعاهدة ، وانه ينبغى عليه أن يدع الطرفين يسوبان ما بينهما من خلاف طبقا لمبادئ العدالة والقانون الدولى ، وذلك بالالتجاء الى وسائل التسوية العادية المنصوص عليها فى القانون الدولى »

كان أولى بالحكومة المصرية

أن تلغى المعاهدة قبل الاحتكام الدولى

وقال مندوب البرازيل كلاما يستفاد منه ان الموقف كان ليتغير لو أن الحكومة المصرية اتخذت اجراء الغاء المعاهدة ، ومن ذلك قوله « ولم تتخذ الحكومة المصرية من جانبها قرارا يقضى بعدم الامتثال الى المعاهدة التى استنفدت فى رأى مصر أغراضها ، بل على العكس سعت الى تسوية اوجه الخلاف عن طريق المفاوضات المباشرة مع المملكة المتحدة ، والوفد البرازيلى يرى ان هذه المفاوضات ينبغى ان تستمر ، وانه فى حالة اخفاقها ينبغى ان تتفق الحكومتان على وسائل تسوية الخلاف ، على الوجه الذى قد يراه الطرفان ملائما فى هذا الشأن »

ولكن المندوب البرازيلى على الرغم من تعلقه بمبادئ ما كان ينبغى ان تصرفه عن فهم الموقف على حقيقته ، عطف على أمانى مصر قائلا : « ان الوفد البرازيلى لينظر بعين العطف الى الامانى العادلة التى تنطوى عليها طلبات مصر ، حكومة وشعبا ، للقضاء على آخر الآثار التى تحد من الاستقلال المصرى ، ولقد أبدى الشعب المصرى أهليته للتقدم ، وهو جدير بأن يتمتع بالسيادة التامة ، بيد أن الشعوب التى تبتغى الحرية والاستقلال يجب ان تكون اول من يقبل حكم القانون ، لان القانون هو الشرط الاساسى لصون الحرية ، واحترام النظام القانونى يعد عنصرا لا بد منه يقتضيه الضمير

الانسانى الذى يناضل لكى يدخل على الواقع ادنى مراتب المنطق ، حتى
ينجو الواقع من الفوضى »

وخلص مندوب البرازيل بعرض الاقتراح الآتى نصه على المجلس :
« يوصى مجلس الامن ، بعد ان نظر فى النزاع القائم بين المملكة المتحدة
البريطانية ومصر ، وهو النزاع الذى ابلغه رئيس الوزارة المصرية الى
المجلس فى كتابه المؤرخ فى ٨ يوليوسنة ١٩٤٧ ، وبعد ان لاحظ ان
وسائل التوفيق التى نصت عليها المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة لم
تستنفد ، ولاعتقاده ان تسوية النزاع يمكن ان تتم على اكمل وجه فى
الظروف الحاضرة ، بالرجوع الى هذه الوسائل ، بان تعهد حكومتا المملكة
المتحدة البريطانية ومصر ، اولاً ، الى استئناف المفاوضات المباشرة وان
تسعى ، فى حالة فشل هذه المفاوضات ، لتسوية النزاع بوسائل سلمية
اخرى ، تكون من اختيارهما دون سواهما ، ويوصى المجلس الحكومتين ،
ثانياً ، بان تبغا المجلس عن سير هذه المفاوضات »

وقد اقترح مندوب الصين اضافة تعديل للاقتراح البرازيلى هذا نصه :
« مع ملاحظة ان الحكومة البريطانية قد سحبت فعلاً جانباً من قواتها
من مصر ، وانها مستعدة للتفاوض لاتمام الجلاء » .

واضاف مندوب باجيكيا جملة تنص على عرض اية مناقشة تتصل
بشرعية المعاهدة على محكمة العدل الدولية .

وقد اعقب الرفيق جروميكو ، ممثل الاتحاد السوفيتى ، مندوب
البرازيل فقال :

« ان الوفد السوفيتى يؤيد كل التأييد مطلب مصر الخاص بجلاء
القوات البريطانية عن اراضيها فوراً ، وان روسيا لتعتقد ان هذا المطلب
يستند الى أسس قوية ، ولكن من العسير على المجلس ان يتخذ فى الوقت
الحاضر أى قرار بشأن مسألة السودان ، لاننا لا نعرف رغبات
الشعب السودانى » .

ودل المندوب السوفيتى على تعارض وجود قوات بريطانية فى مصر
مع ميثاق الامم المتحدة ، وتعارض المعاهدة مع الميثاق مشيراً الى حكم
المادة ١٠٣ من الميثاق التى لا تدع محلاً لقيام معاهدة سنة ١٩٣٦ ،
واكد اختصاص المجلس بنظر المسألة المصرية وان استمرارها مهدد للامن
الدولى ، واضاف ان بلاده تعطف على امانى مصر القومية فى الاستقلال على
اساس المساواة فى السيادة ، وقال ان الضمير القومى فى الشرق قد هيا
الاستقلال لبلدان عديدة فى الشرق الادنى ومنها مصر .

وحيد المنسوب البريطاني اقتراح البرازيل وعلن انه قبله لاول وهلة ، ولكنه طالب بان تظل معاهدة سنة ١٩٣٦ سارية الى ان يتخذ المجلس قرارا آخر .

وتكلم مندوب أمريكا ، المستر «هرشيل جونسون» فقال ان بلاده تؤيد الاقتراح البرازيلي تأييدا حارا ، كما قرر الموافقة على التعديل الصيني ، وذكر ان بلاده تعطف على الامانى الوطنية المصرية ، وانضم مندوب فرنسا ، المسيو «الكسندر بارودي» في الموافقة على الاقتراح البرازيلي ، وقال وفد مصر ان اقتراح البرازيل لا يعد حلا للموقف ، وانه يدع الحالة مضطربة في مصر كما كانت عليه من قبل وعاد فاكد ان هذه الحالة مهددة للامن الدولي .

وفي ٢٨ أغسطس عقد مجلس الامن جلسة صباحية ، واستهلها الرفيق جروميكو بخطاب شديد الهجة فند به الاقتراح البرازيلي ، واكد فشل المفاوضات في الماضي وان في استمرار الحالة بمصر تهديدا للامن الدولي ، وقال عن المفاوضات في ظل الاحتلال :

« ان في مشروع القرار البرازيلي عيبا خطيرا ، وهو انه يقترح على طرفي النزاع ، استئناف المفاوضات ، في الوقت الذي يظل فيه احدهما محتفظا بجنوده في ارض مصر والسودان . وهذه حالة لا يمكن ان تعد عادية لان اجراء مفاوضات في ظلها يكون معناه ، ان احد الطرفين سيكون في ظروف اكثر ملاءمة من ظروف الطرف الآخر ، ولا يمكن ان يكون مثل هذا القرار عادلا بالقياس الى مصر ، ولا يمكن ان يكون عادلا من وجهة نظر المبادئ التي وضعتها هيئة الامم المتحدة وهي المبادئ التي ترغب هيئة الامم المتحدة ، بصفة عامة ، ومجلس الامن بصفة خاصة ، على احترام استقلال اية دولة والدفاع عن هذا الاستقلال .

« ان من الناس من يعجب للمصريين كيف يواجهون مشروع القرار البرازيلي بمثل هذه المواجهة السلبية ، والواقع ان تفسير موقف المصريين ليس بالامر الصعب ، فهم يرون بحق ان استئناف المفاوضات بين مصر والمملكة المتحدة ، في وقت لا يزال الجنود البريطانيون يحتلون فيه ارض مصر والسودان ، سيجعلهم في مركز غير ملائم ، بالقياس الى الطرف الآخر في المفاوضات ، بل انه لا يتفق ايضا مع سيادة مصر بوصف كونها دولة والواقع ان كل امة او دولة اخرى تشعر بالاحترام الذاتي ، كانت تواجه مشروع القرار البرازيلي ، بمثل ماواجهه به المصريون .

« وثمة أخيرا عيب ثالث في مشروع القرار البرازيلي ، وهو أن الإخذ به معناه ، فيما يتصل بجوهر الموضوع أن مجلس الامن يتنحى من تلقاء نفسه عن اتخاذ قرار في مسألة لهامثل هذه الأهمية ، ويفسّل يديه منها . وليس من شك في أن قصر مجلس الامن مهمته على دعوة مصر وبريطانيا لاستئناف المفاوضات ، معناه أن المجلس يتنحى عن القيام بواجبه المباشر من هذه المسألة » .

وبين جروميكو خطورة المسألة ، ثم قال :

« فإذا رفض المجلس أن يتخذ قرارا في جوهر القضية التي عرضتها الحكومة المصرية عليه ، فإنه لن يجد احتراما عند الشعب المصرى ، أو أى شعب آخر يجاهد في سبيل الظفر بحريته ، والخلاص من آخر اغلال الاستعمار الى حيث يتبوامكانا سويا بين الشعوب الاخرى ، ومن حق هذه الشعوب المغلوبة على امرها أن تتساءل عن الذى تستطيع أن تعتمد على تأييده ومساعدته في الدفاع عن مصالحها الوطنية اذا كانت هيئة الامم المتحدة لا تبسط لها يدالمعونة »

وعاب المندوب السوفييتى على المجلس عدم تدرعه بالشجاعة في المسألة المصرية كما فعل في مسائل اندونيسيا وسوريا ولبنان ، وذلك مع تشابه هذه المسائل تماما ، وطالب بشدة برفض الاقتراح البرازيلي .

وفوجيء المجلس باقتراح آخر قدمه مندوب كولومبيا ، وهذا نصه :
« يدعو مجلس الامن حكومتى للملكة المتحدة البريطانية ومصر ، بعد أن بحث النزاع القائم بينهما ، والذى ابلغه رئيس الوزارة المصرية الى المجلس في خطابه المؤرخ في ٨ يوليوسنة ١٩٤٧ :

الى استئناف المفاوضات المباشرة في الحال ، وذلك للوصول :

اولا - الى أن يتحقق ، في أقرب وقت ممكن ، جلاء جميع القوات البريطانية ، البرية والبحرية ، والمنشآت الجوية ، عن الاراضى المصرية ، والى تبادل المساعدة المبدولة في سبيل صيانة حرية الملاحة في قناة السويس ، وسلامة هذه الملاحة ، في وقت الحرب ، أو عند وشك وقوع الحرب .

وثانيا - الى انتهاء الادارة الثنائية في السودان ، مع مراعاة مبدأ تقرير الشعوب لمصائرهما وحققها في الحكم الذاتى .

وثالثا - الى إبلاغ مجلس الامن سير هذه المفاوضات بلا انقطاع

وكان مندوب الصين قد عرض قبل الاقتراح البرازيلي تعديلا اضافيا جاء فيه :

« يطلب الى الطرفين ابلاغ المجلس عن سير المفاوضات ، في اقرب فرصة ، بحيث لا يتاخر هذا الابلاغ عن اول يناير سنة ١٩٤٨ »

وكان الرئيس قد رأى اخذ الراى على الاقتراح البرازيلي قبل ان يسمع المجلس اقتراح كولومبيا الذى قدمناه وقد فشل الاقتراح البرازيلي الرئيسى فلم يظفر الا بتأييد ستة اعضاء هم : أمريكا وفرنسا وبلجيكا والصين واستاليا والبرازيل وعارضه مندوب بولندا وامتنع عن التصويت كل من روسيا وسوريا وكولومبيا .

وفي جلسة بعد الظهر تلى القرار الكولومبى فقرة فقرة ، فلم تظفر واحدة منها بالاغلبية وتباينت وجهات النظر .

ولا نستطيع ونحن نستعرض ما دار بمجلس الامن اثناء عرض النزاع المصرى ، البريطانى ، أن نغفل الاشارة الى الموقف الذى وقفه رئيس المجلس ومندوب سوريا فيه ، السيد فارس الخورى ، وقد امتازت بياناته بقوة المنطق ، وحسن التعبير ، ونحن نجتزى . من هذه البيانات الكلمة التى القاها بجلسة ٢٩ اغسطس ، وقال فيها :

« ان قناة السويس جزء من مصر كاي جزء آخر من اراضيها والمادة الثامنة من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تقول فى ايضاح تام ان عبء صيانة قناة السويس ، و حمايتها والدفاع عنها يقع اول ما يقع على كاهل مصر وانه ليسرنى أن اسمع اليوم من مندوب كولومبيا اشارته فى بيانه الاخير الى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وخاصة المادة السابعة منها ، واحب أن اشير الى المادتين ٧٥٦ من هذه المعاهدة :

« اننا نواجه الان معاهدة دولية عقدت بين بريطانيا العظمى ومصر فى سنة ١٩٣٦ ، واذا نحن نظرنا الى مواد هذه المعاهدة ، وجدنا المادة الثامنة منها تختلف فى القياس عن باقى المواد ، فبينما المواد الاخرى كلها تتضمن التزامات متبادلة ، على الطرفين اذا بالمادة الثامنة المنفصلة بموضوع هذا النزاع وهو الجلاء ، لا تتضمن التزامات متبادلة

« فثمة التزام على مصر ، بيد انه لا التزام هناك على بريطانيا ، فقد رخص جلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية أن يحتفظ بقوات مسلحة معينة فى منطقة قناة السويس ، وليس ثمة التزام على صاحب الجلالة البريطانية يوجب عليه الاحتفاظ بقوات معينة فى منطقة قناة السويس ، فهو مخير ،

له ان شاء أن يحتفظ بهذه القوات ، وله ألا يحتفظ بها في تلك المنطقة ،
وإذا سحبت هذه القوات من منطقة قناة السويس ، فإن عملا كهذا لا يمكن
أن يعد عدوانا على المعاهدة ، ومهما يكن من شيء ، فإن باقى مواد المعاهدة
لن تسقط ، اذا لم تقم المملكة المتحدة البريطانية بتنفيذ هذه المادة (٨) ،
بل انها تظل قائمة الى أن يستطيع الطرفان اتخاذ بعض التدابير بشأن
مستقبل هذه المعاهدة . ثم ان هذه الفقرة التى اشرت اليها وهى الفقرة
الواردة فى اقتراح ممثل كولومبيا ، بشأن المساعدة المتبادلة لصيانة القناة
واردة فى المعاهدة ايضا ، فاذا وقع أى اعتداء على القناة فانه ينبغي
للحكومة المصرية ان تتولى الامر بحمايتها انه ينبغي طبقا للمادة (٧) من
المعاهدة ان تبذل المملكة المتحدة البريطانية مساعدتها ايضا لتحقيق
هذه الحماية ، فالمساعدة والمساعدة المتبادلة تستمران طبقا للتحالف وهو
التحالف العسكرى القائم بين البلدين فوجود قوة من الجنود ليس ضروريا
لتحقيق هذا التعاون بين طرفى المعاهدة وقت الحرب ، ليعملا معا
فى سبيل الدفاع ، لا عن القناة وحدها بل عن باقى اجزاء الارض المصرية
ايضا ، وانا لا افرق بين القناة وباقى اجزاء ارض مصر .

« ان المادة السابعة تلزم الحكومة البريطانية بان تساعد مصر فى حالة
الحرب أو خطر الحرب أو الاعتداء على أى جزء من الاراضى المصرية .

« لهذا السبب اعتقد ان سحب القوات البريطانية من منطقة قناة
السويس ، لن يؤثر فى الدفاع عن القناة . ومثل هذا الجلاء لن يؤثر فى
نفوذ المملكة المتحدة ، لان بقاء القوات البريطانية فى تلك المنطقة لم تعد له
أية ضرورة ، وغير خاف ان بقاءها يعرقل استئناف المفاوضات .

« انى لا اعتقد انه لابد من قيام علاقات ودية بين بريطانيا ومصر ، وبينها وبين
البلاد العربية التى يسرها ان يسوى النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ،
وصفوة القول ان مشروع القرار الكولومبى سيعمد مقبولا اذا الفى الجزء
الثانى منه ، الذى اشرت اليه والا فلا يمكن قبوله »

ولا نستطيع ان نوافق على كلام الاستاذ فارس الخورى فى جملته ،
فنحن نقره على طلب سحب القوات البريطانية من مصر وقناة السويس ،
ولكننا نخالفه فى الطريقة التى برهن بها على وجاهة هذا الطلب ، اذ لم توجد
ضرورة فى الماضى لوجود القوات البريطانية فى منطقة القناة ، حتى
يقال ان هذه الضرورة قد انتهت ، وكذلك لانسلم قط بشرعية معاهدة
سنة ١٩٣٦ فهى باطلة جملة وتفصيلا لاسباب التى سنبينها فيما بعد .

استغرق نظر القضية المصرية امام مجلس الامن عدة جلسات ، انتهت

بجلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، التي عرض فيها الاقتراح على اقتراحات بعض المندوبين ، وكلها صيغ مختلفة لاقتراح استئناف المفاوضات ، ولم يظفر اقتراح منها بالعدد الكافي من الاصوات لاقتراره ، فأعلن رئيس المجلس ، فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، الرقيق جروميكوالقرار ، وهذا نصه :

« لم يتمكن المجلس من اتخاذ قرار بشأن هذه القضية ، وستظل المسألة المصرية مدرجة فى جدول الاعمال ، وستعقد الجلسة القادمة بناء على طلب اى عضو من اعضاء المجلس ، او اى طرف من الطرفين المتنازعين »

ومعنى ذلك ان المجلس وقف من هذه القضية العتيقة موقفا سلبيا ، وعجز عن تطبيق مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وظلت القوات البريطانية ، تحت أنف الامم المتحدة ، مرابطة فى منطقة قناة السويس ، وفى السودان فلاهى داع تنكر المجلس لمبادئ العدالة الدولية !؟

كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ عقبة شديدة ، ولم يستطع المجلس ، على الرغم من عيوبها ان يتخذ قرارا يستفاد منه بطلانها وانها استنفدت اغراضها وذلك لكى لا يكون هذا الاجراء من جانبه سابقة ، والمجلس غير مختص بالغاء المعاهدات الباطلة ، وكان اولى بالحكومة المصرية ان تقرر الغاء المعاهدة قبل تقديم عريضتها الى مجلس الامن ، والقانون الدولى العام يجيز الغاء مثل هذه المعاهدات بقرار من جانب واحد ، كما سنبرهن فى الفصل التالى ، حيث نعرض السوابق المؤيدة لمثل هذا الاجراء ، ويرفع الامر بعدئذ لمحكمة العدل الدولية بلاهاى لتنظر فى مشروعية هذا الاجراء وتبحث الجانب القانونى فى الموضوع وتتخذ فيه قرارا ، وليس ثمة خوف من استفتاء محكمة العدل الدولية لان الجانب القانونى فى القضية فى صالح مصر ، وليس فى مصلحة بريطانيا وبعدئذ يعرض الموضوع على مجلس الامن . وهذا المجلس فى الحقيقة ونفس الامر هيئة سياسية ، تتسلط عليها الدول الكبيرة التى لم تستطع ان تتجرد من روحها الاستعمارية الامارة بالسوء .

وحرى بمصر الا ترجو الخير من هذه المنظمات الدولية التى تشيع فى جوها الدسائس والمؤامرات ، وعليها ان تعبى نفسها وتعد العدة ، وتتحن الفرصة لتجعل حياة القوات البريطانية فى قناة السويس جحيما لا يطاق ، وكان عليها ان تقوم باعمال من شأنها التاكيد للمجلس بان فى

الفصل السابع

الغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

المقدمات - سياسة الوفد - الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير الخارجية -
بين صلاح الدين وبيغن - محادثات المارشال وليم سليم بالقاهرة في يونيو سنة ١٩٥٠ -
النحاس والدفاع المشترك - محادثات صلاح الدين، ستيفنسون - محادثات صلاح الدين ،
بيغن - موريسون يحاول كسب الوقت - بيان صلاح الدين في البرلمان في ١٦ أغسطس
سنة ١٩٥١ - استمرار المراوغة - رأى القانون الدولي في المعاهدة ونظرية الالغاء من جانب
واحد - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ نقطة تحول في تاريخ مصر .

عاد النقراشي من مجلس الامن في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، واستقبل
استقبالا حماسيا ، وكانت البلاد تغلغى فوق مرجل من السخط ، وكانت
مستعدة لان تلقى على الانجليز درسا ، وان تثبت للامم المتحدة ان الامن
الدولي مهدد ما بقى في ارض وادى النيل جندي اجنبي واحد .

ولكن النقراشي ، رحمه الله ، ناقض نفسه بنفسه وحاول ان يثبت عكس
ما قاله من منبر مجلس الامن وان يؤكد انه ليس ثمة خطر يهدد السلام
العام ، ويلجأ لفرضه ولو باستعمال العنف وخنق الحريات . وقبل
النقراشي ان يكون مطية ذلولا للطاغية فاروق الذى كانت ترتعد فرائصه
من سماع اسم « الاخوان المسلمين » لان فاروق قد اغرم بلعب القمار
والسلطو على الاعراض والاموال ، وكانت تحيط به عصابة من اخطر
المجرمين والفاسقين ، والاخوان يطلبون الحكم بما انزل الله ، وهذه
الدعوة تزلزل المواخير والحانات وغيرها من بضاعة المستعمر وتجارة
فاروق وحاشيته والذين احتموا بجاهه واستفادوا من طيشه .

ولم تنفجر الثورة على الانجليز بعد عودة النقراشي للاسباب الآتية :-
اولا - ظهر وباء الكوليرا في سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، واصيبت مصر بحالة
من الذعر اذ مات نيف وعشرة آلاف نسمة ، والثابت ان قوات الاحتلال
البغيض هي التى حملت الى مصر هذا الوباء ، ولكن الشعب استطاع ان
يقاومه ويتغلب عليه بشجاعة منقطعة النظير .

ثانيا - خيانة الجمعية العامة للامم المتحدة لقضية فلسطين ،
وتنكرها لمبادئ الحق والعدل ، بصدر قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر
سنة ١٩٤٧ ، ولاول مرة التقت مشيئة روسيا وامريكا في الامم
المتحدة ، وثبت ان تلك الدول الكبرى خاضعة خضوعا تاما لليهودية الدولية ،

وتبين ان ميثاق الامم المتحدة العوبة يضحك بها جبابرة المستعمرين على ضحاياهم ممن لا يزالون يؤمنون بالمثل العليا .

وبفتح مشكلة فلسطين على مصراعيها بتلك الصورة اضحت هناك قضية اخرى ، انصرفت اليها الانظار وتحول اليها اهتمام الراى العام في مصر .

واستغل الانجليز الفرصة وامعنوا في سياستهم الاستعمارية في السودان ، فوضعوا نظام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية الذي اعلن في يونيو سنة ١٩٤٨

واستفحلت مشكلة فلسطين ، واظلت على مصر والشرق الاوسط ماساتها الرهيبة ، اذ اعترفت الولايات المتحدة في ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ بالقيط المسمى « اسرائيل » وتحرك جيش مصر الباسل لتطهير ارض فلسطين الشهيدة من العصابات الصهيونية في ١٥ مايو ، ولولا التآمر الدولي لاستطاع جيش النيل ان يمحو الصهيونية من ارض الله ، وقد كان الجيش مسدد الخطى وسجل في تاريخه الحديث صفحات من البطولة ، كتبها بدمائه الزكية ، واعاد ذكرى الماضي القديم ، ولكن تأمر الخونة على جيش مصر وطعنوه في ظهره ، ونكلوا به ، ليدلوا شعب وادى النيل ، واولئك الخونة هم :-

اولا - الامم المتحدة ، التي فرضت الهدنة بعد قيام الحرب بثلاثة اسابيع وادققت القتال في يوم الجمعة ١١ يونيو سنة ١٩٤٨ ، حينما ترنج اليهود ، فاعطتهم فرصة الاستعداد وامتدتهم بعض الدول بالسلاح والعتاد وفرق المتطوعين .

وخرق اليهود الهدنة ، وتلاعب الوسيط الدولي « فولك برنادوت » ، ومع ذلك قتله اليهود في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ واليهود اقدر من المسلمين على فهم العقلية الغربية التي تخاف ولا تعرف الحياء ، وتنحنى امام الارهاب .

كان القتال قد استؤنف في ٩ يوليو ثم اوقف في ١٨ منه ، وقتل الوسيط في وقت الهدنة ، وعلى الرغم من قيامها هاجم اليهود الجيش المصرى خيانة وغدرا في ١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٨ .

وفي كل هذه الخيانات كانت الامم المتحدة وجلساتها وقراراتها ستارا من الدخان يغطي الاجرام الصهيونى .

ثانيا - الانجليز الذين كانوا قد ورطوا النقراشى ووعدوه ببيع السلاح

ثم تخلوا عنه في أسوأ الاوقات ، وساعدوا اليهود سرا ، ومكنوا لهم بقصد اراقة دماء مصر ، وسيكشف التاريخ الدبلوماسي الحديث عن الدور القذر الذي لعبته بريطانيا في حرب فلسطين ، وسنتناول ذلك بالتفصيل في الجزء الثالث من هذا الكتاب ، حينما نعرض لمشكلة الملاححة التي ترتبت على حرب فلسطين .

ثالثا - الملك السابق فاروق ، الذي تاجر بأرواح الضحايا وزود الجيش بالاسلحة الفاسدة ، وقامردون أن يستعد للمغامرة .

رابعا - الوزارة التي كانت تدير ربحي القتال من القاهرة ، لا من الميدان ، والتي كانت من الحماقه بحيث اشترت مفرقات كانت تنفجر في جيش مصر بمجرد لمسها ، بدلا من أن تصيب العدو .

خامسا - اللصوص وتجار السوق السوداء من امثال عباس حليم وعبد اللطيف او رجيلة ، وغيرهما ممن اثروا من دماء الشهداء

سادسا - الدول العربية التي وقفت تفرج على مصارع الشجعان ، ونكثت بالعهد وخانت الميثاق ، وكانت جامعة الدول العربية اسما على غير مسمى .

وكان جيش مصر وحده يحارب بالاسلحة الفاسدة آلات حربية من احدث وادق ما اخرجت مصانع السلاح ، وكان يقا تل متطوعين من مختلف الاجناس وفرقا دربت على الفنون الحربية في مختلف بلاد اوربا ، ومع ذلك لم ينهزم الجيش المصري ، بل صمد للشدائد وحقق المعجزات وانقذ شرف مصر العزيزة ، ودفع الثمن وحده .

وقد عقدت الهدنة الدائمة بمدينة رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وانتهت العمليات الحربية ، ولكن حالة الحرب بالمعنى القانوني ، ما زالت قائمة بين مصر واسرائيل .

كانت حرب فلسطين نقطة تحول هامة ، فكان لا بد بعد عودة الجيش الباسل من الميدان ان يدق رءوس الخونة ، ولكن كان الامر امر وقت ، وكانت الليالي حبالى ..

ووقعت في مصر بعض الحوادث التي لم تكن الا استمرارا لموجة الارهاب التي طافت بمصر بعد الحرب العالمية الثانية ، فصرع احمد ماهر في فبراير سنة ١٩٤٥ ، وامين عثمان في ٥ يناير سنة ١٩٤٦ ، وعصفت باحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر في ٢٢ مارس سية ١٩٤٨ ، واطاعت براس اللواء سليم زكى في ٤ ديسمبر سية ١٩٤٩

وكذلك شرع البعض في نسف الابنية وكل تلك الاعمال كانت دلائل على حالة السخط الكامن في صدور المصريين ضد الغاصب الذي افسد حياتهم ووقف ضد امانهم . وكل حادث كان وثيق الصلة باعمال نسب للمجيبى عليه القيام بها لحساب بريطانيا ، فكان القذائف في الحقيقة ونفس الامر كانت تلقى على راس بريطانيا وتوجه الى قلبها الاسود

وعرف فاروق ان دوره آت لامحالة ، فأصدر امره الى النقراشى بحل الاخوان ، وركب النقراشى المسكين راسه، ونفذ الامر بغير روية، دون ان يفطن الى ان الوطن لم تكن له مصالحة في حل الاخوان المسلمين ، بل على العكس كان وجود الاخوان وتقويتهم وشده ازرهم ضرورة يفرضها الجهاد الخالص لوجه الله ، ولكن قدم النقراشى للاستعمار الانجليزى والصهيونى والملك وتجار الفساد خدمة من حيث لا يشعر اذ أصدر قرارا بحل الاخوان المسلمين في ٨ ديسمبر ، فراح ضحية تصرفه ، وقتله في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ شاب متطرف اسمه عبد المجيد احمد حسن ، غير مشفق بماضى ذلك الرجل النظيف .

ومن بواعث الاسى ان شكل الوزارة بعد النقراشى الاستاذ ابراهيم عبد الهادى الذى ملاء السجون والمعتقلات بالآلاف الابرياء الذين كانوا يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ، ونكل بهم وبأسراتهم وذوى القربى منهم ايما تنكيل وعذبهم ايما تعذيب، وارتكب اعوانه من الاعمال ما يخجل منها مشركو قريش وقضاة محاكم التفتيش .

كان عبد الهادى ارهابيا بكل معنى الكلمة ، ولكن الارهابى الاول ، كان يجلس على عرشه في قصر عابدين ، يحرك الدمى التى تحكم ، ويزهق الارواح بغير حساب، وقد تأمر مع عصاة من احط ما عرف في عالم الاجرام، فقتل حرسه الحديدى الشهيد الخالد، الاستاذ حسن البنا في ليلة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ وصعدت روحه الطاهرة الى الرفيق الاعلى لتطلب الى الله ان ينجى الكنانة من حكم الطغاة . ولقد ادلهم الخطب واوصدت ابواب الرحمة، وكاد اليأس يتسرب الى القلوب فيقوض اركان العقيدة المحمدية ، والظلم يوحى بالكفر والالحاد ، واصبح هناك احتمال كبير لتسرب المبادئ الهدامة وعندئذ فزع الامريكىون الذين اضحوا عاملا سياسيا هاما في الشرق الاوسط وقد انعقد مؤتمر دبلوماسى ضم سفراءهم الذين قرروا ان الحالة فى مصر ليست طبيعية وأن الارهاب يفتح الباب للشيوعية ، فانخلع قلب فاروق وعملا بنصيحة أمريكية قذف بوزارة ابراهيم عبد الهادى فى اليوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ ، ثم اسند الحكم الى المهندس حسين سرى ،

وفاروق مثل ابيه وجده ، لايؤمن لهم جانب ، وقد تميزوا بالفدر ولؤم الطباع ، وقد ذهب عبد الهادي الى داره محتميا بحراسة شديدة من سخط أهل السموات والارض ، وكانت وزارة حسين سرى سلما لانتخابات نيابية اجريت في ٣ يناير سنة ١٩٥٠ وفاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة .

وقد استقال حسين سرى ، وألف الاستاذ مصطفى النحاس الوزارة في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠

كان حكم الوفد الاخير من ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ الى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ مقدمة لسقوط النظام الاقطاعي في مصر ، وتصفية الحزبية التي اثمرتها ثورة سنة ١٩١٩ ، وانتهى ترجع اصولها الى حزب الامة الذي انشاه اللورد كرومر في سنة ١٩٠٧ ليقاوم به الحركة الوطنية ويحوتها عن وجهتها .

تركزت الزعامة الشعبية في الوفد اكثر من ثلاثين سنة ، وفهم المصريون انه حزب الحرية والاستقلال الصحيح ، وانخدع في الوفد بعض اقطابه البارزين ، الذين خدموا في صفوفه لوجه الله والوطن ، واصروا على الاخلاص لزعيمه والابقاء على قوة الوفد ، ولكن انضجت الحوادث والشدائد وعى الامة ، فلم يعد الوفد في نظر رجل الشارع اكثر من حزب كبير يضم الصالح والطالح وسيطر عليه فئة قليلة من الاقطاعيين ، الذين انتفعوا بالجاه والنفوذ حتى الشمال ، ولهؤلاء الاقطاعيين فضل اظهار الفساد الكامن في الاحزاب في اقبح صورته ، وتهيئة الامة للتححرر من تلك الاحزاب جملة .

كان الوفد في الماضي يعتمد على جاه الامة ، وكانت الامة تردده الى الحكم كلما طرد ، وتقهقر الانجليز والقصر معها ، ولما بدأت سياسة استغلال النفوذ سنة ١٩٣٦ اعتمد الوفد على جاه الانجليز لانه أحسن ان الامة لم تعد توليه من الثقة مايرده الى الحكم رغم أنف الملك والانجليز معا ، واستطاع الانجليز في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أن يفرضوه بالدبابات التي حاصرت قصر الملك السابق ، ولكن مالبت الانجليز أن تخلوا عنه فأقبل بعد الخدمات التي اداها لهم في اكتوبر سنة ١٩٤٤ ، وعلى الرغم من أن الامة تحدثت الملك السابق وانتخبت الوفد بأغلبية ساحقة في يناير سنة ١٩٥٠ ، فان الوفد وبعبارة اصح الاقطاعية التي سيطرت على الوفد

أسقطت الامة من حسابها ، وربطت مصير الوفد بارادة فاروق والعصابة التي كانت تحكم باسمه من وراء الستار ، وبعد ان كان الوفد في الماضي خصم الملك العنيد ، صار مطيته الذلول ، وبرذعته التي يعبث بها عبثا قضي على ما كان متبقيا من زعامة الوفد الشعبية .

ويبدو أن سراج الدين استطاع منذ اليوم الاول أن يحالف كريم ثابت وبطانة الملك السابق التي كانت متسلطة على قلبه وجنانه ، واتفق الحلفاء على اقتسام النفوذ وتبادل المنفعة ، فكان الوفد يغمض عينيه على سرقات الملك السابق ورجاله ، ويسهل لهم تحقيق شهواتهم ، ويقيد الحريات كلما طلبوا تقييد الحريات ، ويفعل كل ما يريد الملك بالحق أو بالباطل ، والملك السابق رضى بهذه السياسة واعتمد عليها فأسف الى أبعد حدود الاسفاف وهو موقن أن الوفد لا بد ان يغطيه باستمرار ، ومقابل التستر عليه ، هو ترك الوفد في الحكم من غير ازمات ولا اقالة ولا مضايقة ، وماذا يهمه أن يطرد الوفد بل ولماذا يطرده ، وهو يقدم له فروض الطاعة والولاء ويقبل يده ويجعل تقبيل تلك اليد الدنسة من قواعد البروتوكول وتقاليد الحكم !؟

لا يعني في هذا المؤلف أن نخوض في سياسة الوفد ونستعرض مساوى محكومته ، فلسنا نؤرخ للحكم ، ولكننا ننظر اليه من حيث تأثيره على قضية الجلاء عن قناة السويس ، ويكفي ان نقرر أن العناصر الانتهازية في الوفد قد نجحت في اشباع شهواتها فأساءت الى القضية ، وكذلك أسرفت قيادة الوفد في ارضاء الملك السابق ، فحاولت في مستهل حكمها ان تعتدى على استقلال القضاء ، وتعرضت في يناير سنة ١٩٥٠ لقدسسية مجلس الدونة ، لتتخلص من رئيسه الغد الدكتور عبد الرزاق احمد السنهورى ، ولكن المجلس قد صمد ودافع عن استقلاله وأعلن المصريون استنكارهم لهذا العدوان ، فزد الكيد الى صدور اصحابه ، وبقيت للمجلس قدسيته ، ونجا من أيديهم حصن العدالة ، الذى يرمز لاستقلال البلاد وسيادتها .

وفى مايو سنة ١٩٥١ ، ولما صمم الوفد على انقاذ الملك السابق وعصابته من انتهم التي ثبتت عليهم فى قضية الاسلحة الفاسدة ، أذل سلطات التحقيق ، واعتدى على حصانة القضاء ، ومثل بالنائب العام الاسبق ، الاستاذ محمد عزمى ، وحاولت حكومة الوفد ارضاء للملك السابق أن تقيد حرية الصحافة فى يوليو سنة ١٩٥١ ، ولكن حدثت الهزة فى صفوف الوفدين أنفسهم ، وكان لوزير الخارجية ، الدكتور محمد

صلاح الدين ، موقف مشرف ، ورحم الله الدكتور عزيز فهمي ، وقد استطاع
الاحرار من اعضاء الوفد وانصاره ان يهونوا الصحافة ويقتلوا المؤامرة في
مهداها ، وناهيك بما حدث في البرلمان حينما شاعت رجوة مصطفى مرعي
وغيرته على انحق الا ان تصفع الملك السابق وحاشيته ، فقدم في مايو
سنة ١٩٥٠ سؤالا بمجلس الشيوخ عن اسباب استقالة محمود محمد
محمود ، رئيس ديوان المحاسبة ، ولما خذلت الحكومة حول السؤال الى
استجواب ، واذار مسالتين خطيرتين:

اولا - ان مدير مستشفى المواساة بالاسكندرية ، الدكتور احمد النقيب ،
اعطى كريم ثابت خمسة آلاف جنيه من أموال التبرعات التي جمعت
لستشفى المواساة .

ثانيا - ان صفقات من الاسلحة والذخائر الفاسدة ، حصل التعاقد
عليها لمناسبة حملة فلسطين، وتسلمت ادارة احتياجات الجيش هذه الصفقات
برغم لغت نظرها الى ذلك ، وكشف المستجوب عن فضائح خاصة
بالاحداث البحرية ، وفتح مسألة حرب فلسطين واسلحتها الفاسدة ،
وكان التحقيق فيها بمعرفة لجنة برلمانية كفيلا لان يطيح براس الملك
السابق ، ويربح البلاد منه ومن عصابته ، لو اخذت الامور سيرها الطبيعي،
وكانت في مصر حياة نيابية سليمة من العبث .

كان مصطفى مرعي يزار كالليث تحت قبة مجلس الشيوخ ، وكان
يعنى الملك وعصابته بالتهم الخطيرة ، وقت ان كانت تنحنى الهامات لفاروق
وبطانته ، ولكن فؤاد سراج الدين كان قد قطع على نفسه وعلى الوفد عهدا
بان يحسمي فاروق وكريم ثابت والنقيب ، وانطونيو بوللي وسائر
آحاد العصاة ، فوقف سراج الدين ليهدد مجلس الشيوخ ، وهو يقول
ارئيسه ، حسين هيكل ، اني اري كرسي الرئاسة يهتز من تحتك !!

وضاعت صيحة مصطفى مرعي في الفضلاء ، وعوقب رئيس مجلس
الشيوخ ، وعدد من اعضاء المجلس بالطردهم براسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ،
التي تعد فضيحة كبرى في تاريخ الحياة النيابية .

ولكن الامة كانت تغلى وتستعد ليوم عظيم تصفى فيه حساب العصاة
افرادا وجماعات .

ويقتضينا الانصاف ان نقرر انه في حكومة الوفد الاخيرة ، حدث تحول
في سياسته الخارجية ، وانتهى هذا التحول بالعدول عن سياسة مهادنة
الفاصل والعودة بالقضية الى وضعها الطبيعي ، الذي رسمه مصطفى
كامل ، وذلك منذ اليوم الثامن من شهر اكتوبر سنة ١٩٥١

الدكتور محمد صلاح الدين

والناس مختلفون في تعليل هذا التحول ، ولقد طالما كتبت الصحف البريطانية وصحف فرنسا التي اشترتها الحكومة البريطانية مدعية ان الوفد يحاول ان يستر مساوئه ، ويصرف الانظار عن اخطائه ، بالتمسك بطلب الجلاء والتظاهر ضد بريطانيا .

وانى اقول ، عن معرفة واتصال وثيق ، ان الفضل في تغيير سياسة الوفد الخارجية يرجع اولاً وبالذات لوزير خارجيته الدكتور محمد صلاح الدين ، ولقد اتيج لى أن أتحدث الى صلاح الدين منذ توليه وزارة الخارجية فعرفت انه منذ اول وهلة صمم على الفاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتخاذ كل الوسائل لاجلاء الفاصب .

وقد نجح صلاح الدين في توجيه سياسة الحكومة الخارجية ، وجعلتها الصحيحة ، رغم انف العناصر الرجعية لانه يتمتع بثقافة غير الثقافة الوفدية ، وله عقلية تحررت من القيود الوفدية ، ولولا وفاء صلاح الدين لشخص انتحاس بالذات لكان خارج الوفد من زمن بعيد ، وقد استن هذا الوطنى النظيف سنة ام بالفها الوفد ، اذ اتصل بكل خصوم الوفد واستطلع رأى كل رجل اعتقد ان له تجارب تفسد القضية ايا كان لونه ومذهبه السياسى ، واعتبر القضية ملكا للجميع وليست احتكارا لحزب ، وان خدمتها فريضة على سائر المصريين ، وكان شجاءا في الاعتراف باخطاء الوفد وفساد اساليبه ، اارعا حقا في اخراج الوفد من الدائرة المرنة ، ولولا صلاح الدين وايمانه واخلاصه ، لبقيت المعاهدة حتى الآن دون ان تمس ، ولقد كان يساوم من وراء ظهره ، ويتصل بالانجليز وزراء وفديون ، يعرفهم الراى العام ، وكم توسط هؤلاء الوزراء لدى النحاس لاقضاء صلاح الدين وافساد خطته !!

اننى اعتقد ان الوفد قد ختم حياته السياسية الى الابد ، واكنى او من ان صلاح الدين قد بدأ حياة سياسية كريهة منذ تصدى ، وهو وزير الخارجية لناوءة الانجليز ، والدفاع عن حق الوطن بشجاعة لم يسبق اليها ، ووطنية تعد فريدة في الهيئة الوفدية ، ومصر تذكر لبنيها مواقفهم المشرفة ، ولن تنسى بحال مواقف صلاح الدين ووطنية الرئيس السابق مصطفى النحاس في موقفه الاخير .

ان اسم صلاح الدين من الاسماء التي تقض مضجع الاسد البريطانى ، وقد آمن بعد تجربة شخصية واخطاء وفدية متكررة ان المفاوضات بين مصر

وإيطاليا لا يمكن أن تؤدي الإلخسارة مصر ، وأن إنجلترا لا تقنع
عن سوء النية ، ولا تتخلى عن عقليتها الاستعمارية البغيضة ، وأن مصر
تستطيع أن تلجأ في استغلالها لحقوقها وسائل عملية تعرفها الشعوب التي
تحررت وانتزعت حقوقها بيدها ، ولذلك لا يسعنا ونحن نذكر المدرسة
الحزبية القديمة التي ماتت إلى غير رجعة إلا أن نستثنى محمد صلاح
الدين .

كانت أوراق القضية المصرية مطوية ، ففتحها محمد صلاح الدين ،
وأعلن عن سياسته ، في الرسالة التي وجهها إلى المستر إيرنست
بيغن ، وزير خارجية إنجلترا ، في مارس سنة ١٩٥٠ ، وفيما يلي أهم
فقراتها : -

« البند الثالث : عالجت الحكومة المصرية الحاضرة ، القضية الوطنية ،
في خطاب العرش الأخير بالعبارة الآتية :

« لقد اجتمعت الأمة أجماعاً ، لا يشذ عنه أحد من أبنائها ، على
وجوب تحرير واديها ، مصره وسودانه ، من كل ما يقيد حريته
واستقلاله ، ليسترد مجده القديم ، ويتبوا المكان الكريم اللائق به في
ميدان الحياة العالمية .

« وأن تفتقر حكومتى في بذل أصدق الجهود وامضاهما ليتم الجلاء عن
أرض الوادي بشطريه ، وتصان وحدته تحت التاج المصرى من كل
عبث أو اعتداء .

« ان حكومتى لتحرص على أن تتوطد بينها وبين الدول جميعاً ،
علاقات الود والتفاهم ، على قدم المساواة التامة ، وفي حدود المصلحة
والكرامة ، وميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولن تدخر وسعاً في المعاونة
على تحقيق ما يهدف إليه الميثاق ، وتصبو إليه قلوب الناس جميعاً ، من
استتباب الامن الدولى ، ونشر السلام فى الارض واحترام حقوق الانسان »
وررد فى هذا البند قول وزير خارجية مصر :

« ومن الخير ولا ريب ، أن تكون هذه العبارات الواضحة ، الصريحة ،
نصب أعين الطرفين فى كل جهـد يبذل ، لمواجهة الموقف »

وجاء فى البند الرابع :

« ومن الخير كذلك أن تؤخذ فى الاعتبار حالة الراى العام المصرى ،
وتطور وعيه القومى ، وللراى العام المصرى أهميته الكبرى ، فى الشرق
الايوسط ، وقد أصبح يعتقد بعد تجارب قاسية ، متوالية ، أنه لا فائدة

من المفاوضة الا على اساس جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا ،
وصيانة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وان مصر لا تستطيع
أن تنهض بنصيبتها كاملا فى خدمة السلام العام ، قبل أن تصان حقوقها
الوطنية « (١)

ولكن رسالة وزير الخارجية المشار اليها ، تزيدت فتضمنت كلاما
يستفاد منه ان الحكومة المصرية مستعدة لان ترتبط بالمعسكر الغربى،
اذا كانت بريطانيا مستعدة للمفاوضة على الاسس التى اوضحتها مصر فى
الفقرتين المتقدمتين ، فجاء فى البند الخامس من المذكرة المصرية « اذا
بادرت الحكومة البريطانية للموافقة على هذه الاسس ، فان الحكومة
المصرية ترحب بالدخول معها فى محادثات للتفاهم على ما يجب عمله
لمواجهة الاخطار التى تهدد الامن الدولى ، واستقلال الشعوب ،
وبقصد الوصول الى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر
والسودان ، باعتبارهما وطنا واحدا ، وبين المساهمة الجدية فى الجهود
المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى »

ومهما يكن تقديرى لصديقى الدكتور محمد صلاح الدين فانى لا اقره
بأية حال على البند المتقدم ، فما العلاقة بين مطالب مصر وبين الخطر
الشيوعى الدولى ، ولماذا ترتب شيئا على الآخر ، وكيف نجرؤ ان نتكلم عن
خطر شيوعى ، لا يعدو ان يكون مجرد احتمال ، بينما الخطر الحقيقى
الذى يحرمننا من حق الوجود ، هو الاحتلال البريطانى البغيض لارض
وادى النيل ؟ ! ولم نسلم مقدما بوجود خطر شيوعى دولى ، ونعترف
بالحجة التى تتذرع بها بريطانيا لمداجل احتلالها لوادى النيل ، فى حين
ان انجلترا لا يعنىها الخطر الشيوعى الا بمقدار ما يصيب صوالحها
الاستعمارية ، ولا تحفل انجلترا بسلامة الجنس البشرى او مبادئ حقوق
الانسان ؟! ان تلك الفقرة كانت سلاحا قويا فى يد بريطانيا اثناء المفاوضات .

كان صلاح الدين طبعا يعتقد ان من الحكمة وحسن السياسة ، ان
يمنى انجلترا بالتكتل معها ضد الشيوعية ، ولكن انجلترا ماكرة ،
ولا يفرها مثل هذا الكلام ، فهى تعرف فى قرارة نفسها انه اذا كان لابد من
خط قتال ضد الشيوعية فى قنائة السويس فيجب ان تهيمن هى على
هذا الخط ، ولا ينبغى ان نساوم انجلترا بأية حال ونعرض عليها ثمنا
للجلاء ، لان الاستقلال حق والحقوق يلتزم بردها المفتصبون ، ولا تشتري

(١) الكتاب الاخضر ، مارس سنة ١٩٥٠ - نوفمبر سنة ١٩٥١ ، ص ١

او تؤخذ بمقابل ، ويجب ان نفهم ان انجلترا لا تسعى لاطالة احتلالها لقناة السويس الا لخدمة مصالحها الاستعمارية في افريقيا وآسيا ، وهي كاذبة حينما توضح بالخطر الشيوعى لتفطية مآربها الاستعمارية .

تراخى وزير الخارجية البريطانية في الرد على المذكرة المصرية حتى ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ ، وكان ماكرا في رده فدخل من نقطة الضعف التى وردت في المذكرة المصرية اذ تزيدت وأشارت للخطر الشيوعى ، فأحال المسألة الى رئيس اركان حرب الامبراطورية الفيلد مارشال سليم ، وفي هذا معنى ربط مسألة الجلاء بخطط بريطانيا الاستراتيجية ، وكان يجب أن تمتنع الحكومة المصرية عن قبول مباحثة المارشال سليم من حيث المبدأ ، لان مباحثته معناها التسليم بأن مصر جزء لا يتجزأ من برنامج الدفاع عن الامبراطورية البريطانية ، ولكن حكومة الوفد لم تفتن مع شديد الاسف لهذا المعنى !!

وهذه كلمات بيفن ، التى لم تكن تدل على شىء من حسن النية : « ويرى ان اكبر عون يمكن ان تقدمه حكومة جلالة الملك ، ، هو ان يجرى بين رئيس اركان حرب الامبراطورية ، فيلد مارشال سليم ، وبين الحكومة المصرية ، بحث صريح غير رسمى للنواحي العسكرية للمسألة التى تواجهنا في الشرق الاسط .

« ومع ان حكومة جلالة الملك ، تقربان ثمة نواح اخرى لهذه المسألة ، غير النواحي العسكرية ، الا انها تشعر بأن مثل هذا البحث يساعد على توضيح الامر وبيان السبل التى يستطيع بها الوصول الى حل ، ومن المنتظر ان يستطيع الفيلد مارشال قضاء بضعة ايام في مصر حوالى اوائل يونيو ، ولحكومة جلالة الملك وطيد الامل فى ان تكون الحكومة المصرية على استعداد للمباحثة معه حينئذ ، وهى ترجو كذلك ان تجرى هذه المباحثات بأقل ما يمكن من العلانية » .

وبهذه العبارة الخبيثة هون بيفن من اهمية المسألة المصرية ، حتى انه جعل مباحثات المارشال سليم رهن ظروفه هو وواقاته واحتمال قضاء بضعة ايام بالقاهرة ، وهذه بداية سيئة كانت تنم عن فشل المباحثات حتما .

وقد اجاب وزير الخارجية المصرية بمذكرته المؤرخة فى ٣٠ مايو ، مرحبا بمباحثة سليم ، او « أى شخص تندبه الحكومة البريطانية ، سواء اكان مدنيا ام عسكريا ، لتبحث المسائل العسكرية وفي مقدمتها جلاء القوات البريطانية جلاء تاما ناجزا »

قال وزير خارجية إنجلترا ان محادثات فيلد مارشال وليم سايم ، ليست ذات طابع رسمي ، ولم نفهم القصد من قولهم انها سرية وغير رسمية ، سوى ان تكون طريقة من طرق النصب والاحتيال التي الفتها السياسة البريطانية لتهويش الشعوب المغلوبة على امرها وبعث مندوبيها اليها لحملها على التنازل عن سيادتها وحقوقها المقدسة . وبين يدينا محاضر محادثات سليم المشار اليه ، ولو ان هذا الضابط الكبير كان يحترم رتبته العسكرية لما سمح لنفسه بان يكون اداة في يد وزارة الخارجية البريطانية فيقوم بتمثيل مسرحية خائبة في القاهرة ، اذ ظن اولئك الانجليز الاغبياء ان المصريين سيفقدون اعصابهم ويتملكهم الرعب حينما يحدثهم سليم عن قصة البعبع الروسي ، التي تشبه القصص التي تقولها الخادومات للصغار لتخويفهم وحملهم على الطاعة والامتثال .

سليم يهوش بالدب الروسي

ويطلب من مصر التنازل عن سيادتها ونسيان قضيتها

بمحضر جلسة الاثنين ٥ يونيو سنة ١٩٥٠ التي اجتمع فيها رئيس اركان حرب الامبراطورية الفانية ، ورد على لسان سير وليم سليم ما نصه :

« ان جميع الاتصالات التي قامت بها الدول الغربية لم تصب نجاحا ، اذ ان هدف السوفيت هو السيطرة التامة على العالم ، وهذا مقرر في تعاليمهم وقام عليه الدليل في كل عمل من اعمالهم .

« ان الروس يعتقدون مبدا ويتشبثون به ، كما كان يفعل هتلر ، انهم ينتظرون ويتطلعون الى حرب بينهم وبين الدول الراسمالية ، ولمواجهة ذلك يتعين على هذه الدول ان تتخذ الالهبة اللازمة .

« ومن الحقائق الاساسية ، انه لا توجد امة تستطيع بمفردها ان تهزم روسيا في الحرب ، فاذا دخلت الولايات المتحدة في حرب مع روسيا كانت النتيجة تعادل الطرفين والاستعداد لحرب اخرى ، اما اذا دخلت الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب معا ، فانهما تنتصران . فان حدثت فرقة بين هاتين الدولتين اقدمت روسيا ، اما اذا اظهرتا الاتحاد فانها تتردد .

« لقد سعت روسيا في برلين الى طرد الولايات المتحدة وبريطانيا منها ، غير اننا اظهرنا لهم اننا متحدون ، ولكن حيث لا يكون اتحاد يكتسح الروس ما امامهم ، والامل الوحيد في صد روسيا او وقفها هو ان نتحد وقد فعلنا ذلك في الغرب ، ولست اقول ان روسيا قوية الآن من الوجهة العسكرية ، ولكنها تزداد قوة كل يوم . والوسيلة الوحيدة لتكتل الامم من

الوجهتين العسكرية والصناعية هي أن تنازل عن بعض سيادتها وتقاليدها الماضية .

« وقد تنازلنا نحن عن ذلك ، وقبلنا قوات اجنبية في بلادنا .
وفكرة المشاركة هذه هي الجوهرية . ثم ان الولايات المتحدة قد تقدمت
تقدما كبيرا في هذا السبيل ، فتركت عزلتها وخطت الى الامام في نواح
كثيرة .

« ولا تستطيع امة بمفردها ان تدافع عن نفسها ، لا مصر ولا بريطانيا ، وخطر
الحرب قد يتحقق من سبيلين : ففي أوروبا تقف القوات الشرفية والغربية
وجها لوجه ، وقد يحدث بينهما في أي وقت تصادم يفضي الى الحرب ، ومن
الناحية الاخرى ، رسم الروس خطة تؤدي الى الحرب بينهم وبين الدول
الراسمالية ، وهي أن يستمروا في نشر مبادئهم ، ثم يتحينون فرصة ، يبدو
فيها ضعف الدول الغربية ، وعندئذ يجبرونا على الحرب .

« وهذا الخطر خطر حقيقي ، فالجيش الروسي جيش كبير جدا ، بل هو اكبر
الجيوش فهو مكون من مائة فرقة ، يمكن زيادتها الى مائتين وخمسين ، وهو عدد
ضخم ، وهذه الفرق ليست مجهزة بالاسلحة الحديثة ، ولكن عندهم قوة
جوية كبيرة وغواصات استولوا عليها من ألمانيا ، مما يجعل لديهم قوة كافية
للهجوم في أوروبا وعلى بريطانيا ، وللتقدم الى جنوب أوروبا والنزول الى
البحر الابيض المتوسط .

« وقد تقولون ان وجود القوات البريطانية في مصر ، يجتذب الروس
اليها لطردهم منها ، ولكن ما يبتغونه هو مصر ، فانتم بلد ذات ثروة
وموارد ، وكل من يريد ان يملك الشرق الاوسط يجب ان يملك مصر ،
ان لديكم الموانئ ولديكم كل شيء ، وستكونون قاب الهدف الروسي .
ولا يتسنى لمصر ان تقف بمنجاة ببقائها على الحياد ، اذ لا يستطيع
ان يلتزم الحياد الا احد بلدين ، اما بلد قوى كبير ، وليست مصر ذلك
البلد ، او بلد صغير ، ولكنه يملك شيئا نافعا للطرفين كالسويد ،
وسويسرا ، وليست مصر كذلك ، فلا يمكن ان تبقوا على الحياد ، واذا
أردتم الدفاع عن انفسكم يجب ان تستعدوا لهذا الدفاع ، والوسيلة
الوحيدة لذلك ، هي ان يكون لكم حليف ، ومن الواضح ان ذلك الحليف
هو بريطانيا . ان الحروب تقوم فجأة ولا فائدة من التروى ، كما فعل
الامريكيون في الحرب الماضية ، فعليكم ان تستعدوا لان الحرب
تنظيمات واستعدادات هائلة ، ولا بد من اتخاذ الالهبة لها ، اننا نريد
الوصول الى اتفاق عسكري معكم ، وسيكون اتفاقا دفاعيا محضا ، ولكنه
سوف يكفل سلامة مصر . هذا هو المركز برمته ، واني لعلى يقين من ان
روسيا تعمل للحرب وانهم يريدون الوصول الى افريقيا .

« وهناك شيء واحد اود ان اذكره ، وهو ان العلاقات من وجهة النظر
العسكرية بين القوات البريطانية والقوات المصرية ، علاقات ودية ،

ونحن نمدهم بالمعدات ، وطياروكم محل اعجابنا ونعتبر القوات المصرية ،
والبريطانية كحليفين يعملان مشتركين لا على اساس اننا نقف منكم
موقف المعلم . اننا نحب ان يجرى الامر على قاعدة التبادل ، كما نفعل
« ليس لى ماض فى مصر ، فلست اسينكش باشا وعقليتى حرة ،
متفتحة »

ردنا على مفاوضات سليم

وبهمننا ان نرد فى ايجاز على بيان المارشال سليم ، ونفصح مفاوضاته ،
فنقول :

اولا - ليست هذه اول مرة تجنح فيها بريطانيا لتخويف مصر بعدو
عظيمها الى يحتل مصر اذا هى جات عن قناة السويس ، فقد ورد هذا
الكلام على لسان ونجت فى حديثه اسعد زغلول ورفاقه فى ١٢ نوفمبر
سنة ١٩١٩ ، وهو مدون بالمحضر الذى نشرناه فى غير هذا المكان . ولقد
طالما حاول الانجليز ان يخيفوا مصر من موسيائينى قبل ابرام معاهدة سنة
١٩٣٦ ، وارادوا تخويفها من هتلر فى الحرب العالمية الثانية ، ثم ابتدعوا
قصة اللب الروسى بعد الحرب العالمية الثانية ، فهذه الخرافات تكررت حتى
اوضحت تمجها الاسماع وهى تدل على غباء الساسة الانجليز الذين
لا يقلعون عن اساليبهم البالية .

ثانيا - ليست مصر هى البلد الوحيد فى العالم المهدد بالشيوعية ،
فهناك بلاد كثيرة مهددة بها ولا يحتلها الانجليز او الامريكيون ، ومن
تلك البلاد دول تتاخم حدودها حدود روسيا .

ثالثا - اخطر الشيوعى خطر احتمالى ، تلوكه الالسن ، ويجب ان يسبقه
العمل على محو انصر المحقق وهذا الضرر قائم ما بقى فى ارض وادى
النيل جندى اجنبى واحد .

رابعها - احتلال الانجليز لاي جزء من ارض وادى النيل هو الذى يزرع
الشيوعية ، فالشيوعية ليست جيوشا تزحف وانما هى عقيدة سياسية
يخلقها الظلم والاستبداد ، وتجارب سبعين سنة دلت على ان وجود
الانجليز فى مصر والسودان يفسد الادارة ويخلق ازمان اقتصادية
ومشكلات اجتماعية لا حد لها ، ويحمى طبقة الاقطاعيين ، فاذا اريد
اتخاذ الحيلة ضد الشيوعية فلن يتأتى ذلك الا فى ظل استقرار سياسى
ولا يقوم الاستقرار السياسى فى وادى النيل الا اذا بادر الانجليز بالجلء

خامسا - ما هذه الصفاقة البريطانية ، وما شأن بريطانيا بالدفاع عن
مصر او الشرق الاوسط ؟ هل لديها تفويض الاهى بذلك؟! الا تعلم بريطانيا
ان لها استعمارا قديما فى الشرق الاوسط ، ولا تتمتع روسيا بهذا

الاستعمار ، وان أمل مصر يتلخص في تحطيم الاستعمار الحالي حتى تبطش مستقبلها بكل من تحدته نفسه باستعمار في الشرق !؟

سادسا - التشبيه بحالة احتلال امريكيين لبريطانيا ، واحتلال البريطانيين لقناة السويس ، هو قياس مع الفارق للاسباب الآتية : -

ا - لم يسبق وجود القوات الامريكية في بريطانيا احتلال امريكي لبريطانيا استمر سبعين عاما ، بل على العكس كانت بريطانيا قديما تستعمر الولايات المتحدة

ب - لم تفكك الولايات المتحدة ببريطانيا كما فتكت هذه الاخيرة بمصر والسودان سبعين عاما وامتصت دماء وادي النيل وافسدت الادارة والتعليم والاخلاق وجعلت الحياة في بلادنا عبئا لا يطاق ، ولدينا سجل حافل اجرائم الاحتلال البريطاني في مصر والسودان ، ولم يرتكب الامريكيون ضد الانجليز شيئا من هذه الجرائم .

ج - لا تستعمر الولايات المتحدة اى جزء من الاراضى البريطانية ، اما بريطانيا فتستعمر جزء مصر الجنوبي في السودان وتسرق حاصلاته وتسترق اهله ، فليست للولايات المتحدة مصلحة خاصة مباشرة تقتضى وجود قواتها في بريطانيا او غيرها من بلاد اوربا والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا في مصر .

د - قناة السويس شريان مصرى يستعمل في خدمة الملاحة العالمية ، وهناك معاهدة دولية هي معاهدة اكتوبر سنة ١٨٨٨ تقتضى حيدة القناة واستمرار الملاحة فيها ، ومما يتعارض مع هذا الحكم القانونى ان تعسكر في القناة قوات اية دولة اجنبية لان ذلك يميزها على غيرها من جماعة الدول ويخل بالتوازن ويهدد السلام العالمى ، وليس هذا هو الحال بالنسبة لوجود القوات الامريكية في بريطانيا

هـ - تعيش بريطانيا عالة على امريكا ، ولو قبضت امريكا يدها عن بريطانيا شهرا واحدا مات الشعب البريطانى ، وبريطانيا غارقة في الديون المستحقة للولايات المتحدة ، اما مصر فلا تعيش عالة على غيرها . بل على العكس تدان بريطانيا في مئات الملايين

و - كان موت انجلترا في الحربين العالميتين الاولى والثانية امر مقضيا وانقذتها الولايات المتحدة من التهلكة واما مصر فقد اراقت انجلترا دماءها ودست ضدها بكل ما اوتيت من الخبث وسعة الحيلة وسوء النية .

ز - بريطانيا هي التى طلبت بنفسها من الولايات المتحدة ان تسعفها بقوات مسيحة لان بريطانيا بلد متطفل يدافع عن نفسه بسلاح غيره واموال

غيره وسواعد غيره ، ومصر ليست هذا البلد ولم تطلب وجود القراصنة في بلادها ، ولم تطلب ان يدافع عنها .

ح - بريطانيا في نظر ميثاق الامم المتحدة دولة من الدول الخمس الكبرى ولها من الحقوق ما للولايات المتحدة ويتعاملان على اساس المساواة التامة في السيادة .

ط - لبريطانيا وامريكا عدو مشترك هو روسيا ، وليس هذا هو الحال بالنسبة لمصر ، فلماذا يكون عدو بريطانيا عدوا لمصر بطريقة آلية ؟!

ي - واخيرا ، نقول بكل صراحة واطلاص ، بريطانيا بلد مسيحي وهنالك حرب صليبية وقعت في القرن الثالث عشر ووضعت مشروع قناة السويس لتكون هذه القناة اداة لتمزيق الدولة الاسلامية واستعباد المسلمين ، وقد نجحت الارسالية الغربية في التآمر على بلاد المسلمين مستعينة بقناة السويس فكيف يطلب من الحمل ان يشترك مع الذئب في دفاع ، افليس الاولى بمصر ان تتكلم مع المسلمين في مشارق الارض ومقاربها للقضاء على ذلك الاستعمار الصليبي الذي تلون بالوان مختلفة طبقا لمقتضيات الحضارة والعمران ؟!

سابعا - راي حق تجاسر سليم على القول انه في حالة حاجة مصر الى حليف فان ذلك الحليف هو بريطانيا ؟!

ان التحالف لا يفرض بالقوة والاكرام ، ولا تحالف بين بلدين قامت بينهما حالة عداة قانونية منذ سنة ١٨٨٢ ، وما فتئت حالة العداة القانوني مستمرة ، والصحيح هو العكس ، هو ان تحالف مصر شياطين الارض والسماة لتتخلص من بريطانيا

ثامنا - بريطانيا بلد لا يعرف الشرف في حياة الدولية ، وحسبنا تدليلا على ذلك الوثائق التي نشرناها فاوردت مثلا كيف تأمرت ضد الحبشة وكانت تريد ان تقتسمها مع موسيليني ، والامثال التي استشهدنا بها في الفصول السابقة كثيرة ، ولا قيمة لمحاولة تبرم مع مستعمر له تاريخ اسود كذلك التاريخ البريطاني .

تاسعا - قال سليم ان حيايد مصر غير ممكن ، لانه لا توجد مصالح مشتركة كتلك التي توجد في سويسرا والسويد ، ودل بكلامه هذا على جهل فاضح او كذب متعمد ، اليس الملاحه في قناة السويس مصالح عالمية ؟! ان هذه المصالح قد استوجبت الحياد المستفاد من نصوص معاهدة وكانت بريطانيا من الدول التي وقعت عليها .

عاشرا - ادعى سليم ان العلاقات ودية بين القوات المصرية والبريطانية وان بريطانيا تمد الجيش المصري بالسلاح والعتاد ، ولا يوجد بين اهل الارض من هم اقدر على الكذب الصفيق الفاجر وانكار وجود الشمس

وهي تسطع نهارا من الشعب البريطاني ، وهم يكذبون بلهجة جادة حازمة متحلين بأخلاق الجنتلمان الذي لا يتناول العشاء الا اذا ارتدى الزي الاسود ، وهو يطوى في جوفه جعبة من اقبح الصفات . فليست هناك قوة في الارض وقفت ضد تسليح الجيش المصري ، كما فعلت بريطانيا، ولكن الانجليز يعتقدون أن كل من عداهم من أهل الارض حمقى وبسطاء !!

النحاس والدفاع المشترك

وقد خرج الفيلد مارشال سليم من لدن وزير الخارجية ، وتوجه الى مكتب رئيس الوزارة السابق ، مصطفى النحاس ، في نفس اليوم ، وقص عليه نفس الحكاية التي قالها للدكتور محمد صلاح الدين ، وجاء على لسان النحاس كلام يدل على امرين : -

اولا - اصراره على الجلاء لأنه لا يستطيع ان يقنع اشعب المصري بغير الجلاء .

ثانيا - قبوله الصريح لمبدأ الدفاع المشترك ، واعترافه بمصالح مصرية بريطانية مشتركة ، وانى أقدم للقارئ هنا محضر الجلسة ، ولن اعلق عليه تاركا لفظنة القارئ فهم كلام الاستاذ مصطفى النحاس .

الاستاذ النحاس - اود اولا ان اشكر سعادة الفيلد المارشال على هذه الثقة ولكني اعلم علم اليقين بصفتي زعيما للشعب ان الشعب حائق وناقم ولا يمكن أبدا ان يركن لوعود جديدة او يقبل نظريات مستحدثة ترمي في النهاية الى بقاء قوات اجنبية في مصر تحت أى اسم او باية صفة . ولا يمكن قط ان افتنع او افنع الشعب ان بقاء جيش اجنبي في بلادنا في وقت السلم يعنى شيئا آخر غير نوع من انواع الاحتلال والانتقاص من السيادة . ولقد فاسينا كثيرا من التجارب المريرة المتكررة الماضية اذ وقفت الى جانبكم ووجهت الشعب الى ان يبذل لكم كل معاونة مادية ومعنوية في الحرب الاخيرة . ولم افعل ذلك طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فحسب وانما فعلته ايمانا بقضية الحرية . وكان الشعب من ورائي يخدمكم ويضع مرافقه تحت تصرفكم ويساعدكم بقلبه وروحه كما فعل في الحرب العالمية الاولى واعطاكم محاصيله وسخر لكم سكه الحديدية ومواصلاته وسائر مرافقه في سبيل خدمة قضية الحلفاء انتظارا لتحقيق الوعود بالجلاء والاستقلال التام فلم يصدق أى وعد . ولا أستطيع ان اوافق سير وليم سليم على ما يقوله من قطع صلة الماضي والحاضر فان الماضي مائل امامنا لا يمكن تجاهله او نسيانه ويتلخص في الاحتلال الطويل والوعود التي لم تتحقق . فكيف يمكننى ان اتق الآن أو اقبل نظرية جديدة لا تختلف في نتيجتها على تجارب الماضي .

يمكنك ان تقول ان ثقة الشعب قد ضعفت في وعودكم ونظرياتكم وكذلك في الدول الكبرى المسيطرة على العالم . لماذا نقف الى جانبكم ونعرض انفسنا للقتل وارضينا للخراب ونفقد مواردنا ومرافقنا اذا لم تكن نعرف يقينا ان مطالبنا ستتحقق في هذه المرة الثالثة . اننا لا نستطيع ان نقول للشعب اننا سنقطع الصلة بين الماضي والحاضر ومادام الحاضر صورة من الماضي مهما اختلفت اوصافه ومعامله .

يجب أن نبحث عن طريقة أخرى في تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة . واعتقد أننا نستطيع أن ندافع عن بلادنا وأن نفكر في نوع من التعاون بيننا وبينكم يزيل المخاوف ويحقق الجلاء الشامل الناجز . وأحب أن تعرف أنه ليس في العالم قوة تستطيع إقناع الشعب المصري بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء فأنما يسبب ذلك وجود جيش أجنبي في بلادنا هو الذي يوجه إليه العدوان الروسي . وأن وجود هذا الجيش سيكون الذريعة التي سيتدرع بها الروس لمهاجمة مصر . ومن البديهي والضروري أن نستكمل استعداداتنا العسكرية من برية وبحرية وجوية وأن نعمل على تسليح الجيش المصري تسليحا كاملا . وعليكم أنتم أن تزودوا الجيش المصري بالأسلحة الحديثة من جميع الأنواع وأن تساعدونا في ذلك مساعدة جديفة فعالة بخلاف مانفعاونه الآن إذ تعدوننا بإرسال دبابات دون أن ترسلوها فإذا استكمل جيشنا استعداداته العسكرية من السلاح والذخيرة وقف إلى جانبكم لرد العدوان عن مصر وتعاون في هذا الغرض تعاوننا قلبيا صادقا . وهذا التعاون يكون مثمرا ووفيا دون حاجة إلى الاحتفاظ بقوات أجنبية في مصر في وقت السلم .

ولا تنسوا الروح المعنوية . فإن الجيش المصري سبتمتع بروح معنوية عالية كلما شعر باستقلاله . أن جلاؤكم عن أرض الوطن سيزيد من قوة هذه الروح ويجعل الجيش يتفانى في خدمة قضية السلام المشترك .

لماذا تبغون قواتكم على القناة وليس في فلسطين أو غزة مع أن هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة يمكن أن تصل البنادق مدى أسبوع وتكون عندنا وقت الحرب . انى لاستطيع إقناع الشعب إلا بهذه الطريقة

فيلد مارشال سليم - انى أوافقكم تماما ولكن ليس الأمر امراحتلال فان وجود الجيوش لايمنى الاحتلال بل هو فكرة جديدة لدفاع الحلفاء .

الاستاذ النحاس - الفكرة تختلف عندنا اختلافا أساسيا . اتفق معى في الافكار ونحن ننجح . وحيث أنك القائد الأكبر في الامبراطورية البريطانية فاستخدم نفوذك معنا ونحن نصل إلى اتفاق . ضعوا ما شئتم من الجيوش خارج حدود بلادنا وانى أؤكد لك أنك ستجد التعاون المادى التام متوافرا باخلاص وقت وقوع الخطر .

فيلد مارشال سليم - يجب أن تكون معكم بعض القوات الجوية البريطانية إذ ليس لديكم قوات جوية كافية . انى أنكلم كرجل عسكري .

الاستاذ النحاس - ان ما تقوله كرجل عسكري يمكن حله حلا سياسيا . أما عن القوات الجوية فلا مانع من أن تعطونا ماشاؤون من الطائرات لتكون لنا على أن تستخدم لصالحكم عند وقوع الحرب . وان تقوم في داخل بلادنا بجميع الاستعدادات التي يقتضيها الموقف . أما القوات الأخرى فمن السهل تدبير امر وصولها إلى مصر في حالة الحرب وتيسير ذلك مرهون بالاتفاقات التفصيلية التي تجرى في هذا الصدد .

فيلد مارشال سليم - ليس الدفاع مسألة السلاح وحده ولكنه تعاون الاسلحة جميعا . ان القوات البريطانية خارج مصر لا يمكنها أن تأتى فجأة بل يجب أن يكون هناك استعداد الاستاذ النحاس - ستكون الاستعدادات عندنا بالاتفاق معكم وبمعرفةكم وبإشرافكم الفنى ولكنكم لن تكونوا معنا بل تكونون قريبين منا وكانكم خبراء عسكريين لنا .

أردت أن أفسر لك ذلك شخصا لكي تفهم نظريتي وهى إيجاد نوع من التعاون المنتج بشرط الجلاء عن بلادنا . لأن ذلك يسهل لنا كل شيء . أريد أن أصل إلى حل يمكن به

افناع الحكومة والشعب والمعارضة. ولا يمكن انكار ان المعارضة مفتحة الاعين وتربص بنا. ولكنى اسير في طريق الحق .

فيلد مارشال سليم - لا اظن ان اية حكومة بريطانية مستعدة لان تقول انه يمكن للقوات البريطانية اذا غادرت مصر ان تعود اليها في ايام قلائل .
الاستاذ النحاس - اذا كانت الحكومة البريطانية لا تقدر هذا الموقف فاعلم ايضا ان الحكومة المصرية لا تقبل هذه الاوضاع .

فيلد مارشال سليم - اذا استطعنا ان نحدد ماهية التدبيرات العسكرية التي يمكن اتخاذها لنوضح لعامة الشعب اننا قد انتهينا نهائيا من الاحتلال وان النظام الجديد هو نظام دفاع مشترك فحسب قائم على المساواة. امكن لرفعتم بما لكم من نفوذ ان تعرضوا ذلك في سهولة على الشعب .

ان مصر بلد راقى كالبلاد الاخرى وانتم الآن في مركز يتيح لكم القيام بذلك. وهذا يحدث بين الدول الكبرى مثل امريكا وانجلترا وفرنسا .

مستر تشابمان اندروز - ان عليكم ان تختاروا بين السلامة والدمار .

الاستاذ النحاس - لقد قيل هذا الكلام في المفاوضات الخاصة باتفاقية سنة ١٩٣٦ وفي جميع المفاوضات السابقة على ذلك . وسيكون اثره في الشعب المصرى مثل اثره في الماضى تماما . لقد كنا في مركب واحد - فنجوتم انتم وغرقنا نحن . وانا اثر منك خبرة فيما يتعلق باثر هذا الكلام في الشعب المصرى . ان نوع التعاون الذى انشده هو الذى يقوم على تحقيق الجلاء فعليك ان تفكر - كما سافكر انا مع معاونى - في نوع هذا التعاون وتفصيله

فيلد مارشال سليم - اننا لانريد اى نوع من انواع الاحتلال .

الاستاذ النحاس - يجب ان تعلم ان الجلاء مهم جدا وجوهري واذا تم فاننا سنضع ايدينا في ايديكم ونعمل معكم بقلوبنا وارواحنا .

فيلد مارشال سليم - سيكون من العسير جدا ان اوصى حكومتى بقبول الجلاء التام . ولا اعتقد انكم تستطيعون الدفاع عن انفسكم فاذا انسحبت القوات البريطانية من مصر سيكون لذلك اثر وخيم على الحرب الباردة ضد روسيا . ان البلاد العربية وتركيا وايران وبلاد الدومينيون سيفزعها ذلك وسيظن حلفاؤنا في امريكا اننا قد تخلينا عنهم . اننا لا نرى ان تبقى القوات البريطانية في مصر الى الابد . ولست ارى كيف يستطاع الدفاع عن مصر بغير وجود بعض القوات البريطانية . كما ان حلفاؤنا لا يمكن ان يروا كيف يستطاع بدونها الدفاع عن مصر .

الاستاذ النحاس - لقد اتفقت مع صدقى باشا على ان يتم الجلاء التام في سبتمبر سنة ١٩٤٩ . فكيف يمكن ان اقول للشعب غير ذلك ؟ وقد كنا ضد صدقى باشا في حين اننى انا نفسى قد غادرت البلاد .

يمكن مثلا في هذا الصدد ان نبحث في عقد معاهدة معكم جميعا ليظمن الجميع
فيلد مارشال سليم - انى اسرد حقائق فقد كنت ازور جميع قنصوات الامبراطورية البريطانية في نيوزيلانده واستراليا وجنوب افريقيا الخ ولا فائدة من ان اطلب اليهم ارسال قوات الى مصر اذا لم تكن بها قوات بريطانية .

فاذا استطعنا ان نصل الى اتفاق معقول للدفاع عن مصر مسألة عملية ويمكن للقوات ان تصل اليها في الوقت المناسب . ولست ارى انه يعجز مقدرتكم السياسية ان تقنعوا

الشعب بأننا قطعنا الصلة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ وان القوات الأخرى ستكون على قدم المساواة مع القوات المصرية وان مصر سيادتها واستقلالها التامين فاذا كان ذلك عسرا فانتم الرجل الذى يذلل العسير .

ان عقليتي عقلية حرة متفتحة فلست سبنكس باشا ولا افكر البتة فى الاحتلال .
الاستاذ النحاس - لقد نوسمت فيك ذلك من نفسى ولذلك تكلمت معك بصراحة وفى كل شيء وأردت ان اقنعك فى المناقشة للوصول الى حل عادل .

فيلد مارشال سليم - انى أقدر صعوباتكم السياسية والخلاف بينى وبينكم ليس على المبدأ ولكن على التنظيم واختيار الطريقة فى سبيل مصلحة مصر .
الاستاذ ابراهيم فرج - وما هى المدة التى تظنون كرجل عسكري انها لازمة لهذا النظام الذى تتحدثون عنه ؟

فيلد مارشال سليم - لا أحدد وقتا بالذات . فان الجيش البريطانى لا يريد البقاء فى مصر وعائلات الجنود كلها لا تميل الى ذلك فالجيش يعيش فى أحوال سيئة .
وستبقى القوات البريطانية ما دام الموقف الدولى يهدد مصر . ولست أدرى كم تلبث فلن ذلك مرتبط بالموقف الدولى .

وانى لعلى يقين من انكم اذا اتبعتم هذا الراى ، فلن يكون بيننا خلاف فى المبدأ ، واذا راى رئيس الوزراء ان ذلك فى مصلحة مصر ، فلن يجد من العسير ان يقنع الشعب بقبوله والعثور على مخرج .

الاستاذ النحاس - لقد تبادلنا وجهات النظر فعليك يا جناب المارشال ان تفكر فيما قلت لك ، كما انى سابحت الامر مع معاونى وعاود الاتصال (١) .

بيان هام للرئيس السابق

مصطفى النحاس

فى صبيحة الثلاثاء ٦ يونيو سنة ١٩٥٠ التقى الرئيس السابق مصطفى النحاس بالمارشال سايم ، وصاحب النحاس الاساتذة محمد صلاح الدين ، ومصطفى نصرت و ابراهيم فرج ، ورافق سليم المستر تشابمان أندروز ، وقد استهل النحاس الجلسة ببيان قوى فند فيه نظرية سليم ، ونحن نعرض هذا البيان انصافا لوطنية مصطفى النحاس :

ادلى الاستاذ النحاس بالبيان التالى :-

١- ان المسألة لا تنحصر فى اقناع الشعب بل من المتعين ان تقتنع الحكومة اولا ومن ثم تستطيع اقناع الشعب .

٢- تعتبر الحكومة ان الجلاء النام هو الأساس لاي اتفاق بين بريطانيا ومصر وذلك للأسباب الآتية :

(١) الكتاب الاخضر ، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (مارس سنة ١٩٥٠ - نوفمبر سنة ١٩٥١)

(أ) حق مصر الطبيعي في ان تخلو اراضيها من اى جندى اجنبى .

(ب) وعود بريطانيا بالجلء وقد جاوزت الستين وعدا كان آخرها ما قبلته الحكومة البريطانية في مشروع معاهدة (صدقى - بيفن) من ان تجلو جيوشها في موعد غايته سبتمبر سنة ١٩٤٩ . ولو ان هذا الاتفاق قد ابرم في ذلك الحين لما بقيت الآن في مصر قوات بريطانية وان اصرار بريطانيا على الاحتفاظ بقواتها من شأنه ان يلقى في روع الشعب المصرى انها لم تكن جادة فيما وافقت عليه من جلاء قواتها ويزعزع ثقة الشعب المصرى في اى اتفاق يمكن عرضه مالم يكن اساسه الجلاء الناجز . ولا يصح الادعاء بتغيير الظروف عما كانت عليه في سنة ١٩٤٦ فالظروف الدولية لم تتغير منذ انتهاء الحرب فان توقع الخطر الروسى قائم منذ ذلك الحين .

(ج) احكام الميثاق وقرارات الامم المتحدة .

(د) تقدم الفنون العسكرية والأسلحة يجملى الاحتفاظ بهذا العدد المحدود في منطقة القتال عديم الجدوى من الناحية العسكرية .

(هـ) من الميسور ان تستبدل مصر بالعدد المحدود من القوات البريطانية في تلك المنطقة قوات مصرية اكثر عددا ولو كانت مساعدة بريطانيا لمصر في تقوية جيشها وتسليحه جدياً فان مصر تستطيع ان تسد الفراغ بقواتها الوطنية .

(و) لا يسع الشعب المصرى بعد تلك الوعود المتكررة ان يطمئن او يثق بما دون الجلاء التام وهذه الثقة وذلك الاطمئنان ضروريان لكسب تأييد الشعب واخلاصه في تنفيذ ما يرتبه من التزام في حالة وقوع الخطر وان كسب تأييد الشعب المصرى اكثر نفعا لبريطانيا في وقت الحرب من احتفاظها بذلك العدد المحدود من قواتها على ضفة القتال في زمن السلم .

(ز) ان القول بان حالة التهديد بالحرب في الوقت الحاضر يبرر الاحتفاظ بقوات بريطانية في قنال السويس معناه تأييد الاحتلال لان هذا الخطر لا يرجى له زوال في يوم من الايام فقد كان مصدره المانيا ثم بعد ذلك المانيا واطاليا واليابان في الحرب الاخيرة ثم من جهة روسيا كما يقال الآن . والواقع انها حلقة مفرغة وسيكون من الميسور دائما ومن ثم لا يسع التعلل بوجود خطر الحرب من ناحية مصر ان تقبل احتلال اراضيها بناء على مثل هذه التعللات .

(ح) ان الدول المجاورة لروسيا نفسها مثل تركيا وايران والمعرضة

لخطر الغزو المباشر لا توجد فيها قوات احتلال اجنبية ولن تصل قوات الغزو الى مصر الا بعد اجتياح تلك الدول وغيرها مما يليها . وتملك بريطانيا كثيرا من القواعد الجوية والاستراتيجية في البلاد المحيطة بمصر مثل مالطة وقبرص وبرقة والاردن التي يسهل ارسال القوات منها الى مصر في زمن الحرب .

اما المقارنة بين مصر والمملكة المتحدة بالنسبة لوجود قوات اجنبية في بريطانيا فالجواب على ذلك يتلخص فيما يلي :

١ - لا نزاع في ان وجود تلك القوات لا ينطوي على اى مساس بالسيادة البريطانية نظرا لان الدولتين على قدم المساواة .

٢ - ان هذا الموقف طارئ ومؤقت . اما في مصر فيعتبر امتداد لاحتلال ظل ستين عاما .

٣ - لو ان انجلترا طالبت امريكا باجلاء قواتها عن اراضيها لفعلت ذلك فورا وليس هذا هو الحال بالقياس الى القوات البريطانية في مصر .

٤ - تبين نظرة كل من الشعبين المصري والبريطاني الى وجود تلك القوات الاجنبية في اراضيه .

وبناء على ما تقدم لا تقبل مصر مرابطة قوات اجنبية في اراضيها سواء في وقت السلم او في حالة التهديد بحرب وشيكة . او عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .

وترى مصر ان الامر ينبغي ان يعالج على الوجه الاتي :

(ا) جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء ناجزا .

(ب) لما كانت مصر شديدة العناية بتقوية جيشها وتزويده بأحدث الاسلحة والعتاد وبخاصة ما يتصل بالدفاع الجوي واتمام التجهيزات المدنية والعسكرية اللازمة كانشاء المطارات والمصانع الحربية والطرق وغيرها من وسائل المواصلات كل ذلك يقتضى ان تبادل بريطانيا ببذل معونتها لاجابة مطالب مصر في هذا السبيل .

(ج) عند قيام حالة تهدد الامن في الشرق الاوسط فان الحكومتين تتبادلان الراى فيما يتصل بالموقف .

الدفاع المشترك

(د) اذا وقع اعتداء مساح على مصر ، او اذا دخلت بريطانيا الحرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على احدى الدول المتاخمة لمصر ، فان مصر تتعاون عسكريا في داخل حدودها . وفي نطاق امكانياتها مع بريطانيا العظمى للدفاع عن مصر ، وتفصيلات هذا التعاون يجرى الاتفاق عليها فيما بعد .

وفي مثل هذه الاحوال ، اذا تبين انه من الضروري استقدام قوات بريطانية الى الاراضي المصرية ، فانها سوف تلقى جميع التسهيلات اللازمة لاستقبالها والتي يمكن الاتفاق عليها مقدما .
ومن المقرر انه بمجرد انتهاء العمليات الحربية فان القوات البريطانية تغادر الاراضي المصرية .

وان الحكومة المصرية مستعدة لبحث اي مقترحات من الجانب البريطاني ، طالما ان اساسها الجلاء الناجز عن اراضي المصرية .

ولكن هذا البيان الواضح القوي لم يجد فتىلا ، فقد اصر سليم على عناده ومكابرتة ومراوغته ، وانتهت المحادثات معه للاشياء ، وبدلا من ان تتخذ الحكومة المصرية اجراء عمليا يوضع حدا للعناد البريطاني طوعت الانجليز وسايرتهم ، لكي يحملوا وحدهم مسؤولية فشل المحادثات فاستؤنفت بين الدكتور محمد صلاح الدين ، والسفير البريطاني ، سير رالف ستيفنسون ابتداء من يوم ٨ يوليو سنة ١٩٥٠

ولم يخرج السفير البريطاني عن الحلقة التي كان يجرى فيها المارشال سايم ، فردد نفس الأقوال ، محاولا بلغة دبلوماسية تمتاز بجودة الصنعة ان يثير المخاوف من الدب الروسي ، وقال ان بريطانيا تريد ان تعقد مع مصر صفقة عملية ، وهذه الصفقة في نظره هي الدفاع المشترك المصري اسما البريطاني حقيقة ومعنى ، واراد ان يوحى لسامعه بأنه رجل صريح وان بريطانيا تعترف بجرمها الماضي وتعلن انها ثابتة وانابت فقال : « انى اوافق تماما على ان علاقتنا بمصر في الخمسين عاما الماضية لم تكن مرضية ابدا ، فهل من الممكن ان نقطع الصلة بالماضى وان نبدا بداية جديدة ؟ » وادعى انه لا يوجد في القاعدة الحربية بقناة السويس الا الفيين ، وافحمه صلاح الدين بالحجج الدامغة مذكرا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التي قالت ان وجود تلك القوات لا يعد احتلالا والى وعود بريطانيا وعهودها المتكررة التي خانتها المرة بعد المرة ، وقال :

« والحجة التي تستندون اليها الآن لبقاء الاحتلال في صورة ما ، وهى

الخوف من العدوان الروسي كانت موجودة دائما ، وستظل موجودة دائما ، فاذا قبلتها مصر فمعنى ذلك انها تقبل تأييد الاحتلال »

وحمل بريطانيا مسؤولية العمل على اضعاف الجيش المصري وتعهد حرمانه من التسليح بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وساق مختلف الأدلة على سوء نية إنجلترا حيال مصر ، وبعد ان فسد سياسة إنجلترا في السودان ، عرج على مسألة اسرائيل فقال صلاح الدين :

« يجب ان اقول لك في اخلاص وصراحة ان الشعور العام هو ان بريطانيا قد اقامت هذه الدولة على حدودنا ، لتكون شوكة في جانبنا وخطرا يهددنا لكي لا نخلو مصر الى الاهتمام بتقوية نفسها ، واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولي اللائق بها »

وارتج على السفير البريطاني ، فقال : « من المحزن ان ارى الى اى مدى بلغت قلة الثقة »

واسترسل الوزير المصري قائلا : « هذه هي اهم الاسباب النفسية والمنطقية والسياسية التي افضت الى أزمة العلاقات الحالية بين مصر وبريطانيا ، ويمكن تلخيصها في سوء الظن وانتفاء الثقة ولا يستطيع منصف ان يلوم مصر على هذه الحالة ، فاذا كنتم حقا قد وطدتم انفسكم على قطع الصلة بالماضي ، فلن يحدث ذلك الاثر المطاوب ، الا اذا قطعت هذه الصلة قطعاً تاماً بالغاء الكامل الناجز وبالمبادرة الى تزويد الجيش المصري بكل ما يلزمه من سلاح وعتاد وامداد مصر بكل ما يلزمها لاستكمال معدات الدفاع عن نفسها ، والتسليم بصفة عملية بوحدة مصر والسودان . الخ »

« وبهمنى ايضا ان اشير الى عامل جوهرى كبير الاهمية يقتضى من ناحيتكم نفسها المبادرة الى الجلاء الناجز الكامل ، وهو ان الشعب المصرى لا يمكن ان يشعر حقا بأنه يدافع عن نفسه ضد الغزو الاجنبى . ما دام الاحتلال قائما بين ظهرائه ، على اية صورة من الصور ، بل هو في الواقع يشعر - وله الحق - بان اى هجوم يتعرض له الوطن المصرى ، لا يكون مقصودا لذاته ، بل يقع بسبب وجود قواتكم فى مصر » .

وفى جلسة ١٣ يوليو حضر مع السفير البريطانى المارشال سليم ، مستغلا قيام حرب كوريا ، كى يعقد مقارنة بين كوريا ومصر ، ويقول ان الامريكيين لو كانوا محتلين لكوريا الجنوبية لما وقعت حرب كوريا ، وها نحن نعلق على هذا الكلام الفارغ بعد ان مضى عامين ونصف من تاريخ قيام حرب كوريا ، وما زالت رحي القتال هناك مستمرة ، ويرقص الامريكيون وحلفاءهم كما ترقص الطيور المذبوحة ، فما الذى كان يغير من المركز لو ان امريكا كانت محتلة لكوريا الجنوبية قبل اشتعال البارود

فند صلاح الدين ذلك التشبيه السخيف بما فيه الكفاية ، وانتقل الى لب النزاع بين مصر وبريطانيا ، ومما قاله :

« ان هناك حلقة مفرغة يجب أن نضع حدا لها ، فمصر تطلب الجلاء ، وأنتم من جهنكم لا تريدون الموافقة على ذلك ، ومن أجل هذا لا تمدون الجيش المصرى بالسلاح اللازم له ، ويبقى الجيش المصرى ضعيفا ، لكم حجتكم في استمرار بقاء القوات البريطانية في مصر » .

بريطانيا تريد حمل مصر

على مصالحة اسرائيل

وقد لوح لسفير البريطانى فى كلامه بإمكان نقل القوات البريطانية من القناة الى قطاع غزة ، اذا ما قبلت مصر ان تعقد صلحا مع اسرائيل ، ويعلم ستيفنسون انه يطلب مستحيلا ، ولهذا تبرع بكلامه واراد جس النبض ، فقال له صلاح الدين ان الصلح مع اسرائيل « مسألة يصعب على الراى العام المصرى قبولها او تصورها » وأجاب ستيفنسون : « يؤسفنى جدا ان هذه هى نظرتكم الى المسألة ، فان هذا الصلح قد يؤدى حقا الى اقرار السلام فى الشرق الاوسط ، واذا اتضح فيما بعد ان تسوية مصاعبنا تتوقف على هذه النقطة ، فانى ارجو ان لا يشارككم زملاؤكم فى الوزارة ، وجهة النظر هذه » .

السفير البريطانى يطلب خديعة الشعب المصرى

مشروع دفاع جوى مشترك

فى تلك المحادثات التى دارت بين ستيفنسون وصلاح الدين فى القاهرة فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ ، بلغت الجراة بسفير بريطانيا ان يطلب من وزير خارجية مصر قيام الوفد بخدعة الشعب المصرى وايهامه أن الجلاء قد تم وكل ما هنالك يوجد شىء قضت به الضرورة واسمه الدفاع الجوى المشترك ، وفيما يلى الاقوال الرسمية المثبتة لتلك المحاولة التى فطن اليها الدكتور محمد صلاح الدين ، ونحن ننقلها من الكتاب الأخضر بنصها :

« السفير البريطانى : - انى أرى ، لماذا لا نستطيع أن نبين للشعب المصرى انه دفاع مصرى وأن تعتبر رجالنا ومعدتنا كقرض تزداد به موارد مصر الجوية فى مبدأ الأمر على الأقل ، وهناك وجهة أخرى هى تدبير تدريب المصريين فكلما استكملوا تدريبهم ، أمكنهم أن يتسلموا الامر منا ، وأن يحلوا محل رجالنا ، وفى هذا تخفيف كبير عنا ، وثمة طريقة أخرى للتدليل على أن الدفاع الجوى ، هو دفاع مصرى ، بأن توسم الطائرات بالعلامات المصرية ، وكذلك وسائل النقل والمدافع المضادة للطائرات ، فاذا تقلد رجال

السلاح البريطانيون العلامة التي يتقلدها رجال السلاح الجوي المصري ، فان معنى هذا أن القوة الجوية والدفاع الجوي مصريان ، اننا نساعدكم حتى تتمكنوا من تقلد مقاليد الأمور ، وفي الوقت ذاته تكون قوة الطيران دفاعا جويا مصريا »

« وزير الخارجية : - ٠٠٠ أما اعارة القوات فذلك ما يؤدي حتما الى سوء التاويل ، مهما اردنا أن نستتر الامر في شارات تحملها هذه القوات وتدل على أنها تابعة لمصر ، بل أنا أخشى أن تؤدي هذه المحاولات الى عكس ما تقصدون فنتهم جميعا نحن وانتم باننا نخدع الشعب المصري واطنكم توافقوني على أنه ليس من مصلحة أحد أن تشر مثل هذه الفكرة أو تقوم مثل هذه الشبهة .

« السفير البريطاني : - ان كل نظريتي تقوم على فكرة الدفاع الجوي المشترك وأنها قد تكون مقبولة لدى مصر ، فاذا لم تكن مقبولة لديهما فليس ثمة جدوى من مناقشة مشروع الدفاع الجوي ، ولو درستهم محادثات سنة ١٩٤٩ لوجدتم أن مصر لا تستطيع الدفاع عن نفسها بمفردها . لم أكن أقصد بأية حال أن أخدع الشعب المصري باقتراحي بأن يتقلد أفراد القوات البريطانية العلامة التي يتقلدها المصريون فليس ذلك الا مجرد رمز الى الدفاع المشترك عن مصر . لقد تحدثت عن اعارة المهمات لكم ، وحتى لو استطعنا أن نعيركم مقدارا كبيرا فلن نستطيعوا أن تفيدوا به اذ ليس لديكم عدد كاف من القوات، ان اعارة المهمات يجب أن يكون معها رجالها من القوات » .

« وزير الخارجية : - سبق للوفد المصري عندما كان في المعارضة أن رفض فكرة الدفاع المشترك ، وأجمع الرأي العام المصري على تأييده في هذا الرفض ، وانتهى الأمر بأن رفض أغلبية المفاوضين مشروع صدقي - بيغن من أجل الدفاع المشترك ، وذلك بالرغم مما تضمنه هذا المشروع من تقرير الجلاء الكامل برا وبحرا وجوا . وأريد هنا أن أفرق بين الدفاع المشترك في وقت السلم والدفاع المشترك في وقت الحرب ، فالدفاع المشترك في وقت الحرب أمر مقبول ومفروغ منه بمقتضى المحالفة ، أما الدفاع المشترك في وقت السلم فهو الذي سبق لمصر أن رفضته ويصعب أن تقبله في أية صورة من الصور ، فنحن كما نرفض الدفاع البري المشترك كذلك نرفض الدفاع الجوي المشترك وقت السلم . ولكن ذلك لا يعني أننا نقف جامدين بالنسبة لاستيفاء معدات الدفاع الجوي للجيش المصري بل نحن على العكس حريصون على اتمام ذلك في أقرب وقت يستطاع وعلى الوجه الكافي . وهناك

الآن استعدادات لكم فى منطقة القناة، يمكن أن نحتفظ بها على الطريقة التى فصلناها بشأن القاعدة . وفى الوقت نفسه تمضى الحكومة المصرية باستكمال معدات دفاعها اللازمة لجيشها كما تمضى فى استكمال معدات الدفاع الجوى ، وفى اعداد الطيارين والفنيين مستعينة فى ذلك بالبعثات التى ترسلها الى انجلترا وأمريكا واذا لزم الامر يمكن التفكير فى استبقاء عدد قليل من الخبراء لمدة قصيرة لكى يدرّبوا الفنيين المصريين بشرط أن ينتهى الأمر بالاستغناء عنهم وبشرط أن لا تطول مدة استخدامهم الى الحد الذى يشكك الناس فى مهمتهم . والخلاصة أننا لو وجهنا اهتمامنا الى الطريقة التى يمكن بها بمجرد وقوع الحرب أن تصل الامدادات الكافية فتجد معداتنا الضرورية وهو جوهر وجهة النظر المصرية ، كان ذلك أجدى علينا من محاولة البناء على أسس نعرف مقدما أن الشعب المصرى لا يمكن أن يقبلها .

« **السفير البريطانى** : - يجب أن تقوم بين بلدنا علاقة جديدة يقبلها الشعب المصرى والوفد وحده هو الذى يمكن أن يدخل هذه الفكرة فى روع الشعب ، فاذا استطاعت الحكومة المصرية أن تقنع الشعب المصرى بحقيقة هذه العلاقة الجديدة، فإن الغاء المعاهدة الانجليزية المصرية ، والتنازل عن جميع حقوقنا دليل كاف على حسن نيتنا ، ومن المؤكد أن من اليسير فى هذه الظروف على الوفد أن يقنع الشعب المصرى بالدفاع المشترك ، فسيكون وجودنا هنا بناء على دعوتكم ، وأنتم تدعوننا لمساعدتكم فى الدفاع المشترك عن مصر وعن الشرق الاوسط ، خلال المدة التى يستغرقها السلاح الجوى المصرى لاستكمال عدته للدفاع عن مصر ، ومن صالحنا أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن »

« **وزير الخارجية** : - سبق أن أبديت رأى ورأى الحكومة المصرية بالنسبة للسياسة الجديدة التى يراد اقامة العلاقات على أساسها ورحبت باتجاهكم الى الفصل بين الماضى والمستقبل ، وبأدرت الى ابداء موافقتنا على أن تنهض مصر للدفاع عن نفسها، وعلى أن تتحالف فى هذا السبيل معكم ، ولكن الذى يهم هو أن يكون قطع الصلة مع الماضى تاما ليكون التعاون المرجو تعاوننا صادقا لا تشوبه أية شائبة ، وأنا حريص على أن نصل الى اتفاق وأعلم أنكم تحرصون على ذلك ، ومن أجل هذا أحرص على استبعاد جميع المعانى والمظاهر التى أعرف وأنا الحبير بالشعب المصرى أنها تؤدى الى افساد هذا الجو الجديد، الذى نريد جميعا أن يسود علاقتنا . وأرجو أن يكون مفهوما أن الوفد انما يعتمد سلطانه على الجماهير من عقيدة هذه الجماهير فى أنه حريص على حقوق البلاد كما رسمت نهضة سنة ١٩١٩ وفى طبيعتها مسألة الجلاء الناجز ولست أدري لماذا تفترضون دائما استحالة

التعاون في وقت الحرب ، الا اذا كان هناك دفاع مشترك أو بقايا لمظاهر الاحتلال في وقت السلم؟! ان الذي أرجوه وأرجو أن يعاوننا فيه رجالكم العسكريون هو رسم الحطة التي تؤدي الى التعاون في وقت الحرب وحدها ، بحيث يكون هذا التعاون مثمرا • ومؤديا الى النتيجة المرجوة منه، وليس ذلك بدعا في علاقات الامم ، بل هو مايجرى عليه العمل في المحالفات المعقودة بين الدول المستقلة ولست أدري لماذا يكون الشيء ميسورا عند غيرنا عسيرا عندنا، ان هذا وحده كاف لأن يتشكك الشعب في عملنا ، ومهما كان تأثير الوفد المصرى فانه لا يستطيع ازالة هذا الشك من نفوس الجماهير لوضوح أسبابه ، ولا شك أنكم توافقوننى على أنه يكون من الحطل أن نقدم للجماهير مشروع اتفاق نعرف مقدما أنه مقضى عليه بالفشل وأنه يؤدي فوق ذلك الى ضياع مكانة الوفد عند الشعب المصرى »

وفى جلسة ١٤ أغسطس حاول سفير بريطانيا أن يرد على الدكتور محمد صلاح الدين ليزعم أن هناك فرقا بين مصر وغيرها فيما يتعلق بوجود القوات الأجنبية كأساس للتحالف مع مصر وأن معاهدات التحالف مع البلاد الأخرى تعقد بغير ذلك فقال السفير :

« السبب الأساسى هو موقع مصر الجغرافى وامتلاكها لقناة السويس ، وهى حلقة مواصلات حيوية تهتم بها جميع الدول البحرية ، ولهذا فان الموقف هنا يختلف عن الموقف فى بلاد حلفائنا الآخرين، فمن المستحيل علينا أن نخاطر بقطع هذه الحلقة الحيوية ، والقياس الوحيد لذلك هو قناة بناما، فالولايات المتحدة منطقة دفاعية وتأخذ على عاتقها الدفاع عن هذه القناة بمقتضى معاهدة ، ونحن لا نطلب منكم فى مصر أن تسلمونا منطقة القناة ولكن نطلب أن نشترك معكم فى الدفاع عن منطقة القناة ، وأهم جزء فى الدفاع هنا هو الدفاع الجوى • ويجب على مصر أن توافق على أن يكون لها دفاع جوى مشترك ، اذ أنها لا تستطيع أن تدافع عن منطقة القناة بمفردها »

وكان من السهل أن يرد على مغالطة السفير البريطانى بالقول ان امتلاك مصر لقناة السويس وكون هذه القناة تستعمل فى خدمة الملاحة العالمية سبب قانونى أقوى جلاء القوات البريطانية لأنه لا محل البتة لتمييز بريطانيا على باقى الدول البحرية التى تنتفع بالملاحة بالقناة ولذلك اشترطت معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ مبدأ المساواة فى المعاملة وأن تكون الملاحة مستمرة من غير تمييز ولا استثناء ووجود قوات بريطانية فى منطقة انقناة أو اشتراك بريطانيا فى دفاع عن القناة تمييز ظاهر لها وهدم لقاعدة أساسية فى قانون البحار وفى المعاهدة المشار إليها ، ولا محل للتشبيه بينما ذلك

لأن قناة بنما تجرى فى أمض أمريكية وهناك اتحاد بين الولايات المتحدة وبلاد أمريكا الجنوبية فالقناة المذكورة يجرى الدفاع عنها من وجهة نظر أمريكية بحتة والمصالح الأمريكية المشتركة هى التى حددت الوضع القانونى لبنما وليس الأمر كذلك فيما يختص بالسويس ، وبنا لا يمكن ان تعد طريقا عالميا للملاحة كقناة السويس .

وقد أجاب الدكتور صلاح الدين بقوله :

« ان هذا السبب الذى أبدىتموه للتفريق فى المعاملة بين مصر وبين غيرها من البلاد المستقلة التى تعقد محادثات مع غيرها ، لم يبد اليوم لأول مرة ، ولكنه سبب قديم تدرع به الاحتلال أمدا طويلا ، وبداه الجانب البريطانى فى جميع المفاوضات السابقة بلا استثناء . . . ان مصر أمة مستقلة وعضو معكم فى هيئة الأمم المتحدة على أساس المساواة فى السيادة وهى تعتبر بحق أن وجود قوات لكم فى أرضها مهما تكن صفتها محل سيادتها ، فلها كل الحق فى أن ترفض هذا الاخلال وان تحتج عليه ، مهما تكن أهمية قناة السويس الاستراتيجية بالنسبة لكم ، فاستقلال مصر أعلى عندها وعند الشعب المصرى بأسره من هذه الأهمية الاعتبارية التى تعلقونها على القناة ، على أن قناة السويس لم تعد لها هذه الأهمية السابقة من الناحية العسكرية ، ودليل ذلك أن أكثر حركة النقل الى الشرق الاقصى كانت فى أثناء الحرب العالمية الاخيرة تمر من رأس الرجاء الصالح ، ذلك فضلا عن امكان تعطيل الملاحة فى القناة وقتا طويلا اذا أقيمت علينا قنبلة ذرية ، ومن هذا كله يمكن أن يقال ان مصر مطلبكم الحقيقى لا ذمة السويس وحدها ، وأنتم فى كثير من الاحيان لا تنقصكم الصراحة فتعددون المزايى التى من أجلها تطلبون بقاء قواتكم فيها كسهولة المواصلات وتوفير مواد التموين ، ووجود اليد العاملة . . الخ ، وهى صراحة مستحبة أفضلها على هذه النعمة القديمة التى تعودون اليوم اليها وأعنى أهمية قناة السويس الاستراتيجية . أما المقارنة مع بنما أو غيرها فهى لا تجدى شيئا فقد تكون بنما قابلة للاحتلال الأمريكى ، أما مصر فيرفض شعبها باجماع آرائه أى أثر وأية صورة للاحتلال البريطانى . »

« والواقع ان النظرية التى تقولون بها ، نظرية فى غاية الخطورة ، وتؤدى الى الفوضى فى المعاملات الدولية ، التى يجب أن تقوم على استقلال الدول وتساويها فى السيادة ، لا على سيطرة بعضها على بعض ، رضى أو غضب ، لمجرد وجود المصلحة ، وهذه النظرية يمكن أن تؤدى الى أن تطالب كل دولة كبيرة الدول الصغيرة التى تقع فى طريق مواصلاتها بأن تكون لها عندها قواعد دفاعية ، »

وساق وزير الخارجية المصرية مختلف الأدلة على بطلان النظرية البريطانية ، ثم تحولت المناقشة الى نقط فنية واشترك فيها قائد اللواء الجوي ابراهيم جازارين ، وقد كان الجانب المصرى موفقا كل التوفيق فى ردوده ، ولكن الجانب البريطانى كان مصرا على باطله بعناد يدل على منتهى سوء النية . والأحظ أن تلك المناقشات كانت تدور حول احتمالات الغزو الروسى الحرافى ، وما يجب أن يتخذ من احتياطات لدرهه ، وما كان ينبغى على المفاوض المصرى أن يطاوع الثعلب البريطانى ويتباحث على أساس أسطورة لا علاقة لها بالمسألة المصرية ، وكان يجب أن يرفض الكلام فيها رفضا باتا .

واستؤنفت المحادثات فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ ولكن من غير طائل فكان كلام السفير البريطانى أقوالا معادة وعبارات منمقة ، وسمح لنفسه أن يتكلم فى دقائق الدفاع عن مصر ، وهى مسألة تتعلق بسيادة مصر وتعنى مصر وحدها ، وما كان ينبغى أن يسمح له بالكلام فيها لأن ذلك يهدم قاعدة الاستقلال والمساواة فى السيادة ، فان مصر لم تناقش بريطانيا فى أمر الدفاع عن دوفر أو التحصينات المقامة على ساحل انجلترا أو غير ذلك من مسائلها !!

ودارت المباحثات مرة أخرى بوزارة الخارجية المصرية ، ومحاضرها لا تدل على شئ جديد فهى تكشف عن سوء نية بريطانيا وكذبها وخداعها وتهويلها فى التخويف من الحالة الدولية ، وما تنطوى عليه من أخطار محققة وروح استعمارية شريرة لا تدع أى مجال للثقة أو حسن الظن بين المصريين والانجليز ، وليت الحكومة المصرية طوت أوراق مهزلة المحادثات وعاملت بريطانيا بمثل ما عوملت به فى ايران ، وترفت بأعصاب الشعب المصرى الذى لم يعد يطرق حوارا بين ممثليه وبين الانجليز اللثام .

ولم تكن مسألة السودان أحسن حظا فى المحادثات من مسألة قناة السويس ، بل كان الكلام سفسطة لا طائل تحتها ، واضاعة للوقت من غير مقتضى .

محادثات صلاح الدين - بيفن

فى صباح يوم الخميس ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وبمناسبة وجود الدكتور محمد صلاح الدين بنىويورك لحضور دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، رئيسا لوفد مصر لدى الجمعية المذكورة ، طلب وزير الخارجية البريطانية مقابلة وزير الخارجية المصرية ، وجرت محادثة مبدئية لم تسفر عن نتيجة أو

تبشر بخير لأن الوزير البريطاني على الرغم من كلماته المعسولة وختله قال بصراحة أنه غير موافق على وجهة النظر المصرية ، وقد ورد بالصحيفة ١٠٩ من الكتاب الاخضر الذى أصدرته وزارة الخارجية المصرية كلام خطير ، وهذا نصه :

« وقد اطلت فى الرد على ما ذكره (بيغن) من اتصال بعض المصريين بهم (الانجليز) طالبين بقاءهم فى مصر ، فبينت له ان وجهة النظر التى أبديتها فى محادثاتي مع السفير البريطانى هى وجهة نظر الرئيس وزملائى الوزراء والبرلمان والرأى العام كله . . . الخ »

من هم يا ترى أولئك الحونة من المصريين ؟! كنا نرجو أن يستوضح الوزير المصرى أسماءهم لتعرف مصر أولئك الذين يطعنونها من الحلف !! وعلى الرغم من سوء نية الطرف البريطانى سافر صلاح الدين الى لندن ليتحدث رسميا مع ارنست بيغن ، واستهلكت المحادثات فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، بدار وزارة الخارجية البريطانية ، وبدأها بيغن بالإشارة الى المادة الثامنة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأنها مصدر الصعوبة القائمة بين مصر وبريطانيا ، ثم سأل عما اذا كانت هناك وجوه أخرى فى المعاهدة يطلب الوزير المصرى مناقشتها .

« صلاح الدين : - لا شك أن المادة الثامنة ، وهى المادة الخاصة بالاحتلال هى المادة التى نعترض عليها أكثر من غيرها ولكن هناك مواد أخرى هى محل اعتراضنا ، وقد أثبت العمل فعلا ، أن بعض مواد المعاهدة لم يعد ملائما ، كالمادة الخاصة بأسبقية السفير البريطانى ، وجرى العمل بالفعل بموافقة الحكومة البريطانية على خلاف هذه المادة . والواقع ان جميع المواد التى تتنافى مع قاعدة المساواة فى السيادة ، أو يشتم منها شيء من الاكراه ، كل هذه المواد تحتاج حتما الى اعادة النظر . وليست أمامى المعاهدة الآن ولكنى أذكر على سبيل التمثيل المادة الخاصة بأبديية المحالفة . وليس معنى هذا أننا نكره أن نرتبط على الدوام بعلاقات الود والصدقة مع بريطانيا ولكن تأبيد المحالفة يشعر كما أسلفت بشيء من الاكراه ولا فائدة فى الصداقة اذا لم يكن مصدرها الرضا التام فى جميع الظروف والأحوال .

بيغن - قال أنه كدليل على حسن نية حكومته يقرر أنها على استعداد لمناقشة أى شيء فى المعاهدة . ولكنه يود أن يلفت نظر وزير الخارجية المصرية الى المادة الأولى منها وهى المادة التى تنص صراحة على انتهاء احتلال مصر وبناء عليه يكون كلام الحكومة المصرية عن احتلال مصر كلاما لا يطابق الواقع ما دامت هذه المسألة قد سويت فى سنة ١٩٣٦ والحقيقة أن الامر ليس أمر احتلال بل أمر دفاع مشترك . وهو يريد أن

يعرف ماذا تود الحكومة المصرية احلاله محل المادتين الثامنة والسادسة عشرة اللتين تعارض فيهما بصفة خاصة .

صلاح الدين : - الذى تطلبه مصر هو جلاء القوات البريطانية فعليا عن ارضها ولا عبرة هنا بالالفاظ بل العبرة بالواقع واذا كان الامر كما تذكرون امر دفاع مشترك فان الدفاع المشترك لا يستلزم دائما وجود قوات اجنبية فى حدود احدى الدولتين المتعاقدين وقد سبق أن وافقت الحكومة البريطانية فعلا فى سنة ١٩٤٦ على جلاء القوات البريطانية برا وبحرا وجوا فى أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ وذلك بالرغم من عبارات معاهدة سنة ١٩٣٦ التى تنص على أن وجود قوات بريطانية فى مصر لا يعنى احتلالها . وهذا فيما أعتقد لأنكم أدركتم أن الراى العام المصرى لا يكره من الاحتلال اسمه فحسب ولكن يكره حقيقته ويطالب بوضع حد له من الناحية الفعلية .

بيفن : - قال أنه لا يظن من المفيد العودة الى محادثات سنة ١٩٤٦ وهو يفهم الآن أن الحكومة المصرية لا تعارض فى وجود قوات بريطانية فى مصر وقت الحرب وأن الصعوبة هى كيف تتقرر عودة القوات البريطانية وزيادة على ذلك هناك مسألة ابقاء القاعدة المصرية فى حالة تسمح لبريطانيا بأداء واجبها وقت الحرب وهو يسأل وزير الخارجية المصرية لما اذا كانت لديه أية اقتراحات فى هذا الصدد .

صلاح الدين : - نعم وافقنا على أن تحضر القوات البريطانية الى مصر فى وقت الحرب بمقتضى المحالفة التى أبدينا استعدادا لعقدتها والمقياس هو وقوع الحرب فعلا وقد تضمن مشروع صدقى - بيفن تفصيلا فى هذا الشأن وكذلك أورد النحاس تفصيلا فى حديثه مع المارشال سليم وهو وقوع عدوان على مصر أو اشتباك بريطانيا العظمى فى حرب من أجل وقوع عدوان على جارات مصر . وعلى كل حال فقد دلت الحربان العالميتان الماضيتان على امكان تحديد مثل هذا الوقت . أما فيما يتعلق بالقاعدة ففى محادثاتى مع السفير البريطانى مناقشات طويلة عنها كانت وجهة نظرنا فيها امكان الاحتفاظ بالقاعدة صالحة للعمل بل صالحة للتوسع عند اللزوم دون أن يكون هناك احتلال بريطانى وذلك بأن يحتفظ بها الجيش المصرى وتجديدها قائمة وصالحة للعمل عند وقوع الحرب .

بيفن : ان الصعوبة هى أن الحرب لا تعلن الآن اعلانا رسميا فهى تشب فجأة ، وقد دلت التجارب على ضرورة وجود القوات فى المكان المهدد وابقاء القاعدة فى حالة استعداد مستمر .

صلاح الدين : - أعلم أن الحرب تقع الآن دون اعلان ولكن الحربين العالميتين الماضيتين كما سبق أن ذكرت أثبتتا أن العالم جميعه يعلم أن هناك

حربا كبرى بمجرد وقوعها . فبمجرد اغتيال أرشيدوق النمسا في سنة ١٩١٤ أو بعد ذلك بساعات قلائل عرف العالم كله أنه في حالة حرب عالمية وكذلك الحال فيما يتعلق بالحرب الماضية إذ بمجرد أن اجتاحت ألمانيا أرض بولونيا عرف العالم كله أن الحرب العالمية الثانية قد ابتدأت . أما فيما يتعلق بصلاحيه القاعدة للعمل فهذا ما أبدينا كل استعدادنا لأن نكفله مع العلم بأن مصر لا تقع في الحظ الأول من خطوط القتال المحتمل ولا بد أن تمضي بضعة أشهر قبل أن تتعرض مصر لغزو برى .

بيفن : - أشار الى أخطار الغزو الجوي وقال أنه من المستحيل صد هجوم جوى الا اذا كان الدفاع الجوى عن البلاد المهاجمة على أحدث نظام وأعلى كفاية . والقواعد البريطانية في البلاد المتاخمة كبرقة لا تنفع حتما في الدفاع عن مصر . ومع ذلك فهو يقترح أن تسجل الحكومتان البريطانية والمصرية اتفاقهما على امكان عودة الجنود البريطانية الى مصر في وقت الحرب . ويسأل ما اذا كان هذا الاتفاق الخاص بالجنود البريطانية يمكن أن يعتبر شاملا لجنود الولايات المتحدة لأن من المحتمل أن تندمج القوات الجوية لبريطانيا وللولايات المتحدة الأمريكية في وقت الحرب .

صلاح الدين : - أما عن الغزو الجوي فلذلك حديث آخر تجدونه أيضا مدونا في المحادثات التي دارت بينى وبين سعادة السفير البريطانى وكانت وجهة نظرنا فيها عدم الحاجة الى أية قوات بريطانية جوية في وقت السلم لامكان حضورها على الفور من المطارات القريبة . ان لبريطانيا مطارات كثيرة قريبة محيطه بمصر من جميع النواحي فتستطيع الطائرات البريطانية أن تنصدي للطائرات المهاجمة في أثناء الطريق كما أن المقاتلات البريطانية تستطيع أن تحضر الى مصر في ساعات قلائل من هذه المطارات في حين يحتاج وصول قاذفات القنابل الثقيلة من مطارات روسيا الى نحو اثني عشر ساعة ويجب أن لا ننسى أن هناك سلاحا جويا مصريةا وأننا نستطيع متعاونين أن نقويه ونرفع مستواه الى الحد اللازم ليحل محل العدد المحدود من رجال الطيران البريطانى المنصوص عليه في معاهدة سنة ١٩٣٦ .

أما فيما يتعلق بإمكان حضور حلفائكم وقت الحرب فذلك ما قد تقبله مصر من حيث المبدأ ولا يصعب اتخاذ الاجراء السياسى اللازم في هذا الشأن .

بيفن : - سأل وزير الخارجية المصرية ما اذا كان في أى وقت من الاوقات قد فكر في احتمال استخدام قوات موحدة تحت قيادة علينا في الدفاع عن مصر . فقتند يكون وزير الخارجية المصرية قد فكر في شيء كهذا عند ما أشار في مقابلتها بنيويورك الى امكان اشراك مصر في تحلف الاطلنطي .

صلاح الدين : - ان هذه الاشارة التي وردت في حديثي معكم في نيويورك واتخذت صبغة عامة دون تفصيل أو تحديد تدل على رغبتنا الحقيقية في التغلب على جميع الصعوبات التي تعترضنا والوصول الى اتفاق تعتبره مصر محققا لا مهادفها وتعتبرونه من جهتم محققا لا مغراضكم الدفاعية . وأنا من جهتي أعتقد أن اتفاقا على هذا النحو يمكن أن يكون مقبولا اذا تحقق معه جلاء القوات الاجنبية عن مصر . ويكون أكثر قبولا اذا جرى في نطاق ميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات جمعيتها العمومية وأظن ان القرار الذي صدر أخيرا تحت عنوان «العامل المشترك للسلام» انما أريد به أمر كهذا . وعلى كل حال فان الحكومة المصرية على تمام الاستعداد لأن تبحث بشكل جدي ما يمكن أن تقترحوه في هذا الصدد . ولا شك أن تجاربكم فيه أكثر من تجاربنا مما يجعلنا ننتظر أن يأتي الاقتراح من جانبكم .

بيفن : - قال ان الحل قد يكون بين قرار هيئة الأمم واتفاق ثنائي يعقد بين بريطانيا العظمى ومصر وربما كان من الممكن ايجاد حل على أساس اتفاق يعقد بين عدد محدد من الدول ولو أنه لا يرمى بذلك الى تقديم اقتراح رسمي . ومع ذلك فهو يرى من الضروري أن يؤكد أن احداث تغيير جوهرى في أساس نظام الدفاع عن الشرق الاوسط قد يكون شديدا الخطر . وحكومة جلالة الملك لا تريد أن ترى فراغا . على أنه يود أن يسأل وزير الخارجية المصرية هل اذا تم الاتفاق على عودة الجنود البريطانية الى مصر في وقت الحرب لا توضع قيود على الأراضى التي يمكن أن تستخدمها هذه القوات أو تتحرك فيها .

صلاح الدين : - أما فيما يتعلق بالتماس حل بين قرار هيئة الأمم المتحدة وبين الاتفاق الثنائي فذلك ما ينطبق عليه استعدادنا لبحث كل حل من هذا القبيل يمكن أن تقترحوه بشرط واحد وهو أن يحقق جلاء القوات الاجنبية عن مصر وأن يكون الحلف المعقود على أساس المساواة التامة في السيادة . وأما ما أشرت اليه بشأن الحالة الدولية فان الحكومة المصرية تدرك خطورة هذه الحالة وهذه الخطورة نفسها هي التي تستدعى منا سرعة الوصول الى اتفاق حتى لا تفاجئنا الحوادث ونحن مختلفون . والحرب قد تقع وقد لا تقع ويجدر في الحالين أن نحل مشاكلنا ونسوى علاقاتنا أما ما سألتم عنه بشأن اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة مقتضيات الدفاع في وقت الحرب دون تقييد بمنطقة القتال فذلك ما وافقت عليه صراحة في محادثتي مع سعادة السفير البريطاني وهو ما يجرى عليه العمل بين الحلفاء في وقت الحرب .

بيغن : - سال ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها للمحافظة على الورش والمخازن والمعدات الموجودة الآن في قاعدة القنال اذا تم جلاء القوات البريطانية .

صلاح الدين : - وجهة نظرنا هي امكان المحافظة عليها بواسطة الجيش المصرى وانه اذا كانت هناك بعض الاعمال الفنية الدقيقة التي لا يستطيع المصريون القيام بها فمن الممكن الاحتفاظ بعدد قليل من الفنيين البريطانيين لمدة محدودة يتمرن فيها المصريون على هذه الاعمال وبعد انتهاء هذه المدة تترك في أيدينا .

بيغن : - أخذ علما بذلك ثم عاد الى مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط وهي المسألة الأهم فقال انه يشعر بانها تكون مسئولية بالغة الخطر اذا تركت معاهدة سنة ١٩٣٦ دون اعداد تدبير فعال ليحل محلها . وهو يسأل وزير الخارجية المصرية بصفة غير رسمية ما اذا كانت مصر مستعدة أن تنظر في اتفاق مصرى بريطانى يمكن أن يشمل أيضا بعض دول أخرى من دول الشرق الأوسط كاسرائيل والعراق .

صلاح الدين : - أوافقكم على أن نبذل جهدنا لتصل مصر وبريطانيا الى اتفاق يرضاه الطرفان . وأعتقد أن مثل هذا الاتفاق يسهل توسيع نطاقه في الشرق الأوسط وقد اشتركت الدول العربية فعلا في اعداد نظام جماعى للدفاع ولكنى بينت لسعادة السفير البريطانى أنه لا توجد دولة عربية تستطيع أن تشترك مع اسرائيل في مثل هذا النظام وليس الرأى العام في البلاد العربية مستعدا للدخول في أية علاقة مع اسرائيل . ولكنكم تستطيعون أن تتفقوا مع اسرائيل على ما ترونه دونه أن يكون لنا به أية علاقة فيسند اتفاقكم معها أى نقص تجدونه فيما قد يعقد من اتفاق بيننا وبينكم .

بيغن : - قال ان الصعوبة هي أننا فى الواقع فى حالة حرب من بعض الوجوه فهل يوافق وزير الخارجية المصرية على أن الحالة الدولية تبرر وجود قوات بريطانية فى منطقة القنال

صلاح الدين : - أعتقد بكل اخلاص أن هذه الاحوال الدولية الخطيرة التي تشيرون اليها توجب العمل فى الحال على تقوية مصر لتأخذ نصيبها فى الدفاع ما دامت حريصة على الدفاع عن نفسها وما دامت تبذل استعدادها للتحالف معكم . ومدة سنة تعتبر فى اعتقادى كافية للوصول بالجيش المصرى الى المستوى اللازم فى هذه الظروف التي يسارع فيها العالم الى الاستعداد بأكثر ما يستطيعه من السرعة . وما عليكم الا تنظروا الى مصر كما تنظرون الى جميع الدول المستقلة كدول الاطلنطي وتركيا وايران واليونان التي

يتلقى الاسلحة بسخاء في حين تجدد الحكومة المصرية كل صعوبة في الحصول على السلاح اللازم لجيشها . فاذا غيرتم نظرتكم الى مصر وعاملتموها مثل هذم المعاملة كانت السنة في الظروف الحالية كافية ليصبح جيش مصر مستعدا لا أقول لمحاربة روسيا ولكن بالتاكيد ليحل محل العدد المحدد من قواتكم الذي تسمح معاهدة ١٩٣٦ ببقائه في مصر وقت السلم . أما في وقت الحرب فتستطيع قواتكم وقوات حلفائكم أن تحضر الى مصر كما سبق البيان :

بيفن : - أشار الى قول وزير الخارجية المصرية أنه يريد عقد اتفاق جديد على أساس الثقة المتبادلة ولكن هل يكفي الحل الذي تقترحه أساسا للاتفاق في مواجهة الظروف الدولية القائمة وهل تستطيع حكومة جلالة الملك أن تكون على ثقة من أن الحكومة المصرية لا تنكر حقوق بريطانيا العظمى التي يتضمنها هذا الاتفاق في وقت الحرب .

صلاح الدين : - اننى انظر الى الحل المستطاع كوحدة لا تتجزأ ويتلخص اقتراحنا في أن مصر تقبل عقد محالفة معكم وأن تكون هناك فترة انتقال مدتها سنة تجلس فيها الجيوش البريطانية تدريجيا ويرفع فيها مستوى الجيشين المصري في نفس الوقت الى الحد اللازم ليحل محل القوات البريطانية التي تسمح معاهدة سنة ١٩٣٦ ببقائها في مصر وقت السلم . وهذا الحل في جملة ما يصلح لمواجهة أى احتمال فلواتفقنا اليوم عليه وبدأت الحرب بعد شهر لا يكون قد جلا من قواتكم في هذا الشهر عدد يذكر أما اذا وقعت الحرب بعد ستة أشهر مثلا فيكون الجيش المصري قد تقوى في اثنتائها الى حد لا بأس به وتكون لكم في نفس الوقت قوات لا تزال باقية أما اذا وقعت الحرب بعد سنة فيكون الجيش المصري قادرا على أن يتلقى الصدمات الأولى حتى يأتى مددكم ومدد حلفائكم ويجب أن نذكر دائما أن القوات التي تسمح المعاهدة ببقائها في وقت السلم محدودة العدد ومن السهل أن يحل محلها الجيش المصري اذا كنتم حقيقة تجدون في معاونتنا على رفع مستواه . واود أن أقول بكل صراحة أن أزمة الثقة القائمة بيننا وبينكم ليست بنت اليوم حتى يمكن أن تنتهم بأننا نكفل عن تعهداتنا في الاوقات الحظيرة . ولكن هذه الازمة نتيجة أجيال من الاحتلال البريطاني ونتيجة تطور علاقاتنا بعد الحرب العالمية الاخيرة وتطورا يؤسف له مما لا اود أن ادخل في تفصيلاته حرصا على وقتكم الثمين .

بيفن : - طلب من وزير الخارجية المصرية أن يطلعها على ما يدور بخلفه .
صلاح الدين : - جيتما عقدنا معاهدة ١٩٣٦ كنا نعتقد أن خير ما

فيها هو أن نتمكن من تقوية الجيش المصري في أسرع وقت مستطاع ليتم الجلاء في أسرع وقت مستطاع فلم نكن ننظر الى مدة العشرين عاما الا باعتبارها أجلا أقصى ليس هناك ما يمنع من اتمام الجلاء قبل حلوله ولكننا لم نجد المساعدة التي كنا ننتظرها لتقوية الجيش بل كنا ولا نزال نجد كل صعوبة تقام في سبيلنا مما أكدنا كان مستقرا في أذهاننا من قبل من أن بريطانيا لا تحب أن ترى جيش مصر قويا لتستديم حجتها في احتلال مصر . ثم ان مصر كانت تنتظر بعد خروج الحلفاء منتصرين من الحرب الاخيرة وبعد تاليف هيئة الامم المتحدة ان تشعر بريطانيا من تلقاء نفسها بان الظروف قد تغيرت فتقيم علاقاتها بنا على أساس يتفق مع هذه الظروف الجديدة . وأعتقد ان خمس سنوات كانت فوق الكفاية لتقوية الجيش المصري من جهة وتقرير هذه العلاقة الجديدة من جهة اخرى .

بيغن : - قال ان من المفيد تلخيص بعض نقط الاتفاق التي ظهرت في مناقشاته مع وزير الخارجية المصرية مدى الساعتين الماضيتين .

وهنا ذكر مستر بيغن ووافق وزير الخارجية المصرية أن الحكومتين متفقتان على ضرورة مخالفة جديدة وعلى ضرورة التعاون الكامل في وقت الحرب دون قيد على الأماكن . وهما أيضا متفقتان على أنه يجدر بهما مناقشة صعوباتهما بروح ودية وقد علق مستر بيغن على هذه النقطة الاخيرة قائلا انه يظن ان الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بمعرفة الحكومة المصرية يكون له اثر سيء جدا وطلب الى وزير الخارجية المصرية أن يعطيه توكيدا بأن الحكومة المصرية لا تنوى اتخاذ مثل هذا الاجراء وأضاف مستر بيغن أن نقطة الحلاف الأساسية هي كما يظهر وجود قوات بريطانية في منطقة القتال وسأل مستر بيغن وزير الخارجية المصرية ما اذا كانت لديه أية اقتراحات للتغلب على هذه الصعوبة غير اقتراح جلاء القوات البريطانية عن مصر في فترة عام وأضاف أنه لا ينتظر تقديم هذه الاقتراحات على الفور اذ لا شك أن وزير الخارجية المصرية يريد التفكير في الامر .

صلاح الدين : - لقد تفضلتم بامهالي للتفكير في اقتراح حل آخر وسأنتهز فرصة هذا الامهال للتفكير في جميع المسائل الاخرى التي أشرت اليها الآن فأعطيكم الجواب عنها في الاجتماع المقبل ولكني أود أن أقول قبل انهاء هذا الاجتماع أنني لا زلت مقتنعا تمام الاقتناع للأسباب التي أوضحتها الآن والتي سبق أن أوضحتها في محادثاتي مع سعادة السفير البريطاني بأن مدة العام كافية تماما . كما أود أن ألفت نظركم الى أن حديثنا اليوم جرى كله حول أحد شطري القضية وهو الحاص بالجلاء وبقي الشطر الاخر الذي لا يقل أهمية وهو وحدة مصر والسودان .

بيغن :- قال انه يسره مناقشة مسألة السودان فى وقت آخر ولكنه لا يستطيع الا ان يرى أى أمل فى الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية الا على أساس أن يكون للسودانيين حق تقرير مصيرهم .
ثم اتفق على استئناف المحادثات فى اواخر الاسبوع .

مسألة الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

ردا على السؤال الذى ألقاه بيغن على وزير الخارجية المصرية اذ طلب توكيدا بان الحكومة المصرية لن تعمد الى الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ قال له الدكتور محمد صلاح الدين بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ما نصه :

« انى لا أملك اعطاءكم مثل هذا التاكيد ، وأعتقد ان الحكومة المصرية لا يمكن أن تقبل ذلك ، وقد حددت موقفها فى هذا الشأن بكل وضوح ، فى خطاب العرش الاخير ، وأنتم لا تجهلون أهمية خطاب العرش لمثل الأمة فى البرلمان . وأنتم بالطبع ، من جهتكم ، أحرار فى أن تقبلوا وجهة نظر الحكومة المصرية بشأن معاهدة سنة ١٩٣٦ أولا تقبلوها ، ولكن الحكومة المصرية لها أسبابها القوية التى تعتمد عليها فى اتخاذ الموقف الذى أوضحته فى خطاب العرش واذا كنتم تكرهون هذا الموقف ، وتشكون منه ، فانى أستطيع من جهتى أن أعدد لكم مواقف كثيرة وقفتها الحكومة البريطانية ولا تزال تقفها من مصر ، وكلها ضارة بحقوق مصر ومصالحها . ومن حقنا أن نشكو منها ، ولكن تبادل الشكوى على هذا النحو لا يقدمنا كثيرا ، فالأولى أن نصرف همنا الى محاولة تذليل العقبات التى تعترض سبيلنا ، والوصول الى اتفاق يرضى الطرفين ، وهذا مع العلم بان خطاب العرش نفسه قد ذكر أن الحكومة المصرية لا تزال تنتظر منكم اقتراحات تحقق تلاقى وجهات النظر بما يؤمن حقوق مصر ويرضى رغبات شعب وادى النيل ، أى أن اتصال الحكومتين ما زال قائما فى سبيل الوصول الى اتفاق مرض ، وهو ما يجب علينا الا أن نحصر فيه كل همنا » .

هل من حل غير الجلاء

وكان الوزير البريطانى قد سأل أيضا عن اقتراح آخر غير جلاء القوات البريطانية فى فترة انتقال مدتها سنة ، فأجابه الدكتور محمد صلاح الدين بقوله :-

« انكم من جهتكم لم توضحوا موقفكم من هذا الحل ايضا كافيا ، لكى نعلم هل ترفضونه رفضا باتا أم تعترضون فقط على بعض تفصيلاته ، وما هى هذه التفصيلات التى تعترضون عليها ، وما هى أسباب اعتراضكم ،

الخ . أما اذا كان المقصود الاتجاه الى حل تشترك فيه دول أخرى مع مصر وبريطانيا العظمى فقد سبق أن بينت انى أنتظر أن يأتى الاقتراح من جانبكم لأنكم أكثر خبرة فى هذا النوع من الاتفاقات ، فاذا أضفنا الى ذلك كله ان الحكومة المصرية تنتظره منكم كما أوضحت فى خطاب العرش ، كان لى فى هذا الطور من محادثاتنا أن أترك لكم ابداء ما ترونه من اقتراحات جديدة أو تعديلات على الحل الذى اقترحناه .

وادمى بيغن أن مدة السنة كفترة للجلاء غير كافية وأن ذلك ليس حلا عمليا وذكر أن حكومته لا تريد أن تترك معاهدة سنة ١٩٣٦ اذا لم يحل محلها شىء آخر فعال ، ووافق الوزير البريطانى على أن عدد القوات المحاربة فى منطقة القناة محدود ، ولكنه قال أنه يوجد عدا القوات مسألنا القاعدة والقوات الجوية ، وأنه من غير أن يقلل من قيمة سلاح الطيران المصرى ، يرى أن مدة سنة لا تكفى لتدريب هذا السلاح لكى يعهد اليه بأعمال سلاح الطيران البريطانى ، لأن تطورات الطيران سريعة وذات صبغة فنية ، وبعد استطراد طويل أراد أن يبتدع اصطلاحا آخر يحل محل كلمة الجلاء ، وهو من المصطلحات الاستعمارية البريطانية ، فقال أنه يود أن يرى عبارة الجلاء تستبدل بشىء مثل عبارة «نقل السلطنة» وذكر أن تكرار الحديث عن الجلاء يبدو كأنذار نهائى ، وأن البرلمان البريطانى يعضده فى مقاومة هذا الانذار ، وطالب بيغن بأن تتنازل مصر عن الجانب السياسى للمسألة وتنظر للأمر نظرة عملية والواقع أنه كان على بريطانيا أن تنظر هى للأمر نظرة عملية وتقلع عن غبائها وتدرك أن الحل العملى الوحيد هو الجلاء غير المقرون بأى شرط أو قيد ، وقد قال له صلاح الدين :

« ان الشعب المصرى يتمسك بكلمة الجلاء ويميل اليها بقدر ما تبغضونها أنتم فى بريطانيا والسبب هو تاريخ الاحتلال وأثره السيئ فى الجيش المصرى واخلاف الوعود الكثيرة التى بذلها الانجليز بالجلاء » واسترسل الوزير المصرى فقال :

« ان ما يخالجننا من شك فى أى ترتيب يتفق عليه لتقوية الجيش المصرى وتعليق جلاء القوات البريطانية على اتمام هذه التقوية والوفاء بالوعد المتكررة بل أن المدة التى مضت على معاهدة سنة ١٩٣٦ كافية وحدها لهذا الغرض ومع ذلك بقى الجيش المصرى فى حالته الراهنة ، وبقي الاحتلال بحجة ضعف هذا الجيش ، أى أننا أمام حلقة مفرغة يتعين من وجهة النظر المصرية الخروج منها ، ولا يكون ذلك الا بتحديد وقت معين لجلاء القوات البريطانية عن مصر دون أن نربط بين ذلك وبين الترتيبات التى يتفق عليها لتقوية الجيش المصرى »

وانتهت محادثات صلاح الدين - بيغن بغير طائل وقد وعد الوزير البريطاني بأن يرجع الى المختصين قبل ابداء رأى نهائى ، والحقيقة انه كان يحاول أن يكسب الوقت ويعمل على تهدئة الاعصاب الثائرة فى مصر، دون التنازل عن آرائه الاستعمارية .

استمرار المراوغة وكسب الوقت

قبل مغادرة وزير الخارجية المصرية للعاصمة البريطانية صدر بلاغ مشترك جاء فيه أن المحادثات قد جرت « بروح الود والتعاون وأسفرت عن تبادل مفيد جدا للآراء » .

ولما عاد الدكتور محمد صلاح الدين فى أوائل سنة ١٩٥١ كان التوتر فى مصر يتزايد يوما بعد الاخر ، اذ لم يخف سوء نية الجانب البريطانى ، على الرغم من أن المحادثات كانت فى طى الكتمان ، وأستطيع أن أصرح أستنادا على معلوماتى الشخصية كرجل اتصل مباشرة بموضوع هذه المباحثات فى حينها وتصفحت أوراقها حينما كنت أعد النسخة الفرنسية من هذا الكتاب لجامعة باريس ، أستطيع أن أؤكد أن الجانب المصرى راح يستعد لكل احتمال ويحصر سوابق الغاء المعاهدات من جانب واحد ويعد دراسة بالمسوغات القانونية لالغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ اذا أمعنت انجلترا فى الماطلة والتلاعب ومحاولة كسب الوقت .

تخلى بيغن عن منصبه فى وزارة الخارجية البريطانية للمستتر هربرت موريسون ، لما ساءت حالة بيغن الصحية قبيل وفاته ، وما كان ذلك التغيير ليؤدى لاضاعة وقت طويل للبت فى هذه المسألة لان تغيير الوزراء امر لا يؤثر على خطوط سياسة تلك الدولة فان الشئون الخارجية يوكل امرها عادة للموظفين الدائمين فى وزارة الخارجية البريطانية .

وقد أحست انجلترا بشيء من القلق نتيجة لمظاهرات الطلبة فى القاهرة فأراد وزير خارجية بريطانيا الجديد معالجة الموقف برسالة شخصية وجهها الى وزير خارجية مصر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٥١ ، وقال فيها :

« وأشعر بأنه من الضرورى فى معالجة مسألة لها مثل هذه الاهمية أن الم بالتفصيلات ، وأن أبحث جميع ملاسبات الموضوع ، وفى ظنى أنه يكون من الخطأ أن أحاول العجلة فى بحث المسألة ، ولو أئى أقدر تقديرا كاملا الصعوبات التى تواجهها الحكومة المصرية ، والجهود التى بذلتها لمنع المناقشة العلنية قبل أوانها » .

وأجاب الدكتور محمد صلاح الدين في ٢٧ مارس سنة ١٩٥١ برسالة شخصية قال فيها « ولا يشك وزير الخارجية في أن مستر موريسون يوافق على أن المحادثات قد طالت أكثر من اللازم ، وأنه لابد ، لصالح البلدين من الوصول بها الى نتيجة حاسمة في أقرب وقت »

وكان وزير خارجية بريطانيا نيايتشاور مع سفيرها بالقاهرة وقد عاد السفير واستأنف المحادثات مع وزير خارجية مصر في ١١ ابريل سنة ١٩٥١ وتناولت هذه المحادثات موضوع قاعدة قناة السويس بجلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٥١ وقد جاء السفير البريطاني ببعض المقترحات المضادة التي لا تحقق الجلاء ولا تخرج عن سياسة بريطانيا الاستعمارية ، فأجاب الدكتور محمد صلاح الدين بقوله :

« تبدو الحكومة المصرية اسفها البالغ وخيبة أملها المؤلمة لما جاء به الرد البريطاني بعد محادثات طويلة استغرقت أكثر من عشرة شهور بذل فيها الجانب المصري كل ما في وسعه لتوضيح حبه وتأييده ومواجهة جميع الاعتبارات التي يعنى بها الجانب البريطاني بما لا يتعارض مع حقوق مصر » .

« ولا يسع الحكومة المصرية الا أن تقابل المقترحات التي تضمنها هذا الرد بالرفض المطلق في جملتها وتفصيلاتها وبخاصة في النقط الآتية : »

١ - « الوقت الذي يبدأ فيه جلاء القوات البريطانية والمدة التي يتم فيها هذا الجلاء » .

٢ - « تعليق معدل انسحاب القوات المقاتلة والقيادة العامة على معدل اعداد مكان لاقامتهم في مكان آخر » .

٣ - « المدة التي يتم فيها تسليم القاعدة للقوات المصرية المسلحة واشتراط ادارة هذه القاعدة وفقاً للسياسة العسكرية البريطانية تحت الاشراف الاداري لمجلس اشراف انجليزى - مصرى » .

٤ - « انشاء نظام انجليزى - مصرى طويل الاجل للدفاع اتجوى المنسق على أن يشمل وحدات مصرية وبريطانية » .

٥ - « المعدل المنتهى في البطة الذي يقترح تزويد القوات المصرية بالاسلحة والمعدات اللازمة لها » .

٦ - « عودة القوات البريطانية في حالة خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » .

٧ - « الفصل بين قضية الجلاء وقضية وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى » *

٨ - « انتعل بانتظار الفرصة الممكنة عمليا لتأخير تمتع السودانين بالحكم الذاتى » *

« ويهم الحكومة المصرية أن تؤكد كذلك أنها ترفض فيما يخصها دعوى الحكومة البريطانية الخاصة بالمساهمة فى الدفاع عن منطقة الشرق الاوسط بحجة التزاماتها نحو حلفائها الاخرين فى شمال الاطلنطى وفى الشرق الاوسط » *

« وفيما يلى المقترحات التى ترى الحكومة المصرية بدورها تقديمها لتكون أساسا لاستئناف المفاوضات بين الحكومتين بغية حل المشكلة المعلقة بينهما : »

١ - « الشروع فى اجلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد عقد الاتفاق مباشرة وضرورة اتمام هذا الجلاء برا وبحرا فى مدة لا تتجاوز سنة » *

٢ - « تسليم القاعدة الى القوات المصرية المسلحة بمجرد اتمام الجلاء وفقا لتبند السابق » *

٣ - « اعطاء اولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالاسلحة والمعدات اللازمة له فى اقرب وقت باعتبار مصر قائمة فى منطقة استراتيجية حساسة »

٤ - « وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وتمتع السودانين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى » *

٥ - « انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم الان فى السودان بمجرد انتهاء هذين العامين »

٦ - « عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه أن تعود القوات البريطانية الى الجهات التى يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها اليها للمعاونة فى الدفاع عن مصر فى حالة اشتباك المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر » *

٧ - « اذا عادت القوات البريطانية الى مصر وفقا لتبند السابق فيتعين الشروع فى اجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا فى أجل أقصاه ثلاثة أشهر » *

٨ - « الفاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة

١٩٣٦ وجميع ملحقاتها وكذلك إتفاقي سنة ١٨٩٩ الخاصين بالسودان بمجرد
سريان الإتفاق الجديد » .

« هذه هي مقترحات الحكومة المصرية وهي - كما أوضح الجانب المصرى
بتفصيل ووضوح فى محادثاته مع الفيلد مارشال سليهم ومع السفير
البريطانى ومع المغفور له مستر بيفن - كفيلة بمواجهة الموقف الدولى وهي
وحدها السبيل لتصفية انجو الحال الذى يكتنف العلاقات المصرية
البريطانية تخير البلدين ومصالحة السلام الدولى فى الشرق الاوسط
كله » .

« فاذا قدرت الحكومة ابريطانية - كما نرجو بكل اخلاص - أن المصلحة
البريطانية والمصرية والدولية تدعو كلها الى المبادرة بقبول هذه المقترحات
أساسا لتسوية المشاكل القائمة بين البلدين وأن كل تأخير فى معالجة
الموقف شديد الضرر بمستقبل العلاقات المصرية البريطانية وبقضية السلم
العام فحينئذ لا تكون هناك اية صعوبة فى الوصول الى الإتفاق المنشود » .

« أما اذا انتهت جميع الجهود بعد هذا الوقت الطويل الى الفشل
فالحكومة البريطانية، تعرف ولا ريب بموقف مصر من معاهدة ١٩٣٦ واتفاقي
سنة ١٨٩٩ فقد أوضحت الحكومة المصرية بكل صراحة وجلال، هذا الموقف
فى مناسبات كثيرة آخرها خطاب العرش الذى انقى فى البرلمان المصرى
فى نوفمبر الماضى » .

وقد شعرت الحكومة البريطانية بتصميم مصر على الغاء معاهدة سنة
١٩٣٦ واتفاقيتى الحكام الثنائى فى السودان لسنة ١٨٩٩ فعمدت لسياسة
المذكرات الشفوية التى لا طائل تحتها وبعثت للسفير البريطانى فى ٣٠ مايو
برسالة شفوية الى وزير الخارجية ذكر فيها أن مجلس الوزراء البريطانى
سيبحث المسألة المصرية فى اليوم التالى وأنه ينتظر قرار ذلك المجلس ،
وفى ٨ يونيو أرسل السفير مفكرة قال فيها ان حكومة بلاده تدرس « بعناية
المقترحات التى تضمنتها مفكرة الحكومة المصرية بتاريخ ٢٤ أبريل بشأن
احتمال عقد اتفاق انجليزى مصرى جديد خاص بالدفاع ، بأمل امكان
الاهتداء الى طريقة ما تضيق شقة الخلاف الواسع فى الرأى الذى يبدو
بوضوح بين المقترحات البريطانية والمصرية أو على الاقل ايجاد وسيلة
مشتركة لمعالجة المشكلة ، وفى الوقت ذاته تلاحظ حكومة جلالة الملك فى
المملكة المتحدة ، وهي شاعرة بخيبة الامل ، فى حين أن مقترحاتها ، تمثل
تعديلا كبيرا جدا للوضع الذى قرره المعاهدة الانجليزية المصرية المعقودة فى

سنة ١٩٣٦ ، فإن المقترحات المصرية لا تبدو أنها تختلف في الجوهر عن المطالب التي أعلنتها الحكومة المصرية كأهداف لها ، حين تولت الحكم منذ ١٨ شهرا .

الدفاع المشترك

حاولت السياسة البريطانية بما جبلت عليه من لؤم الطبع أن تخرج بالمسألة المصرية عن جوهرها وتدعى أن الأمن مهدد في الشرق الاوسط لتتقدم بمشروع دفاع مشترك يكون سستارا لاحتلالها لقناة السويس ، وأرادت في هذه المرة أن توسع رقعة المسألة وتدعو غيرها من الدول الغربية للاشتراك في هذا الدفاع وهي مؤمنة مقدما أن شيئا من ذلك لن يحدث بأية حال لان مصر متمسكة بالجلاء من غير قيد ولا شرط ، ولا تقبل بأية حال الكلام في دفاع مشترك قبل الجلاء ، ولكن بريطانيا أرادت بخبثها أن توحى لخلقاء الغرب كذبا بأن موقف مصر مشبع بالغرسة والعناد ، وبذلك تنال بريطانيا تأييدا ضد مصر من العصاة الغربية ، فتضعف عزم مصر وتعطل تحقيق هدفها .

وتوطئة لذلك التقر الأسفير البريطاني بوزير الخارجية المصرية في ٦ يوليو سنة ١٩٥١ وقال له :

« لم يكن من المستطاع أن نقترح أي اقتراب من مطلب الحكومة المصرية الخاص بالجلاء الكامل ، ونحن ندرس الآن طريقة علاج مشترك ، لمسألة الدفاع ، وعندما أتلقى تعليمات في هذا الموضوع ، سأحيطكم علما بها ، ولست يائسا من الوصول الى اتفاق . بيد أن على الحكومة المصرية أولا أن تدرك أنها أمام واحد من أمرين :

- ١ - التعاون في مشروع دفاع واف ، يجنب مصر الغزو كله .
 - ٢ - أن تتعرض مصر لغزوين ، أحدهما من الشمال الشرقي لاحتلال البلاد ، والآخر من الغرب ، تقوم به الدول الغربية لطرده المعتدين ، وهذا أمر مؤكد تمام التأكيد .
- « والتعاون في مشروع دفاع مشترك ، يتيح لكم بالتأكيد فرصة طيبة لتجنب الغزو ، كما وقع في الحربين الماضيتين ، واني على يقين من أنه ليس من المستحيل أن نجد طريقة علاج مشترك لمسألة الدفاع . »
- وقال وزير الخارجية المصرية : قبل أن أرد على تعليقكم ، أود أن أسأل بوجه عام ، هل ينتظر ان نتلقى الرد على مقترحاتنا المضادة الخاصة بالجلاء ؟

وأجاب السفير البريطاني بأنه لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال وأن حكومته مشغولة بمسائل أخرى، ونبه الدكتور صلاح الدين السفير البريطاني إلى أن الدورة البرلمانية وشيكة الانتهاء، وأن « من حق ممثلي الأمة أن يعرفوا قبل فض دورتهم هل فشلت المحادثات أم نجحت، والنتيجة الطبيعية لفشل المحادثات هي قطعها وتقديم جميع تفصيلاتها إلى البرلمان الذي يجب أن يقدم إليه حساب دقيق عن تصرف الحكومة المصرية، في أهم مسائل السياسة الخارجية، طوال العامين الماضيين »، وقال عن تعليق السفير البريطاني في شأن الجلاء، « أنه أفرغ في لغة الحرب والقوة والغزو، مع أننا كأعضاء في هيئة الأمم المتحدة يجب أن نتحدث بلغة السلم والامن الدولي، وإقرار الحق والعدل واحترام سيادة الشعوب، ووحدة أراضيها، وهي اللغة التي لم ننجح حتى الآن في اقناعكم بها، ولا أحسب أن هناك سبيلا إلى أي اتفاق، حتى تتقارب اللغتان »

انذار بقطع المحادثات

وفي ٦ يوليو بعث وزير الخارجية المصرية بمفكرة إلى السفارة البريطانية قال فيها « والحكومة المصرية تجد نفسها مضطرة لان توجه التفات حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة إلى تعذر الاستمرار - إلى غير حد - في المحادثات الجارية بين الطرفين، منذ شهر يوليو سنة ١٩٥٠، فقد استغرقت هذه المحادثات حتى الآن أكثر من عام، دون أن تلوح بارقة أمل في الوصول إلى الاتفاق المنشود، بل إن هذه المحادثات ليست الا حلقة أخيرة من سلسلة المحاولات التي بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العانية الثانية أوزارها لاقتناع بريطانيا بضرورة احترام حقوق مصر وكف العدوان عن سيادتها ووحدة أراضيها. ووضح أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة لا تخسر شيئا من هذه المطالبة، أما الحكومة الملكية المصرية، فقد أصبح من المستحيل عليها وعلى الرأي العام المصري قبول استمرار هذه الحالة فترة أخرى »

بيان صلاح الدين في البرلمان

في ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١ ألقى موريسون، بيانا بمجلس العموم البريطاني تعرض فيه للمسألة المصرية، وكشف هذا البيان بوضوح عن عدم الجدوى من محادثة الانجليز أو مفاوضتهم وقد حاول أن يجد أنصارا من الدول المستعززة ضد مصر فقال: « لم يعد وجود القوات البريطانية في

مصر اليوم مسألة لا تعنى غير بريطانيا ومصر وحدهما ، فنحن دولة تحمل
بالنيابة عن بقية دول الكومنولث وحلفاء الغرب ، مسئوليات كبيرة فى
الشرق الاوسط ، ومصر هى مفتاح الشرق الاوسط من بعض الوجوه ،
والادعاء باستطاعة مصر الوقوف موقف الحياد فى أى صراع دولى ، ما هو الا
سراب خداع ، كما يؤيد التاريخ ، لك ، فمصر تحتل جسرا بين قارتين ،
وتسيطر على نقطة اتصال حيوية فى المسالك البحرية بين نصفي الكرة
الارضية الشرقى والغربى ، فبهى بهذا الوضع هدف ذو أهمية قصوى لاية
دولة معتدية فى الحوض الشرقى من البحر الابيض المتوسط .

وقال عن قناة السويس :

« أما عن قناة السويس فان المجلس يشاركنى الاسف ، على ان الحكرمة
المصرية لم ترد الى الآن ، تعديل موقفها بصدد القيود التى فرضتها والتى
لا تزال تنفذها متحدية الرأى العام العالمى الذى يرى حرية الملاحة فى قناة
السويس ، وقد بذلنا بالاشترار مع الدول البحرية الكبيرة الاخرى كل
ما فى وسعنا من جهد بالوسائل الدبلوماسية لاقتناع الحكومه المصرية
بان هذه القيود ظالمة غير معقولة وأن تعمل على وضع حد نهائى لها . »

وفى ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ألقى الدكتور محمد صلاح الدين بالبرلمان
بيانا مسهبا شرح فيه الموقف بين مصر وبريطانيا وتناول ثلاث مسائل هى
الجللاء ، والسودان ، وفلسطين ، وتعرض لبيان موريسون التى تقدمت
الاشارة اليه وفنده ، وكان بيان صلاح الدين بمثابة مقدمه لموقف مصر الذى
اتخذته فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، أما عن الجللاء فقد ذكر صلاح الدين فى
بيانه المتقدم :

« منذ أن منيت مصر بالاحتلال البريطانى فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢
وهى تطالب بالجللاء والانجليز يذرعون بشتى العلل لاطالة أجل الاحتلال .
فحماية الخديو وحماية الاجانب ، وحماية ذوى الجلايب الزرقاء ، وحماية
اصحاب المصالح الحقيقية ، كل هذه العلل المختلفة المتناقضة ، فى بعض
الاحيان ، تذرعوها بها الواحدة بعد الاخرى فلما نهضت مصر نهضتها
الكبرى وتجلي اجماعها على المطالبة بحقها ، وقضى هذا الاجماع على كل
علة ، تتمسح بالغير وترمى الى اظهار الانجليز بمظهر الساعين الى الخير
افصحوا فى النهاية عن العلة الحقيقية فجابها الوطنيين المصرية بحماية
المواضلات البريطانية ، فلما فقدت هذه العلة أكثر قوتها باستقلال الهند
والباباكستان وقد كانت الهند فى يوم ما أكبر جوهرة فى تاج الامبراطورية

لم تفرغ جعبة الانجليز من العلل والحجج فهم اليوم يتذرعون بما سماه
سعادة المستر موريسون « مسئوليات بريطانيا العظمى فى الشرق الاوسط
بالنيابة عن باقى دول النكومولت وعن حلفاء الغرب بوجه عام » .

« والى جانب هذه العلل لاطالة أجل الاحتلال بذلت السياسة البريطانية
بكل سخاء عددا هائلا من وعود الجلاء لتخدير المصريين حتى زادت هذه
الوعود على الستين آخرها وعدهم الصريح فى سنة ١٩٤٦ بأن يتم الجلاء
برا وبحرا وجوا فى أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

« أما اثر الاحتلال الهدام فى تفريقنا وتأخيرنا وافساد أمورنا وتعطيل
مراقبتنا فذلك ما لا أحسبنى فى حاجة الى التنويه عنه فى هذا المكان ولكنى
لا أجد بدا من اشارة واحدة على سبيل التمثيل الى حالة الجيش المصرى بعد
تسعة وستين عاما من الاحتلال وبعد خمسة عشر عاما من ابرام معاهدة
سنة ١٩٣٦ التى أخذ الانجليز فيها على عاتقهم تدريب الجيش المصرى
وتزويده بالاسلحة والمهمات . ولو أنهم كانوا مخلصين فيما زعموه من
أنهم احتلوا مصر لخير المصريين أو فى القيام بالمهمة التى أخذوها على
عاتقهم فى معاهدة ١٩٣٦ لاصبح جيشنا اليوم من القوة والتدريب
والتجهيز بحيث يعتمد عليه أكبر اعتماد فى الدفاع عن مصر وجاراتها
الدول العربية وبحيث يستطيع أن يحمل فى نطاق ميثاق الامم المتحدة
جانبا مهما من مسئولية استتباب السلام واستقرار الامن الدولى فى
الشرق الاوسط .

« ولكن كيف يعمل الانجليز على تقوية الجيش المصرى فتسقط حجتهم
فى احتلال مصر فيما يزعمونه لانفسهم من مسئوليات فى الشرق الاوسط ؟!
لا بد إذن من أن يبقى الجيش المصرى الباسل مجردا عن السلاح والعتاد فلا
تغنى مصر بسالة الجنود » .

« وهذا ما عمل عليه الانجليز فى كل وقت وما ضاعفوا الهمة فى العمل
عليه الآن فهم لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الاسلحة التى تعاقدنا معهم
عليها ودفعنا بالفعل اكثر ائمانها ولا بالضجة التى يثيرونها بين الحين والحين
فى مجلس اللوردات لتأكيد عزمهم على حرمان مصر من كل سلاح بل يتعقبوننا
الى كل مصدر من مصادر الحصول على الاسلحة ليسدوا دوننا كل سبيل .
« وهكذا يستطيعون ان يواصلوا زعمهم التى يحتجون بها فى تثبيت
قدم الاحتلال » .

« حلقة مفرغة لا مخرج منها اذا جارينا علل الانجليز وغضضنا الطرف عن
حقائق الماضى المؤلمة مقتصرين على النظر كما يدعوننا الى حقائق الموقف

الحالى أى خطر الحرب الذى يقولون انه يهدد الشرق الاسط كما يهدد العالم كله .»

« ومتى خلع العالم من خطر الحرب ؟ ! »
قبل الحرب العالمية الاولى قيل لنا ان هذا الخطر يهب من ناحية المانيا وحليقاتها دول التحالف الثلاث .

« وقبل الحرب العالمية الثانية قيل لنا انه يأتى من ناحية دول المحور (برلين - روما - طوكيو) .

وبعد الحرب العالمية الثانية يقال ان مصدره الاتحاد السوفيتى وتوابعه من دول الكومنفرم .

« وسيكون هناك على الدوام خلاف دولى يلبس ثوب خطر الحرب ويجوز القول بأنه يهدد السلام فهل يمكن أن يطالبنا منصف بأن نقبل على سيادتنا واستقلالنا عار الاحتلال الى الابد لان العالم لن يخلو يوما من خطر يهدد أمن الدول ؟ ! »

« لا يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . »
لقد عقدت مصر العزم وطيدا على أن ترفض بكل قوة أى اثر للاحتلال مهما كان الخطر الذى يقال انه يتهددها .

« ان الاحتلال الجاثم على صدر مصر حقيقة قائمة تنتهك استقلالنا وتجرح عزتنا الوطنية وأثر باق من آثار الاستعمار البريطانى ذى التاريخ المشؤوم الطويل فلا بد لنا ان نمحوه . أما خطر الحرب الذى يلوح به ونخدر منه فإنه لا يعدو أن يكون احتمالا نرجو الله ان لا يتحقق . ولن يتحقق بأذن الله اذا عمت المساواة فى السيادة بين الدول واحترمت كل دولة قوية سيادة الدول الصغيرة الضعيفة ووحدة أراضيها باذنة بنفسها ضاربة المثل الطيب فى حسن الساراك الدولى بصرف النظر عن تصرفات غيرها . »

« وهذا فى الواقع ما يدعو اليه ميثاق الامم المتحدة الذى أكد مبدأ المساواة فى السيادة وحرم على كل دولة من الاعضاء أن تنتهك سيادة غيرها من الدول أو وحدة أراضيها . وهذا ما قضت به الجمعية العمومية للامم المتحدة إذ أوصت فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأنه لا يجوز لاية دولة أن تحتفظ بقوات فى اراضى غيرها من الدول المستقلة بدون رضاها وما أحسبني فى حاجة الى التاكيد بأن مصر ترفض رفضا باتا بقاء القوات البريطانية فى ارضها . »

« ومن جهة اخرى فقد نص الميثاق على مختلف الاجراءات والوسائل التى

تكفل فض الخلاف بين الدول وضمان السلم العالمى وليس منها فيما أعلم
أن تحتل بريطانيا أرض مصر رغم أنها .

« فإذا قيل ان هذه الاجراءات والوسائل لم تستوف بعد كامل تفصيلاتها
ولم تنهيا لها كل العوامل المواثيقية أجيبنا بأن الجمعية العمومية قد رسمت
فى دورتها الماضية وسيلة العمل المشترك لتوطيد السلام فكان أساس
هذه الوسيلة الاعتماد على الجيوش الوطنية للدول فى مهمة حفظ الامن
الدولى بها وفى المناطق المجاورة لها . وقد أبدت مصر من أول لحظة تمام
استعدادها للاشتراك فى المهمة الدولية الجليلة الشأن اذا قدم لها ولدول
الشرق الاوسط ذات الموقع الاستراتيجى الحساس ماينقصها من السلاح
والعتاد للمساهمة فى صيانة الامن الدولى فى هذه المنطقة . »

نعم يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . انى اعلن من هذا المنبر
العالى اخلاصنا الاكيد للمبادئ السامية والاهداف العظيمة التى قام عليها
ميثاق الامم المتحدة وللقرارات التى تصدرها هذه الهيئة وفقا له ومن
تمام هذا الاخلاص أن نرفض الاحتلال ونصر على الجلاء وان نبادر الى
دخض هذه البدعة الاخيرة من بدع السياسة البريطانية وأعنى بها
المسئولية التى يقر الانجليز الآن بانهم يحملونها فى الشرق الاوسط
بالنيابة عن دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام ، فليس مهما
أن يدعى الانجليز لانفسهم فى الشرق الاوسط من المسئوليات مايشاءون اذا
كانت دول الشرق الاوسط نفسها لا تفرهم على ما يدعون .

وختم الوزير المصرى بيانه بتلخيص الموقف بين مصر وانجلترا فقال :
« لقد أغلق وزير الخارجية البريطانية بتصريحاته الاخيرة فى مجلس
العموم باب المحادثات التى كانت تجرى بين الحكومتين ، أما الخطوات التالية
فستنتهى اللجنة السياسية الوزارية التى يرأسها رئيس مجلس الوزراء من
تقريرها فى الايام القليلة المقبلة ، ثم يعرض الامر على مجلس الوزراء لاقرار
هذه الخطوات بصورة نهائية ، ثم نعود اليكم فى البرلمان قبل فض هذه
الدورة لنطلعكم على الحقائق كاملة ونحدثكم فى جميع ما ننتويه لتحقيق
الاهداف الوطنية ، التى أجمع عليها شعب مصر والسودان وتلوفاء بالعهد
الحاسم الذى قطعته حكومتكم على نفسها فى خطاب العرش الاخير »
وقد بلغت القحة والتجرد عن فهم الاصول الدبلوماسية بالسفارة
البريطانية أن تنشر بيانات فى الصحف المصرية محاولة فيها أن تدافع عن
موقف بلادها الاستعمارى ، وكان الواجب يقضى على تلك الصحف أن
تصفع تلك السفارة وتوقفها عند حدها ، وكذلك أصيبت بالهستيريا

فبعثت الى رئيس الحكمة بمذكرة جوفاء في ٨ أغسطس ، وفي ٩ أغسطس أرسل السفير البريطاني الى رئيس الحكمة نبذة من خطاب موريسون في مجلس العموم ، وفي ١٧ أغسطس أرسل كتابا الى النحاس رفق رسالة شخصية لرلبية من هربرت موريسون ورسالة أخرى من موريسون الى وزير الخارجية المصرية ، ولكن تلك الرسائل والبيانات لم تكن الا مناورات أريد بها كسب الوقت من الجانب البريطاني ولم تر الحكومة المصرية تحت ضغط الرأي العام بدا من أن تقف من الانجليز الموقف الحاسم الذي لم يكن هناك أي موقف سواء يصلح علاج تلك الحالة المائعة التي استمرت سنين طوال ، على وثيرة واحدة .

الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

واتفاقيتي الحكم اثنائي لسنة ١٨٩٩

في اكتوبر سنة ١٩٥١

يعتبر يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ يوما خالدا في تاريخ مصر الحديث ، وانقطة تحول جوهرية في سياسة مصر الخارجية وعلاقتها ببريطانيا ، ففي مساء ذلك اليوم القى رئيس الحكومة ، الأستاذ مصطفى النحاس ، بيانه الرائع الذي قوبل بترحيب شديد من المصريين من مختلف الطبقات والالوان الحزبية ، وكان هذا البيان الذي القى في البرلمان وحملته موجات الاثير الى العالم كله أجمل رد على السياسة البريطانية ، وفي مساء ذلك اليوم قذفت مصر بمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم اثنائي في السودان في سبله المبهلات ، ولم يكن ذلك افتراء ولا تجنيا ولا بدعة في الحياة الدولية فالآراء الفقهية التي تؤيد هذا الموقف والسوابق الدولية المماثلة له لا حصر لها ، وفيما يلي بيان الرئيس السابق مصطفى النحاس :

عند ما عقدت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ كان خطر الحرب العالمية الثانية يسرع الخطى وكان الخلاف يستفحل يوما بعد يوم ، بين دول المحور وبين بريطانيا العظمى وحليقاتها ، وكانت مطامع ايطاليا الفاشية تتجه الى القارة الافريقية وتحيط بمصر والسودان من حدود مصر الغربية ، وحدود السودان الجنوبية الشرقية ، وكان الاستعمار البريطاني من جهة أخرى ، جاثما على صدر مصر يمارى في استقلالها وسيادتها ، ويزعم لنفسه حق حماية الاجانب فيها ويفرض سلطانه على أهم شئونها الخارجية والداخلية فيعرقل

نهضة البلاد وسيرها الحثيث، لاستكمال استقلالها وتبوأ المركز اللائق بها في المجتمع الدولي . وكانت الامتيازات الاجنبية من جهة نالته تعبث بسيادة مصر المالية والقضائية والادارية ، وتهدر كرامة المصريين ، وتعوق تقديمهم من كل ناحية من نواحي النشاط الوطني . وكان الانجليز من جهة رابعة قد استغلوا فرصة مقتل السردار في سنة ١٩٢٤ فقطعوا كل علاقة بين مصر والسودان باخراج الجيش المصرى من أرضه والموظفين المصريين من ادارته . وكان جيش مصر من جهة خامسة في أمس الحاجة الى التحرر من اشراف الانجليز والحصول على ما يلزمه من تدريب وتجهيز للنهوض بمهمته الجليلة الشأن في الدفاع عن حياض الوطن .

« في هذه الظروف وتحت ضغط هذه العوامل للمادية والادبية اضطرت مصر الى توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تعالج أخطار الحرب العالمية الثانية وشروطها وتواجه نتائجها كدولة مستقلة معترف بسيادتها ولتتخلص من عار الامتيازات الاجنبية ومن آثارها المهلكة ولتعيد علاقتها من الناحية العملية بالسودان وهو شطر الوطن الجنوبي ولتشرع على الفور في اعداد الجيش المصرى وتدريبه وتزويده بالاسلحة والمهمات وفقا لتعهدات الحكومة البريطانية فى المعاهدة ليصبح هذا الجيش فى أقرب وقت ممكن قادرا على الحلول محل العدد المحدود من القوات البريطانية الذى سمحت المعاهدة لبريطانيا بوضعه فى منطقة قناة السويس وبذلك تتخلص مصر نهائيا من كل أثر للاحتلال البريطانى ، »

« ثم حل الخطر المرتقب وقامت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ فقدمت مصر لبريطانيا العظمى وحلفائها أجل الخدمات وأنفع المساعدات واشتركت معهم فى احتمال أفدح التضحيات وكان لمعونتها أثر فعال فى كسب الحرب كما اعترف بذلك الكثير من رجالات بريطانيا الرسميين عسكريين ومدنيين كاللورد الكسندر ومستتر تشرشل ومستتر ايدن ومستتر بيفن .

« وبانتصار الامم المتحدة فى الحرب تغيرت الظروف الدولية التى عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ تغيرا كاملا فقد خرجت دول المحور التى عقدت هذه المعاهدة لمواجهة خطرها منهزمة شر هزيمة وقضى قضاء مبرما على قوتها العسكرية وبالتالي على الخطر الذى كان ماثلا عند ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ . ومن جهة أخرى اعتبرت الدول المنتصرة نفسها كتلة متحدة اشترك جميع اعضائها فى وضع النظام الدولى الشامل الذى يرتب علاقات الشعوب بعضها ببعض وبذلك لم يقتصر الامر على انتفاء الخطر الذى

كان يتهدد مصر من ناحية دول المحور بل انتفى في الواقع كل خطر يتهددها
من أية ناحية أخرى .

« وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة المنعقد بسان فرانسيسكو في يونية
سنة ١٩٤٥ وافيا بالغرض من هذه الناحية قائما في نفس الوقت على
اسس جديدة في المعاملات الدولية تختلف تمام الاختلاف عن الاسس
التي قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ فبهر يحرم الحروب كوسيلة من وسائل
فض المنازعات الدولية ويوجب فض هذه المنازعات بالوسائل السلمية
ويحظر كل اعتداء على استقلال الدول الاعضاء ووحدة أراضيها ويقرر حق
الشعوب في تقرير مصيرها وينص على المساواة التامة في السيادة بين
جميع الدول الاعضاء كما ينص على أنه اذا تعارضت التزامات اعضاء الامم
المتحدة المترتبة على الميثاق مع التزاماتهم المترتبة على أى اتفاق دولى آخر
وجب تغليب التزاماتهم المترتبة على الميثاق » .

« وازاء هذا كله ونظرا لاجماع الشعب المصرى على المطالبة بحقه
الكامل في جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا عن مصر والسودان ووحدهما
تحت التاج المصرى دخلت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية في
مفاوضات لاعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ لكي تستبدل بها معاهدة
أخرى تمشي أحكامها مع الاحوال الدولية الجديدة واستمرت هذه
المفاوضات من أوائل أبريل الى أواخر أكتوبر سنة ١٩٤٦ وانتهت الى
مشروع صدقى - بيفى - الذى اختلف الطرفان المتفاوضان على تفسير
البروتوكول الملحق به عن السودان والذى وقف الامر عند حد التوقيع
عليه بالاحرف الاولى من اسماء المتفاوضين اذ تجلى اجماع الرأى العام
في مصر على رفضه لقصوره عن تحقيق المطالب الوطنية » .

وفي ٨ يولييه سنة ١٩٤٧ رفعت الحكومة المصرية النزاع القائم بينها
وبين بريطانيا العظمى الى مجلس الامن طالبة جلاء القوات البريطانية
عن مصر والسودان جلاء تاما وانهاء النظام الادارى القائم بالسودان فعقد
مجلس الامن للنظر في هذا النزاع احدى عشرة جلسة بين ٥ أغسطس
و ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ولكنه عجز عن اصدار أى قرار في شأنه اذ لم
يحصّل أى مشروع من مشروعات القرارات التى قدمت في هذا الشأن
على الاغلبية اللازمة . وقد اشتركت جميع المشروعات في مطالبة طرفى
النزاع باستئناف المفاوضات المباشرة لتسويته بالاتفاق بينهما ثم قرر
الرئيس الاحتفاظ بالنزاع في جدول أعمال المجلس وانتهى الامر عند هذا
الجد .

« ثم تبادلَت الحكومة المصرية مع ادارة السودان من جهة ومع الحكومة البريطانية من جهة أخرى وسائل كثيرة بشأن الاصلاحات الادارية والتشريعية في السودان وتلت ذلك محادثات في هذا الشأن بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطاني بدأت في ٦ مايو وانتهت في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ ولكن جميع هذه المكاتبات والمحادثات منيت بالفشل ولم يستطع الطرفان الاتفاق حتى في هذا النطاق المحدود الذي لم يتناول بحث الوحدة بين مصر والسودان .

« وفي شهر يناير سنة ١٩٥٠ اجريت في مصر الانتخابات العامة فأسفرت عن تولية الحكومة القائمة وقد تجلى في هذه الانتخابات من جديد اجماع الشعب المصرى على مطالبه الوطنية فنوهت الوزارة بهذا الاجماع المنقطع النظير فى خطاب العرش الذى افتتحت به الدورة الاولى للهيئة النيابية العاشرة من دورات انعقاد البرلمان المصرى اذ جاء فيه :

« لقد أجمعت الامة اجماعا لا يشذ عنه أحد من أبنائها على وجوب تحرير وادينا مصره وسودانه من كل ما يقيد حريته واستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوا المكان الكريم اللائق به فى ميدان الحياة العالمية . ولن تقتر حكومتى فى بذل أصدق الجهود وأمضاهما ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادى بشطريه وتضان وحدته تحت تحت التاج المصرى من كل عبث أو اعتداء . »

« وشرعت الوزارة على الفور فى انجاز ما وعدت به ورات أن تكون اولى خطواتها فى هذا السبيل محاولة الاتفاق مع الانجليز فدخلت معهم فى سلسلة طويلة من الاتصالات والمحادثات لعلمهم يقتنعون بالحجة وينزلون على حكم الحق وتعددت الاتصالات وطالت المحادثات وتدرعت الوزارة بالحكمة والصبر فلم تتعنت ولم تتعجل بل واجهت المشكلات مواجهة واقعية وعالجتها باقتراح الحلول العملية للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية التى لا يمكن التحول عنها وبين الملابس الدولية التى يتعلل بها الانجليز ولكن شيئا من ذلك لم يفلح فى صرفهم عن عنيتهم واقناعهم بضرورة احترام حقوق مصر اذا شاءوا حقا أن يحتفظوا بصداقتها . فلم تجد الحكومة والحالة هذه بدا من أن تعلن فى خطاب العرش الذى ألقى فى البرلمان المصرى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أنه لامناس من الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وأن الحكومة ماضية دون تردد أو ابطاء فى تحقيق الاهداف الوطنية ولن تترك وسيلة الا اتخذتها للوصول الى غايتها بغضل تأييد البرلمان وعون الامة ويقظتها وفى طليعة هذه الوسائل اعلان انهاء معاهدة

سنة ١٩٣٦ وما يتبع ذلك من اعلان انتهاء اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو
سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائي في السودان .

» ثم استمرت المحادثات وقصد وزير الخارجية المصرية الى لندن حيث
تباحث مع وزير الخارجية البريطانية طويلا وانتهت هذه المباحثات في ١٥
ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن قرر وزير الخارجية البريطانية انه عرض على
مجلس الوزراء بصفة شخصية محضنة مقترحات تتضمن طريقة علاج جديد
لمشكلة الدفاع فكلف المجلس مستشاريه ان يقوموا على الفور ببحث
هذه المقترحات . وهو يرجو ان يتمكن من الافضاء الى الحكومة المصرية بنتيجة
دراسة حكومته لطريقة العلاج المذكور في اواسط يناير سنة ١٩٥١ او في
اسرع وقت مستطاع بعد ذلك التاريخ

ولكن المقترحات المرجوة لم تصل الى الحكومة المصرية الا في ١١ ابريل
سنة ١٩٥١ أي بعد التاريخ المضروب بثلاثة أشهر وقد جاءت مع ذلك أبعدها
ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية .

» وفي ٢٤ ابريل سنة ١٩٥١ ردت الحكومة المصرية برفض هذه المقترحات
في جملتها وتفصيلاتها مقدمة من جانبها مقترحات مضادة بشأن الجلاء
ووحدة مصر والسودان .

» ووعده الجانب البريطاني بدراسة هذه المقترحات المضادة والرد عليها
ولكن رده لم يصل الا في ٨ يونيو سنة ١٩٥١ .

ثم استؤنفت المحادثات ودار البحث فيها عن السودان وبينما هي سائرة
تتعرق القى وزير الخارجية البريطانية بيانه المعروف في مجلس العموم
البريطاني يوم الاثنين ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١ يعلن فيه تمسك الحكومة
البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك في وقت السلم بحجة الضرورات
الدولية ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري بحجة
استتلاخ مشيئة السودانين .

» وقد جاء البيان ناطقا بعمق الهوية التي تفصل بين الطرفين لاصرار
الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة سياسة ادعاء
المسؤوليات وانتحال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية بشتى الحجج والتعلات
» وفي ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ رد وزير الخارجية المصرية على هذا البيان
بيانه الذي القاه في مجلسي البرلمان المصري وقال فيه ان وزير الخارجية
البريطانية قد أغلق بتصريحاته الاخيرة في مجلس العموم باب المحادثات ولكن
وزير الخارجية البريطانية بعث الى في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١ برسالة

شخصية ينفي فيها أنه أغلق باب المحادثات ويقول إنه على العكس يبحث على وجه الاستعجال مشروعا جديدا للعلاج مسائل الدفاع فرددت عليه مبينا الاسباب التي من أجلها اعتبرت الحكومة المصرية أن خطابة في مجلس العموم البريطاني أغلق باب المحادثات وأضفت أن جلاء القوات البريطانية ليس الا شطر القضية المصرية وأن هناك الشطر الآخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري وأن الشطرين كل لا يتجزأ وأن الاسس التي بنى عليها خطاب سعاده فيما يتعلق بالسودان كافية وحدها لاغلاق باب المحادثات فالموقف اذن من هذه الناحية لم يتغير في شيء بعد رسالته الشخصية ومع ذلك فلن يعدل اغتباطي شيء اذا وصلت مقترحاته المشار اليها في الوقت المناسب ووجدت فيها الحكومة المصرية من الشواهد العملية على احترام حقوق مصر الرطنية ما يدعوها الى مراجعة الموقف .

« أرسل هذا الرد في ٢٦ أغسطس ١٩٥١ ولم تصل هذه المقترحات حتى الان ولكني تلقيت من وزير الخارجية البريطانية في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١ رسالة شخصية أخرى يقول فيها انه لا يستطيع أن يعين على وجه التحديد تاريخا لارسال مقترحاته ولكنه يتوقع أن يكون ذلك في موعد قريب . وهو يرجو أن يستطيع كذلك في القريب تقديم مقترحات جديدة عن مستقبل السودان تكون مقبولة لدى الحكومة المصرية كأساس لاستئناف المباحثات .

« وقد كلف سعاده السفير البريطاني الذي حمل الى هذه الرسالة أن يبلغ وزير الخارجية البريطانية أن الحكومة المصرية مرتبطة باعلان خطتها في البرلمان قبل فض دور الانعقاد الحالي في أوائل شهر أكتوبر على أكثر تقدير فلا معدى والحالة هذه من أن تصل المقترحات الجديدة على أساس تحقيق المطالب الوطنية قبل هذا التاريخ .

« يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين .

« هذا هو تاريخ المحادثات حتى الان وغنى عن البيان أن الجانب البريطاني لا يخسر شيئا من كل هذا التظويل والتأخير فالاحتلال قائم في منطقة قناة السويس وفي السودان والحكم البريطاني يواصل مساعيه في الجنوب لفصل السودان عن مصر تحت ستار الحكم الثنائي . أما مصر فقد أصبح من المستحيل عليها أن تصبر أكثر مما صبرت وتطول أكثر مما طاولت وتواصل هذه المحادثات التي امتدت حتى الان أكثر من ستة عشر شهرا . ثم ان هذه المحادثات ليست الا حلقة أخيرة في سلسلة المحاولات التي بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها

لنيل حقوقها الوطنية واقناع بريطانيا العظمى بضرورة احترامها وكف
العدوان عنها .

« من أجل ذلك أرى لزاما على وقد امتد دور الانعقاد الحالي الى أحد عشر
شهرًا حتى كاد يتداخل في دور الانعقاد المقبل من أن أعلن في مجلسكم
الموثر أن الحكومة المصرية تعتبر الوقت المناسب الذي نوهنا عنه في ردنا على
رسالة مستر موريسون الشخصية وقيدينا به وصول المقترحات الجديدة
التي وعد بها قد انقضى وان المحادثات التي كانت جارية بين الحكومتين قد
قطعت بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها

« وما دام السعي المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد
ثبت فشله فقد آن الاوان لأن تفي حكومتكم بالوعد الذي قطعت على
نفسها في خطاب العرش الاخير فتتخذ على الفور الاجراءات اللازمة لالغاء
معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة
١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

« واني أودع الان مكتب المجلس المراسيم الآتية نصها :

أولا - مرسوم بمشروع قانون بالغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦
والقانونين رقم ١٣ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ بانهاء العمل بأحكام معاهدة
٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وأحكام الاتفاق الخاص بالاعفاءات
والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر وأحكام
اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

ثانيا - مرسوم باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور
لتقرير الوضع الدستوري للسودان .

ثالثا - مرسوم بمشروع قانون بتعديل المادتين المشار اليهما .

رابعا - مرسوم بمشروع قانون بشأن نظام الحكم في السودان .
« وستصدر الحكومة في القريب العاجل كتابا أخضر تنشر فيه جميع
الوثائق والمحاضر الخاصة بالمحادثات ليوقف البرلمان والرأي العام على حقائق
الموقف كاملة وليعرف العالم كله أننا لم نتعنت ولم نتعجل ولكننا تمسكنا
بالحق الواضح الصريح وأيدناه بالحجج الدامغة وأبى الجانب البريطاني الا أن
يتشبث بالافكار الاستعمارية التي فات أوانها والتي هي في الواقع أكبر
خطر يهدد قضية الامن الدولي ويعرقل الجهود المبذولة لاستقرار السلم العالمي

» يحضرات اتشيوخ والنواب المحترمين .

لم اكن بعد كل ما اوضحت في حاجة الى التعقيب على مشروعات القوانين المقدمة اليكم وتبرير استصدارها . فالظروف والملابسات والاسباب التي سبق بيانها كافية وحدها لهذا التبرير ولكني مع هذا ازيدكم بيانا في هذا العمل التاريخي الحظير .

» لقد جادل الانجليز في حق مصر في الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .

» ولكن الامثلة لاتنقصنا على سوابق الغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد كما تتيبنون حضراتكم مما يلي :

١ - في سنة ١٨٧١ - ألغت روسيا القيصرية معاهدة باريس المعقودة في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ بشأن حيدة البحر الاسود .

٢ - في سنة ١٨٨٤ - ألغت الولايات المتحدة الامريكية المعاهدة الانجليزية الامريكية التي عقدت في ١٩ ابريل سنة ١٨٥٠ والخاصة بانشاء قناة بحرية في أمريكا الوسطى .

٣ - في ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ - ألغت فرنسا كونكورداتو ١٥ يوليو سنة ١٨٠١ المعقودة بينها وبين اليابان .

٤ - في ٣ اكتوبر سنة ١٩٠٨ - ألغت النمسا والمجر أحكام معاهدة ضمت اليها البوسنة والهرسك .

٥ - في ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٨ - ألغت النمسا والمجر أحكام معاهدة برلين المعقودة في سنة ١٨٧٨ .

٦ - في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ - ألغت تركيا نظام الامتيازات الاجنبية الذي كان قائما فيها بمقتضى التزامات دولية .

٧ - في سنة ١٩١٩ - ألغت الصين معاهدتي ١٩١٣ و ١٩١٥ مع روسيا ومنغوليا .

٨ - بين سنة ١٩١٧ وسنة ١٩٢٤ - ألغت الحكومة السوفيتية المعاهدات السياسية والاقتصادية التي كانت حكومة روسيا القيصرية قد أبرمتها .

٩ - بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٨ - ألغت الصين المعاهدات غير المتكافئة التي كانت طرفا فيها .

١٠ - في سنة ١٩٣٢ - أوقفت فرنسا دفع ديون الحرب المستحقة للولايات المتحدة بمقتضى اتفاق ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٦ .

- ١١ - فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ - ألغت دولة ايرلندا الحرة المعاهدة الانجليزية - الايرلندية المعقودة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ .
- ١٢ - فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٤ - ألغت بولونيا التزاماتها الدولية الخاصة بحماية الاقليات .
- ١٣ - فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٥ - لغت المانيا الجزء الخامس من معاهدة فرساي .
- ١٤ - فى مارس سنة ١٩٣٦ - ألغت المانيا معاهدة لوكارنو .
- ١٥ - فى اول ابريل سنة ١٩٣٦ - ألغت النمسا الجزء الخامس من معاهدة سان جرمان .
- ١٦ - فى ديسمبر سنة ١٩٣٨ - ألغت الحكومة اليابانية معاهدة الدول التسع الموقعة فى واشنطن بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ . والخاصة بالمبادئ الواجب اتباعها والموقف الواجب اتباعه نحو الصين .
- ١٧ - فى يونيو سنة ١٩٣٩ - ألغت المانيا التصريح الالماني البولوني الصادر فى ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤ الخاص بعدم الالتجاء الى القوة .
- ١٨ - فى يونيو سنة ١٩٣٩ - ألغت المانيا الاتفاق البحرى المعقود بينها وبين انجلترا فى ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ .
- « هذه امثلة كثيرة متفاوتة التاريخ والظروف والاسباب على سوابق الغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد . وقد كان الجانب الآخر بالطبع يجادل فى جواز هذا الالغاء ولكن الالغاء مع ذلك تم و أنتج آثاره القانونية فى جميع الاحوال . وقد يقال ان أكثر الدول التى لجأت الى هذا الاجراء كانت تعتمد فيه على القوة المادية . هذا صحيح . ولكنه أبعد ما يكون عن أن ينطبق على حالتنا . فنحن لا نعلم فيما اضطررنا اليه من الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ الا على الحق الواضح والعدالة الناطقة والمبادئ السامية التى يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة . وما من سابقة من هذه السوابق الدولية التى سقناها تشبه أو تدانى حالتنا فى سلامة الحجة ووضوح الضرورة وقوة أسباب الالغاء التى أجملها الآن لحضراتكم باختصار فيما يلى :-
- أولا - ان هذه المعاهدة عقدت فى ظل الاحتلال البريطانى فلم يكن شرط الاختيار الكامل متوفرا للجانب المصرى . وليس هذا رأيا جديدا يتردد هنا أول مرة لنبرر به موقفنا بل هو رأى وزير الخارجية البريطانية المغفور له مستر بيغن أعلنه بصريح العبارة فى مجلس الأمن عند ما طرح عليه النزاع الروسى - الايرانى اذ قال بالحرف الواحد « ان الحكومة البريطانية

ليؤسفها أى اتفاق يبدو أنه قد انتزع من الحكومة الإيرانية قسرا على حين
تحتل حكومة الاتحاد السوفيتى جزءا من ايران .
كما قال فى المناسبة نفسها « نحن دول قوية نوصف أحيانا بالثلاثة
الكبار ولكننا نمثل القوة دون ريب وللقوة ولا شك حسابها فى المفاوضات ،
» وقد أخذ مجلس الامن بهذا الرأى فتضمن قراره فيما تضمن أن وجود
القوات الاجنبية فى أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار فى
المفاوضات .

« هذا هو حكم مجلس الامن وحكم وزير الخارجية البريطانية على الاتفاقات
التي تعقد فى ظل الاحتلال وهو الحكم الحق على معاهدة سنة ١٩٣٦ التي
عقدت والاحتلال البريطانى قائم فى مصر كلها لا فى بعضه اجزائها كما كان
الحال فى ايران .

« ولا بد لي هنا من أن أفصح عما نقصده بضغط الاحتلال . ليس
القصد أن أحدا أكرهنا اكراما ماديا على توقيع المعاهدة ولكننا نقصد حالة
الاكراه الأذى التي كانت تساور نفوسنا اذ نرى مصر تكاد تختنق تحت
ضغط الاحتلال المتغلغل فى كل مرافقها العابث بكل مصالحها . والامتيازات
الاجنبية الجاثمة على صدرها فأردنا أن نلتمس لها . من هذا الأسار مخرجا
يطلقها من عقالها ويكون خطوة أولى تتلوها خطوات أوسع لاستكمال
وحدتها واستقلالها .

ثانيا - تغير الظروف التي عقدت فيها المعاهدة وقد سبق لنا تفصيل
ذلك بما فيه الكفاية .

ثالثا - انها تتناقض مع اتفاقية قناة السويس ومع ميثاق الأمم المتحدة
وكلاهما أولى منها بالتنفيذ والاحترام . فاتفاقية قناة السويس عقدت قبلها
بزمن طويل بين دول متعددة لتقرير وضع دولى هام هو حيطة القناة
وحرية المرور فيها على قدم المساواة التامة بين الجميع . ولذلك حرمت
هذه الاتفاقية على الدول الموقعة عليهما محاولة الحصول على مزايا اقليمية أو
تجارية أو أية مزية أخرى فى أى اتفاق دولى يعقد فى المستقبل بشأن القناة .
كما ناطت بمصر وحدها - وهى الدولة صاحبة الاقليم - حق الدفاع عن حيطة
القناة وسلامة المرور فيها . وهذا ما أهدرته معاهدة سنة ١٩٣٦ اهدارا
تاما، اذ ليست هذه المعاهدة الا مجموعة من الميزات الصارخة لمصلحة بريطانيا
وحدها على حساب استقلال مصر وسيادتها . وما كان لبريطانيا بصريح
النص فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تنتهز فرصة الاحتلال فتحصل لنفسها على
هذه المزايا .

« أما ميثاق الامم المتحدة فقد سبق أن بينا أوجه التناقض بينه وبين معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولا حاجة بي الى تكرار القول في أهمية هذا الميثاق ووجوب تغليب أحكامه على ما يتناقض معها من أحكام المعاهدات والاتفاقات الأخرى .

رابعا - تكرار الاخلال بأحكام المعاهدة من جانب المملكة المتحدة .
والواقع أن الانجليز لا يتمسكون بالمعاهدة الا فيما يعتمدون عليه لتأييد الاحتلال أو العبث بوحدة مصر والسودان . أما ما وضع عليهم من قيود أو القي من التزامات فليس له وزن عندهم فهم يتجاوزون عدد القوات التي ترخص المعاهدة بابقائها في منطقة القناة ويتجاوزون المناطق المحددة لها ويأبون الخضوع للإجراءات الصحية والجرمكية التي تفرضها القوانين المصرية . ويحاربون تدريب الجيش المصري وتجهيزه بدلا من أن يعاونوا في اعداده وتقويته وفقا لتعهدهم في المعاهدة . وقد انتهجوا ، وما زالوا ينتهجون ، في المسألة الفلسطينية سياسة لا يمكن وصفها الا بأنها سياسة عداوية تعرض مصر لأشد الاخطار مع أن المعاهدة توجب عليهم أن لا يتخذوا في علاقاتهم مع البلاد الاجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة . وذلك فضلا عن سياستهم في السودان التي يرمون بها الى فصله عن مصر وفصل جنوبه عن شماله تمكينا لأغراضهم الاستعمارية فيه منتهكين بذلك أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ على حد سواء .

« يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين :

« من هذا كله تبينون بجلاء أن مصر انما تعمل في حدود حقها القانوني والدولي اذ تنهى العمل بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ وهذا هو الشأن لنفس الأسباب فيما يتعلق بانتهاء العمل باتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بل أن أمرهما أهون وأيسر فقد عقدتا في وقت لم تكن مصر تملك فيه عقد المعاهدات السياسية وكان الاكراه والاملاء واضحين فيهما وفي الملابس التي سبقت عقدهما أشد الوضوح وقد وقعتهما وكيل نظارة الخارجية والمعتمد البريطاني . وهما خاصتان بإدارة السودان ولم ينصا على أجل لانتهاء الوضع الذي فرضناه فهو وضع مؤقت أملته السيطرة البريطانية على أمور مصر في ذلك الحين فلا بد من أن يزول بزوالها .

« وقد كان يكفي في انتهاء العمل بهاتين الاتفاقيتين صدور قرار من وزارة الخارجية المصرية ولكن نظرا لارتباط هذا العمل بقضية الوطن الكبرى فقد فضلنا أن يتوج بموافقتكم فأدمجناه في مشروع القانون الخاص بانتهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ .

« وبانتهاء العمل بهذه المعاهدة من جهة وبهاتين الاتفاقيتين من جهة أخرى يعود الوضع فى السودان من تلقاء نفسه الى ما كان عليه قبل الاحتلال فتستبعد كل علاقة للانجليز بالسودان ولا تبقى الا الوحدة الطبيعية التى تربطه مع مصر على مر الزمان . ويتعين بعد ذلك استكمال جميع أركان الوضع الشرعى بتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور المصرى وتدارك ما كان الضغط البريطانى قد أكره الحكومة المصرية عليه عند وضع الدستور من حذف النص على وحدة الوطن وعلى تلقيب الملك بملك مصر والسودان . وهذا ما يتكفل به المرسوم المقدم اليكم باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور ومشروع القانون المتضمن هذا التعديل .

« كما يتعين اصدار قانون بشأن النظام الذى يجب أن يحل فى السودان محل النظام القائم الآن وهذا ما يتكفل به مشروع القانون المقدم اليكم فى هذا الشأن وقد توخينا فيه التزام المبادئ الأساسية والخطوط العامة المتفق عليها بين الوطنيين فى الشمال والجنوب والمحقة لتمتع السودان بحكم ذاتى كامل ودستور ديمقراطى صحيح تاركين جميع التفصيلات للسودانيين أنفسهم يضعونها بمعرفة جمعية تأسيسية تمثلهم اصدق تمثيل .

« بهذا كله تتمشى النصوص الدستورية مع الوحدة الطبيعية التى جمعت بين مصر والسودان من أقدم عصور التاريخ . هذه الوحدة التى لم يكن الانجليز فى أول أمرهم يمارون فيها بل كانوا فى كل مناسبة يصرحون بأنهم يعملون فى السودان باسم مصر ولحساب مصر . هذه الوحدة التى بلغ من قوتها ووضوح حجتها أن أنظقت مستر تشرشل نفسه بتشبيهه المعروف الذى مثل فيه شطرى الوادى بنخلة أصلها فى السودان وفروعها فى الدلتا وقال بصريح العبارة ان مصر والسودان من الناحية الطبيعية والجغرافية وحدة لا تتجزأ .

« يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين .

لقد انقضى وقت الكلام وجاء وقت العمل ، العمل الدائب المنتج الذى لا يعرف ضجيجا أو صخباً . بل يقوم على التدبير والتنظيم . وتوحيد الصفوف لمواجهة جميع الاحتمالات . وتذليل كل العقبات . واقامة الدليل على أن شعب مصر والسودان ليس هو الشعب الذى يكره على ما يرضاه أو يسكت عن حقه فى الحياة .

« أما الخطوات العملية التالية فستقفون على كل خطوة منها فى حينها القريب . واني لعلى يقين من أن هذه الامة الخالدة ستعرف كيف ترتفع الى

مستوى الموقف الحطير الذي تواجهه • متذرعة له بالصبر والايمان والكفاح
وبذل أكرم التضحيات فى سبيل مطلبها الأسمى •
وانه لمن يمن الطالع أن تتم باذن الله وعلى بركته هذه الخطوة الحاسمة من
خطوات جهادنا الوطنى •

حضرات الشيوخ والنواب المحترمين :
من أجل مصر وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن أجل مصر اطلبكم اليوم
بالغائها •

أرجو اعتبار هذا البيان التفصيلى الذى تشرفت بالقائه على حضراتكم
الآن بمثابة مذكرة تفسيرية لكل مشروعات القوانين التى أودعتها مكتب
مجلسكم الموقر •

وقد وافق مجلسا البرلمان ، باجماع ليست له سابقة فى تاريخ الحياة
النيابية المصرية على المرسوم بمشروع قانون الخاص بانهاء العمل بأحكام
معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتى الحكم
الثنائى فى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ، وهذا نص المرسوم الخاص
بمعاهدة سنة ١٩٣٦ :

المادة الاولى

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف
بين مصر وبريطانيا العظمى ، الموقعة بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ،
ومن ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرفق لها ، الخاص
بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة
المصرية ، وينتهى العمل كذلك بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير ، ١٠ يولية سنة
١٨٩٩ ، بشأن ادارة السودان •

المادة الثانية

« يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ ، الخاصان
بالاعفاءات والميزات المشار اليها فى المادة السابقة •

وحرى بنا أن ننبه الى أن بريطانيا قد اشتركت مع كل من فرنسا
والولايات المتحدة وتركيا فى التقدم لوزير الخارجية المصرية فى اليوم التالى
لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بمشروع سموه بالمشروع الرباعى للدفاع عن
الشرق الاوسط ، وكان ذلك مناورة مفضوحة أرادت بها تلك الدول التى
انسأقت وراء بريطانيا القيام بمظاهرة أريد بها الفتى فى عضد مصر وتحويلها

عن الموقف الذي اختارته لنفسها، ولكن وزير الخارجية المصرية استقبل سفراء الدول الأربعة واحدا بعد الآخر وبادرهم برفض مشروعهم الاستعماري شكلا وموضوعا ، ولم يترك لهم فرصة محاولة جعله أساسا لمناقشة أيا كانت ، وحسنا فعل فان التقدم يمثل هذا المشروع وفي تلك الظروف بالذات ، كان عدوانا صارخا على سيادة مصر وتدخلا في أخص شئونها ، ولم ينفرد وزير الخارجية المصرية بهذا الرأي ، فلقد عرض الأمر على البرلمان ورفض المشروع الرباعي رفضا باتا .

والآن

وعلى الرغم من دسائس الانجليز وكيدهم الذي سنيته في الفصل التالي ، يجب أن يكون واضحا للعالم كله أن مصر قد حددت موقفها من بريطانيا في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ تحديدا لا يمكن الرجوع فيه بآية حال وأن أية قوة في الأرض لن تستطيع أن تزحزحها عن الموقف الذي اتخذته ، ولقوات الشر البريطانية المرابطة حتى الآن في قناة السويس أن تفعل ما تشاء ، ولكن بريطانيا ستدفع ثمن ذلك في الوقت المناسب ، والحالة الواقعية لا تغير شيئا من المركز القانوني ، فمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تعتبر في ذمة التاريخ ، وليس بين مصر وبريطانيا أي تحالف أو اتفاق ، أو تفاهم من أي نوع كان ، وإنما هناك حالة عدوان بالمعنى المعروف في القانون الدولي العام، وعلى بريطانيا وحدها أن تتحمل مسؤولية هذه الحالة ونتائجها .

الفصل الثامن

حركة التحرير

في ٢٣ يوليو ١٩٥٢

معركة القناة - حرق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ - احتضار العناصر الرجعية - وثبة الجيش المصري في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - طرد الملك السابق ، فاروق في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ - عملية تطهير شامل عصفت بالاقطاع - أهداف حركة التحرير وهيئة التحرير - إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ - الجمهورية - الاستعداد لتصفية الموقف مع الاستعمار - قناة السويس في حركة التحرير - خلاصة

بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، لم يبق للقوات البريطانية المرابطة في منطقة قناة السويس ، أي سند صحيح أو غير صحيح ، وأضحت العلاقات بين مصر وبريطانيا ، في نظر القانون الدولي العام ، علاقة عداة سافر ، وحالة العداة القانونية ، قائمة منذ وقع الاحتلال في سنة ١٨٨٢ ، ولكنها كانت تستتر وراء تصرفات ومفاوضات ومعاهدة ، مما فندناه في الفصول المتقدمة ، فحالة العداة تستتبع في القانون خطوات لا بد منها ، وأقلها عدم التعاون على أي نحو كان ، ويلى ذلك قطع العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية ، ثم يلى ذلك تصفية النزاع بالقوة المسلحة .

تلك هي المراحل التي تمر عادة في علاقات الدول بعضها ببعض ، ولكن الامور لم تجر على هذه الوتيرة بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وقد يظن البعض ان العدوان المسلح بدأ من جانب المصريين ، والحقيقة عكس ذلك ، فان بريطانيا هي التي بدأت بالعدوان بمجرد إلغاء المعاهدة ، اذ انتهزت فرصة قيام مظاهرات حماسية في بعض مدن القناة ، تأييدا للاجراء الذي اتخذته الحكومة ، واعلانا عن الشعور العام في مصر ، فتحرش القراصنة من الجنود الانجليز بسكان منطقة القناة تحرشا أدى بهم لاطلاق الرصاص على المدنيين العزل ، وكانت النفوس ثائرة ، واضطر الاهلون دفاعا عن انفسهم لمقابلة القوة يمثلها ، على الرغم من عدم تكافؤ الاسلحة والوسائل ، وبذلك بدأت معركة قناة السويس .

وكان الأحرى الا تقوم هذه المعركة ، وان يكتفى بمقاطعة منظمة ودقيقة لبريطانيا في شتى مرافق الحياة ، ولكن التحرش المشار اليه هو الذي اضطر المصريين المدنيين ، لخوض المعركة اضطرارا .

لقد حمى الوطيس في القناة ، بين شعب اعزل ، لا سلاح له الا ايمانه بحقه ، وتشنّبته به ، وبين قوات بربرية ، مجهزة بأحدث الاسلحة ، وأرسلت كبريات الصحف ووكالات الانباء العالمية مندوبيها الحربيين الى مصر لموافاتها بالانباء اليومية ، وكانت السلطات البريطانية سخية معهم ، وكذلك كانت تعقد مؤتمرات دورية بمركز القيادة بمنطقة القناة ، وبدار السفارة البريطانية ، وتغذي المراسلين الاجانب ، بالاكاذيب والمفتريات ، وكانت الحكومة المصرية ، مكثفة بالمؤتمرات الصحفية التي كان يعقدها ونشط بعض المصريين ، في تنظيم كتائب من انفسهم ، وتوجهت هذه الكتائب لمعاونة اهل تلك المنطقة ، على قمع الوحشية البريطانية ، واحتمل اهل مديرية الشرقية الكثير من المكاره والتضحيات ، وسجل أعضاء الكتائب صحائف بطولة لا يمكن ان تنسى ، بل ان مصر لفخورة بتصميم ابنائها على طلب الحرية ، وعدم وضعهم اى حد للتضحية والبذل ، وسجل البريطانيون لانفسهم صحائف خزي وعار ، وقرصنة بدوا بها اجدادهم الاولين ، ولقد روع الضمير البشرى ، لا في الشرق فقط ، بل في أوروبا نفسها ، بسبب اعمال الوحشية التي ارتكبتها في منطقة قناة السويس ، والتي لا يتسع المقام لاعطاء وصف كامل عنها هنا ، وما زالت ذكرى تلك الوحشية ماثلة في الازهان ، فبريطانيا استعملت جنودها ودياباتها ومدافع الميدان ، في قتل النساء والاطفال ، على نحو يدل على دناءة كان ليتنزه عنها الهكسوس والمغول في العصور القديمة ، وفي ظل ميثاق الامم المتحدة كانت قوات بريطانيا تكمن للمدنيين المصريين ، ثم تنقض عليهم فتسلب الاعراض وتنشل الجيوب ، حتى جيوب الفقراء ، من كل ما تعثر عليه فيها ، وتحصد الارواح وتقتل الدواب مع الادميين ، وتحرق المحاصيل في الحقول ، اذا هي عجزت عن نهبها من جراء مقاومة يديها اصحاب تلك الحقول ، وتهدم القرى عامدة متمعدة تاركة سكانها في العراء ليقتلهم البرد والجوع والخوف ، وهكذا تفهم بريطانيا معنى الحريات الاربع ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وبريطانيا التي ولت جيوشها الكبيرة كالانعام او اضل سبيلا في معركة دنكرك ، وبريطانيا التي كانت تجرى جيوشها كالجرذان حينما طاردها « روميل » في الصحراء الغربية ، ابت الا ان تستاسد ضد المدنيين العزل ليقول الرجل الانجليزي في معرض الحديث عن البطولة لقد خسرنا معركة « دنكرك » وكسبنا معركة « كفر عبده » وستبقى هذه الذكريات المريرة ، تغلى في صدور المصريين ، وستورثها لابنائنا واحفادنا ، جيلا بعد جيل ، كي لا يتخذوا فيما اتخذ به غيرهم من قبل ، وحتى يؤمنوا انه لا سلام للعالم ولا ضمان لحقوق بني الانسان ، قبل زوال الدولة البريطانية من الوجود .

استقدمت بريطانيا الى منطقة القناة قوات هائلة ، نقلتها الطائرات والبوارج الحربية ، من كل مكان ، وحشدت بوارجها وطراداتها في القناة وسائر المياه المصرية ، وكما جردت حملاتها على المدنيين الابرياء ، جردتها على حراس الامن من رجال البوليس واطلقت مدافعها الثقيلة والرشاشة على مراكز البوليس ، وتصدى جنود البوليس البواسل ببنادقهم الصغيرة لمدافع الهاون والدبابات الثقيلة ، واستشهدوا اروغ استشهاد ، ولم يترك الانجليز حرمة الا انتهاكوها ، فقد دخلوا المحاكم وقبضوا على القضاة ، واقتحموا معاهد العلم بما فيها رياض الاطفال ومدارس البنات ، وداسوا المساجد والمعابد ، وبالجملة قرروا اعدام كل ما هو مصرى مما تصل اليه ايديهم ، وظنوا انهم بذلك يحملون المصريين على قبول الدفاع المشترك عن امبراطوريتهم المنهارة .

ومع ارتكاب تلك الاعمال الوحشية التى تباهى بها بريطانيا ، ثبت المصريون لهم ، وشهدت الكتائب النكير ، وابلى الشبان المصريون بلاء حسنا ، وكان هناك تسابق في ميدان الفداء والاستشهاد ، وترنحت بريطانيا ، وضجت وسافر « ونستون تشرشل » الى الولايات المتحدة ، ليطلب منها الفوئ والنجدة ، والح على حلفاء الغرب جميعا ان يرسلوا الى منطقة القناة قوات رمزية ، ومهما ملكت بريطانيا من السلاح والعتاد ، فلاصبر لها على الوقوف بمفردها في معركة ولو امام جيش صغير من المدنيين ، الذين لا علم لهم بفنون الحرب ، وبريطانيا في تاريخها الاسود الطويل لم تحارب قط بنفسها ، بل حاربت دائما بايدي الآخرين .

الا ان بريطانيا التى يتميز فيها الحربى بالجبن والتذالة ، تمتاز ببراعة في الجاسوسية والذس والتأمرو لها في مصر طاوور خامس ، قوامه منظمات من قبيل جمعية « اخوان الحرية » وبعض اعضاء « الاتحاد المصرى الانجليزى » الذى انحل في سنة ١٩٤٧ ولكنهم اندسوا في منظمات اخرى ، وكذلك تعرف الجاسوسية البريطانية كيف تستعين ببعض العناصر الاجنبية والدخيلة ، وباليهود وغيرهم ولذلك نكبت معركة القناة .

ومع ذلك استمرت المعركة ، وكان يكفى ان تستمر شهرين فتبادر بريطانيا بالجلاء عن منطقة القناة وانفها في الرغام ، ذلك لان العالم الخارجى كان قد بدأ يلح على بريطانيا ان تجلو عن مصر كحل لا بد منه ، وحاول « انتونى ايدن » ان يلتقى « بصلاح الدين » في بازيس ولما قابله طلب منه الهدنة للتفاهم

على الجلاء ، فأصر « صلاح الدين » على طلب الجلاء أولا باعتباره الوسيلة الوحيدة لحقن الدماء ، ولما أوصدت الحكومة الوفدية أبوابها ضد أى تفاهم فكر الانجليز فى القيام بعمل يودى الى شدة اضطراب الامن فى القاهرة فترتب عليه أن تسقط الحكومة الوفدية ، وتقف المعركة ، أو يجدون تعة للزحف على القاهرة واحتلالها

ومن بين محاولاتهم الدنيئة انهم قرروا منع وصول البترول والمازوت الى القاهرة ، حتى ينقطع عنها التيار الكهربائى وتقف حركة الحياة فيها فتحدث حالة ذعر شديد ، ولكن سفير أمريكا تدخل ومنع هذا الاجراء لما ايقن ان الشيوعية هى التى تستفيد منه قبل غيرها

ولما اعيتهم الحيل دبروا حرق كثير من الاندية والمتاجر الكبرى والملاهى والبنوك والمؤسسات الاجنبية ، واندلعت النيران فى اماكن مختلفة بالقاهرة فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

كانت تلك الحرائق مروعة ومخيفة ، وقد هزت العالم كله ، وانه لمن بواعث الاسف ان نسبت هذه الحركة للمصريين ، وهذا محض افتراء ، ولقد قبض البوليس على بعض الابرياء من الدهماء والعامه وسيقوا الى المحاكم وادينوا فى تهمة اغلبها ملفق ، والحقيقة ان بدا اخرى هى التى دبرت الحرائق ، واما اولئك الذين ادبنوا فمنهم الابرياء الذين لفقت لهم التهمة حتى يقال ان البوليس وضع يده على الجناة ، ومنهم من اوجدتهم المصادفات المحضة فى الاماكن التى قبض عليهم فيها حيث اشتعلت الحرائق فقامت بينهم حالة نفسية اوحت بها ظروف البلاد وقتئذ وما فطرت عليه تلك الطائفة من التحمس لتلك الحالة وامتداد الايدي لمحتويات الاماكن المحترقة ، وهذا يحدث فى كل بلاد العالم .

وانى استدل على تدبير الانجليز للحرائق بماضيهم والحرائق التى اشعلوها فى بعض القرى فى سنة ١٩١٩ والعقيلة الانجليزية لا تتغير ولا تتطور مع الزمن ، وعندى دليل اقوى فقد التقى بى قبل وقوع ذلك الحادث ببضعة اسابيع مدير صحيفة « الديلى تلجراف » التى تصدر طبعة فى باريس وهو المستر « سولون » الامريكى وأبلغنى انه كان فى زيارة القيادة البريطانية بفايد وعلم هناك ان الانجليز قرروا اسقاط الحكومة الوفدية بتدبير حالة هياج بالقاهرة ، بحيث يقتل فيها بضعة آحاد من الاجانب ، واذا نجح تدبيرهم فاما ان تسقط الحكومة او يقرموا باحتلال القاهرة ، فاتصلت على الفور بالدكتور محمد صلاح الدين قبيل سفره الى باريس بيوم واحد والتقيت به فى مكتبه بوزارة

الخارجية بحضور بضعة شهود وأبلغته تفاصيل ما سمعت وطلبت منه أن يتشاور مع وزير الداخلية لتدارك الحادث قبل وقوعه ، وقال لي « صلاح الدين » أن وزير الداخلية على موعد معه وفعلا حضر أثناء وجودي الاستاذ سراج الدين بصحبة الاستاذ ابراهيم فرج لوداع زميلهما قبل سفره وكنت الح بضرورة تنبيه وزير الداخلية لواجبه وفهمت أن روايتي بلغت .

وحدث أن سافرت الى باريس بعد الحرائق بشهر وقابلني هناك المستر « سولون » وقال لي : « ألم أبلغك مبكرا عن تدبير الانجليز ؟ » وقلت له انا اطلب منك تقريرا بخطك فقال : كفى لقد استقلت من صحيفة الديلي تلجراف .

واعتقد أن يد التحقيق التي تناولت تلك الحوادث المفجعة لو راعت الله والوطن في عملها لوضعت يدها على الجناة وكشفت عن الفاعلين الحقيقيين ، ولكن عناصر الشر والفساد قد تعاونت مع الانجليز ، وفي مقدمتها الملك السابق وبعض رجال البوليس الذين كانوا ياتمرون بأمر القصر أو يعملون سرا لحساب الانجليز ، ومما ادى لتفاقم الخطب أن أولم الملك السابق في ذلك اليوم لكبار الضباط من الجيش والبوليس ، وبعد أن التهمت النيران اماكن كثيرة صدرت الاوامر للجيش بالقبض على ناصية الموقف بعد أن سبق السيف العزل

وفي ليلة ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ أقال فاروق وزارة النحاس وأعلن أمر الإقالة مع مرسوم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة الرئيس السابق على ماهر ، ووقفت معركة القنادة ، وتغيرت لغة الصحف ومحطة الاذاعة فجأة من النقيض الى النقيض ، وظن على ماهر أن في مقدوره مفاوضة الانجليز والوصول الى اتفاق يضمن الجلاء والوحدة ، وحسب أنه يستطيع أن يعتمد اعتمادا كلياً على تأييد الولايات المتحدة ، لذلك تشيع لها بشكل ظاهر وملفت للنظر ، وذكر لي شخصياً أنه كان قد صاغ مشروع اتفاق في بضعة أسطر وكان متاكداً من النجاح لولا أن دس الملك السابق ضده وعمل على اسقاطه بحيلة شيطانية ، فقد كان على موعد مع السفير البريطاني ، ولم يحضر السفير البريطاني بحجة أنه مريض ، حضر في نفس اليوم ، لزيارة على ماهر ، السفير الامريكى الذى ابلغ رئيس الوزارة ، أنه التقى بالسفير البريطانى ، وأن قصة المرض مكتوبة من أساسها ، ولما ثبت لعلى ماهر أن الملك السابق هو الذى أرسل

لستيفنسون « من اوصاه بالاعتذار وابلغه ان وزارة جديدة هي التي ستفاوض السفير المذكور ، بادر على ماهر بتقديم الاستقالة ولا سيما ان بعض وزرائه قد اشتركوا في المؤامرة .

واسند الحكم في اول مارس سنة ١٩٥٢ الى الاستاذ احمد نجيب الهلالي الذي استمرت وزارته اشهرًا قلائل دون ان تفعل شيئًا ، اذ كانت وزارة ولدت ميتة ، وبغير برنامج . وقد خلفتها وزادة برئاسة المهندس حسين سرى ، واستمرت اقل من ثلاثة اسابيع ثم عاد الهلالي الى الحكم ومكث بضعة ساعات .

ولم يسبق في تاريخ مصر ان حدثت ازمات وزارية متعاقبة بتلك السرعة ، ولكن كان مرجل الغضب يغلغى في صدور المصريين وكان لا بد له من متنفس ، فكانت تلك الوزارات بمثابة تصفية للعناصر الرجعية لتنتقل مصر من حال الى حال

وفي صبيحة يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وهو يوم من اعظم الايام في تاريخ مصر الطويل قامت حركة الجيش ، التي لم تكن وليدة حادث واحد ولا بنت شهر او اشهر او سنين ، وانما هي حركة انبعثت من قلب امة كواها الاستعمار وشواها الظلم بيد الاقطاع والملكية معا وهما الدعامتان اللتان كان يرتكز عليهما الاحتلال .

وكذلك ولدت الحركة التي جاءت باآمال واسعة مع كارتة فلسطين ، فقد تآلفت جماعة سرية من تسعة من الضباط البواسل باسم « الضباط الاحرار » في وقت كان يسيطر الملك السابق سنيطرة تامة على الجيش بوساطة عناصر السوء من اعوانه وزبائنه ، واسف الملك السابق ايما اسفاف ؛ فالى جانب خياناته في فلسطين ، كان على المصريين صوت عذاب ، فكان يسرق وينهب ويرتشي في رابعة النهار ، وقد انتهك كل حرمة ، وداس كل شريعة وافرط في التبذل والاستهتار ؛ والسطو على الاعراض ، والظهور علنا بالمواخير وموائد القمار ، وعبث بالحياة النيابية ايما عبث ، وعامل مختلف طبقات الشعب معاملة العبيد ، وثبت بوجه قاطع انه كان مجرما بالفريضة منذ الميلاد ، وما اصدق المثل القائل : « الناس على دين ملوكهم » ففي عصره اضحت الرشوة والسرقات وتجارة النفوذ والتهتك والانحلال في كل ناحية وخصوصا في الطبقات الحاكمة والبيوت الكبيرة من طبائع الاشياء وفجعت البلاد بسلوك ذلك الطاغية وسلوك امه واقرب الناس اليه ،

وفاجت رائحتهم الدنسة في مختلف أرجاء الأرض حتى أصبحوا موضوع سخرية الصحافة العالمية ، ولطخ شرف مصر بتصرفات الملك السابق وبطانته ، وهى تلك البطانة التى اختارها من أحط من لفظهم المجتمع ، وكان المصريون يتكلمون عنهم همسا، وضاق الصدر ، ولولا الحراسة الشديدة ، المدججة بالمدافع السريعة الطلقات ، والتى ضربت حول فاروق، لصرعه المصريون منذ سنوات مضت، وقد تجاوز الاجرام كل حد متصور ، وكانت بريطانيا التى لاتعيش الا على فساد وتعفن ، مرتاحة لسوء الحال ، بدليل انها وهى العارفة بأحوال الملك السابق انعمت عليه برتبة « جنرال » فى الجيش البريطانى ، وم معروف ان فساد ذلك الطاغية قد بدأ حينما عاش فى بريطانيا ، وهو يتلقى العلم فى مدارسها وقد تلفت الناس يمينا وشمالا ، يطلبون من الله الفوئ ، فجاءتهم النجدة من الضباط الاحرار ، فى وقت ظن فيه ان باب الرحمة قد أوصد ، وشاء الله ان يبعث ملائكته من عنده لتأييد من ألوا على انفسهم ان ينقدوا امتهم من الهاوية التى نزلت اليها .

كان كبار رجال الجيش اداة فى يد الملك السابق ، ولكن الضباط الاحرار قرروا المقامرة وتوكلوا على الله ، وضربوا ضربتهم « وما رميت اذ رميت ، ولكن الله رمى »

وفى صباح اليوم الثالث والعشرين من شهر يوليو ، وبعد ان ايقن الاحرار ان تعيين حسين سرى عامر وزير للحربية للقبض عليهم ، والبطش بهم، امر لا ريب فيه قرروا المبادرة بتنفيذ الحركة التى وضع تصميمها من قبل ، فاما النصر واما الفناء ، وتحركت طلائع التحرير فى صباح ذلك اليوم المشهود ، بعد ان احتلت محطة الاذاعة اللاسلكية ، وطافت بشوارع القاهرة ، واحتلت مداخل المدينة واهم الاماكن .

لم تكن قد مضت على وزارة الاستاذ الهلالى الا ساعات ، وكانت بالاسكندرية وهناك كان مصطفى الطاغية الأثم ، فتلاشت تلك الوزارة من هول الحركة وروعتها ، واستند فاروق مهمة الحكم الى الرئيس السابق على ماهر الذى رشحته الحركة ، وعلى الرغم من ان فاروقا قد انهار ، وتراجع من غير انتظام ، ماكان يمكن ان يقف الامر عند تغيير الوزارة واجابة مطالب الجيش الباسل ، اذ كان الجيش . قد اعد برنامج تحرير من الفساد فى جملته وتفصيله .

وفى يوم ٢٥ يوليو توجه القائد اللواء محمد نجيب الى الاسكندرية

ومعه الرجل الاول الذى وضع نواة الحركة وتمهدها وهو البكباشى اركان الحرب جمال عبد الناصر ، وبعض اعضاء الصف الاول ، وبقي الآخرون بالقاهرة ، قابضين على ناصية الموقف .

وفي صبيحة يوم ٢٦ يوليو كان قصر المنتزه مطوقا بقوات الجيش الموجودة بالاسكندرية ، وكذلك طوق قصر رأس التين ، وكانت الاحتياطات قد اتخذت ببراعة تستحق الاعجاب لمنع فرار الملك السابق ، وطلب الى الرئيس السابق على ماهر ان يحمل الى فاروق رغبة الشعب المصرى ، التى صاغها الجيش فى مذكرة طلب بها الى الطاغية ان يتنازل فوراً عن العرش وان يغادر البلاد قبل الساعة السادسة مساء .

ولقد حاول فاروق ، منذ قيام الحركة ان يستعين بالانجليز ، وحاول هؤلاء ان يحموه ، ولكن خضعوا لنصيحة حلفائهم الامريكان ، وتجنبوا منازلة مصر كلها فى حرب ضروس واستثارة سخط العالم بأسره اذا تدخلوا لحمايته ، لان فاروق لم يكن فى نظر العالم عدوا للشعب المصرى فحسب ، بل عدو الاخلاق والفضائل وابسط مبادئ الانسانية

كان الفساد قد تغلغل فى كل مرفق من مرافق الدولة ، ونخر السوس فى الجهاز الحكومى من اوله الى آخره ، فقررت قيادة حركة التحرير تطهير البلاد من الفساد فى شتى صورته والقضاء على نفوذ الانتهازيين ومحترفى السياسة وغيرهم بقوة لا تعرف هوادة ولا لينا ، ولم يكن خافيا على احد ان من اكبر عوامل الضعف التى اطمعت الانجليز فى هذه البلاد سوء توزيع الثروة الزراعية واستفحال نفوذ الاقطاعيين ، فكان لا بد من المبادرة باتخاذ اجراء يكفل عدالة توزيع الثروة العقارية ، وحركة انقلاب كالتى قام بها الجيش لا تحتمل الابطاء او التردد ، ولذلك لما رأت الثورة ان تمضى بالبلاد مسرعة نحو الاهداف المنشودة ، ولم يتحقق ذلك على يد الرئيس السابق على ماهر رأى حضرته ان من مصلحة البلاد ان يترك امانة الحكم للرئيس اللواء محمد نجيب .

وقد تسلمت حركة التحرير بلدا منهارا وامة محطمة فنفخت فيها من روحها القوية ، وها نحن نسطر هذه السطور ونرى مصر العظمى تنفض عن وجهها غبار الماضى وتقف على قدميها لتحتل مكان الصدارة بين كبريات الدول . . وستكون الاعمال الجليلة

والمشروعات الضخمة التي يتقدم بها رجال التحرير ثمرة تفكير طويل ،
وبحث هادئ عميق .

ولقد تميزت حركة الجيش بطابع امتيازت به على جميع
حركات التحرير التي قامت في العالم قديما وحديثا ، فقد أبت أن تريق
قطرة دم واحدة وكفلت الحرية للجميع حتى للطفاة من أعداء الحرية
ونلجلادين الذين كانوا يسومون الشعب سوء العذاب .

وتلفتت حركة الجيش لرق قديم وعبودية متأصلة كانت تتمثل في
الملكيات الكبيرة والضياع الواسعة والثراء الفاحش ، وكان الاقطاعيون
يسترقون عمال الارض الذين يزرعونها ويخرجون من بطنها اطيب
الثمرات للملاك ، راضين بالجوع والمرض وصنوف الحرمان الرهيبة
مسلمين الامر لله ، وقرر الجيش ان يرد الارض الطيبة لاصحابها ، وان
تكون التربة لمن يزرعها فصدر قانون تحديد الملكية والاصلاح الزراعى
وتحققت للامة امنية عزيزة واختفت سبة كانت عالقة بشرف مصر ، وكان
يندد بها اعداء مصر في الخارج في كل مناسبة .

ان الحركة المباركة هدامة للمفاسد بناءة في شتى نواحي التعمير
والاصلاح وتسير اعمال الهدم والبناء جنبا الى جنب ، ونتيجة ذلك
تحول تام في سير القضية بين مصر وبريطانيا ، ذلك لان بريطانيا كانت
تعامل مصر منذ سنة ١٨٨٢ بمقتضى وصية الاستعماري اليهودى
« دزرائيلى » التي جاء فيها : « ان المستعمرات كالثمار على الاشجار ،
اذا ما نضجت سقطت ، فعلينا ان نبقيا فجة » .

كانت للاحتلال في مصر صروح اخطر من قوات بريطانيا المسلحة ،
واولها الملوك الطفافة وعائلة الملك وحاشيته وكل من اتصل به ، وهذا
الصرح قد سقط وتلاشى ابد الآبدين ، ومن تلك الصروح الحزبية الانتهازية
وجماعة المستوزرين وانصارهم في المدن والقرى وأولئك اقل نجمهم
وانقضى عهدهم الى غير رجعة ، والاقطاع الذى كان يستنفد دماء
الوطن لصالح قلة مستهترة وقد صار في خبر كان ، وماء الحياة
يجرى في عروق مصر دما جديدا طاهرا نظيفا ، ومن شأن هذا كله
الا يبقى فوق ارض وادى النيل احتلالا او استعمارا او اى اثر لسيطرة
اجنبية ، وستجلبو بريطانيا من تلقاء نفسها او يحرقها هذا النور الجديد
الذى اضاء في سماء مصر ، فاضحت مسألة الجلاء مفروغا منها ، وقد
صدق الرئيس محمد نجيب حينما خاطب الشعب اثناء زيارته لمدينة
طنطا وطلب من العشرين مليونا ان يعتبروا انفسهم مجندين في خط

النار ، وهم الآن مجندون ، وخط النار في ظل هذا الشعار الخالد ،
وعملية التطهير الشامل والتعمير الكامل في ظل هذا الشعار الخالد ،
« الاتحاد . النظام . العمل » وغدا سيكون خط النار معركة جهاد
واستشهاد ، ضد العدو الخارجى ، مما لم يسبق له مثيل ، وقد صدق
الله وعده فاعز جنده ونصر عبده ، وهزم الاعداء وحده .

هيئة التحرير

تبلورت الحركة بسرعة ، وقررت ان تستخلص العناصر النافعة من ابناء
الامة الصالحين لخدمة وطنهم القادرين على مشاركة الجيش في قيادة
النهضة واحتمال تبعات وثبة التحرير واتفق بعض المدنيين والعسكريين على
تشكيل هيئة جديدة ، ليست جمعية ولا حزبا ، وانما هى امة بأسرها ،
امة وادى النيل المتحدة المتكتلة لفعل الخير ، وبمجرد مولد الفكرة اجتمع
الخبراء والمتخصصون من اساتذة الجامعات النابهين ، والشبان الذين
حملوا الى وطنهم ثقافات وعصارة تجارب كبريات الدول ، ومن هؤلاء
القانونيون والمحامون ورجال الصحافة واساطين الطب ، وافذاذ المهندسين ،
ورجال الزراعة والاقتصاد ، والخبراء في كل فرع من فروع العلوم والفنون ،
وامتزج المدنيون بالعسكريين وانضم رجال الحرف والنقابات واصبحت
الامة غنيها وفقيرها ، كبيرها وصغيرها متعلمها وجاهلها ، قلبا واحدا يدق
فتنبعث منه رسالة التوحيد والعمل بما امر به الله الواحد القهار ، والكل
متفان في حب مصر العزيزة متعطش لخدمتها ، طامع في شىء واحد ، ان
يرى مصر العظمى تهز الارض هزا وتنحنى لها هامات الطاقة وتكفل الامن
والسلام والحرية والسعادة للبشرية بأسرها .

وهذه هى اغراض الهيئة واهدافها :

اولا - بناء المجتمع المصرى على اسس من الايمان بالله ، والوطن ،
والثقة بالنفس ، والتحرر من كل استعمار سياسى او اقتصادى او
اجتماعى .

ثانيا - كفالة الحقوق والحريات الاساسية للانسان ، ورفع مستوى
الفرد ، وتعريفه بحقوقه وواجباته ، في مجتمع شعاره « الاتحاد والنظام
والعمل » .

ثالثا - اعداد الشعب اعدادا قوميا وتعبئته خلقيا وثقافيا ورياضيا
للنهوض بتبعات وثبة التحرير وحركة الاصلاح في سبيل مصر العظمى

اما المبادئ فهي :

أولا - انكار الذات والتعاون في سبيل المصلحة العامة

ثانيا - الاخلاص للواجب

وقد وضعت هيئة التحرير مذكرة تفسيرية تبين الدوافع التي حدثت الى تأليفها ، وشرح اغراضها ومبادئها ، وفيما يلي نص المذكرة التفسيرية :

« من وحي الحركة الاصلاحية ومن صميم الضمير الحى المستجيب الى دواعى الخير تأسست بمدينة القاهرة جماعة لهيئة التحرير في مختلف أنحاء البلاد وهم اولئك الذين يؤمنون بمبادئ الحركة التي قامت في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لتحطيم الاصنام، وفك القيود التي كانت تحول دون وصول مصر العزيزة الى المكان اللائق بها بين الامم وقد قررت الحركة أن تكفل لمصر حياة حرة كريمة دعائمها الطهر واستقامة الاهداف وخدمة المثل العليا والعمل المثمر الجاد الذي يعيد بناء امة وادى النيل فتصبح صرحا قويا راسخ الاركان تسهر عليه دولة سالحة تكفل للشعب رفاهيته، وسعادته وتضمن له عدلا اجتماعيا لا يترك تحت سماء مصر جائعا او محروما او جاهلا بل تجعل من كل فرد عضوا صالحا ومنتجا في جسم امة ترتفع هامتها في المجال الدولي فتصل ماضيها المجيد بحاضر مشرق سعيد ولا شك أن النهوض بهذا الواجب رسالة من خير الرسالات التي اخرجت للناس ولا بد لتحقيق هذه الرسالة من أن تعتمد على شباب طاهر يؤمن بمصيرته ويتفانى في تحقيق عظمة بلاده .

الاتحاد والنظام والعمل

« ومن اجل ذلك وابتغاء مجد الوطن وحده رأى فريق من ابناء مصر الذين استجابت ارواحهم لنداء الحركة والواعلى انفسهم أن يحققوا اهدافها السامية في اقرب وقت مستطاع ان يؤسسوا منظمة تضم العاملين لخير الوطن وسؤدده من مختلف طبقات الشعب فينخرط في سلوكها الطلاب والعمال من مختلف الحرف والفلاحون والموظفون وغيرهم بحيث يتألف منهم بناء الوطن الشامخ الذي تربط أجزاءه وتوحد عناصره المعانى والاهداف ويتحرر الجميع من تقديس الفرد والتفانى في الاشخاص فلا يعبدون الا الله الواحد القهار ولا يؤمنون الا به سبحانه وتعالى وبحق الوطن الطبيعي في الحرية والمجد في الحياة وشعار الجميع « الاتحاد والنظام والعمل »

تعبئة الأمة كلها

« والوطن القوى لا يقوم الا على سواعد ابنائه الاقوياء ومضاء عزمهم وطهارة قلوبهم وعقائدهم وصفاء معدنهم واعتزازهم بقوميتهم ولذلك يبدا رجال التحرير بانفسهم فيستأصلون عوامل الضعف والفساد ويفرسون مقومات الحياة الحرة الشريفة التي قررت الحركة ان تكفلها لهذه البلاد ويتزودون بالاخلاق والثقافة والتربية الاجتماعية والرياضية وغيرها بما يضمن لهم تعبئة الأمة كلها تعبئة عامة فيصبح أبناء الوطن جميعا جيشا واحدا تبهر انظار العالم بحياته المثالية وتنهض مصر برسالتها على اكمل الوجوه .

مصر والعالم الخارجي

« وان مصر بحكم موقعها الجغرافي الفذ وماضيها المجيد وثقافتها ، وتقاليدها لتحرض أشد لحرص على ان تلعب دورها وتنهض بالتزاماتها في خدمة واسعاد بنى الانسان مؤكدة المبادئ الدولية التي قررها القانون الدولي لكل الامم وهي تلك المبادئ التي استقرت بعد ان ذقت البشرية أهوالا جساما وبذلت اعظم التضحيات وبهم مصر ان تصبح هذه المبادئ حقائق ثابتة لا كلاما يتغنى به الفقهاء، وبهم مصر ان تتمتع بالحقوق الصيقة بسيادتها الكاملة .. حقها في الوجود وحقها في البقاء وحقها في تنمية مواردها ومواهبها ومقومات عظمتها والسعى دائما الى الكمال في شتى مرافق الحياة وانها لتحرض على ان تسود في العلاقات الدولية مبادئ العدالة والاخلاق الدولية الفاضلة فيرف على العالم لواء سلام دائم شعاره الثقة المتبادلة والتعاون على الخير بين الشعوب ، ومصر التي احلها الله موقعا تلتقى فيه قارات العالم الكبرى تستطيع ان تكون سدا منيعا ضد قوى الشر وان تكون اكبر حارس لسلام عالمي دائم راسخ الاسس قوى الدعائم ولذلك حينما تتطلع للاخذ بأسباب القوة لا تضرر السوء لاحد بل تروم الخير للناس كافة وهذا الواجب الانساني المقدس لن يصرف مصر عن الوفاء بواجبها نحو الشعوب التي تربطها بها اواصر اللغة والدم واواصر الدين والعقائد والتاريخ (١)

الغاء دستور سنة ١٩٢٣

وقد خطت حركة التحرير خطوة حاسمة اذ أعلن الرئيس اللواء محمد نجيب في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ الغاء دستور سنة ١٩٢٣ وبذلك قضى

(١) صحيفة المصري في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

على دعامة اخرى من دعائم الاحتلال، وأسدل الستار على مهزلة كان يتندى لها جبين الاحرار .

والمعروف ان الدساتير لا تمنح للشعوب ، وانما تضعها الشعوب لنفسها بوحى من ايمانها بأقدس حقوقها وبهدى من ثقافتها وديانتها وتقاليدها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وآمالها وامانيها ، وهذا هو الحال في كل امة تنعم بالحياة الدستورية ، فالدساتير هي سياج الحريات وضمان المستقبل

ولم يكن هذا هو حال دستور سنة ١٩٢٢ ، فلقد وضع هذا الدستور في ملابسات شاذة جعلته منحة من بريطانيا ، ولم تقصد به مصلحة مصر ، بل ارادت ان توقعها في مشكلات داخلية واضطرابات سياسية تصرفها عن الجهاد الحق ، ولذلك كان الدستور كسيحاً هزيلاً ، وكان العوبة في ايدي الطغاة ، ويكفى انه قام على نظرية الحق المقدس للملوك ، وهي تلك النظرية التي قضت عليها ثورات العصور الوسطى في اوروبا ، فكان الملك اشبه بشخصية مقدسة وكانت ذاته مصونة لا تمس ، وكانت احكام هذا الدستور عاجزة عن حماية الدستور نفسه ، وكم من مرة القي به في سلة المهملات ، وكم من مرة طردت البرلمانات .

لم تكن الوزارة مسؤولة امام البرلمان كما ادعى الدستور البائد، بل كان البرلمان نفسه مطية لكل وزارة تبقيه ليسوغ اعمالها الاثيمة ويصفق لها ويدق الطبول وتطرده كلما اراد الملك او اراد الاحتلال طرد البرلمان ، ومسكينة تلك الامة التي كانوا يلجأون اليها لنتخب برلمانا فتاتي النتيجة لمصلحة اى حزب يريد الملك او يريد الانجليز ، ومن فرط تكرار المعارك الانتخابية تحللت الاخلاق وظهرت في المدن والقرى طوائف من المأجورين من محتسرى الانتخابات الذين كانوا يضمون جهودهم الى جهود رجال الادارة .

تحت سمع وبصر الدستور الملقى ابرمت معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ واتفاقية شركة قناة السويس، في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ وأبرم غير هذا مما يعد صحائف عار وشنار

ونحن حينما نقول ان الدستور كان منحة من بريطانيا لسنا مباغين، فالمسلم به ان الملك احمد فؤاد الاول هو الذى اصدره بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان ذلك الملك موظفا بريطانيا ، في الحقيقة ونفس الامر ، فقد تلقى السلطة من بريطانيا بالامن الشعب ، اذعين سلطانا بقرار وقعه وزير خارجية انجلترا في سنة ١٩١٧ وتقدمت الاشارة اليه في الفصول

المتقدمة ، ثم رقى الى رتبة ملك ، وحكم لمصلحة نفسه واسرته ومصلحة
الاحتلال طبعا ، ولولا ان الشعب المصري كان مقيدا بالاغلال ، لحكم
ذلك الملك الذي تلقى السلطة من دولة اجنبية كما فعلت فرنسا في قضية
المارشال بيتان .

كيف يمكن اذن ان يكون الدستور الذي يمهره مفتصب السلطة عملا
شرعيا ؟ !

كان ذلك الدستور مدمغا بالبطلان منذ اعلانه ، وفي هذا ما يكفي لهدم
التشريعات التي ترتبت عليه والتي صدرت في ظله ، ولا يمكن للذين
يفهمون القانون فهما صحيحا ان يدعوا ان مصر كانت محكومة حكما شرعيا ،
تحت ستار ذلك الدستور .

والآن وفي ظل حركة التحرير ستضع مصر لنفسها دستورا ، كما
فعلت أمريكا في القرن الثامن عشر بعد ان طردت المحتلين ، وسيعيش
الدستور الذي تضعه الامة وسيكون باذن الله حصنا حصينا للحريات
وصماما للامن

الجمهورية

وما دام حكم الملك فؤاد الاول كان باطلا ، ووضعته انه كان مفتصبا
للسلطة لم تعطها له الامة ، فلم يكن من الشرع او القانون ان يرث العرش
عنه ولده فاروق ، لان الانسان لا يورث الا اذا كان مالكا ، وكان الامر
محض اغتصاب فكان عرش مصر كان شاغرا ، ومركز رئيس الدولة كان
غير شرعي منذ سنة ١٨٨٢ لان الحديو محمد توفيق علاوة على انه تلقى السلطة
من دول اجنبية بتدخل فرنسا وانجلترا الذي الباب العالي ، ارتكب ذلك الرجل
جريمة الحيانة العظمى اذ سلم البلاد لدولة اجنبية محتلة عامدا متعمدا ،
وهو بذلك قد فقد كل حق في العرش ، واذا كانت الامة لم تصحح الباطل
وتقضى رؤساء الدولة المغتصبين فان هذا لا يصحح مركزهم ، لان قوة
قاهرة شاخصة في الاحتلال هي التي حالت دون اتخاذ هذا الاجراء ، وحقوق
الوطن التي من هذا القبيل تعتبر من عناصر حق الوجود الذي لا يسقط
بمضى الزمن .

والقول ان الوراثة قد تقرر لمحمد علي بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ مردود
عليه بان العروش لا تقرر بمحض اختيار دول اجنبية تشترك في وضع
معاهدة ولم تكن مصر طرفا في تلك المعاهدة ، ولا حق لاسرة محمد علي

فى العرش لان الشعب لم يستفت فى أمرها مرة واحدة ، فحكمها حكم
مغتصبى السلطة من زمن بعيد ويجب أن يزول هذا الاغتصاب باعلان الغاء
الملكية فى مصر .

وقد تناولت هذا الموضوع فى بيان لى القيتته بمحطة الاذاعة اللاسلكية
للحكومة المصرية فى مساء ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقلت فيه ضمن ما قلت
تعليقا على الغاء الدستور :

« والخطوة التالية أن تضع الامة لنفسها وبمعرفة أهل الراى فيها
دستورا مستمدا من تاريخها ودينها وعاداتها وتقاليدها وآمالها وأمانيتها
وحقوقها المقدسة كما فعلت كل أمة كريمة وأن تجعل من الدستور الجديد
سياجا متينا يكفل للشعب حريته التى نص عليها فى الاعلان العالمى لوثيقة
حقوق الانسان ويضمن له التقدم المطرد والرقى فى شتى نواحي الحياة
عملا بمبدأ حق السعى نحو الكمال ، وهو ذلك الحق الذى اعترف به لكل
أمة فى ميثاق الامم المتحدة .

« على أنه لا بد أن يسبق وضع الدستور الجديد واستفتاء الامة فيه تقرير
مسألة أساسية لا أظنها موضع خلاف بين المواطنين وهى مسألة شكل
الحكومة ونوع الدولة الجديدة ، ولقد آلت الامة على نفسها أن يكون الحكم
فيها شورى ، وأن تقرر مصيرها وتصرف أمورها بنفسها ، فلا طغيان
ولا استبداد ، ولا استعمار ، ولا تمييز لنفر من الناس على آخرين ، بل لكل
متساوون فى الحقوق والواجبات ، والفرص مهيأة لسائر الاحاد ، ولن
يتأتى ذلك الا فى ظل حكومة جمهورية تركز على ارادة الشعب ، ولا تعترف
بسلطان غير سلطان الشعب الذى خرجت من صلبه ، لتضمن له الحرية
وتحقق له المجد والسعادة ، وتحمل العالم كله على افساح السبيل لدولة
النيل الجديدة التى صممت على احتلال مكانها فى الصف الاول بين الامم
الكبيرة الساعية لخير بنى الانسان ، الامينة على حريته وعلى أمنه وسلامته»

« ونحن الآن فى فترة انتقال بين ماض مظلم وحاضر يبشر بمستقبل
وضاء ، وتريد مصر الوثابة أن تصافح جماعة الدول المتمدنية بيد قوية وهى
لاتقدر أن تمد هذه اليد القوية وتباشر حق المساواة فى السيادة الذى اعترف
به لها فى الشرائع العالمية ، اذا هى تركت فى بنائها أثرا من آثار الوثنية
المنهارة ، ومهما تفنن واضعوا الدساتير فى تقييد سلطان الملوك ومهما
حاولوا أن يجعلوا منهم رموزا ويحرموا عليهم التدخل فى شئون الحكم ،
فلا يمكنهم أن يدرأوا عن الشعوب شرور الملكية وآثامها ، لان النفس
البشرية ميالة للسلطة نهابة للظروف ، وقد قال تعالى وهو اصدق القائلين :

« كلا ان الانسان لبطنى ، ان رآه استغنى » ولذلك تحررت الشعوب المستتيرة من الملكية واضحت هذه في نظرها أسطورة ترمز لعصور الظلمات وقد جاء بالفرقان : « ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا اعزة اهلها اذلة ، وكذلك يفعلون »

« وكانت الملكية دائما وأبدا وكرا ينبعث منه الفساد وجاها يحتمى به الاثمون من أعوان الملك الذين يوقعهم حب الشهوات ، فى معصية الشرك بالله الكبير المتعال واطلاق صفة الجلالة على نفر من مخلوقاته وفى هؤلاء يقول الله تعالى :

« واذا أردنا أن نهلك قرية امرنا مترفيها (أى جعلناهم أمراء) ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا ، أم اتخذوا من دونه أولياء ، فإله هو المولى وهو على كل شىء قدير»

« وقد بما قامت دولة اسلامية حكمت بما أنزل الله فى مشارق الارض ومغاربها ، ولم تكن هذه الدولة ملكية ، بل كانت سلطة رشيدة ، وتحدت السلطة بهذه الكلمات الخالدات التى قالها أبو بكر الصديق يوم أن ولى أمر المسلمين : « انى قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فان رأيتمونى على حق فأعينونى وان رأيتمونى على باطل فقومونى ، اطيعونى ما اطعت الله فيكم» « ومعلوم أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يعين خليفة من بعده بل ترك الامر للامة لانه من حقها فاخترت الصديق ، ولما حضرت عمر الوفاة أبى رضى الله عنه على أصحابه ترشيح ولده عبد الرحمن وترك الامر للشورى والانتخاب ، وفى هذا ما يقطع بان الملكية نظام ياباه الاسلام ولا يوافق عليه » .

الغلاء آت لا ريب فيه

ان فرائص بريطانيا لترتعد منذ أن قامت حركة التحرير ، وهى تفهم جيدا أن الرجال البواسل الذين حملوا رؤوسهم فوق أيديهم ، لا يقبلون بأية حال وجود جندى أجنبى واحد فوق أرض الوطن ، وتعرف أن أساليبها البائدة وحيلها الاستعمارية من دفاع مشترك أو نحو ذلك قد أفلست ، وليس لها أى مكان بعد وثبة التحرير ، وتراقب الامور عن كنب وتعرف أن مصر تعبى قواها وجميع مواردها وجهود بنيتها لتقضى على ما تبقى من آثار الاستعمار ، ولذلك حاولت بريطانيا وحاول معها الاستغلابيون أن يدسوا للحركة فى الظلام ، ويكيدوا لها بالاكاذيب والاراجيف والاشاعات ويعملون على بلبله الأفكار ، ولكن الوطن قوة موحدة لا تفصم أبدا

وقد قطع عليها اللواء البطـل محمد نجيب خط الرجعة فلم يحفل
هو وصحبه بدسائس او مناورات او شائعات ومخترعات استعمارية، فهم
على الحق والحق لا يقهر أبدا ، لانه صفة من صفات الله الكبير المتعال .

وتقوم الحركة بكماشة ضد الاستعمار أينما وجد ، وقد استضافت
مصر بعض الرؤساء والزعماء من البلاد الشقيقة ، ونحن نكتب هذه
السطور ، وبين ظهرانينا ضيف كريم هو العقيد أديب الشيشكلي، زعيم
سوريا ومحرزها .

وفي اجتماع لتكريم الشيشكلي بنادي القوات المسلحة بالزمالك ،
لقى الرئيس اللواء محمد نجيب خطابا رائعا في مساء الاحد ١٤
ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، ولهذا الخطاب التاريخي مفزاه .

قال الرئيس محمد نجيب ضمن خطابه مانصه :

« ان الدم الذي يجري اليوم في عروقنا هو نفس الدم الذي سال
بالامس ، وانه ليطالبنا اذا لم نستطع ان نعيش احرارا بأن نريقه مرة
أخرى في مذبح الحرية .

« لولا ظلم المستعمرين واستبداد الغاصبين لما وجد الفساد ارضا ينبت
فيها وينمو .

« لقد مشينا في طريق النحر بر والخللا وسنمضي فيه الى نهايته مهما
كانت التضحيات : ولقد ضمنا على ان نقاوم كل من يعترض طريقنا بكل
ما فينا من قوة وايمان ، وكل ما فينا من اصرار وعناد .

« وفي هذه اللحظات الحرجة في تاريخ العالم حيث تتصارع اكبر
قوتين عرفهما تاريخ البشرية ، يجب ان يكون مفهوما ان امر هذه البقعة
في العالم ، ملك لارادة اهلها وشعوبها فلم نعد نقبل وصاية احد .

« ان مصر وسوريا وسائر البلاد العربية وبلدان الشرق الاوسط ، قد
استيقظت ولن تنام ، وقد ارادت الحرية والعدالة والكرامة وستعرف
كيف تنفذ ارادتها .

« اننا نؤمن بالله ، ونؤمن بالنصر في معارك العدالة والحرية ، فنحن
نريد ان نعيش احرارا في ديارنا ، وان نصافح بالمودة سائر دول العالم ،
دون تمييز ، الا ما تقتضيه مصالحنا العليا ، ولكننا سنكيل الضربة بعشرة
أمثالها ، لكل من تسول له نفسه لاعتداء علينا أو اعتراض طريقنا ،
ولكن نصافح الا اولئك الذين يؤمنون بالحرية والعدالة ، بل ويجعلون هذا
الايمان أمرا واقعا وحقيقة مقررة .

« اننا نؤمن بالنصر لاننا انتصرنا على انفسنا في سوريا ومصر ، واذا كان الجيشان السوري والمصري كتب تاريخ بلديهما ، فاننا حريصون على أن يكون نقياً كايماننا ، قويا كريما كما كتبه من قبل اجدادنا ٠٠٠ فلا مكان لمستعمر بيننا ، ولا انفصام في صفوفنا : بل الوحدة ، والعزة والمجد لشعبينا وللأمة العربية الخالدة جمعاء .

قناة السويس

في معركة التحرير

من كل ما قدمنا ، يثبت بوجه قاطع أن ما أصاب مصر من فساد واضطراب في أداة الحكم ، وضعف وانحلال لم يكن له سبب الا الاحتلال البغيض ، ولم تحتل بريطانيا مصر الا من أجل قناة السويس وهي لا تريد باحتلال منطقة القناة سوى حماية الوضع القائم والابقاء على شركة قناة السويس ، التي سينقضى أجل امتيازها في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، ولست أذيع سرا اذا قلت أن تطهير القناة ومنطقتها من الاحتلال ومن أي اثر من آثار السيطرة الاجنبية واستخلاص القناة لمصر ، في مقدمة ما تعنى به حركة التحرير ، وقد اتخذت الخطوات العملية المؤدية للغرض المنشود ، وعمما قريب تظهر آثار حركة التحرير في قناة السويس .

الخلاصة

وصفوة القول ان مصر الان تحيا حياة جديدة وتجري في عروقها بفضل الجيش الباسل دماء شابة ذكية ، واذا كان مستقبل مصر السياسي والعمرائي متوقفا ، كما دللنا فيما تقدم من فصول هذا الكتاب ، على قناة السويس وتحريرها من الاحتلال العسكري ، الذي تمثله قوات بريطانيا ، فيجب أن نتطلع الى المستقبل بنفوس آمنة مطمئنة ، موقنين من النصر ، لان مصائر البلاد الان في أيدي امينة طاهرة ، وفي اعناق رجال اقوياء ، بايمانهم وعزمهم ورجولتهم ، وسينصرهم الله نصرنا عزيزا .

الباب الرابع كلمة ختامية

عرضنا فيما تقدم مأساة النزاع المصري البريطاني ، الذي دار حول قناة السويس منذ احتل الانجليز أرض الوطن في سنة ١٨٨٢ حتى الآن ، واسترشدنا بعناصر الجزء الخاص بهذا الموضوع كما وردت في رسالتنا التي وضعناها باللغة الفرنسية ، والتي ظفرت بدرجة الدكتوراة في القانون من جامعة باريس ، وتفيدنا في التقسيم العلمي بما أوردناه في تلك الرسالة ، وجنحنا الى التوسع والافاضة ، لان الموضوع لا يهتم المتخصصين وحدهم ، بل يهتم كل مصرى ايا كان حفظه من الثقافة .

وقد حرصنا بجانب شرح النقط القانونية على عرض التاريخ الصحيح كما استقيناه من المراجع الموثوق بها ، والمستندات الرسمية التي وصلت اليها ، بوسائلنا الخاصة ، وعالجنا المسائل الدولية في مراحل مختلفة لان المسألة المصرية لا تعدو أن تكون حلقة هامة في الصراع العالمى في مختلف المراحل ، ولا يمكن أن تبحث منفصلة عن سير الحوادث الدولية .

وقد اضطررنا على كره منا لان نحكم على تصرفات رجال السياسة المصريين وطريقة معالجتهم لهذه القضية ، وكانت الوثائق الخطيرة التي آلت ضوءا على كثير من المسائل التي ظلت غامضة ، عمدتنا في الحكم على أعمالهم ، ومتى تصدى المرء لاصدار حكم في قضية ايا كانت ، فإن الواجب يقتضيه أن يكون صريحا الى ابعاد حدود الصراحة حتى وان أغضبت الصراحة كل الناس ، فما بالنا اذا كانت القضية التي تصدينا لها هي قضية الوطن ، سيده القضايا ؟ .

ولست ادعى انى في حكمى منزه عن الخطأ ، فما انا الا باحث يكتب للناس بما يوحى اليه علمه وضميره ، وقد يفتقر الباحث في العلم ، وقد تنقصه عناصر خفيت عنه ، ولكنى اؤكد والله سبحانه وتعالى يشهد أن الضمير كان أشد ما يكون انتباها وبقظة ، وهو الذى أملى على كل كلمة وأشعر الآن بانى قلت ما أعتقد أنه الحق ولم اخالف ذلك الضمير قط . والمسألة المصرية أجل وأعظم من أقدار جميع رجال مصر ولذلك لا نرى بدا من ان نقول للمخطيء اخطأت وللمسيء أسأت وللمحسن لقد أحسنت .

ولرب قائل يقول افما كان يكفى أن تعرض المسائل مجردة من ذكر الاشخاص ، وهذا فيما اعتقد محال ، لان الرجال العموميين ممتزجون بالقضية ، ومنذ اشتغالهم بهامفروض أنهم وطنوا النفس على احتمال حكم التاريخ وحكم القانون ، وما على الذين تضيق صدورهم الا أن يراجعوا صحائفهم ، ويحكموا بأنفسهم على اعمالهم منزهين عن الهوى ، ان كان في وسعهم ضبط النفس والتجرد من الفرض والفايات الخاصة وسيجدون أنهم اذاعوا الفرص التي اتاحت لهم ليخدموا امتهم فاستحقوا الحكم الذي يصدر عليهم منى ومن غيرى من الباحثين عن الحفيعة على أنى أرجو ، ابتغاء حل قضية الوطن ، أن يعجل أولو الامر على توحيد الصفوف وجمع الكلمة ، حتى لا نترك للمستعمر ثغرة ينفذ منها .

وقد أوردت فى ختام رسالتى الفرنسسية حلا عمليا للنزاع المصرى البريطانى ، من حيث الشق الخاص بقناة السويس ، وينقسم هذا الحل الى قسمين :

أولا - مسألة الجلاء .

ثانيا - المركز القانونى لمصر بعد الجلاء .

أما عن المسألة الاولى فلا اظن ان بريطانيا نفسها تجادل فى مبدأ الجلاء ، فإنه ليبدا من وعودها وعهرها وتصريحات ساستها فى مجلس الامن سنة ١٩٤٧ ، وفى محادثات سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ ، انها تسلم بمبدأ الجلاء ، ولكنها تتلاعب وتنتحل الاعذار التى تعطل بها تنفيذ ما وعدت به أملا منها فى اطالة أجل احتلالها الى غير حد ، فما هى الطريقة العملية للخلاص من ذلك الشغب البريطانى ، ووضع حد للجبروت والعناد . . ؟ اذا بحثنا عن الطريقة فيجب ان نضع نصب اعيننا منطق الحق ، ومنطق القوة التى تسند هذا الحق .

أما عن سبيل الوصول الى الحق ، فلست ممن يقنطون من رحمة الله ، ولا انا بيانس من المنظمات الدولية ، بل أعتقد أن الواجب يقضى علينا أن نلجأ لمحكمة العدل الدولية اذا قبلت بريطانيا الاحتكام لهذه الهيئة ، لان لائحة تأسيسها تشترط اتفاق الطرفين على اختصاصها ، والمعروف أن المعاهدة التى كانت تحكم النزاع بين مصر وبريطانيا قد انتهت فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، ويصح ان يعرض الامر برمته على محكمة العدل الدولية « بلاهاى » ، ومن غير حاجة لانتظار قبول بريطانيا لاختصاص تلك المحكمة يجب أن نلجأ لمجلس الامن لان القضية المصرية مازالت مدرجة

بأجندة هذا المجلس ، وهو ينتظر منا ان نبلغه ما اتخذناه بعد سبتمبر سنة
١٩٤٧ .

وقد اوصى المجلس المذكور باستئناف المفاوضات ، فاستأنفناها
ودللت مصر على عمق صبرها وطول اناها قبل ان تلغى المعاهدة ، ويستفاد
من قرار المجلس المذكور ، أنه كان يجب على طرفي النزاع احاطته رسميا
بتفاصيل ماجرى في المفاوضات ، وأرى أنه يجب ان يحاط بكل التفاصيل
انؤكد له مرة اخرى بأن بريطانيا لم تقلع عن عنادها ، وان الاحتلال مازال
قائما ، ومن غير المعقول ان يوصى المجلس باستئناف المفاوضات ، بل
اللازم ان يتصدى لاتخاذ قرار حاسم يضطر بريطانيا للجلاء ، ويستفاد من
أقوال أعضاء الوفود في المسألة المصرية في مجلس الامن سنة ١٩٤٧ ،
انهم اجمعوا على ضرورة جلاء القوات البريطانية ، وكان الاعتراض منسبا
على الطريقة التي اتبعتها مصر لا على مبدأ الجلاء

وتقتضينا الصراحة والنظر للامور نظرة واقعية ان نقرر اننا في زمان لا
يعرف الناس فيه الحق ، اذا لم يرتكز على القوة والبأس ، ولذلك يجب على
مصر ان تستعد استعدادا كاملا وتعبيء نفسها ، تعبئة تامة ولا تضيع
دقيقة واحدة دون الاخذ باسباب القوة ، يجب ان تشتري الاسلحة ولو
من السوق السوداء ، ولو من العصابات الدولية التي تهرب السلاح
، وما أكثر تلك العصابات التي تعاملها أكبر الحكومات ، ويجب أن
ندبر ثمن السلاح ، ولو نمنا على الطوى واحتملنا الحرمان من جميع
الكماليات ، يجب ان تفرض الضرائب كما هي مفروضة في بريطانيا لتسليح
الجيش وتجهيزه بأحسن المعدات ، ويجب أن نقيم في بلادنا مصانع
السلاح ، ولدينا بحكم ظروفنا الاقتصادية والجغرافية امكانيات لصنع
السلاح بمعرفتنا ، ويجب أن يدرب الشعب جميعه على حمل السلاح ، فلا
يتترك رجل أو امرأة من غير تدريب ، ويجب ان ندرب على حرب العصابات ،
وبالجملة ينبغي ان نستعد لمعركة ضروس ، يقوم فيها العشرون مليونا
من المصريين ، قومة رجل واحد ، ويضربون بريطانيا ضربة واحدة تجهز
عنى عنادها وتحملها على العدول عن سياسة الكفر بالقانون الدولي والمبادئ
الانسانية .

وانى مؤمن انه فى اليوم الذى تشعر فيه بريطانيا اننا اعددنا لها
ما استطعنا من قوة ومن رباط الخيل ، فلن تنتظر المعركة ، بل ستجلبو
وانفها فى الرغام .

والعاقل من عرف الوقت الذى يبدأ فيه معركته ، وتمر ببريطانيا ،

ظروف كثيرة تسوء فيها حالتها ومركزها الدولي ، وتضطر اضطرارا
لمناقفة أضعف الناس ، فعلينا أن نترقب سياسة بريطانيا الخارجية ،
ونختار الوقت الملائم للمعركة ، التي ستكون بالنسبة للامة كلها معركة
حياة أو فناء ، وأنا أزم أنى فهمت العقلية البريطانية والخلق البريطانى .
وأعرف أن الانجليز لا يحترمون الاالقوى ، وهم أمام القوة يحنون
الظهور ويدعون للحق .

وفى وسع مصر أن تشن على بريطانيا حربا دبلوماسية تحطم بها
اعصابها وتجعل حياتها الدولية جحيما لا يطاق ، ويضطرها لان تفهم
قيمة رضا الشعب المصرى وسخطه ، فنستطيع ان نقف منها نفس الموقف
الذى تقفه روسيا الآن من الولايات المتحدة ، فالحرب الباردة مفيدة كل
الفائدة ، ولكنها تقتضينا جهازا دبلوماسيا غير الجهاز الحالى .

ولو شاءت الدبلوماسية المصرية أن تصل من حيث التخصص والكفاية
والاخلاص فى العمل ، لمستوى المشتغلين فى هذا السلك من أبناء
الشعوب الناهضة ، وأخذت بأسباب العمل الجدى وعفت عن القشور ،
والمظاهر الكاذبة ، لفعلت الشئ الكثير .

ونحن نستطيع بجهاز قوى البناء ان نعكر مزاج الاسد البريطانى صباح
مساء ، ومجال العمل وراء الكواليس فسيح جدا ، وعلى الاخص فى منظمة
الامم المتحدة ، ففى وسع مصر ، كلماوقفت بريطانيا فى مسألة من المسائل
المعروضة على بساط البحث الدولى ، فى جانب ، أن تقف هى فى الجانب
الآخر وكلما صوتت بريطانيا على مسألة ، يجب أن يكون صوت مصر
فى الناحية المضادة ، ولو لم تكن لمصر مصلحة مباشرة ، وتستطيع مصر ان
تتكلم مع جميع خصوم بريطانيا فى الحياة الدولية ، معتمدة أول ماتعمد
على أكبر عدد ممكن من أعضاء الكتلة العربية والاسيوية .

ومشاكل بريطانيا الدولية لاتحصى ولا تعد ، فعلى مصر كلما عرض مشكل
يهم بريطانيا أن توقد فيه نارا ، وتؤلب خصوم بريطانيا ضدها ،
وكننت أفهم ان يكون لمصر صوت قوى بجانب ايران فى مسألة البترول
وأن نمد لهذه البلاد المجاهدة كل مساعدة ممكنة ، وكننت أفهم أن تكون
لمصر أيد تحرك الخصومات ضد بريطانيا ، كلما هدأت الحصومة ،
فنثير مسائل العراق مثلا ، بل نحالف «الماو ماو» ولو بطريقة رمزية ، بأن
نرسل بعض اعانات للمكافحين فى تلك البلاد ، وبعض المتطوعين ان
أمكن ، ولبريطانيا شركاء فى الاستعماريسكتون على جرائمها ، فى مقابل
سكوتها هى على تصرفاتهم .

ونحن لنا سياسة عربية ضد فرنسا في شمال افريقيا ، ولكننا لم نستطع حتى الآن ان نقنع رجل الشارع في فرنسا ، باننا نتخذ هذا الموقف ردا على وقوف فرنسا ضدنا في صف بريطانيا .

ويجب ان تفهم امريكا ، اننا نستطيع ان نفسد عليها خططها في الشرق الاوسط ما بقيت هي ممالئة لبريطانيا .

ان الانجليز على تفوقهم بالنسبة لنا ، قد حاربونا دبلوماسيا ، فنشروا ضدنا في العالم دعاية مفرضة واسعة النطاق ، وشوهوا تاريخ مصر القديم والحديث ، وشككوا العالم كله في نيات مصر ، وجعلوا مصر في الحياة الدولية ، اشبه بجيش مطوق ، ويجب على مصر ان تقوم بدعاية مضادة ، وتكشف عن سوء نية بريطانيا للعالم كله ، ويجب على مصر ان تسعى ما استطاعت بالدس وبغيره لاساءة علاقات بريطانيا الخارجية ، حتى تشعر هي ان الامر قد انقلب الى العكس ، وان خصومة مصر ، مرة المذاق وبذلك فقط تسمى لصداقتنا وتتنازل عن كبريائها وجنونها الاستعماري ، ومتى ادركت بريطانيا ان مصر تقف ضدها في كل مناسبة ، وتحالف الشيطان ضدها مجارة « لشرشل » صاحب هذا الاقتراح ، ستضطر بريطانيا لتغيير اساليبها ، وذلك كله يحتاج الى تنظيم وبناء جديد لجهازنا الدبلوماسي ، الذي يجب ان ينهض بأعباء الدعاية في كل مكان ، ومضايقة بريطانيا في كل مناسبة .

وبعد هذا كله يوجد سلاح المقاطعة السلبية ، والحرب الاقتصادية ضد بريطانيا ، ونستطيع في هذا المجال ان نقنع اصحاب المصانع ورءوس الاموال في انجلترا بان ساستهم يجرون عليهم الخراب والدمار .

وانني اوصي بسرعة انشاء مكتب فني من المختصين الذين يتعقبون الاقتصاد البريطاني ، والسياسة البريطانية وخطط بريطانيا الاستراتيجية ، ويقومون بدراسات دقيقة مبنية على حقائق وارقام ، وينظمون وسائل مضايقة بريطانيا ، ولست مبتدعا في هذا الاتجاه ، فلقد كانت بريطانيا ، تدرس قبل الحرب بواسطة علمائها ، ورجال الفن فيها ، اقتصاديات المانيا ومصادر تموينها وصناعاتها الحربية ، لتكون مستعدة لتقطيع اوصال المانيا ومنع المدد عنها في حالة قيام الحرب ، وقد انقلب المكتب الذي انشئ لهذا الغرض ، الى وزارة عند قيام الحرب .

ان نقطة الضعف عندنا ، هي اننا نخاف الانجليز ، ويخيل لنا ان بريطانيا عملاق دولي ، لا يمكن التغلب عليه ، ولكنني ملم بأحوال

تلك البلاد ، بحكم ترددي عليها في رحلاتي المختلفة ، واتبعت سيرتها في أوروبا ، واعتقد ان هذا العملاق مصاب بالسل ، ولكنه يعيش على سمعته القديمة ، ويقاوم الموت ، وهو حتما في طريق الزوال ، فما على المصري الا ان يشق بأنه اذكي من الرجل الانجليزي ، واكثر منه استعدادا للحياة ، وان بلاده اعظم من بلاد الانجليز ، التي لا تستطيع ان تطعم شعبها شهرا واحدا ، وان المصري صاحب حق ، والانجليزي مغتصب ويعيش على دماء الآخرين ، ومتى قويت منا الروح المعنوية ، وعرفنا كيف نعامل الانجليز ، قطعنا نصف المرحلة في طريق النصر المبين .

وفيما عدا الجلاء ، يتبقى مركز مصر القانوني ، وتستطيع مصر ان تصادق من تشاء من شعوب الارض، ولكنني اعتقد ان الحل الامثل الذي يلائم بين مصالحها وسير الفلك العالمي ، والذي يتفق مع موقعها الجغرافي ، هو ان يتقرر لمصر ، نظام حياد دائم ، تحميه قوات مصر المسلحة برية وبحرية وجوية ، وتتعهد الجماعة الدولية بعدم المساس بهذا الحياد ، في صلب معاهدة تكون معدلة ومكاملة لنصوص معاهدة القسطنطينية المبرمة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وقد وضعنا في رسالتنا الفرنسية ، نموذجا لمشروع معاهدة للحياد الدائم واوردنا مذكرة تفسيرية لتلك النصوص المقترحة .

وسنفصل ذلك الموضوع وننقل ما اوردناه في مؤلفنا الفرنسي مؤيدا بالادلة العامة في الجزء الثالث من هذا الكتاب .

زياد ختام محزن

من قلب مفعم بالايمان بالله ، والصبر على قضائه ، أبدى أشهد الأسف اذ لم أتمكن من تضمين الباب الاخير من هذا الكتاب الباحثين القانونيين اللذين يدخلان في موضوع الحلول المقترحة ، وأولهما في مسألة الحياد المسلح الدائم المطلوب لمصر ، والاجراءات الواجب اتباعها لتقرير هذا الحياد ، والنتائج المترتبة عليه ، وستكون ذات تأثير بعيد المدى على سياسة مصر الخارجية ، والبحث الثاني يتناول التعويض المطلوب من بريطانيا عن الضرر الذي أصاب مصر نتيجة لاحتلالها والتصرفات التي ارتكبتها وما زالت ترتكبها ، ونظرية التعويض معروفة في القانون الدولي العام ، وقد استقرت على قواعد ثابتة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، والدول في المعاملات الدولية مسؤولة عن أخطائها وجرائمها ، ويقضى عليها بتعويض من أصابه الضرر ، كما يقضى على الفرد عملا بقواعد المسؤولية المدنية .

بحثت الأمرين المتقدمين بحثا يستند على آراء الفقهاء ، وأحكام المحاكم الدولية ، والاجراءات التي اتخذت بعد الحرب العالمية الثانية حيال الدول التي وصفت بالعدوان ، واستخلصت الاسانيد التي يرتكز عليها حق مصر في طلب التعويض من بريطانيا ، ولم يبق الا كتابة الباحثين المشار اليهما ووضعهما في الصيغة النهائية .

وفي يوم الاثنين ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، بدأت كتابة الجزء الاخير من هذا الكتاب ففجعت في ولدي الاكبر « زياد » الذي كنت أعده أعدادا طيبا لخدمة بلاده ، وكانت مواهبه وصفاته العالية تحملني على الظن اني أستطيع ان أعمل في سبيل الوطن طوال جيلين ، ومما ضاعف الصدمة ان هذا الملاك الطاهر قد راح ضحية عابث مستهتر من الذين أثروا بالاحتمساب لبطانة الملك السابق ، والذين غرقوا في الآثام ، وغرهم متاع الحياة الدنيا ، فسلم قيادة سيارة من سياراته لابنة له ، لم تبلغ الحادية عشرة من عمرها لتتدرب عليها ، وتتعلم القيادة ، فصعدت بالسيارة الى الرصيف الذي كان يقف عليه ولدى مع رفيق له ، واصابته في مقتل .

كنت اكتب فصلا من هذا الكتاب، ودق ائتليفون بمكتبي لتبلفنى
شريكة حياتى ، ان قررة عينى وعينها، قد اصبىب ، فتركت القلم والورق
راسرعت الى المنزل ، وحملته الى المستشفى لاسعفه وهناك لفظ انفاسه
الاخيرة .

كان رحمه الله رجلا فى حجم غلام ، وكان يتابعنى فى ابجائى
ودراسائى وعملى فى سبيل وطنى ، وكان يرافقنى الى المكتب والى المطبعة
وكان فى انتظار ظهور هذا الكتاب ، وكان يستعجل فراغى منه ، وكان
انقدر كان يوحى اليه ان الكتاب سيهدى الى روحه وذكراه التى لن
يمحوها من نفسى كمر الغداة ومر العشى .

والآن اجد بعض العزاء فى توجيه آخر كلمات هذا الكتاب الى روح
ولدى اشهيد

سلام عليك يا ولدى يوم ولدت و سلام عليك يوم ارتفعت الى عليين ،
وسلام عليك يوم تبعث حيا

كنت لى فى كفاحى نعم الصديق والزميل المرجو ، والآن سامضى
وحدى ، وساعمل بمفردى متوكلا على الحى الذى لا يموت ، واكبر
آمالى ان القالك وان تكون لى ولاملك شفيعا عند رب رحيم .

ابو زياد

دكتور مصطفى الحفناوى

القاهرة فى ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٧٢

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢

بالتفصيل في كتابنا "التاريخ الحديث في مصر" الذي نشرناه في
الجزء الثاني من كتابنا "التاريخ الحديث في مصر" الذي نشرناه في
الجزء الثاني من كتابنا "التاريخ الحديث في مصر" الذي نشرناه في
الجزء الثاني من كتابنا "التاريخ الحديث في مصر" الذي نشرناه في

في كتابنا "التاريخ الحديث في مصر" الذي نشرناه في
الجزء الثاني من كتابنا "التاريخ الحديث في مصر" الذي نشرناه في
الجزء الثاني من كتابنا "التاريخ الحديث في مصر" الذي نشرناه في
الجزء الثاني من كتابنا "التاريخ الحديث في مصر" الذي نشرناه في

المراجع

أفردنا الجزء الخامس من هذا الكتاب لنشر الوثائق والمراجع
العلمية التي استندنا عليها في أجزاء الكتاب من الأول إلى الرابع
ولم نشأ نشر مراجع كل جزء في نهايته لأننا اعتمدنا عليها في
مختلف أجزاء الكتاب

مراجع /
في كتابنا "التاريخ الحديث في مصر"

١٧٧١ - تاريخ مصر الحديث
١٧٧١ - تاريخ مصر الحديث

كتب المؤلف

- الاصلاح الاجتماعى فى مصر - مصر سنة ١٩٣١ (نغد)
رسالة الشباب الى الوطن - مصر سنة ١٩٣٢ (نغد)
ابن سعود (سياسته ، حروبه ، مطامعه) - مصر سنة ١٩٣٣ (نغد)
السفر اخاند (معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦) ، مصر سنة ١٩٣٦
(نغد)
حكومة الوفد فى عام ، مصر سنة ١٩٣٧ (نغد)
مصرع الحرية (رواية) ، مصر سنة ١٩٣٧ (نغد)
قضية بيتان ، كانت فضيحة لفرنسا ، مصر سنة ١٩٤٨

بالانجليزية

Brief Survey on Tho Anglo Egyptian problem, Cairo 1947.

بالفرنسية

Les Problèmes Contemporains posés par le Canal de Suez, Paris 1951.

قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة

- الجزء الاول - تاريخ انقناة واصول مشكلاتها المعاصرة ، مصر سنة ١٩٥٢
الجزء الثانى - انزاع المصرى البريطانى ، مصر ، ديسمبر سنة ١٩٥٢

تحت الطبع

- الجزء الثالث - الملاحة وحرية المرور فى قناة السويس *
الجزء الرابع - ادارة القناة واستغلالها ، شركة قناة السويس ومابعدها
الجزء الخامس - العقود والوثائق والمراجع الخاصة بقناة السويس *

٢٧٥

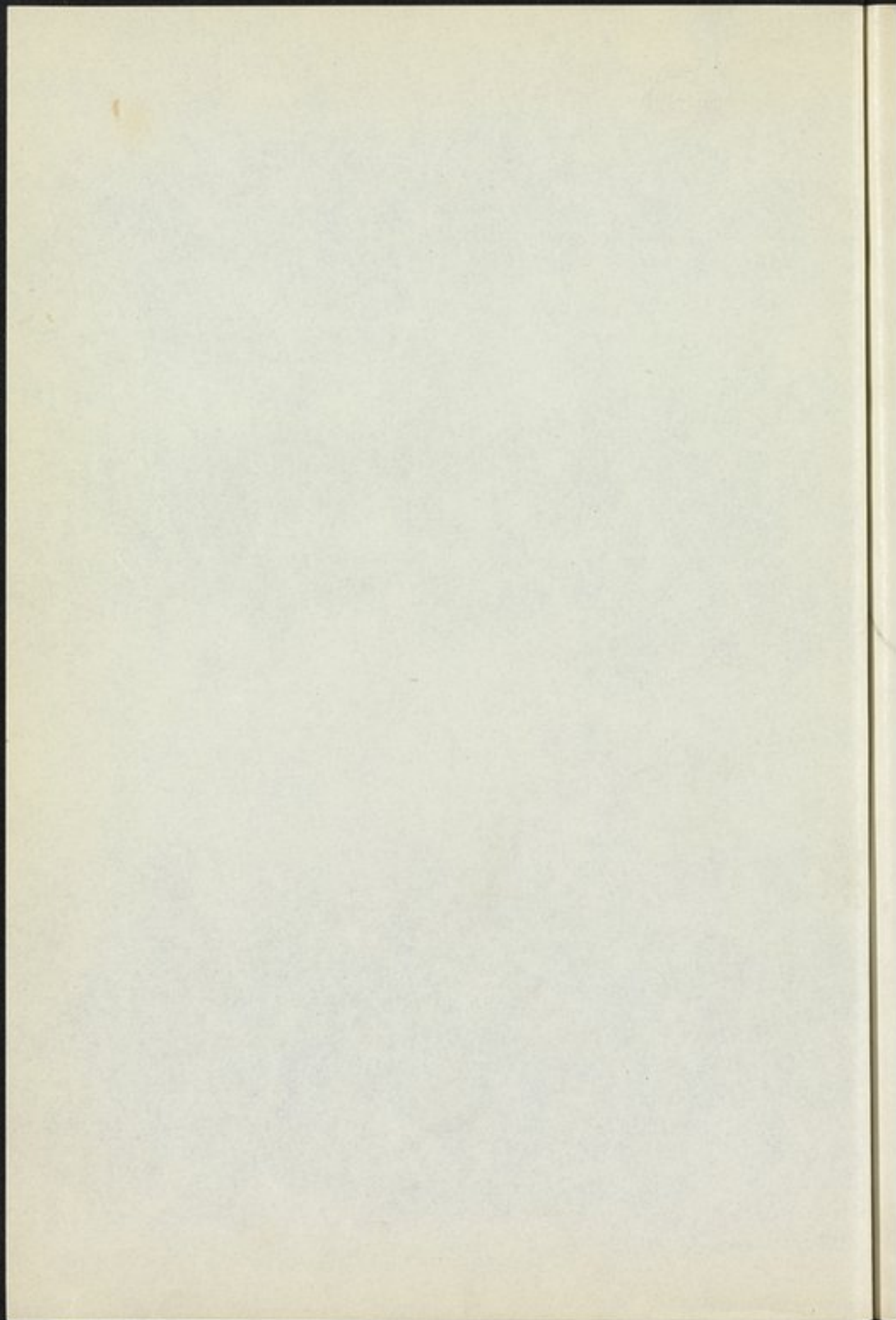
٢٧٥

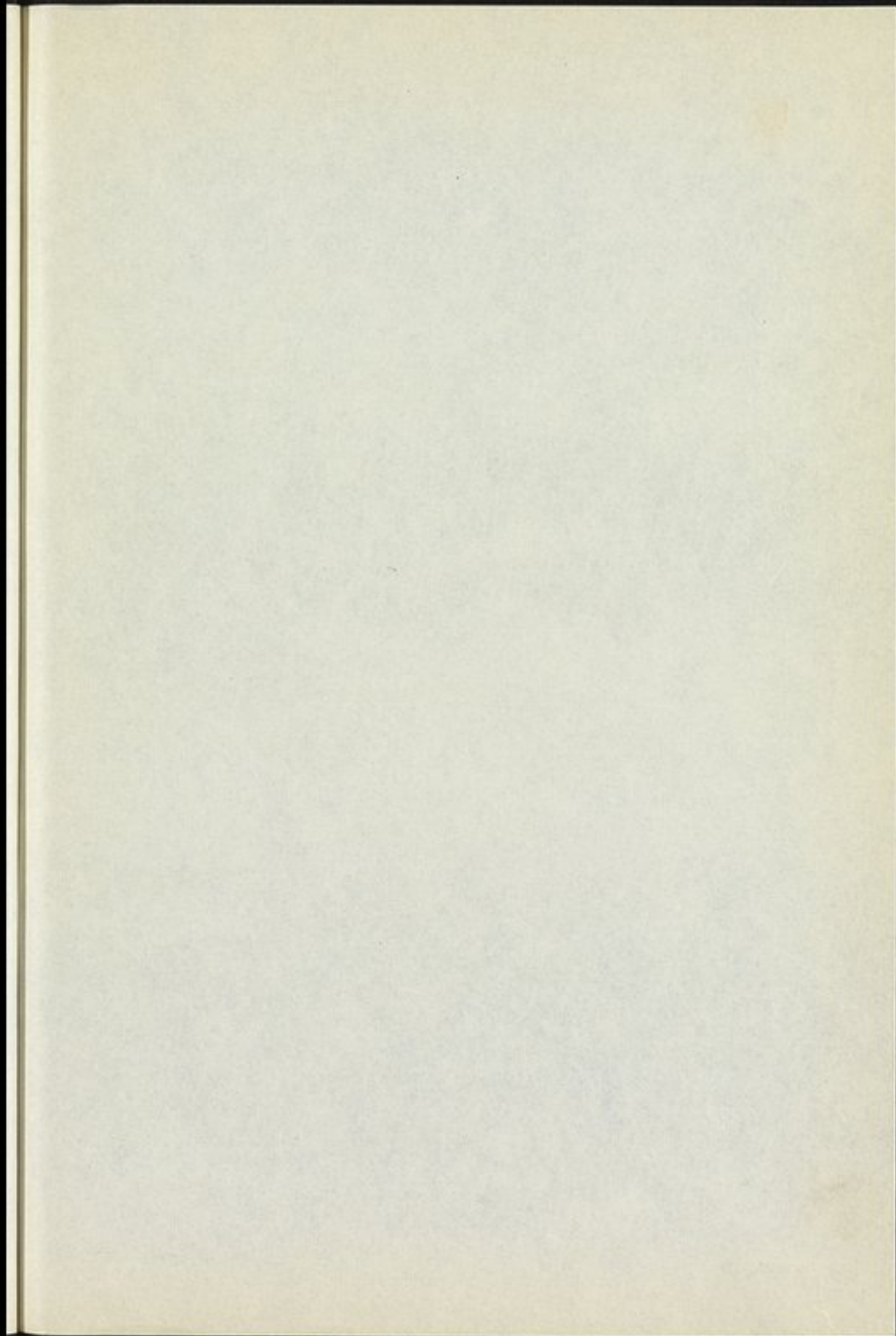
٢٨٥

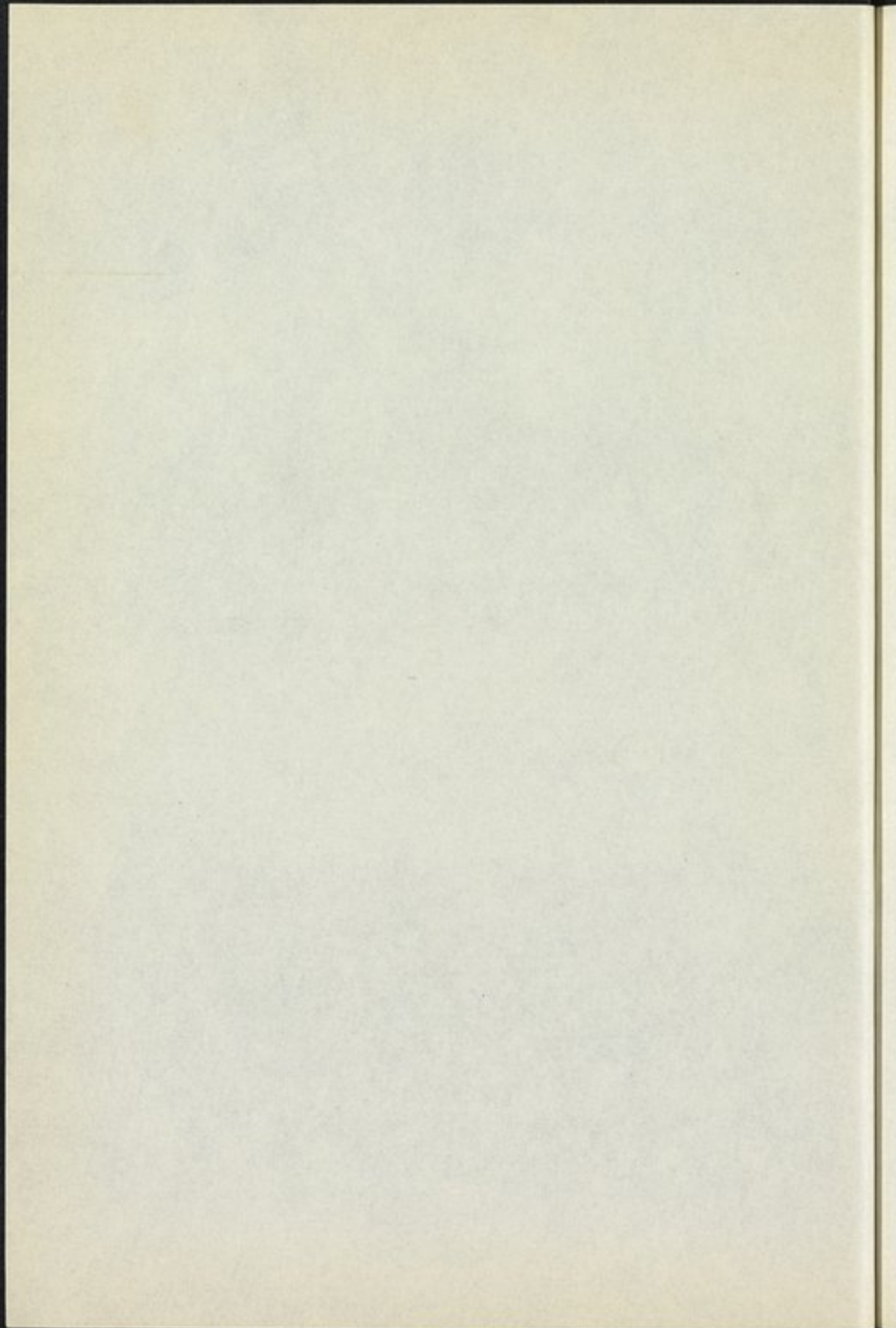
٢٨٥

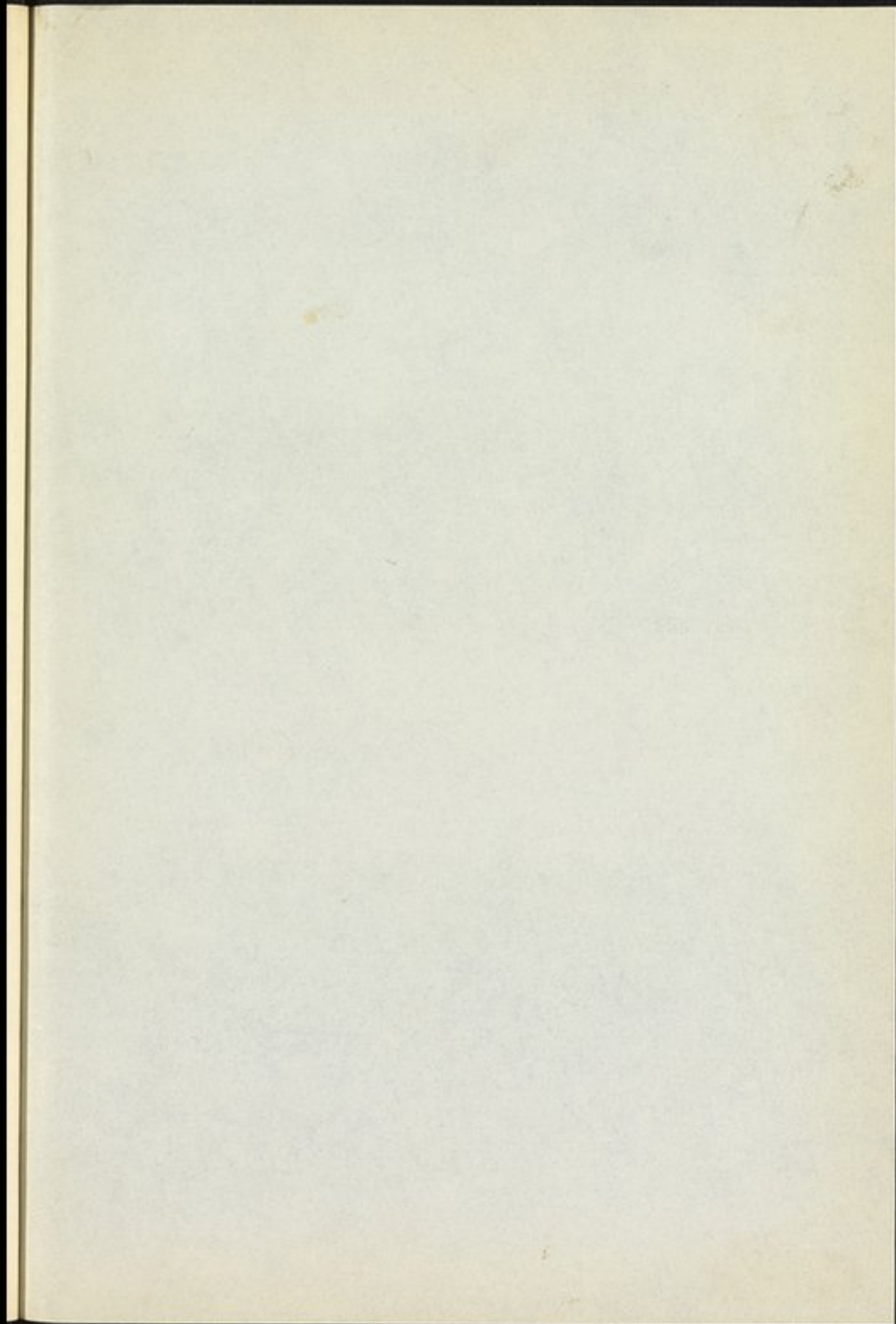
فهرست

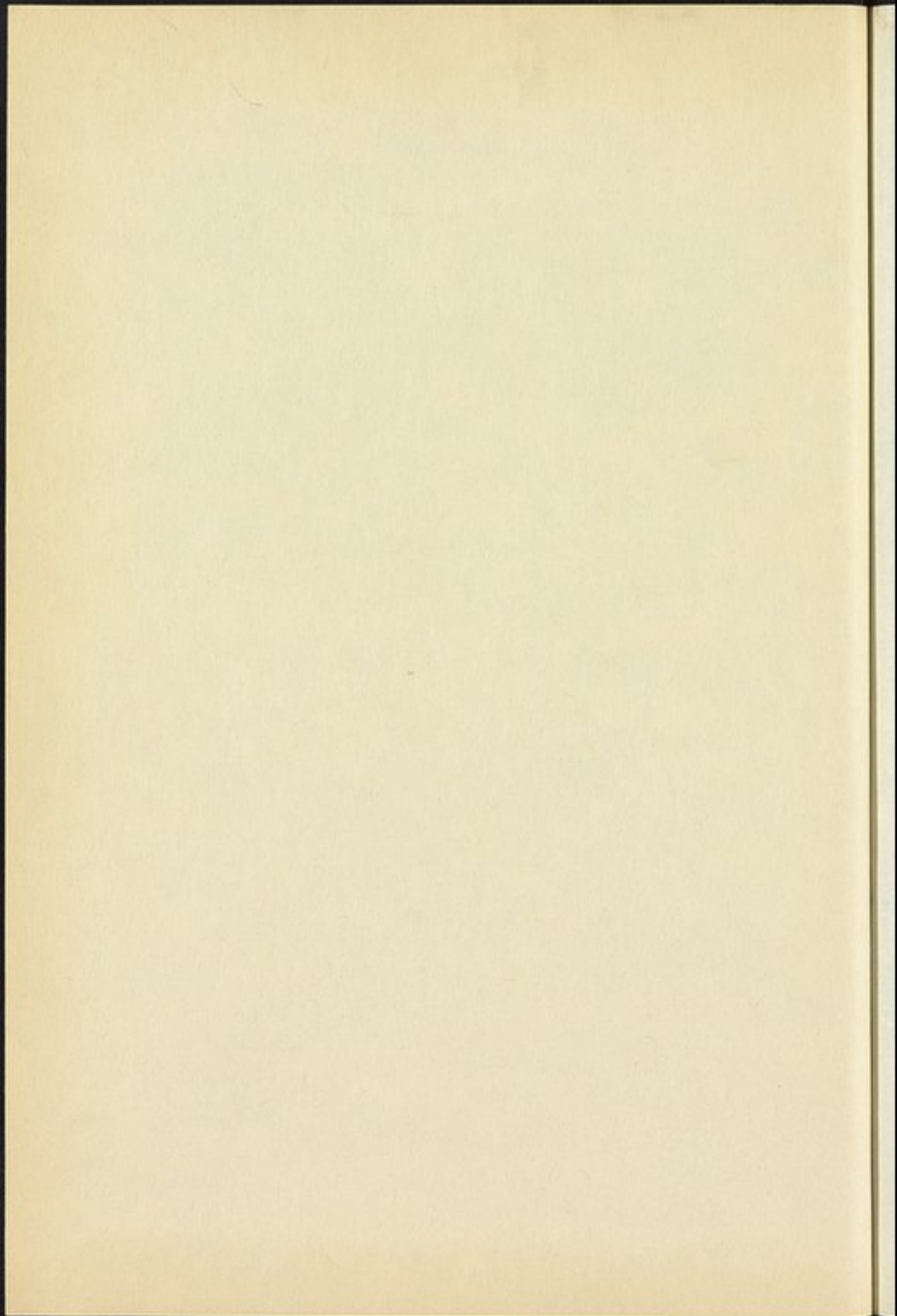
رقم الصفحة	الموضوع
٣	اهداء
٥	مذكرة أرسلت في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ الى المستر انتوني ايدن وزير خارجية إنجلترا
١٠	تبييه
١١	مقدمة
١٥	الباب الاول - أسباب النزاع ومقدماته
١٧	الفصل الاول : - الاستعمار الاوروبى في أواخر القرن التاسع عشر
٣٧	الفصل الثانى - احتلال مصر بالقروض الاجنبية
٥٥	الفصل الثالث - تفاهم إنجلترا وفرنسا
٨٥	الفصل الرابع - احتلال إنجلترا لمصر من اجل قناة السويس
١١٢	الباب الثانى - السيادة على القناة
١١٤	الفصل الاول - مسألة رسوم المرور ، اول عدوان على السيادة
١٣٥	الفصل الثانى - الوضع القانونى للقناة والاحتلال الاجنبى
١٦٣	الفصل الثالث - مؤامرة إنجلترا وفرنسا في سنة ١٩٠٤
١٨٠	الفصل الرابع - المقاومة الوطنية
٢١٧	الفصل الخامس - القناة في الحرب العالمية الاولى ، ١٩١٤ - ١٩١٨
٢٦١	الفصل السادس - السيادة على القناة وميثاق عصبة الامم
٣٥٨	الباب الثالث - قناة السويس في آخر مراحل النزاع البريطانى
٣٦١	٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ - ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١
٣٨١	الفصل الاول - نذر الحرب العالمية الثانية قبل معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦
٤٠٨	الفصل الثانى - القناة في معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦
٤٢١	الفصل الثالث - بعد ابرام المعاهدة من سنة ١٩٣٦ الى ١٩٤٥
٤٣٨	الفصل الرابع - ميثاق الامم المتحدة
٤٥٨	الفصل الخامس - مفاوضات « صدقى - بيفن »
٤٨٩	الفصل السادس - الاحتكام مجلس الامن
٥٥٢	الفصل السابع - الفاء معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ في ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١
٥٧٠	الفصل الثامن - حركة التحرير في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢
٥٧٩	الباب الرابع - كلمة ختامية
٥٨٠	المراجع
٥٨١	كتب المؤلف
	فهرست

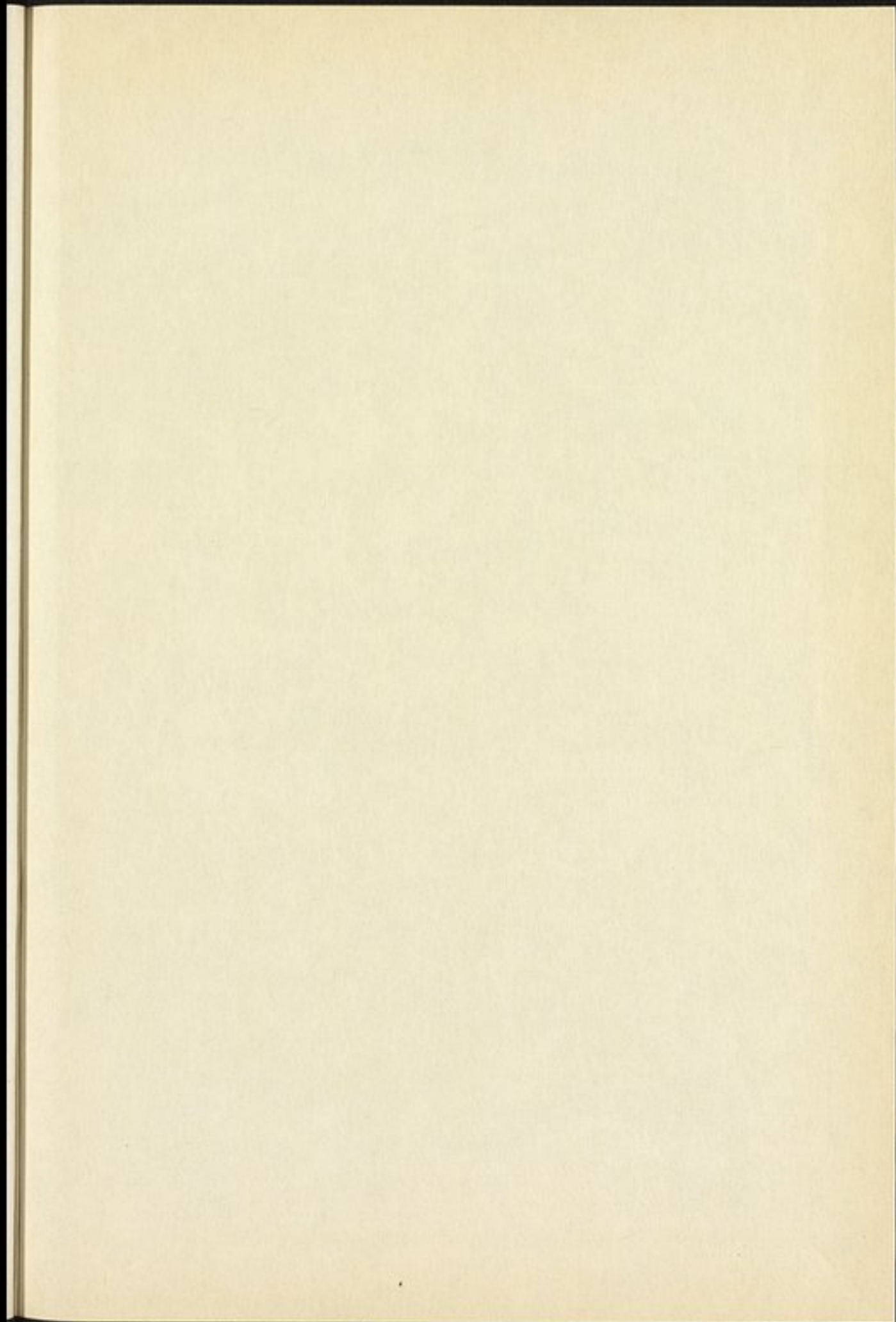


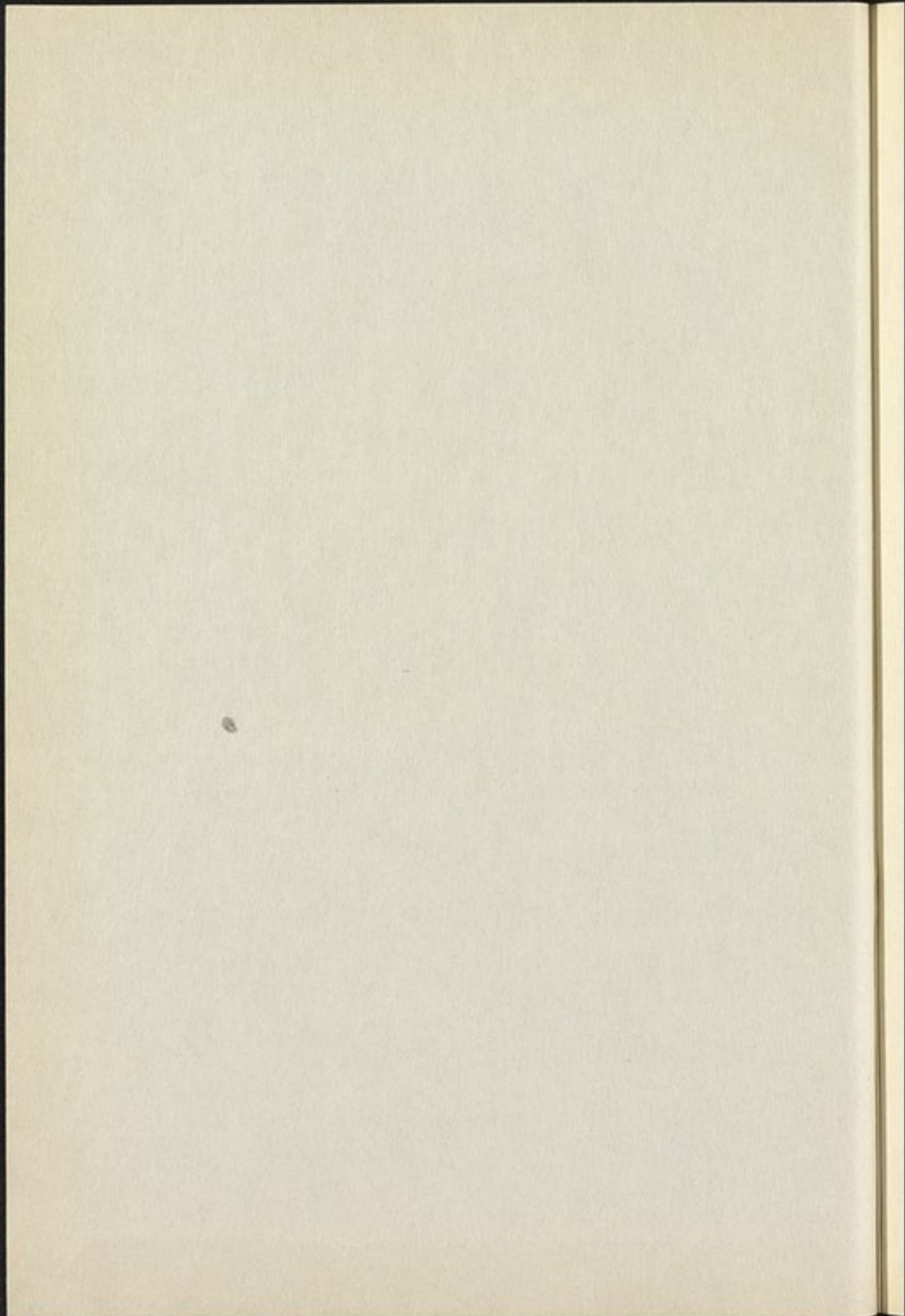


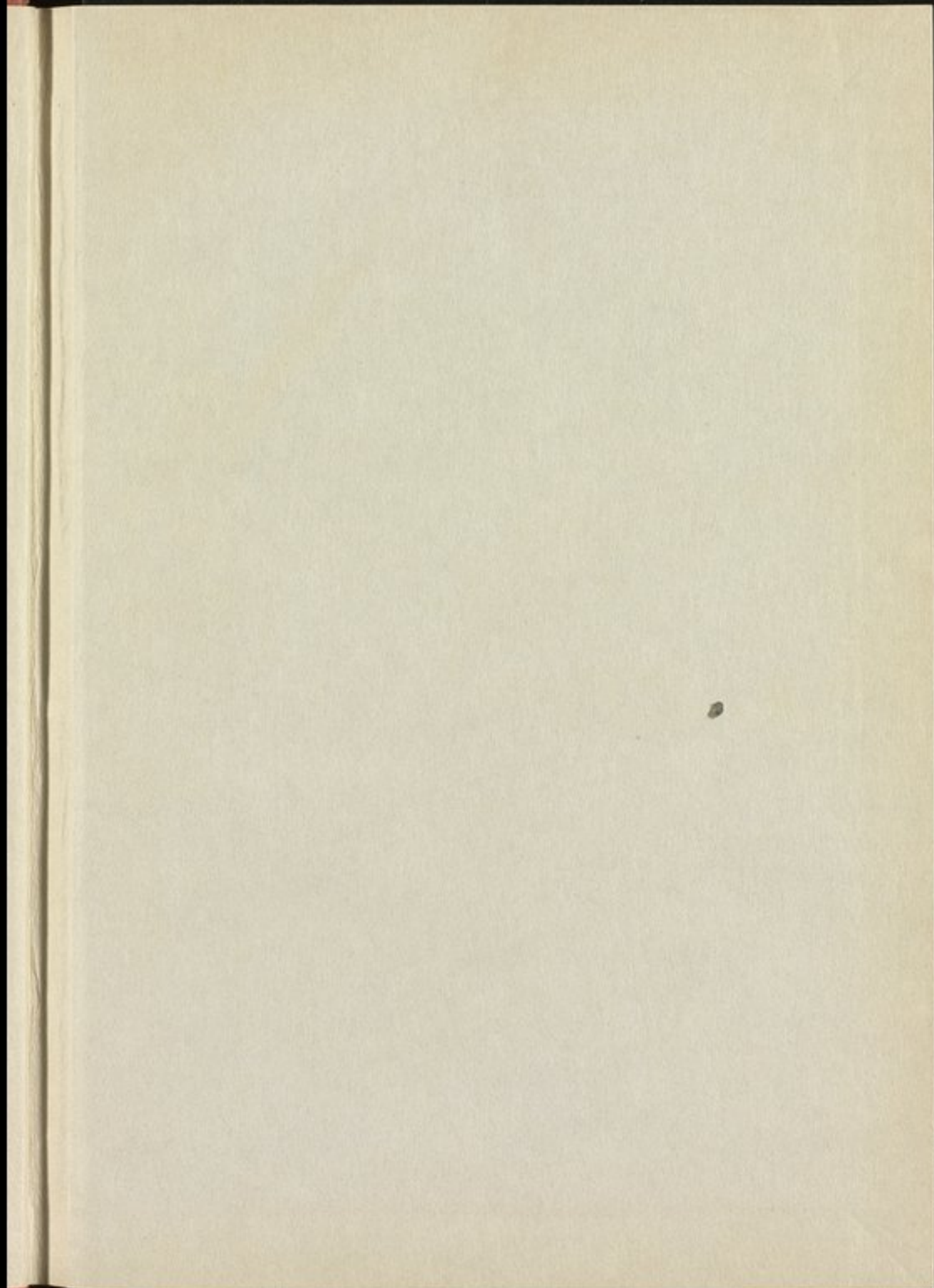












386
H36
v:2

JUL 11 1958

BOUND

FEB 28 1957

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU09388885